محمد علي جادين

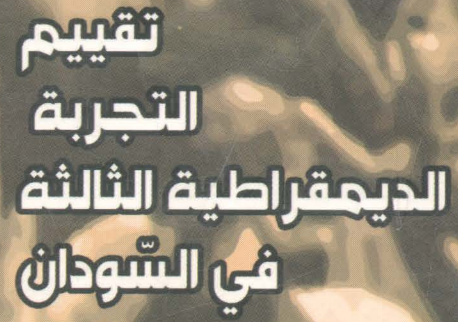
تقييم التجربة الديمقراطية الثالثة في السّودان

دراسة توثيقية

في إنجازات وإخفاقات النظام الديمقراطي 1985 ـ 1989م

المصورات

2019



محمد علي جادين

باحث ومؤرخ في حقل الدراسات السياسية والاقتصادية. حائز على إجازة في الاقتصاد والعلوم الاجتماعية من جامعة الخرطوم. وهو ناشط في مجالات العمل العام منذ مرحلته الطلابية. شارك بفعالية في إصدار مجلة «الثقافة الوطنية» سبعة أعداد (9/1988 . 1989م).

مؤلف. مشارك لكتاب «الثورة المهدية: مشروع رؤية جديدة».

ترجم عن الإنجليزية:

- صراع السلطة والثروة في السودان «تيم نبلوك» بالاشتراك مع الفاتح التجاني، دار جامعة الخرطوم 1995م.
- زراعة الجوع في السودان «تيسير محمد أحمد علي»، مركز الدراسات السودانية، القاهرة 1995م.

أفارقة بين عالمين «د.فرانسيس دينق»، بالاشتراك مع معتصم صغيرون.

دار المصوّرات
للنشر والطباعة والتوزيع
الخرطوم غرب،
شارع الشريف الهندي
المتفرع من شارع الحرية
ت: 912294714 249+
elrayah1995@gmail.com

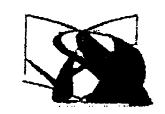


تقييم
التجربة
الديمقراطية الثالثة
في السّودان

محمد علي جادين

تقييم التجربة الديمقراطية الثالثة في السّودان

دراسة توثيقية في إنجازات وإخفاقات النظام الديمقراطي 1985 - 1989م



دار المصورات للنشر
والطباعة والتوزيع

2019م

الكتاب: تقييم التجربة الديمقراطية الثالثة في السودان

الكاتب: محمد علي جادين

تاريخ النشر: الطبعة الثانية 2019م

الناشر : دار المصورات للنشر والطباعة والتوزيع

رقم الإيداع :{ 2002/10393م}

الخرطوم: غرب

شارع الشريف الهندي

المتفرع من شارع الحرية

ت:249912294714+

banaga1985@yahoo.com

المدير المسؤول : إسامة عوض الريح

تصميم الغلاف : محمد الصادق الحاج

محمد على جادين

تقييم التجربة الديمقراطية الثالثة في السودان

دراسة توثيقية في انجازات وإخفاقات
النظام الديمقراطي ١٩٨٥ - ١٩٨٩

مدخل ومقدمة

السودان، كما هو معروف، من أوائل الأقطار العربية والأفريقية التى نالت استقلالها السياسى، فى مطلع عام ١٩٥٦. ومنذ ذلك الوقت وحتى الآن مر بست فترات سياسية متميزة، هى: فترة الحكم الذاتى والديمقراطية الأولى (١٩٥٤-١٩٥٨)، الحكم العسكرى الأول (١٩٥٨-١٩٦٤)، ثورة أكتوبر ١٩٦٤ والديمقراطية الثانية (١٩٦٤-١٩٦٩) الإنقلاب العسكرى الثانى (٦٩-١٩٨٥) إنتفاضة مارس/ابريل والديمقراطية الثالثة (٨٥-١٩٨٩)، وأخيراً نظام الحكم الذى جاء بإنقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩.

وبذلك يتضح أن السودان ظل يعيش، طوال الثلاثين عاماً ونيف الماضية، فى دوامة حلقة مفرغة، بين الانقلابات العسكرية والفترات الديمقراطية البرلمانية، كل فترة فيها تقود إلى الفترة اللاحقة، وأنه عاش أكثر من ٢٦ عاماً من سنوات مابعد الاستقلال (٣٧ عاماً) تحت سيطرة أنظمة عسكرية وحوالى ١١ عاماً فقط تحت ظل أنظمة ديمقراطية. وهذا الوضع لابد أن يطرح أسئلة عديدة حول الأسباب الحقيقية التى تقف خلف هذا الدوران فى هذه الحلقة المفرغة أوالشريرة كما تصفها بعض الكتابات؟؟ والإجابة على مثل هذه الأسئلة تطلب دراسة العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى أدت إلى فشل الحكومات الوطنية المدنية والعسكرية المتعاقبة فى إستكمال انجاز أهداف مرحلة مابعد الاستقلال، ومتابعة حركة الصراع السياسى والاجتماعى الجارية فى البلاد، وتحديد مواقع القوى السياسية والاجتماعية المختلفة فى دائرة هذا الصراع، ومواقفها من قضايا الديمقراطية والتنمية الاقتصادية الاجتماعية وتعزيز الوحدة الوطنية، وذلك لأن مايسمى حلقة مفرغة أوشريرة هو نتاج ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية محددة يمكن

متابعتها ودراستها وتشخيصها.

وإنطلاقاً من هذه الحقائق كان إهتمام هذا الكتاب بمتابعة ودراسة حركة الصراع السياسى والاجتماعى خلال فترة الديمقراطية الثالثةومحاولة البحث عن مداخل واقعية للوصول إلى حقيقة مايسمى بالحلقة المفرغة والعوامل الأساسية التى تودى إلى إجهاض التجربة الديمقراطية والعودة إلى حكم العسكر.

وفى هذا الإطار، فقد توفرت لتجربة الديمقراطية الثالثة ظروف عديدة كان من الممكن أن تساعد على استمرارها وترسيخ جذورها فى أرض الواقع، فى مقدمتها تجربة النظام الديكتاتورى المايوى التى امتدت لأكثر من خمسة عشر سنة، (ولم تخلف وراءها سوى الخراب الاقتصادى والاجتماعى وفقدان السيادة الوطنية وتهديد وحدة البلاد)، وإتساع الإحساس بأهمية الديمقراطية وضرورتها لمواجهة قضايا التطور والبناء الوطنى، وضخامة التحديات التى تواجه البلاد، ووجود رئيس وزراء مستنير يتمتع بثقافة عربية إسلامية وعصرية واسعة وإيمان عميق بالحوار السلمى الديمقراطى، وحيوية الحركة السياسية والنقابية السودانية وجديتها التى برزت فى مساهماتها الفكرية والسياسية العميقة لمعالجة قضايا البناء الوطنى وتوطين الديمقراطية...بالإضافة إلى القضايا الجادة التى طرحتها ظروف الحرب الأهلية فى الجنوب وتركيبة السودان السكانية وارتباطاته العربية والأفريقية. وقد ساعدت هذه الظروف والعوامل، بالفعل، فى خلق حركة فكرية وسياسية جادة ومتنوعة خلفت تراثاً غنياً سيكون له تأثيره الكبير فى تطورالحركة السياسية السودانية وإنضاجها فى الفترات اللاحقة.

إن الحقائق الجغرافية الأولية عن السودان هى أنه يقع فى قلب القارة الأفريقية وفى الحدود الجنوبية للوطن العربى، مابين خط العرض ٢٢ شمالاً إلى قرب خط الاستواء جنوباً، وتبلغ مساحته المليون ميل مربع، أى مايعادل مساحة كل بلدان غرب أوروبا، ويعتبر من أكبر البلدان الأفريقية والعربية، ويجاوز تسع دول هى: مصر وليبيا فى الشمال، وتشاد وأفريقيا الوسطى فى الغرب، زائير ويوغندا وكينيا فى الجنوب وأثيوبيا وارتريا والبحر الأحمر فى الشرق. بيد أن أهمية الموقع الجغرافى الحقيقية هى فى إنعكاسها على تركيبته السكانية المركبة والمتنوعة وارتباطاتها العربية والأفريقية، بحيث ظلت الكتابات السياسية تطلق على السودان أوصافاً متعددة ومتناقضة فى بعض الأحيان، شملت: أفريقيا المصغرة، الجسر الذى يربط بين العرب والأفارقة أوبين أفريقيا شمال الصحراء وأفريقيا جنوب الصحراء، والبوتقة التى إنصهرت فيها تيارات الثقافة العربية والثقافات الأفريقية أوبلد الغابة والصحراء، بالإضافة إلى أوصاف أخرى، يربطه بعضها بالوطن

العربى أوبالشرق الأوسط أوشرق أفريقيا والقرن الأفريقى.

إن كلمة (السودان)، حسب إجماع المصادر، هى اسم أطلقه الجغرافيون والمؤرخون العرب، خلال مرحلة الإنتشار العربى وصعود الحضارة العربية الإسلامية، على المنطقة المعروفة بالحزام السودانى، الممتدة خلف الصحراء الكبرى، من شواطئ المحيط الأطلسى فى غرب أفريقيا حتى شواطئ المحيط الهندى والقرن الأفريقى شرقاً. وهى منطقة واسعة تضم عدة أقطار أفريقية تتشابه فى جغرافيتها وبعض السمات العامة لسكانها ونمط حياتها الاقتصادية والاجتماعية، وتربطها علاقات تاريخية، تجارية وثقافية، مع المنطقة العربية تمتد إلى فترات تاريخية طويلة، الأمر الذى أدى إلى إنتشار الاسلام، واللغة العربية بدرجة أقل، وسط معظم سكانها. ومع ذلك فإن تاريخ منطقة «جمهورية السودان» بحدودها الحالية، التى لم تكن معروفة ككيان سياسى محد قبل عام ١٨٢١، بل كانت تخضع لكيانات سياسية متعددة، يمتد إلى أعماق وبدايات الحضارة الإنسانية. ففى العصور القديمة شهدت صعود ممالك ودول عديدة فى منطقة حوض النيل، أهمها مملكتى مروى ونبتة، وكانت لها مساهمتها الحضارية المتميزة. فقد اشتهرت مروى بصناعة الحديد، ومنها انتقلت هذه الصناعة إلى المناطق المجاورة. ولذلك أطلق عليها بازل ديفيدسون «بيرمنجهام أفريقيا القديمة». وعاشت هذه الممالك وتفاعلت مع الممالك والحضارات القديمة فى وادى النيل ووادى الرافدين والمناطق المجاورة فى أفريقيا والجزيرة العربية، وظلت هذه المنطقة تتفاعل مع التيارات الحضارية الكبرى التى شهدتها المنطقة العربية والمناطق الأفريقية المجاورة.

وشهدت الفترة اللاحقة نشوء وصعود الممالك المسيحية فى شمال المنطقة ووسطها، وكانت لها علاقات قوية مع المراكز والدول المسيحية فى مصر ومنطقة الشام، ومع منطقة غرب أفريقيا. ومع ظهور الإسلام وانتشاره فى مصر وشمال أفريقيا، وتدفق الهجرات العربية إلى داخل الأراضى السودانية من جهات الشرق والشمال والغرب، خلال الفترة الممتدة بين القرن السابع والقرن الرابع عشر، تواصلت عمليات التفاعل والتمازج الطويلة بين السكان المحليين والمجموعات العربية الوافدة لتؤدى إلى إنتشار الإسلام فى أجزاء واسعة من مناطق البلاد وإستكمال تعريب معظم سكان المناطق الشمالية والوسطى. مع تصاعد هذه التحولات الكبرى وإنهيار الممالك المسيحية، نتيجة تطورات داخلية وخارجية عديدة، نشأت كبرى الممالك والسلطنات العربية الإسلامية: سلطنة سنار (١٥٠٤ - ١٨٢١) فى المناطق الوسطى والشمالية، سلطنة الفور (١٦٤٦-١٨٧٥) فى الغرب وسلطنة المسبعات فى كردفان. وكانت تسيطر على معظم مناطق شمال وغرب السودان الحالى، ولها

علاقات سياسية وطيدة مع مركز الخلافة العثمانية وعلاقات تجارية وثقافية واسعة مع مصر وبلدان شمال وغرب أفريقيا والجزيرة العربية، من خلال طرق القوافل التجارية الطويلة، ومع مراكز العلم فى مصر والحجاز والمغرب من خلال تدفق العلماء ورجال الطرق الصوفية، من مصر والعراق واليمن والحجاز، الذين وجدوا الترحيب والرعاية من سلاطين سنار والفور. وفى بداية القرن التاسع عشر زحفت جيوش محمد على باشا، والى مصر، لتقوم بالقضاء على تلك السلطنات وتفرض سيطرة الحكم التركى المصرى على السودان لأكثر من ستين عاماً. وشملت مناطق سيطرته كل الأراضى التى تشكل جمهورية السودان الحالية تقريباً، وإمتدت حتى البحيرات الكبرى فى وسط أفريقيا واريتريا والصومال فى الشرق. ومن هنا جاء القول بأن الحكم التركى المصرى (١٨٢١-١٨٨٥) هو الذى قام بتوحيد مناطق السودان المختلفة وإخضاعها لحكم مركزى موحد، لأول مرة فى تاريخها. وساعد ذلك على خلق عوامل سياسية وإقتصادية إضافية أدت إلى إعادة صياغة التركيب القبلى للسكان ودفع عملية الإندماج الوطنى خطوات إلى الأمام. ولكن ذلك لا يقلل من شأن العوامل الداخلية، الاقتصادية والسياسية والثقافية التى ظلت تدفع فى إتجاه التوحيد والاندماج الوطنى منذ فترة طويلة. ولولا ذلك لما استطاع الحكم التركى فرض سيطرته على كل أقاليم البلاد بكل سهولة ويسر.

فالصراع بين سلطنتى سنار والفور لتوسيع مناطق نفوذهما فى منطقة كردفان، مثلاً، كان يعبر عن نزوع توحيدى فرضته تطورات ثقافية وإقتصادية عميقة، كانت تجرى وسط المجموعات السكانية فى مختلف مناطق البلاد. وتمثلت أهم هذه التطورات فى إنتشار اللغة العربية ومراكز العلم والثقافة والطرق الصوفية فى معظم مناطق السلطنات العربية الإسلامية، وفى نمو طبقة التجار وتعاظم دورها فى الحياة السياسية والاقتصادية. وجاء الحكم التركى المصرى ليدفع هذه التطورات فى اتجاهها التاريخى المحتوم وليضاعف من تأثيرها فى تسريع عملية التوحيد والاندماج الوطنى وسط المجموعات السكانية فى المناطق الشمالية عموماً.

والواقع أن إنفجار الثورة المهدية عام ١٨٨١ فى وجه الحكم التركى المصرى والنفوذ الاستعمارى الغربى، الذى تغلغل فى جهاز الدولة وسيطر على النشاط الاقتصادى والتجارى فى البلاد، لم يكن بعيداً عن تأثيرات هذه العوامل فى تسريع عملية الاندماج الوطنى وانضاجها. إذ لولا ذلك لما تفجرت الثورة المهدية نفسها كأول ثورة وطنية نجحت فى هزيمة قوات الحكم التركى المصرى وإقامة دولة مستقلة إستمرت لأكثر من ثلاث عشرة عاماً، رغم إتساع الهجمة الاستعمارية الغربية وإشتداد صراعاتها لإقتسام المنطقة العربية والأفريقية خلال تلك الفترة.

وفى عام ١٨٩٨ قامت بريطانيا، بعد أن فرضت سيطرتها على مصر، بغزو السودان والقضاء على دولة المهدية، وفرض سلطتها على البلاد بحدودها الحالية. وإستمر الاحتلال البريطانى مايقارب الستين عاماً، حتى تمكنت الحركة الوطنية السودانية من انتزاع استقلال البلاد فى مطلع عام ١٩٥٦.

وهكذا يمكننا متابعة تاريخ الدولة السودانية لفترة تاريخية طويلة، رغم حداثة كيانها الجغرافى السياسى الحالى. وخلال هذه الفترة التاريخية الطويلة تعرض السودان، بحكم موقعه وثرواته الطبيعية الكبيرة والمتنوعة، إلى غزوات وصراعات عديدة مع جيرانه، ومع القوى الإقليمية الكبرى المهيمنة على المنطقة، خلال الحقب التاريخية المختلفة، كما تعرض إلى هجرات سكانية عديدة ومتنوعة. ومن بين هذه الهجرات كان إنتشار الإسلام وتدفق الهجرات العربية إلى داخل البلاد يمثلان الحدث الأكثر أهمية وتأثيراً، بحكم دورهما المؤثر والفعال، والمتصل حتى اليوم، فى إعادة تشكيل وصياغة الشخصية الوطنية والقومية لشعب السودان. فقد كانت الهجرات العربية، كما يقول د. مدثر عبدالرحيم [١]، هى الأكثر نجاحاً، حيث أصبحت ثقافتها وديانتها، آلتى حلت محل ثقافات وديانات الرومان واليونانيين وقدماء المصريين، ذات أثر دائم فى السودان. وإنتشار الإسلام فى معظم مناطق البلاد وتعريب معظم مناطقها الشمالية لم يكن نتيجة غزو عسكرى، بل كان، بشكل رئيسى، بواسطة المهاجرين العرب المسلمين الذين تسربوا، تدريجياً، إلى داخل الممالك المسيحية. وهذا التأثير نلمسه اليوم فى إنتشار الإسلام فى معظم أقاليم البلاد وفى تركيبة سكانها وإنتشار اللغة العربية وسط معظم مجموعاتهم

وفى ذلك يقدر إحصاء ١٩٨٣ سكان السودان بحوالى ٦ . ٢٠ مليون نسمة، بنسبة زيادة سنوية تعادل ٨ . ٢٪، ٧٧٪ منهم يعيشون فى الأقاليم الشمالية والبقية فى الإقليم الجنوبى(٢٣٪).

وفى داخل هذه التركيبة السكانية يشير إحصاء ١٩٥٥، الذى أجرى عشية إعلان الاستقلال، إلى أن هناك على الأقل ١٩ مجموعة سكانية رئيسية، وحوالى ٥٩٧ مجموعة فرعية. ووسط هذه المجموعات تمثل المجموعات التى تدعى الأصول العربية حوالى ٤٠٪ من مجموعة السكان، بينما تمثل مجموعة البجة فى الشرق حوالى ٦٪ والنوبيون فى الشمال حوالى ٦٪، والمجموعات غير العربية فى الغرب حوالى ١٣٪، والنوبة فى كردفان ٥٪ وقبيلة الدينكا، المجموعة الرئيسية وسط سكان الإقليم الجنوبى، حوالى ١٢٪ ومجموع القبائل النيلية. القبائل النيلية (الدينكا،

(١) نقلاً عن تيسير محمد أحمد فى «زراعة الجوع فى السودان» ترجمة محمد على جادين (مركز الدراسات السودانية ١٩٩٥).

الشلك، النوير) حوالى ١٨٪. ولكن هذه الإحصائيات، كما يقول د.عبد الغفار محمد أحمد[٢]، تظل فقط تمثل الإتجاهات الشعبية فى نظرة السكان لبعضهم البعض وعلاقاتهم التاريخية والحدود التى يتحركون ويكسبون معاشهم فى ربوعها، وذلك لأنه لا توجد سوى مجموعات محدودة جداً يمكنها أن تدعى عدم الاختلاط بالمجموعات السكانية الاخرى. وبتعميم أوسع يمكن تقسيم سكان السودان إلى مجموعتين أساسيتين، هما: القوقازيون (حاميون وساميون) والسود (نيليون وسودانيون). المجموعة الأولى تعيش فى شمال وشرق القطر، والمجموعة الثانية فى الغرب والجنوب. وكل مجموعة تضم فى داخلها مجموعات إثنية وثقافية متعددة ومتنوعة. وبجانب هذا التنوع الإثنى، هناك التنوع اللغوى المرتبط به. وفى ذلك يشير إحصاء ١٩٥٥ إلى أن هناك حوالى ١١٥ لغة تستخدمها هذه المجموعات السكانية، معظمها فى الجنوب، ومن بينها ٢٦ لغة يتخاطب بكل منها أكثر من ١٠٠ ألف نسمة. وفى هذا الإطار تمثل اللغة العربية اللغة الرسمية للدولة وأهم لغة فى البلاد، وهى السائدة وسط سكان الأقاليم الشمالية عموماً، بجانب بعض اللغات واللهجات فى الشرق والغرب والشمال الاقصى. وفى الإقليم الجنوبى تمثل اللغة الإنجليزية اللغة الرسمية، وتستخدم اللغة العربية المهجنة، المعروفة بعربى جوبا، فى التخاطب بين المجموعات القبلية المختلفة وفى المدن والمراكز الحضرية. وبالنسبة للمعتقدات الدينية يشكل المسلمون حوالى ٧٠٪ من السكان والمسيحيون حوالى ٤٪ والبقية من أصحاب المعتقدات التقليدية الأفريقية، فى الجنوب ومنطقة جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق.

ومع كل هذا التنوع الاثنى واللغوى، ظلت المجموعات السكانية المختلفة تواصل تفاعلها وتمازجها مع بعضها البعض من خلال الهجرات السكانية الداخلية الواسعة والنشاط الاقتصادى المشترك، المرتبط بالسوق الوطنى والدولة المركزية الموحدة، بالإضافة إلى التجربة التاريخية المشتركة. وانعكس ذلك فى تسارع عمليات الاندماج الوطنى وتنامى الشعور بالوطنية السودانية فى إطار ارتباطاتها العربية والافريقية وإطار تنوعها الأثنى والثقافى الذي يمثل حقيقة سكانية وجغرافية وتاريخية موضوعية. وبذلك يمكن القول أن السودان يمثل دولة مركبة تتعايش فى داخلها مجموعات سكانية متعددة ومتنوعة، بعضها إكتملت خصائصه كهوية قومية ذات سمات لغوية وثقافية واضحة، وبعضها الآخر لايزال فى طوره القبلى. ولهذا السبب بالتحديد ظلت مشكلة الجنوب وقضايا الهوية وتعزيز الوحدة الوطنية تمثل أهم قضايا الصراع السياسى طوال فترة مابعد الاستقلال، وخاصة فى فترة

(٢) السودان بين عروبته وأفريقيته، دار نشر جامعة الخرطوم ١٩٨٨.

الديمقراطية الثالثة، وذلك بسبب فشل الحكومات الوطنية المتعاقبة، المدنية والعسكرية، فى إستكمال إنجاز أهداف مرحلة مابعد الاستقلال، المتمثلة فى تدعيم الاستقلال السياسى بالاستقلال الاقتصادى/ التنمية الاقتصادية الاجتماعية الشاملة والمتوازنة/ تعزيز الوحدة الوطنية/ توطين الديمقراطية وتوسيع الحريات العامة والمشاركة فى الحكم/ والتكامل السياسى والاقتصادى والثقافى مع المحيط الجغرافى والتاريخى والحضارى للسودان. . .وهناك بالطبع كتابات عديدة تناولت التطورات السياسية والاقتصادية خلال سنوات مابعد الاستقلال وفشل الحكومات الوطنية المتعاقبة فى مواجهة المشاكل والتحديات السياسية التى يعيشها السودان، يمكن الرجوع إليها، ولكن المهم هنا إن هذه المشاكل والتحديات طرحت نفسها بعد إنتفاضة مارس/ أبريل ١٩٨٥ دفعة واحدة وبصورة مكثفة وعنيفة. ولذلك كان على القوى السياسية مواجهتها بإدراك عميق ومسئولية وطنية عالية لخطورتها.

ومن هنا كان الاهتمام بمتابعة ودراسة حركة الصراع السياسى والاجتماعى خلال فترة الديمقراطية الثالثة، ومحاولة تلخيص أهم دروسها وخبراتها كخطوة نحو تلمس مداخل واقعية للوصول إلى حقيقة الحلقة الشريرة ومصادر الإنقلابات العسكرية ومستلزمات تأمين وحماية الديمقراطية.

الفصل الأول من الكتاب يعرض خلفية للسمات العامة للواقع الوطنى فى السنوات الأخيرة للنظام المايوى، والفصل الثانى يتابع حركة المقاومة الشعبية والعسكرية ضد النظام الديكتاتورى المايوى حتى إنتفاضة مارس/أبريل ١٩٨٥ وإنحياز القيادة العامة للقوات المسلحة. والفصل الثالث يتابع عملية الانتقال إلى النظام الديمقراطى وأداء مؤسسات الفترة الانتقالية. وفى الفصل الرابع نتابع أداء الحكومة الائتلافية الأولى والثانية (١٩٨٦/١٩٨٨) وتراجعها عن تنفيذ برنامجها المعلن وصولاً إلى ارتمائها فى أحضان قوى بقايا مايو. وفى الفصل الخامس نتابع ماسمى حكومة الوفاق الوطنى، بعد مشاركة الجبهة الاسلامية فى الحكم، وأزمة الإسلام السياسى فى مواجهة مشكلات البلاد وصولاً إلى إنتفاضة ديسمبر ١٩٨٨ ومذكرة القوات المسلحة فى فبراير ١٩٨٩ وخروج الاتحادى الديمقراطى من الحكم وتكوين حكومة تحالف حزبى الأمة والجبهة الإسلامية القومية حتى سقوطها. وفى الفصل السادس نتابع ظروف تكوين حكومة الجبهة الوطنية المتحدة ومسيرة عملية السلام، الممكن والمستحيل، وظروف الصراع السياسى والاجتماعى التى أدت إلى إجهاض الديمقراطية وقطع الطريق على عملية السلام بإنقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩ ...ويختتم الكتاب بفصل سابع نستخلص فيه نتائج التجربة والدراسة على ضوء هذا التطور الخطير.

ونأمل أن تنجح هذه المحاولة فى تسليط الأضواء على سلبيات وإيجابيات التجربة الديمقراطية الثالثة، وفى إثارة المزيد من الأسئلة حول قضايا التطور الديمقراطى فى السودان، والمساهمة فى الحوار الواسع الجارى الآن وسط مختلف فئات الشعب السودانى حول قضايا الديمقراطية والبناء الوطنى. لا يدعى الكتاب بأنه قد تناول كل جوانب القضية، فذلك أمر غير ممكن بحكم تعقيداتها وتشعباتها، وبحكم تواضع الإمكانيات، ولكنه يطرح رؤيته ويأمل أن تثير الاهتمام.

وفى الختام لابد من توجيه شكر خاص إلى الاستاذ تيسير مدثر المحامى، لدوره فى إعداد بعض فصول هذا الكتاب، ولكل الآخرين الذين ساعدوا فى إستكماله شكرى وتقديرى على تشجيعهم وخدماتهم ومساهماتهم، التى لولاها لما إكتمل هذا العمل وكان بودى ذكرهم واحداً واحداً لكن الظروف لا تسمح بذلك.

الخرطوم - أكتوبر ١٩٩٣

الفصل الأول

الملامـــح الأساسية للواقع الوطنى
فى السنوات الأخيرة للحكم المايوى

لقـــد ظل الحكم الديكتاتوري المايوى (١٩٦٩-١٩٨٥) طوال سنوات حكمه يركز على انجازاته فى مجالات التنمية الاقتصادية وتعزيز الوحدة الوطنية والقضاء على القوى المهيمنة التقليدية وتأسيس نظام حكم جديد، تشارك فيه كل القوى الاجتماعية الفاعلة فى المجتمع. ورغم أن النظام المايوى قد مر بتقلبات سياسية عديدة بدءاً بفترة الشعارات الاشتراكية والقومية العربية، ثم فترة الشعارات الوطنية والمصالحة الوطنية، وإنتهاءاً بشعارات الشريعة الاسلامية السمحاء..رغم هذه التقلبات السياسية ظلت توجهاته السياسية والاقتصادية الأساسية ثابتة، خاصة بعد يوليو ١٩٧١، وكان لها تأثيرها الكبير والعميق فى التركيب الاقتصادى والاجتماعى فى المجتمع وفى ارتباطات السودان الإقليمية والدولية. وهذا مايمكن متابعته، بشكل خاص، فى تطورات الواقع الاقتصادى الاجتماعى وتطورات مشكلة الجنوب، منذ إتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢ حتى تجدد أعمال العنف والحرب الأهلية فى صيف ١٩٨٣، وكذلك فى تطورات الركائز الأساسية لنظام الحكم من الجمهورية الرئاسية والحزب الواحد حتى نظام الإمامة.

ومن خلال كل ذلك يمكن التعرف على الملامح الأساسية للواقع الوطنى فى السنوات الأخيرة للحكم المايوى وعشية إنتفاضة مارس/أبريل ١٩٨٥. وفى الصفحات القادمة نناقش هذه التطورات ونتابع تأثيرها فى إسقاط النظام المايوى وحركة الصراع السياسى والاجتماعى فى البلاد خلال فترة الحكم الانتقالى والديمقراطية الثالثة.

أولاً: الملامح الأساسية للواقع الاقتصادى والاجتماعى:

كان شعار التنمية الإقتصادية الاجتماعية من أهم شعارات النظام المايوى. وإذا كان هذا الشعار قد إرتبط فى الفترة الأولى، بتوجهات إشتراكية تقدمية، فقد شهدت فترة مابعد يوليو ١٩٧١ تراجعاً واضحاً عن هذه التوجهات لصالح توجهات أخرى، إستهدفت خلق المناخ الملائم لجذب رأس المال الخليجى والأجنبى لتمويل برنامج

قائم على التوسع فى الاستثمار فى إطار التركيب الاقتصادى والاجتماعى الموروث من سلطات الاحتلال البريطاني. وفى الفترة ١٩٧١-١٩٧٤ إستكملت الإجراءات الضرورية لتأكيد هذه التوجهات، وتمثل أبرزها فى التراجع عن تأميمات ١٩٧٠ وإرجاع الشركات المؤممة لأصحابها أوتعويضهم عنها، إعادة العلاقات مع المانيا الغربية والولايات المتحدة ومراكز النفوذ الغربى بعد اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢، وكذلك بلدان الخليج والسعودية، صدور قوانين تشجيع وتنظيم الاستثمار الصناعى والزراعى فى مجالات الخدمات بهدف تكريس الانفتاح الاقتصادى ومساواة رأس المال الأجنبى والمحلى فى كافة الامتيازات التى تضمنتها هذه القوانين، السماح بفتح فروع للبنوك الأجنبية فى القطر، إلغاء نظام إتفاقيات التجارة الثنائية، عودة المفاوضات مع صندوق النقد والبنك الدوليين وتبنى أول برنامج متفق عليه بين الطرفين فى عام ١٩٧٢، تحرير التجارة وتخلى القطاع العام عن مجالات هامة للقطاع الخاص المحلى والأجنبى الخ.. هذه الإجراءات، فى مجملها، استهدفت خلق المناخ الملائم لجذب رأس المال الخليجى والأجنبى لتمويل برنامج يقوم على زيادة وتنويع الانتاج والصادرات فى إطار البنيان الاقتصادى الاجتماعى القائم، دون إجراء أى تغيير جدى فيه، وذلك بهدف تحويل السودان إلى سلة غذاء الوطن العربى بالتعاون مع رأس المال الخليجى والتكنولوجيا . والغربية. وإنطلاقاً من ماسمى بالبرنامج الأساسى للتنمية الزراعية قامت الفئة الحاكمة بتعديل الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٧٠-١٩٧٧)[١]. وفى عام ١٩٧٧، حيث انتهت الخطة الخمسية المعدلة، أعلنت خطة ستية (١٩٧٧-١٩٨٣) تقوم على نمط برنامج العمل المرحلى وتوجهات صندوق النقد الدولى. وهكذا جاءت السياسات الاقتصادية فى السبعينات وبداية الثمانينات مرتكزة على هذه الخطط وعلى برامج صندوق النقد الدولى المتتالية، بدءاً ببرنامج الإصلاح المالى والتركيز الاقتصادى، ثم برنامج الإنعاش الاقتصادى وإنتهاءاً بالبرامج الثلاثية. وقد أدت هذه الخطط والبرامج إلى إدخال السودان فى أزمة اقتصادية خانقة، بدأت فى منتصف السبعينات وتطورت إلى أزمة هيكلية فى بداية الثمانينات. ففى عام ١٩٧٨ أعلن وزير المالية (الشريف الخاتم) أن الجهات المسئولة تمكنت فقط من إنجاز عدد محدود من المشاريع الجديدة ودون أن تحقق الهدف المرجو منها، بينما تعثرت المشاريع الاخرى لأسباب مختلفة. وكانت عائدات مؤسسات القطاع العام، الزراعية والصناعية، القديمة تتدهور بشكل متزايد طوال السنوات السابقة حتى ارتفع دعم الخزينة العامة للمؤسسات الخاسرة إلى خمسة ملايين جنيه فى ذلك العام. وخلال نفس الفترة تدهور معدل نمو الدخل الوطنى من ٤٪ فى بداية السبعينات إلى ما تحت الصفر

فى عام ١٩٧٨، وارتفعت المديونية الخارجية إلى ثلاثة مليارات، مقارنة بحوالى ١٧٠ مليون دولار ١٩٧٠[٢]. لذلك اضطر وزير المالية لإعلان فشل برامج التنمية وتجميد الخطة الستية، بعد عام واحد من إعلانها، واستبدالها ببرنامج يركز على المشاريع التى لم تكتمل وحل مشاكل المشاريع القديمة وتوفير الخدمات الإنتاجية. وفى نفس تلك السنة أعلنت الفئة الحاكمة خضوعها لشروط صندوق النقد الدولى الاخرى بتخفيض سعر صرف الجنيه وإعلان برنامج جديد للإصلاح المالى والتركيز الاقتصادى. وهكذا تحولت شعارات التنمية، خلال سنوات معدودات، إلى أوهام وقيود تكبل السيادة الوطنية وترهن ثروات البلاد لقوى الرأسمالية الغربية ممثلة فى صندوق النقد الدولى ومجموعة نادى باريس. وفى مواجهة تساؤلات جماهير الشعب، كانت الفئة الحاكمة ترجع هذا الفشل والتدهور المتسارع إلى ارتفاع اسعار البترول وأسباب أخرى غير مباشرة، وأضاف له بعض الأكاديميين سوء التخطيط والتخبط والفساد الإدارى والسياسى[٣]. ومع تقديرنا لدور هذه العوامل، فإن العامل الرئيسى يتمثل فى حقيقة ارتباط خطط التنمية المايوية بشبكة علاقات طبقية فى المجتمع وعلاقات إقليمية ودولية محددة ومتداخلة. فقد كانت مراكز النفوذ الغربى وشركاتها الدولية النشاط تركز جهودها فى تلك الفترة على إمتصاص الفوائض المالية الخليجية والسعودية الناتجة عن أسعار البترول بعد عام ١٩٧٣، وذلك تحت غطاء برنامج تتكامل فيه هذه الفوائض مع إمكانيات السودان الاقتصادية والتكنولجيا الغربية، ووجَدت هذه المراكز فى الفئة المايوية الحاكمة الأداة المناسبة لتحقيق أهدافها، وذلك بحكم تركيبها الاجتماعى المتخلف وتطلعاتها الرأسمالية الشرهة. وبالفعل، فقد كان لهذه الحقيقة تأثيرها الكبير والمباشر فى صياغة الخطط والبرامج وربطها بسياسة الانفتاح الاقتصادى وبإطار البنيان الاقتصادى والاجتماعى الموروث من سلطات الاحتلال البريطانى وتركيز نشاط الدولة على مشاريع البنيات الأساسية ومنح القطاع الخاص المحلى والاجنبى دوراً رائداً فى كافة المجالات والدخول معه فى شراكات وتمهيد الطريق له عن طريق الاستثمارات الحكومية فى قطاعات السكر والنسيج وغيرها. ولهذا السبب، بشكل خاص، لم تنجح تلك الخطط والبرامج إلاً فى تدمير القوى المنتجة وإضعاف القاعدة الإنتاجية للاقتصاد السودانى وتنمية الفئات الرأسمالية وتمكين رأس المال الاجنبى من السيطرة على مواقع هامة فى مختلفة القطاعات الاقتصادية وإغراق البلاد فى بحر من الديون. ولنحاول الآن متابعة هذه التطورات فى بعض القطاعات الاقتصادية ومناقشة نتائجها الاقتصادية والاجتماعية فى داخل المجتمع السودانى وفى علاقات السودان الاقليمية والدولية.

(١) تدمير القطاع التقليدى وتخريب القطاع الزراعى:-

فى القطاع الزراعى ركزت الخطط الاقتصادية المايوية طوال فترة السبعينات على التوسع الأفقى بهدف زيادة وتنويع محاصيل الصادرات. وهذا التوجه ليس جديداً فى السياسات الزراعيةالسودانية، فقد بدأته الخطة العشرية (٦٠-١٩٧٠)، أثناء فترة الحكم العسكرى الأول، التى ركزت على التوسع فى الزراعة المروية. وفى السبعينات تركز هذا التوجه فى قطاع الزراعية الآلية، بشكل رئيسى، حيث أضافت الخطة الخمسية المعدلة لهذا القطاع حوالى (٢,٨) مليون فدان، وأضافت له الخطة الستية ستة ملايين فدان. لذلك ارتفعت مساحة مشاريع الزراعة الآلية، الخاصة بالسمسم والذرة والقطن، من (١.٦) مليون فدان فى عام ١٩٦٩ إلى (٣,٢) مليون فدان عام ١٩٧٤، ثم إلى ٩ مليون فدان عام ١٩٨٤. وبذلك أصبحت هذه المشاريع تمتد فى منطقة واسعة من منطقة القضارف شرقاً حتى جنوب كردفان ودارفور غرباً، مروراً بجنوب النيل الأزرق والجزيرة والنيل الأبيض. وذلك يعنى أن هذا التوسع، الذى حدث خلال الفترة ١٩٦٩-١٩٨٤ يعادل ستة أضعاف التوسع الذى حدث منذ بداية الزراعة الآلية عام ١٩٤٧ حتى عام ١٩٦٩. والواقع أن هذا التوسع يرجع أساساً إلى إتساع حجم الفئات الرأسمالية فى البلاد، وخاصة الفئات التجارية والطفيلية، وتطلعها للحصول على أكبر قدر من الفائض الاقتصادى بأقل تكلفة ممكنة وفى أقصر وقت. وهذا التوسع المحموم فى حد ذاته يعبر فى الواقع عن نهم متنامى وسط هذه الفئات، وجد التشجيع والحماية والدعم من قبل الدولة بإعلان الخطة الخمسية وبرامج العمل المرحلى والخطط اللاحقة، وكذلك قوانين تشجيع وتنظيم الاستثمار وانحياز الدولة بالكامل إلى جانب الفئات الرأسمالية، وخاصة الفئات التجاربة والطفيلية. وفى هذا الجانب كان قطاع الزراعة الآلية يوفر فرصاً واسعة للنمو الرأسمالى، مقارنة بقطاعات أخرى، وذلك بسبب خصوبة الأراضى وتوفرها بمساحات واسعة ولانخفاض تكلفة الانتاج وتوفر الأيدى العاملة الرخيصة، حيث توصلت بعض الدراسات إلى أن تكلفة استصلاح فدان الزراعة المروية يعادل عشرة أضعاف تكلفة استصلاح فدان الزراعة الآلية. ولذلك يظل هذا التوسع، والمكانة الهامة التى ظلت تحتلها مشاريع الزراعة الآلية خلال السبعينات، مرتبطاً بنمو الفئات الرأسمالية وإتساع حجمها وإزدياد نفوذها الاجتماعى والسياسى وبإزدياد نفوذ رأس المال الأجنبى فى مختلف القطاعات الاقتصادية خلال تلك الفترة. فقد وفرت الفئة الحاكمة حرية واسعة لهذه الفئات لم تعرفها من قبل. ويضاف إلى ذلك أن الزراعة الآلية تسمح بالزراعة الواسعة التى تشمل آلاف

الأفدنة، وأن قانون الاستثمار الزراعى يمنح المستثمرين المحليين والأجانب امتيازات واسعة، تشمل إيجار الأرض بأسعار رمزية وتسهيلات البنك الزراعى وخدمات إنتاجية عديدة.

لكل هذه الاسباب تكشف الدراسات الميدانية أن العناصر التى اتجهت إلى الاستثمار فى هذا النشاط جاءت من ثلاثة مصادر رئيسية هى:

١- كبار موظفى الدولة فى الخدمة المدنية والعسكرية وأركان الفئة الحاكمة من الوزراء وقيادات الاتحاد الاشتراكى وأعضاء مجالس الشعب وغيرهم.

٢- الفئات الرأسمالية فى المدن والمراكز الحضرية، خاصة الفئات التجارية والطفيلية.

٣- قيادات الإدارة الأهلية والزعامات الطائفية والقبلية.

وتوجه عناصر هذه الفئات للاستثمار فى هذا القطاع لا يرجع فقط إلى إمكانياتهم المالية، بل أيضاً إلى إمتلاكهم مداخل الاتصال بمراكز إتخاذ القرار المركزية والإقليمية بما فى ذلك مداخل الإفساد والرشوة، بالإضافة إلى رغبة الفئة البرجوازية البيروقراطية الحاكمة فى تمتين علاقاتها وتحالفاتها وتوسيع قاعدتها من خلال مساعدة هذ العناصر وتدعيم مواقعها الاقتصادية والاجتماعية. ومع إتساع حجم هذه الفئات وإزدياد وزنها السياسى، خاصة بعد دخول رأس المال الغربى والخليجى فى قطاع الزراعة الآلية، أصبحت قادرة على توجيه سياسات الدولة تجاه القطاع الزراعى لخدمة مصالحها وترسيخ نفوذها السياسى والاجتماعى، حيث كان لها تأثير واضح فى قرارات نميرى الخاصة بتصفية نظام الشراكة الثلاثية فى مشاريع الزراعة المروية ومزارع الدولة فى قطاع الزراعة الآلية.

لقد أصبحت هناك ثلاثة أنواع من المشاريع هى مشاريع القطاع الإشرافى، وهى مشاريع خاصة لكنها ترتبط بإتفاق معين مع البنك الدولى، والمشاريع المخططة حسب قوانين ولوائح الدولة، وهناك مشاريع عشوائية لم يلتزم أصحابها بخطط الدولة واولوياتها. والنوع الأخير يمثل قطاعاً كبيراً وخطيراً كما سيتضح فى الصفحات اللاحقة.

لقد كان للتوسع الكبير فى مشاريع الزراعة الآلية خلال السبعينات آثاره السلبية المباشرة وغير المباشرة والتى يمكن تلخيصها فى الآتى:

أولاً: فقدان مناطق واسعة من الأراضى الزراعية لخصوبتها خلال سنوات معدودات، وذلك بسبب التوسع العشوائى وغير المسئول الناتج من عدم الإلتزام بنظام محدد لصيانة التربة والمحافظة على خصوبتها، لأن أصحاب المشاريع لا يهمهم سوى الحصول على أكبر قدر من الأرباح بأقل تكلفة وفى أقصر وقت ممكن.

وانعكس ذلك فى تدنى إنتاجية الأرض وإستمرار زحف المشاريع بإتجاه الغرب حتى وصلت إلى جنوب كردفان ودارفور فى أقصى الغرب.

ثانياً: تبديد موارد البلاد من الموارد الطبيعية، خاصة الغابات والمراعى وأراضى الزراعة التقليدية، التى تعتبر ثروة وطنية غالية لا يمكن تعويضها بسهولة. فقد دمرت مساحات واسعة من الغابات والمراعى والأراضى الزراعية بسبب التوسع العشوائى فى المشاريع وفقدت هذه المساحات غطاءها النباتي. وهذا ماساعد على إتساع وتعميق مشكلة الجفاف والتصحر فى مناطق واسعة وعلى إتساع الصراعات القبلية حول مصادر المياه والمراعى التى أصبحت محدودة.

ثالثاً: تقويض إقتصاديات القطاع التقليدى وتحويل أقسام كبيرة من سكانه إلى أجراء وعمال موسميين. فبعد أن إفترست المشاريع الزراعية مناطق الرعى والغابات وأراضى الزراعة التقليدية التى يعتمدون عليها، لم يجد سكان هذه المناطق سوى التحول إلى أجراء أوالهجرة الداخلية والخارجية بحثاً عن مورد رزق. وفى مواجهة هذا الهجوم الرأسمالي الكاسح دخل سكان هذه المناطق فى صدامات كثيرة مع أصحاب المشاريع دفاعاً عن مراعيهم وأراضيهم. ووقتها فقط كانت الحكومة تتدخل لتقف بجانب أصحاب المشاريع بإسم المحافظة على الأمن، دون أى إهتمام بمصالح الملايين من سكان القطاع التقليدى.

وفى قطاع الزراعة المروية تكررت نفس الظاهرة، حيث ظلت أوضاع المشاريع المروية تتدهور عاماً بعد الآخر، بما فى ذلك مشروع الجزيرة الذى كان حتى بداية السبعينات يمثل العمود الفقرى للاقتصاد السودانى والمصدر الرئيسى لتمويل الخزينة العامة ولعائدات البلاد من العملات الصعبة. ففي منتصف السبعينيات اصبحت هذه المشاريع، تنتج نصف ما كانت تنتجة من محاصيل، بما فى ذلك المشاريع الجديدة، الرهد والسوكي، الأمر الذى أدى إلى إنخفاض صادرات السودان من القطن من ٧٨٠ ألف طن عام ١٩٧٨ إلى ٤٥٠ ألف طن عام ١٩٨٢. وفى بداية الثمانينات أصبحت الصادرات تعتمد على محاصيل قطاع الزراعة المطرية بشكل رئيسى. ومع تدهور المشاريع المروية تدهورت أوضاع المزارعين وسكان المناطق المجاورة لتلك المشاريع، الذين يعتمدون عليها فى معاشهم. ونتيجة لذلك اضطر آلاف المزارعين إلى ترك الحواشة للزوجة إذا لم يجدوا من يشتريها من أثرياء المزارعين. والواقع أن هذا التدهور لا يرجع فقط إلى إهمال جوانب الصيانة وإعادة تعمير الآليات والبنيات الأساسية، وإنما أيضاً إلى إدخال نظام الحساب الفردى فى المشاريع الجديدة أولاً ثم تصفية نظام الشراكة الثلاثية فى مشروع الجزيرة والمشاريع الأخرى وفرض نظام الحساب الفردى على قطاع الزراعة المروية

بكامله خضوعاً لضغوط البنك الدولى وفئات الرأسمالية الزراعية المتنفذة. فقد ظل البنك يمارس ضغوطه فى هذا الاتجاه منذ بداية الستينات، أثناء الحكم العسكرى الأول، ولكن مقاومة حركة المزارعين، والحركة الشعبية بشكل عام، لم تمكنه من تحقيق أهدافه. وجاء النظام المايوى ليفرض هذا الاتجاه فى عام ١٩٨١، رغم رفض اتحادات المزارعين ومقاومتهم التى عبرت عن نفسها فى إضرابات عديدة. وبذلك إكتملت سيطرة البنك وسياساته على القطاع الزراعى المروى والمطرى الآلى بكامله، لمصلحة فئات الرأسمالية الزراعية ورأس المال الأجنبى على حساب الآلاف من فقراء المزارعين والعمال الزراعيين. فإذا كان نظام الشراكة الثلاثية يوفر لهم حداً معقولاً من عائدات إنتاجهم من العمل وتلبية احتياجاتهم الدنيا، فإن فرض نظام الحساب الفردى لم يترك لهم سوى البحث عن مصدر رزق جديد بعد أن فقدت الحواشة قيمتها كمؤسسة إقتصادية مجزية.

٢- تغلغل رأس المال الأجنبى فى مواقع هامة:

عرف السودان الاستثمارات الأجنبية فى العصر الحديث فى فترة الحكم التركى المصرى، ثم فى فترة الإحتلال البريطانى، حيث ظلت تسيطر على مواقع هامة فى قطاعات الاقتصاد السودانى حتى تأميمات ١٩٧٠ التى شملت معظمها. وبعد ١٩٧١ انفتح الطريق من جديد لتدفق رأس المال الاجنبى وإعادة سيطرته على مواقع اقتصادية هامة، وذلك من خلال إجراءات وسياسة الانفتاح الاقتصادى التى سبق أن ناقشناها. وفى هذا الإطار يمثل مصنع سكر كنانة واستثمارات شركة شيفرون فى قطاع البترول أهم الاستثمارات الأجنبية الجديدة فى فترة السبعينات وبداية الثمانينات.

* بدأ مصنع سكر كنانة الإنتاج فى عام ١٩٨١ متأخراً ثلاثة سنوات عن الموعد المحدد له. كان المشروع قد ولد فى مناخ العلاقة الحميمة بين شركة لونرو ورأس المال الخليجى وأركان النظام المايوى فى بداية السبعينات، الأمر الذى سمح له بالحصول على امتيازات واسعة لم يحظ بها أى مشروع آخر، شملت إعفاءات جمركية وضريبية كبيرة ورفع قيود الاستيراد واستئجار الأرض بأسعار رمزية وتوفير الأيدى العاملة الرخيصة وغيرها. ومع كل هذه الامتيازات كان نصيب حكومة السودان ٣٠٪ من أسهم المشروع، وبقية الأسهم لمصلحة حكومتى السعودية والكويت وشركة لونرو وشركات أخرى. والمشروع يقوم على تصدير معظم إنتاجه وبيع جزء محدود منه لحكومة السودان بشروط محددة وأسعار تتجاوز تكلفته

المتضخمة بفعل ضخامة حجم المصنع وارتفاع نفقاته الإدارية. وبذلك يتحمل المواطن مخاطر وتكاليف المشروع لأن عليه أن يتحمل عبء سداد الديون التى استدانتها الحكومة لدفع نصيبها من الأسهم، وعليه أيضاً أن يتحمل الآثار السلبية الناتجة عن تركيز موارد الدولة فى مشروع واحد بحجم مصنع كنانة وبهدف الانتاج للتصدير، بدلاً من إنشاء عدة مصانع صغيرة ومتوسطة بهدف الإنتاج لتلبية احتياجات الاستهلاك الداخلية، وعليه أن يتحمل أعباء قيام المشروع على حساب صيانة وتعمير المشاريع الزراعية والصناعية القائمة. ولذلك لم يحقق المشروع الإكتفاء الذاتى من السكر رغم ضخامة استثماراته، لأنه لم ينشأ أصلاً لتحقيق هذا الهدف. بدلاً من ذلك ظلت الحكومة ترفع أسعار السكر عاماً بعد الآخر حتى سحبت منها الدعم الحكومى بالكامل فى بداية ١٩٨٥. وبجانب ذلك ظل المصنع يمثل جزيرة منعزلة وسط منطقة تقليدية لا يجمعه معها سوى الموقع المشترك، مثله فى ذلك مثل كل الاستثمارات الأجنبية الكبيرة فى كل بلدان العالم الثالث. وبذلك لم يحصد سكان المنطقة سوى الدمار وتحويلهم إلى أجراء وعمال موسميين.

* شركة شيفرون، هى الأخرى، حظيت بإمتيازات واسعة، كانت الفئة الحاكمة تخفيها حتى على مؤسساتها التشريعية والتنفيذية. ويبدو أن الشركة إستفادت من العلاقات السودانية الأمريكية المتطورة فى تلك الفترة. فإتفاق الامتياز يمنح الشركة امتيازاً يغطى ٢٠٪ من مساحة السودان الكلية. وهذا يذكرنا بالامتيازات التى كانت تحصل عليها شركات البترول فى فترة ماقبل الحرب العالمية الثانية، الأمر الذى يفتح الطريق أمامها للتحكم فى عمليات التنقيب والإنتاج، وربما التدخل فى الشئون السياسية للبلاد، كما ظلت تفعل فى بلدان عديدة. أما العائدات فينص الاتفاق على خصم ٣٠٪ منها لتغطية نفقات الشركة فى عمليات التنقيب، ويوزع الباقى بنسبة ٥١٪ للشركة و٤٩٪ للحكومة. وبعد استرداد نفقات التنقيب توزع العائدات بنسبة ٧٠٪ للحكومة و٣٠٪ للشركة.

وهكذا يتضح أن الاتفاقية مجحفة ولا تتماشى مع التطورات التى حدثت فى مجال العلاقة بين شركات البترول والبلدان المضيفة خلال فترة الستينات، خاصة بعد قيام منظمة البلدان المصدرة للبترول وتأميم العراق لبتروله عام ١٩٧٢. فقد إستطاعت دول محافظة، مثل السعودية والكويت، انتزاع حق إعادة النظر فى شروط الاتفاق بعد بداية الإنتاج، واستطاعت مصر - السادات التوصل إلى إتفاق أفضل مع الشركات خلال نفس تلك الفترة. وبالإضافة إلى ذلك تضمن الإتفاق امتيازات واسعة، شملت إستخدام العمال الأجانب دون إذن مكتب العمل، إعفاءات جمركية كبيرة، رفع القيود عن استيرادات الشركة، إنشاء اسطول نهرى خاص، عدم

الإشراف الحكومى على نشاط الشركة وحساباتها. وهذا ما ساعدها على تضخيم مصروفاتها لتصل إلى ١.٢ مليار دولار حتى عام ١٩٨٤، وعلى القيام بتهريب اليورانيوم م السودانى كما أشارت أوساط صحفية أوروبية عام ١٩٨٢. ومع ذلك ظلت الشركة تتمنع من الدخول فى مرحلة الإنتاج لأسباب غير مقنعة..كما تمنعت أيضاً فى إقامة مصفاة للإستهلاك المحلى. وفى بداية ١٩٨٤ شاركت شركة شل فى إمتيازها دون سبب واضح. وهكذا يبدو أن الشركة لها حساباتها الخاصة التى تدفعها لتوفير البترول السودانى لفترة قادمة، خاصة وأنها تمثل واحدة من الشركات السبع الكبرى فى العالم.

* إن توجه رأس المال الأجنبى للسيطرة على مواقع هامة فى الاقتصاد السودانى لم ينحصر فقط فى قطاعى السكر والبترول، بل شمل مواقع هامة فى قطاعات المصارف والزراعة الآلية والصناعة ومجالات أخرى عديدة. وإذا كان هذا التوجه قد اتخذ شكل السيطرة الكاملة وشبه الكاملة فى قطاعى البترول والسكر، فإنه قد اتخذ فى القطاعات الأخرى شكل المؤسسات الأجنبية الكاملة، مثل البنوك الأجنبية، وشكل المشاركة مع الحكومة و/ أو القطاع الخاص.

وهكذا عاد رأس المال الأجنبى وشركاته الاحتكارية، من جديد إلى السودان، تحت غطاء المشاركة فى الاستثمار، لاستنزاف ثرواته فى شكل امتيازات وتسهيلات وأجور ومرتبات وأرباح فاحشة تحت حماية الدولة وعلى حساب افقار الملايين من جماهير الشعب. ويصف لنا تيم نيبلوك نفوذ رأس المال الأجنبى وشركاته خلال الحكم المايوى حيث يقول: «إن تضاريس السياسة الاقتصادية لم تعد تحكمها مصالح السودان السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بل تقرر فيها متطلبات بعض الأفراد والمصارف والمؤسسات والحكومات الأجنبية المستعدة لإقراض الحكومة السودانية وللاستثمار فى السودان...وكل هؤلاء هم الذين أصبحوا فيما بعد دائنى السودان..» (٤).

٣- تنمية الفئات الرأسمالية:

تميزت سنوات الحكم المايوى بنمو واسع وسط الفئات الرأسمالية، خاصة الفئات التجارية والطفيلية، وذلك بسبب سياساته الاقتصادية التى حطمت القوى المنتجة واضعفت القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطنى وكرست سياسات الانفتاح الاقتصادى الملائمة للنشاطات الطفيلية بمختلف أشكالها. ويمكننا متابعة هذا النمو الواسع فى كافة القطاعات الاقتصادية، لكننا سنركز على الجهاز المصرفى وقطاع

التجارة الخارجية لدورهما الكبير فى تنمية هذه الفئات. فبعد تكريس سياسات الانفتاح الاقتصادى، قامت المصارف الخاصة، الأجنبية والمشتركة، بالسيطرة شبه الكاملة على الجهاز المصرفى وتوجيهه لمصلحتها ومصلحة الفئات الرأسمالية المرتبطة بها، حيث ارتفع عدد المصارف فى نهاية السبعينات إلى أكثر من عشرين مصرفاً [٥]، وأصبحت المصارف الخاصة تنافس المصارف الحكومية. وبذلك أعادت المصارف الخاصة نفوذها وسيطرتها التى فقدتها بتأميمات ١٩٧٠.وفى إطار سياسات الدولة كان دور الجهاز المصرفى يتمثل فى تمويل عجوزات الميزانية العامة وتنمية الفئات الرأسمالية المختلفة. فقد ارتفعت مديونية الحكومةوالمؤسسات العامة للجهاز المصرفى من ٥٠ مليون جنيه عام ١٩٧٠ إلى ٤٠٠ مليون عام ١٩٨٢ وحوالى ١.٣ مليار جنيه خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٨٢. وذلك يعنى أن الدولة ظلت تعتمد بشكل رئيسى على الجهاز المصرفى فى تمويل عجوزات ميزانياتها، الأمر الذى أدى إلى تصاعد معدلات التضخم، وبالتالى ارهاق الطبقات الشعبية وتنمية ثروات الطبقات المتملكة. وفى الوقت نفسه ظلت المصارف التجارية تقوم بتنمية الفئات الرأسمالية المختلفة. فقد ارتفعت مديونية الجهاز المصرفى للقطاع الخاص من ٧٥ مليون جنيه عام ١٩٧٠ إلى حوالى ١.٦ مليار جنيه عام ١٩٨٤. وفى ذلك تستوى المصارف الحكومية والأجنبية والمشتركة والإسلامية. فكل مصرف يقوم بتمويل نشاطات مجموعات معينة من التجار ورجال الأعمال، أى مساعدتهم فى تمويل نشاطاتهم وتنمية إمكانياتهم ومراكمة ثرواتهم. ونشير هنا إلى مديونية أحد كبار رجال الأعمال من أحد المصارف الحكومية التى بلغت حوالى ١٨٠ مليون جنيه فى عام ١٩٧٨، جزء كبير منها عملة صعبة، إستفاد منها فى تشييد مصانعه وتطوير أعماله، وفشل فى تسديدها. وماجرى لبنك الشعب وبنك النيلين فى بداية الثمانينات خير شاهد على دور الجهاز المصرفى فى تنمية الفئات الرأسمالية. وهذا هو أحد أهم الأسباب فى تكاثر المصارف وتعددها لدرجة تفوق حاجة الإقتصاد الوطنى. والواقع أن هذه المصارف تعتمد فى نشاطها التمويلى، بشكل رئيسى، على ودائع الجمهور التى بحوزتها وليس على رأسمالها الخاص. فقد ظل مجموع قروضها يفوق رأسمالها المصرح به. ومن خلال تجاوزها للسقوف والإجراءات التى يحددها البنك المركزى ظلت تحقق أرباحاً ضخمة دون مساهمة فى تنمية القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطنى. ففى عام ١٩٨٤ مثلاً بلغ مجموع رأس المال المدفوع للبنوك الأجنبية حوالى ٤٠ مليون جنيه، بينما بلغ حجم ودائعها ٣٠٠ مليون، ووصلت سلفياتها إلى حوالى ٢٠٠ مليون جنيه. أما البنوك المشتركة (الإسلامية وغير الإسلامية) فقد بلغ مجموع رأسمالها ١٨٠ مليون، بينما وصلت ودائعها إلى ٦٠٠ مليون وبلغت سلفياتها ٤٢٠

مليون جنيه خلال نفس العام. ومع هذه الأرقام يمكننا أن نتأمل حجم الفئات التجارية والطفيلية المرتبطة بهذه البنوك. ومعظم نشاطها التمويلى يتجه إلى مجالات التجارة والعقارات وسوق العملات الصعبة. فأكثر من ٦٠٪ م من قروضها وسلفياتها يتجه إلى التجارة الخارجية وحدها ولا تجد مجالات الإنتاج سوى ٣٪ فقط. وبجانب كل ذلك لابد أن نشير إلى التسهيلات والامتيازات الكبيرة التى وجدتها البنوك المشتركة، خاصة المسماة إسلامية. فقد تمتع أحد هذه البنوك بامتيازات واسعة تجاوزت ماهو مسموح به فى قانون الاستثمار لسنة ١٩٨٠. إذ أنها شملت الإعفاء من كافة أنواع الضرائب، بما فى ذلك ضريبة الدخل الشخصى، والإعفاء من الالتزام بضوابط وإجراءات البنك المركزى الخاصة بتوجيه عمليات البنوك التجارية والإشراف على نشاطها التمويلى. لذلك حقق هذا البنك أرباحاً وصلت إلى عشرة ملايين جنيه فى عام ١٩٨١، بينما خسرت الخزينة العامة ما يعادل ستة ملايين جنيه، هى قيمة ضريبة أرباح الأعمال المستحقة عليه فى ذلك العام. ويضاف إلى ذلك أن نشاطات البنك تتركز فى عمليات التجارة الخارجية والداخلية والسلفيات قصيرة الأجل، ولا يساهم أى مساهمة ملموسة فى مجالات التنمية..وهذه العمليات تشكل مصدراً هاماً للتراكم الرأسمالى تستفيد منه مجموعات معينة من الفئات الرأسمالية خاصة الفئات التجارية والطفيلية، تماماً كغيره من البنوك التجارية الاخرى.

وفى نفس الاتجاه ظل يسير قطاع التجارة الخارجية. فمنذ بداية السبعينات تراجعت الفئة الحاكمة عن إجراءاتها لسيطرة الدولة على تجارة الصادرات والواردات لتفتح الطريق أمام القطاع الخاص.. وباسم تحرير التجارة اطلقت ايدى القطاع الخاص فى النشاط التجارى بشكل لم يتوفر له حتى فى البلدان الرأسمالية العتيقة. وضمن هذا الإطار ارتفع حجم التجارة الخارجية من ٤٥٠ مليون جنيه عام ١٩٧٥ إلى حوالى ١.٥ مليار عام ١٩٨٢. فإذا افترضنا هامش ربح فى حدود ٢٠٪ فقط، فإن إجمالى الأرباح، التى يمكن أن تكسبها مؤسسات القطاع الخاص العاملة فى هذا القطاع، تصل إلى ٥٠ مليون فى عام ١٩٧٥ وحوالى ١٢٠ مليون جنيه فى عام ١٩٨٢، بإفتراض أن القطاع العام يقوم بحوالى ٥٠٪ من عمليات التجارة الخارجية. وقد تتضاعف هذه الأرباح إذا وضعنا فى الاعتبار ظروف غياب الرقابة الحكومية على الأسعار والفساد الإدارى والتلاعب فى الفواتير والسوق الأسود وغير ذلك من الأساليب التى تتقنها الفئات التجارية.كل ذلك يؤكد أن قطاع التجارة الخارجية كان ولايزال يمثل مصدراً هاماً لنمو الفئات الرأسمالية وإتساع حجمها وازدياد وزنها الاقتصادى والاجتماعى.

وبحكم ارتفاع حجم التبادل التجارى بين السودان والبلدان الرأسمالية المتقدمة، فقد وجدت هذه الفئات فرصاً واسعة لتنمية علاقاتها مع رأس المال الأجنبى وشركاته الاحتكارية. وبحكم تخلى الدولة عن دورها فى التجارة الخارجية قامت هذه الفئات بإغراق السوق بالسلع الاستهلاكية والترفية، فى وقت انعدمت فيه السلع الضرورية للإنتاج والخدمات الأساسية، وبالتالى تبديد موارد البلاد من العملات الصعبة وجزء هام من فائضها الاقتصادى، بحكم علاقاتها غير المتكافئة مع البلدان الرأسمالية المتقدمة والسماح للمصدرين بالإستفادة بنسبة معينة من عائدات الصادرات.

وهكذا، لم ينحصر نمو وإتساع حجم الفئات الرأسمالية فى هذين القطاعين بل شمل مختلف القطاعات الاقتصادية. فظروف الانفتاح الاقتصادى وتدفق رأس المال الأجنبى إلى داخل البلاد وتضخم الانفاق الحكومى، كل ذلك ظل يمثل عوامل هامة فى تنمية الفئات الرأسمالية فى مختلف المجالات، خاصة مجالات التجارة والمقاولات والعقارات وغيرها. وإذا كانت هذه المجالات قد ظلت تشكل المجالات التقليدية لفئات الرأسمالية السودانية، فقد شهدت توسعاً كبيراً فى فترة السبعينات والسنوات اللاحقة. وفى مجال الصناعة توسع النمو الرأسمالى بشكل ملحوظ وتميز بالارتباط برأس المال الأجنبى والاعتماد على الامتيازات والتسهيلات الحكومية والمصرفية. وخلال ظروف مصادرة الديمقراطية وتفشى الفساد وسط جهاز الدولة، وتطلع فئاته العليا وأركان الفئة الحاكمة إلى الثراء ودخول عالم البرجوازية، تبلورت فئات البرجوازية البيروقراطية وتداخلت علاقتها وتشابكت مع الفئات التجارية والطفيلية. وبذلك يمكننا أن نقول أن الفئات الرأسمالية قد شهدت تغييرات هامة وكبيرة أدت إلى إتساع حجمها وازدياد وزنها الاقتصادى والاجتماعى فى المجتمع. ولكن هذه التغييرات ظلت تسير فى نفس الاتجاه الذى ظل يحكم تطور هذه الفئات طوال تاريخها، أى فى اتجاه غلبة النشاط الطفيلى والتجارى والارتباط برأس المال الأجنبى وعجزها عن الارتكاز إلى عمود فقرى زراعى صناعى.

٤- إتساع الانقسام الطبقى والتفاوتات الإقليمية

نسبة لتكريس سياسات الانفتاح الاقتصادى وتجميد المشروعات الجديدة منذ عام ١٩٧٨، إزداد الانقسام الطبقى اتساعاً بين أقلية تزداد ثراء وأغلبية تزداد فقراً كل يوم، كما إزداد التفاوت فى مستوى النمو الاقتصادى بين الأقاليم، وبين المناطق الحضرية والريفية.

فالتقديرات الحكومية تشير إلى أن فئة الـ١٠٪ العليا فى المجتمع تستحوذ على ٣٦٪ من الدخل الوطنى، بينما لايتجاوز نصيب فئة الـ١٠٪ الدنيا الـ ٢٪ فقط. وأكثر من ذلك تشير الإحصائيات إلى أن ٦٦٪ من سكان المناطق الريفية، وحوالى ١٨٪ من سكان المناطق الحضرية، يعيشون فى مستوى الكفاف، وأن متوسط الدخل السنوى لفئة الـ١٠٪ العليا فى المناطق الحضرية يفوق متوسط دخل فئة الـ ١٠٪ الدنيا فى المناطق الريفية بحوالى سبعة عشر ضعفاً. وإذا أضفنا إلى ذلك الأهمال الذى وجدته مناطق الاطراف فى الشرق والغرب والجنوب والشمال، والدمار الذى شهده القطاع التقليدى،يتضح لنا حقيقة واقع الانقسام الطبقى فى المجتمع والتفاوت فى مستوى التطور الاقتصادى بين الأقاليم.

وتجسدت أهم مظاهر هذه التطورات فى إتساع الهجرة الخارجية إلى البلدان البترولية العربية التى شملت خيرة القوى العاملة فى القطاعين التقليدى والحديث، وخيرة الخبرات الفنية والإدارية. ووصلت الهجرة الخارجية إلى درجة من الخطورة جعلت مدير مصلحة العمل يصرح فى بداية عام ١٩٨١ بأنها تقدر بما يفوق المليونين وبأنها شملت ٤٠٪ من القوى العاملة الحديثة، وأن ذلك يظهر بشكل صارخ فى بعض القطاعات، حيث فقد السودان وقتها نصف الأطباء وثلث المهندسين وأساتذة الجامعات العاملين فى البلاد. وتجسدت أيضاً فى الهجرات الداخلية الواسعة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، حيث اكتظت المدن بمئات الآلاف من العاطلين وشبه العاطلين عن العمل، وارتفعت نسبة سكان المدن والمراكز الحضرية إلى ٣٥٪ من مجموع السكان، نصفهم فى العاصمة وحدها. وبذلك انتشرت ظاهرة مدن الكرتون فى أطراف المدن والقرى الكبيرة، جنباً إلى جنب مع الأحياء السكنية الراقية.

صحيح أن النظام المايوى لم يخلق ظاهرة الانقسام الطبقى والتفاوتات الإقليمية، لكنه هو الذى فجرها بهذا العمق والاتساع. ففى مقابل نمو الفئات الرأسمالية واتساع حجمها ووزنها الاقتصادى، اتسعت الطبقات الشعبية الكادحة، خاصة فى القطاع الزراعى وسط المزارعين والعمال الزراعيين وفى أوساط الموظفين والمهنيين والعمال، وذلك نتيجة لظروف انكماش القطاعات الإنتاجية وإهدار العمل لحساب النشاطات الطفيلية، وبسبب ظروف تصاعد معدلات التضخم وثبات هيكل الأجور والمرتبات فى القطاع العام. ونتيجة لذلك تدهورت أوضاع الفئات الوسطى فى جهاز الدولة، وإزداد حجم العمال الموسميين بعد تقويض اقتصاديات القطاع التقليدى، وإزداد حجم الطبقة العاملة فى الورش والمصانع وقطاع الخدمات وتطور تركيبها ليشمل مجموعات من خريجى المدارس الثانوية والصناعية. وهذا يعنى إتساع

قاعدة الطبقات الشعبية الكادحة فى المدن والارياف. وإذا اضفنا إلى كل ذلك طبيعة النظام الديكتاتورى الذى يحرم هذه الطبقات من حقها فى التنظيم السياسى والنقابى المستقل، وكافة الحقوق الأساسية الأخرى، نصل إلى حقيقة عمليات الأفقار والاستغلال البشع الذى ظلت تعيشه طوال سنوات الحكم المايوى. ويضاف إلى ذلك تخلى الدولة عن دورها الاقتصادى والاجتماعى وتدهور الخدمات الإجتماعية منذ منتصف السبعينات. ففى مجال التعليم لاتزال الأمية تشمل ٨٠٪ من السكان. والمؤسسات التعليمية تستوعب حوالى ٥١٪ من مجموع الأطفال فى سن السابعة، ١٨٪ فى التعليم الثانوى و٢٪ فقط فى التعليم العالى. وفى مجال الخدمات الصحية يتوفر سرير واحد فقط لكل ألف مواطن، ومستشفى واحد لكل ١٥٠ ألف نسمة، وطبيب واحد لكل ١٠ آلاف مواطن، ونصف الأطباء العاملين فى البلاد يعملون فى العاصمة. وهكذا حال الخدمات الضرورية الأخرى حيث تشير الإحصائيات الحكومية إلى إنخفاض نسبة الانفاق الحكومى على الخدمات الاجتماعية من حوالى ١٩٪ من إجمالى الانفاق الحكومى فى الستينات، و١٣٪ فى بداية السبعينات، إلى حوالى ٥٪ فقط فى بداية الثمانينات. والواقع أن دور الدولة فى هذا المجال ظل يشهد تدهوراً ملحوظاً منذ بداية السبعينات وأصبحت جماهير الشعب تعتمد أكثر وأكثر على العون الذاتى فى بناء المدارس والمستشفيات والمراكز الصحية، وتتحمل نفقات العلاج والدواء والخدمات الأخرى. ومع ضعفها وتدهورها هذا فإن معظم الخدمات لايزال يتركز فى منطقة الخرطوم والوسط.

من هذا العرض السريع يتضح لنا أن النهج الاقتصادى المايوى قد أدى إلى تكريس وتعميق واقع التخلف والتبعية الموروث من سلطات الاحتلال البريطانى، ووصل به إلى مستوى الاندماج العضوى فى السوق الرأسمالية العالمية، وذلك من خلال تغلغل رأس المال الاجنبى فى قطاعات إقتصادية هامة وتسليم إدارة البلاد لصندوق النقد الدولى، ومن خلفه قوى نادى باريس. وبذلك تعزز واقع التبعية بشكل يفوق كثيراً واقعها قبل ١٩٦٩، حيث تجاوز الأمر حدود التبعية الاقتصادية المرتبطة بالبنيان الاقتصادى الموروث إلى التفريط فى السيادة الوطنية والاستقلال، وارتبط كل ذلك بعملية نهب واسعة لثروات البلاد ومديونية وصلت إلى ١٢ مليار دولار، اتجه معظمها للانفاق الاستهلاكى، مع كل ما يحمله معه ذلك من أعباء إقتصادية واجتماعية. وتلازمت هذه التطورات مع تجدد أعمال العنف والحرب الأهلية فى الجنوب لتدخل البلاد فى أزمة سياسية واقتصادية مأساوية ومخيفة.

ثانياً: من إتفاقية ١٩٧٢ إلى تجدد الحرب الأهلية:

مشكلة الجنوب من المشاكل المزمنة فى السياسة السودانية، فقد تفجرت عشية إعلان الاستقلال فى أغسطس ١٩٥٥ وإستمرت أعمال العنف والحرب الأهلية سبعة عشر عاماً، حيث توصل الحكم المايوى إلى إتفاق مع حركة الانيانيا الأولى فى بداية ١٩٧٢. وبعد عشر سنوات اندلعت أعمال العنف والحرب الأهلية من جديد، وبشكل أوسع وأعنف..لماذا حدث ذلك؟ وماهو أساس المشكلة؟ وإلى أين إتجهت الأحداث؟

ولقد تعرضنا فى مقدمة هذا الكتاب إلى الظروف التاريخية التى أدت إلى الاختلافات التاريخية والثقافية والإثنية بين المجموعات السكانية فى شمال السودان وجنوبه. وعرفنا أن عمليات التفاعل التاريخية الطويلة والمعقدة التى تمت بين السكان المحليين والهجرات العربية الوافدة، خلال أكثر من سبعة قرون، قد أدت إلى إنتشار الإسلام فى المناطق الشمالية واستكمال تعريب معظم سكانها. ومن هنا اتخذ الشمال هويته العربية الاسلامية بسماتها السودانية المحددة. أما المناطق الجنوبية فقد بقيت محتفظة بهويتها وثقافتها الأفريقية بسبب ظروف المستنقعات والمناخ الإستوائى التى جعلت منها مناطق داخلية مقفولة. ومع كل ذلك ظل التفاعل مستمراً بين المجموعات السكانية فى مختلف مناطق البلاد، وخاصة بين القبائل الشمالية والجنوبية فى مناطق التداخل القبلى ومن خلال الهجرات الداخلية الواسعة والتجربة المشتركة خلال الحقب التاريخية المختلفة، خاصة خلال فترة السلطنات العربية الإسلامية والحكم التركى المصرى ودولة المهدية. وظل الحال يسير فى هذا المنحى حتى جاءت قوات الاحتلال البريطانى، التى سيطرت على السودان بحدوده الحالية لأكثر من ستين عاماً (١٨٩٨-١٩٦٥)، لتضع العلاقة بين الجنوب والشمال فى مجرى جديد وليظهر إلى الوجود ما عرف بمشكلة الجنوب. وذلك لأن المشكلة فى أساسها ترجع إلى التفاوتات الكبيرة التى خلقتها الإدارة البريطانية. فى مستوى التطور الاقتصادى والاجتماعى بين مختلف الاقاليم عموما وبين الجنوب والشمال بشكل خاص. فقد ركزت سلطات الاحتلال استثماراتها الأساسية فى المناطق الشمالية، حيث أقامت مشروع الجزيرة ومشاريع الطلمبات فى النيلين الأزرق والأبيض لتلبية احتياجات الصناعة البريطانية من القطن، ومدت خطوط السكك الحديدية من ميناء بورسودان فى البحر الأحمر حتى مناطق الإنتاج الزراعى فى منطقة الشرق والوسط حتى سهول كردفان فى الغرب. أما الجنوب فقد تركته فى أوضاعه التقليدية المتخلفة وأهملته إهمالاً كاملاً، وذلك لأن ظروفه لا تسمح باستثمارات اقتصادية مجزية ومناسبة لإمكانياتها وأهدافها. وفى الوقت نفسه

انتهجت سياسات تعليمية وإدارية فى الجنوب مختلفة كلية عن سياساتها فى الشمال. فقد قامت سياستها التعليمية فى الجنوب، التى تركتها للكنائس وجمعيات التبشير المسيحى الغربية، على عزل الجنوب عن الشمال ومحاربة الإسلام واللغة العربية ومنع انتشارهما فى المناطق الجنوبية، مع العمل على نشر المسيحية واللغة لانجليزية. كما عملت أيضاً على زرع روح العداء للعرب والإسلام وتحميل الشماليين أوزار تجارة الرقيق فى القرن التاسع عشر أثناء فترة الحكم التركى المصرى، وذلك عن طريق تزوير حقائق التاريخ المعروفة. صحيح أن القرن الماضى شهد انتشار تجارة الرقيق فى المناطق الجنوبية وشارك فيها بعض التجار الشماليين، ولكن الحكم التركى المصرى والإداريين البريطانيين والتجار الأوروبيين هم الذين لعبوا الدور الرئيسى فى إنتشار هذه التجارة، إمتداداً لدورهم فى بقية أجزاء أفريقيا، حيث قاموا بترحيل مئات الآلاف من الأفريقيين لاسترقاقهم وإستخدامهم فى المستعمرات الأمريكية. وذلك لا ينفى انتشار تجارة الرقيق وسط بعض القبائل الجنوبية ومشاركة بعض التجار الشماليين فيها، ولكنها كانت محدودة ومرتبطة بالخدمات المنزلية.

وفى سياستها الإدارية عملت الإدارة البريطانية على عزل الجنوب وفصله عن السودان وضمه لمستعمراتها فى شرق أفريقيا. لذلك أصدرت قانون المناطق المقفولة لمنع الشماليين من دخول المناطق الجنوبية والعمل فيها، ومنعت القبائل الجنوبية من إستخدام اللغة العربية وملابس الشماليين. وفى عام ١٩٤٧ قررت تغيير هذه السياسة وإعادة دمج الجنوب فى سودان موحد، تحت ضغط مؤتمر الخريجين وظروف المستعمرات البريطانية فى شرق افريقيا وتدهور أوضاع الامبراطورية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية. ففى ذلك العام عقدت سلطات الاحتلال مؤتمراً إدارياً فى مدينة جوبا، ضم إداريين بريطانيين وعدداً من الجنوبيين والشماليين، لمناقشة مستقبل الوضع الإدارى للجنوب. وبعد مناقشات ومناورات عديدة قرر المؤتمر دمج الجنوب فى السودان الموحد ومشاركته فى الجمعية التشريعية التى كان من المقرر قيامها فى عام ١٩٤٨، بهدف تمكين السودانيين من ا لمشاركة فى الحكم وتقرير مصير البلاد. ولكن وقتها كانت السياسة البريطانية، الإدارية والتعليمية، قد نجحت فى تكوين صفوة سياسية جنوبية مختلفة فى تكوينها الثقافى وتوجهاتها السياسية عن الحركة الوطنية التى تكونت فى الشمال وقادت السودان إلى انتزاع استقلاله فى مطلع عام ١٩٥٦. وفى الوقت نفسه كان التفاوت فى مستوى التطور الاقتصادى الاجتماعى بين الشمال والجنوب قد أصبح حقيقة بارزة وفجوة كبيرة لا يمكن ردمها بسهولة.

ومع كل ذلك كانت الحركة الوطنية، ممثلة فى الأحزاب السياسية الكبيرة، غير قادرة على رؤية هذه الحقائق، وبالتالى معالجتها عن طريق الاعتراف بخصوصية الجنوب واحترام مطالبه المشروعة فى إطار سودان موحد ومستقل. ونتيجة لغياب مثل هذه الرؤية ارتكبت الأحزاب والسياسيون الشماليون أخطاء قاتلة أثناء فترة الحكم الذاتى (٥٤-١٩٥٦) أدت إلى ترسيخ وتعميق روح العداء والكراهية وعدم الثقة فى الشمال التى زرعتها السياسة الاستعمارية البريطانية وجمعيات التبشير المسيحى الغربية فى أوساط المتعلمين الجنوبيين. وتمثلت أهم هذه الأخطاء فى استبعاد السياسيين الجنوبيين من الحوار مع دولتى الحكم الثنائى خلال عام ١٩٥٢م، الذى أدى إلى إتفاقية الحكم الذاتى فى فبراير ١٩٥٣. واستبعدوا أيضاً من المناقشات التى جرت فى نهاية ١٩٥٥ حول ترتيبات إعلان إستقلال السودان بقرار وطنى موحد من البرلمان. وعند سودنة الوظائف تنكر السياسيون الشماليون لوعودهم التى اطلقوها أثناء إنتخابات ١٩٥٣ بمنح الجنوبيين أولوية فى الوظائف الإدارية فى الجنوب ومواقع هامة فى الشمال، حيث استحوذ الشماليون على غالبية الوظائف ولم يجد الجنوبيون سوى ست وظائف فقط، من مجموع الثمانمئة وظيفة عليا ومتوسطة التى كان يشغلها البريطانيون. وبذلك أصيبت القيادات الجنوبية بالإحباط وتزايدت شكوك الجنوبيين فى موقف الشماليين من مطالبهم المشروعة، وانقلبت هذه الشكوك إلى روح معادية للشمال بشكل عام. ومع إتساع حالة التذمر والسخط وسط المتعلمين الجنوبيين، وإنشغال الأحزاب الشمالية بصراعاتها حول السلطة، انفجر تمرد الفرقة الجنوبية فى توريت فى أغسطس ١٩٥٥، قبل شهور قليلة من إعلان الاستقلال. ونتيجة لذلك شهدت العلاقة بين الجنوب والشمال هزة عنيفة أدت إلى ولادة البذور الأولى لحركة المقاومة الجنوبية وإلى وضع العلاقة بين الطرفين فى مجرى الصراع والاقتتال العسكرى بدلاً من الحوار الديمقراطى السلمى. وبالطبع لا يمكن عزل كل ذلك عن السياسة البريطانية ودور الكنائس وجمعيات التبشير المسيحية الغربية فى الجنوب، طوال أكثر من خمسين عاماً. لكن أيضاً لا يمكن إعفاء السياسيين الشماليين وأحزاب القوى المهيمنة التقليدية وتجاهل أخطائهم القاتلة طوال سنوات الحكم الذاتى والسنوات الأولى التى أعقبت الاستقلال. كما لا يمكن تجاهل دور القيادات الجنوبية، التى انقسمت على نفسها وخضعت لمناورات الاحزاب التقليدية وارتبطت بالقوى الاستعمارية الغربية وتجاهلت أهمية الحوار والتحالف مع الحركة الشعبية فى الشمال طوال السنوات اللاحقة. فقد إتجهت هذا القيادات، بعد أحداث أغسطس ١٩٥٥، إلى التركيز على حماية خصوصية الجنوب عن طريق المطالبة بحكم فيدرالى. لذلك رفضت هذه القيادات

الموافقة على إعلان إستقلال السودان من داخل البرلمان فى ديسمبر ١٩٥٥ إلاّ بعد أن اتخذ البرلمان قراراً يقضى بوضع الاعتبار الكافى، عند وضع الدستور، لمطالبة الجنوبيين بحكومة فيدرالية فى الجنوب، ولكن الاحزاب التقليدية لم تلتزم بهذا القرار وظلت تواصل تجاهلها لمطالب الجنوبيين وتتجاهل ماكان يجرى فى الجنوب من توتر وتذمر وشكوك حول نوايا السياسيين الشماليين.

وفى فترة الحكم العسكرى الأول (١٩٥٨-١٩٦٤) اتسعت أعمال العنف وروح العداء للشمال وظهرت حركة الأنيانيا الأولى بسبب توجهات الحكم العسكرى لفرض التعريب والأسلمة وإعادة تنظيم جمعيات التبشير المسيحية وطرد بعض القساوسة بعد اتهامهم بالعمل ضد الحكومة ومساعدة المتمردين. وظل الحكم العسكرى يواجه أعمال العنف المتزايدة بحملات عسكرية واسعة، باعتبارها تمرداً عسكرياً يجب القضاء عليه، وذلك دون تقدير لدوافعها السياسية ودون تمييز بين المدنيين الأبرياء والعناصر المتورطة فى أعمال العنف.

ومن خلال عملياتها العسكرية فى الداخل ونشاطها السياسى فى الخارج، تمكنت حركة الانيانيا من الحصول على تأييد ودعم المؤسسات الكنسية وبعض الدول الأفريقية والأوروبية.

وهكذا تحولت مشكلة الجنوب إلى نزيف متواصل وبوابة للتدخل الأجنبى فى شئون السودان الداخلية، بهدف عرقلة تقدمه وتطوره وتهديد وحدته الوطنية وتخريب العلاقات الافريقية العربية والتفاعل الايجابى بين حركة التحرر الوطنى الأفريقية وحركة التحرر القومى العربية. وبعد ثورة أكتوبر ١٩٦٤، التى كانت الحرب الأهلية فى الجنوب أهم أسباب انفجارها، وجدت مشكلة الجنوب اهتماماً فكرياً وسياسياً كبيراً، وصل قمته بإنعقاد مؤتمر المائدة المستديرة عام ١٩٦٥، ولكن المؤتمر لم ينجح فى إحتواء المشكلة، بسبب إنقسامات الجماعات الجنوبية وتشتتها بين شعارات (الانفصال والفيدرالية وتقرير المصير) وتزايد التدخل الاجنبى فى أوساطها، وإنشغال الاحزاب التقليدية المهيمنة بصراعاتها حول السلطة. لذلك استمرت أعمال العنف والحرب الأهلية فى الجنوب حتى إنقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩.

كانت مشكلة الجنوب من بين القضايا الأساسية التى وجدت اهتمام انقلاب مايو ١٩٦٦٩. ففى ٩ يونيو أى بعد أقل من شهر من إستلامهم للسلطة، أصدر العسكريون إعلاناً حول المشكلة تضمن اعترافاً صريحاً بالفوارق والاختلافات التاريخية والثقافية بين الجنوب والشمال، وبحق الجنوب فى تطوير ثقافاته وتقاليده الخاصة وفى الحكم الذاتى الإقليمى فى إطار سودان اشتراكى موحد. وكان هذا الإعلان يمثل أول إعلان حكومى يضع المشكلة فى إطارها التاريخى الصحيح

المرتبط بخصوصية الجنوب الثقافية والإثنية وبأوضاع التفاوت فى مستوى التطور الاقتصادى الاجتماعى بين الشمال والجنوب بشكل عام. ومع أن الحكومة العسكرية اتخذت إجراءات عديدة لتأكيد مصداقيتها وجديتها فى تنفيذ بنود الإعلان، وأهمها تكوين وزارة الجنوب ومواصلة الحوار مع الجماعات الجنوبية فى الخارج، إلا أن خطواتها فى هذا الاتجاه لم تتسارع إلا بعد يوليو ١٩٧١، حيث قامت الفئة الحاكمة بإجراء تغييرات أساسية فى توجهاتها السياسية والاقتصادية. وساعدها على ذلك عاملان هامان..العامل الأول تمثل فى نجاح جوزيف لاقو فى توحيد الجماعات الجنوبية المختلفة فى إطار حركة تحرير جنوب السودان وقوات الأنيانيا. وبذلك أصبح من الممكن التعامل مع حركة موحدة بدلاً من حركات وجماعات متعددة ومتصارعة، كما كان الحال خلال الفترة السابقة. أما العامل الثانى فقد تمثل فى إعلان مجلس كنائس عموم أفريقيا عن إستعداده للتوسط بين الحكومة وحركة الأنيانيا بهدف إنهاء أعمال العنف والنزاع المسلح عن طريق الحوار السلمى (٦). وبذلك انفتح الطريق للحوار والمفاوضات بين الطرفين وشاركت فيها قوى عديدة، بجانب مجلس كنائس عموم أفريقيا، شملت مجلس الكنائس العالمى والامبراطور هيلى سلاسى، امبراطور اثيوبيا السابق، بجانب تأييد ودعم دول الجوار الأفريقية، خاصة يوغندا وكينيا. ويبدو أن التغييرات التى أحدثها النظام المايوى فى توجهاته السياسية والاقتصادية بعد ١٩٧١ هى التى دفعت هذه القوى للقيام بدورها هذا. فالمعروف أن حركة انيانيا كانت لها علاقات وطيدة مع هذه القوى ومع الكيان الصهيونى والمخابرات الأمريكية بعد ١٩٦٧، كما وضح أثناء محاكمة المرتزق الالمانى شتاينر فى الخرطوم سنة ١٩٧٠. وهكذا جرت مفاوضات الطرفين، تحت رعاية ومتابعة الامبراطور هيلاسلاسى، وتوصلت إلى ماعرف بإتفاقية أديس أبابا فى بداية عام ١٩٧٢، والتى تضمنت الاعتراف بخصوصية الجنوب وحقه فى الحكم الذاتى الإقليمى وفى تطوير ثقافاته وتقاليده الخاصة. ووجدت الاتفاقية قبولاً واسعاً وسط الجنوبيين باستثناء مجموعة صغيرة ظلت متمسكة بشعار الانفصال، وكان لها دور هام فى تجدد الحرب الاهلية فى ١٩٨٣(٧).

بذلك دخل الجنوب مرحلة جديدة طويت فيها دعوة الانفصال وأعمال العنف المسلح، وأصبح الاقليم يدار فيها، لأول مرة فى تاريخه، من خلال حكم اقليمى له مؤسساته التشريعية والتنفيذية بصلاحيات واسعة متضمنة فى دستور البلاد. وفى الوقت نفسه تم استيعاب قوات الانيانيا فى الجيش السودانى ومواقع مدنية أخرى؛ كما تم توطين اللاجئين الذين شردتهم الحرب الأهلية.

ظل النظام المايوى يعرض الاتفاقية كإنجاز تاريخى هام أعاد للسودان وحدته الوطنية ووضعه فى طريق الاستقرار السياسى والتنمية الاقتصادية الاجتماعية، وكفرصة لتعويض شعب الجنوب عن ما فاتهم خلال سنوات أعمال العنف والحرب الأهلية، وكنموذج للبلدان الأفريقية ذات المشاكل المشابهة. والواقع أن الاتفاقية أمدت النظام المايوى بدعم سياسى كبير، ووجد فيها نميرى مدداً لتقوية مركزه السياسى، وسط الفئة الحاكمة وفى مواجهة قوى المعارضة السياسية من خلال ربط انجاز الاتفاقية وضمان استمرارها بشخصه. وبذلك وطد تحالفه مع قيادات الانيانيا ومجموعات الصفوة الجنوبية التى أصبحت ترى فى إستمرار وجوده فى الحكم ضماناً لاستمرار الحكم الاقليمى وحماية لخصوصية الجنوب فى وجه (نزعة السيطرة الشمالية المتأصلة). ولكن مقتل الاتفاقية كان أولاً فى أنها جاءت فى ظروف حكم ديكتاتورى معادى للديمقراطية والحقوق الأساسية للإنسان والمجموعات الثقافية والإثنية المختلفة، وفى ظروف ضرب الحركة الشعبية فى الشمال، الحليف الأساسى لتطلعات شعب الجنوب المشروعة..وكان ثانياً، فى ارتباطها بمراكز النفوذ الاستعمارى الغربى فى أفريقيا، الذى أدى إلى إفراغ مشكلة الجنوب من محتواها الديمقراطى المعادى للاستعمار. وتمثل ذلك فى خلوها من أى إشارة إلى قضايا التنمية فى الجنوب وحقوقه الاقتصادية والاجتماعية، وفى اعتبار حركة الانيانيا الممثل الوحيد للجنوب، دون أن تتيح للجنوبيين حرية إختيار قياداتهم، رغم ما عرف عن الحركة عن علاقات وطيدة مع الكيان الصهيونى ومراكز النفوذ الاستعمارى فى المنطقة وفهم عنصرى متخلف لمشكلة الجنوب.

يقول البعض أن سنوات مابعد الاتفاقية كانت تمثل سنوات الأمل فى تنمية الجنوب وردم فجوة التفاوت فى مستوى التطور الاقتصادى بينه وبين الشمال، وإزالة كل أسباب العزلة ودعوات الانفصال، وفى تنمية الثقافات الجنوبية المحلية فى إطار ثقافة وطنية متنوعة وموحدة ومتسامحة. وكانت الاتفاقية تمثل بالنسبة لهؤلاء نموذجاً لبلدان المنطقة وعاملاً هاماً فى دفع عمليات التفاعل الايجابى بين الثقافة العربية الاسلامية فى شمال افريقيا والثقافات الافريقية فى وسط وشرق القارة [٨]. ولكن هل كان ذلك ممكناً؟؟ لقد سادت مثل هذه النظرة الحالمة المتفائلة وسط مجموعات التكنوقراط، التى ظل يعتمد عليها النظام المايوى طوال فترة السبعينات، ووسط تيار السودانوية الذى راجت اطروحاته فى الإعلام الحكومى خلال تلك الفترة. ولكن نسى هؤلاء أن طبيعة النظام المايوى وتركيب وتوجهات القيادات الجنوبية، التى تحملت مسئولية الحكم الإقليمى، لم تكن تسمح بتحقيق مثل هذه الآمال الكبيرة والعزيزة على قلوب أبناء وبنات السودان. فالطبيعة الديكتاتورية

الفردية للنظام المايوى كانت تتناقض، فى جوهرها، مع الشروط الضرورية للحكم الإقليمى وحماية خصوصية الجنوب وتنمية أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية. وهذا ما أكده تطور الاحداث، حيث قام نميرى نفسه بمواصلة تدخله فى شئون الحكم الاقليمى وبتمزيق الاتفاقية نفسها فى بداية الثمانينات، رغم نصوص الاتفاقية ودستور ١٩٧٣ الواضحة فى تحديد صلاحيات مؤسسات الحكم الاقليمى وصلاحيات رئيس الجمهورية والمؤسسات المركزية. أما الصفوة الجنوبية، التى تسلمت إدارة الجنوب، فقد كانت بحكم تركيبها الثقافى وتوجهاتها السياسية المرتبطة بالسياسة التعليمية والإدارية البريطانية خلال سنوات الاحتلال، وبصراعاتها مع الاحزاب التقليدية خلال فترة الحكم الذاتى حول مغانم السودنة ووراثة جهاز الدولة الكولونيالى، وبشعارات الانفصال وقوى الاستعمار الجديدة خلال فترة الستينات. وانطلاقاً من كل ذلك كانت هذه الصفوة ترى أن القضية هى فقط تسليم إدارة الجنوب للجنوبيين، دون أى تفكير فى قضايا التطور الاقتصادى الاجتماعى وتعزيز الوحدة الوطنية وعلاقات السودان وارتباطاته العربية والأفريقية. لذلك قامت منذ البداية بتبديد موارد الاقليم فى الصرف البذخى على المكاتب والاثاثات والمنازل والسيارات وخلافها، وبتحويل مؤسسات الحكم الاقليمى إلى مصدر للثراء والنمو الرأسمالى، من خلال توطيد علاقاتها مع الفئات التجارية والطفيلية الشمالية، للحصول على مغانم ضخمة مقابل عقود المشتريات والمقاولات الحكومية وغيرها. ومن خلال ممارسات الفساد الإدارى والمالى وتجاهل احتياجات الاقليم فى التنمية والخدمات الأساسية، ظهرت إلى السطح، خلال سنوات معدودات رأسمالية جنوبية واسعة من داخل جهاز الدولة الاقليمى وصفوف الصفوة الحاكمة. وساعد فى ذلك مناخ الفساد السياسى، الذى كان سائداً وسط أركان الفئة الحاكمة والفئات العليا فى جهاز الدولة فى الشمال وضعف الجهاز الإدارى فى الجنوب وغياب الرقابة الإدارية والمالية المركزية والاقليمية.

وفى ظل هذه الظروف انفجرت الأزمة الاقتصادية الخانقة فى البلاد. وقامت الحكومة المركزية فى عام ١٩٧٨ بتجميد الخطة الستية (٧٧-١٩٨٣) وانتهاج سياسات تقشفية فى السنوات اللاحقة، تحت إشراف صندوق النقد الدولى. وكان لهذه الإجراءات تأثيرات كبيرة على الأوضاع الاقتصادية والمعيشية فى الاقليم الجنوبى، بسبب حرمانه الطويل من الخدمات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية والآثار المدمرة للحرب الأهلية وتجاهل مؤسسات الحكم الاقليمى لاحتياجات السكان الأساسية خلال السنوات السابقة. وهكذا تفاعلت هذه العوامل مجتمعة لتعكس نفسها فى إنقسامات وصراعات سياسية وقبلية وشخصية وسط مجموعات

السياسيين الجنوبيين من أجل السيطرة على مؤسسات الحكم الاقليمى. وتركزت هذه الانقسامات والصراعات، بشكل رئيسى، بين أبناء قبيلة الدنيكا والقبائل النيلية الأخرى، الذين ظلوا يسيطرون على أجهزة الحكم الاقليمى بحكم أغلبيتهم العددية، وأبناء القبائل الاستوائية الذين لعبوا الدور الرئيسى فى حركة تحرير جنوب السودان وقوات الانيانيا فى فترة ماقبل إتفاقية ١٩٧٢، ووجدوا أنفسهم بعد الاتفاقية فى مواقع هامشية تحت سيطرة مجموعات لم تساهم بما ساهموا به. وكانت السلطة المركزية فى الخرطوم تعمل على تشجيع وتصعيد هذه الصراعات، بهدف تقوية مركزها ونفوذها فى الجنوب...وهذا ما أدى إلى شلل مؤسسات الحكم الاقليمى وتمزيقها، وبالتالى تردى الخدمات الاجتماعية والأوضاع الاقتصادية والمعيشية فى الإقليم. فقد شهدت الفترة ١٩٧٢- ١٩٨٣ تكوين ست حكومات إقليمية، هى حكومة أبيل الير ١٩٧٢- ١٩٧٨، حكومة جوزيف لاقو ٧٨-١٩٧٩، حكومة بيتر جاتكوث ١٩٧٩-١٩٨٠، حكومة أبيل الير الثانية ١٩٨٠-١٩٨١، حكومة قسم الله عبدالله رصاص ١٩٨١-١٩٨٢، حكومة جوزيف طمبرة ١٩٨٢-١٩٨٣[٩]. وواضح أن السنوات الخمس الأخيرة (١٩٧٨-١٩٨٣) شهدت تكوين حكومة كل سنة تقريباً. وهذا وحده يكفى ليوضح حدة الانقسامات والصراعات وحالة الفوضى التى دخلها الاقليم، وما افرزه كل ذلك من احباط ويأس وعدم ثقة فى السلطة المركزية، التى كانت تستغل هذه الأوضاع من خلال لعبة التوازنات لاضعاف الجنوب كمركز ضغط موحد. ومع انشغال السياسيين بصراعاتهم السياسية والقبلية والشخصية فقدت مؤسسات الحكم الاقليمى احترام جماهير الجنوب وابتعدت عن مسئولياتها المباشرة [١٠]. ووسط هذه الأجواء بدأت ترتفع، منذ ١٩٧٩ الأصوات المعارضة لربط مصير الجنوب بشخص نميرى ولتدخلاته المتكررة فى شئون الحكم الاقليمى. وتطورت حالة السخط لتعبر عن نفسها فى ظهور انيانيا الثانية وانتشار أعمال العنف المسلح من جديد. ثم توالت الاحداث لتؤدى إلى تجدد الحرب الاهلية فى منتصف عام ١٩٨٣ بصورة أوسع وأعنف من سابقتها. وكان لاكتشاف البترول فى منطقة بانتيو ببحر الغزال دور كبير فى اثارة وتحريك المشاعر الانفصالية وارتفاع الأصوات المطالبة بجنوب قوى فى مواجهة الشمال، وبحقه فى ثروته الجديدة. ونتيجة لذلك اتسعت الانقسامات والصراعات وسط الصفوة الجنوبية. وتمثلت أهم الاحداث التى أدت إلى تأجيج هذه الصراعات وتجدد الحرب الأهلية فى تدخلات نميرى والسلطة المركزية فى شئون الحكم الاقيمى وصراعات السياسيين الجنوبيين.

وعند بدء العمل فى قناة جونقلى اثيرت إشاعات حول وصول مزارعين مصريين

للمنطقة، حركتها أجواء الصراعات وتزايد الشكوك حول نوايا الحكومة المركزية. وتبعتها مشكلة حدود الاقليم الجنوبى التى جسمها رئيس الجمهورية برفض قرارات مجلس الشعب الاقليمى حول إعادة تخطيط الحدود. ثم جاء الخلاف حول موقع مصفاة البترول، حيث أصدر نميرى قراره بإقامتها فى كوستى بدلاً من بانتيو، كما كانت ترى الحكومة الاقليمية. وفى عام ١٩٨٣ قرر أيضاً تقسيم الاقليم إلى ثلاث أقاليم، إرضاء لجوزيف لاقو وأبناء الاستوائية، الذين كانوا يريدون التخلص من سيطرة أبناء الدينكا، وبهدف إضعاف الجنوب، وذلك رغم أنه لم يكن يملك هذا الحق حسب نصوص إتفاقية ١٩٧٢ إلاً بإجراء إستفتاء شعبى[١١]، وهنا، كما يقول عبدالغفار محمد أحمد، كان هذا الإجراء البداية الفعلية لتمزيق الاتفاقية فى الذهن الشعبى، ووجد الذين حملوا السلاح من مجموعات انيانيا الثانية المبرر العملى لما كانوا يقومون به من أعمال عنف مسلح، وأصبح فى مقدورهم استقطاب بعض السياسيين الذين يئسوا من إعادة الروح لأجهزة الحكم الاقليمى ووحدة الجنوبيين فى مواجهة تدخلات نميرى [١٢]. وفى هذا الإتجاه إتسعت أعمال العنف فى منطقة بحر الغزال فى بداية ١٩٨٣، وفى فبراير من نفس العام تمردت الكتيبة ١٠٥ فى بور ورفضت تنفيذ أوامر نقلها إلى الشمال، وكان معظمها من جنود وضباط الانيانيا السابقين. فتحركت القيادة الجنوبية لاجبارها على تنفيذ الأوامر، وبعد قتال مرير بين الطرفين هرب عدد كبير من جنود وضباط الكتيبة إلى الغابة ومعهم أسلحتهم. وفى البداية انضموا لحركة الانيانيا الثانية. وفى أغسطس تأسست حركة تحرير شعب السودان، بقيادة العقيد جون قرنق، الذى لحق بجنود وضباط الكتيبة ١٠٥ ونجح فى توحيد جماعات مسلحة عديدة. وفى سبتمبر من نفس العام أصرّ نميرى على تأجيج الصراعات والانقسامات بإعلان قوانين سبتمبر ١٩٨٣. صحيح أن إعلان القوانين لم يكن سبباً مباشراً فى تجدد الحرب الاهلية، لكنها زادتها اشتعالاً [١٣].. وبذلك عادت أعمال العنف المسلح والحرب الأهلية فى الجنوب، بسبب تدخلات نميرى وصراعات السياسيين الجنوبيين وفشل تجربة الحكم الاقليمى فى تحقيق تطلعات الجنوب. وهناك بالطبع عوامل خارجية ساعدت فى دفع التطورات الداخلية فى هذا الاتجاه، تمثل أهمها فى دور النظام الأثيوبى فى دعم الحركة بمساعدات كبيرة وفعالة، وذلك كرد فعل لصراعاته مع نظام نميرى، وشاركه النظام الليبى لأسباب مماثلة. وهكذا أدى تجدد الحرب الأهلية فى الجنوب إلى إنهيار أكبر الانجازات، التى ظل يتغنى بها النظام المايوى، وكان لها أثر كبير

فى إضعافه وتعميق أزمته السياسية والاقتصادية. ففى عام ١٩٨٤ اتسعت أعمال العنف المسلح لتشمل معظم مناطق أعالى النيل وبحر الغزال، ولتهدد الملاحة النهرية بين ملكال وجوبا. وبذلك أصبحت حركة تحرير شعب السودان عنصراً هاماً فى السياسة السودانية خلال السنوات اللاحقة. وتزامنت هذه التطورات مع تطورات هامة أخرى فى الأزمة السياسية والاقتصادية للنظام المايوى وفى تحالفاته السياسية، خاصة بعد مصالحة ١٩٧٧.

ثالثاً: تفاقم الأزمة السياسية والاقتصادية:

تمكنت الطبقة المايوية الحاكمة، منذ سنواتها الأولى، من إستكمال بناء الركائز الأساسية لنظامها السياسى، المتمثلة فى حكم الفرد المطلق والحزب الواحد وقانون أمن الدولة والقوانين الاستثنائية الأخرى. وذلك بهدف احتكار السلطة وتسخيرها لمصلحة البرجوازية البيروقراطية الحاكمة وحلفائها وارتباطاتها السياسية والاجتماعية المحلية والاقليمية والدولية. وجسدت كل ذلك فى صيغة دستورية وقانونية جامعة تقوم على مصادرة الديمقراطية وحرمان جماهير الشعب من أبسط حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإطلاق أيدى الطبقة الحاكمة وحلفائها من استنزاف ثروات البلاد على حساب افقار الملايين من أبناء وبنات السودان. فالاتحاد الاشتراكى، حزب الحكومة، هو الحزب الوحيد المسموح له بالعمل والنشاط السياسى، بينما حرمت الاحزاب الأخرى من أى نشاط وتعرضت قياداتها إلى شتى صنوق القمع والاضطهاد. وهو التنظيم الأساسى الذى يشرف على النشاط الحكومى وعلى النقابات والتنظيمات الجماهيرية الأخرى وتوجيهها لخدمة سياسات وتوجهات الحكومة. وبذلك تضمن الفئة الحاكمة وحلفاؤها السيطرة على هذه التنظيمات، التى ظلت، ولاتزال، تلعب دورا هاماً فى تاريخ السودان الحديث. وقانون أمن الدولة والقوانين الاستثنائية الأخرى، تحرم المواطن من كافة حقوقه السياسية، بما فى ذلك حقه فى التعبير عن معاناته اليومية، ويمنح جهاز أمن الدولة سلطة اعتقال أى مواطن لمجرد الشك فى نواياه، دون تهمة محددة، وبدون إذن قضائى أو محاكمة، ولفترة غير محددة. ورغم وجود دستور سنة ١٩٧٣ ومؤسسات تشريعية مركزية وإقليمية إلا أن واقع الحال كان يعكس تركيز سلطات تشريعية وتنفيذية كبيرة فى أيدى الحاكم الفرد ومؤسسة الجمهورية الرئاسية، بالإضافة إلى طغيان

أجهزة الأمن وأحكام الطوارئ والقوانين الاستثنائية الأخرى ومصادرة استقلال القضاء. وفى هذا الاطار تمثلت التحالفات الداخلية للفئة الحاكمة فى البرجوازية البيروقراطية المدنية والعسكرية، وفئات الرأسمالية التجارية والطفيلية، واقسام من القوى التقليدية القبلية والطائفية المسيطرة فى المدن والارياف. فقد ظلت هذه القوى تسيطر على قيادات الاتحاد الاشتراكى والمؤسسات التشريعية والتنفيذية والمواقع الاساسية فى قيادات النقابات والتنظيمات الجماهيرية الاخرى. ومن خلال كل ذلك ظلت تسيطر على جهاز الدولة وتسخره لخدمة مصالحها الطبقية الضيقة. وتمثلت علاقاتها الخارجية فى الارتباط بمراكز النفوذ الاستعمارى الغربى، وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وصندوق النقد والبنك الدوليين، بالإضافة إلى نظام السادات فى مصر والأسر الحاكمة فى السعودية والخليج. وفى ذلك يقول د. تيم نبلوك: إن نظام نميرى، الذى حطم القوى المهيمنة التقليدية فى سنواته الأولى، قد انتهى إلى خلق حالة أصبحت فيها الدولة السودانية رهن إشارة متطلبات رأس المال العالمى (١٤). وفى نفس الاتجاه يقول د.تيسير محمد أحمد: إن فئات الرأسمالية التجارية والطفيلية قد استطاعت، بالتحالف مع البرجوازية البيروقراطية والفئة المايوية الحاكمة، القيام بإعادة ترتيب القوى المهيمنة فى البلاد والسيطرة عليها بكاملها، وذلك من خلال مناورات وصراعات وتوازنات متعددة ومتنوعة (١٥). وبحكم طبيعتها هذه وتحالفاتها الداخلية والخارجية، فشلت الفئة المايوية الحاكمة فى كل محاولاتها لاحتواء أزمتها السياسية والاقتصادية، بدءاً ببرنامج التركيز الاقتصادى والاصلاح المالى فى عام ١٩٧٨، وبرنامج الانعاش الاقتصادى فى عام ١٩٨١، وانتهاءاً ببرامج صندوق النقد الدولى المتتالية حتى إجراءات مارس ١٩٨٥. فكل هذه المحاولات، لم تفشل فقط فى تحقيق أهدافها المعلنة، بل أدت عملياً إلى تفاقم الأزمة السيايسة والاقتصادية يوماً بعد يوم، لتلقى بأعبائها على كاهل جماهير الشعب فى المدن والارياف. ويرجع ذلك إلى أن كل تلك المحاولات كانت تتحاشى مواجهة الأسباب الأساسية للأزمة، المتمثلة فى الخيارات السيايسة والاقتصادية للطبقة الحاكمة، وفى قاعدتها الاجتماعية الداخلية وارتباطاتها الخارجية الاقليمية والدولية. فقد ظلت كل تلك المحاولات تعتمد على وصفات صندوق النقد الدولى وقوى نادى باريس، القائمة على تخلى الدولى عن دورها الاقتصادى والاجتماعى وإشاعة الاتجاهات الليبرالية فى كافة قطاعات الاقتصاد الوطنى وتعميق تبعيته للسوق الرأسمالية العالمية. ووصفات الصندوق غير علمية، لأن سياساته لم تصمم أصلاً

للبلدان المتخلفة وإنما للبلدان المتقدمة، وهى لذلك لا تؤدى إلا إلى الافقار وتوقف التنمية، كما تشهد على ذلك تجربة السودان والبلدان المتخلفة الاخرى، التى طبقت تلك الوصفات. وهى ثانياً: غير موضوعية لانها تنحاز إلى جانب مصلحة البلدان المتقدمة، ولها توجهات سياسية معينة، حيث تتشدد مع البلدان التى لاتحظى سياستها برضى الصندوق. وهى ثالثاً: غير محايدة، بل منحازة لايديولوجية السوق الحر. وهى بذلك تلتزم اتجاهاً سياسياً محدداً هدفه إعادة إنتاج التقسيم الدولى الراهن للعمل والعلاقات غير المتكافئة بين البلدان الرأسمالية المتقدمة والبلدان المتخلفة، وذلك من خلال انحيازها للفئات الرأسمالية فى بلدان العالم الثالث ومناهضة أى سياسات تستهدف التنمية المستقلة والشاملة فى هذه البلدان. ففى السودان ظل صندوق النقد الدولى يحدد البرامج والسياسات الاقتصادية، منذ عام ١٩٧٨ على الأقل، بما يتناسب مع مصالح قوى نادى باريس وليس مصالح السودان. وهذا ما أكده وزير المالية عند تقديم ميزانية ١٩٨٥/٨٤، حيث أكد أنه لا يعقل أن نطلب دعماً يصل إلى ١.٥ مليار دولار من مجموعة نادى باريس دون اقتناع هذه المجموعة وموافقتها على سياستنا المالية والاقتصادية. وهكذا لم تفشل برامج الصندوق فقط فى احتواء الازمة، بل أدت عملياً إلى اتساعها وتفاقمها.

أما القاعدة الاجتماعية للنظام المايوى، ممثلة فى البرجوازية البيروقراطية وفئات الرأسمالية التجارية والطفيلية، بشكل خاص، فقد كانت تستهدف فقط إمتصاص أكبر قدر من الفائض الاقتصادى للبلاد، حتى لو أدى ذلك إلى تقويض القوى المنتجة وأضعاف القاعدة الانتاجية للاقتصاد الوطنى، وذلك بحكم طبيعتها الطفيلية وارتباطها الحميم برأس المال الاجنبى. وهذا ماحدث بالفعل فى قطاع الزراعة المروية والمطرية الآلية، كما سبق أن أشرنا، وفى قطاعات إقتصادية أخرى. فنشاط هذه الفئات يقوم عملياً على تقويض عمليات الانتاج والتبادل والتوزيع، وتشويه التركيب الاقتصادى والاجتماعى فى البلاد. ونتيجة لذلك إنكمشت مساهمة القطاع السلعى فى الدخل الوطنى من ٥٠٪ عام ١٩٧٥ إلى ٤٢٪ عام ١٩٨٤، بينما ارتفعت مساهمة قطاع الخدمات من ٥٠٪ إلى ٥٨٪ خلال نفس الفترة. وفى إطار قطاع الخدمات تضاعفت مساهمة قطاع التجارة عشر مرات، ومساهمة القطاع المصرفى خمس مرات، خلال نفس الفترة. صحيح أن النهج الاقتصادى للنظام المايوى لا يختلف فى جوهره عن النهج الاقتصادى الذى ظل سائداً طوال سنوات ماقبل ١٩٦٩م. ولكن ذلك لا ينفى التطورات الجديدة التى أحدثها هذا النهج فى بنية

الاقتصاد الوطنى وتركيبه القطاعى وعلاقاته الخارجية، كما فصلنا فى مكان سابق. وهذه التطورات هى التى أدت إلى تفجر الازمة السياسية والاقتصادية بهذا العمق والاتساع، وتحويلها إلى أزمة هيكلية لا مخرج منها إلا بتصفية أساسها السياسى والاجتماعى بكامله. وجاءت مجاعة ٨٣-٨٥، التى شملت مناطق واسعة، وانفجار الحرب الأهلية فى الجنوب، لتزيد معاناة أهل السودان فى المدن والارياف. صحيح أن المجاعة كارثة طبيعية سببتها ظروف الجفاف والتصحر، ولكن الاهمال الذى وجدته اقاليم الشرق والغرب والجنوب، وتدمير الموارد الطبيعية فى مناطق واسعة من السهول الوسطى وتقويض اقتصاديات القطاع التقليدى، بسبب التوسع العشوائى فى مشاريع الزراعة الآلية، كل ذلك أدى عملياً إلى حرمان سكان تلك المناطق من أى قدرة على المقاومة وإمتصاص الآثار والنتائج السلبية لتلك الكارثة، كما أن تمنع الفئة الحاكمة وتأخرها فى إعلان المجاعة وطلب المعونات والمساعدات الخارجية قد ضاعف من آثارها المدمرة.

وهكذا فشلت محاولات الفئة الحاكمة المتكررة لاحتواء أزمتها السياسية والاقتصادية. وذلك لانها كانت تتحاشى مواجهة أسبابها الاساسية، المتمثلة فى خياراتها السياسية والاقتصادية وقاعدتها الاجتماعية الداخلية وارتباطاتها الاقليمية والدولية. وفى مواجهة هذا الفشل، وتحول ازمتها السياسية والاقتصادية إلى أزمة هيكلية لا مخرج منها إلاّ بتصفية النظام الدكتاتورى الفردى من أساسه، ظلت الطبقة المايوية الحاكمة تلجأ إلى محاولات التبرير والتضليل المتواصل.

وكان أخطر هذه المحاولات تمسحها بغطاء الاسلام والشريعة السمحاء، من خلال قوانين سبتمبر ١٩٨٣، وذلك بهدف مواجهة ظروف تفاقم الازمة بمزيد من سياسات القمع والاضطهاد وإعطاء النظام الحاكم وسياساته الاقتصادية والاجتماعية صفة القدسية الدينية، وبالتالى تصفية حركة المقاومة الشعبية تحت ستار حماية الاسلام، والإسلام منها براء. فبالرغم من الحديث المتكرر عن الشريعة السمحاء، ظلت الركائز الأساسية للنظام الديكتاتورى الفردى كما هى، وظلت سياسات الانفتاح الاقتصادى مستمرة. وهكذا تحولت الشعارات الإسلامية إلى ترسانة قوانين قمعية هدفها حماية مصادر الظلم الاجتماعى والاقتصادى الفاضح المتمثلة فى رأس المال الأجنبى والفئات الراسمالية المحلية التجارية والطفيلية. وهذا التوجه ليس جديداً على النظام المايوى. فقد لجأ لنفس الاسلوب فى تحول ١٩٧١م والمصالحة الوطنية ١٩٧٧. ومع فشل المصالحة واشتداد الصراعات الداخلية لُجأ إلى الاحتماء بالشريعة الإسلامية.

إتجاهات حركة الصراع السياسى والاجتماعى

وهكذا، على أرضية هذا الواقع ظلت تجرى حركة الصراع السياسى والاجتماعى فى البلاد خلال السنوات الاخيرة للحكم الديكتاتورى المايوى، بين حركة المقاومة الشعبية والعسكرية والطبقة الحاكمة المايوية وحلفائها، بين قوى التطور الديمقراطى المستقل من جهة وقوى التخلف والتبعية والديكتاتورية من جهة أخرى. ومن خلال هذا الصراع الطويل والمعقد تفجرت انتفاضة مارس/ أبريل ١٩٨٥، وعلى نفس هذه الأرضية تواصلت حركة الصراع السياسى والاجتماعى فى الفترة الانتقالية وفترة الديمقراطية الثالثة.

وتمحور الصراع بشكل رئيسى حول قضايا تصفية الآثار السياسية والاقتصادية والقانونية للنظام المايوى، وايقاف الحرب الاهلية الجارية فى الجنوب وتحقيق السلام وتعزيز الوحدة الوطنية، ومواجهة قضايا الإصلاح الاقتصادى وترسيخ الديمقراطية. وهذا ما سوف نتابعه فى الفصول القادمة.

هوامش الفصل الاول

١- تيم نيبلوك: صراع السلطةوالثروة (ترجمة محمد على جادين والفاتح التجانى) مطبعة جامعةالخرطوم ١٩٩٠، ص ٢٥٦.

٢- أزمة الاقتصاد السودانى وطريق الخروج منها (إعداد اللجنة الاقتصادية لحزب البعث) ب. ن، الخرطوم ١٩٨٦. هذا الكتاب يمثل المصدر الرئيسى لهذا الفصل.

٣- تيم نيبلوك: صراع السلطة والثروة، م.س.،ص ١٩٥.

٤- نفسه ص. ٢٦٢- ٢٦٣.

٥- وزارة المالية والاقتصاد. العرض الاقتصادى ٨٨/٨٧. فى عام ١٩٨٧م بلغ عدد المصارف العاملة فى السودان ٢٥ مصرفاً هى المصارف الحكومية التجارية: بنك الخرطوم، بنك النيلين، البنك التجارى السودانى، بنك الوحدة، البنك القومى للتصدير والاستيراد. البنوك الحكومية المتخصصة: البنك الزراعى، البنك الصناعى والبنك العقارى. المصارف المشتركة الإسلامية: بنك فيصل الإسلامى، بنك البركة، البنك الاسلامى لغرب السودان، بنك التنمية التعاونى الإسلامى، البنك الإسلامى السودانى، بنك التضامن الإسلامى. البنوك المشتركة الأخرى: البنك العالمى السودانى، البنك الاهلى السودانى، البنك الوطنى للتنمية الشعبية، بنك النيل الأزرق المحدود، البنك السعودى السودانى. المصارف الأجنبية: سيتى بانك، بنك عمان المحدود، بنك حبيب المحدود، بنك أبوظبى الوطنى، بنك الشرق الأوسط، بنك الاعتماد والتجارة الدولى وهناك سبعة مصارف أخرى تحت التأسيس.

٦- تيم نيبلوك: صراع السلطة والثروة، م.س.ص ٢٥٢.

٧- عبدالغفار محمد أحمد: مناقشات فى إطار عروبة السودان وأفريقيته، دار جامعة الخرطوم للنشر، ١٩٨٨،ص ٤٣-٤٤.

٩- عثمان محمد أحمد: مسألة جنوب السودان، الثقافة الوطنية، مجلة شهرية، الخرطوم، عدد رقم ١٩٨٩/٥،ص ٢٧.

١٠- تيم نيبلوك: صراع السلطة والثروة،م.س.ص ٢٦١.

١١- بشير محمد سعيد (حوار)، مجلة الثقافة الوطنية، م.س.العدد ١٩٨٨/١، ص ١٠، ١١.

١٢- عبدالغفار محمد أحمد: مناقشات فى إطار عروبة السودان وأفريقيته، م.س. ص٥٥.

١٣- بشير محمد سعيد: (حوار)، الثقافة الوطنية، م.س. ص ١٠-١١.

١٤- تيم نيبلوك: صراع السلطة والثروة،م.س.ص ٢٦٢.

١٥- تيسير محمد أحمد على: زراعة الجوع فى السودان (بالانجليزية)، مطبعة جامعة الخرطوم، ١٩٨٩، ص ١٥٩-١٦٠.

الفصل الثاني

الطريق الى انتفاضة مارس / ابريل ١٩٨٥

حركة المقـــاومة الشعبية والعسكرية ١٩٦٩-١٩٧٧:

لـــــم تهدأ المعارضة الشعبية والعسكرية للنظام المايوى منذ اليوم الأول للانقلاب فى ٢٥ مايو ١٩٦٩ وحتى سقوطه فى السادس من ابريل ١٩٨٥. وظلت حركة المقاومة تتصاعد وتتسع مع إنكشاف طبيعته الفاشية والرجعية المناقضة للشعارات التقدمية والديمقراطية والقومية والوطنية التى ظل يرددها فى سنواته الاولى. فمنذ البداية وقفت القوى التقليدية، بقيادة حزب الأمة وطائفة الأنصار، ضد الانقلاب، باعتباره انقلاباً شيوعياً ويسارياً وله ارتباطات قوية بالنظام الناصرى والمخابرات المصرية. وتطور موقف هذه القوى إلى صدامات عسكرية أدت إلى قصف منطقة ودنوباوى فى ام درمان بالمدافع والدبابات واحتلال مسجدها، وكذلك قصف الجزيرة أبا بالطائرات العسكرية واغتيال الإمام الهادى ومرافقيه قرب الحدود الاثيوبية خلال عام ١٩٧٠. ونتيجة لإتساع عمليات القمع والاضطهاد اضطرت مجموعات كبيرة من الانصار للهجرة إلى اثيوبيا، واتجهت القوى التقليدية إلى إعادة تنظيم نفسها فى الخارج من خلال الجبهة الوطنية، بقيادة الشريف حسين ا لهندى، التى ضمت حزبى الأمة والاتحادى الديمقراطى والاخوان المسلمين. أما القوى الديمقراطية والتقدمية، فقد أيدت، فى عمومها، شعارات الإصلاح السياسى والاقتصادى والاجتماعى التى أعلنتها قيادة الانقلاب، وربطت تأييدها هذا بضرورة إشاعة الديمقراطية والحريات العامة، بما فى ذلك حرية النشاط الحزبى والنقابى (١).

وهذا ما أدى إلى إحتكاكات وصراعات بين هذه القوى، فى مجموعها، ومجلس قيادة الانقلاب منذ أيامه الأولى. فقد شهد عام ١٩٧٠ اعتقالات وسط الشيوعيين والاشتراكيين العرب فى الخرطوم ومدنى الابيض، وخلافات كبيرة بين هذه القوى

والسلطة الحاكمة حول سياستها الاقتصادية وموقفها من مشروع روجرز الخاص بالصراع العربى - الإسرائيلى وغيره. وإمتدت هذه الصراعات نفسها إلى داخل المجلس وأدت إلى إنقسامه إلى تيارين أساسيين: التيار الاول كان يقوده جعفر نميرى ومجموعة الضباط المرتبطين بالقوميين العرب والنظام المصرى، وكان يستهدف فرض نظام شبيه بالنظام الناصرى، ومعادى للحريات العامة والنشاط الحزبى والنقابى المستقل. والتيار الثانى: كان يقوده الضباط الشيوعيون والديمقراطيون فى المجلس. ومع اشتداد الصراع بين القوى الديمقراطية والتقدمية وقوى الديكتاتورية داخل مجلس الانقلاب، قامت مجموعة جعفر نميرى بعزل التيار الثانى (بابكر النور، هاشم العطا، فاروق حمد الله) من المجلس فى ١٦ نوفمبر ١٩٧٠، كما قامت بحملة اعتقالات واسعة وسط القوى السياسية والنقابية شملت اعتقال الصادق المهدى وعبدالخالق محجوب وإبعادهما إلى القاهرة. والواقع أن هذا الصراع كان يمثل إمتداداً للمناقشات الواسعة التى حدثت بعد ثورة أكتوبر ١٩٦٤ وسط القوى السياسية والاجتماعية التى تحملت أعباء مقاومة الحكم العسكرى الأول وحققت انتصار ثورة أكتوبر ١٩٦٤، وكانت تدور حول تطوير التجربة الديمقراطية فى السودان عن طريق تجاوز أخطاء وسلبيات التجربة الأولى ١٩٥٤-١٩٥٨ والثانية ١٩٦٤-١٩٦٩، وربط الديمقراطية بالقوى الاجتماعية الحديثة.

وكانت هذه المناقشات تمثل أيضاً إمتداداً وانعكاساً لمناقشات واسعة فى الساحة العربية شهدتها فترة الستينات، خاصة بعد إنفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة فى ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ وهزيمة يونيو ١٩٦٧، حول أهمية الديمقراطية والعمل الجماهيرى المستقل لحماية الأنظمة الوطنية التقدمية وضمان تطورها لمصلحة الجماهير الكادحة. وبرز هذا التوجه فى البداية خلال الخلافات الفكرية والسياسية التى ظهرت بين حزب البعث العربى الاشتراكى فى سوريا وقيادة جمال عبد الناصر حول التنظيم السياسى فى الجمهورية العربية المتحدة وضرورة الاستفادة من الجوانب الايجابية فى التجربة الديمقراطية فى سوريا، وتطور بعد ذلك ليركز على أهمية الربط الجدلى بين أهداف الحرية والديمقراطية والاشتراكية والوحدة العربية وعلى نقد الافكار الخاطئة التى تركز على الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية ومقاومة القوى الاستعمارية على حساب الديمقراطية السياسية والحريات العامةوحقوق الانسان (٢).

وفى عام ١٩٧٠ شهدت الخرطوم انعقاد ملتقى فكرى شاركت فيه قوى سياسية وشخصيات عربية عديدة، بالإضافة إلى القوى السياسية السودانية، (٣) ضم شخصيات وأحزاباً من مصر، العراق، فلسطين، السودان، ليبيا، الاردن، لبنان.

وكانت قضية الديمقراطية تشكل محوراً أساسياً فى مناقشاته، حيث برز تياران...تيار ينظر لدور القوات المسلحة كدور طليعى فى عملية التغيير الاقتصادى والاجتماعى، بحكم تماسكها التنظيمى والفكرى، وكان يقوده (القوميون العرب)* ومجموعات من التكنوقراط المرتبطة بمجلس قيادة الانقلاب. . . أما التيار الآخر فقد كان يركز على أهمية الديمقراطية والنشاط الحزبى والنقابى والجماهيرى المستقل وضرورته لضمان سير عملية التغيير الاجتماعى لمصلحة القوى المنتجة ومصلحة الوطن ولمنع الارتداد واحتكار مكاسب التغيير لمصلحة فئة إجتماعية محدودة. وبذلك انعكس الصراع السياسي والاجتماعى حول قضايا الديمقراطية والتطور الاجتماعى، الذى كان جارياً داخل السودان، داخل مناقشات الملتقى الفكرى الذى نظمته وزارة الشباب بهدف دعم التوجهات الديكتاتورية والبيروقراطية المناهضة للديمقراطية والنشاط الجماهيرى المستقل. داخل مجلس الانقلاب.

وكإمتداد لهذا الصراع كانت حركة ١٩ يوليو ١٩٧١، بقيادة الرائد هاشم العطا ومجموعة من الضباط الشيوعيين والديمقراطيين، التى استطاعت الاستيلاء على السلطة لمدة ثلاثة أيام، ولم تستطع المحافظة على انتصارها لأنها كانت حركة منفردة فاجأت الحركة الشعبية ومعظم القوى السياسية، وبسبب ظروف توازن القوى فى البلاد وتآمر دول ميثاق طرابلس، الذى كان يضم مصر وليبيا والسودان[٤]. فقد قامت مصر بالسماح للواء خالد حسن عباس، وزير الدفاع، بتعبئة القوات العسكرية السودانية المتواجدة فى منطقة قناة السويس إستعداداً لتنفيذ خطة هجوم على الخرطوم. وقامت ليبيا بإختطاف الطائرة المدنية، التى كانت تنقل بابكر النور وفاروق حمد الله، أعضاء مجلس الحركة، من لندن إلى الخرطوم، واحتجازها حتى عودة نميرى إلى السلطة مساء ٢٢ يوليو، حيث قامت بتسليمهما للسلطات السودانية. وعبر أنور السادات عن هذا الدور التآمرى بقوله وقتها: «إن ميثاق طرابلس ولد بأسنانه». وفى الوقت نفسه ترددت إتهامات عن تورط السعودية فى هذا التآمر، نتيجة لسقوط طائرة عراقية فى أراضى الحجاز، كانت تحمل وفداً عراقياً لزيارة الخرطوم بقيادة محمد سليمان الخليفة، أحد ابرز قادة حزب البعث فى السودان، عضو القيادة القومية للحزب، الأمر الذى ادى إلى استشهاده مع بعض أعضاء الوفد المرافق له، وذلك قبيل عودة نميرى إلى السلطة مساء نفس اليوم.

وبعد عودته للسلطة قام نميرى بإعدام عدد كبير من قيادات حركة ١٩ يوليو،

* فى الأدبيات السياسية السودانية يستخدم هذا المصطلح للإشارة إلى الناصريين بالإضافة إلى المرتبطين بالأجهزة المصرية وليس كتنظيم كان معروفاً بهذا الإسم فى المشرق العربى وجنوب اليمن ...الخ.

بعد محاكمات ميدانية لم تستغرق سوى ساعات معدودة. وشملت المحاكمات والإعدامات بعض المدنيين من قيادات الحزب الشيوعى. وقامت السلطات بتنفيذ أحكام الاعدام على عجل، خوفاً من حملات الاستنكار العربية والعالمية التى كانت تتصاعد. وبذلك فقد الشيوعيون عدداً من أهم كوادرهم وقياداتهم من المدنيين والعسكريين وتم اعتقال المئات من الشيوعيين والديمقراطيين والبعثيين، وبدأت صفحة سوداء من القمع والاضطهاد فى تاريخ السودان الحديث. وإستمرت حملات القمع والمطاردة والاعتقال والتشريد من العمل، التى شملت المئات من العاملين فى الخدمة المدنية والقوات النظامية. وهكذا عادت سلطة مايو إلى الحكم لتكشف عن طبيعتها الفاشية والرجعية المعادية للديمقراطية والتقدم، تحت ستار كثيف من شعارات الاشتراكية والتقدم والوحدة العربية. وذلك من خلال ركائز نظامها السياسى القائم على اساس حكم الفرد والحزب الواحد وقانون أمن الدولة والتبعية للقوى الاقليمية والدولية المعادية لأمانى وتطلعات شعب السودان فى الحياة الحرة الكريمة. ولكن رغم ذلك ظلت حركة المقاومة الشعبية والعسكرية مستمرة فى أشكال مختلفة ومتعددة.

فى أغسطس ١٩٧٣ أعلن التجمع النقابى، الذى كان يضم عدداً كبيراً من نقابات العمال، إضراباً عاماً فى البلاد، شارك فيه طلاب الجامعات والمعاهد العليا ومعظم المدارس الثانوية فى العاصمة وبعض مدن الاقاليم الاخرى بمظاهرات عاصفة، نددت بالحكم الديكتاتورى وسياساته المخربة. كما خرجت تظاهرة نظمها المحامون من امام الهيئة القضائية فى الخرطوم، اتجهت إلى القسم الشمالى لفتح بلاغ أمام قاضى جنايات الخرطوم ضد نائب رئيس الجمهورية، وقتها، أبوالقاسم محمد ابراهيم، بتهمة التحريض على الفتنة بتصريحات علنية حث فيها المواطنين على ضرب وملاحقة ما اسماهم (قوى الشغب والثورة المضادة). وتكمن أهمية هذه الانتفاضة الشعبية فى أنها كانت أول نشاط واسع بعد حركة يوليو ١٩٧١ وما صاحبها من حملات اعدامات وتشريد واعتقال. لذلك قامت الفئة الحاكمة بحملة اعتقالات واسعة، شملت كل قيادات التجمع النقابى والاتحادات الطلابية ومعظم رموز القوى السياسية وكل المحامين الذين شاركوا فى موكب فتح البلاغ ضد أبوالقاسم، وذلك بالإضافة إلى محاكمة العشرات من القيادات النقابية.

من هنا كانت إنتفاضة أغسطس تعبر عن نهوض شعبى واسع شاركت فيه كل القوى السياسية، التقليدية واليسارية والوطنية، رغم خلافاتها التى تعمقت بسبب تعقيدات الوضع السياسى فى البلاد بعد انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩. فقد كانت الاحزاب التقليدية تعمل تحت لواء الجبهة الوطنية، وكان لها نفوذ كبير وسط نقابات

التجمع النقابى. وهناك مؤشرات كثيرة كانت تؤكد ارتباط الانتفاضة بمحاولة انقلاب عسكرى تدبر له قوى الجبهة وقيادتها فى الخارج. أما القوى الوطنية واليسارية الأخرى، فقد كانت تعمل من مواقعها المستقلة، وكان للشيوعيين والبعثيين والديمقراطيين نفوذ مؤثر وسط الطلاب ونقابات العمال والمهنيين. وهكذا وجدت القوى السياسية المختلفة نفسها فى خندق واحد فى مواجهة الفئة الديكتاتورية الحاكمة ومن أجل انتزاع حقها فى الحرية والحياة الكريمة. ولكن مع ذلك لم تؤد معسكرات الاعتقال المشتركة إلى أى تغييرات جدية فى اتجاه توحيد قوى المعارضة السياسية والنقابية. فقد ظلت قوى الجبهة الوطنية تواصل نشاطها فى الداخل والخارج بعيداً عن القوى السياسية الاخرى.

ومن جهة أخرى واصلت الحركة الشعبية فى الداخل نشاطها لبناء مراكزها وسط الطلاب والعمال والموظفين، تحت شعارات الديمقراطية ومقاومة سياسات القمع والاضطهاد والغلاء والتخريب الاقتصادى. وضمن هذا الإطار جاءت حركة ٥ سبتمبر ١٩٧٥، بقيادة المقدم حسن حسين، التى ضمت فى صفوفها عدداً كبيراً من الضباط وضباط الصف، الذين أعادوا نميرى إلى السلطة فى ٢٢ يوليو ١٩٧١، وشارك فيها عدد من أعضاء الجبهة الوطنية وبعض تنظيمات أبناء الغرب. واستطاعت الحركة الاستيلاء على مبانى الإذاعة والتليفزيون، حيث أذاع المقدم حسن حسين بياناً قصيراً تحدث فيه عن أهداف الحركة. كما تمكنت بعض عناصرها من اقتحام سجن كوبر بالخرطوم بحرى واطلقوا سراح المعتقلين من عناصر الجبهة الوطنية وجمعوا المعتقلين الآخرين، من الشيوعيين والبعثيين والديمقراطيين، وهددوهم بتصفية الحساب بعد استكمال عملية استلام السلطة. ولكن الحركة أحبطت فى مهدها. ورغم فشلها والتضحيات الكبيرة التى قدمتها، كانت حركة سبتمبر ١٩٧٥ عاملاً هاماً فى اضعاف النظام المايوى وتفكيك سنده العسكرى داخل القوات المسلحة. وفى الوقت نفسه كشفت الحركة التناقضات التى كانت تعيشها قوى الجبهة الوطنية، حيث برزت إلى السطح جبهة أبناء الغرب وخلافاتها مع القوى الأخرى داخل الجبهة، وخاصة حزب الأمة. ومع كل ذلك واصلت الجبهة الوطنية محاولاتها للقضاء على النظام المايوى وإستلام السلطة بالعمل المسلح. فبعد أقل من عام قام العقيد محمد نور سعد بقيادة حركة ٢ يوليو ١٩٧٦، التى اعتمدت على مجموعات مدنية تم تدريبها فى معسكرات خاصة داخل ليبيا. وتمكنت هذه العناصر من دخول السودان عبر الصحراء الغربية والوصول إلى أطراف مدينة أم درمان والمرابطة هناك لعدة أيام. وعند ساعة الصفر تحركت هذه المجموعات (حوالى ٦٠٠-٧٠٠ مقاتل) بإتجاه الوحدات الأساسية للقوات

المسلحة ومرافق الدولة ومبانى الإذاعة والتليفزيون ومطار الخرطوم. وبعد قتال شرس فى مواقع عديدة مع القوات المسلحة اجهضت الحركة وتم القبض على مجموعات كبيرة من المشاركين فيها. ورغم المباغتة استطاعت الفئة الحاكمة استنفار القوات المسلحة من خلال خطة إعلامية استندت إلى أن البلاد تواجه غزواً ليبيا قوامه مجموعات من المرتزقة وهدفه إبادة الجيش السودانى وإستلام السلطة. وبعد القضاء على الحركة تعاملت الفئة الحاكمة برد فعل عنيف، فلجأت إلى أبشع أساليب التعذيب والبطش والارهاب والقتل الجماعى وعدم الالتزام بأبسط إجراءات التحقيق والمحاكمة، الأمر الذى دفع المدعى العمومى، الاستاذ الصادق سيد أحمد شامى، ووكيل ديوان النائب العام، د.يوسف ميخائيل، إلى تقديم استقالتيهما احتجاجاً على تلك الاساليب والممارسات، خاصة المحاكمات التى تمت خارج نطاق القانون وتقاليد القضاء السودانى، وأهمها محاكمة الشريف حسين الهندى والصادق المهدى غيابياً والحكم عليهما بالإعدام، رغم أن القانون ينص على حضور المتهم. ومع كل ذلك واصلت المحاكم أعمالها فى مدينة عطبرة واصدرت احكامها التى أدت إلى إعدام عدد كبير من المشاركين ودفنهم فى مقبرة جماعة.

لقد كانت حركة ١٩٧٦ أقوى الحركات التى قامت بها قوى الجبهة الوطنية. وذلك بحكم اعدادها وإمكانياتها الضخمة، وقدمت فيها تضحيات كبيرة. ولكنها كشفت فى الوقت نفسه ضعف الجبهة وتناقضات وصراعات قياداتها التى كانت أحد الأسباب الرئيسية فى فشل الحركة، كما ظهر ذلك فى إعترافات المتهمين وخلافات القيادات السياسية فى الخارج. وادى كل ذلك إلى خيبة أمل كبيرة وسط قيادات الجبهة وكوادرها. ويرجع ذلك بشكل رئيسى إلى الجهد والوقت والامكانيات الكبيرة التى بذلت فى إعداد وتأهيل قوات الحركة، وإلى الخسائر الفادحة التى تعرضت لها هذه القوات، خاصة وسط انصار حزب الأمة. ويمكن القول أن فشل الحركة كشف حالة الإنهاك الشديد التى أصابت قيادات الجبهة الوطنية وتسلل اليأس إلى بعض مراكزها. وبذلك وجدت نفسها وجهاً لوجه أمام نتائج نهجها واسلوبها فى مقاومة النظام المايوى، الذى ظل يعتمد على العمل الخارجى والمغامرات العسكرية وتجاهل العمل الجماهيرى فى الداخل. وفى الوقت نفسه كشفت الحركة ضعف النظام الحاكم وإمكانية اختراق أجهزته الأمنية الضخمة، الأمر الذى دفعه إلى إجراء تعديلات كثيرة فى الدستور وقانون أمن الدولة، بهدف تكريس حكم الفرد وتدعيم أجهزة القمع والاضطهاد دون جدوى.

إن هذا العرض لم يكن يستهدف، بالطبع، رصد ومتابعة مختلف أشكال المقاومة الشعبية والعسكرية ضد النظام الديكتاتورى المايوى، بل إعطاء صورة مبسطة

لمقاومة ظلت متواصلة طوال السنوات ١٩٧٠-١٩٧٧، وللتضحيات الكبيرة التى قدمها أبناء شعب السودان فى سبيل الديمقراطية والحياة الحرة الكريمة. وفى هذا الاطار يمكن القول أن هناك ثلاث عقبات أساسية كانت تعترض هذه المقاومة فى تلك الفترة، تمثلت فى الآتى:

(١) عدم وحدة قوى المعارضة فى مركز موحد:

هناك تعقيدات كثيرة صاحبت إنقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩ كان لها تأثيرها فى عدم وحدة قوى المعارضة. فالقوى التقليدية ظلت تعتقد أن الإنقلاب من تخطيط وتدبير القوى اليسارية، خاصة الشيوعيين، وذلك بهدف فرض برنامجها بالقوة المسلحة. وهذا الاعتقاد يرجع إلى عاملين: الأول أن الانقلاب طرح فى بياناته الأولى كل المحاور الأساسية لبرنامج القوى اليسارية والتقدمية. والثانى: أن هذه القوى أعلنت تأييدها للانقلاب من خلال تأييدها لبرنامجه، بجانب مطالبتها بالديمقراطية وتوسيع الحريات العامة، وأن عدداً كبيراً من الشيوعيين والديمقراطيين والقوميين العرب شارك فى حكومة الانقلاب وفى مواقع تنفيذية أخرى. ورغم أن ظروفاً وتعقيدات كثيرة قد أحاطت بهذه الحقائق، وأدت خلال فترة قصيرة، إلى صراعات وصدامات بين هذه القوى والفئة الحاكمة، ورغم أن اعتقالات ١٩٧١ و١٩٧٣ شملت كل أطراف الحركة السياسية إلاّ أن كل ذلك لم يؤد إلى خلق مركز موحد لقوى المعارضة. والواقع أن هذا الوضع استمر إلى فترة طويلة لاحقة، الأمر الذى ساعد النظام الحاكم على اللعب بتناقضات المعارضة وإطالة عمره.

(٢) نهج القوى التقليدية فى المعارضة:

اتجهت احزاب الأمة والاتحادى الديمقراطى والاخوان المسلمين وبعض التنظيمات الاقليمية إلى تكوين الجبهة الوطنية وإنتهاج اسلوب يعتمد على العمل الخارجى والارتباط ببعض القوى الاقليمية واستغلال تناقضات الفئة الحاكمة مع الأنظمة العربية والافريقية المجاورة، خاصة ليبيا واثيوبيا، وعلى المغامرات العسكرية وتجاهل العمل الشعبى فى الداخل. وبذلك ركزت نشاطها فى الإعلام الخارجى ومعسكرات التدريب فى الأراضى الليبية والاثيوبية والمحاولات الانقلابية العسكرية. ورغم إعتمادها فى الداخل على مجموعات من التجار والسياسيين والنقابيين إلاّ أن نشاط هذه المجموعات لم يركز على تنمية الحركة الشعبية وتوسيعها، بل ظل يعمل لتلبية احتياجات خط المغامرات العسكرية، كما حدث فى إنتفاضة ١٩٧٣ مثلاً. وهذا الاسلوب كلفها خسائر كبيرة دفعتها إلى مصالحة ١٩٧٧.

(٣) الطبيعية الفاشية للفئة الحاكمة وارتباطاتها الإقليمية:

ظل النظام الديكتاتورى يواجه حركة المقاومة الشعبية والعسكرية بشراسة بالغة، كما حدث فى ٧٠، ٧١، ٧٣، ٧٥، ١٩٧٦ وغيرها. ولم تقتصر هذه الشراسة على الحركات العسكرية فقط، بل حتى ألانتفاضات الشعبية كانت تواجه بمختلف أساليب القمع والبطش والاضطهاد، التى شملت الاعتقال لفترة غيرة محددة، بدون إذن قضائى أوتهمة محددة، بالإضافة إلى التعذيب والمحاكم الايجازية. وبجانب ذلك لجأت الفئة الحاكمة إلى القوانين المقيدة للحريات وإطلاق ايدى رجال الأمن دون حسيب أورقيب. ولجأت أيضاً إلى توطيد تحالفاتها الإقليمية وتوظيفها لخدمة بقائها فى كراسى الحكم.

لقد كان لهذه العوامل مجتمعة دور كبير فى عرقلة نمو وإتساع حركة المقاومة الشعبية والعسكرية خلال الفترة الاولى، خاصة أن الفئة الحاكمة كانت تعيش عزلة كاملة بعد اخفاقها فى تحقيق شعارات التنمية والوحدة الوطنية وغيرها من ا لشعارات التى كانت ترفعها، وذلك رغم استفادتها المؤقتة من إتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢ فى توطيد تحالفها مع قوات الانيانيا والسياسيين الجنوبيين. ولكن رغم ذلك ظلت جذوة المقاومة متقدة، خاصة فى أوساط الطلاب والعمال والمهنيين، وظهر ذلك بشكل خاص فى السنوات التى اعقبت مصالحة ١٩٧٧.

مصالحة ١٩٧٧:

كل هذه العوامل تضافرت مع ظروف تفاقم ازمة النظام الديكتاتورى، وبحثه عن مشروعية جديدة لتوسيع قاعدته الاجتماعية بعد اخفاق برنامجه السياسى والاقتصادى، لتدفع نميرى والصادق المهدى للالتقاء وجهاً لوجه فى مدينة بورتسودان وليعلنا التوصل إلى مصالحة بين الطرفين. ولعبت السعودية وبعض رجال الاعمال السودانيين دوراً كبيراً فى تحقيق هذه المصالحة. والملفت أن المصالحة لم تتضمن شروطاً محددة، بإستثناء إجراءات العفو العام وإطلاق سراح المعتقلين والسجناء السياسيين. وانضم حسن الترابى والاخوان المسلمون إلى قطار المصالحة بعد أسابيع قليلة، رغم أن الصادق المهدى لم يستشرهم فى أى خطوة من خطواته، وكانوا أكثر حماساً منه. أما الشريف الهندى، فقد تردد فى قبولها منذ البداية. وبذلت الفئة الحاكمة والوسطاء، سودانيون وعرب، جهوداً كبيرة لاقناعه وقدمت له السلطة تنازلات كثيرة شملت تعديل قانون أمن الدولة وإعادة النظر فى أسس التنظيم السياسى. ولكن هذه المحاولات لم تنجح. وفى منتصف عام ١٩٧٨ أعلن الهندى رفضه الصريح والواضح للمصالحة، وأكد مواصلة الحزب الاتحادى

الديمقراطى لخط المعارضة لاسقاط النظام الديكتاتورى وإقامة بديل ديمقراطى. وهكذا استكملت إجراءات المصالحة مع حزبى الامة والاخوان المسلمين، التى ادخلت النظام المايوى فى فترة جديدة أدت إلى إضعافه وارباك توجهاته وتحالفاته. وتمثل ذلك فى ارتخاء قبضته رغم إستمرار ترسانة القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات، ورغم توسيع قاعدته الاجتماعية. وبذلك انفتح الطريق لبروز تحالفات جديدة فى المسرح السياسى ومناورات متعددة ومتنوعة وسط مراكز السلطة المختلفة. وفى الجانب الآخر اصبح الشريف حسين الهندى زعيماً للمعارضة الخارجية بلا منازع،وخسر الصادق المهدى الكثير من سمعته ونفوذه السياسى دون مقابل حقيقى.

وشهدت الفترة اللاحقة نهوضاً واسعاً وسط الحركة الجماهيرية الديمقراطية، ونشاطاً واسعاً للمعارضة الخارجية، أدى إلى وضع حركة المقاومة الشعبية فى مسار مختلف عن الفترة السابقة.

نهوض الحركة الجماهيرية ١٩٧٨ - ١٩٨٤:

شهدت فترة مابعد المصالحة نهوضاً واسعاً وسط الحركة الشعبية، حيث شهدت الشهور الاخيرة من عام ١٩٧٨ عدة إضرابات عن العمل، قامت بها نقابات الفنيين والمعلمين. وبعد توقيع السادات لاتفاقية كامب ديفيد مع الكيان الصهيونى، أعلن الصادق المهدى معارضته للاتفاقية وانتقد موقف نميرى المؤيد للسادات وذلك إضافة إلى انتقاداته للسياسات الاقتصادية. وفى تلك الفترة بدأ حزب البعث العربى الاشتراكى يصعد نشاطه من خلال مساندة نقابات المعلمين والفنيين وإدانة اتفاقية كامب ديفيد وتأييد النظام لها. وفى ابريل ١٩٧٩ قامت سلطات الأمن، بقرار من رأس الدولة، بحملة اعتقالات واسعة شملت عدداً كبيراً من البعثيين، ووجه رأس النظام فى نفس اليوم خطاباً شن فيه هجوماً شديداً على حزب البعث ونشاطه السياسى واتهمه بتهديد الوحدة الوطنية من خلال تمديد نشاطه إلى مناطق جبال النوبة التى لاعلاقة لها بالعروبة والثقافة العربية الإسلامية، كما هاجم العراق واتهمه بالتدخل فى شئون السودان الداخلية. وبذلك افتتحت السجون والمعتقلات من جديد بعد تصفيتها من المعتقلين والسجناء السياسيين فى منتصف ١٩٧٨، وواصل النظام سياسة القمع العلنى التى كان ابرز نماذجها وقتها الإعلان عن تشكيل محكمة أمن دولة، بقرار رئاسى، لمحاكمة بعض كوادر حزب البعث فى مدينة نيالا. وتلاحقت بعد ذلك اضرابات النقابات، خاصة بعد اتفاق ١٩٧٨ مع صندوق النقد الدولى وتخفيض الجنيه السودانى وانتهاج الدولة لسياسات تقشفية.

فقد شهد خريف العام نفسه اضراب اتحاد مزارعى الجزيرة احتجاجاً على تراجع الفئة الحاكمة أمام ضغوط البنك الدولى لفرض ضريبة على مياه الرى وإجراء تغيير جوهرى فى نظام الشراكة الثلاثية. وشهدت نقابات العمال تحركات واسعة كادت أن تطيح بقيادة الاتحاد الموالية للحكومة. ونتيجة لذلك قامت سلطات الأمن باعتقالات واسعة وسط النقابيين الديمقراطيين والشيوعيين والاتحاديين. وفى نفس الاطار نجح الشريف الهندى فى تكريس زعامته للمعارضة، وبدأت ترتسم فى الساحة السياسية معالم اصطفاف جديد تبعته تحالفات سياسية وسط اتحادات الطلاب ونقابات المهنيين، ضمت الاتحاديين والبعثيين والشيوعيين. وفى منتصف ١٩٧٩ أعلن عن تحالف بين الحزب الاتحادى الديمقراطى بقيادة الشريف الهندى، وحزب البعث، وذلك كخطوة أولى فى طريق توحيد حركة المقاومة الشعبية. وفى الجنوب بدأت خلافات السياسيين مع رئيس الجمهورية تبرز إلى السطح، وذلك بسبب تدخلاته فى شئون الحكم الذاتى الإقليمى وكيفية التصرف فى بترول منطقة بانتيو ودمج قوات الانيانيا، بالإضافة إلى دوره فى توسيع الانقسامات الشخصية والقبلية والسياسية فى أوساطهم.

وتطورت هذه الخلافات إلى صراعات أدت إلى أعتقال أعداد كبيرة من السياسين الجنوبيين خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٨٣ وظهور حركة تحرير شعب السودان فى يوليو ١٩٨٣.

وخلال الفترة اللاحقة تلاحقت إضرابات نقابة عمال السكة حديد وتظاهرات الطلاب خلال عام ١٩٨١. وفى يناير ١٩٨٢ تفجرت انتفاضة شعبية واسعة فى العاصمة ومدن الاقاليم اصطدمت بقوات الأمن والشرطة وقدمت أكثر من اربعين شهيداً من مختلف مدن السودان.

وأدت هذه الانتفاضة إلى إنهيار كامل فى مؤسسات الدولة، حيث قام رئيس الجمهورية بإعفاء كافة قيادات الاتحاد الاشتراكى ومجلس الوزراء وإحالة هيئة القيادة العامة وعدد كبير من القيادات العسكرية للمعاش، وذلك نتيجة لتفاقم الأزمة السياسية والاقتصادية للنظام الحاكم، ولارتفاع بعض الأصوات داخل المؤسسة العسكرية ضد الفساد وممارسات أركان الفئة الحاكمة. وبذلك نجحت الانتفاضة فى وضع النظام الحاكم وجهاً لوجه أمام أزمته وحرمانه من أى هامش للمناورة أواللجوء للتبريرات وتعليق الفشل والاخفاق فى شماعة أداء بعض الوزراء والتضخم المستورد وغيرها من التبريرات، بل فرضت عليه طرح مستقبل النظام نفسه للمناقشة بما فى ذلك الاتحاد الاشتراكى نفسه.

وفى نفس تلك الايام توفى الشريف حسين الهندى، وتحول تشييع جثمانه فى

برى اللاماب إلى مظاهرة شعبية ضخمة، عبرت فيها جماهير العاصمة عن تقديرها لنضاله ودوره فى المعارضة وعن تطلعها لاسقاط النظام الديكتاتورى وإقامة بديل ديمقراطى. وواجهت سلطات الأمن هذا الانفجار الشعبى باعتقالات واسعة وسط قيادات الحزب الاتحادى الديمقراطى، واتخذت إجراءات أمنية مشددة شملت انزال أعداد كبيرة من الشرطة ورجال الأمن والدبابات فى منطقة المطار وجامعة الخرطوم والبرارى...وفى أثناء التشييع جرت حوارات جادة بين القوى السياسية توجت بإعلان ميلاد (جبهة تجمع الشعب السودانى)، فى مارس ١٩٨٢، التى ضمت الحزب الاتحادى وحزب البعث العربى الاشتراكى وحزب الأمة (جناح الامام الهادى) وحزب سانو.. وكان من المفترض أن ينضم الحزب الشيوعى إلاَّ أن ذلك لم يتم بسبب تأخر مندوبه عن الاجتماع المقرر، ثم رفضه التوقيع على ميثاق لم يشارك فى صياغته. وبغض النظر عن ذلك، فقد كان إعلان التجمع خطوة هامة فى طريق توحيد قوى المقاومة الشعبية فى مركز موحد، رغم محدودية وضعف القوى المشاركة فيه، وظل يمثل المركز الوحيد الذى يجمع قوى سياسية متعددة حتى انتفاضة مارس/ابريل ١٩٨٥.

وفى الفترة اللاحقة تتابعت اضرابات القضاة والاطباء فى السنوات ٨٢، ٨٣، ١٩٨٤. ووجد اضراب القضاة، الذى امتد من يونيو إلى سبتمبر ١٩٨٣، تعاطفاً جماهيرياً واسعاً. بدأ الاضراب نتيجة لقيام رأس النظام الحاكم بإذاعة خطاب تعدّى فيه على استقلال الهيئة القضائية وقانونها الخاص، وإزدرى مكانة القضاة كسلطة مستقلة فى الدولة مصدراً اوامر بفصل أكثر من أربعين قاضياً من الخدمة بتهمة الفساد والمحسوبية، كان من بينهم عدد كبير من القضاة الذين عرفوا بالتزامهم الصارم بمبادئ استقلال القضاء وسيادة حكم القانون ومواجهتهم لتدخلات السلطة التنفيذية فى شئون القضاء. وعندما شعر رئيس الجمهورية بإصرار القضاة على مواصلة اضرابهم والتمسك بمطالبهم اضطر إلى الانحناء للعاصفة والوصول معهم إلى تسوية. وبعد أيام من ذلك، وبالتحديد فى يوم ٨ سبتمبر ١٩٨٣، أصدر مجموعة من التشريعات، عرفت فيما بعد بقوانين سبتمبر١٩٨٣م، بمساعدة مجموعة من المتصوفين هم: النيل أبوقرون وعوض الجيد محمد أحمد أضافة إلى بدرية سليمان، وذلك بهدف تحويل مجرى معركته مع القضاة فى اتجاه آخر، والاستناد على هذه القوانين لخلق مشروعية جديدة للحكم، بعد أن سقطت ورقة الجنوب والوحدة الوطنية والتنمية الاقتصادية الاجتماعية والمصالحة الوطنية، وكجزء مكمل لمصادرة الديمقراطية والحريات العامة وقانون أمن الدولة وحكم الفرد ومنهج العنف والقمع والاضطهاد تجاه حركة المقاومة الشعبية؛

والعسكرية المتنامية. ولكن حركة الواقع كانت تسير فى اتجاه مختلف. فقد وجدت القوانين الجديدة تأييداً مطلقاً من الاخوان المسلمين، رغم أنهم لم يشاركوا فى صياغتها. أما مجموعة أعضاء مجلس الانقلاب السابقين ومجموعات التكنوقراط والسياسيين الشماليين، فقد وجدت نفسها فى موقف حرج لا تملك فيه قدرة على اتخاذ موقف واضح. وتلقفت حركة تحرير شعب السودان والسياسيون الجنوبيون المتعاطفون معها صدور هذه القوانين لتحولها إلى عامل مساعد لتبرير موقفها وزيادة اشتعال نيران الحرب الاهلية فى الجنوب. وفى الشمال أعلن الصادق المهدى، فى خطبة صلاة الجمعة بمسجد ودنوباوى فى امدرمان (إن هذه القوانين لاتساوى الحبر الذى كتبت به)، وانها تمثل خطراً على الوحدة الوطنية وعلى الإسلام فى نفس الوقت. وبذلك قطع كل حبال المصالحة التى كانت تربطه بالنظام الحاكم. وقامت سلطات الأمن بإعتقاله مع مجموعة كبيرة من قيادات الانصار وحزب الأمة. والواقع أن مواقفه المعارضة كانت قد بدأت منذ آواخر عام ١٩٧٨، وتطورت بشكل حاسم بعد انتفاضة يناير ١٩٨٢. وفى نفس الاتجاه سارت مواقف القوى السياسية الاخرى، وتصاعد نشاطها. وفى عامى ١٩٨٤/٨٣ إمتلأت السجون بالمعتقلين السياسيين والنقابيين الشماليين والجنوبيين من مختلف الاحزاب والاتجاهات السياسية. وفى تلك الفترة نشطت بعض الدوائر فى حزب الامة والاتحادى الديمقراطى وبعض العناصر المستقلة لتوحيد قوى المعارضة السياسية فى مركز موحد حول برنامج حد ادنى محدد. واجرت حواراً واسعاً داخل السجون والمعتقلات وخارجها، وذلك رغم استمرار جبهة تجمع الشعب السودانى فى مواصلة نشاطها. ولكن هذه المحاولات لم تتوصل إلى اتفاق بسبب الخلافات حول بعض القضايا. ونشطت أيضاً حركة تحرير شعب السودان من خلال توسيع اعمالها العسكرية فى الجنوب وإذاعتها، التى جذبت اهتمام الجماهير والقوى السياسية. ومع اتساع المعارضة الشعبية اضطرت الفئة الحاكمة إلى إعلان حالة الطوارئ فى البلاد مساء ٢٩ أبريل/١٩٨٤، فى خطاب إذاعه نميرى بنفسه، جاء فيه ما معناه (لن نطبق فيكم الإسلام السمح بل سندخل البيوت ونتابع المعارضين ونعتقلهم). ولم تكتف بذلك، بل اقامت محاكم الطوارئواستباحت حرمة المنازل وشوهت الشريعة السمحاء بعقوبات القطع والصلب والجلد. وبذلك بات واضحاً ان تشريعات سبتمبر ١٩٨٣ كانت تستهدف فقط إعطاء النظام الحاكم صفة قدسية فى مواجهة قوى المعارضة السياسية ونشاطها المتصاعد، كما تشهد على ذلك تطورات عام ١٩٨٥/٨٤، وبالإضافة إلى ذلك كانت هذه التشريعات ستاراً لتكريس حكم الفرد. ففى يونيو ١٩٨٤ قدم على عثمان محمد طه، رائد مجلس الشعب القومى،

تعديلات للدستور قام حسن الترابى بإعدادها وصياغتها، تنص على تكريس جعفر نميرى رئيساً للجمهورية وإماماً للمسلمين مدى الحياة وبسلطات مطلقة لاتحدها حدود. ولكنها وجدت معارضة واسعة من بقية مراكز السلطة، خاصة من الجنوبيين والمايويين والتكنوقراط.

وكانت معركة التعديلات بداية صراع شديد ومناورات كثيرة بين الاخوان المسلمين والمراكز الاخرى وسط الطبقة الحاكمة وامتداداتها الخارجية. وبرز ذلك بشكل واضح فى محاكمة محمود محمد طه والبعثيين الاربعة وفى السياسات الاقتصادية والمواقع السياسية فى الاتحاد الاشتراكى والجهاز التنفيذى ورئاسة الجمهورية.

١- فى الطريق إلى الإنتفاضة:

فى عام ١٩٨٥/٨٤ تجمعت عدة عوامل سياسية واقتصادية لتدفع الشارع السودانى باتجاه الانتفاضة الشعبية والعصيان المدنى والاضراب السياسى الشامل. وتمثلت هذه العوامل فى تدهور الوضع الاقتصادى، وإتساع عمليات القمع والاضطهاد ضد قوى المعارضة الشعبية، وإتساع الحرب الاهلية فى الجنوب، وإنكشاف تبعية الفئة الحاكمة للقوى الاستعمارية الغربية والامريكية.

بدأ تدهور الوضع الاقتصادى منذ منتصف السبعينيات، مع بداية سياسات الانفتاح الاقتصادى وفضوع الفئة الحاكمة لشروط صندوق النقد الدولى ومجموعة نادى باريس التى ظلت تشكل اساس النهج الاقتصادى المايوى خلال السنوات ١٩٧٨ - ١٩٨٥. وانعكست نتائج هذا النهج فى تدهور سعر صرف الجنيه السودانى مقابل الدولار من ٢,٨ دولار للجنيه عام ١٩٧٠م ٢,٥ دولار عام ١٩٧٨ ثم إلى ٠,٨ وحوالى ٠,٤دولار عام و١٩٨٥ على التوالى. وبذلك ارتفع سعر الدولار من ٤٠ قرشا عام ١٩٧٨إلى ٢,٥ جنيه فى فبراير ١٩٨٥ . وفى الوقت نفسه تدهور معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى من ٤٪ فى بداية السبعينيات إلى ناقص ١٢,٨٪ عام ١٩٨٥/٨٤م. وانعكس كل ذلك فى تفاقم الضائقة المعيشية وزدياد معاناة الجماهير خاصة بعد توقف مشاريع التنمية وقيام الحكومةبسحب دعمها للسلع الاستهلاكية الضرورية، ووصلت المعاناة ذروتها فى عام ١٩٨٤/٨٣م وبدايات عام ١٩٨٥، حيث ازدادت الاسعار بشكل خاص وانعدمت السلع الضرورية من الاسواق، بسبب عجز ألدولة عن توفيرها، ثم جاءت سنوات الجفاف التى ادت إلى انتشار المجاعة فى اقاليم عديدة وإلى هجرات سكانية واسعة من الارياف إلى المدن والمناطق الحضرية. وزاد من وطأة المجاعة أن الفئة الحاكمة تأخرت فى اعلانها

لأسباب سياسية، بالاضافة إلى ترافقها مع تأثيرات الحرب الاهلية فى الجنوب. وجاءت اجراءات مارس ١٩٨٥بتخفيض سعر صرف الجنيه بنسبة ١٥٠٪ وسحب المتبقى من الدعم الحكومى للسلع الاستهلاكية الضرورية لتؤدى إلى ارتفاع جنونى فى الاسعار ولتدهور كبير فى الأوضاع المعيشية للمواطنين، المتدهورة أصلا .

٢- تزايد عمليات العنف والقمع ضد المعارضة الشعبية والعسكرية:

منذ منتصف عام ١٩٧٨ بدأت حركة المقاومة الشعبية والعسكرية فى تصعيد نشاطها المعادى للنظام الديكتاتورى. وبعد انتفاضة يناير ١٩٨٢، والسنوات اللاحقة، كثفت الحركة الشعبية نشاطها عن طريق الاضرابات والتظاهرات والبيانات والنشرات الدورية وترسيخ شعارات العصيان المدنى والاضراب السياسى فى إطار الانتفاضة الشعبية الشاملة. وقابلت الفئة الحاكمة هذا النشاط بالعنف والقمع والاضطهاد، بدأت ذلك بأعادة فتح السجون والمعتقلات فى بداية ١٩٧٩ ومواصلة حملات الاعتقال خلال السنوات اللاحقة. وخلال اضراب القضاء فى ١٩٨٣ شملت الاعتقالات عددا كبيرا من القضاة والمحامين والسياسيين. وشهد العام نفسه اعتقال اكثر من ٤٠ ضابطا من مختلف فروع القوات المسلحة بحجة انهم كانوا يديرون تنظيما عسكريا لقلب نظام الحكم . . ورغم انهم ظلوا فى المعتقل لفترة طويلة الا أن السلطات لم تقدمهم للمحاكمة.

وفى نفس الفترة اعتقلت سلطات الأمن الاستاذ محمود محمد طه وعدداً من انصاره من الاخوان الجمهوريين، وذلك بسبب هجومهم المتواصل ضد عمر محمد الطيب،نائب رئيس الجمهورية ورئيس جهاز أمن الدولة، واتهامه بتشجيع الهوس الدينى من خلال السماح لأمام مسجده فى منطقة كوبر، وهو مصرى معروف بمشاركته فى تأجيج نيران الفتنة الدينية فى مصر، لمهاجمة الجمهوريين وتسفيه فكرهم واتهامهم بالكفر.وتواصلت بعد ذلك اعتقالات السياسيين والنقابيين. وجاء اعلان الطوارئ فى ابريل ١٩٨٤ بالمزيد من البطش والارهاب والقمع. فخلال فترة الطوارئ الى استمرت خمسة شهور، شهدت محاكمها ست محاكمات سياسية فى الخرطوم وكادقلى وبابنوسة وحدها.

وخلال نفس الفترة كانت اذاعة وتلفزيون امدرمان يذيع كل مساء احكام محاكم الطوارئ فى العاصمة، وذلك بحجة أن الشريعة تفوض اعلان الاحكام على الناس، الأمر الذى ادى إلى تشويه سمعة المئات من المواطنين دون أى تقدير للحريات وانعكاس ذلك على اسرهم واعمالهم. وفى منتصف مايو ١٩٨٤ داهمت سلطات الأمن وكر طباعة صحيفة الهدف السرية، الناطقة باسم حزب البعث، فى منطقة

الفتيحاب بامدرمان، والقت القبض على اربعة من كوادر الحزب. وبعد تعريضهم لمختلف اشكال التعذيب بمبانى جهاز أمن الدولة قدموا للمحاكمة فى نهاية ١٩٨٤م. وشهد تلك الأيام اطلاق سراح الصادق المهدى وانصاره من قيادات حزب الأمة الذين اعتقلوا بسبب معارضتهم لقوانين سبتمبر ١٩٨٣، كما اطلق الاستاذ محمود محمد طه وانصاره من الاخوان الجمهوريين. وبعد خروج الأخيرين من السجن أصدر بيانا حول قوانين سبتمبر تحت عنوان (هذا او الطوفان)، وصف تلك القوانين بانها اذلت الشعب وشوهت الإسلام وهددت وحدة السودان.

ونتيجة لذلك قامت سلطات الأمن باعادة اعتقال الاستاذ محمود محمد طه مع اربعة من انصاره، وقدموا للمحاكمة أمام محكمة امدرمان بتهمة اثارة الشعب ومعارضة الدولة. وبعد محاكمة لم تستغرق سوى بضعة دقائق رفعت المحكمة حكمها إلى محكمة الاستئناف، برئاسة المكاشفى طه الكباشئ، الذى حول المحاكمة إلى محاكمة لفكر محمود محمد طه وحركة الاخوان الجمهورية واتهامه بالردة استنادا إلى حيثيات محاكمة عقدها خصومة السياسيون من الاخوان المسلمين والسلفيين فى عام ١٩٦٨ بالخرطوم، واستنادا إلى ذلك حكم عليه بالاعدام شنقا وحرق كتبه ومصادرة منزله واستتابه أنصاره. وكان الاخوان المسلمون الاكثر حماسة لهذه الاحكام، واعتبروها انتصارا لهم على خصمهم العنيد والقديم. ورغم الضغوط المحلية والخارجية وتدخل الكثيرين لمنع تنفيذ حكم الاعدام على شيخ تجاوز السبعين، ومنهم اطراف داخل مؤسسات النظام الحاكم، الا أن نميرى اصدر موافقته على الحكم وامر بتنفيذ. بحيثيات جديده لم ترد فى محكمة المهلاوى أو محكمة الاستئناف. وهكذا نفذ الحكم في يوم ١٨ يناير ١٩٨٥ فى حوش الطوارئ سجن كوبر ونقل جثمانه بطائرة هيلوكوبتر، كان يقودها مقدم طيار فيصل مدنى، ودفن فى مكان مجهول. وشهد لحظات الاعدام جمهورية غفير من سكان العاصمة وبينما كان الاخوان المسلمون وتجار الهوس الدينى يهللون ويكبرون، كانت هتافات المعتقلين السياسيين داخل سجن كوبر تقاطع تهليلاتهم وتصل إلى اسماع الجماهير المتزاحمة داخل حوش الطوارئ وحول السجن وكبرى القوات المسلحة فى النيل الازرق واكتسى الشارع السودانى حال من الحزن والاكتئاب والغضب على المصير الذى لحق بحرية الكلمة، وبالتسامح الذى ظل يميز أهل السودان ويحكم حركة ضراعتهم السياسى والاجتماعى طوال تاريخهم. وتساءل الناس: من يجزم بردة محمود محمد طه؟ أو بمخالفة كتبه للاسلام؟ هل ماحدث هو دفاع عن الدين والعقيدة أم هو تخويف لقوى المعارضة الشعبية وتهديد بالمصيرالذى ينتظر كل من يتجرأ لقول كلمة حق أمام السلطان الجائر جعفر نميرى وبطانته؟؟ ولذلك استأثرت

محاكمة البعثيين الاربعة التى كانت أمام نفس القاضى الذى حكم قضية الجمهوريين. وذلك لانها دخلت طورا خطيرا بعد أن حولها المكاشفى إلى محاكمة لفكر حزب البعث بهدف تكفيره، وشرع بالفعل فى دعوة عدد من من الاكاديميين المعروفيين بانتمائهم للاخوان المسلمين لتنوير المحكمة عن الفكر البعثى. ومن هنا جاء الاهتمام الواسع بهذه القضية من قبل نقابة المحامين وكافة القوى السياسية المعارضة وجماهير العاصمة التى ظلت تواظب على حضور كافة جلساتها. وفى الخارج وجدت اهتمام اتحاد المحامين العرب والمنظمة العربية لحقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية وغيرها. وفى الوقت نفسه تحركت قيادات الفكر القومى فى كافة اقطار الوطن العربى واعلنت استعدادها للدفاع عن الفكر القومى ودحض بالكفر، وعلى رأسهم د. محمد أحمد خلف الله، ود. محمد عماره ود. عصمت سيف الدولة (مصر) ود. أمين شقير (الاردن) ومنح الصلح (لبنان) ومحمد الفقيه البصرى (المغرب) ود. مسعود الشابى (تونس) وغيرهم. وبذلك تزايدت الضغوط الداخلية والخارجية على الفئة الحاكمة وعلى هيئة المحكمة على السواء، بما فى ذلك ضغوط دوائر معنية داخل النظام الحاكم نفسه لم تكن على وفاق مع خط الدجل والشعوذة الذى كان يسير فيه جعفر نميرى فى سنوته الأخيرة. والواقع أن هذه الدوائر كانت قد بذلت جهدا كبيرا لتعطيل تنفيذ حكم الاعدام على الاستاذ محمود ولكنها لم تنجح - وفى قضية البعثيين تمثل تحركها فى المذكرة التى رفعها النائب العام الرشيد الطاهر بكر، إلى رئيس الجمهورية، وشدّد فيها على ضرورة حصر القضية فى الاتهامات الاصلية، وبين خطورة تحويلها إلى محاكمة للفكر البعثى، على الوضع السياسى وسمعة النظام الحاكم فى الداخل والخارج حسب مجلة التضامن فى تلك الأيام. ونتيجة لكل ذلك تراجع المكاشفى، بأمر مباشر من رأس الدولة، واصدر حكمه على المتهمين الاربعة بالسجن لفترات تراوحت بين سنتين واربع سنوات والجلد والغرامة. وفى خضم هذه التطورات الخطيرة نشطت القوى السياسية والنقابية وصعدت فعالياتها ضد النظام الديكتاتورى. ومن خلال ذلك برزت بدايات تكوين التجمع النقابى فى بيانه حول اعدام الاستاذ محمود ومحاكمة البعثيين، الذى وقعته ١٨ نقابة وهيئة نقابية، وكان على رأسها نقابة المحامين، اساتذة جامعة الخرطوم، المهندسين، المصارف الخ . وفى مارس ١٩٨٥ عقدت امنستى سودان وحزب البعث السودانى فى الخارج ندوة فى باريس تحت شعار: التضامن مع المعتقلين والسجناء السياسيين والنقابيين والدفاع عن الحريات العامة فى السودان، شارك فيها عدد كبير من المفكرين والسياسيين العرب والاجانب وجمعيات حقوق الإنسان العربية والدولية. وكان لها تأثير كبير فى فضح ممارسات النظام وانتهاكاته لأبسط حقوق الإنسان السودانى.

٣- الحرب الأهلية فى الجنوب:

أدى اندلاع الحرب الاهلية مجددا فى منتصف ١٩٨٣ إلى خسائر كبيرة فى الارواح وسط القوات المسلحة وحركة جون قرنق وسكان مناطق العمليات العسكرية فى الجنوب. وكان لها تأثيرها الكبير فى الاوضاع الاقتصادية فى البلاد، بشكل عام، والجنوب بشكل خاص. وصلت نفقات الحرب إلى المليون دولار فى اليوم الواحد، واوقفت العمليات العسكرية، فى منتصف ١٩٨٤، العمل فى مشروع قناة جونقلى وعمليات التنقيب عن البترول فى مناطق بحرالغزال. وعلى المستوى الاجتماعى ادت الحرب الاهلية إلى نزوح مجموعات كبيرة من سكان الجنوب إلى المناطق الشمالية فى جنوب كردفان وجنوب النيل الأبيض والمراكز الحضرية ووصلت حتى العاصمة ومدن الاقليم الشرقى. وذلك بالاضافة إلى لجوء مجموعات أخرى إلى دول الجوار خاصة اثيوبيا ويوغندا. وبجانب عمليات اللجوء والنزوح الواسعة انتشرت المجاعة والامراض الفتاكة وسط هذه المجموعات وسكان مناطق العمليات. وهكذا كان لاندلاع الحرب الاهلية وتصاعدها، خلال العشرين شهرا الأخيرة من عمر النظام المايوى، انعكاسات وآثار خطيرة على مجمل الوضع السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى البلاد بشكل عام، وخاصة المناطق الجنوبية. وإذا كان تجدد الحرب الأهلية فى منتصف عام ١٩٨٣م يرجع إلى اسباب داخلية محددة، اشرنا اليها فى مكان سابق، فقد تميزت حركة تحرير شعب السودان عن الحركات الجنوبية المسلحة السابقة برفضها لفكرة الانفصال وتمسكها بوحدة السودان السياسية والجغرافية. ويشير مانفستو الحركة، الذى صدر فى مايو ١٩٨٣، إلى أنها تعمل على خلق سودان جديد موحد خالى من كافة اشكال السيطرة والتفرقة العنصرية والاجتماعية، وإلى انها تتوجه فى خطابها السياسى إلى كافة أهل السودان بمختلف اصولهم، خاصة سكان المناطق المهمشة فى الغرب والشرق والجنوب.وذلك من خلال شعارات التنمية الشاملة والعدالة فى التوزيع. وذلك يعكس تطورا هاما فى مسيرة الحركة السياسية الجنوبية. وبجانب هذه الجوانب الايجابية كان للحركة جوانبها السلبية، التى تمثلت فى قاعدتها الاقليمية الجنوبية بالرغم من شعاراتها الوطنية الفضفاضة، وفى طرحها لنفسها كبديل للحركة السياسية السودانية فى عمومها وتوجهها لفرض نظام الحزب الواحد فى البلاد، وفى محاولتها فرض اسلوب العمل المسلح كطريق وحيد لمقاومة النظام الديكتاتورى متجاهلة فى ذلك تجربة الحركة السياسية والنقابية فى الشمال ودورها المشهود فى تاريخ السودان الحديث، وفى خطابها السياسى الذى يصوّر الصراع السياسى والاجتماعى فى البلاد كصراع عرقى ودينى بين (الاقلية العربية

الإسلامية) المسيطرة والمجموعات السكانية المهمشة فى الجنوب والغرب والشرق والشمال، حسب تعبيرات المانفستو -وهذا يتناقض مع خطابها الوحدوى وشعاراتها الاشتراكية وكان لهذه السلبيات دورها فى موقف الحركة خلال الفترة اللاحقة وفى تكتيكاتها تجاه انتفاضة مارس / ابريل ١٩٨٥ والقوى السياسية فى البلاد، وخاصة الاحزاب التقليدية. ومع كل ذلك كان الحرب الاهلية والحركة دورهما فى توسيع قاعدة قوى المعارضة فى الجنوب والشمال على السواء، وفى اضعاف النظام الحاكم وتفجر الانتفاضة واسقاط النظام الديكتاتورى جنبا إلى جنب مع القوى السياسية والاجتماعية الأخرى.

٤- تبعية الفئة الحاكمة للقوى الاجنبية:

بدأت مظاهر تبعية الفئة الحاكمة للقوى الاستعمارية الغربية والامريكية منذ بداية السبعينيات وتمثلت فى توجهات السياسية والاقتصادية وخضوعها الكامل لشروط صندوق النقد الدولى وتسليمة ادارة الاقتصاد الوطنى، خاصة بعد عام ١٩٧٨، وفى تأييدها لاتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٩، بل فى مجمل علاقاتها وتحالفاتها الاقليمية والدولية. وفى السنوات الاخيرة شملت فتح البلاد المناورات النجم الساطع فى عام ١٩٨٢ والسنوات اللاحقة والموافقة على تقديم تسهيلات لقوات الانتشار السريع الامريكية فى منطقة البحر الأحمر ودفن النفايات النووية فى الصحراء الشمالية. ومثلما تعمدت الفئة الحاكمة اخفاء المجاعة والتأخر فى اعلانها، فقد عملت، أيضا على اخفاء جريمة ترحيل اليهود الفلاشا الاثيوبيين عبر الاراضى السودانية إلى دولة الكيان الصهيونى، وذلك لعدة شهور، بالاتفاق مع الإدارة الامريكية وبعض السماسرة الدوليين. وكذلك عملت على اخفاء اتفاقها مع عدنان خاشقجى بمنحه تسهيلات اقتصادية واسعة وتنازلات كبيرة فى مواقع هامة من قطاعات الاقتصاد الوطنى. وهكذا تحول السودان، فى السنوات الأخيرة للنظام المايوى، إلى شبه مستعمرة امريكية. لذلك كانت هذه التطورات عاملا حاسما فى تفجر الانتفاضة، كما تؤكد ذلك شعارات الجماهير فى تظاهراتها ومسيراتها وفى استهدافها للسفارة الامريكية والمركز الثقافى الامريكى فى الخرطوم.

لقد تجمعت كل هذه العوامل خلال عام ١٩٨٤ لتدفع الشارع السودانى باتجاه العصيان المدنى والاضراب السياسى العام فى إطار الانتفاضة الشعبية الشاملة. وذلك فى ظروف تفاقم الازمة السياسية والاقتصادية للنظام الحاكم وغياب المركز الموحد لقوى المعارضة الشعبية والعسكرية وفقدان القيادة التاريخية المقتدرة.

جاءت إنتفاضة مارس أبريل ١٩٨٥ نتيجة لتراكمات نضالية طويلة شارك فيها

كل أهل السودان بأحزابهم ونقاباتهم وتنظيماتهم وأقاليمهم المختلفة خلال أكثر من خمسة عشر عاماً وبشكل خاص خلال الفترة ٨٢-١٩٨٥، التى بدأت بانتفاضة يناير ١٩٨٢ وتواصلت باضطرابات وانتفاضات السنوات اللاحقة. وفى بدايات ١٩٨٥ بدأت مشاورات جادة وسط نقابات المهنيين اسفرت عن تكوين التجمع النقابى، واصدرت هذه النقابات بياناً وصفت فيه تنفيذ حكم الاعدام على محمود محمد طه بأنه (ينذر بشر مستطير..) وشهدت الايام اللاحقة حدثاً مثيراً، فقد أعلن جعفر نميرى مساء العاشر من مارس، في خطاب طويل اذاعته أجهزة الإذاعة والتليفزيون عن إكتشاف مؤامرة لقلب نظام الحكم يقودها الاخوان المسلمون الذين وصفهم باخوان الشياطين. وفى الوقت نفسه قامت سلطات الامن باعتقال أكثر من ١٠٠ من قيادات وكوادر الاخوان [١٠] وزجت بهم فى سجون كوبر بالخرطوم بحرى والابيض ونيالا.

وكان الحدث متوقعاً بعد ظهور صراعات الاجنحة داخل الاتحاد الاشتراكى والاجهزة الحكومية فى الشهور الاخيرة لعام ١٩٨٤ وبدايات عام ١٩٨٥، خاصة الصراع بين مجموعات المايويين والتكنوقراط والسياسيين الجنوبيين من جهة ومجموعة الإخوان المسلمين من جهة أخرى. وتشير الطريقة والسرعة التى تمت بها الاعتقالات إلى أن جهاز أمن الدولة كان يملك معلومات دقيقة عن التنظيم وقياداته العليا والوسطى. ومع ذلك، يبدو أن الحدث كان خارج توقعات قيادة الإخوان لأنها كانت تظن انها نجحت فى توطيد تحالفها مع نميرى خلال السنوات الثمانى السابقة، وخاصة بعد إعلان قوانين سبتمبر ١٩٨٣، وانها أصبحت تمثل السند الرئيسى للنظام الحاكم. ولذلك كان وقعه عليها كبيراً ومفزعاً، إذ انتشرت إشاعات تقول بأنهم سيقدمون إلى محاكمات سريعة وإيجازية بعد عودة نميرى من رحلته لأمريكا. وإذا كان إعلام الجبهة الإسلامية، بعد إنتفاضة مارس/أبريل ١٩٨٥، قد حاول أن يربط بين هذه الاعتقالات وزيارة بوش، نائب الرئيس الامريكى، للسودان فى تلك الأيام، فإن تسلسل الأحداث فى تلك الفترة ينفى ذلك بشدة. فقد ذكر حسن مكى «إنه بالرغم من سخط الإدارة الأمريكية على تطبيق الشريعة الإسلامية فى السودان، إلا أنها تغاضت عن ذلك لأن الرئيس نميرى وازن ذلك بالسماح بتهريب اليهود الفلاشا إلى «إسرائيل» ويبدو إن الإدارة الامريكية ارتضت هذا العربون الذى هلل له اللوبى الصهيونى فى الولايات المتحدة [١١] ويبدو هذا التفسير معقولاً إذا ماربطنا السياسية الامريكية تجاه السودان باستراتيجيتها العامة فى المنطقة فى النصف الأول من الثمانينات وعلاقات حركة الإخوان المسلمين بهذه الاستراتيجية وبأدواتها فى المنطقة، خاصة السعودية وبلدان الخليج. وواقع تبعية الفئة الحاكمة

للسياسة الامريكية خلال تلك الفترة يشير إلى أن اتخاذ مثل هذه الخطوة لم يكن يحتاج إلى مجىء نائب الرئيس الامريكى، لأن السفارة الامريكية فى الخرطوم كانت على صلة مباشرة بالفئة الحاكمة وقادرة على فرض ماتريد. وهذا ما تؤكده تطورات هذه العلاقة خلال السنوات ١٩٧٨-١٩٨٥ بشكل خاص. وفوق هذا وذاك فإن مثل هذا التحليل يتجاهل حقيقة النظام الديكتاتورى المايوى، والقوى المسيطرة فعلياً على السلطة في داخله، ودور الأخوان وتأثيرهم الحقيقى فى إطار التحالف الحاكم، وذلك رغم ارتفاع ضجيجهم الإعلامى الداخلى والخارجى. ومع كل ذلك كان للحدث تأثيره فى إضعاف النظام الحاكم وتفاقم ازماته وصراعات اجنحته المختلفة، ولكنه لم يغير من مجرى حركة الصراع السياسى والاجتماعى الجارية فى أرض الواقع. فمنذ السابع من مارس دخلت نقابة عمال السكة حديد في إضراب مفتوح عن العمل، وظلت مدينة عطبرة تسير المظاهرات والمواكب يومياً مطالبة بحل مشاكلها وتخفيض أعباء المعيشة. ومع رستمرار هذا الغليان اضطر وزير النقل والمواصلات إلى استدعاء اللجنة المركزية للنقابة بكاملها للتفاوض معها فى الخرطوم. وبعد الإجراءات الاقتصادية التى اعقبت اتفاق الحكومة مع صندوق النقد الدولى على برنامج تقشفى جديد، تحرك اتحاد طلاب جامعة امدرمان الإسلامية، الذى كانت تسيطر عليه جبهة التضامن الإسلامى المكونة من طلاب حزبى الأمة والاتحادى وبعض المستقلين، فى أول رد فعل فورى بعد يوم واحد من إعلان تلك الإجراءات، ويوم سفر نميرى للولايات المتحدة الامريكية، حيث خرجوا للشارع فى تظاهرة صاخبة إتجهت إلى جمعية ود نميرى فى امدرمان وقذفوها بالحجارة واحرقوا سيارات كانت تقف أمام مبنى الجمعية. وفى اليوم التالى خرجت مظاهرات طلاب جامعة القاهرة فرع الخرطوم واتحاد طلاب معهد الكليات التكنولوجية، الذى كان يقوده تحالف بين الاتحاديين والبعثيين والناصريين، ووصلت إلى منطقة السوق العربى، حيث انضمت إليها مجموعات كبيرة من جماهير الشماسة والمشردين وعمال المنطقة الصناعية وأصحاب الحرف الصغيرة والعاطلين عن العمل وغيرهم من الجماهير الكادحة الكتوية بنيران الأزمة الاقتصادية الخانقة، الذين اسمتهم صحف الحكومة ب(المتبطلين والمشردين واللصوص) (١٢).

وكانت ابرز شعارات وهتافات المظاهرات فى الأيام الثلاث الأوى تشمل، ميه الميه شعبنا جاع وضد نميرى بالإجماع، سقط سلطة مايو، مليون شهيد لعهد جديد، عائد عائد يا أكتوبر الخ . . . واستمرت المظاهرات فى شوارع العاصمة والأحياء السكنية فى العاصمة.

وفى الخرطوم توجهت المظاهرات إلى مبنى السفارة الامريكية وقامت بحرق العلم

الامريكى وتحطيم بعض السيارات الواقفة أمام المبنى، كما توجهت أيضاً إلى بنك فيصل الاسلامى وقامت بتحطيم واجهاته الزجاجية ورددت هتافات ضد المتاجرة والتدجيل باسم الدين والمتاجرة بقوت الشعب. واتسمت المظاهرات بممارسة العنف بشكل واسع، وشمل ذلك تحطيم زجاج السيارات العامة والخاصة وحرق الإطارات وسط الشوارع مما إلى إى انخفاض كبير فى حركة السيارات فى العاصمة واضطرار التجار إلى إغلاق محلاتهم. ووضح من شعارات التظاهرات والأماكن التى توجهت إليها القوى المشاركة فيها تطلع الشارع منذ بداية الإنتفاضة إلى نظام سياسى جديد قادر على مواجهة مشكلة البلاد الكبرى. وبعد ثلاثة أيام من بداية التظاهرات الطلابية والشعبية أعلنت الهيئة النقابية لأطباء الخرطوم ونقابة المحامين وقوفهما إلى جانب الانتفاضة. فقد أعلن أطباء الخرطوم ان استشهاد بعض المواطنين كان نتيجة لطلقات نارية من مسافات قريبة، واتهمت عناصر جهاز الأمن بالقيام بتلك الاغتيالات. وبلغ عدد الذين استشهدوا فى العاصمة خلال اليومين الأولين خمسة من المواطنين هم: عبدالجليل طه على، وليم، ازهرى مصطفى، حامد حسن محمد، والطفلة مشاعر، واحتجز أكثر من ثلاثين مواطناً من المصابين فى المستشفيات.

ونتيجة لذلك احتجت الهيئة النقابية لاطباء الخرطوم فى يوم ٢٨ مارس واعلنت الاضراب عن العمل لمدة يومين وتبنى الدعوة للعصيان المدنى والاضراب السياسى العام لاسقاط النظام الحاكم بالتنسيق مع النقابات والاتحادات الاخرى. وفى الوقت نفسه قامت نقابة المحامين بتشكيل مجموعات من المحامين للدفاع عن المعتقلين الذين كانوا يقدمون لمحاكمات ايجازية فورية أمام محاكم تعمل طوال النهار والليل. ففى اليوم الثانى اعتقل أكثر من خمسين طالباً من معهد الكليات التكنولوجية وأكثر من ٤٥٠ من الطلاب والمواطنين. وفى اليوم الثالث أكدت صحيفة الأيام «اعتقال اعداد كبيرة من المتشردين واللصوص وقدموا لمحاكمات فورية [١٣] واوردت صحيفة الصحافة «محاكمة أعداد كبيرة من الذين تم القبض عليهم فى أعمال الشغب، أغلبهم من الوافدين والمشردين». وأشارت إلى «أن الأحكام شملت السجن لفترات مختلفة والجلد وحسن السير والسلوك والتحفظ على عدد من المشردين والمتسكعين» [١٤].

وكان دور نقابة المحامين فى التصدى لحملات الاعتقالات والمحاكمات وانتهاكات حقوق الإنسان يتوسع مع توسع هذه الحملات. وبذلك أصبح المحامون عملياً فى قلب الانتفاضة من خلال تصديهم للدفاع عن المعتقلين، الذين وصل عددهم إلى (٢٦٥٠) معتقلاً فى اليوم الرابع للمظاهرات[١٥].

فى يوم ٣٠ مارس اجتمعت الهيئة النقابية لأطباء مستشفى الخرطوم وأعلنت تمديد اضرابها عن العمل لمدة يومين آخرين، واعتبرت نفسها فى حالة اجتماع دائم لمتابعة تطور الاحداث. وبمبادرة من الهيئة أعلنت النقابة العامة لاطباء السودان تبنى توصيات أطباء الخرطوم الخاصة بالدعوة للأضراب السياسى والتنسيق مع النقابات الاخرى. وقام أعضاء اللجنة التنفيذية بجولات فى الاقاليم لنقل قرارات النقابة العامة لاعضاءها فى مختلف مدن البلاد. وفى يوم ٣١ مارس داهمت قوات الأمن داراتحاد طلاب جامعة الخرطوم بالرشاشات وقامت بإعتقال جميع من كانوا فيها وبمصادرة اجهزة الطباعة التابعة للاتحاد. وفى اليوم التالى كانت صحف الخرطوم تحمل العناوين التالية (أمن الدولة يكتشف وكرا داخل جامعة الخرطوم ويلقى القبض على مجموعة من الشيوعيين والبعثيين)، (أمن الدولة يكشف وكراً داخل جامعة الخرطوم ويعتقل مجموعة من قادة الطلاب ذوى الاتجاهات اليسارية كانوا فى حالة إجتماع)، تقديم المتهمين للمحاكمة أمام محاكم أمن الدولة) (١٦).

ومع تصاعد غليان الشارع واستمرار المظاهرات فى العاصمة والاقاليم، وبروز دور نقابتى الاطباء والمحامين، بدأت نقابات المهنيين والموظفين والعمال فى التحرك استجابة لنداء أطباء الخرطوم. وفى هذا المجال يقول د.أحمد التجانى، نقيب أطباء مستشفيات الخرطوم: «خلال الفترة من ٣١ مارس حتى الثالث من أبريل انضمت أكثر من ٣٠ نقابة عامة لدعوة العصيان المدنى والاضراب السياسى العام، وكانت على إتصال مستمر معنا للاستفسار عن بداية موكب الاربعاء. ولكننا لا نجيبهم خوفاً من تسرب الخبر إلى أجهزة الأمن، كما كنا نسلمهم بيان التجمع النقابى ونطلب منهم التوقيع عليه وطباعته وتسليمه لأعضاء نقاباتهم. وحدد اللقاء فى العاشرة صباح الأربعاء الثالث من أبريل (١٧).

ولكن السؤال هنا هو: كيف اتفقت النقابات على قرار إعلان الاضراب السياسى والعصيان المدنى؟ وكيف تمت التعبئة له وتحديد تاريخ الموكب وطباعة بيان التجمع حول إعلان الاضراب السياسى وتسليمه للنقابات المختلفة؟ هنا يقول الاستاذ يحيى محمد الحسين، المحامى، وهو من الذين شاركوا مشاركة نشطة فى أحداث تلك الأيام «عقد ممثلو النقابات المهنية اجتماعاً فى نادى الخريجين بالخرطوم بحرى مساء الاثنين أول ابريل، وفى هذا الاجتماع تم التداول حول اقتراح الاضراب السياسى، ووافقت عليه النقابات المجتمعة بالاجماع وحدد يوم البدء فى تنفيذه الأربعاء الثالث من ابريل، على أن يوزع البيان فى اليوم التالى على النقابات، وان يستمر الاضراب السياسى حتى سقوط النظام الدكتاتورى. وكان الاجتماع قد كلفنى بطباعة البيان وتصويره وتسليم كميات كبيرة منه للأخ/ عثمان عبد العاطى،

مدير شركة ترانز اريبيان فى مكتبه فى شارع متفرع من شارع الحرية بالخرطوم. وذهبنا إلى مكاتب المحامين فى عمارة أولاد مراد بالمحطة الوسطى حيث قام المحامى فاروق ايوب بطباعة البيان على الآلة الكاتبة، ثم اتجهنا إلى مكتب المحامى/ أبوبكر أبوالريش. ووجدنا معه المهندس/ الامين مدثر وشخص آخر لم نتعرف عليه، قلنا له: نريد ٢٠٠ نسخة من هذا الحكم القضائي لاننا نرغب فى توزيعه على المحامين لانه يحتوى على مادة قانونية جيدة ومفيدة. وبعد اطلاعه عليه، وقف بجرأة وشجاعة قائلاً:- رغم أن الورق المطلوب كثيراً، لكن الموضوع يستحق، ثم قام بتصوير النسخ المطلوبة وسلمنا لها. أخذت البيان واتجهت بسيارتى مسرعاً إلى شارع الحرية، حيث كان ينتظرنى عثمان عبدالعاطى الذي لم ألتق به من قبل ذلك، ووجدت معه عدة أشخاص، عرفت أنهم ممثلو النقابات كانوا فى انتظار استلام البيان، فسلمته البيان وشكرنى على تسليم الأمانة ثم خرجت.." ويمضى الاستاذ الحسين يقول «استلمت كل نقابة عدداً من النسخ لتقوم بإعادة طباعتها أوتصويرها». وفى مساء الثلاثاء، الثانى من ابريل كانت العاصمة بأسرها تتحدث عن اكتمال الاستعدادات لإعلان العصيان المدنى والاضراب السياسى فى الموكب المزمع تسييره، صباح الغد. وفى الصباح امتلأ شارع القصر بالجماهير من السكة حديد جنوباً حتى حدائق القصر امام بنك الشعب شمالاً) (١٨). ويواصل د. أحمد التيجانى «كان لبيانات القضائية والشرطة اثرها الكبير فى دفع مسيرة الاضراب السياسى والعصيان المدنى..» وأكد أن نقابة الاطباء أوكلت مهمة الاتصال ببقية النقابات للدكاترة شاكر زين العابدين، عمر عبود وعبدالرحمن ادريس (١٩). وفى هذا الاتجاه لعب الإعلام الخارجي، خاصة الإذاعات، دوراً كبيراً فى تعبئة الرأى العام العالمى وتنويره بالاحداث الجارية فى السودان ومشاورات الاحزاب والنقابات حول موكب الاربعاء وإعلان الاضراب السياسى (٢٠).

وطوال أيام الانتفاضة الأحدى عشر ظلت السجون والمعتقلات تستقبل المئات من قيادات الاحزاب والنقابات فى كل مدن السودان، وفى سجن كوبر ارتفع عدد المعتقلين إلى أكثر من ثلاثة آلاف فى العاصمة وحدها. وكانوا يتابعون وقائع الانتفاضة لحظة بلحظة من خلال أجهزة الراديو والتليفزيون، ومن خلال أحاديث المعتقلين الجدد الذين ظلوا يتوافدون ليلاً ونهاراً. وفى يوم الجمعة نظم المعتقلون البعثيون فى زنازين البحريات فى سجن كوبر بالخرطوم بحرى احتفالاً بالذكرى الثانية والثلاثين لميلاد حزب البعث العربى الاشتراكى، دعوا له المعتقلين فى زنازين الكرنتينات والمعاملة، وشمل البرنامج أناشيد وقصائد وطنية، وتحدث فيه عابدين اسماعيل وميرغنى النصرى والتيجانى الطيب واسماعيل عبدالله مالك ومحمد سيد

أحمد عتيق ود. مروان الرشيد عن الانتفاضة والمخاطر التى تحيطها وضرورة اليقظة والحذر من الاعيب القوى المعادية. وكان الاحتفال فرصة جمعت معظم القوى السياسية فى حوارات ونقاشات طويلة حول تجربة ثورة أكتوبر ١٩٦٤ وضمانات انجاح الانتفاضة والآفاق الجديدة للتطور الوطنى ومسئولية الاحزاب السياسية أمام التحديات التى تواجه الوطن.

فى الجانب الآخر، كان جعفر نميرى قد سافر إلى الولايات المتحدة الامريكية فى نفس اليوم الذى بدأت فيه مظاهرات الخرطوم ضد اجراءاته الاقتصادية. ورغم ان المظاهرات اجبرته على تغيير اتجاه سير موكبه فى طريقه إلى المطار صباح ٢٦ مارس، إلا أن سلطات الأمن وأركان الفئة الحاكمة لم يكن فى مقدورها تقدير نتائج تلك المظاهرات وتأثيرها على الوضع السياسى فى البلاد [٢١]. فقد نظرت إليها كتظاهرات طلابية يمكن احتواءها وبرز ذلك بشكل واضح فى الإعلام الحكومى. ومع تطور المظاهرات واتساعها ودخول قطاعات جماهيرية كبيرة فيها، لجأت أجهزة الأمن والشرطة إلى إستخدام الغاز المسيل للدموع والغاز الخانق والعصى الكهربائية والرصاص. وفى اليوم الثالث حملت صحف النظام الحاكم العناوين التالية: (لن نسمح لفلول الاحزاب العقائدية أن تطل برأسها من جديد) (الثورة ومنظماتها قادرة على ردع المتآمرين ورد كيد الكائدين) [٢٢]. وفى نفس اليوم حاصرت قوات الأمن والشرطة جامعة القاهرة فرع الخرطوم ونشرت صحف الجمعة بياناً من أمن العاصمة حول حوادث الشغب والتخريب، وشملت صفحاتها الأولى العناوين التالية (المتبطلون والمتشردين قذفوا المواطنين والسيارات والأماكن العامة بالحجارة وحاولوا اشعال الحرائق) (حملات فورية لتفريغ العاصمة من المتشردين واللصوص وتقديمهم للمحاكم الفورية) [٢٣].

وفى يوم الأحد كانت عناوينها الرئيسية (قوات الأمن تحث المواطنين على التوجه فوراً لاستخراج البطاقات الثبوتية) (معتمدية العاصمة تهيب بالراغبين فى العودة إلى مناطقهم للزراعة تسجيل أسمائهم بالمراكز التى حددتها) [٢٤]. ولا نريد هنا إعادة ماسبق أن ذكرنا فى صفحات سابقة، ولكننا نشير إلى أن رد فعل الفئة الحاكمة تجاه الانتفاضة وصل ذروته عندما قامت بتنظيم مسيرة اسمتها (مسيرة الزدع)، جمعت لها تنظيمات الاتحاد الاشتراكى، وكان فى مقدمتها عدد كبير من أركان النظام الحاكم وتنظيمة السياسى. وخاطبها ابوالقاسم محمد ابراهيم قائلاً: «إننا نواجههم بمسيرة الردع..هؤلاء تعودوا أن يطوعوا الضعفاء..هذا هو تاريخ الحزبية وتاريخ الطائفية..نحن نخرج للشعب ولم نراهم يوماً واحداً مع الشعب..نحن نشاهدهم فى ابراجهم يحلمون باكتوبر جديد، ونسوا اننا صناع

اكتوبر»وخاطبها الرشيد الطاهر مشيراً إلى الظروف الاقتصادية الصعبة واهتمام السلطة بتخفيف المعاناة عن كاهل الشعب. وجاء فى كلمة اللواء بابكر عبدالرحيم «إن جماهيرنا قادرة على الرد الحاسم على كل معتد فى كل زمان ومكان..اننا لن نسمح بأى تنظيمات أخرى موازية للاتحاد الاشتراكى ومنظماته..وأن الثورة قادرة على حسم وردع كل من يحاول النيل من مكتسباتها». وتحدث أيضاً، د. محمد عثمان ابوساق عن (الاحزاب التى خرجت من جحورها) وقدرة الثورة على ردعها(٢٥).

والواقع ان المسيرة كانت هزيلة ولاتقارن بمسيرة إعلان الاضراب السياسى. ولكن صحف الدولة حملت العناوين التالية (مسيرة الردع دحرت فلول الشيوعيين الملحدين والاخوان الضالين والبعثيين المتآمرين وكل الدائرين فى فلك العمالة والارتزاق)، ونشرت رسالة وجهها نميرى للأمة جاء فيها (إن ثورة مايو هى ثورة الجماهير التى آمنت بها وخرجت تتصدى للعملاء والمأجورين) (٢٦).

وفى واشنطن كان جعفر نميرى يتابع الاخبار من خلال تقرير يومى تعده وكالة السودان للانباء وجهاز أمن الدولة ويرسل إليه عن طريق السفارة الامريكية فى الخرطوم. ورغم تصاعد المظاهرات واستمرارها لأكثر من اسبوع فى العاصمة والاقاليم، واصل زيارته للولايات المتحدة، حيث قابل الرئيس الامريكى وتباحث معه حول دعم السودان ومساعدته، ولم يحاول قطع زيارته إلا يوم الجمعة الخامس من ابريل ، أى بعد فوات الاوان.

فى صباح يوم الاربعاء الثالث من ابريل واجهت الفئة الحاكمة أكبر تحدٍ فى تاريخها بخروج موكب النقابات العملاق وإعلان العصيان المدنى والاضراب السياسى العام، وذلك رغم أن سلطات العاصمة قد أذاعت بياناً أكدت فيه أن الموكب غير مشروع، وان كل من يدعو له أويشارك فيه يكون عرضة للمساءلة تحت قانون العقوبات (٢٧). فمنذ الصباح الباكر امتلأ شارع القصر بجماهيرغفيرة من العمال والمهنيين والموظفين والطلاب والنساء والرجال والشباب، وإمتلأت شوارع العاصمة بشعارات الحائط، التى بدأها البعثيون فى ابريل ١٩٨٤، وظلوا مستمرين فى كتابتها طوال أكثر من عام كامل، فعمت شعاراتهم كل أنحاء العاصمة ومعظم مدن الاقاليم داعية لتصعيد الانتفاضة ومواصلة الاضراب السياسى حتى النصر . . وبإعلان العصيان المدنى والاضراب السياسى العام وإستمرار الانتفاضة انقطع التيار الكهربائى وتعطلت خطوط الهاتف والاتصالات والمواصلات العامة وتوقفت حركة الملاحة الجوية وأغلقت الأسواق..الخ وابتدء من مساء الاربعاء تحولت التظاهرات الشعبية إلى الأحياء السكنية، وظلت تتواصل نهاراً وليلاً حتى الثانية

صباحاً. وفى تطور لاحق أعلن قضاة السودان عن تسير موكب يضم كل قضاة العاصمة صباح السبت السادس من ابريل، وكذلك أعلنت أكثر من ثلاثين نقابة عمالية تسيير موكب مماثل فى نفس اليوم من الخرطوم بحرى.

وانهمر سيل البيانات من النقابات والاتحادات والاحزاب السياسية تعزيزاً وتصعيداً للعصيان المدنى والاضراب السياسى. وفى المساء أعلنت السلطة «تخفيض اسعار الرغيف والزيوت والصابون وتشكيل لجنة لدراسة تخفيض الاسعار، إستجابة لقرارات المنظمات الجماهيرية، واتهمت صحف الخميس «الاخوان المسلمين والشيوعيين والبعثيين بالسعى لاستقطاب الجماهير واستعدائها على الثورة»، وأكدت أن اللواء عمر محمد الطيب على إتصال دائم بالرئيس نميرى الذى يواصل الليل والنهار فى امريكا للمساهمة فى حل المشاكل الاقتصادية التى تواجه البلاد(٢٨).

وهنا وضح موقف الشارع وعزلة السلطة وبداية تراجعها أمام قوى الانتفاضة الزاحف. فتواصلت المظاهرات والمواكب يوم الخميس واستشهد محمد حسن أحمد فضل الله، الموظف ببنك السودان، ونشرت صحف الجمعة أن نميرى أدلى بتصريحات صحفية وصف فيها ما يجرى فى السودان بأنه «مغامرة يخطط لها العقائديون وتدعمها وتقف وراءها ليبيا، وأكد أنه مطمئن إلى قدرة المسئولين ومؤسسات الثورة على التصدى للموقف». ونشرت، أيضاً، بياناً للأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى أكدت فيه «إن فلول الاخوان وعملاء البعث والحقد الشيوعى يتاجرون بالجماهير ومصالحها» (٢٩). ونفت إذاعة أمدرمان ماصدر عن القضاة حول تسييرهم موكباً صباح السبت.

وكانت الاحزاب السياسية تصدر البيانات منذ بداية الانتفاضة وخلال الأيام اللاحقة. ففى يوم الجمعة ٤/٥ خاطب الصادق المهدى المصلين فى مسجد ودنوباوى بقوله «هذا النظام الذى يحكم السودان الآن ظل يجثم على صدر الوطن ستة عشر عاماً، ظلم فيها الناس وكذب عليهم وأفسد الحياة الخاصة والعامة وسلط على الشعب سياط البطش والاستبداد وجر على الوطن عار التبعية الاجنبية» وأضاف «إن ثورة السودان فى رجب ماضية فى سبيلها بعون الله وتوفيقه، وعلينا جميعاً تفادى المزالق، فلا نخرب ولا نسمح لأحد أن يمزق وحدة الشعب لأغراض شخصية أوحزبية. لقد صارت حرية بلادنا قاب قوسين أو أدنى» (٣٠).

واصدر الحزب الاتحادى الديمقراطى بياناً يوم الاثنين أول أبريل دعى فيه كافة القوى السياسية «للعمل الشجاع من أجل إزالة نظام مايو بالانتفاضة الشعبية والاضراب السياسى فى ملحمة وطنية تعيد أمجاد الآباء والأجداد»..وأضاف «أن

نظام مايو تحلل ووصل إلى طريق مسدود، ولابد من مشاركة جميع القوى الوطنية المخلصة للإطاحة به وإحلال البديل الديمقراطى الليبرالى، الذى يعيد الصحة والعافية للإنسان السودانى، لينطلق ويمحو العار الذى لحق بشعبنا ويطهر مجتمعنا من أدران الفساد ويحمى استقلال البلاد من التبعية ويعيد العدل والحرية والمساواة وسيادة حكم القانون» [٣١]. وفى ٣٠ مارس اصدر الحزب الشيوعى بياناً بعنوان (نداء إلى جماهير العاصمة الثائرة) جاء فيه «لندعم انتفاضة الشعب ولتتحد قوانا وتتوحد عزيمتنا فى الشمال والجنوب لتصفية حكم الفرد إلى الأبد من تاريخ الحياة السياسية فى بلادنا ومستقبل أجيال السودان المستقل الموحد والديمقراطى»[٣٢]. وفى الأول من ابريل اصدر حزب البعث العربى الاشتراكى بياناً يدعو فيه كل الشعب «لإنجاح الاضراب السياسى والعصيان المدنى والحرص على وحدة جبهة الشعب لإسقاط حكم الفرد، الذى سرق قوت الشعب وباع الوطن». وأضاف «أن الشعب يتجمع ويجمع على تصعيد انتفاضة مارس/ابريل، ويتعاهد على أن تكون انتفاضة اليوم هى انتفاضة الحسم والظفر وخاتمة نضالات جسورة، وانتفاضات ممهورة بالدم على مدى ستة عشر عاماً لم تتخلف عنها مدينة أوقرية فى شمال وجنوب سوداننا الحبيب» [٣٣].

وفى ٢٨ مارس ١٩٨٥ اصدر تجمع الشعب السودانى، الذى تكون فى أعقاب انتفاضة يناير ١٩٨٢، بياناً دعى فيه إلى تصعيد الانتفاضة واكد انه «من هذه الممارسات والشعارات التى ترفعها الجماهير يتضح الافق السياسى لانتفاضة الجوع، كما يتضح المضمون الاجتماعى الاقتصادى للانتفاضة. فجماهير الشعب عندما تطالب بالحرية والديمرقاطية، فإنها تناضل اساساً من أجل تأمين المستوى المعيشى اللائق بالإنسان وهى تتطلع لنظام ديمقراطى تعزيزاً للجهود التى بذلها تجمع الشعب السودانى لبناء مركز موحد للحركة الجماهيرية لتعبئة وتنظيم وانضجاج الانتفاضة الشعبية»[٣٤]

وهكذا يمكن القول أن كل الاحزاب السياسية عبرت عن موقفها فى تأييد ودعم الانتفاضة وفى انجاح العصيان المدنى والاضراب السيايس العام. وذلك إذا استثنينا حركة الاخوان المسلمين، التى ظلت تشارك فى مؤسسات السلطة الحاكمة منذ مصالحة ١٩٧٧ حتى اعتقال قياداتها وكوادرها الأساسية فى ١٩٨٥/٣/١٠. ومع تفجر الانتفاضة كانت الحركة عاجزة عن اتخاذ أى موقف، بسبب غياب قياداتها فى السجون والتى لم تستطع أن تستيقظ من صدمة الاعتقال. لذلك وجد الاخوان أنفسهم فى حيرة وتردد. فهم لا يستطيعون الدفاع عن نظام يعتقل قياداتهم ويوجه لهم تهمة التآمر عليه. ولا يستطيعون تأييد ودعم انتفاضة شعبية تقودها

النقابات والاحزاب السياسية ولا يعرفون أى شىء عن توجهاتها. لذلك لم تشارك الحركة فى التظاهرات والمواكب وإعلان العصيان المدنى[٣٥]. بل ان بعض المظاهرات اتجهت إلى بنك فيصل الاسلامى فى الخرطوم وهتفت ضد (بنوك العيش وتجار الدين) وحطمت واجهاته الزجاجية. ولكن بعد إعلان القيادة العامة للقوات المسلحة الانحياز للشعب صباح السبت ٤/٦، ظهرت مجموعات من الاخوان المسلمين، خاصة الطلاب، بشعاراتها الاسلامية فى مناطق متفرقة فى شوارع العاصمة المثلثة. ويبدو أن إعلان الانحياز قد أزاح من صدورهم كابوساً مزعجاً ومنحهم فرصة ثمينة للإستفادة من إعتقال قياداتهم وتحويله إلى جسر يربطهم بالوضع السياسى الجديد. وبعد خروج هذه القيادة من السجن اعادت الحركة تنظيم نفسها ودخلت ميدان الصراع السياسى، مستفيدة من امكانياتها وعلاقاتها التى كونتها خلال الفترة السابقة، وخاصة علاقاتها وسط القوات المسلحة والقيادات العسكرية العليا.

وفى الجانب الآخر، شاركت الاقاليم كلها فى الانتفاضة، منذ لحظاتها الأولى. فقد ظلت مدينة عطبرة، مثلاً، ملتهبة منذ منتصف مارس وحتى السادس من ابريل ١٩٨٥. ومع تطور الاحداث برز تجمع المدينة والمدن المجاورة، وأعلن الإضراب السياسى والعصيان المدنى فى ٤ ابريل، وتواصلت المظاهرات والمواكب حتى التاسع منه. وفى مدينة مدنى نظمت ١٢ نقابة موكباً جماهيرياً إلى مبنى حاكم الاقليم الأوسط فى ٣١ مارس، وقدم مذكرة للحاكم، تحدثت عن تردى الأوضاع السياسية والاقتصادية فى البلاد واسبابه، واكدت (ان النظام الحاكم وصل إلى طريق مسدود وان التغيير اصبح محتوماً وعلى الفئة الحاكمة ان تستجيب لهذه الضرورة ومطالب الشعب وإلا فإن الجماهيرستحقق ارادتها لا محالة مهما غلا الثمن). وفى بورتسودان أعلنت النقابات الاضراب السياسى فى ٣ أبريل وخرجت كبرى المظاهرات صباح السبت ٦ أبريل، ولم يرفع الاضراب السياسى حتى الثلاثاء ٤/٩. وكذلك كان حال مدن وقرى الاقاليم الاخرى.

وفى صباح السبت ٤/٦ استقبلت الجماهير، فى كل مدن وقرى السودان، بيان القيادة العامة بفرح مشوب بالقلق. فقد أكد البيان انحياز القوات المسلحة للشعب حقناً للدماء وأعلن نهاية النظام الديكتاتورى المايوى، ولكنه لم يحدد طبيعة الوضع السياسى الجديد. والمشير سوار الذهب، وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة، وأعضاء القيادة العامة الآخرون، هم الذين اختارهم نميرى، بعد اختبارات طويلة وعديدة، لقيادة القوات المسلحة وحماية النظام الديكتاتورى من مخاطر الانتفاضات العسكرية والشعبية. فهل يعقل أن ينقلبوا عليه؟ وهل يمكن أن ينحازوا إلى جانب

الشعب؟ ومنذ تلك اللحظة، بدأ صراع طويل ومعقد بين القيادة العامة وكبار ضباط القوات المسلحة الذين كانوا يستهدفون إعتقال الانتفاضة وتحجيمها فى حدود اسقاط رأس النظام المايوى واجهزته السياسية وقوى الانتفاضة التى كانت تستهدف استمرار الانتفاضة حتى تحقق كامل اهدافها.. فكيف سارت الاحداث؟ وماهى العوامل المباشرة وغير المباشرة التى تحكمت فيها وجعلتها تتطور فى الاتجاه الذى سارت فيه؟ هذا ما يكشفه لنا تطور الاحداث خلال الفترة الممتدة بين لحظة اعلان بيان القيادة العامة وتكوين مؤسسات الفترة الإنتقالية التشريعية والتنفيذية.

هوامش الفصل الثانى

١- بيانات الشيوعيين والاشتراكيين العرب، خلال تلك الفترة، تعبر عن هذا الاتجاه بصورة واضحة.

٢- فى عام ١٩٧٠ اصدر اتحاد المحامين العرب وثيقة لحقوق الانسان العربى ربطت بين الحقوق السياسية والحريات العامة والحقوق الاجتماعية والاقتصادية وتضمت نقدا عنيفاً لغياب الحريات الأساسية فى الأنظمة الوطنية التقدمية العربية فى مصر وسوريا والعراق والجزائر والسودان وليبيا واليمن الجنوبية الخ .

٣- ضم ممثلين لأحزاب سياسيةوشخصيات وطنية وقومية من مصر، العراق، فلسطين، السودان، ليبيا، الاردن ولبنان.

٤- البعث وقضايا النضال الوطنى فى السودان، دار العروبة للطباعة والنشر، لندن، ب، ت(المقدمة عام ٧٣)،ص ١٣٣ .

٥- الثقافة الوطنية م. س، العدد ١٩٨٩/٣،ص١٢٨ .

٦- شملت اعتقالات الضباط محجوب ناصر، عمر عبدالمجيد، خالد فرج وآخرين.

٧- حيدر طه، الاخوان والعسكر، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، القاهرة، ١٩٩٣، ص٨١.

٨- نشرت المذكرة فى مجلة التضامن، لندن، يناير ١٩٨٥ .

٩- بكرى محمد خليل، ملاحظات حول آراء حركة تحرير شعب السودان، الدستور ١٩٨٨/٥/٢ .

١٠- حيدر طه، مصدر سابق. ص ٩٤-٩٥.

١١- حسن مكى، تاريخ الحركة الإسلامية فى السودان ١٩٧٠-١٩٨٥، الخرطوم ١٩٨٩ .

١٢- الأيام، صحيفة يومية، الخرطوم، ١٩٨٥/٣/٢٩ .

١٣- نفسه.

١٤- الصحافة صحيفةيومية، الخرطوم، ١٩٨٥/٣/٢٩ .

١٥- الأيام ١٩٨٥/٣/٣٠ .

١٦- الأيام ١٩٨٥/٤/١ .

١٧- الهدف، صحيفة يومية، الخرطوم، ١٩٨٧/٣/٣٠ .

١٨- الهدف ١٩٨٧/٤/١ .

١٩- نفسه.

٢٠- لعبت إذاعة لندن، بالذات، دوراً كبيراً فى هذا الجانب وبدرجة أقل إذاعة مونت كارلو.

٢١- حيدر طه، مصدر سابق. ص ٩٩.

٢٢- الأيام ١٩٨٥/٣/٢٨.
٢٣- الأيام ١٩٨٥/٣/٣٠.
٢٤- الأيام ١٩٨٥/٣/٣١.
٢٥- الصحافة ١٩٨٥/٤/٣.
٢٦- الأيام ١٩٨٥/٤/٣.
٢٧- نفسه.
٢٨- الأيام ١٩٨٥/٤/٤.
٢٩- الأيام ١٩٨٥/٤/٥.
٣٠- التيجانى حسين: الفيضان: الوثيقة التسجيلية لانتفاضة مارس/ ابريل ٨٥، دار العروبة للطباعة والنشر، لندن،ط ث، ٨٥/١٠،ص٧٥ . ٧٧.
٣١- نفسه. ص٢٣ - ٣٥.
٣٢- نفسه. ص ٢٦.
٣٣- نفسه. ص ٢٦.
٣٤- نفسه. ص ١٦ - ١٧.
٣٥ - حيدر طه ٩٨ - ٩٩.

الفصل الثالث

مؤسسات الانتقال
الطموح والإنجاز

نجحت الانتفاضة فى عزل الفئة الحاكمة وشل قدرتها فى مواجهة الانفجار الشعبى العارم، الذى شمل كل مدن وأقاليم البلاد. ومع تماسك قوى الانتفاضة واستمرار الاضراب السياسى والعصيان المدنى، اتجهت الأنظار إلى القوات المسلحة..هل ستقف على الحياد..أم تنحاز إلى إنتفاضة الشعب، أم أنها ستخضع للسلطة الحاكمة لإستخدامها فى قمع قوى الانتفاضة؟ الإجابة على مثل هذه الأسئلة لا يملكها إلا العارفون بما كان يجرى داخل القوات المسلحة من تحركات وضغوط ومساومات بين صغار وكبار الضباط والقيادة العامة، بين القيادة العامة واللواء/ عمر محمد الطيب، رئيس جهاز أمن الدولة والنائب الأول لرئيس الجمهورية، بين تنظيمات وتيارات عديدة داخل صفوف الضباط وتنظيمات وتيارات سياسية عديدة وسط الحركة السياسية السودانية. ومع كل ذلك كانت جماهير الشعب، منذ الأيام الأولى للإنتفاضة، تستقبل الجنود والضباط المكلفين بحراسة المواقع الهامة فى العاصمة بهتافات (جيش واحد، شعب واحد، الجيش جيش الشعب). ومع تصاعد الضغوط داخل القوات المسلحة رفض الضباط الاصطدام بجماهير الشعب، وأصبح بعضهم يحيى المتظاهرين بعلامة النصر. ولمحاولة التعرف على هذه الضغوط اعتمدنا على حوار صحفى مع اللواء/ عثمان بلول والرائد/ سيف الدين احمد عبيد، وهما من الضباط الذين أحالهم المجلس العسكرى الانتقالى للمعاش فى أغسطس ١٩٨٥، أى بعد أربعة شهور من إنتصار الانتفاضة. . . فماذا كان يجرى داخل القوات المسلحة خلال الفترة ٣/٢٦ إلى صباح ١٩٨٥/٤/٦÷ يقول اللواء بلول: «فى اليوم الثانى لاندلاع المظاهرات فى شوارع العاصمة، وسفر نميرى للولايات المتحدة الأمريكية، حددنا دورنا داخل القوات المسلحة فى تعبئة الواحدات العسكرية على رفض تنفيذ أى أوامر بضرب المتظاهرين وأن ينحصر دور هذه الوحدات فى حماية المواقع والمنشآت الهامة من التخريب. وبالفعل حققت التعبئة اليومية نجاحاً عاماً كبيراً، وكان لها، وللدور الوطنى الذى قام به تجمع ضباط الشرطة، اثر كبير فى تعزيز ثقة الجماهير فى القوات المسلحة وبأنها لن تسمح للطغمة الحاكمة أن تستخدمها لقمع الإنتفاضة الشعبية، وفى تأكيد عزلة الفئة

الحاكمة التى أصبحت عارية الظهر لا يقف معها سوى فئات من جهاز أمن الدولة. وطرحت المظاهرات شعارها البليغ: (جيش واحد، شعب واحد)..ثم تطورت خطتنا من مرحلة تحييد القوات المسلحة إلى مرحلة الانحياز الايجابى للشعب وتسليم كل السلطة لممثليه، وذلك انطلاقاً من إدراكنا لأهمية دور القوى المسلحة فى مثل هذه الظروف الحرجة. لذلك اتخذ عملنا فى هذا الاتجاه اسلوباً شبه علنى فى التعبئة والتوجيه داخل الوحدات العسكرية. ومع ذلك حافظ تنظيمنا على سريته وفعاليته ويقظته فى مواجهةالاخطار التى كانت تهدد الانتفاضة والبلاد، ممثلة فى مؤامرات القوى المحلية والاجنبية والاقليمية والدولية المعادية لتطلعات شعب السودان فى الحرية والحياة الكريمة وامساكه لزمام امره بيده». إذن كانت هناك ضغوط واسعة ومتنوعة قام بها الضباط وتنظيماتهم لإجبار القيادةالعامة على الانحياز لانتفاضة الشعب. والتنظيمات السياسية وسط القوات المسلحة لها جذورها التاريخية، بدءاً بتنظيم الضباط الاحرار، الذى مرَّ بمراحل عديدة خلال الفترة (١٩٥٧ - ١٩٧١)، وانتهاء بالتنظيمات التى نشأت خلال فترة الحكم المايوى. وحول القيادة العامة يقول الرائد/ سيف: «هيئة القيادة العامة للقوات المسلحة كانت بقيادة سوار الدهب وتاج الدين، وكانت تعمل مع بعض كبار الضباط، ضد التيار العام وسط الضباط، من أجل المحافظة على نظام نميرى وحمايته من السقوط بحجة الشريعة والبيعة على المصحف التى اعطوها للرئيس، وذلك لكسب الوقت لحين عودة نميرى صباح السبت ٤/٦ لانهم كانوا يراهنون على معجزات يملكها لإجهاض الانتفاضة. ويتذكر الجميع، فى الشارع والقوات المسلحة، احاديث سوار الدهب، القائد العام ووزير الدفاع، وتاج الدين فى اجتماعاتهما مع الوحدات العسكرية وتصريحاتهما المعادية للانتفاضة، التى كانت تنقلها اجهزة الإعلام الحكومية، وخاصة احاديثهما فى يوم الجمعة ٤/٥، وذلك بالإضافة إلى «تنوير» القوات المسلحة بتحرك انقلابى تقوده مجموعة من صغار الضباط مساء الخميس ٤/٤، والإجراءات التى اتخذت بمتابعة ومراقبة عدد من الضباط منذ تلك اللحظة، وذلك لاحباط أى تحرك لحسم الصراع لمصلحة انتفاضة الشعب» ويضيف «يعلم الجميع ماكان يدبره بعض اركان القيادة العامة وفرع العمليات والاستخبارات العسكرية من خطط، بالتنسيق مع عمر محمد الطيب وأبوالقاسم محمد ابراهيم، لاجهاض الاضراب السياسى وعزل جماهير امدرمان والخرطوم بحرى حتى لا تشارك فى المسيرة التى نظمها القضاة ونقابات عمال المنطقةالصناعية بالخرطوم بحرى صباح السبت ٤/٦. ولكن تزايد ضغوط الضباط كشف لهم استحالة المحافظة على النظام الحاكم، ووجدوا أنفسهم أمام خيارين لاثالث لهما: اما السقوط مع نميري ونظامه..أو..تنفيذ قرار ضباط وضباط

صف وجنود القوات المسلحة بالانحياز للانتفاضة وتسليم السلطة للشعب». ولكن متى وكيف اقتنعت القيادة العامة بالانحياز؟

يقول اللواء بلول: «فى كل زياراته للوحدات العسكرية كان سوار الدهب يقوم بالتعبئة ضد الانحياز للشعب، وكان يحمل معه المصحف الشريف ويقسم عليه، امام الضباط والجنود، بأن عليه بيعة لنميرى ولن يخون العهد. وتوج ذلك أثناء صلاة الجمعة ٤/٥ بمسجد القوات المسلحة داخل سلاح المظلات بالخرطوم بحرى، عندما وقف مخاطباً المصلين من أفراد القوات المسلحة مؤكداً انه على بيعته لنميرى. وظل على موقفه هذا حتى الساعة الرابعة صباح السبت٤/٦. وفى الساعة السادسة من ذلك الصباح حضر إلى مبانى القيادة العامة، بصحبة اللواء/ عمر محمد الطيب، ليعلن موافقته على اعلان الانحياز» (١). ولكن ماذا حدث بين الساعة الرابعة والسادسة صباح ٤/٦؟ ولماذا غيّر سوار الدهب والقيادة العامة موقفهم؟ وماهو دور عمر محمد الطيب؟، وكيف كان يفكر طوال فترة الأزمة السياسية؟ وماهو دور كبار ضباط جهاز أمن الدولة؟ وهل تدخلت أى قوى خارجية فى توجيه الأحداث وحسم الأمر بالطريقة التى تمت بها؟؟

الواقع هناك اسئلة كثيرة يصعب ان نجد لها إجابات قاطعة حتى يكشف اللاعبون الحقيقيون حقيقة ماجرى. ولكن الصادق المهدى يؤكد «إن تحركات واسعة قد تمت وسط صغار وكبار الضباط لاتخاذ موقف موحد من الاحداث، وان الفريق محمد توفيق، قائد سلاح المهندسين وقتها، كان يدير معى حواراً، نيابة عن زملائه ضباط القيادة العامة، وان توفيق نقل لى ان قادة القوات المسلحة قرروا تحديد موقفهم بعد تقييم موكب الاربعاء ٤/٣ ومقارنته مع موكب الردع، الذى نظمته السلطةالحاكمة صباح ٤/٤، وانهم سينحازون للأغلبية، وانه أوضح أيضاً، ان صغار الضباط يمارسون ضغوطاً على القيادةالعامة للانحياز للشعب، ولكن سوار الدهب مازال متردداً بسبب بيعته لنميرى». ويضيف انه ارسل «رسولاً إلى سوار الدهب ينصحه بالانحياز للشعب لحقن الدماء أوالتنحى» (٢). وفى رواية اخرى يقول الرائد سيف «إن ضابطاً برتبة فريق بالقيادة العامة أرسل ضابطاً برتبة عميد، صار عضواً نشطاً بالمجلس العسكرى الانتقالى، إلى أحد المحامين بالخرطوم، ليبلغه بانهم سيحركون القيادة العامة لاستلام السلطة لفترة إنتقالية لمدة ستة شهور، وطلب منه أن يتحرك على بعض الأحزاب والنقابات لأعداد ميثاق وتشكيل حكومة مدنية. وبالفعل قام المحامى المذكور بدعوة بعض الاحزاب والنقابات لاجتماع سريع مساء الجمعة ٤/٥. وفى ذلك الإجتماع تم الاتفاق على ميثاق التجمع الوطنى لإنقاذ البلاد، واختلف المجتمعون حول التشكيل الوزارى، وانفض الاجتماع فى وقت

متأخر صباح السبت ٤/٦ دون اتفاق حول هذه المسألة» [٣]. وفى نفس الاتجاه يؤكد د. أمين مكى مدنى المحامى أن التجمع النقابى كان على صلة بتحركات بعض الضباط من الرتب الصغيرة والمتوسطة [٤]. يبدو أن تلك الاتصالات قد فرضت نفسها من خلال تطورات الموقف السياسى المتسارعة، وان اشتداد ضغوط الرتب الصغيرة والمتوسطة على القيادة العامة وكبار الضباط قد أجبرت الأخيرين على البحث عن موقف موحد، كما جاء فى مذكرات الصادق المهدى، بدلاً من ترك الأوضاع لتتطور فى إتجاهات لا يمكن تحديدها. وهكذا جاء انحياز القيادة العامة فى اللحظات الأخيرة نتيجة لكل هذه الضغوط والتحديات والمساومات التى شهدتها القوات المسلحة خلال تلك الأيام.

وهناك رواية أخرى تداولتها مجالس العاصمة، خلال تلك الفترة، تقول ان اللواء عمر محمد الطيب اتصل، فى وقت متأخر من ليلة الجمعة ٤/٥، بالمستر ميلتون، مندوب المخابرات الامريكية بالسفارة الأمريكية فى الخرطوم، وأبلغه موافقته على تنحية نميرى واستلام السلطة بالاتفاق مع كبار الضابط فى القوات المسلحة، وذلك إستجابة لنصيحة أمريكية وصلته فى بداية الإنتفاضة، ولكنه تردد وقتها ولم يحسم رأيه بسرعة. وجاء رد مستر ميلتون بأن استجابته جاءت متأخرة وأن اللعبة انتهت..". It is too late the game is over وبعد ذلك عرف قرار القيادة العامة، فقام بإبلاغ الوزراء ورتب مايمكن ترتيبه [٥]. وفى نفس الاتجاه اشارت صحيفة نيويورك تايمس أن كبار المسؤوين الامريكيين يعتقدون أن كبار الجنرالات اطاحوا بنميرى كى يتجنبوا انقلاباً محتملاً، كان سيقوم به صغار الضباط إذا ماتقاعس كبار ضباط القوات المسلحة. ونقلت الصحيفة عن مسئول كبير فى الإدارة الامريكية قوله: «ان هذا الانقلاب ينطوى على سمات العمل الوقائى، الذى تحركت فى اطاره القيادة العامة للقوات المسلحة السودانية كى ينجو افرادها بأنفسهم»[٦].

وفى صباح السبت ٤/٦ نفسه وزع على نطاق واسع ميثاق باسم (التجمع الوطنى لانقاذ الوطن)، وقعته احزاب الأمة، الاتحادى الديمقراطى والشيوعى، ونقابات الاطباء، المهندسين أساتذة جامعة الخرطوم، المحامين، موظفى البنوك والهيئة النقابية لموظفى شركة التامينات العامة، وذلك بعد اجتماع مطول استمر حتى ساعة متأخرة من صباح السبت ٤/٦. ويبدو أن ميلاد التجمع الوطنى، فى تلك اللحظات بالتحديد، قد جاء نتيجة لشعور القوى السياسية والنقابية بخطورة الموقف السياسى فى البلاد وأهمية وتوحيد جهودها فى مركز موحد لمواجهة الوضع السياسى الذى فرضته انتفاضة الشعب واحتمالات انحياز القوات المسلحة، وذلك بالاتفاق على ميثاق سياسى محدد وعلى هياكل ومؤسسات بديلة لهياكل

ومؤسسات الحكم الديكتاتورى المايوى. ومع كل ذلك جاء ميلاد التجمع متأخراً جداً، مع أن مشاورات القوى السياسية والنقابية ظلت مستمرة حول مسودة نفس الميثاق منذ ١٩٨٣، بالإضافة إلى أن التجمع ضم جهات لاوزن لها وغيب قوى أخرى، سياسية ونقابية، لا يمكن تجاوزها. ويشير ذلك إلى أن جبهة تجمع الشعب السودانى التى اشرنا اليها فى مكان سابق لم تنجح فى توسيع قاعدتها لتضم كل القوى السياسية والنقابية، لاسباب تتعلق بخلافات الاتحاديين بعد وفاة الشريف حسين الهندى وموقف البعثيين المتشدد ضد بعض القوى السياسية. المهم أن الأحداث فرضت واقعاً جديداً، ومنذ تلك اللحظة اصبح التجمع الوطنى لأنقاذ البلاد اطاراً عاماً للقوى السياسية والنقابية فى البلاد، واشتمل ميثاقه على برنامج لفترة إنتقالية، بعد اسقاط النظام المايوى، لمدة ثلاث سنوات وتمثلت أهم بنوده فى الأتى:

(١) تنظيم المشاركة السياسية فى فترة الانتقال بموجب دستور السودان المؤقت لسنة ١٩٥٦ المعدل ١٩٦٤، مع مراعاة الالتزام بالأهداف الواردة فى الميثاق، ومراعاة تمثيل القوى الحديثة فى المؤسسات الدستورية عن طريق تنظيماتها الديمقراطية.

(٢) كفالة كرامة وحريات المواطن الأساسية فى التنظيم والتعبير والعقيدة والعمل والتنقل وكافة الحريات الأخرى الواردة فى المواثيق الدولية لحقوق الانسان، من خلال نظام ديمقراطى يكفل سيادة حكم القانون واستقلال القضاء.

(٣) حل قضيـة جنوب الوطن فى إطار حكم ذاتى إقليمى، يقوم على أسس ديمقراطية بموجب صلاحيات محددة تحقق المشاركة الحقيقية لكل القوى السياسية الممثلة لجنوب السودان.

(٤) التحرر من التبعية الاقتصادية للإمبريالية العالمية وخلق بنية اقتصادية اجتماعية تحقق الكفاية والعدل، وذلك بالتصدى الجاد والحاسم للأزمة الاقتصادية عن طريق تنمية الثروات والموارد الوطنية وتعبئة الموارد القومية لمواجهة مشكلات الجفاف والمجاعة والغلاء وشح المواد التموينية.

(٥) تحرير البلاد من التبعية الاجنبية فى السياسية الخارجية لتحقيق السيادة الوطنية وتبنى سياسة عدم الانحياز والالتزام الصارم بالانتماء العربى والأفريقى وسياسة حسن الجوار وتطوير العلاقات مع كافة الدول الشقيقة والصديقة.

(٦) تقويم وتحييد مؤسسات الخدمة العامة وتصفية المؤسسات المايوية الخربة والتخلص من الطبقة المايوية الطفيلية.

(٧) تأكيد مبدأ الحكم اللامركزى وتقويمه على أسس ديمقراطية سليمة.

(٨) تحكم البلاد بعد الفترة الإنتقالية بواسطة دستور تقرّه هيئة منتخبة ديمقراطياً ويحسم الدستور القضايا الفكرية والسياسية بالوسائل الديمقراطية.

هكذا، بإعلان انحياز القيادة العامة وصدور ميثاق التجمع الوطنى صباح السبت ٤/٦ انطوت صفحة فى تاريخ السودان وبدأت صفحة جديدة مليئة بالطموح والتطلع لتصفية النظام المايوى، ووضع البلاد من جديد فى طريق التطور الديمقراطى. وفى هذا الوضع الجديد برزت القوى الأساسية التى ستقرر مسيرة الفترة اللاحقة: القيادة العامة وكبار الضباط والتجمع الوطنى . . ومنذ البداية وجد بيان القيادة العامة ترحيباً واسعاً وسط جماهير الشعب والقوى السياسية والنقابية، لأنه أعلن نهاية النظام المايوى. ولكن هذا الترحيب كان مشوباً بالقلق، لأن البيان لم يعلن عن أى إجراءات بحق اركان وسدنة النظام المايوى، ولم يصدر قرارات بإطلاق سراح المعتقلين وحل جهاز أمن الدولة الخ. ولأنه لم يكيف الوضع السياسى الجديد بأى وصف، ولم يتحدث عن الانحياز لإنتفاضة الشعب، بل عن «حقن الدماء». لذلك انطلقت جماهير الشعب تردد فى هتافاتها «لا بديل لحكم الشعب، لابديل للحكم المدنى، لن تحكمنا بقايا مايو» مطالبة بتسليم كامل السلطة لممثلى الشعب، وذلك خوفاً من تحول الانحياز إلى إنقلاب عسكرى، يسيطر عليه كبار الجنرالات. وإستمرت الجماهير فى تظاهراتها، واتجهت إلى سجن كوبر بالخرطوم بحرى، وقامت بمحاصرة السجن وكسر أبوابة وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين دون انتظار لأى قرار بذلك. وكانت القيادة العامة قد ارسلت ضابطاً كبيراً برتبة عميد إلى مدير السجن ليأخذ منه قائمة بأسماء المعتقلين، بهدف دراستها واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها (٧).

وفى صباح الاثنين ٤/٨ حاصرت المظاهرات مبانى جهاز أمن الدولة واجبرت القيادة العامة على اصدار قرار بحل الجهاز. (لم يشمل القرار الغاء القانون). وهكذا ظلت القيادة ممسكة بالسلطة كاملة فى يديها وظلت تحاول إعادة ترتيب الأوضاع من خلال بياناتها المتتالية، وذلك لانقاذ افرادها من غضبة الانتفاضة. وفى الجانب الآخر دفعت هذه التطورات البعثيين والشيوعيين وبعض رموز التجمع النقابى للتحرك، منذ صباح السبت ٤/٦، بهدف توحيد القوى السياسية والنقابية حول رؤية مشتركة فيما يتعلق بتسليم السلطة للشعب ومؤسسات الفترة الانتقالية، خاصة أن إجتماع الجمعة ٤/٥ قد انفض دون اتفاق حول هذه القضية ودون تحديد موعد لاجتماع آخر، وذلك بسبب تمسك التجمع النقابى بضرورة تمثيل القوى الحديثة بثقل يتناسب مع دورها فى انجاح الاضراب السياسى والعصيان المدنى. وعقد أول لقاء فى يوم الأحد ٤/٧ بمنزل سيد احمد الحسين المحامى بالخرطوم، شارك فيه د. عمر نور الدائم وصلاح عبدالسلام، عن حزب الأمة، سيد أحمد الحسين وإبراهيم حمد ومحمد الحسن عبدالله يس، عن الحزب الاتحادى

الديمقراطى، محجوب عثمان، عن الحزب الشيوعى، وتيسير مدثر سليمان المحامى، عن حزب البعث العربى الاشتراكى، ود. أمين مكى مدنى، عن التجمع النقابى. وتواصلت الاجتماعات والتحق بها لاحقاً د. الحبر نور الدائم وصادق عبدالله عبدالماجد عن الاخوان المسلمين وبقية الاحزاب السياسية والنقابات. وانتدبت القيادة العامة اللواء عثمان عبدالله، مدير العمليات الحربية، والعميد حقوقى/ أحمد محمود ،لتولى المشاورات، بإسم القوات المسلحة، مع التجمع الوطنى باعتباره قائد الانتفاضة. وفى الاجتماع الأول شرحا خلفية تحرك القوات المسلحة حتى بيان القيادة العامة . . وتم الإتفاق على التعامل بين القيادة العامة والتجمع الوطنى وعلى عقد اجتماع آخر يوم الاربعاء ٤/١٠ لتحديد هياكل ومؤسسات الحكم فى الفترة الانتقالية، حسب مايراه التجمع الوطنى وتوافق عليه القوات المسلحة. وإلتزم اللواء عثمان عبدالله بعدم إتخاذ أى إجراءات فى هذا الصدد حتى إنعقاد الاجتماع المقترح. لكن التجمع الوطنى فشل فى الوصول إلى موقف واضح ومحدد حول الاحداث المتسارعة، بسبب ظهور خلافات واسعة وسط الاحزاب وبينها وبين التجمع النقابى. وبذلك برزت جوانب ضعف هامة فى قيادة الانتفاضة، الأمر الذى أدى إلى إضعاف موقفها وارتباك حركتها. وظلت القيادة العامة للقوات المسلحة تواصل اصدار بياناتها وتقوية مركزها. ففى بيانها السابع اشارت إلى «إنها سمحت للجماهير بالتعبير عن رأيها إلى أقصى درجة» وهددت بأنها ستضطر إلى «تطبيق قانون الطوارئ بشكل حازم إذا ما إستمرت المظاهرات»، وهكذا بكل صلف وإستعلاء. ومع استمرار خلافاته وعدم توصله إلى موقف موحد، أعلن التجمع الوطنى انهاء الاضراب السياسى صباح الثلاثاء ٤/٩ بطريقة تعكس الضعف والارتباك. وفى مساء نفس اليوم انعقد أول اجتماع ضم الاحزاب السياسية والتجمع النقابى، كهيئة عليا للتجمع الوطنى، بدار الجمعية الطبية بالخرطوم، وذلك لمناقشة هياكل ومؤسسات الحكم فى الفترة الانتقالية والرد على بيان أصدرته حركة تحرير شعب السودان يدين الانتفاضة ويتهمها بأنها (مايو ثانية) يسيطر عليها جنرالات نميرى. وأثناء الاجتماع دخل عثمان أدريس ، عضو اللجنة السياسية لحزب البعث، ونقل للمجتمعين محتوى البيان الثامن للقيادة العامة الذى أذاعته قبل لحظات وأعلنت فيه تكوين مجلس عسكرى انتقالى من ١٥ عضواً، هم قيادات الوحدات العسكرية فى الخرطوم، ومنحته سلطات السيادة والتشريع خلال الفترة الإنتقالية. وبذلك تزايدت مخاوف القوى السياسية والنقابية من احتواء العسكريين لكامل السلطة. ورفض الاجتماع خطوة القيادة العامة وقرر مناقشة الأمر فى إجتماع الغد. ونتيجة لكل ذلك اتفقت احزاب ونقابات التجمع الوطنى على تقليص

الفترة الإنتقالية لإجراء انتخابات عامة تضمن انتقال السلطة لممثلى الشعب، بعد أن استولى المجلس العسكرى على سلطتى السيادة والتشريع. ومع كل ذلك لم تتفق قوى التجمع على رؤية موحدة حول تكوين مجلس الوزراء وبرنامج الفترة الانتقالية.

وفى صباح الأربعاء ٤/١٠ انعقد الاجتماع الثالث مع ممثلى القيادة العامة، شارك فيه أكثر من ٤٠ من ممثلى الأحزاب والنقابات. ومثلما كان تكوين المجلس العسكرى الانتقالى مفاجأة مفجعة، فقد جاءت الصدمة الثانية بحضور بعض قيادات الجبهة الإسلامية القومية للمشاركة فى الاجتماع. وهكذا وجد التجمع الوطنى نفسه محاصراً بين استيلاء العسكريين على كل السلطة وتنكرهم لوعدهم السابق وبين محاولتهم خلط الاوراق ودعوة سدنة النظام المايوى للإجتماع. ورغم الاحتجاجات الواسعة، انبرى اللواء عثمان عبدالله يبرر تكوين المجلس العسكرى بقوله «اننا كنا مجبورين على اتخاذ هذه الخطوة، بسبب ظروف أمنية طارئة وملحة كانت تهدد وحدة البلاد ووحدة وقومية القوات المسلحة. واننا لم ننام ليلتى الاثنين الثلاثاء، كانت أصابعنا على الزناد. والظروف التى احاطت بالقيادة العامة لم تترك لها سبيلاً سوى اتخاذ هذه الخطوة، وطلب من المجتمعين ألا يضطروه للدخول "فى تفاصيل وإفشاء اسرار أمنية وأن يثقوا فى روايته انطلاقاً من الثقة المتبادلة بين الجيش والشعب"(٨).

وبذلك استطاع، ببراعة فائقة، اقناع الاجتماع بقبول قرار تكوين المجلس العسكرى، وانتقل إلى تقديم اقتراح بأن يتدارس الجميع تشكيل مجلس وزراء من عناصر مستقلة، وترشيح أسماء محددة، يتم اختيار المجلس من بينها. وهكذا وافقت قوى ا لتجمع، بعفوية وسذاجة، على تكوين المجلس العسكرى الانتقالى بسلطاته الواسعة وعلى أسس تكوين مجلس الوزراء الانتقالى كما حددها العسكريون.

فعندما انتقل النقاش حول احتكار المجلس لسلطات التشريع، تبرع ميرغنى النصرى، نقيب المحامين، ليقول: ربما المقصود هو التشريع المتعلق بالهياكل الدستورية وليس التشريعات العادية. وما كان من اللواء عثمان إلا أن يؤمن على هذا الشرح الذى ربما لم يخطر على بال أحد من المجتمعين سوى نقيب المحامين السودانيين (٩). وهكذا فاتت فرصة إعادة مناقشة سلطات المجلس كما فاتت فرصة مناقشة تكوينه. وبعد ذلك أخذت مشاورات تكوين الحكومة وقتاً طويلاً حتى تم إعلان تشكيلها برئاسة د. الجزولى دفع الله، وضمت مجموعة من التكنوقراط وبعض النقابيين الذين لعبوا دوراً معيناً فى الانتفاضة (١٠). وبذلك تركزت السلطة فى ايدى المجلس العسكرى الانتقالى، وأصبح التجمع الوطنى دون سلطة حقيقية.

وأدت هذه التطورات إلى قطع الطريق على تحول الانتفاضة إلى إنتفاضة حقيقية. وجاء ذلك نتيجة لعدة أسباب، تمثل أهمها فى الآتى:

١- ضعف القوى السياسية والنقابية وعدم توحدها فى مركز موحد ونشط منذ وقت مبكر، وذلك نتيجة لظروف عديدة أشرنا إلى بعضها فى مكان سابق. فقد تكون التجمع فى ربع الساعة الأخيرة ولحظة استيلاء القيادة العامة على السلطة. وفى أول ندوة مشتركة عقدت فى جامعة الخرطوم مساء ٤/٨، برزت بشكل واضح خلافات الاحزاب السياسية حول مختلف قضايا الساعة.

٢- عدم وجود قيادة وطنية موحدة للإنتفاضة. فقد بدأت الانتفاضة كرد فعل على الإجراءات الاقتصادية التى اتخذتها الفئة الحاكمة فى مارس ١٩٨٥ ونتيجة لتراكمات نضالية طويلة. ثم دخل عنصر التنظيم مع دخول نقابات المهنيين والتجمع النقابى. ومع ذلك فقد افتقدت الانتفاضة عنصر التنظيم والتوجيه، وظهر ذلك فى الطريقة التى انتهى بها الاضراب السياسى والعصيان المدنى.

٣- ضعف ضغوط ضباط القوات المسلحة والشرطة. إذ رغم أهمية هذه الضغوط ودورها الكبير فى صمود قوى الانتفاضة واستمرار الاضراب السياسى والعصيان المدنى وعزل الفئة الحاكمة وشل فعاليتها، رغم كل ذلك فإن هذه الضغوط تمكنت فقط من اجبار القيادة العامة على الاستيلاء على السلطة وإنهاء النظام المايوى «حقناً للدماء» كما جاء فى بيانها الأول. ومن خلال هذه الخطوة دخلت البلاد فى وضع سياسى جديد يسيطر فيه كبار جنرالات القوات المسلحة على السلطة، ويقود التجمع الوطنى شارع الإنتفاضة.

٤- الموقف السلبى لحركة تحرير شعب السودان من بيان القيادة العامة، حيث اعتبرته انقلاباً عسكرياً قامت به العناصر المايوية، بقيادة سوار الدهب، الذراع اليمنى للطاغية نميرى، وظلت لعدة أيام تدعو، من خلال إذاعتها، لإستمرار الإضراب السياسى وتحريض صغار الضباط والجنود وجماهير العمال والكادحين للتحرك والقضاء على «طغمة مايو الثانية»، مستندة فى ذلك إلى تقديرات غير حقيقية لما حدث ولامكانيات قوى الانتفاضة، وتجاهلت دور قوى الإنتفاضة فى خلق الوضع السياسى الجديد فى البلاد، وعدم امكانية إستمرار الإضراب السياسى، لأن انحياز القيادة لم يكن تآمراً، بل كان بشكل رئيسى نتاج ضغوط جماهير الانتفاضة وضباط القوات المسلحة. هذا الموقف السلبى كان له تأثير حاسم فى توازن القوى داخل القوات المسلحة ووسط القوى السياسية وفى مجمل تطورات الوضع السياسى فى البلاد خلال الفترة اللاحقة.

لكل هذه الظروف والعوامل انتهت الإنتفاضة إلى الوضع الذى انتهت إليه:

مجلس عسكرى عالى يحتكر سلطة السيادة والتشريع، ومجلس وزراء انتقالى من التكنوقراط وبعض الوجوه النقابية، تدخل المجلس العسكرى فى اختيارهم.. وإزدادت تعقيدات الوضع السياسى عندما استقبل الفريق سوار الدهب، فى العاشر من ابريل، د. الترابى، بعد أقل من ٢٤ ساعة من تكوين المجلس العسكرى، وتباحث معه حول الوضع السياسى فى البلاد. وبذلك لم يعد التجمع الوطنى هو الجهة الوحيدة التى يتعامل معها العسكريون، كما لم يعد ميثاقه هو المرجع الوحيد لمؤسسات الفترة الانتقالية، بعد أن وجد المجلس العسكرى حليفاً فى الجبهة الإسلامية القومية. وبدأت عناصر المجلس تكشف عن ازدرائها واستخفافها بالقوى السياسية، وعن إعتقادها بأن القوات المسلحة هى الجبهة الوحيدة المنظمة والقادرة على تحمل المسئولية فى تلك الفترة حتى تستعيد القوى السياسية قواها وترتب أوضاعها [١١]. وهكذا دخلت البلاد فى مرحلة الحكم الانتقالى، التى حددت مهامها فى تصفية الآثار السياسية والقانونية والاقتصادية للنظام المايوى، ايقاف الحرب الاهلية الجارية فى الجنوب وتحقيق السلام والاستقرار، وانتخاب جمعية تأسيسية وتسليم السلطة لممثلى الشعب بعد عام واحد. وتحددت قوى الصراع السياسى والاجتماعى فى التجمع الوطنى، الذى كان يضم قوى الانتفاضة وسط الحركة السياسية والنقابية، والمجلس العسكرى الانتقالى، بتوجهاته المعروفة وغير المعروفة، والجبهة الإسلامية القومية، التى ظلت تشارك فى الحكم المايوى طوال سنواته الأخيرة، وحركة تحرير شعب السودان، التى رفضت المشاركة فى النظام الديمقراطى وواصلت عملها العسكرى فى الجنوب. فكيف سارت الامور خلال هذا العام؟ ماذا حققت مؤسسات الحكم الانتقالى؟ وأين فشلت؟ ولماذا؟

للإجابة على هذه الأسئلة وغيرها سنتابع حركة الصراع السياسى والاجتماعى حول أهم قضايا الفترة الانتقالية فى الصفحات التالية.

(١) النظام الدستورى فى الفترة الانتقالية:

تضمن ميثاق الانتفاضة بنداً خاصاً بتنظيم المشاركة السياسية فى الفترة الانتقالية بموجب دستور السودان المؤقت لسنة ١٩٥٦ المعدل ١٩٦٤، مع مراعاة الالتزام بالأهداف الواردة فى الميثاق والحكم الذاتى الاقليمى للجنوب والحكم اللامركزى للإقاليم الشمالية. ولكن القيادة العامة بطشت، منذ البداية، بهذا التوجه، عندما أعلنت تكوين المجلس العسكرى العالى الانتقالى ومنحته سلطة السيادة والتشريع، وذلك لأن دستور ١٩٥٦ المعدل ١٩٦٤ ينص على تكوين مجلس سيادة ومجلس وزراء يتولى السلطة التنفيذية والتشريعية ويقتسم معه مجلس السيادة

سلطة التشريع فى موضوعات محددة. وإذا أخذنا فى الاعتبار ماذكرته القيادة العامة من ضرورات أمنية استدعت تكوين المجلس العسكرى بصورته تلك، فقد كان من المتوقع ان يتم اعتماد دستور ١٩٥٦ بعد تغير الظروف واستقرار الوضع السياسى فى البلاد. ولكن ذلك لم يحدث، الأمر الذى يؤكد أن القيادة العامة كانت تستهدف احتكار سلطة التشريع فى يديها، حتى لاتتكرر تجربة ثورة أكتوبر ١٩٦٤ وحكومتها الانتقالية. وفى بداية يونيو ١٩٨٥ أعلن العميد/ حقوقى/ أحمد محمود، المستشار القانونى للمجلس العسكرى الانتقالى، عن تكوين لجنة تمثل كل الاتجاهات السياسية فى البلاد لإعداد بيان دستورى للفترة الانتقالية. وضمت اللجنة د. مأمون سنادة، سليمان دهب، من الحزب الاتحادى الديمقراطى، فاروق البرير، من حزب الأمة، حافظ الشيخ، من الجبهة الإسلامية القومية، وميرغنى النصرى، من الحزب الاشتراكى الإسلامى. ومع إتساع موجة الاحتجاج على تكوين اللجنة، حاول بعض أعضاء المجلس تبرير ذلك بقولهم انهم قاموا بتكليف بعض القانونيين بشكل شخصى لتقديم مسودة تنطلق من دستور ١٩٥٦، ولكن أياً منهم لم ينجز التكليف. وهو قول مردود، لان مهمة فى مستوى وثيقة الدستور كان يجب أن توكل إلى لجنة تمثل كافة قوى الانتفاضة من ذوى الخبرة والدراية بالقانون الدستورى، وليس لجنة محدودة تمثل أحزاباً بعينها وتعزل القوى السياسية الجنوبية والقوى السياسية الشمالية الأخرى وتحت ستار كثيف من السرية.

وفى ٢١ أغسطس أعلن عن دستور السودان الانتقالى لسنة ١٩٨٥، وذلك فى بيان صادر من إجتماع مشترك للمجلس العسكرى ومجلس الوزراء، أى أن ماصدر كان دستوراً كاملاً وليس بياناً دستورياً كما أعلن المستشار القانونى للمجلس العسكرى. وهذا ماجعل العديد من القوى السياسية والنقابية تتشكك فى نوايا العسكريين وتوجههم لتمديد الفترة الانتقالية وفرض توجهات سياسية معينة. فالدستور المعلن لم يعتمد على دستور ١٩٥٦ المعدل ١٩٦٤، ولم يشتمل على التعديلات المتفق عليها فى ميثاق الانتفاضة أواستيعاب الميثاق نفسه على غرار ماحدث بعد ثورة أكتوبر ١٩٦٤، عندما اضيف ميثاق اكتوبر للوثيقة الدستورية. ومع كل ذلك، وضع الدستور الانتقالى سلطة التشريع فى ايدى المجلسين مجتمعين، وأكد على النظام الديمقراطى القائم على التعددية السياسية والحقوق الأساسية والحريات العامة. وذلك رغم أن نصوصه فى هذا الجانب كانت تعكس رغبة جامحة لتقييد هذه الحقوق والحريات، من خلال وضع عبارة فى نهاية كل نص تقول «فى حدود القانون» أو «وفقاً للقانون» الخ.. والغرض من ذلك واضح وضوح الشمس، وهو منح المشرع حق نسخ القاعدة الدستورية بالقانون دون أن يثير ذلك إشكالية

عدم دستورية القانون، استناداً بأن القانون، يستمد مشروعيته من الدستور. وذلك بعكس القاعدة الذهبية التى تقول بأن القانون، فى مثل هذه الحالات يجب أن ينظم الحقوق ويحميها دون مصادرة لها أوإلغاء.ولكن ظروف توازن القوى فى البلاد وسيطرة شعارات وأهداف الانتفاضة على الشارع السياسى منعت المجلس العسكرى من استغلال مثل هذه العبارات، إذا استثنينا محاولة النائب العام لتقييد النشاط الحزبى من خلال مشروع قانون لتنظيم الاحزاب، التى وجدت رفضاً واسعاً جعل النائب العام يتراجع عن تقديم المشروع. ومن المهم هنا أن نشير إلى أن بيان الاجتماع المشترك قد أكد على صيغة ثنائية لسلطة التشريع، وذلك على النحو التالى:

أولاً: تصدر مشروعات القوانين من مجلس الوزراء الانتقالى.

ثانياً: تحال مشروعات القوانين بعد اجازتها من مجلس الوزراء إلى المجلس العسكرى الانتقالى لاجازتها والتوقيع عليها بواسطة رئيس المجلس وتصبح قوانين نافذة.

ثالثاً: فى حالة اعتراض المجلس العسكرى على أى مشروع قانون يعاد المشروع إلى مجلس الوزراء الانتقالى لإعادة مناقشته على ضوء مذكرة المجلس العسكرى.

رابعاً: فى حال وقوف مجلس الوزراء بجانب قراره الأول بشأن مشروع القانون المقترح، بعد مناقشته على ضوء مذكرة المجلس العسكرى، يعرض المشروع على جلسة مشتركة للمجلسين تتم فيها مناقشة مشروع القانون وإجازته بالأغلبية المطلقة.

خامساً: يستثنى من هذا الإجراء مشروع قانون الانتخابات الذى تقررت مناقشته واجازته فى جلسة مشتركة للمجلسين [١٢].

وإذا تتبعنا علاقة المجلسين قبل صدور الدستور الانتقالى نجد أن المجلس العسكرى الانتقالى لم يفرض نفسه ويتجاوز قوى الانتفاضة فقط، بإستيلائه على سلطة السيادة والتشريع، بل حاول أيضاً الاستيلاء على صلاحيات وزارة الخارجية التابعة لمجلس الوزراء الانتقالى، بحجة انها وزارة هامة ترمز للسيادة. وتؤكد ذلك الزيارات العديدة التى قام بها أعضاء المجلس إلى دول شقيقة ومجاورة وصديقة للتدليل على تبعية السياسة الخارجية للمجلس العسكرى. واستمر النزاع بين المجلسين فى هذه المسألة حتى إنتهاء الفترة الانتقالية.

ووصل النزاع ذروته فى تمثيل السودان فى مؤتمر القمة العربية الذى عقد فى الدار البيضاء بالمغرب، حيث اتفق على سفر وفد يضم رئيس المجلس العسكرى

ورئيس مجلس الوزراء. وفى هذا الصدد يقول أحد وزراء الفترة الانتقالية: «كنا نسمع أن الفريق فلان سافر إلى مصر، والفريق علان سافر إلى السعودية من خلال الصحف والإذاعة»(١٣). وبجانب ذلك لم يتم أى تقنين للعلاقة بين مؤسسات الفترة الانتقالية والتجمع الوطنى، الذى يضم قوى الانتفاضة، بل كانت هذه المؤسسات حريصة على أن تبدو محايدة إلى أن انعطف طريقها فى مرحلة متقدمة من عمرها نحو الجبهة الإسلامية القومية بشكل واضح وكامل. وكان نهج القيادة العامة والمجلس العسكرى يتجه، منذ البداية، نحو خلط الاوراق وجمع قوى التجمع الوطنى والجبهة الإسلامية. فبالإضافة لما حدث فى الإجتماعات الأولى للقيادة العامة مع ممثلى التجمع الوطنى وحضور ممثلين للجبهة الإسلامية أثناء مناقشات مؤسسات الفترة الإنتقالية، دعا القائد العام للقوات المسلحة، عضو المجلس العسكرى، لإجتماع بغرض التنوير حول الوضع الأمنى، وشملت الدعوة الجبهة أيضاً فقاطعته قوى التجمع (١٥). وكذلك فعل وزير الدفاع فى مناسبة مماثلة. وذلك رغم أن التجمع الوطنى هو الذى قاد الانتفاضة وانتزع السلطة السياسية فى الشارع بإرادة الجماهير، فى حين كان زعماء الجبهة جزءاً هاماً من الفئة الحاكمة المايوية طوال سنواتها الثمانى الأخيرة. ولكن، مع ذلك، قام مجلس الوزراء بعقد عدة لقاءات وإجتماعات مع قوى التجمع، مثل الاجتماع الذى عقد لمناقشة السياسة الاقتصادية والعلاقة مع صندوق النقد الدولى فى ديسمبر ١٩٨٥. وبشكل عام يمكننا أن نقول أن قوى الانتفاضة رحبت بدستور السودان الإنتقالى لسنة ١٩٨٥، رغم تحفظاتها العديدة، وذلك لأنه ملأ فراغاً دستورياً وثبت الكثير من المكاسب التى حققتها انتفاضة مارس/ابريل، وعلى رأسها استعادة النظام الديمقراطى، وانهاء الفترة الانتقالية فى موعدها المحدد وتقنين الحريات العامة وسيادة حكم القانون واستقلال القضاء وغيرها.

هكذا إذن تكونت مؤسسات الفترة الانتقالية فى هذا الاطار الدستورى المحدد: مجلس عسكرى انتقالى، كان اعضاؤه حتى صباح ١٩٨٥/٤/٦ يمثلون السند الاساسى للنظام المايوى، الذى ظل يستند على القوات المسلحة بشكل رئيسى، ومجلس وزراء ضم مجموعة من التكنوقراط وبعض النقابيين الذين لعبوا دوراً معيناً فى الإنتفاضة. وبغض النظر عن الظروف والملابسات التى صاحبت تكوين المجلسين، فإنه لا يمكن إعفاء قوى التجمع الوطنى من مسئوليتها التاريخية، عندما قبلت تكوين المجلس العسكرى بصورته وصلاحياته الواسعة التى جعلت منه السلطة الفعلية طوال الفترة الانتقالية، الأمر الذى أدى إلى خنق الانتفاضة وإجهاضها وإلى التأثير فى كل قرارات المؤسسات الانتقالية كما سيتضح فى الصفحات اللاحقة.

(٢) مؤسسات الحكم الانتقالى وقضية السلام:

الموقف السلبى لحركة تحرير شعب السودان حرمها من المشاركة فى معركة تصفية النظام المايوى وتأسيس النظام الديمقراطى، كما سبق أن ذكرنا. وفى بدايات الفترة الانتقالية تصاعد نشاطها المعادى عبر اذاعتها وعملياتها العسكرية فى الجنوب وجنوب كردفان والنيل الابيض وكل ذلك يتماشى مع موقفها الاساسى من تطورات الاحداث. وكان د. منصور خالد، المستشار السياسى فى قيادة الحركة، قد أشار إلى (أن المرء كان يتوقع أن تتوجه طياره خاصة لجنوب السودان لنقل العقيد جون قرنق للخرطوم ليجلس ضمن اعضاء المجلس العسكرى الانتقالى[١٦] ولكن هل كان ذلك ممكناً؟ الواقع أن كل الدلائل تشكك فى ذلك. فالحركة حددت موقفها بشكل قاطع وفق تقديراتها وحساباتها الخاصة. وهذا هو سبب ابتعادها وانعزالها. صحيح أن تحرك قوى الانتفاضة نحو حركة تحرير شعب السودان كان بطيئاً بسبب إنشغالها بمهام تأمين الانتصار وتكوين مؤسسات الفترة الانتقالية، خاصة أن المجلس العسكرى كان يحتكر السلطة التشريعية والتنفيذية قبل تكوين الحكومة الانتقالية، وأرسل وفوداً إلى ليبيا وأثيوبيا بدلاً من التوجه مباشرة إلى الحركة. وصحيح أيضاً أن وزير الدفاع، عضو المجلس العسكرى، قام بتوقيع بروتكول عسكرى مع ليبيا لدعم عمليات القوات المسلحة فى مواجهة جيش تحرير السودان فى الجنوب[١٧]. ولكن كل ذلك لا يعفى حركة تحرير شعب السودان من مسئوليتها فى عدم التفاعل الايجابى مع انتصار ابريل ومع قوى الانتفاضة والمشاركة فى تأمين الانتصار وتأسيس النظام الديمقراطى. وهذا الموقف الانعزالى كانت له عواقب وخيمة على انتصار ابريل نفسه ومسيرة مؤسسات الفترة الانتقالية[١٨].

وعلى المستوى الرسمى يمكننا أن نقول: ان الجهد الفعلى الذى بذل لإيقاف الحرب الاهلية وتحقيق السلام، خلال الفترة الانتقالية، بدأ بتشكيل اللجنة الوزارية للتحضير لمؤتمر الجنوب، برئاسة د. أمين مكى مدنى، وزير الأشغال، وذلك فى منتصف ١٩٨٥. وفى أغسطس اصدرت اللجنة بياناً وزارياً تمهيدياً حول المؤتمر القومى لمسألة الجنوب، جاء فيه «ان مجلس الوزراء مسئول عن تمهيد الارضية الملائمة لإجراء حوار بين القوى الوطنية كافة حول قضية الجنوب، بما فى ذلك حركة تحرير شعب السودان». ولخص البيان الأفكار والمبادئ الأساسية التى عبرت عنها إنتفاضة مارس/ ابريل وأكد على المبادئ الأتية:

١- تأكيد العمل بقانون العفو الشامل لكل من حملوا السلاح وعلى توطينهم واستقرارهم.

٢- تأكيد قرار وقف إطلاق النار بواسطة القوات المسلحة، فيما عدا حالة الدفاع المشروع، وعلى ضرورة امتثال قيادة الحركة لايقاف العمليات المسلحة لتهيئة المناخ للحوار الهادف، انطلاقاً من أن حمل السلاح فى هذا الوقت لامجال فيه لمنتصر ومهزوم، بل يعود وباله خسائر فى الارواح ودماراً لمكتسبات الشعب السودانى بأسره.

٣- ان أهم مميزات شعبنا هى تنوع مكوناته العرقية والقبلية والدينية. وتأسيساً على ذلك فإن قضية الجنوب ينبغى تناولها فى إطار القضية الأشمل، قضية تأكيد الوحدة الوطنية وسط التنوع والتمايز، باعتبارها أحد أهم وأخطر التحديات المطروحة أمام القوى الوطنية. وهذا يعنى الاعتراف بحقوق المجموعات السكانية المختلفة فى أن تكفل لها الدولة حرياتها الأساسية المتمثلة فى حرية العقيدة والرأى والتنظيم والتعبير وفى بعث وتطوير قيمها الروحية والثقافية، وضمان المساواة بين جميع المواطنين فى الخدمات والتدريب وتبؤ المناصب الرسمية فى مختلف مستويات أجهزة ومؤسسات الدولة.

٤- الالتزام القومى بإنتهاج سياسة تنموية مبرمجة تهدف إلى القضاء على النمو غير المتوازى بين أقاليم البلاد المختلفة.

٥- قضية الجنوب فى عام ١٩٨٥ أصبحت جزءاً لا يتجزأ من قضايا الحكم والعلاقات التى تؤثر فى تطور نظام الدولة فى السودان، وليست كما كانت فى الماضى.

٦- انتقد البيان الاساليب التى تعامل بها النظام الديكتاتورى المايوى مع الحكم الذاتى الاقليمى ١٩٧٢-١٩٨٥.

٧- وجه الدعوة إلى الحوار بين مختلف القوى الوطنية بما فى ذلك حركة تحرير شعب السودان[١٩].

هذا البيان كان أول مبادرة رسمية للحوار السلمى الديمقراطى لإيقاف الحرب الأهلية الجارية فى الجنوب وتحقيق السلام والاستقرار. وكانت الحركة قد أعلنت فى أول يوليو انها استلمت رسالة من رئيس مجلس الوزراء الانتقالى، وانها سترد عليها فى رسالة مكتوبة تحتوى عى آرائها وشروطها حول الحوار والسلام(٢٠). وسبق أن أعلن ناطق بإسم الحركة ترحيبها بالحوار والتعاون مع كل القوى السياسية والنقابية، وذلك فى تعليق له حول تكوين اللجنة الوزارية للتحضير لمؤتمر الجنوب. وفى نفس الاتجاه أكد وزير الأشغال، مسئول اللجنة، ان السلام الحقيقى لا يمكن ان يتحقق فى البلاد بدون المشاركة الفعلية لحركة تحرير شعب السودان، وان مشكلة الجنوب هى مشكلة السودان كله[٢١]. وإلى ذلك دخلت قوى التجمع

الوطنى فى مناقشة البيان التمهيدى الذى اجازه مجلس الوزراء كبداية لمشوار طويل فى طريق السلام. ورحبت قوى التجمع بالتوجهات الأساسية للبيان واعتمدتها كأساس لبدء الحوار. ولكن حزب المؤتمر الأفريقى السودانى أكد إنه إذا لم يتم إلغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣، وإذا لم يعاد النظر فى دستور السودان الانتقالى بالرجوع إلى دستور ١٩٥٦ المعدل ١٩٦٤، فإن أى حديث عن مؤتمر قومى للحوار والسلام يصبح ضرباً من الخيال(٢٢). ولكن هل تتحرك عجلة السلام؟ هل تسمح القوى المحلية والاقليمية والدولية المعادية لوحدة وإستقرار السودان بتحريك عجلة السلام؟

لقد برزت إلى السطح، فوراً، بإمكانيات سياسية وإعلامية كبيرة، قوى التصعيد والتصعيد المضاد لفرملة محاولات الحوار والسلام قبل أن تبدأ تحركها الفعلى، وذلك تحت شعارات ومبررات كاذبة ومضللة تحركها نزعات شوفينية ودينية ضيقة وأطماع سياسية واقتصادية غير مشروعة. وقبل الدخول فى توجيه الاتهام إلى أى جهة لابد من متابعة سريعة لمسلسل الوقائع.

عندما أعلنت الحركة أنها ستبعث ردها على رسالة رئيس الوزراء فى رسالة مكتوبة، تفاعلت الأوساط السياسية، رغم انه لا أحد كان يعلم محتوى تلك الرسالة. ولكن إذاعة الحركة أعلنت أن وفداً سيقوم بتسليم الرسالة إلى قائد حامية الناصر. ولنجاح هذه العملية طلبت الحركة من المجلس العسكرى الانتقالى إذاعة بيان عبر إذاعة امدرمان يؤكد فيه التزامه بمنح الوفد كافة الضمانات الأمنية ليتمكن من تسليم الرسالة والرجوع إلى معسكرات الجيش الشعبى لتحرير السودان(٢٣).

وفى ٨ سبتمبر أعلنت القيادة العامة للقوات المسلحة انها اتخذت كافة الإجراءات اللازمة لضمان دخول وفد الحركة وأداء مهمته وخروجه بسلام(٢٤). وفى ١٣ سبتمبر اكدت الحركة ارتياحها للضمانات التى قدمها المجلس العسكرى بشأن سلامة وفدها، وأعلنت ان الجيش الشعبى سيوقف عملياته المسلحة لمدة ٢٤ ساعة، وذلك تأكيداً لحسن نواياها(٢٥). وفى وقت لاحق اكدت ان رسالة العقيد جون قرنق قد سلمت إلى قائد حامية الناصر، ولكنها لم تتلق أى تعليق حولها من المسئولين فى حكومة الخرطوم(٢٦). ولكن ناطقاً باسم المجلس العسكرى الانتقالى اعلن فى اليوم التالى ان جون قرنق لم يف بوعده ولم يسلم الرسالة فى الوقت المحدد(٢٧).

وفى ظهر يوم ١٨ سبتمبر اصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة بياناً جاء فيه (بعد تسليم الرسالة طلب قائد الحامية من وفد جون قرنق ومجموعته الانسحاب حتى تتم عملية أرسال الرسالة إلى رئيس الوزراء فى الخرطوم، إلا أن قوات جون قرنق رفضت الانسحاب من المنطقة وهاجمت مدينة بور وقذفت المطارواحرقت السوق وقتلت المواطنين، ولاتزال تواصل هجماتها على المدينة حتى إذاعة هذا

البيان). ومضى البيان يقول «وبمقدار التصعيد العسكرى والاعلامى الذى تقوم به قوات جون قرنق مدعومة من بعض دول الجوار الجغرافى للأسف، نجد هنا فى الخرطوم عناصر واحزاباً تدعو له ولها بغية أغراض حزبية أوشخصية أوبالوكالة لجهات ما»[٢٨]. وفى نفس اليوم وجهت الجبهة الإسلامية القومية نداءاً لتسيير موكب شعبى لإدانة جون قرنق، وكذلك فعلت الهيئة القومية للنقابات والاتحادات التابعة لها، وذلك فى يوم ٢١ سبتمبر تحت اسم (هيئة أمان السودان) وفى تعليق على بيان القيادة العامة انتقد د.أمين مكى مدنى، مقرر اللجنة الوزارية للجنوب، البيان ووصفه «بأنه تعدى التنوير الأمنى إلى الخوض فى المسألة السياسية، وأكد أن المرء يستشف من لهجة، البيان اصرارا على الحل العسكرى، رغم أن القوى السياسية كلها قد اتفقت على أن الحل العسكرى، غير مقبول وغير عملى، وأن البيان أغفل تماماً الإشارة إلى البيان السياسى حول مسألة الجنوب وجهود اللجنة الوزارية للإعداد للمؤتمر القومى بما يعنى أن الجهد الذى قام به مجلس الوزراء حتى الآن هو حرث فى البحر» وأضاف «كنا نتوقع من جون قرنق أن يلتزم بوقف اطلاق النار حتى تصل الرسالة وندخل فى حوار من أجل حل المشكلة»[٢٩]. وفى بيان آخر وصف التجمع الوطنى الدعوة لتسيير الموكب بأنها خطوة لعرقلة مسيرة السلام ومحاولة لتكريس حالة الفتنة والحرب الأهلية وخلق الفوضى والبلبلة بهدف العودة لعهود الكبت والارهاب[٣٠]. وفى بيان آخر أدان التجمع تصعيد العمليات العسكرية من قبل الحركة الشعبية خلال وبعد تسليم ردها على رسالة رئيس الوزراء، كما أدان العنف بكل صوره ودعى إلى رفض الحل العسكرى والتزام طريق الحوار السلمى الديمقراطى، وطالب الحركة بإعلان وقف اطلاق النار، أسوة بقرار القيادة العامة للقوات المسلحة والدخول فى الحوار الوطنى. وفى نفس الوقت أعلن عن تكوين لجنة وطنية عليا للسلام وارسال وفد منها للقاء العقيد جون قرنق فى أقرب فرصة ممكنة. ويذكر بعض الذين شاركوا فى اجتماعات التجمع فى تلك الفترة أن بعض الاحزاب رفضت إدانة حركة قرنق وان صدور البيان جاء بعد مناقشات حادة وطويلة وان بعض الاحزاب اجرت مشاورات حول إمكانية تسيير موكب مضاد لموكب امان السودان، ولكن توتر الوضع السياسى لم يسمح بذلك. وإزداد الموقف توتراً بعد الموكب الذى سيرته الجبهة لإدانة حركة حون قرنق وتأييد القوات المسلحة. فقد صرح مدير شرطة العاصمة، اللواء عبدالله عبده كاهن، بعد إنتهاء الموكب، بأن «عدد القتلى ٢ والمصابين ٤٥، وتم اعتقال ٨١ شخصاً وان القتلى اصيبوا بطلقات نارية أطلقت من داخل مبنى الجبهة الاسلامية القومية بالخرطوم، وجرى تخريب بعض الممتلكات»[٣١]. وكان الموكب قد اتجه إلى مبنى

القيادة العامة وخاطبه هناك الفريق محمد توفيق خليل، عضو المجلس العسكرى، وتسلم منه مذكرة تأييد للقوات المسلحة. وبعد أيام قليلة أعلن وزير الدفاع، اثر اجتماع مشترك بين المجلس العسكرى ومجلس الوزراء، عن اخماد تمرد جزئى فى القوات المسلحة قامت به حركة عنصرية، وجاء فى الإعلان: (أن فئة عسكرية سعت الي التخريب بقوة السلاح واطلقت النار بصورة عشوائية على قيادة السلاح الطبى واصابت ضابطين ومواطناً وفر المسلحون فى اتجاه منطقة أمبدة. وفى الوقت نفسه قامت مجموعة أخرى بالاستيلاء على معسكر سلاح المهمات بالخرطوم بحرى إلا أن القوات المسلحة اقتحمت المعسكر وإعادت السيطرة عليه». وفى ٢٩ سبتمبر أعلن وزير الدفاع ان جون قرنق ويعقوب إسماعيل ويوسف كوة هم قادة التمرد، وانه كان من المقرر نقلهم بطائرة أجنبية إلى الخرطوم عند نجاح المخطط. وفى نفس اليوم أوضح وزير الداخلية أن الأب فيليب عباس غبوش هو زعيم الحركة الإنقلابية الفاشلة وانه سلم نفسه للسلطات، وتم القبض على أعضاء المكتب السياسى للحزب القومى السودانى وان التحقيق شمل ١٦٣ متهماًمن العسكريين والمدنيين. ونتيجة لتلك الاحداث أعلنت وزارة الداخلية حظر التجوال فى العاصمة بعد منتصف الليل ستة أسابيع. وفى بداية أكتوبر نفى الحزب القومى أى صلة له بالمحاولة الانقلابية المذكورة، وأكد أن الحزب ليس لديه جناح عسكرى داخل القوات المسلحة، وطالب بإيقاف التصريحات غير المسئولة وإثارة النعرات العنصرية وإيقاف الاعتقالات العشوائية وإطلاق سراح المعتقلين من أعضاء الحزب.

وبعد كل هذه الضجة التى اثيرت حول رد جون قرنق على رسالة رئيس الوزراء، أعلن الاخير فى بداية أكتوبر «إن الرسالة لم تصله كاملة حتى الآن، وان الاحداث الاخيرة لم تغير خطة الحكومة الرامية إلى حل مشكلة الجنوب كمشكلة قومية عن طريق الحوار السلمى الديمقراطى، وان اللجنة الوزارية المكلفة بالإعداد للمؤتمر القومى لمشكلة الجنوب ستواصل جهودها للتحضير للمؤتمر القومى وان المشاكل والعقبات لا ينبغى ان تصرفنا عن حل مشاكلنا فى إطار التفاهم والسلام»[٣٢].

وهكذا يعكس لنا تطور الاحداث ان هناك قوى عديدة ظلت تعمل منذ البداية لعرقلة أى توجه جدى لإيقاف الحرب الأهلية وتحقيق السلام والاستقرار فى السودان. وتمثلت هذه القوى خلال الفترة الانتقالية فى المجلس العسكرى الانتقالى وبعض المراكز المؤثرة فى حركة تحرير شعب السودان والجبهة الإسلامية القومية، وذلك بحكم التوجهات السياسية لهذه القوى ومصالحها الضيقة. فالمجلس العسكرى الانتقالى كانت تحكمه روح المحافظة على الركائز الأساسية للنظام المايوى فى كافة المجالات السياسية والقانونية والعسكرية، ونظرته الضيقة للحرب

الاهلية واعتبارها تمرداً عسكرياً وخروجاً عن القانون دون أى تقدير لدوافعها السياسية. ولذلك ظل المجلس ينظر إلى حركة تحرير شعب السودان باعتبارها العدو الأول للقوات المسلحة، وفقاً لإستراتيجية الأمن الوطنى التى أخذت تتبلور منذ الاستقلال. وداخل اطار هذه النظرة كان المجلس والقيادة العامة للقوات المسلحة ينظران لدعوات الحوار السلمي والاتصال بالحركة بعين الشك أوعدم الرضا دون تقدير للواقع السياسى الذى فرض كل ذلك(٣٣). لذلك لم يشغل المجلس نفسه بقضية إيقاف الحرب الأهلية وتحقيق السلام. وهناك أيضاً القوى المايوية داخل القوات المسلحة، خاصة فى أوساط الاستخبارات العسكرية، التى ظلت تحلم، طوال الفترة الانتقالية، بعودة عهد الديكتاتورية وحكم الفرد. وفى نفس الاتجاه كانت تسير السياسات العملية للمجلس العسكرى، خاصة فى مجال تصفية القوانين والسياسات المايوية التى أدت إلى إنفجار الحرب الأهلية وزادتها اشتعالاً، وذلك بحجة أن قضية "الشريعة" من القضايا الكبيرة ويجب تركها للحكومة المنتخبة(٣٤). ومن جهة أخرى كانت الجبهة الإسلامية القومية ترغب فى أن يفلت الصراع السياسى من زمام التحكم ليتحول إلى فوضى تجيز للمجلس العسكرى الاستمرار فى الحكم وتعيد تشكيل التحالفات السياسية فى البلاد لصالحها. لذلك ركزت على الدعوة لاستمرار الحرب الأهلية فى الجنوب، تحت شعارات الدفاع عن العقيدة والوطن وبهدف منع أى توجه لتحقيق السلام والاستقرار، وعملت على خلق تعبئة ديماجوجية تحت شعار دعم القوات المسلحة ضد جون قرنق ومن اسمتهم بالقوى العلمانية و"الطابور الخامس". ومن خلال كل ذلك توطدت علاقتها بالمجلس العسكرى والقيادة العامة للقوات المسلحة. وانتبه ادريس البنا، احد قادة حزب الأمة البارزين، إلى خطورة (جبهة أمان السودان) التى شكلت لهذا الغرض، حيث أعلن فى وقت مبكر «إن هذه الجبهة تصرف أموالاً طائلة لا ندرى من أين أتت؟ وتستخدم طائرات الهليكوبتر العسكرية فى التنقل وفى حشد الناس، وتعمل على اصطناع تظاهرات تدعى تأييد القوات المسلحة. وواضح أن الغرض من ذلك هو احتواء الجيش ودفعه إلى رفض الحوار السلمى واعتماد الخيار العسكرى لحسم الحرب الأهلية(٣٥).

وهكذا ظلت الجبهةطوال تلك الفترة ترفع رايات إستمرار الحرب والحسم العسكرى وتوزع تهم العمالة والطابور الخامس على كل من يرفع دعوة الحوار السلمي، وذلك فى تناغم كامل مع الخط الإعلامى لجريدة (القوات المسلحة) وفرع التوجيه المعنوى. وفى الجانب الآخر كان العقيد جون قرنق مصراً على تصعيد وتوسيع مناطق العمليات العسكرية، وعنيداً فى موقفه المتشدِّد من الأوضاع الجديدة

التي خلقتها الانتفاضة، وهو عناد اصاب التجمع الوطنى، الذى تبنى اسلوب الحوار السلمى، فى مقاتل كثيرة ومنح قوى الفتنة الاهلية فرصاً واسعة لتأجيج المشاعر الدينية والعرقية وعرقلة مساعى السلام[٣٦]. وبجانب ذلك كانت حركة جون قرنق تنظر بإستخفاف وإستعلاء لكل قوى الانتفاضة، تحت اوهام انتظار زحف قوى الثورة الشعبية فى المناطق المهمشة نحو الخرطوم.

ونتيجة لكل ذلك فشلت جهود مجلس الوزراء الانتقالى من أجل السلام خلال الفترة الانتقالية. ولكن التجمع الوطنى نجح فى الدخول فى مفاوضات جادة مع الحركة وفى الوصول معها لإعلان كوكادام فى مارس ١٩٨٦، الذى يمثل أول إعلان مشترك بين الطرفين وأول خطوة فى طريق السلام المستحيل. وبذلك فشلت مؤسسات الفترة الانتقالية فى إيقاف الحرب الأهلية وتحقيق السلام والاستقرار فى البلاد، تماماً كما فشلت فى تصفية الركائز الأساسية للنظام الديكتاتورى المايوى وإقامة نظام ديمقراطى حقيقى.

(٣) تصفية آثار مايو أم المحافظة عليها؟

يتفق معظم السياسيين السودانيين على فشل مؤسسات الحكم الانتقالى فى تحقيق أهداف إنتفاضة مارس/ابريل ١٩٨٥، ليس بسبب عدم وضوح تلك الأهداف أوضعف تفاعل القوى السياسية معها أوقصر الفترة الانتقالية، بل بسبب اصرار المجلس العسكرى الانتقالى على المحافظة على الركائز الأساسية، السياسية والقانونية والاقتصادية، للنظام الديكتاتورى المايوى.

وفى ذلك يقول الصادق المهدى «كنا نتوقع أن يستلهم النظام الانتقالى تطلعات الشارع الذى صنع الانتفاضة، وان يتخذ بموجب تلك التطلعات إجراءات ثورية واضحة لقطع دابر النظام المايوى، إلا أن مؤسسات الحكم الانتقالى كانت ممعنة فى المحافظة وكأنها حكومة إدارية لا سياسية تتصدى للأمور فى إطار الواجبات الإدارية»[٣٧].

لكن. لماذا كانت تلك المؤسسات ممعنة فى المحافظة؟ ولمصلحة من كانت محافظتها تلك؟ إن هذا التوجه المحافظ يرجع، بشكل رئيسى، إلى استيلاء القيادة العامة على السلطة صباح ١٩٨٥/٤/٦ وقطع الطريق على تطور الانتفاضة الشعبية إلى انتفاضة حقيقية. فقد أدى ذلك إلى سيطرة كبار الضباط على السلطة الفعلية وتكوين حكومة من التكنوقراط. ولذلك كانت مؤسسات الحكم الانتقالى دون مستوى الانتفاضة وتطلعات الجماهير، وذلك بحكم التركيب الاجتماعى لغالبية عناصرها وارتباطها الحميم بجهاز الدولة المايوى. وهذا ماجعل قيادات هذه

المؤسسات تركز فقط على انتهاج طريق السلامة والابتعاد عن كل ما يعرضها للتصادم مع القوى السياسية والاقتصادية المؤثرة فى البلاد، وعلى تفادى الصراعات وسط وبين المجلسين، حتى بدأ كأن مهمتها الوحيدة هى إنهاء الفترة الانتقالية فى وقتها المحدد وتسليم السلطة لحكومة منتخبة[٣٨]. وتمثلت القوى السياسية والاجتماعية الأساسية، التى استفادت من هذه الوضعية، فى الطبقة المايوية داخل جهاز الدولة والجبهة الإسلامية القومية وفئات الرأسمالية الطفيلية التجارية والمصرفية وعصابات السوق الأسود وعملاء رأس المال الأجنبى، أى القوى الأساسية التى كان يستند عليها النظام الديكتاتورى المايوى. وبرز كل ذلك فى تعامل مؤسسات الحكم الانتقالى مع قضية تصفية آثار مايو ومواجهة الأوضاع الاقتصادية المتردية فى البلاد، بشكل خاص.

كان الخراب الاقتصادى والاجتماعى الذى خلّفه النظام المايوى يمثل ابرز آثاره السياسية والاقتصادية. وكانت قوى التجمع الوطنى قد اجمعت فى ميثاق الانتفاضة على «التحرر من التبعية للإمبريالية العالمية وخلق بنية إقتصادية واجتماعية تحقق الكفاية والعدل، وذلك بالتصدى الحاسم للأزمة الاقتصادية، عن طريق تنمية الثروات والموارد الوطنية وتعبئة الموارد القومية لمواجهة مشكلات الجفاف والمجاعة والغلاء وشح الموارد التموينية»[٣٩]. وذلك خلال فترة انتقالية تمتد لثلاث سنوات. ولكن ظروف تدخل القيادة العامة قلصتها إلى سنة واحدة فقط. ومنذ البداية واجهت الحكومة الانتقالية مشكلة العلاقة مع صندوق النقد الدولى وإصلاح الوضع الاقتصادى وتردى الأحوال المعيشية لغالبية جماهير الشعب. ومن حسن حظها ان هطول الامطار الغزيرة، بعد سنوات جفاف قاسية، قد أدى إلى انجاح الموسم الزراعى، حيث فاقت المساحة التى زرعت تقديرات الخطة الزراعية بأكثر من مليونى فدان، وحقق إنتاج الذرة، الغذاء الرئيسى للسكان، فائضاً كبيراً للتصدير، وذلك بفضل روح الهمة والأمل وانتصار الانتفاضة التى حركت طاقات المزارعين، ونتيجة لتحرك الحكومة الانتقالية لتوفير مدخلات الانتاج الزراعى رغم جوانب النقص والضعف التى صاحبت ذلك التحرك. وبجانب نجاح الموسم الزراعى، أدى سقوط النظام المايوى إلى وقوف العالم على حقيقة مأساة المجاعة التى كان يعيشها السودان وعلى تجاهل الفئة الحاكمة ورفضها الإعلان عنها فى وقت مبكر، الأمر الذى أدى إلى إنتظام الدعم الخارجى وتدفق الإغاثة من الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الطوعية لاحتواء المجاعة. وأدت كل هذه الظروف إلى القضاء على المجاعة فى مناطق دارفور وكردفان وكسلا والبحر الأحمر، لتنحصر فقط فى مناطق الاقاليم الجنوبية بسبب الحرب الأهلية الجارية هناك، وصعوبات وصول إمدادات الإغاثة

إلى مناطق عديدة برغم الجهود الكبيرة التى بذلت فى هذا السبيل. ولكن مشكلة الاقتصاد السودانى كانت أكبر من ذلك. وكانت عقدتها المركزية تتمثل فى التبعية وتسليم إدارته لصندوق النقد الدولى(٣٩). لذلك قفزت قضية العلاقة مع الصندوق لتحتل مكاناً مركزياً فى مجمل السياسيات الاقتصادية فى تلك الفترة. . وإزدادت أهميتها عندما بدأ الصندوق يمارس ضغوطاً متزايدة على الحكومة الانتقالية بهدف إستعادة مواقعه التى زحزحته منها إنتفاضة مارس/ابريل ١٩٨٥. ففى يونيو من نفس العام وصلت أول بعثة للصندوق بعد الانتفاضة، وحملت معها توصيات بتعويم الجنيه السودانى وربطه بسلة عملات أجنبية وتعديل قانون بنك السودان، وهددت بطرد السودان من عضوية الصندوق إذا لم تضمن شروطها فى ميزانية ١٩٨٦/٨٥، وإذا لم يسدد مبلغ ١٧٠ مليوناً من جملة الديون المستحقة للصندوق، والبالغة ٥٥٠ مليون دولار. ومع ذلك، فإن هذه الضغوط والتهديدات لم تسفر عن أى إستجابة من الحكومة، بسبب نفوذ قوى الانتفاضة وشعاراتها على الشارع السياسى والحضور الحى لتجربة الصندوق مع السودان خلال السنوات ١٩٧٨-١٩٨٥. ولكن ذلك لم يوقف المفاوضات بين الطرفين لفترة طويلة لاحقة. ويبدو أن عوض عبدالمجيد، وزير المالية والتخطيط الاقتصادى، كان يراهن على الوصول إلى اتفاق مع الصندوق واعتباره المدخل الوحيد للدول المانحة ولوضع خطة واقعية للإصلاح الاقتصادى. وعبر عن ذلك د. الجزولى دفع الله، رئيس الوزراء، عندما أكد فى ديسمبر ١٩٨٥ بأنه «لا مخرج من التعامل مع الصندوق، مع التأكيد على سيادتنا الوطنية واستقلالية القرار الوطنى وإن بإمكان الحكومة الحصول على قروض ومعونات دون أن تملى عليها ايه شروط أوتؤثر على سياستها فى كافة المجالات»(٤٠). وهو تأكيد لاغبار عليه، لأنه لا أحد يرفض تعامل السودان مع الصندوق، لأنه عضو أصيل فيه. ولكن الاختلاف هو حول كيفية التعامل: من موقع الاستقلال أم موقع الخضوع لروشتته كما كان يحدث خلال فترة الحكم المايوى؟؟ فمن أى موقع كانت الحكومة الانتقالية تتفاوض مع الصندوق؟ لقد ظلت المفاوضات بين الطرفين مستمرة طوال الفترة الانتقالية تقريباً. وفى ديسمبر ١٩٨٥ فاجأ وزير المالية والتخطيط حكومته بمشروع اتفاق توصل إليه مع خبراء الصندوق، أثناء إجتماعهم فى سيول بكوريا الجنوبية. وبناءً على هذا المشروع تقدم بخطة للإصلاح الاقتصادى، شملت تخفيض سعر صرف الجنيه، رفع أسعار بعض السلع الأساسية، تحجيم الاستدانة من النظام المصرفى، تخفيض عرض النقود بحوالى ٢٠٪، ترك تحديد سعر صرف الجنيه للبنوك التجارية ورفع رسوم المياه والأرض فى المشاريع الزراعية الحكومية..الخ وكان الصندوق قد حدد (٢٢) موضوعاً كشرط للتعامل مع السودان، اتفق على

بعضها فى مراحل سابقة من المفاوضات وبقيت بعض الموضوعات المختلف حولها. ولكن مجلس الوزراء رفض الخطة، رغم اصرار وزير المالية بأنه «ليس لديه حل آخر للأزمة الاقتصادية التى تعيشها البلاد، وأنه إذا رفض المجلس هذه الخطة فليس هناك من طريق سوى اللجوء للمعسكر الاشتراكى»[٤١]. ولم يصوت مع السياسات المقترحة سوى وزير المالية نفسه وصمويل أرو، نائب رئيس الوزراء، وستانلى جيمس وزير الخدمة والإصلاح الإدارى. وفى الاجتماع المشترك الذى عقدته الحكومة مع قوى التجمع الوطنى واصل وزير المالية الدفاع عن خطته وعن صندوق النقد الدولى وابدى اسفه لعدم موافقة مجلس الوزراء على سياساته المقترحة، وأكد «ان ٩٠٪ من توصيات الصندوق قد نفذت فعلاً ولا مبرر لرفض التوصيات المتبقية»[٤٢]. وفى تلك الفترة كان المؤتمر الاقتصادى الوطنى قد بدأ أعماله بسمنار سياسات الاقتصاد الكلى، الذى نظمه مركز البحوث والدراسات الإنمائية بجامعة الخرطوم. وفى داخل اجتماعات السمنار وجدت توجهات وزير المالية معارضة واسعة وسط الاقتصاديين السودانيين. وفى هذا الاتجاه أكد د. إبراهيم الكرسنى، المحاضر بكلية الاقتصاد، «سياسة الصندوق أثبتت فشلها فى كل بلاد العالم. وفى السودان تجربتنا الخاصة معها منذ ١٩٧٨ كافية لإقناعنا برفض السير فى هذا الطريق، الذى لا يقود إلا إلى الإفلاس الاقتصادى، لأن شروط الصندوق بتخفيض الانفاق الحكومى تركز على القطاعات الخدمية التى تساهم فى حل مشاكل المواطنين، وليس على نفقات جهاز الدولة المتضخمة بصورة متزايدة. وحجته بأن دعم السلع الأساسية يشكل عبئاً تضخمياً هى حجة مرفوضة لأن الدعم يمكن أن يأتى عن طريق تخفيض الانفاق البذخى فى جهاز الدولة وليس بالضرورة عن طريق الاستدانة من النظام المصرفى. أما تخفيض سعر صرف العملة الوطنية فإنه لا يجدى لأن صادراتنا ووارداتنا لا تتسم بالمرونة المطلوبة لنجاح سياسة تخفيض سعر الصرف. فالشرط الأساسى لنجاح مثل هذه السياسة هو أن يكون معدل الزيادة فى نسب الصادرات أعلى من نسبة الانخفاض فى أسعارها. وبما أن إنتاجنا الزراعى فى حالة تدنى مستمر منذ السبعينات، فإننا لم نستفد إطلاقاً من التخفيضات المتتالية فى سعر الجنيه. وبما أن خفيض العملة يؤدى مباشرة إلى زيادة أسعار الواردات، فإن ذلك يؤدى إلى استيراد نسبة عالية من التضخم العالمى، بالإضافة إلى الزيادة التى يحدثها التخفيض» وأضاف «ان اختلافنا مع الصندوق هو اختلاف فى الرؤية والمنهج الملائم لمعالجة مشاكلنا. نحن نرى من الضرورى وضع برنامج انقاذ اقتصادى تلتزم به الحكومة والقوى السياسية فى البلاد. ونبدأ بمطالبة الدول العربية النفطية بتقديم معونات ومنح وقروض ميسرة،

وبالاستفادة من الموسم الزراعى لتوفير الغذاء عن طريق تدخل الدولة المباشر بواسطة البنك الزراعى وإبعاد التجار وبنوك العيش». وفى نفس الإتجاه أكد د. عبدالمحسن مصطفى، المحاضر بنفس الكلية «ان مفتاح الحل بالنسبة لأزمتى التضخم وتدهور ميزان المدفوعات وتدهور الأحوال المعيشية بالنسبة لغالبية جماهير الشعب يكمن من زيادة الإنتاج، وليس فى تقليل الطلب على السلع والخدمات عن طريق رفع أسعارها، وبالذات سلع الاستهلاك الشعبى، التى يبلغ حجم الطلب عليها عادة حده الادنى، بحكم انخفاض مستوى معيشة غالبية جماهير الشعب. لذلك لا أرى أى إمكانية لتخفيض الطلب اكثر من ذلك. والحل يكمن كذلك فى سيطرة الدولة على قطاع التجارة الخارجية بدلاً من تركها للتجار والبنوك الاجنبية والمشتركة التى تهرب مئات الملايين من عائدات الصادرات وتستورد سلعاً كمالية فئات تخدم من المجتمع..إذا فعلت الدولة ذلك سوف تسيطر على عائدات الصادرات وتوجهها لأغراض الإنتاج..»[٤٣].

ومع تمسك الحكومة الإنتقالية والتجمع الوطنى برفض مشروع الاتفاق مع الصندوق، واتساع المعارضة الشعبية للسياسات المقترحة، اضطر وزير المالية لتقديم استقالته فى نهاية ديسمبر ١٩٨٥. وهو الخبير الاقتصادى الذى ساهم فى ندوات عديدة خلال فترة الحكم المايوى، قدم فيها انتقادات حادة لسياسات الصندوق وتصورات معاكسة تماماً لتصورات مشروع الاتفاق الذى توصل إليه فى إجتماعات سيول . . ووقتها تساءل الكثيرون: هل يعكس ذلك أزمة مصداقية عند المثقف السودانى؟ أم أنه يعكس سحر السلطة وقدرة جهاز الدولة السودانية على تطويع كل من يرتبط به..؟؟

وفى المقابل بدأ الصندوق فى مضاعفة ضغوطه عن طريق تحذير السودان بتعليق عضويته إذا لم يسدد الديون المستحقة عليه. ولكن المفاوضات، التى قادها د. سيد أحمد طيفور، وزير المالية الجديد، فى واشنطن، أدت إلى مواصلة التفاوض لفترة أخرى. وفى فبراير ١٩٨٦ بدأت إجتماعات مجلس محافظى الصندوق، التى حضرها وزير المالية وقدم اقتراحاً بأن يقوم السودان بسداد جزء من الديون المستحقة عليه ومواصلة التفاوض حول قضايا الخلاف. ولكن المجلس اصدر قراره باعتبار السودان دولة غيرمؤهلة لتلقى المزيد من القروض وإيقاف أى قروض منه إليه، بسبب عجزه عن سداد الديون المستحقة عليه، واكد ان الإجراءات والسياسات التى اتخذها السودان للإصلاح الاقتصادى غير كافية. وبذلك انضم السودان إلى قائمة الدول التى عجزت عن سداد ديون الصندوق فى ذلك الحين، وهى: ليبريا، فيتنام، كمبوديا وقويانا. وفى أول رد فعل رسمى أعلن وزير الأشغال «إن المحاولات

الجادةالتى بذلتها حكومة السودان مع الصندوق باءت بالفشل، بسبب تعنت الصندوق» وأكد ان هناك إتجاها لتنمية العلاقات مع المؤسسات النقدية العربية وكذلك الدول الشقيقة والصديقة ودول المعسكر الاشتراكى[٤٤]. وأكد مجلس الوزراء «ان موقف الصندوق موقف متعنت ولم يأخذ فى الاعتبار الحقائق الاقتصادية وطبيعة الظروف الراهنة التى يعيشها السودان، وضرورة الاستمرار فى اتخاذ خطوات جادة لإصلاح الوضع الاقتصادى والعمل على الحد من معدلات التضخم، وان الباب سيظل مفتوحاً للحوار مع مؤسسات التمويل الدولية فى إطار سياسات الحكومة المعلنة»، وتوصل المجلس إلى «ان الموقف الراهن يستدعى استنفار وتعبئة كافة قطاعات الشعب وتوحيد الجهود فى مسار الإصلاح الاقتصادى »[٤٥]. وفى هذا الاتجاه عقد المجلس عدة اجتماعات مع قوى التجمع الوطنى لتبادل الرأى والتفاكر حول مايمكن عمله. وتقدمت بعض الاحزاب السياسية بمقترحات محددة لمواجهة الموقف وركزت على «ان معالجة الوضع الاقتصادى الراهن تحتاج إلى إجراءات تقشفية لا يمكن ان تتحقق إلا فى إطار من الوضوح الكامل لإتجاهات الإصلاح الاقتصادى، ولا يمكن مطالبة جماهير الشعب بالوقوف خلف مثل هذه الإجراءات دون تحديد إطارها العام» وطرحت عدة مقترحات عملية شملت «تصفية آثار مايو فى المجال الاقتصادى، استرداد أموال الشعب المنهوبة، محاكمة كل من ساهم فى تخريب الاقتصاد الوطنى، ايقاف الحرب الأهلية وتحقيق السلام، تصفية النشاطات الطفيلية، إعادة النظر فى الاتفاقات الاقتصادية التى تفرط فى السيادة الوطنية، انتهاج سياسات اقتصادية تستهدف تخفيض الانفاق الحكومى وزيادة الايرادات وإصلاح النظام المصرفى الخ..»[٤٦].

من الواضح ان صندوق النقد الدولى كان يستهدف إستعادة المواقع التى زحزحته منها انتفاضة مارس/ابريل ١٩٨٥. ورغم أن الحكومة الانتقالية قد رفضت الخضوع لضغوطه وشروطه، لكنها لم تستفد من قوة وتماسك الموقف الرسمى والشعبى فى انتهاج طريق الإصلاح الاقتصادى الجدى وتصفية الآثار الاقتصادية للنظام المايوى. فأضاعت كل وقتها فى المفاوضات مع الصندوق، دون القيام بأى خطوات جدية فى طريق الإصلاح الاقتصادى. وفى الوقت نفسه تأخر انعقاد المؤتمر الاقتصادى الوطنى حتى مارس ١٩٨٦. ووقتها كانت الفترة الإنتقالية قد وصلت إلى نهايتها. وبذلك تحولت مقررات وتوصيات المؤتمر وقضايا الإصلاح الاقتصادى إلى الحكومة المنتخبة.

إن عجز مؤسسات الفترة الإنتقالية فى هذا الجانب لا يمكن عزله عن فشلها فى الجوانب الأخرى، خاصة فى مجال تصفية آثار مايو السياسية والقانونية، ولا عن

توجهها للمحافظة على الركائز الأساسية للنظام المايوى دون أى تغيير جدى. ففى المجالات الأخرى سارت مؤسسات الفترة الإنتقالية فى نفس الاتجاه. فهدم الركائز الأساسية السياسية والقانونية للنظام المايوى ومحاكمة رموزه تبدو مسألة بديهية ومقدمة ضرورية لبناء نظام ديمقراطى حقيقى وراسخ، ولكن الحكومة الانتقالية لم تنتبه لهذه المسألة إلا بعد مرور أكثر من تسعة شهور على تكوينها، عندما أعلن رئيس الوزراء «إن القضية الأولى للمدة المتبقية من الفترة الانتقالية هى تصفية آثار مايو وقوانينها ومؤسساتها..»[٤٧]. وبدلاً من تطهير جهاز الدولة من سدنة النظام المايوى قام المجلس العسكرى الانتقالى فى بداية أغسطس بإحالة أحد عشر ضابطاً من ضباط القوات المسلحة للمعاش، بدعوى انهم كانوا يدبرون لإنقلاب عسكرى، بينما هم من الذين لعبوا دوراً مشهوداً فى الضغط على القيادة العامة للإنحياز للشعب خلال الانتفاضة. ووجد الإجراء معارضة سياسية واسعة ولكن جريدة الراية، الناطقة بإسم الجبهة الاسلامية القومية، تلقفت الخبر لتقول: "إن الضباط المحالين للمعاش، ينتمون لتنظيم يضم البعثيين والشيوعيين واليساريين داخل القوات المسلحة". وكان واضحاً أن المجلس والاستخبارات العسكرية، بشكل خاص، يحاولان تصفية القوات المسلحة من العناصر والكفاءات الوطنية التى وقفت بجانب انتفاضة الشعب. وعندما شعرت قوى التجمع الوطنى بتلكؤ الحكومة الانتقالية فى تصفية آثار مايو السياسية والقانونية ومحاكمة رموزها وسدنتها، رفعت مذكرة لرئيس مجلس الوزراء تطالب فيها بالإسراع بتصفية آثار مايو فى كافة المجالات، وتقدمت بمسودة لقانون القصاص الشعبى لملاحقة الفساد السياسى والاقتصادى والإدارى ومحاكمة سدنة النظام المايوى. وعرف المشروع «السدنة» وحصرهم فى قيادات الاتحاد الاشتراكى وأعضاء مجالس الشعب القومية والاقليمية والوزراء بالإضافة إلى العناصر المتنفذة فى رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء. ولكن النائب العام رفض المشروع وأعلن ان تطبيقه ستترتب عليه آثار خطيرة تؤدى إلى الفوضى[٤٨]. وسارت نقابة المحامين فى نفس الاتجاه، حيث أعلن ميرغنى النصرى، نقيب المحامين، أن المشروع يجب أن يهتدى بمبدأ عدم رجعية القوانين الجنائية وأن تعريف السدنة يجب أن يكون أكثر دقة وان لايحتوى على استثناءات إلا مايكون مبرراً قانونياً[٤٩]. ولا نريد هنا أن ندخل فى مناقشة فقهية مع آراء النائب العام الانتقالى ونقيب المحامين السابق، ولكن الواضح ان قوى التجمع الوطنى كانت تنطلق من مشروعية تستمد مقوماتها من إرادة الشعب وميثاق وشعارات الانتفاضة، وهذه المشروعية فرضها انتصار الانتفاضة وتطلع قواها إلى هدم الركائز الأساسية للنظام المايوى وإقامة نظام ديمقراطى حقيقى. لذلك فإن التبريرات القانونية التى

رددها النائب العام كانت تعكس فقط تردد مؤسسات الفترة الإنتقالية وتلكؤها فى تصفية آثار مايو السياسية والقانونية والاقتصادية، وذلك بسبب التركيبة الاجتماعية لغالبية عناصرها وعلاقاتها الحميمة بجهاز الدولة المايوى وسدنته. فمنذ البداية فتح المجلس العسكرى الانتقالى المجال أمام الجبهة الإسلامية القومية لتمارس نشاطها السياسى جنباً لجنب مع قوى الإنتفاضة. وظلت الجبهة حاضرة فى كل حوار حول قضايا الفترة الإنتقالية ومؤثرة فى قرارات المجلسين من خلال لقاءاتها المتواصلة مع المجلس العسكرى والحكومة الانتقالية وعن طريق العناصر المرتبطة بها فى المجلسين، أمثال سوارالدهب وتاج الدين عبدالله فضل فى المجلس العسكرى، ورئيس الوزراء، الجزولى دفع الله، ووزير الصحة، حسين أبوصالح، ووزير التربية. وبرز ذلك بشكل واضح فى موقف مؤسسات الحكم الانتقالى من مسألة إلغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣. ففى ١٥ ابريل ١٩٨٥ أعلن الفريق/سوار الدهب، رئيس المجلس العسكرى الانتقالى، فى مؤتمر صحفى: «إن الشريعة الإسلامية وقوانين سبتمبر سوف تظل فى السودان من حيث المبدأ. ولكن قد يعاد النظر فى بعض القوانين». وأكد د.الترابى، بعد أيام قليلة من ذلك..«ان حكومات عديدة مارست ضغوطاً على المجلس العسكرى ليتراجع عن الشريعة الاسلامية، ولكن سوار الدهب تملص منها بحجة أن الحكومة الانتقالية لا تملك أن تتصرف فى هذه المسائل الكبيرة، وطلب تركها للحكومة المنتخبة»(٥٠). ولم تناقش الحكومة الانتقالية هذه القضية إلا بعد مذكرة قدمتها لها قوى التجمع الوطنى طالبتها بإلغاء قوانين سبتمبر وكل القوانين المقيدة للحريات العامة، وذلك فى منتصف عام ١٩٨٥. ولكن مجلس الوزراء لم يعلن موقفاً محدداً، وإنما استمع إلى تنوير شفهى من النائب العام الذى اكد «ان هناك عملية مراجعة جارية لسبعة قوانين، ضمنها قانون العقوبات، وذلك بهدف اصدار قانون جديد شبيه بقانون ١٩٧٤ مع الإبقاء على الحدود الإسلامية» وتوصل المجلس إلى عقد مؤتمر يضم علماء من داخل وخارج السودان لتقديم دراسات حول الحدود، كما أمن على ضرورة تصفية القوانين المقيدة للحريات والمواد التى تتعارض مع اصول الشريعة الإسلامية(٥١). ورغم ان التجمع الوطنى قد كلف نقابة المحامين بإعداد مشروعات قوانين بديلة لقوانين سبتمبر، إلا أن نقيب المحامين عرقل جهود النقابة للقيام بإعداد المشروعات المطلوبة والغريب ان بعض وزراء الحكومة وأعضاء المجلس كانوا يقولون بضرورة الابقاء على قوانين سبتمبر لمحاكمة رموز النظام المايوى. وكانت وصمة عار فى جبين المؤسسات الانتقالية، عندما اصدرت أوامرها بإنشاء محاكم لمحاكمة مدبرى انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩، وقضية ترحيل اليهود الفلاشا وبهاء الدين محمد ادريس وغيرها،

وذلك حسب قانون امن الدولة المايوى المتضمن فى قانون العقوبات لسنة ١٩٨٣. ولكن العزاء كان فى تشكيل المحاكم من قضاة يتبعون الهيئة القضائية وليس من خارجها. والملفت للنظر أن مواطنين عاديين تمكنوا من انتزاع إدانة لبعض أعضاء جهاز أمن الدولة قاموا بتعذيبهم خلال عام ١٩٨٤، بينما تجاهلت الحكومة كل الممارسات البشعة التى قام بها هذا الجهاز طوال سنوات الحكم المايوى. فقد تقدم بشير حماد، احد كوادر حزب البعث الذين تعرضوا للتعذيب بعد اعتقالهم فى مايو ١٩٨٤، ببلاغ ضد بعض أعضاء الجهاز الذين قاموا بتعذيبه. وتطوع عدد من المحامين لتمثيل الاتهام فى محكمة جنايات الخرطوم شرق. وعند جلسة النطق بالحكم ظهر النائب العام فى قاعة المحكمة ونقل التليفزيون وقائع الجلسة. وكانت إدانة المتهمين إدانة دامغة لكل أساليب وممارسات جهاز أمن الدولة. وفى الأيام الأخيرة للفترة الانتقالية أعلن النائب العام عن مشروع لقانون عقوبات جديدة، لكنه وجد معارضة سياسية وشعبية واسعة.

وفى هذا يقول الصادق شامى المحامى، رئيس هيئة الاتهام فى قضية الفلاشا: «أن قانون العقوبات الذى أعلنه النائب العام، عمر عبد العاطى، قانون قمعى وفيه مسخ وتشويه للشريعة الإسلامية. فالمشروع يتضمن ٢٨ جريمة معاقب عليها بالإعدام، ومن بينها جريمة نشر وإذاعة أوكتابة بيانات كاذبة عن الأوضاع الداخلية أوشائعات ضارة. ورغم أن المشروع قد استبعد عقوبة الجلد، التى كان منصوصاً عليها فى ٢٧٦ مخالفة فى قوانين سبتمبر ١٩٨٣، إلا أنه ابقى على العقوبات مغلقة فى المادة ٧٦ من المشروع. وبموجبها يمكن اصدار عقوبة الجلد فى أى جريمة فى المشروع. وهو نفس قانون عقوبات ١٩٨٣ مع محاولات بسيطة لتجميله وتحسين صورته. إذ انه خفض حالات الاعدام من ٤٣ إلى ٢٨ حالة بعضها يتعلق بحرية الرأى والفكر». ويضيف «ان الغريب فى الأمر هو اصرار النائب العام على اجازة القانون فى الأيام الاخيرة للفترة الانتقالية وبصورة مستعجلة». وعقدت نقابة المحامين ندوة حول نفس الموضوع اجمع المشاركون فيها على أن مشروع عبدالعاطى أسوأ من قوانين سبتمبر ١٩٨٣، ويتناقض، فى بعض مواده، مع الدستور، وانه قدم فى هذا الوقت بالذات بهدف عرقلة المساعى الجارية لايقاف الحرب الأهلية وتحقيق السلام والاستقرار. ووصفه عبدالله الحسن، الذى انتخب نقيباً للمحامين فى تلك الأيام، بأنه أسوأ بديل لأسوأ قانون(٥٢). ونتيجة لاتساع المعارضة وتصاعدها أجبر النائب العام على سحب مشروعه وترك الأمر برمته للحكومة المنتخبة. وفى جانب محاكمة سدنة النظام المايوى فى قضايا الفساد المالى وتخريب الاقتصاد الوطنى، قام النائب العام بإجراء تسويات مع عدد من المتهمين

وجدت معارضة سياسية حادة، وأعلن عن تشكيل لجنة للتحقيق فى الفساد المصرفى شملت البنوك الخاصة الاجنبية والمشتركة، وبدأت عملها فى ديسمبر/١٩٨٥، ومن جهة أخرى أعلن وزير الصناعة توجه الحكومة لإعادة النظر فى كل الاتفاقيات التى أبرمها العهد المايوى مع شركات البترول، ولكنه حتى نهاية الفترة الانتقالية لم يتخذ أى إجراء فى هذا الاتجاه ولم يكشف تفاصيل تلك الاتفاقيات.

هكذا، يتضح فشل مؤسسات الفترة الانتقالية فى تحقيق أهداف وشعارات الانتفاضة وتصفية أثار مايو السياسية والقانونية، وذلك بسبب اصرار المجلس العسكرى الانتقالى على المحافظة على الركائز الأساسية للنظام المايوى دون أى تغيير فيها، ونتيجة لضعف الحكومة الانتقالية وخضوعها لتوجهات المجلس. وبذلك انتقلت هذه المهام للحكومة المنتخبة.

(٤) جهود التجمع الوطنى:

ظل التجمع الوطنى، طوال الفترة الانتقالية، يمثل اطاراً عاماً لقوى الانتفاضة ومركزاً لنضالها من أجل تحقيق برنامج وشعارات الانتفاضة والدفاع عنها فى مواجهة بقايا مايو، ممثلة فى الجبهة الإسلامية القومية والمراكز المؤثرة فى مؤسسات الفترة الانتقالية. ومع تلكؤ المؤسسات الانتقالية فى تصفية الركائز السياسية والقانونية والاقتصادية للنظام المايوى وتزايد مخاطر الارتداد على الديمقراطية، تنادت احزاب ونقابات التجمع الوطنى لصياغة ميثاق الدفاع عن الديمقراطية وإعلانه فى احتفال جماهيرى بميدان المدرسة الأهلية بامدرمان فى ١٧ نوفمبر ١٩٨٥، ذكرى انقلاب الفريق ابراهيم عبود فى نفس اليوم قبل سبعة وعشرين عاماً.

وجاء فى الميثاق ان قادة الاحزاب والنقابات والقوات المسلحة يعلنون التزامهم المطلق بالمبادئ الآتية:

أولاً: ان الديمقراطية القائمة على تعدد الاحزاب والسيادة الشعبية واستقلال القضاء وسيادة حكم القانون وحقوق الانسان هى النهج الوحيد الذى ترتضيه اساساً للحكم، وهو النظام الذى يحقق كرامة الانسان ويحفظ حقوقه فى المشاركة والحرية والعدل، وهى الحقوق التى كفلها الله ولا يجوز لأحد أن يسلبها منه.

ثانياً: نرفض رفضاً مطلقاً أى توجه يهدف لإقامة ديكتاتورية عسكرية أومدنية أويهدف إلى إجهاض النظام الديمقراطى مهما كانت المبررات.

ثالثاً: إن القوات المسلحة مؤسسة قومية لها شرف الدفاع عن التراب السودانى

وحماية النظام الديمقراطى وفق القرار السياسى. ولا يجوز لأى جهة سياسية أونقابية أوطائفية أو شعبية...أن تنشئ أوتؤيد داخلها مراكز قوة أونفوذ، كما لايجوز للقوات المسلحة ان تنحاز لأى جهة سياسية أونقابية أوشعبية أوطائفية، ولا يجوز لها ان تتصدى للقضايا السياسية كمؤسسة إلا عبر الجهاز التنفيذى الأعلى فى الدولة، وهى ملك للشعب السودانى بأجمعه.

رابعاً: نتعهد ونلتزم بإتخاذ التدابير اللازمة والعاجلة لمقاومة أى اعتداء على النظام الديمقراطى من أى مصدر كان.

خامساً: ان سبيلنا فى مقاومة ومقاتلة أى اعتداء على النظام الديمقراطى هو الاضراب السياسى والعصيان المدنى فور الإعتداء على النظام الديمقراطى، ويكون الاضراب السياسى والعصيان المدنى معلناً تلقائياً بمجرد إجهاض النظام الديمقراطى. القوات المسلحة، بكل فروعها، هى درع الشعب فى الدفاع والأمن ويلزمها تكوينها بالدفاع عن الخيار الديمقراطى الذى اختاره شعبها. لذلك تلتزم القوات المسلحة بعدم الامتثال لأى أوامر لا تصدر لها من سلطة شرعية منتخبة.

سادساً: يتعهد شعبنا على أن يضع فى قائمة اعدائه أيه دولة اجنبية تعترف أوتؤيد أو تدعم أى نظام ديكتاتورى فى بلادنا.

سابعاً: يعلن شعبنا عدم التزامه مسبقاً بالوفاء بأى ديون أوقروض أومساعدات تقدمها ايه دولة أو مؤسسة مالية لأى نظام ديكتاتورى يتسلط على بلادنا.

ثامناً: يعلن شعب السودان عدم التزامه بأى معاهدة من أى نوع كانت مع النظام الديكتاتورى، وتعتبر باطلة بطلاناً مطلقاً ولا تترتب عليها أية آثار قانونية.

تاسعاً: نتعهد بأن يتحول التجمع الوطنى إلى جبهة مقاومة شعبية فور أى إعتداء على الديمقراطية ليقود معركة إستعادة الديمقراطية.

أعلن الميثاق فى الاحتفال الجماهيرى ووقع عليه ١٨ حزباً وتجمعا واتحادا، بالإضافة إلى ممثل المجلس العسكرى والقوات المسلحة. وخاطب الاحتفال عدد من زعماء الاحزاب بكلمات قصيرة، أكدت كلها على الخيار الديمقراطى وضرورة حمايته. وجاء فى كلمة الصادق المهدى، رئيس حزب الأمة: «إن هناك من يطرح الإسلام وكأنه هجمة على المجتمع، والصحيح أن الإسلام هو إستجابة لتطلعات المجتمع فى الحرية والديمقراطية والحياة الكريمة». واكد محمد ابراهيم نقد، زعيم الحزب الشيوعى، «إن توقيع القوات المسلحة على الميثاق حدث هام طالما تقنا له وقد تحقق الآن. ان الشيوعيين يرفضون أى انقلاب سواء جاء من اليسار أواليمين». وأكد بدر الدين مدثر، أمين سر حزب البعث العربى الاشتراكى - «ان الديمقراطية هى خيار الشعب الوحيد، ولابديل لها غير الكوارث والتخلف والفساد وفقدان

السيادة الوطنية». وأكد أيضاً رفضه لأى إنقلاب «حتى لو جاء بإسم حزب البعث». وخاطب الاحتفال اللواء ابراهيم الجعلى، ممثلاً للمجلس العسكرى، واللواء عثمان عبدالله، وزير الدفاع، الذى اكد «ان القوات المسلحة لن تضطر شعب السودان بعد الآن لإستخدام الاضراب السياسى لمواجهة الانقلابات العسكرية، لأنها ستقضى على المغامرين والمتآمرين فى داخلها، وان القوات المسلحة هى أول من يقف ضد الانقلابات العسكرية». وتحدث ميرغنى النصرى، ممثلاً للتجمع النقابى، مطالباً بإلغاء ترسانة القوانين المقيدة للحريات، دون أن يذكر قوانين سبتمبر، فقاطعته جماهير الاحتفال واجبرته على تسميتها باسمها.

هكذا تحولت ذكرى انقلاب نوفمبر ١٩٥٨ إلى مناسبة لتوقيع ميثاق الدفاع عن الديمقراطية. وقام التجمع الوطنى بإيداع نسخ من الميثاق لدى منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية والجامعة العربية ليشهد كل العالم على عشق شعب السودان للديمقراطية. ومصدر هذا الخوف تمثل فى توجهات المجلس العسكرى للمحافظة على الركائز الأساسية للنظام المايوى وتنامى علاقاته مع الجبهة الإسلامية القومية. التى غابت فى الاحتفال ولم توقع على الميثاق. فرسمت بذلك اكبر علامة استفهام. السياسى وفسر د. الترابى، الأمين العام للجبهة، هذا الغياب بقوله «نحن لدينا مبادئ فى العمل السياسى تقوم على أساس احترام المواثيق. فإذا قطعنا عهداً أوفينا به، ولا يمكن أن نغدر بأحد أبداً. وحتى إذا تبدلت حساباتنا وتقديراتنا نقوم بفصم العهد وبعدها يمكن ان تقوم المواجهة»(٥٣).

ومع كل ذلك تساءل الناس . . . هل يمكن حماية الديمقراطية بمثل هذا الميثاق؟ أم أن ذلك يرتبط بقدرتها على مواجهة مشكلات البلاد وتحقيق السلام والتنمية والاستقرار؟؟

وفى نفس الاتجاه عقد التجمع الوطنى المؤتمر الأول لقوى الانتفاضة، فى مدينة ودمدنى، خلال الفترة ٢٢-٢٥ نوفمبر ١٩٨٥، وذلك بهدف مناقشة الاوضاع السياسية فى البلاد، بعد مرور أكثر من سبعة شهور على انتصار الانتفاضة. وتميز المؤتمر بحضور كثيف لقوى الانتفاضة فى العاصمة والاقاليم وحضور قادة الاحزاب السياسية ورئيس المجلس العسكرى ورئيس الوزراء وبعض الوزراء. وفى كلمات الافتتاح ناشد بعض زعماء الاحزاب قيادة الحزب الاتحادى الديمقراطى بمراجعة تجميد عضويته فى التجمع الوطنى والعودة للقيام بدوره مع بقية قوى الانتفاضة. ثم توزع المؤتمرون إلى عدة لجان، شملت لجنة تقويم الانتفاضة، لجنة الجنوب وقضايا الحكم فى السودان، لجنة المسألة الاقتصادية، لجنة السياسة الخارجية ولجنة الزراعة والتنمية الريفية. وجاءت قرارات المؤتمر وتوصياته لتؤكد

اتفاق قوى الانتفاضة حول قضايا ومشكلات السودان الاساسية.

وفى اليوم الختامى وقعت القوى السياسية والنقابية المشاركة على مقررات وتوصيات المؤتمر، واقيم حفل للأغنية الوطنية شارك فيه الفنانون: محمد وردى، محمد الأمين وأبو عركى البخيت. وتمثلت أهم المقررات والتوصيات فى الآتى: ضرورة إستمرار التجمع الوطنى كإطار لقوى الإنتفاضة وتطوير ميثاقه، تقوية العلاقة بين التجمع ومؤسسات الحكم الانتقالية ومطالبتها بتصفية آثار مايو السياسية والقانونية والاقتصادية. وفى المجال النقابى، اكد المؤتمر على كفالة حرية العمل النقابى وإلغاء قوانين العمل السائدة واستبدالها بقوانين جديدة تشارك الحركة النقابية فى صياغتها، وطالب برفع المعاناة عن كاهل الجماهير عن طريق تخفيض اسعار السلع الأساسية وتوفيرها وتوزيعها بطريقة عادلة. وطالب المؤتمر حركة تحرير شعب السودان بوقف اطلاق النار والالتزام بمبدأ الحوار السلمى لايقاف الحرب الاهلية وتحقيق السلام والاستقرار، واشاد بانحياز القوات المسلحة والشرطة لانتفاضة الشعب. وفى المجال الاقتصادى دعى المؤتمر لترقية الإنتاج الزراعى وإعادة النظر فى علاقات الإنتاج وإعادة تعمير المشاريع المروية وتثبيت اسعار المحاصيل وحفظ توازن البيئة وتوطين السكان الرحل وتطوير الصناعة الوطنية ومرافق الخدمات. واكد رفضه لسياسات صندوق النقد الدولى ودعى لسيطرة الدولة على النقد الاجنبى واستقلالية بنك السودان وإعادة النظر فى البنوك الخاصة الاجنبية والمشتركة. . . وحول نظام الحكم ومشكلة الجنوب، دعى المؤتمر إلى تبنى دستور ديمقراطى يكفل المساواة والحقوق الأساسية لكافة المواطنين دون تفرقة، مع تأكيد الخيار الديمقراطى. ونادى بإيجاد صيغ جديدة للحكم اللامركزى وتحقيق الأمن والسلام قبل إجراء الانتخابات العامة. كما أكد على ضرورة النص على تمثيل القوى الحديثة فى قانون الانتخابات.

وفى السياسة الخارجية طالب المؤتمر بتوظيفها لخدمة المصالح الوطنية، واكد إنتماء السودان العربى والافريقى، وأدان اتفاقية كامب ديفيد ودعى لمساهمة السودان فى الجهد العربى المبذول لإعادة مصر للصف العربى ودعم الثورة الفلسطينية وتكوين جبهة شعبية لدعمها. وطالب أيضاً بكشف الاتفاقيات السياسية والعسكرية والاقتصادية الماسة بالسيادة الوطنية وإلغائها وإعادة تقييم علاقاتنا الخارجية وفق مصالحنا الوطنية والقومية.

وأكدت التوصيات على ضرورة الاستعجال بعقد المؤتمر الاقتصادى الوطنى وتكوين اللجنة التحضيرية لمؤتمر الوفاق الوطنى..الخ. والواقع ان مجرد انعقاد المؤتمر كان يمثل مكسباً كبيراً وخطوة هامة فى طريق توحيد قوى الانتفاضة حول

سبل مواجهة مشكلات البلاد الأساسية، خاصة أن سنوات حكم الفرد والديكتاتورية لم تكن تسمح بمثل هذا الحوار الواسع.

وفى مجال الحوار السلمى لإيقاف الحرب الاهلية الجارية فى الجنوب وتحقيق السلام والاستقرار قام التجمع الوطنى بعدة محاولات للاتصال بحركة تحرير شعب السودان ودفعها فى طريق الحوار الوطنى لمواجهة مشكلات البلاد، بدأها بإرسال رسالة إلى جون قرنق فى أكتوبر ١٩٨٥. ولكن هذه المحاولات واجهتها صعوبات كثيرة، بسبب تعنت الحركة وتمسكها بموقفها الانعزالى، ومحاولات قوى التصعيد المضاد فى الداخل لتأجيج نيران الفتنة والحرب الأهلية وقفل الطريق أمام أى محاولة لتنشيط عملية الحوار والسلام.

وفى مارس ١٩٨٦ نجح التجمع فى إرسال وفد لإجراء حوار مع الحركة فى اديس ابابا وضم الوفد ٢٥ عضواً يمثلون مختلف أحزاب وقوى التجمع الوطنى. وفى ١٥ مارس افتتح نائب وزير الخارجية الاثيوبى اجتماعات الحوار فى كوكادام، جنوبى أديس ابابا. واعقبه د.خالد ياجى، نيابة عن التجمع، وكاربينو، نيابة عن الحركة. وتركز حديثهما حول أهمية السلام والتنمية المتوازنة والعدالة الاجتماعية، ثم تواصلت الاجتماعات وتوصل الجانبان إلى إعلان سياسى، عرف بإعلان كوكادام، تضمن النقاط الآتية:

١- انعقاد المؤتمر الدستورى الوطنى فى الخرطوم فى الأسبوع الثالث من يونيو ١٩٨٦.

٢- تهيئة الأجواء لعقد المؤتمر الدستورى، ويشمل ذلك:

أولاً: اعلان القوى السياسية والحكومة الانتقالية بأن هدف المؤتمر هو مناقشة قضايا السودان وليس مشكلة الجنوب.

ثانياً: رفع حالة الطوارئ.

ثالثاً: إلغاء الاتفاقيات العسكرية التى تمس سيادة البلاد، اتفاقية الدفاع المشترك مع مصر والبروتوكول الليبى السودانى.

رابعاً: إلغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣ وكافة القوانين المقيدة الحريات.

خامساً: وقف اطلاق النار كخطوة أولى تتبع جملة الإجراءات المذكرة اعلاه مع اخضاعها لمزيد من الحوار فى اللقاءات القادمة.

سادساً: اعتماد دستور ١٩٥٦ المعدل ١٩٦٤ مع إضافة الحكم الاقليمى والقضايا الاخرى التى تتفق حولها القوى السياسية.

سابعاً: تشمل فقرات المؤتمر الدستورى:

أ - المسألة القومية.

ب - المسألة الدينية ونظام الحكم.
ج - التنمية المتوازنة.
د - المسألة الثقافية.
هـ - الإعلان القومى للحقوق الأساسية للإنسان.
و - السياسية الخارجية.
ز - الموارد الطبيعية.
ح - القوات النظامية والمسألة الأمنية.

خلقت المناقشات اجواء متفائلة بإمكانية ايقاف الحرب وتحقيق السلام وتعزيز الوحدة الوطنية. وفى نهاية الاجتماعات كتب جون قرنق رسالة للصادق المهدى، حملها له د. بشير عمر، يشيد فيها بشعار (السودان للسودانيين)، الذى كان يرفعه حزب الأمة، فى مواجهة شعار وحدة وادى النيل، الذى كان يرفعه الاتحاديون، فى الاربعينات والخمسينات[٥٤]. وذلك فى إشارة واضحة إلى تقارب هذا الشعار مع شعارات الحركة حول السودان الجديد. وفى اطار اتفاق كوكادام كانت الحركة ترى أن تستقيل الحكومة الانتقالية وتحل محلها حكومة وحدة وطنية انتقالية تمثل فيها كل القوى السياسية. ولكن التجمع لم يوافق على ذلك واكد انه يكفى ان تلتزم القوى السياسية والحكومة القائمة بتنفيذ مقررات المؤتمر الدستورى. لذلك اتفق الجانبان على مواصلة الحوار حول هذه النقطة فى اللقاءات القادمة وتكوين لجنة مشتركة لمتابعة إجراءات تهيئة المناخ لعقد المؤتمر.

ولكن رغم الاجماع الذى وجده اتفاق كوكادام، إلا أنه لم يبرمج الخطوات الواجبة التنفيذ لتهيئة المناخ الملائم لعقد المؤتمر الدستورى، الأمر الذى اثار اختلافات كثيرة فى الفترة اللاحقة. وفى الوقت نفسه كان لإصرار الحركة على إعتماد دستور ١٩٥٦ المعدل ١٩٦٤ تأثيره فى خلق مشاكل وخلافات إضافية، لأن الاتفاق تم فى نهاية الفترة الانتقالية وفى وقت بدأت فيه اجراءات الانتخابت العامة فى البلاد. وكان لبعض الاحزاب تحفظاتها حول عدد من القضايا. فقد أدان الصادق المهدى، رئيس حزب الأمة، تحرك قوات الحركة وتصعيدها للعمليات العسكرية فى نفس الوقت الذى كانت تدور فيه الاتصالات لإجراء الحوار الوطنى من أجل السلام. واكدت صحيفة صوت الأمة انه «برغم الأمل المرجو من لقاء كوكادام بين التجمع الوطنى وحركة قرنق إلا أن أحداث مدينة رومبيك، وما تبعها من معارك عسكرية، تعكس بوضوح أن الوطن لم يجد مكانته لدى جون قرنق وجماعته، وان الجدية المطلوبة لانجاز الحوار وتأكيد حسن النوايا وفهم الأمور على نحو صريح يضع الوطن فوق كل اعتبار لم يتحقق ولم يؤكده سلوك جون قرنق وتصرفاته»(٥٥).

وأعلن المهندس/ حسن العالم، ممثل حزب البعث العربي الاشتراكى فى اجتماعات كوكادام، ان مجرد اللقاء مع الحركة الشعبية يعتبر مكسباً كبيرا وخطوة فى طريق المؤتمر الدستورى وأن نتائج اللقاء كانت إيجابية لحدود بعيدة، حيث اتيحت الفرصة للطرفين للتعرف على وجهة نظر الطرف الآخر، وتم التوصل إلى اتفاق حول انعقاد المؤتمر الدستورى، ولكن حزب البعث تحفظ على العودة لدستور ١٩٥٦ المعدل ١٩٦٤ وإستقالة الحكومة القائمة وإلغاء الاتفاقيات العسكرية، الذى يجب أن يربط بوقف اطلاق النار(٥٦). أما الحزب الاتحادى الديمقراطى والجبهة الإسلامية، اللذان لم يشاركا فى الاعلان، فقد كان لهما رأى مختلف. فالحزب الاتحادى اعلن «انه مع الحوار السلمى الديمقراطى لحل مشكلة الجنوب بوقف اطلاق النار والدخول فى مفاوضات دون أى شرط أوقيد»(٥٧). وأعلنت الجبهة ان «الحوار يجب أن يكون بين الحكومة العسكرية والمتمردين فى الخرطوم بعد الاتفاق على وقف اطلاق النار»(٥٨).

(٥) حول انتخابات ١٩٨٦:

ظلت الحركة السياسية السودانية، طوال تاريخها، تتميز بالحيوية والنشاط رغم ماظلت تواجهه من حملات قمع واضطهاد ومحاولات الحكومات المتعاقبة، المدنية والعسكرية، لتقييدها وشلّ فعاليتها وإعادة صياغتها فى أطر بيروقراطية جامدة وتابعة لاجهزة الدولة والفئات الحاكمة. فبعد انتفاضة مارس/ابريل ١٩٨٥م واسقاط النظام الديكتاتورى المايوى، عادت الاحزاب السياسية وتنظيمات الحركة الجماهيرية الديمقراطية لتمارس نشاطها من جديد، وذلك رغم سياسات القمع والاضطهاد ومحاولات النظام المايوى لدمجها فى إطار حزبه الوحيد والتنظيمات التابعة له، وظل الوعى السياسى وسط جماهير الشعب بمختلف فئاته محتفظاً بحيويته ونشاطه. وبعد نجاح الانتفاضة ظهر فى المسرح السياسى أكثر من ثلاثين حزباً سياسياً. وإذا كان البعض قد اعتبر ظهور هذا العدد الكبير من الاحزاب نوعاً من (الفوضى) قد يهدد التجربة الديمقراطية الثالثة نفسها، فإن ذلك يعكس فى الواقع حيوية شعب السودان وتنوع حركته السياسية وانفتاحها وتفاعلها مع متغيرات حركة الواقع الوطنى ومحيطه الإقليمى والدولى، يمثل ظاهرة صحية تستند إلى تعدد وتنوع الحركة السياسية السودانية. فهناك احزاب القوى المهيمنة التقليدية، التى ظلت تسيطر على المسرح السياسى طوال فترة الخمسينات والستينات، حزب الأمة المرتبط بطائفة الانصار، والحزب الاتحادى الديمقراطى المرتبط بطائفة الختمية. وهناك حركة الاخوان المسلمين والحركات اليسارية بتياراتها الماركسية والقومية، بالاضافة إلى الحركات الاقليمية فى الغرب والشرق والحركة السياسية الجنوبية

بتوجهاتها ونزعاتها المتصادمة مع السلطة المركزية فى الخرطوم وبتقاليدها العريقة فى ربط نشاطها السياسى بذراع عسكرى مسلح يقود أعمال العنف المسلح فى الغابة انطلاقاً من بعض دول الجوار الافريقى. ومع كل ذلك كان لسنوات الحكم المايوى الطويلة تأثيرها الكبير فى خارطة الاحزاب السياسية وفى تركيبها وتوجهاتها الفكرية والسياسية العامة. وتمثل ذلك، بشكل واضح، فى تبنى حزب الأمة لبرنامج اصلاحى اسماه برنامج الصحوة، وجعله اقرب إلى حزب الوسط، مقارنة بتوجهاته اليمينية فى الخمسينات والستينات. ولعبت قيادة الصادق المهدى دوراً هاماً فى هذا التوجه، من خلال محاولاته لتحديث تركيبة الحزب وتطوير برنامجه. أما الحزب الاتحادى الديمقراطى فقد غابت عنه معظم قياداته التاريخية، بسبب الوفاة أوالكبر، وصعد أبناء السيد على الميرغنى، لأول مرة فى تاريخ هذا الحزب، إلى موقع القيادة السياسية المباشرة، حيث تولى السيد/محمد عثمان الموقع الأول فى قيادته السياسية، وأصبح هو وشقيقه، أحمد الميرغنى، يمارسان العمل السياسى اليومى جنباً إلى جنب مع دورهما فى قيادة طائفة الختمية. ورغم ان الحزب الاتحادى الديمقراطى ظل يمثل حزب الوسط التقليدى فى الحركة السياسية السودانية، إلا أن غياب معظم قياداته التاريخية وفقدانه للتماسك التنظيمى جعله حزباً فضفاضاً يجمع تيارات سياسية متعددة ومتعارضة. وانعكس ذلك، بشكل بارز، فى انقسام بعض القيادات وفى ظهور تكتلات سياسية عديدة أدت إلى اضعاف وارباك حركته بعد انتفاضة مارس/ابريل. وفى جهة اخرى شهدت حركة الاخوان المسلمين تطورات هامة فى بنيانها التنظيمى وتوجهاتها الفكرية والسياسية. فقد كانت هذه الحركة، حتى عام ١٩٦٩، تنظيماً سياسياً صغيراً، يعمل تحت اسم جبهة الميثاق الإسلامى، وكان خطه السياسى مرتبطاً بخط القوى المهيمنة التقليدية المعادى للديمقراطية والتقدم وخط القوى الرجعية العربية بقيادة السعودية، فى مواجهة حركة التحرر القومى العربية بقيادة جمال عبدالناصر والثورة المصرية والقوى الوطنية والقومية فى كافة اقطار الوطن العربى. وفى فترة السبعينات حدث تطور هام فى التركيب الاجتماعى للتنظيم وفى توجهاته الفكرية والسياسية الأساسية، نتيجة لتوطد علاقاته مع دوائر رأس المال السعودى والخليجى فى ظروف الطفرة النفطية والنشاط الاقتصادى الواسع، الذى شهدته المنطقة فى تلك الفترة. وذلك من خلال استخدام عدد كبير من كوادره فى المؤسسات والشركات الاقتصادية السعودية والخليجية، ومساهمتهم فى تكوين وإدارة البنوك الإسلامية والمؤسسات التجارية المرتبطة بها، والاشراف المباشر على منظمات الاغاثة ومنظمة الدعوة الإسلامية داخل السودان وفى بلدان المنطقة، بإمكانياتها المالية الكبيرة. وقد

أدى كل ذلك إلى تزايد اهتمام قيادات الاخوان المسلمين بالنشاط التجارى والاقتصادى بشكل عام، وإلى تداخل وتشابك علاقات عدد كبير من هذه القيادات بدوائر رأس المال السعودى والخليجى ونشاطاته واستثماراته الاقتصادية فى المنطقة وبقية انحاء العالم. وتزامنت هذه التطورات مع دخول الاخوان فى مصالحه ١٩٧٧ مع النظام المايوى واستمرارهم فى المصالحة والمشاركة فى الحكم حتى قبيل إنتفاضة مارس/ابريل١٩٨٥م بأيام قليلة. وطبيعى أنه يؤدى ذلك إلى مساعدتهم فى تنمية نشاطاتهم الاقتصادية واستثماراتهم فى مختلف المجالات، خاصة مجالات التجارة والمصارف والخدمات، وذلك بالاستناد على امكانيات المؤسسات التى اقاموها بالاشتراك مع رأس المال السعودى والخليجى ونفوذهم داخل السلطة الحاكمة وجهاز الدولة واقترابهم من مركز اتخاذ القرار السياسى والاقتصادى. لذلك اصبح تنظيم الاخوان، منذ نهاية السبعينات تقريباً، يستند إلى نشاط تجارى واقتصادى واسع وقاعدة اجتماعية لها وزنها وسط فئات الرأسمالية السودانية، حيث أصبح من الممكن الحديث عن فئات رأسمالية مرتبطة بالتنظيم، مقابل الفئات الرأسمالية الاخرى. وفى ذلك يشير حسن مكى، من كتاب الاخوان المسلمين، إلى أن إتساع طبقة الاثرياء وسط قيادات وكوادر التنظيم كان له تأثير كبير فى اضعاف الاهتمام بقضايا العدالة الاجتماعية وحقوق المستضعفين(٥٩). والواقع ان هذا التطور كان يمثل أهم الاسباب التى دفعت الاخوان إلى الاستمرار فى مصالحة نظام نميرى، دون سائر الاحزاب الاخرى، وإلى تبنى نهج الانفتاح الاقتصادى ونمط التنمية الرأسمالى التبعى وسياسات القمع والاضطهاد والديكتاتورية، ممثلة فى النظام المايوى نفسه، تحت غطاء الشريعة الإسلامية السمحاء. ومع توفر هذه الامكانيات الاقتصادية، الكبيرة والمشاركة فى الحكم خلال السنوات ١٩٧٧-١٩٨٥، فى ظروف الأزمة الاقتصادية الخانقة التى ظل يعيشها السودان منذ منتصف السبعينات، تمكن الاخوان المسلمون من توسيع قاعدتهم السياسية وسط الطلاب وسكان المدن والمراكز الحضرية، ومن تطوير تحالفاتهم وسط بعض أعيان الطرق الصوفية والزعامات القبلية.

وفى أثناء فترة الحكم المايوى فقد الحزب الشيوعى، الذى كان يمثل اكبر الاحزاب الشيوعية فى المنطقة، جزءاً كبيراً من نفوذه السياسى الذى كان يتمتع به خلال فترة الستينات، وذلك بسبب انقسام ١٩٧٠ وتأثيرات فشل حركة ١٩ يوليو ١٩٧١ والتطورات والتغييرات التى شهدتها السياسة السوفيتية والحركة الشيوعية العالمية خلال السبعينات وبداية الثمانينات، بالاضافة إلى ظروف العمل السرى الممتدة ومتغيرات الواقع الوطنى، ولكنه مع ذلك، احتفظ بحيويته وبمراكز نفوذه

وسط المهنيين والموظفين والطلاب وعمل على تطوير اساليبه وافكاره السياسية بما يتلاءم مع تغييرات الواقع السياسى الوطنى والاقليمى والدولى. وفى نفس هذه الفترة برز حزب البعث العربى الاشتراكى، خاصة بعد مصالحة ١٩٧٧ وفى السنوات الأخيرة للحكم المايوى، وهو إمتداد للتيار القومى الذى ظهر فى بداية الستينات وسط طلاب الجامعات والمعاهد العليا والمدارس الثانوية وحمل اسم (الاشتراكيين العرب) بعد ثورة أكتوبر ١٩٦٤م والفترة اللاحقة. وفى هذا الخصوص يقول الصادق المهدى «ان حزب البعث، رغم حداثة نشأته، استطاع أن يضيف للفكر البعثى المعروف اهتماماً بالخصوصية السودانية، وبتقديره لتلك الخصوصية استطاع أن يلعب دوراً إيجابياً فى كوكادام والمؤتمر الاقتصادى الوطنى الأول والثانى وفى ميثاق الدفاع عن الديمقراطية والبرنامج المرحلى الذى افضى إلى تكوين حكومة الجبهة الوطنية فى مارس ١٩٨٩»[٦٠]. والمهم هنا ان بروز حزب البعث يمثل ظهور تيار سياسى جديد فى الساحة السياسية السودانية، يجد لنفسه جذوراً فى ثورة ١٩٢٤ وشعار وحدة وادى النيل وجمعية ابوروف بتوجهاتها القومية واليسارية المعروفة، وفى توجهات الحركة الوطنية الحديثة واهتماماتها الخاصة بالمحيط التاريخى والجغرافى والحضارى للسودان، المتمثل فى الوطن العربى والعالم الإسلامى، وذلك من خلال ثلاث دوائر متداخلة، دائرة وادى النيل، الدائرة العربية والدائرة الإسلامية. ولعب حزب البعث دوراً هاماً فى مقاومة النظام المايوى، خاصة فى سنواته الاخيرة، وهو يمثل أهم التنظيمات السياسية الجديدة التى ظهرت وتبلورت أثناء فترة الحكم المايوى، وهى فى معظمها تنظيمات وطنية وقومية يسارية فى توجهاتها العامة. ولكنه، مع ذلك، مواجه بتحديات كبيرة يتمثل أهمها فى التعامل مع الواقع السودانى، بتعقيداته المعروفة، وتحديد هويته الاجتماعية والتوازن فى علاقاته واهتماماته الوطنية والعربية والافريقية.

وفى الجانب الآخر ظهرت الحركات السياسية الاقليمية بشعاراتها وتوجهاتها المعروفة، وتمثل ابرزها فى الحزب القومى السودانى، الذى يمثل منطقة جبال النوبة، والاحزاب الجنوبية. وتميزت الحركة السياسية الجنوبية بالتشرذم وسيادة النزعة القبلية، حيث تعددت تنظيماتها وبرزت خلافاتها القبلية التى افرزتها تجربة الحكم الذاتى الاقليمى وتقسيم الجنوب إلى ثلاث أقاليم. ولكن حركة تحرير شعب السودان، التى تقود أعمال العنف المسلح فى الجنوب، هى التنظيم الأكثر أهمية وتأثيراً فى تلك الفترة والسنوات اللاحقة وذلك بحكم دورها فى اسقاط النظام المايوى وفى مجرى السياسة السودانية بعد الانتفاضة.

المهم ان تأثير سنوات الحكم المايوى فى الخريطة السياسية لم يتوقف عند

الحدود التى سبق ذكرها، بل كان لها تأثير كبير فى علاقات القوى السياسية مع بعضها البعض، وفى تقارب نظرتها للمشاكل والتحديات التى خلفها النظام المايوى، ولأهمية الديمقراطية للتطور السياسى للسودان وضرورة إصلاح النظام الديمقراطى، انطلاقاً من تجربة الديمقراطية الاولى والثانية. وظهر ذلك بشكل واضح فى انتظام كل الاحزاب السياسية، بإستثناء الجبهة الإسلامية القومية، فى التجمع الوطنى، ومشاركتها جميعاً فى صياغة مواثيق الانتفاضة. وظهر أيضاً، فى التقرير الختامى للجنة الوزارية، التى شكلها مجلس الوزراء الانتقالى لاستطلاع آراء الاحزاب السياسية والنقابات حول مشروع قانون الانتخابات العامة، حيث التقت معظم الاحزاب فى رفض نظرية الصوت الواحد للشخص الواحد، وفى الدعوة إلى إدخال اصلاحات أساسية فى قانون الأنتخابات تستوعب خصوصية الواقع السودانى وتسمح بخلق توازن بين التنظيمات السياسية والاجتماعية المختلفة وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية وبناء نظام ديمقراطى مستقر ومرتبط بإحتياجات التطور الاقتصادى وتعزيز الوحدة الوطنية. ولكن مؤسسات الفترة الانتقالية تجاهلت تلك المقترحات التى اتفقت عليها غالبية الاحزاب واصدرت قانون انتخابات تقليدى ومتخلف لمصلحة توجهات واحزاب سياسية بعينها...فكيف حدث ذلك؟ ولماذا؟؟

جاء فى ميثاق الانتفاضة تأكيد واضح على وضع قانون للإنتخابات يضمن تمثيل القوى الحديثة. واتفقت معظم الاحزاب على هذا المبدأ، كما يؤكد ذلك التقرير الختامى للجنة الوزارية لاستطلاع آراء الاحزاب حول قانون الانتخابات، وعارضته الجبهة الاسلامية القومية والحزب الاتحادى الديمقراطى. واقترح التجمع النقابى تمثيل القوى الحديثة بما يعادل ٢٠٪ من جملة الدوائر الانتخابية، وأن توزع كالآتى: ١٩ دائرة للعمال، ١٠ للمزارعين، ٣٠ للمعلمين، ٢ للفنيين، ١١ للمهنيين، كما اقترح ٩ دوائر للمرأة و٥ للمغتربين. وحدد القوى الحديثة بأنها القوى المنظمة فى نقابات واتحادات نقابية. ورغم ذلك جاء بيان الاجتماع المشترك بين المجلسين يعلن قرارهما بإستبعاد فكرة تمثيل القوى الحديثة واستبدالها بدوائر لخريجى الجامعات والمعاهد العليا، وذلك «بسبب صعوبات جمة حول تعريف القوى الحديثة، حيث ان كل حزب يعرف حداثة القوى من زاوية محددة، الأمر الذى جعل التعريفات متضاربة لأبعد الحدود» كما جاء فى البيان. وقدمت اللجنة العليا للإنتخابات مقترحات لتعديل القانون «بناء على وجهات نظر عديدة اثارتها بعض الجهات»[٦١]. وفى جلسة مشتركة بين المجلسين تمت اجازة مقترحات اللجنة. وهى مقترحات تتعلق بتوزيع الدوائر الجغرافية حسب الكثافة السكانية، وبذلك ارتفع عددها إلى ٢٧٣ بدلاً من ٢٥٧ دائرة، الأمر الذى أدى إلى ارتفاع دوائر بعض الاقاليم، ووزعت

دوائر الخريجين بين الاقاليم على النحو الآتي: ٣ بحر الغزال، ٢ أعالى النيل، ٢ الاستوائية، ٥ الأوسط، ٣ الشرقى، ٢ الشمالى، ٣ العاصمة القومية، ٤ كردفان، ٤ دارفور، وذلك بدلاً من اعتبار كل السودان دائرة واحدة، كما حدث فى التجارب السابقة.

وجد القانون معارضة واسعة من القوى السياسية والنقابية المؤيدة لتمثيل القوى الحديثة، باعتباره قانوناً تقليدياً ومتخلفاً يكرر نفس قوانين الانتخابات السابقة، ويتجاهل القوى الحديثة التى قادت الانتفاضة، وينتصر لرأى أقلية فى مواجهة غالبية الاحزاب والنقابات. وعقد التجمع النقابى مؤتمراً صحفياً أعلن فيه د. عدلان الحردلو، عن نقابة اساتذة جامعة الخرطوم، «أن القانون هو أول مسمار فى نعش الديمقراطية، وان تمثل القوى الحديثة لا يقصد به تشريفها بقدر مايهدف إلى تأمين وحماية التجربة الديمقراطية من الانهيار، لأن القوى الحديثة هى القوى الفاعلة سياسياً، وهى التى ظلت تقود المجتمع السودانى خلال معارك الاستقلال ومعارك الديمقراطية خلال الحكم العسكرى الأول والثانى». وأكد عوض الكريم محمد أحمد، سكرتير التجمع «ان تعريف القوى الحديثة، الذى قدمه التجمع، ليس تعريفاً فضفاضاً أوغير واضح، كما ردد بيان المجلسين، بل هو تعريف واضح يحدد القوى الحديثة فى القوى المنتجة والمنظمة فى نقابات مسجلة» وحول تمييز القوى الحديثة عن بقية قطاعات الشعب، اكد ميرغنى النصرى، نقيب المحامين: «ان مجتمعات الديمقراطية الليبرالية العريقة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، تعطى هذا الحق لقطاع من المواطنين يكون لهم حق التصويت مرتين، وهذا يعنى تطويع الديمقراطية للواقع الأمريكى، لذلك عندما طالبنا بتخصيص دوائر للقوى الحديثة لم نأت ببدعة». وبعث التجمع بمذكرة لمجلس الوزراء والمجلس العسكرى الانتقالى يطالب فيها بإعادة النظر فى القانون لتخصيص ٢٠ ٪ من الدوائر الجغرافية للقوى الحديثة[٦٢]. ومع تصاعد الضغوط واتساعها أعلن وزير الإعلان، فى بداية فبراير ١٩٨٦، ان اجتماعاً مشتركاً بين المجلسين قد أعاد مناقشة تمثيل القوى الحديثة ولكنه «لم يتم التوصل إلى صيغة مناسبة وعادلة ومقبولة حول تخصيص دوائر للقوى الحديثة. ولذلك تقرر الابقاء على القانون كما هو دون أى تعديل[٦٣]». وفى هذا الإجتماع وقف ١٣ عضواً من أعضاء المجلسين ضد التعديل، هم كل أعضاء المجلس العسكرى الذين حضروا الإجتماع، ووزير الداخلية، وويز التربية والتعليم، بينما صوت اثنان، هما نائب رئيس الوزراء ووزير الخدمة والإصلاح الإدارى، لاقتراح قدمه الأول، ووقف عشرة أعضاء مع تعديل القانون لتخصيص دوائر للقوى الحديثة الذى قدمه رئيس الوزراء. ووجد القرار معارضة عنيفة، حيث أعلن التجمع النقابى ان المجلس

العسكرى الانتقالى كان يضمر هذا الموقف منذ البداية، وظل يماطل لكسب الوقت، واعلن رفض تمثيل القوى الحديثة فى وقت حرج حتى تظهر معارضة القرار كأنها موقف من الانتخابات. وأكد التجمع ان أعضاء المجلسين خضعوا لارهاب القوى المعادية لفكرة تمثيل القوى الحديثة[٦٤].

وفى بيان لاحق اكد التجمع «ان هذا القرار يأتى فى اطار مخطط مستمر للتراجع عن شعارات الانتفاضة ومواثيقها وانه لم يتبق من ميثاق الانتفاضة سوى إجراء الانتخابات العامة. لذلك فإن التجمع يصرّ على أجراء الانتخابات فى موعدها وعدم مقاطعتها تحت أى شعار، وأنه قد سحب الثقة التى أولاها للمجلس العسكرى وقفل باب الاتصال معه إلى أن يذهب فى الموعد المحدد، وابقى على شعرة معاوية مع مجلس الوزراء دون أمل فى أن يحقق أى شىء لصالح الجماهير خلال الأيام المتبقية من الفترة الانتقالية. أما المجلس العسكرى فقد اسفرت ممارساته عن موقف يتوافق مع مخططات قوى التآمر الداخلى والخارجى على انتفاضة الشعب»[٦٥].

هكذا إذن صدر قانون الانتخابات مخيباً لآمال القوى الحديثة وقوى الانتفاضة، ومتطابقاً مع ماأرادته الجبهة الإسلامية. وفى هذا الخصوص يقول أحد وزراء الحكومة الانتقالية ومقرر لجنة قانون الانتخابات «إن القوى الحديثة عوملت كما تعامل قوى إطفاء الحرائق، قامت بالواجب وقالوا لها شكراً مع السلامة». ويؤكد «أن الرأى العام كان يرجح تمثيل القوى الحديثة ويقول صراحة انها القوى المنظمة فى نقابات واتحادات، لذلك لم تكن هناك مشكلة فى تعريفها. وكان هناك اتفاق وسط المجلسين على تمثيل القوى الحديثة، من حيث المبدأ، واستبعادها تم للأسف لسبب فنى هو عدم التوصل لاتفاق حول نسب وكيفية التمثيل. واعتقد انه كانت هناك قناعات مسبقة داخل المجلسين أدت إلى هزيمة مبدأ تمثيل القوى الحديثة واصدار القانون بصورته التى صدر بها. والحقيقة ان مؤسسات الانتفاضة انتصرت لرأى الاقلية على حساب رأى أغلبية الاحزاب والنقابات»[٦٦]. ومع ذلك كان القانون يحمل عيوباً أساسية أخرى لأنه لم يميز بين المدن والمراكز الحضرية، مناطق الوعى والمناطق الريفية والبدوية، ولم ينجح فى توزيع الدوائر بشكل عادل بين الاقاليم المختلفة، الأمر الذى اضطره إلى إعادة النظر فى عدد دوائر بعض الاقاليم بعد احتجاجات واسعة من سكانها. أما دوائر الخريجين فهى، أولاً، لم تشمل خريجى المدارس الثانوية الذين يمثلون غالبية المتعلمين فى البلاد، وتوزيعها كان يعكس خللاً بيناً. إذ منحت العاصمة، التى يبلغ عدد الخريجين فيها حوالى ٢٠ ألفاً، ثلاث دوائر فقط، بينما منحت أقاليم أخرى، يبلغ عدد الخريجين فيها حوالى ألف خريج فقط أو أقل، أربع أوخمس دوائر!! كما هو، مثلاً، حال أقاليم دارفور

والشرقى والشمالى والاقاليم الجنوبية. كذلك منح القانون الخريجين المغتربين حق التصويت وحرم بقية المغتربين من هذا الحق، ومنحهم حق التسجيل فى الاقاليم التى يختارونها. وفوق هذا وذاك فإن عملية التصويت لم تكن محكمة، لأنها شملت التصويت عن طريق البريد. وفى ذلك يقول احد وزراء الفترة الإنتقالية «إن موضوع المغتربين وطريقة تصويتهم كانت تمثل ثغرة كبيرة فى القانون، لأن منح المغترب حق التسجيل فى الإقليم الذى يختاره، أوجد ثغرة استغلتها الجهات الأكثر قدرة وتنظيماً لتوجيه انصارها للتسجيل فى أقاليم معينة»[٦٧].

وهكذا تآمر المجلس العسكرى وبعض وزراء الحكومة الانتقالية بشكل مكشوف على تمثيل القوى الحديثة وإصدار قانون يلبى تطلعات قوى الانتفاضة. وهو أمر كان له تأثيره الكبير على توازن القوى ومسيرة الحكم فى الفترة اللاحقة بشكل أدى إلى خنق الإنتفاضة. فعلى أساس هذا القانون جرت إنتخابات ١٩٨٦، حيث بلغ عدد الدوائر ٣٠١ دائرة، ٢٧٣ جغرافية و٢٨ للخريجين. ولكن لجنة الانتخابات قررت تأجيل الانتخابات فى ٤١ دائرة جغرافية فى الإقليم الجنوبى، بسبب ظروف الحرب الأهلية الجارية هناك. وجاءت النتائج النهائية كما يلى: حزب الأمة ١٠٥، الحزب الاتحادى الديمقراطى ٦٣، الجبهة الإسلامية القومية ٥١، الحزب القومى السودانى ٨، الحزب الشيوعى ٣، الاحزاب الجنوبية ٢٦، المستقلون ٤، مجموع النواب المنتخبون ٢٦٠ نائباً. ويتضح من هذه الارقام إن احزاب القوى المهيمنة التقليدية حصلت على حوالى ٦٥٪ من مجموع المقاعد (٤٠٪ لحزب الأمة، و٢٤ للحزب الاتحادى) وحصل حزب الجبهة على ٢٠٪ وبذلك تكون احزاب القوى المهيمنة الثلاثة قد سيطرت على ٨٤٪ من المقاعد. ويرجع ذلك، بشكل رئيسى للأسباب التالية[٦٨]:

١- ان الانتخابات جرت فى ظروف عجز مؤسسات الفترة الانتقالية عن تنفيذ برنامج الانتفاضة وتصفية الركائز الأساسية، السياسية والاقتصادية، للنظام المايوى. وهذا ما أدى إلى تمكين القوى المهيمنة، والقوى المايوية بشكل خاص، من المحافظة على مراكز نفوذها السياسى والاقتصادى.

٢- قانون الانتخابات التقليدى والمتخلف فى شكله ومضمونه، الذى اعتمد على قواعد تقليدية معروفة ومجربة فى الفترات الديمقراطية السابقة، وتجنب الاستفادة من دروسها عن طريق تخصيص دوائر للقوى الحديثة، التى ظلت تتحمل العبء الأساسى فى النضال ضد الأنظمة الديكتاتورية من أجل الديمقراطية وفى تحريك عجلة الانتاج والبناء الاقتصادى والاجتماعى فى البلاد.

٣- النفوذ الطائفى والقبلى والاقتصادى الذى تتمتع به قيادات ومراكز احزاب

القوى المهيمنة بالإضافة إلى نفوذها داخل جهاز الدولة.

٤- الهجرات السكانية الواسعة من الارياف إلى المدن والمراكز الحضرية خلال سنوات الجفاف والمجاعة. فقد أدت هذه الهجرات إلى تغييرات سكانية أساسية فى تركيبة المدن الكبيرة ومناطق الزراعة المروية إستفادت منها احزاب القوى المهيمنة خاصة حزبى الأمة والجبهة والحزب القومى السودانى، الذى حصل على إحدى دوائر العاصمة لأول مرة فى تاريخه.

٥- الأساليب الفاسدة وشراء الذمم وإستغلال ظروف المجاعة والازمة الاقتصادية الطاحنة.

وبالإضافة إلى هذه الأسباب والعوامل العامة إستفادت الجبهة الإسلامية من ظروف وعوامل إضافية تمثلت فى مصالحتهامع النظام المايوى واستمرارها فى المشاركة فى الحكم طوال الفترة ٧٧-١٩٨٥. وهذا مكنها من الاحتفاظ بقدراتها التنظيمية وتنميتها خلال تلك الفترة، بعكس الاحزاب السياسية الاخرى التى ظلت تتعرض لحملات القمع والاضطهاد. وإستفادت، أيضاً من خبراتها فى المشاركة فى إنتخابات مجالس الشعب والتنظيمات المايوية، ومن نفوذها المالى والتجارى الذى شهد تطوراً كبيراً خلال تلك لفترة، بالإضافة إلى سيطرتها على منظمة الدعوة الإسلامية ومنظمات الإغاثة المرتبطة بالسعودية وبلدان الخليج. كما استفادت، أيضاً من تعدد مرشحى الحزب الاتحادى وتنافسهم مع بعضهم فى عدد من الدوائر فى العاصمة والاقاليم، وكذلك من دعم وتأييد القوى المايوية والفئات الطفيلية التجارية والمصرفية. ونتيجة لكل ذلك تمكنت احزاب القوى المهيمنة من السيطرة على أول جمعية تأسيسية بعد الانتفاضة. وهذه الاحزاب تستند بشكل رئيسى على القوى المهيمنة فى المجتمع، المتمثلة فى الفئات الرأسمالية المختلفة والقيادات التقليدية الطائفية والقبلية بالإضافة إلى أقسام من برجوازية الدولة البيروقراطية المدنية والعسكرية. وفى هذا الإطار ظلت الفئات الرأسمالية، خاصة الفئات التجارية، تلعب دوراً قيادياً وسط هذه القوى واحزابها طوال فترة مابعد الاستقلال. وخلال فترة الحكم المايوى تطورت هذه الفئات، بشكل واسع، وإزداد حجمها ووزنها الاقتصادى والاجتماعى والسياسى فى المجتمع، وتداخلت مصالحها وعلاقاتها مع فئات القوى المهيمنة الاخرى. وفى دراسة حديثة نسبياً أكدت الاستطلاعات الميدانية ان حوالى ٣٨٪ من كبار رجال الاعمال فى البلاد ينتمون لحزب الأمة، ٣٠٪ لحزب الشعب الديمقراطى (اتباع طائفة الختمية)، ١٦٪ للحزب الوطنى الاتحادى[٦٩]. وفى السنوات اللاحقة لتاريخ هذه الدراسة تزايد نفوذ الجبهة الإسلامية وسط الفئات الرأسمالية كما أشرنا فى مكان سابق. ومن خلال هذا التطور دخلت الجبهة نادى

القوى المهيمنة وجربت المشاركة فى السلطة. وإذا كان حزبا الأمة والاتحادى الديمقراطى يمثلان احزاب القوى المهيمنة التقليدية التى ظلت تسيطر على الساحة السياسية خلال الخمسينات والستينات، فإن الجديد فى إنتخابات ١٩٨٦ هو ظهور الجبهة كمركز منافس، تكونت وتبلورت مصالحه وعلاقاته خلال فترة الحكم المايوى. وهى لذلك تمثل امتداداً للنظام المايوى، بحكم مصالحها وإرتباطاتها وتوجهاتها السياسية. والظاهرة الثانية فى انتخابات ١٩٨٦ هى التمثيل الضعيف للحركة السياسية الجنوبية، بسبب تأجيل الانتخابات فى ٤١ دائرة جغرافية فى الإقليم الجنوبى ورفض حركة جون قرنق المشاركة فى النظام الديمقراطى. والظاهرة الثالثة تمثلت فى عدم تمكن قوى الانتفاضة الطليعية، السياسية والنقابية، من الحصول على تمثيل حقيقى فى الجمعية التأسيسية يعكس دورها فى الإنتفاضة ومساهمتها الكبيرة فى حركة التغيير السياسى والاجتماعى، وذلك بسبب الظروف التى سبق ذكرها ولعدم تمكنها من تنظيم صفوفها وتوحيد قواها فى جبهة موحدة، بالإضافة إلى طبيعة الاصطفاف السياسى الذى فرضته ظروف توازن القوى وحركة الصراع السياسى والاجتماعى فى تلك الفترة. والواقع أن قضية التنسيق بين قوى الانتفاضة كانت مطروحة منذ وقت مبكر لكنها لم تتحقق إلا فى دائرة واحدة فقط، وذلك بسبب المناورات والتقديرات الذاتية والخاطئة.

وهكذا أفرزت الانتخابات جمعية تأسيسة تسيطر عليها احزاب القوى المهيمنة، وضمت عدداً كبيراً من الأعضاء السابقين فى مجالس الشعب فى العهد المايوى، خاصة فى أوساط نواب الجبهة. وهذه القوى فى مجموعها ظلت تمثل السند الرئيسى للأنظمة السياسية المتعاقبة، المدنية والعسكرية، طوال فترة مابعد الاستقلال. ورغم تداخل وتشابك مصالحها وعلاقاتها وتقارب التوجهات السياسية والفكرية لاحزابها السياسية، إلا أن صراعاتها مع بعضها من أجل السيطرة على السلطة، ومع الحركة الجماهيرية الديمقراطية، ظلت تميز كل تاريخ فترة مابعد الاستقلال، وذلك بسب تناقص مصالح فئاتها المختلفة وإختلاف نشأتها وتطورها التاريخى وارتباطاتها القبلية والطائفية والخارجية..وهذا الوضع المعقد كان واضحاً فى فترة مابعد الانتفاضة فى تصاعد صراعات حزب الأمة، والاتحادى بدرجة أقل، مع الجبهة فى إطار الصراع السياسى العام فى البلاد بين قوى الانتفاضة، ومن ضمنها حزبا الأمة والاتحادى، وقوى بقايا مايو ممثلة فى الجبهة والفئات الطفيلية التجارية والمصرفية. فكيف ستسير علاقات وصراعات هذه القوى خلال الفترة اللاحقة فى إطار التجربة الديمقراطية الثالثة؟.

بإنتهاء الانتخابات فى بداية أبريل ١٩٨٦ بدأت الاستعدادات لإنهاء الفترة

الانتقالية وتسليم السلطة لممثلى الشعب. وكان هناك إحساس طاغ بأن تجربة الديمقراطية الثالثة تملك كل مقومات الاستمرار وإمكانيات الفعل والانجاز بعد أن جرب السودان ديكتاتوريتين عسكريتين، كان حصادهما الخراب الاقتصادى والاجتماعى ومصادرة الحريات وتهديد الوحدة الوطنية وفقدان السيادة الوطنية. وكان الصادق المهدى اكثر المتفائلين، حيث اكد فى تصريحات صحيفة، بعد إعلان نتائج الانتخابات. «بأن التجربة الديمقراطية الثالثة هى تجربة سودانية خالصة، وانها تمثل هدية العبقرية السودانية لبلدان العالم، وان الكثيرين يرون، قبل البدء فى التطبيق، ان التجربة السودانية ستكون أملاً ومخرجاً لأزمة الحكم فى بلدان العالم الثالث»[٧٠]. ولاشك أن هذا الحديث يعكس ثقة عالية بالنفس واصراراً عنيداً على كسر الحلقة الشريرة التى ظل السودان يدور فيها طوال فترة مابعد الاستقلال، التى تبدأ بحكم ديمقراطى فإنقلاب عسكرى، فإنتفاضة، ثم فترة إنتقالية وحكم ديمقراطى وهكذا. لكن كيف يحقق زعيم حزب الأغلبية هذا الطموح فى أرض الواقع؟ المهم ان عهد الديمقراطية الثالثة بدأ بجلسة تاريخية للجمعية التأسيسية، قام فيها المجلس العسكرى الانتقالى بتسليم السلطة للجمعية التأسيسبة ومجلس رأس الدولة، وذلك وسط احتفالات وتظاهرات شعبية واسعة وكبيرة، شاركت فيها كل قوى التجمع الوطنى. ونظر العالم لعملية الانتقال بإعجاب كبير. وبذلك كفرت مؤسسات الفترة الانتقالية عن كل سيئاتها وخطاياها وانتقلت مسئولية تنفيذ برنامج وشعارات الانتفاضة لحكومة منتخبة حمّلتها جماهير الشعب السودانى كل آمالها وتطلعاتها. فكيف سارت التجربة الديمقراطية الثالثة؟؟.

هوامش الفصل الثالث

١- الدستور، مجلة أسبوعية، لندن ١٨/٤/١٩٨٨.

٢- الصادق المهدى، الديمقراطية فى السودان، عائده وراجحة، مركز أبحاث حزب الأمة ١٩٩٠، ص٢١.

٣- الدستور ١٨/٤/١٩٨٨.

٤- الأيام ٦/٤/١٩٨٨.

٥- نفسه.

٦- حيدر طه، الاخوان والعسكر، مصدر سابق. ص١١٥.

٧- معلومات من معتقلين كانوا فى سجن كوبر حتى صباح ٦/٤/١٩٨٥.

٨- الميدان، صحيفة يومية، الخرطوم، ٢٨/٣/١٩٨٩ حوار مع د. أمين مكى مدنى.

٩- نفسه.

١٠- هم د. حسين أبوصالح، وزير الصحة (نقابة الأطباء)، د. أمين مكى مدنى، وزير الأشغال، (نقابة المحامين)، عمر عبدالعاطى، النائب العام (نقابة المحامين) محمد بشير حامد، وزير الإعلام (أساتذة جامعة الخرطوم).

١١- حيدر طه: الاخوان والعسكر،م.س.،ص١١٨.

١٢- الأيام ٢٢/٨/١٩٨٥.

١٣- الدستور ٧/٧/١٩٨٧، حوار مع د.أمين مكى مدنى.

١٤- نفسه.

١٥- الأيام ٥/٩/١٩٨٥.

١٦- إذاعة الحركة الشعبية، ابريل ١٩٨٥.

١٧- حيدر طه: الاخوان والعسكر، م.س.،ص١٣٤.

١٨- الثقافة الوطنية، م.س، العدد ٤/١٩٨٩،ص١١، حوار مع د. عبدالرحمن أبوزيد.

١٩- الأيام ٢٣/٨/١٩٨٥.

٢٠- إذاعة الحركة ٧/٩/١٩٨٥.

٢١- الأيام ١٢/٨/١٩٨٥.

٢٢- نفسه.

٢٣- إذاعة الحركة ٧/٩/١٩٨٥.

٢٤- الأيام ٨/٩/١٩٨٥.

٢٥- إذاعة الحركة ١٢/٩/١٩٨٥.

٢٦- إذاعة الحركة ١٧/٩/١٩٨٥.

٢٧- الميدان ١٨/٩/١٩٨٥.
٢٨- الميدان ١٩/٩/١٩٩٥.
٢٩- الأيام ٢٠/٩/١٩٨٥.
٣٠- الميدان ١٩/٩/١٩٨٥.
٣١- الأيام ٢٢/٩/١٩٨٥.
٣٢- الأيام ٧/١٠/١٩٨٥.
٣٣- حيدر طه: الاخوان..م.س.،١٢٦-١٢٧.
٣٤- الأيام ١٦/٤/١٩٨٥، تصريح للمشير سوار الدهب.
٣٥- حيدر طه: الاخوان، م.س.، ١٣٢.
٣٦- نفسه. ص ١٣٣.
٣٧- نفسه. ص ١٢٩.
٣٨- الميدان ٢٨/٣/١٩٨٩، حوار مع د.أمين مكى مدنى.
٣٩- ميثاق الإنتفاضة الذى وقعته الاحزاب والنقابات فى الخامس والسادس من ابريل/ ١٩٨٥.
٤٠- الأيام ٩/١٢/١٩٨٥.
٤١- الميدان ٤/٢١/١٩٨٥.
٤٢- الميدان ١١/١٢/١٩٨٥.
٤٣- الميدان ٨/١٢/١٩٨٥.
٤٤- الأيام ٦/٢/١٩٨٦.
٤٥- الايام ٨/٢/١٩٨٦.
٤٦- الهدف ١٨/٢/١٩٨٦، مذكرة من حزب البعث حول الموقف مع الصندوق، ارسلت إلى مجلس الوزراء الانتقالى.
٤٧- الأيام ١٠/١/١٩٨٦.
٤٨- الميدان ٤/١١/١٩٨٥.
٤٩- الميدان ٢٠/١١/١٩٨٥.
٥٠- حيدر طه. م.س.،ص ١٢١.
٥١- الأيام ٣٠/١٢/١٩٨٥.
٥٢- الهدف ٢٩/٣/١٩٨٦.
٥٣- حيدر طه م.س. ١٣٥-١٣٦.
٥٤- نفسه. ص ٢٢٧.
٥٥- صوت الأمة، صحيفة يومية، الخرطوم ٢٣/٣/١٩٨٦.

٥٦- الهدف ١٩٨٦/٣/٢٩.

٥٧- حسن مكى: تاريخ الحركة...،مصدر سابق.

٥٨- الصادق المهدى: الديمقراطية عائدة وراجحة، م.س.،ص١٧.

٥٩- التقرير الختامى للجنة الوزارية لاستطلاع الآراء حول قانون الانتخابات/١٩٨٥.

٦٠- الأيام ١٩٨٥/١٢/٦.

٦١- الميدان ١٩٨٥/١٢/١٠.

٦٢- الأيام ١٩٨٦/٢/١٢.

٦٣- الميدان ١٩٨٦/٢/١٣.

٦٤- الميدان ١٩٨٦/٢/٢٨.

٦٥- الدستور ١٩٨٦/٧/٧، حوار مع أمين مكى مدنى.

٦٦- نفسه.

٦٧- نفسه.

٦٨- الهدف ١٩٨٦/٦/١٠، دراسة حول الانتخابات فى منطقة الخرطوم بحرى.

٦٩- تيسير محمد أحمد: زراعة الجوع فى السودان، مصدر سابق.ص ٢٠-٢٢ نقلاً عن فاطمة بابكر: البرجوازية السودانية وقضايا التنمية، دارنشر جامعة الخرطوم، ١٩٨٤(الإنجليزية).

٧٠- حيدر طه: الاخوان والعسكر، م.س.،ص. ١٧٢.

الفصل الرابع

الحكومة الائتلافية ٨٦-١٩٨٨
برنامج الوســط وأزمة القيـادة

مناورات تكوين الحكومة البرلمانية الاولى:

كـــان من الواضح انه ليس فى مقدور حزب الامة، حزب الأغلبية، تكوين حكومة مستقرة بدون التحالف مع احزاب اخرى. لذلك انحصرت الاحتمالات فى تكوين حكومة ائتلافية مع الاتحادى الديمقراطي وبعض الاحزاب الجنوبية، كما كان يحدث فى فترة الديمقراطية الثانية، أوحكومة ائتلافية أوسع (قومية) يشارك فيها حزب الجبهة الاسلامية، وبذلك انفتح الطريق لمناورات سياسية واسعة. وكان المجلس العسكرى الانتقالى قد بدأ منذ مطلع ١٩٨٦ فى الضغط على الاحزاب لقبول تكوين حكومة قومية، بحجة ضخامة المشاكل التى تواجهها البلاد وضرورة الاستقرار لمواجهة هذه المشاكل. وضاعف المجلس ضغوطه بعد ظهور نتائج الانتخابات فى ابريل ١٩٨٦ . ومن الواضح ان المجلس كانت له دوافعه السياسية المحددة التى تحكمت فى ادائه منذ انحياز القيادة العامة للشعب فى ابريل ١٩٨٥ وحتى نهاية الفترة الانتقالية، ومنعته من تصفية آثار النظام المايوى السياسية والقانونية والاقتصادية. وكان الخوف ان تكون تلك الضغوط مقدمة لاعلان استمرار المجلس فى موقعه لفترة غيرة محددة، ولكن الاحداث اكدت ان المقصود هو اشراك حزب الجبهة فى الحكم.

وبدأت المناورات بإنتشار معلومات تقول أن حزبى الاتحادى والجبهة اتفقا على التزام الحزبين بعدم الموافقة على عزل أى منهما من الحكومة القادمة. ونتيجة لذلك طرح الصادق المهدى، بعد انتخابه رئيسا للوزراء، شعار حكومة وحدة وطنية موسعة تقوم على أساس ميثاق الانتفاضة، وعقد المؤتمر الدستورى لإيقاف الحرب الاهلية، ومقررات المؤتمر الاقتصادى الوطنى الاول، وتصفية آثار مايو وإلغاء قوانين سبتمبر واستبدالها بقوانين جديدة. وهى نفس المحاور التى تضمنها برنامجه الانتخابى، برنامج الصحوة. وانطلاقاً من هذه الخطوط العامة بدأت مناورات

ومشاورات تكوين الحكومة البرلمانية الاولى، وتركزت بشكل اساسى، حول توزيع الحقائب الوزارية والمواقع الدستورية بدلاً من مناقشة البرنامج السياسى والاتفاق على محاوره الاساسية. وبما أن محاور ميثاق الحكومة المقترحة كانت عامة، فقد أبدى حزب الجبهة استعداده للمشاركة فيها رغم ماتضمنه ميثاقها من بنود حول تصفية آثار مايو وإلغاء قوانين سبتمبر. فأعلن فى تلك الأيام أن الجبهة تقوم بأعداد مشروع يدعو إلى (تكوين حكومة قومية من القوى السياية الأساسية)، ويتضمن استعداد الجبهة لإلغاء قوانين سبتمبر واستبدالها بقوانين جديدة. واكد احمد عبدالرحمن، مسئول المكتب السياسى للجبهة، بأن الميثاق سيحدث آثاراً كبيرة فى إزالة الخلافات بين الاحزاب السياسية الكبيرة وفى تقريب وجهات نظرها، خاصة حول قضية الشريعة، وحول تفسيره لهذا التحول فى موقف الجبهة من الرفض المطلق لإجراء أى تعديل فى تلك القوانين إلى الموافقة على استبدالها بقوانين جديدة، أكد «ان الحديث عن قوانين سبتمبر ١٩٨٣ يجب أن يكون موضوعياً. فقد صدرت فى سبتمبر ثمانية قوانين مختلفة. والجبهة لا تريد ان تتحدث عنها جميعاً، بل عن القوانين الشرعية فقط» وأضاف «ان الجبهة لا تصر على صيغة الاحكام الشرعية القائمة الآن، لكنها لا تقبل إلغاء يحدث ثغرة فى سريان الاحكام الشرعية. كما تحدث أيضاً عن إمكانية تغيير بعض السياسات والقوانين الاخرى الموروثة من النظام المايوى[(١)]. واعتبر المراقبون هذه التصريحات تحولاً كبيراً فى موقف الجبهة هدفه تقديم تنازلات سياسية من أجل الدخول فى مناورات ومفاوضات تشكيل الحكومة، وذلك لانها ظلت طوال الفترة السابقة تدافع عن هذه القوانين وترفض إجراء أى تعديل فيها بدعوى (لاتبديل لشرع الله) وكانت أيضاً تدافع عن السياسات المايوية باعتبارها مقدسات يجب ان لاتمس. المهم، من خلال هذه التنازلات وغيرها دخل حزب الجبهة حلبة المناورات، معتمداً على ثقله البرلمانى وترسانته الإعلامية وعلاقاته السياسية والاقتصادية المتداخلة وسط حزبى الأمة والاتحادى. وكان المجلس العسكرى يتدخل تدخلا مباشراً عندما تتعثر المفاوضات ويشدد على ضرورة تكوين حكومة قومية. وبعد مشاورات ومناورات مكثفة تكونت حكومة الصادق المهدى الأولى من حزبى الأمة والاتحدى الديمقراطية وبعض الاحزاب الجنوبية. وأعلن الترابى، زعيم حزب الجبهة «بأنه قد تم اتفاق جوهرى حول قضايا الميثاق الوطنى مع حزبى الأمة والاتحادى، ولم يتبقى سوى التشاور مع الاحزاب الجنوبية. ولكن بلغنا فى آخر لحظة ان الحزبين التقليديين آثرا الصيغة الائتلافية القديمة وبالتالى استبعاد الجبهة فى مرحلة توزيع السلطة»[(٢)].

بعد اعلان تكوين الحكومة شنت صحف الجبهة حملة إعلامية شرسة ضد

حزبى الأمة والاتحادى، لخرقهما الاتفاق مع الجبهة وخضوعهما للضغوط الاجنبية. ولكن قوى الانتفاضة استقبلت تكوين الحكومة الائتلافية بارتياح شديد. وكان استبعاد الجبهة نتيجة لعدة عوامل وضغوط، تمثل أهمها فى الآتى:

١- ان توازن القوى العام فى البلاد لم يكن يسمح بذلك، فالمناخ العام لمعركة الانتخابات، وخلال الفترة الانتقالية بكاملها، كان لايزال يرتكز بشكل رئيسى إلى حركة الصراع السياسى والاجتماعى العنيف بين قوى الانتفاضة فى عمومها، بما فى ذلك حزبى الأمة والاتحادى، من جهة، وجبهة بقايا مايو، وفى مقدمتها حزب الجبهة، من جهة أخرى. فخلال مشاورات تكوين الحكومة أعلنت معظم الاحزاب والنقابات رفضها لمشاركة حزب الجبهة فى الحكم باعتباره يمثل العقبة الأساسية فى طريق تصفية آثار مايو وايقاف الحرب الاهلية وانجاز أهداف الانتفاضة. وكان لهذه الضغوط تأثيرها الكبير فى توجهات حزبى الأمة والاتحادى. فقد صرح الصادق المهدى وقتها بأن استبعاد الجبهة يعود إلى تمسكها بتجربة نميرى الإسلامية (٣).

٢- ان برنامج الصحوة الذى طرحه حزب الأمة خلال معركة الانتخابات كان يرتكز فى جوهره على رفض قوانين سبتمبر وبرنامج حزب الجبهة، الذى اطلق عليه (اسلام الطوارئ والقطع والبتر). وقبل ذلك كان شباب حزب الأمة فى المدارس والجامعات وقيادات الانصار فى كردفان ودارفور، كان كل هؤلاء قد خاضوا صراعاً طويلاً ضد أنصار الجبهة خلال السنوات الثمانى الأخيرة للحكم المايوى. وتواصل هذا الصراع خلال الفترة الانتقالية ومعركة الانتخابات. ونتيجة لكل ذلك تمسكت الهيئة البرلمانية للحزب بموقف قوى ضد مشاركة الجبهة، وكان موقف الهيئة البرلمانية للحزب الاتحادى مماثلاً، ولكن ليس بنفس القوة والتصميم.

٣- ان صراعات الاجنحة والكتل داخل الحزبين التقليديين، وتطلعاتها للحصول على نصيبها من الحقائب الوزارية والمواقع الدستورية، قد ساعدت أيضاً فى رفض اشتراك حزب الجبهة. ففى الاتحادى الديمقراطى كانت هناك أجنحته المعروفة. وفى حزب الأمة برزت كتلة نواب الغرب ومجموعة التكنوقراط والمقربون من آل المهدى. وكل هذه الاجنحة والكتل كانت تطالب وتعمل على توسيع نصيبها فى التشكيل الحكومى، وبالتالى حصره فى حدود الائتلاف بين الحزبين والاحزاب الجنوبية.

٤- الاحزاب الجنوبية، أيضاً، كان لها دورها، لانها ترى الجبهة اكثر تشدداً فى مسألة القوانين الاسلامية بالاضافة إلى مشاركتها فى تجربة نميرى.

هكذا توصلت قيادات الحزبين إلى الاتفاق حول الحكومة الائتلافية الاولى وحول توزيع المواقع الوزارية، بعد مناورات ومفاوضات استمرت اكثر من اسبوعين داخل

الغرف والصالونات، شارك فيها عرابون معروفون بمراكزهم المالية والاقتصادية البارزة وبدورهم فى مصالحة ١٩٧٧ وفى توازنات السياسة السودانية. وكانت كل هذه المشاورات تتم بعيداً عن سمع وبصر جماهير الشعب، ولم تكن تعرف عنها سوى اخبار اجتماعتها وانفضاضها ومايرشح منها حول اتفاق الزعماء أواختلافهم، وموافقتهم على مشاركة الجبهة أو استبعادها. ومع ذلك ظلت جماهير الشعب، وفى مقدمتها قوى الانتفاضة، تراقب كل ذلك بإهتمام كبير وقلق شديد. كانت تنظر إلى ميلاد الحكومة البرلمانية الأولى كثمرة من ثمار انتفاضة مارس/ابريل ١٩٨٥، وبأمل أن تثبت الاحزاب التقليدية مصداقيتها وتفى بالوعود التى اطلقتها أثناء الانتخابات وان ترتفع إلى مستوى المسئولية الوطنية لمواجهة التحديات التى تواجه البلاد. فقد كان الأمل أن تقوم الحكومة الائتلافية بإستكمال انجاز أهداف الانتفاضة، خاصة ان احزابها كانت تعتبر نفسها جزءاً من قوى الانتفاضة. ولا يقلل من شأن هذه الحقيقة انسحاب الاتحادى الديمقراطى من التجمع الوطنى فى الشهور الاخيرة للفترة الانتقالية، لأن علاقاته بالتجمع لم تنقطع، بل شارك فى تحالف قوى الانتفاضة فى معركة دائرة الصحافة.

لقد تحددت اهم التحديات التى تواجه البلاد، من خلال الصراع السياسى والاجتماعى خلال الفترة الانتقالية ومعركة الانتخابات، فى الآتى:

- مواجهة الازمة الاقتصادية الخانقة والخراب الاقتصادى والاجتماعى الذى خلفه النظام المايوى.
- ايقاف الحرب الاهلية الجارية فى الجنوب عن طريق الحوار السلمى الديمقراطى وعقد المؤتمر الدستورى.
- تصفية آثار مايو السياسية والقانونية والاقتصادية، كمدخل هام لإستعادة السيادة الوطنية وبناء نظام ديمقراطى حقيقى.
- سياسة خارجية مستقلة تخدم المصالح الوطنية العليا وتعيد للسودان دوره فى محيطه العربى والأفريقى وحركة عدم الانحياز.

فى اطار هذه التحديات تكونت حكومة الصادق المهدى الاولى، وطرحت برنامجها لمواجهة تلك التحديات. وفى توزيع المواقع الدستورية، تكون مجلس سيادة خماسى برئاسة احمد الميرغنى، واستلم البروفسير محمد ابراهيم خليل رئاسة الجمعية التأسيسية، واصبح على عثمان محمد طه، رائد مجلس الشعب المايوى الاخير، زعيماً للمعارضة، معتمداً على نواب الجبهة وعلاقاتها السياسية والاقتصادية المتداخلة مع دوائر واسعة وسط الحزبين الحاكمين، وخاصة وسط الحزب الاتحادى، بالإضافة إلى ترسانتها الإعلامية وشعاراتها الإسلامية الفضفاضة.

وبجانب المعارضة البرلمانية الرئيسية هناك النواب الشيوعيون الذين اطلقوا على مجموعتهم (المعارضة الديمقراطية) والمستقلون ونواب بعض الاحزاب الجنوبية والحزب القومى السودانى، الذين لم يشاركوا فى الحكومة الائتلافية. وهناك أيضاً قوى الانتفاضة ممثلة فى الاحزاب اليسارية والحركة الجماهيرية الديمقراطية وسط نقابات واتحادات العمال والمزارعين والموظفين والمهنيين والفنيين والطلاب المكتوية بنيران الازمة الاقتصادية والحرب الاهلية، والمتطلعة لانجازات عملية وسريعة تحقق لها طموحها فى الحرية والحياة الكريمة فى سودان ديمقراطى موحد ومستقل وفاعل فى محيطه العربى والافريقى والاسلامى. وهناك حركة تحرير شعب السودان، بثقلها العسكرى فى الجنوب ونفوذها السياسى المحلى والاقليمى والدولى، وضغوطها السياسية والعسكرية المؤثرة فى مجرى السياسية السودانية منذ منتصف ١٩٨٣، والتى ظلت بعيدة عن المشاركة فى النظام الديمقراطى والنشاط السياسى داخل السودان، استمراراً لموقفها الذى اعلنته بعيد الانتفاضة. ولكنها، رغم ذلك، كانت تمثل رقماً سياسياً لا يمكن تجاهله فى كافة مناورات السياسة السودانية، وذلك لتأثير الحرب الاهلية الكبير فى الوضع السياسى فى البلاد بشكل عام. فماذا قدمت الحكومة فى برنامجها؟

تصفية النظام المايوى أم اصلاحه وترقيعه:

فى الاسبوع الأول من يونيو ١٩٨٦ طرح رئيس الوزراء برنامج حكومته، وأعلن فى خطابه أمام الجمعية التأسيسية التزام الحكومة بميثاق الانتفاضة وميثاق الدفاع عن الديمقراطية ومقررات المؤتمر الاقتصادى الوطنى، ووعد بالسير فى طريق استكمال انجاز اهداف وبرنامج الانتفاضة. وتعهد رئيس الوزراء بتحقيق ثلاث مفاجأت...

الأولى: ابطال مفعول الفتنة الدينية التى زرعها الطاغية وأعاق بها حركة التقدم الاجتماعى وعلاقات السودان الخارجية، وذلك عن طريق تحقيق رغبة الاغلبية المسلمة فى تحكيم السلام فى حياتها الخاصة والعامة فى وفاق مع حقوق الآخرين الدينية والمدنية والانسانية.

الثانية: ابطال مفعول الفتنة العرقية المسنودة من الخارج، والتى تحاول جاهدة أن تستقطب شعبنا فى مواجهة عربية - زنجية غريبة علينا وعلى عروبتنا وافريقيتنا.

والثالثة: أحداث قفزة توعية فى اقتصاد مشلول ومتسول في كل موائد العالم، وتحويله إلى اقتصاد حى يوفر احتياجات أهله وينمو ويتطور.. كما تحدث عن كنس

آثار مايو كنسا تاماً وكاملاً.

وشمل الخطاب عرضا لحجم الخراب الاقتصادى والاجتماعى الذى سببه النظام الديكتاتورى المايوى بقدر كبير من الوضوح، وأعلن الموجهات العامة لسياسة الدولة لمواجهة هذا الخراب، وشرح رؤية الحكومة لقضايا الحكم والتشريع والاصلاح الاقتصادى وقضايا السلام والحرب الاهلية والسياسة الخارجية. وذلك بالإضافة إلى إجراءات لتخفيف معاناة الجماهير ومواجهة ظروف الغلاء وشح السلع الاستهلاكية الضرورية(٤).

شمل الخطاب كل قضايا الحكم والتحديات الأساسية التى كانت تواجه السودان فى تلك الفترة. وطرح موجهات عامة دون ان يربطها بخطة اقتصادية اجتماعية محددة، كما ورد فى توصيات المؤتمر الاقتصادى الوطنى الذى انعقد فى مارس ١٩٨٦. ولكن رئيس الوزراء وعد بأعداد الخطة بعد توفير الاحصائيات والدراسات الضرورية. ففى الجانب الاقتصادى ركز الخطاب على إعادة تأهيل وتعمير المشاريع القائمة وتشغيل الطاقات المعطلة وتوفير فرص العمل ورفع الكفاءة الانتاجية وفك الاختناقات فى قطاع النقل والطاقة والمياه، ووعد بتكثيف الجهود لزيادة الإنتاج وتحفيز المنتجين، زيادة الايرادات العامة وتنويع مصادرها وتوزيع العبء الضريبى بطريقة عادلة، تخفيض النفقات العامة وربط الاجور بالمرتبات، اصلاح النظام المصرفى وقفل ابواب الممارسات المصرفية الهدامة وتمكين البنك المركزى من الاشراف الفعلى على النشاط المصرفى لاغراض الانتاج بعيداً عن تمويل النشاط الطفيلى، عدم اللجوء للاستدانة من النظام المصرفى إلا عند الضرورة القصوى، ايقاف استيراد الكماليات وترشيد الاستيراد، مراجعة قوانين الاستثمار، المطالبة بتجميد الديون الخارجية لحين معافاة الاقتصاد السودانى والعمل على تخفيف تكاليف المعيشة. واكد الخطاب ان هذه الاجراءات تهدف إلى زيادة الانتاج وتخفيض الانفاق العام وترشيد الاستهلاك. والخطوة الاولى هى تكوين مجلس قومى للتخطيط الاقتصادى لوضع خطة شاملة للانقاذ الاقتصادى وتحديد مراحل التحرك نحو الاهداف الاستراتيجية التى حددها المؤتمر الاقتصادى الوطنى. وأضاف ان على وزارة التجارة ان تدخل السلع المحلية فى نظام التموين وان ترفع كفاءة جهاز الرقابة على الأسعار وان تشرع فى تكوين لجان شعبية لمساعدة جهاز الرقابة وفى إعادة تعمير قطاع التعاون وتطهيره من الممارسات الفاسدة، وعليها ان تقوم فوراً بالاستيراد من مصر على الحساب المشترك لسد النقص فى الادوية والاحذية والاقمشة الشعبية..الخ وتناول الخطاب أيضاً قضايا الحكم والتشريع والغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣ والتحديات الأخرى وطرح موجهات عامة لمواجهتها

دون أن يحدد الخطوات العملية [٥]. ومع كل ذلك وجد البرنامج اهتماماً كبيراً ومناقشات واسعة وسط الأحزاب السياسية وكذلك وسط النقابات والاتحاد المهنية. فمجرد طرح البرنامج كان يمثل انجازاً هاماً وثمرة من ثمار الانتفاضة. وهنا تتأكد حقيقة الارتباط بين اشاعة الديمقراطية والحريات العامة ومواجهة قضايا التطور الوطنى بشكل جدى وعميق وبمشاركة كل القوى السياسية والنقابية فى البلاد. وإذا كانت مؤسسات الفترة الانتقالية قد فشلت فى تحقيق أهداف وبرنامج الانتفاضة، فإن مواجهة استكمال انجاز هذه الاهداف قد اصبح يمثل تحدياً أساسياً للحركة السياسية السودانية فى عمومها، وللحزبين الحاكمين بشكل خاص . . فهل كانت فعلاً فى مستوى هذه الاهداف والتحديات؟؟

لقد كان السؤال المطروح هو: هل المطلوب تصفية الآثار السياسية والقانونية والاقتصادية للنظام الديكتاتورى المايوى كمقدمة ضرورية لتأسيس نظام ديمقراطى حقيقى يلبى تطلعات شعب السودان فى الحرية والتقدم وصيانة استقلاله وتعزيز وحدته الوطنية، ام ان المطلوب هو إصلاح النظام المايوى وترقيعه، مع المحافظة على ركائزه الأساسية السياسية والقانونية والاقتصادية؟؟.

فى هذا الاتجاه طرحت الحكومة رؤيتها لمواجهة هذا الواقع، انطلاقاً من المواقع الفكرية والاجتماعية للقوى السياسية التى تمثلها. وكذلك فعلت الاحزاب السياسية الاخرى والحركة النقابية. وهنا يمكننا التمييز بين ثلاث مواقع متمايزة لمواقف القوى السياسية المعارضة. الموقع الأول مثله حزب الجبهة الإسلامية القومية، والثانى: مثلته الاحزاب الجنوبية والحزب القومى السودانى، والثالث: مثلته قوى الانتفاضة وسط الاحزاب السياسية والحركة النقابية...كان لكل من هذه القوى رؤيتها الخاصة لبرنامج الحكومة النابعة من مصالح وتوجهات قاعدتها الاجتماعية ونظرتها الفكرية والسياسية للتحديات التى تواجه البلاد، ومن موقعها فى حركة الصراع السياسى والاجتماعى خلال سنوات الحكم المايوى والفترة الانتقالية ومعركة إنتخابات ١٩٨٦. فقد انطلق حزب الجبهة الإسلامية من موقع الدفاع عن الركائز الأساسية، السياسية والقانونية والاقتصادية للنظام الديكتاتورى المايوى والمحافظة عليها مع ترقيعها واصلاح بعض الثغرات الموجودة هنا وهناك أوالإصلاحات التى قد يفرضها توازن القوى فى البلاد. ويمكننا ملاحظة ذلك فى تناولها لبرنامج الحكومة الإئتلافية. فعند إعلان البرنامج كتبت صحيفة الراية فى صفحتها الاولى بالبنط العريض (لاجديد فى خطاب الحكومة) (الخطاب أغفل الجوانب الاقتصادية والسياسات المطروحة تساعد على ارتفاع الاسعار)[٦]. وفى خطها الاعلامى ومناقشاتها داخل الجمعية التزمت الجبهة موقف الرفض الشامل

للبرنامج، دون أن تحدد بدائلها الموضوعية للسياسات المعلنة. وذلك رغم ان د.الترابى كان قد اعلن فى وقت سابق، انه تم اتفاق جوهرى حول قضايا الميثاق مع الحزبين التقليديين. ومن هنا فإن إعلان الرفض الشامل لايعنى فى هذه الحالة سوى الانفعال ورد الفعل الناتج عن استبعادها من المشاركة فى الحكومة وتأكيد جديتها فى المعارضة واستغلال بعض القضايا فى مناورات جديدة بهدف الضغط على الاحزاب الحاكمة وإجبارها على إعادة ترتيب وتوزيع السلطة. وبجانب ذلك، تركزت مناقشاتها بشكل خاص فى الموقف من قوانين سبتمبر ١٩٨٣.

ففى بداية مشاورات تكوين الحكومة أعلنت موافقتها على إلغائها واستبدالها بقوانين جديدة. وعند مناقشتها لبرنامج الحكومة تناست هذا الموقف لتدافع دفاعاً صلباً عن كل ترسانة القوانين المايوية. وليس هناك أى تفسير لهذا الموقف سوى الدفاع عن أهم الركائز القانونية للنظام الديكتاتورى المايوى، تحت غطاء الدفاع عن الشريعة الاسلامية. ففى تصريحه، الذى اشرنا إليه فى مكان سابق، أعلن احمد عبدالرحمن بان "مايهم الجبهة هو القوانين الشرعية فقط وليس قوانين سبتمبر كلها، وأنها لا تصر على صيغة الاحكام الشرعية القائمة الآن". ولكن قوانين سبتمبر لا تنحصر فى ذلك فقط، بل تشمل ثلاث مجموعات، الأولى: قوانين الاستثمار والانفتاح الاقتصادى والشركات الاحتكارية التى دمرت الاقتصاد الوطنى، والثانية تشمل القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات مثل قانون أمن الدولة المتضمن فى قانون العقوبات وقانون الهيئة القضائية وقوانين العمل والنقابات وغيرها. وهدف هذه القوانين حماية حكم الفرد ومصادرة الحقوق الاساسية للمواطنين. والثالثة تشمل قانون العقوبات والمعاملات المدنية وقوانين تابعة اخرى. والواقع ان المجموعتين الاولى والثانية هما الأكثر خطورة. وحول عدد قوانين سبتمبر ١٩٨٣، ذكر احمد عبدالرحمن انها ثمانية، ولكن نقابة المحامين حصرت حوالى عشرين قانوناً، وجاءت لجنة دستورية القوانين، التى شكلها النائب العام الانتقالى، لترفع العدد إلى أكثر من مائة قانون. وقانون العقوبات من قانون واحد من هذه الترسانة، وقد استغل نميرى وقضاته المادة ٩٦ من هذا القانون فى إشاعة الارهاب والرعب وسفك أرواح الابرياء والخصوم السياسيين(٧).

ولكن الجبهة وخطاب الحكومة تجاهلا كل ذلك. وهذا الموقف هو بالنسبة للجبهة هو نفس موقفها خلال الفترة الانتقالية ومعركة الانتخابات. وذلك بهدف تحويل خطابها السياسى إلى معادل موضوعى للاسلام، وبالتالى تكفير كل من يقف ضد توجهها - وهو توجه يتناقض، بشكل صارخ، مع تاريخ الفكر العربى الإسلامى الملئ بقيم العدل والحرية والحق والمعروف بتعدد مذاهبه الفقهية وغنى تراثه. ولذلك

يخلط هذا التوجه بين المطالبة بألغاء قوانين استبدادية وقضية الإصلاح التشريعى واستلهام التراث العربى الإسلامى فى مجالات الفقه والقانون. وهنا يصبح التمسك بقوانين سبتمبر واعتبارها قوانين اسلامية مجرد محاولة لتبرير المصالحة مع النظام المايوى والمشاركة فى الحكم خلال سنواته الأخيرة، وبالتالى الدفاع المستميت عن كل ركائزه، تحت هذا الغطاء. وهى لا تكتفى بتأييد الحكم الاقليمى والمحلى المايوى، بل تدعو إلى تطويره إلى حكم فيدرالى دون مراعاة للظروف الاقتصادية الحرجة التى تعيشها البلاد أولضرورات تعزيز الوحدة الوطنية. وفى نفس الاتجاه أعلنت تأييدها للإبقاء على تقسيم الجنوب إلى ثلاث أقاليم وعملت على تغذية خلافات السياسيين الجنوبيين حول هذه القضية، التى كانت احد اهم الاسباب المباشرة لتجدد الحرب الاهلية فى منتصف ١٩٨٣ ولتزايد شكوك الجنوبيين وفقدانهم الثقة فى الشماليين بشكل عام. وفى مجال قضايا الحكم دعت إلى وضع دستور دائم، يهتدى بمسودة مشروع ١٩٦٨، وهو مشروع يقوم على الجمهورية الرئاسية ومعاداة الحريات العامة والحقوق الاساسية، ودارت حوله خلافات واسعة وسط القوى السياسية أدت إلى أزمة سياسية حادة قادت بدورها إلى انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩. وفى المجال الاقتصادى رفضت موجهات برنامج الحكومة، ولكنها لم تتقدم ببدائل محددة. والواقع ان انتقادات الجبهة كانت تنطلق من تصور متكامل، طرحه د.الترابى فى ابريل ١٩٨٦ كميثاق للوفاق الوطنى وكأساس لحكومة قومية تكون الجبهة طرفاً فيها. وهو ميثاق شامل تطرق إلى كل قضايا الحكم(٩). ولكن محاوره الاساسية لا تخرج عن أطار الركائز الأساسية للنظام المايوى. وهذا ماوضح فى مناقشاتها التى استهدفت الدفاع عن هذه الركائز والضغط على الاحزاب الحاكمة لإجبارها على إعادة النظر فى ترتيب أوضاع القوى المهيمنة وإشراكها فى السلطة. وذلك من خلال الرفض الشامل لبرنامج الحكومة تحت شعارات إسلامية فضفاضة.

أما الاحزاب الجنوبية والحزب القومى السودانى، فقد ركزت معارضتها فى الدفاع عن خصوصية الجنوب ومنطقة جبال النوبة فى مواجهة ما تسميه (سيطرة الشمال العربى المسلم). لذلك حصرت مناقشاتها فى قوانين سبتمبر، باعتبارها أساس مشكلة الجنوب والحرب الاهلية الجارية هناك، وأهملت المحاور الاخرى الخاصة بالمشاكل الوطنية الكبرى وبناء سودان ديمقراطى موحد ومستقل. وذلك رغم أن بعضها كان مشاركاً فى الحكم. ومن هنا جاء اصرارها على إلغاء هذه القوانين «لانها دينية وعنصرية، واستبدالها بقوانين ١٩٧٤» وإعتمدت فى ذلك على «عدم إمكانية اصدار تشريعات جديدة بسبب عدم إكتمال انتخابات الجمعية. وعندما لم يستجب حزبا الأمة والاتحادى لذلك انسحب نواب الكتلة السودانية

الافريقية من قاعة الجمعية، بما فى ذلك نواب الاحزاب الجنوبية المشاركة فى الحكومة[١٠]. ويبدو ان الحركة السياسية الجنوبية لم تتعلم من تجاربها السابقة، خاصة تجربتها مع نظام نميرى، عندما انطلقت من افق اقليمى ضيق لا يرتبط بأى دور إيجابى فى مواجهة القضايا الوطنية الكبرى، ويفرغ مشكلة الجنوب من مضمونها الديمقراطى المعادى للإستعمار، وعندما ظنت ان حل المشكلة يتمثل فى الارتماء فى أحضان الفئات الحاكمة فى الخرطوم وتسليم إدارة الجنوب للسياسيين الجنوبيين دون أى اهتمام بقضايا التطور الاقتصادى الاجتماعى وقضايا الديمقراطية وتعزيز الوحدة الوطنية. وبذلك اخضعت نفسها لابتزاز الاحزاب والقوى الحاكمة ومناوراتها وأهملت العمل مع قوى الانتفاضة والحركة الجماهيرية الديمقراطية فى الشمال والجنوب على السواء. لذلك كان دورها فى مناقشة برنامج الحكومة محدوداً، بسبب ترددها بين معارضة توجهاته الأساسية والمشاركة فى الحكومة، بالإضافة إلى خلافاتها حول إدارة الجنوب والتعامل مع حركة قرنق. ولكنها مع ذلك رفعت راية الدفاع عن خصوصية الجنوب وتمايزه فى مواجهة الشمال وكشفت ضيق أفق احزاب القوى المهيمنة وضعف إحساسها بمخاطر الحرب الاهلية الجارية فى الجنوب على الوحدة الوطنية وسيادة البلاد وتطورها الاقتصادى والاجتماعى.

وبجانب حزب الجبهة الإسلامية، المعارضة البرلمانية الرئيسية، واحزاب الكتلة السودانية الافريقية، كانت هناك قوى الانتفاضة وسط الاحزاب السياسية والحركة النقابية. وهنا لابد أن نشير إلى أن التجمع الوطنى لم يعد فى مقدوره، بعد تكوين الحكومة، ان يقوم بنفس الدور الذى لعبه أثناء الفترة الانتقالية، وذلك لأن حزبى الأمة والاتحادى، وهما من أحزابه المؤسسة، أصبحا يمثلان السلطة الحكومية فى مواجهة الاحزاب الاخرى. ولذلك تحول التجمع إلى إطار عام للحوار السياسى والعمل الوطنى، وانتهى دوره كجبهة سياسية لها برنامجها النضالى اليومى. ولكن ذلك لم يلغ دور قوى الانتفاضة، ممثلة فى بقية الاحزاب داخل وخارج الجمعية التأسيسية ووسط الحركة النقابية. وبهذا المعنى يمكن القول أن هذه القوى كانت تمثل جبهة سياسية واسعة، بالرغم من أنها لم تحاول ان تنظم نفسها فى أشكال تنظيمية محددة، لأنها كانت تنطلق فى مواقفها من أهداف وبرامج متقاربة فى معظم قضايا الصراع السياسى. وانطلاقاً من كل ذلك تميز تناولها لبرنامج الحكومة بالمسئولية الوطنية والإحساس العميق بالتحديات التى كانت تواجه سودان مابعد نميرى. فأبدت ترحيبها بإعلان رئيس الوزراء التزام الحكومة بمواثيق الانتفاضة الثلاثة وبتنفيذ ماتبقى من برنامجها. وهذه المواثيق واضحة فى توجهاتها، وشاركت

فى إعدادها وصياغتها كافة القوى السياسية والنقابية، بإستثناء حزب الجبهة الإسلامية القومية، الذى شارك فقط فى المؤتمر الاقتصادى الوطنى ووقع على ميثاقه ومقرراته، ولكنه لم يشارك فى المواثيق الأخرى، بل كان يهاجمها. ورحبت قوى الانتفاضة، أيضاً، بتشخيص خطاب الحكومة الواضح والمحدد للخراب الاقتصادى والاجتماعى الذى خلفه النظام المايوى، ورحبت، من جهة ثالثة، بالموجهات العامة لسياسات الدولة التى طرحها البرنامج والتى شملت تصفية آثار مايو والإصلاح الاقتصادى والتشريعى، إيقاف الحرب الأهلية بالحوار السلمى وعقد المؤتمر الدستورى الوطنى..الخ، وبالإضافة إلى ذلك ركزت قوى الانتفاضة، داخل وخارج الجمعية التأسيسية، على النقد الموضوعى وطرح البدائل العملية. فقد أكد الحزب الشيوعى «ان الخطاب واضح فى توجهاته السياسية وفى عرض مشاكل البلاد الأساسية. والخلاف يتمثل فى المعالجات. وفى رأينا أن الحل الجذرى فى نظام وطنى ديمقراطى يفضى إلى الاشتراكية، لأن الاصلاحات فى إطار النظام الرأسمالى قد تخفف ويلاته لكنها لا تضع نهاية لها». وحول قضية الإصلاح الاقتصادى أكد «ان أى خطة للإنقاذ الاقتصادى لابد أن تبدأ بتعبئة الموارد الداخلية وبالتعبئة المعنوية واستعادة ثقة الشعب في شعار الإصلاح. لذا لابد من قرار سياسى بتخفيض أسعار السلع الضرورية، خاصة السكر والبترول. وبدون ذلك تزول كل شعارات الكفاية والعدل مع الشعارات المايوية التى زالت..ومع ذلك فإن التوجهات الاقتصادية فى برنامج الحكومة تبقى صحيحة..ولكنها مواجهة بتحدى توفير مصادر التمويل والتحرر من التبعية الاقتصادية. وحول هذا الجانب نأخذ على الخطاب مسألتين:

الأولى: النظر فى تجميد ديون الحكومة للنظام المصرفى، فإذا كان المقصود سياسات وخطوات لمحاربة التضخم والتقيد بقانون بنك السودان، تصبح للتجميد جدوى اقتصادية شريطة تحديد فترة التجميد وكيفية السداد كخطوة فى عملية إصلاح مالى شامل. أما إذا كان التجميد من أجل التقاط الإنفاس والالتفاف على المشكلة وأسبابها، فإننا لن نخرج من الدوامة.

والمسألة الثانية: هى طلب تجميد المديونية الخارجية، ريثما يستعيد الاقتصاد السودانى عافيته. فماذا لو رفض الطلب؟ أوماذا لو قبل مقابل شروط سياسية؟ إذا استبعدنا الاحتمال الثانى، فلابد أن نتوصل، منذ الآن، إلى اتفاق وطنى عام لمواجهة صندوق النقد الدولى ونؤكد له أنه لا يفاوض الحكومة وحدها، بل يفاوض إرادة وطنية موحدة تطلب شروطاً أفضل لسداد الديون وبأكثر من طريقة مريحة، من غير وصفات الصندوق التى جلبت الكوارث على كل بلد اهتدى بها. والتفاوض مع

الصندوق لايعتمد فقط على تقديم الخيارات وقوة منطقها بقدر مايعتمد على السير بجدية فى تنفيذ خطة إعادة تعمير القطاعات الإنتاجية وإيقاف تدهور الجنيه السوداني. ولأجل السير فى هذا الطريق لابد من استعادة السيادة الوطنية والقرار الوطنى فى الجهاز المصرفي. وهذا يتطلب سحب تراخيص البنوك الأجنبية والمشتركة وحصر القطاع المصرفى فى البنوك الحكومية وبنوك القطاع القطاع الخاص المحلى، مع إشراف البنك المركزى على النشاط المصرفي. ولابد من إصلاح أوضاع البنوك المتخصصة لتمكينها من القيام بدورها. وإذا لم تقدم الحكومة حلولاً لمثل هذه المشاكل ستخسر الشعب»[11]. ورأى حزب البعث «أن نقطة الانطلاق لتحويل التزام الحكومة بمواثيق الانتفاضة، والمحاور الأساسية لبرنامجها، إلى واقع تتمثل فى السير الجدى فى تصفية الآثار السياسية والقانونية والاقتصادية للنظام المايوى». وحول قضية الاصلاح الاقتصادى أكد «ان الحكومة طرحت موجهات عامة سليمة، لكنها لم تربطها بخطة وسياسات محددة. ومع ذلك فإن موجهات الاصلاح الاقتصادى يجب أن ترتبط بقضيتين: الأولى: خلق المناخ السياسى والاقتصادى العام الملائم للتوجه الجدى فى الاصلاح الاقتصادى. وهذا يتطلب اتخاذ عدة إجراءات سياسية تشمل: تصفية آثار مايو، إعلان موقف مستقل فى التعامل مع صندوق النقد الدولى يرتكز على مقررات المؤتمر الاقتصادى وتسنده القوى السياسية والنقابية، إعادة النظر فى الاتفاقيات التى تفرط فى السيادة الوطنية، مثل الاتفاق مع شيفرون، وسحب تراخيص البنوك الخاصة الاجنبية والمشتركة والاكتفاء فقط بالبنوك الحكومية، العودة لنظام الرقابة على النقد الاجنبى، اصدار قانون من اين لك هذا وتطبيقه على أركان النظام المايوى الخ..أما القضية الثانية: فتتمثل فى تخفيض اسعار السكر والبترول والقمح والادوية، مع وضع سياسات جادة لمكافحة التضخم..ويجب أن لا تفكر الحكومة فى هذا الامر من زاوية التوازن المالى فقط وتتجاهل آثاره الايجابية فى زيادة الانتاج. ويؤكد حزب البعث (أنه بدون اتخاذ إجراءات جادة لخلق المناخ السياسى والاقتصادى الملائم للإصلاح الاقتصادى وتخفيض اسعار السلع الأساسية لا يمكن الحديث عن اى توجه جدى للإصلاح الاقتصادى، ناهيك عن الخروج من الازمة الاقتصادية بشكل نهائى. ومثل هذا الحل الشامل يتمثل فى رأينا فى استراتيجية التنمية الاقتصادية الاجتماعية الشاملة والمستقلة التى تقوم على التنمية الشاملة والمتوازنة، الاستقلال الاقتصادى، الاعتماد على النفس، تلبية الحاجات الأساسية للسكان، العدالة الاجتماعية فى توزيع الداخل والتكافل الاقتصادى مع البلدان العربية والاقطار الافريقية المجاورة. وهذه الاستراتيجية تتطلب نهجاً سياسياً محدداً أساسه الإرادة الوطنية المستقلة

والمشاركة الشعبية الواسعة والدور القيادى للقطاع العام»[١٢].

وركزت قوى التجمع النقابى والنقابات والاتحادات المهنية على قوانين العمل والنقابات وقضايا الاجور وتخفيض تكاليف المعيشة. ففى جانب القوانين طالبت بإلغاء قوانين العمل المايوى واستبدالها بقوانين ديمقراطية تشارك فى اعدادها النقابات والاتحادات، وذلك فى إطار إلغاء كافة القوانين المقيدة للحريات. وركزت أيضاً على مراجعة الهيكل الراتبى وربط الاجور بالإنتاج وتكاليف المعيشة، وتركيز الاسعار وتحديد حد ادنى للأجور على أساس تكاليف المعيشة الحقيقية، وتخفيض أسعار السلع الاستهلاكية الضرورية، وانتهاج سياسية تموينية تستهدف توفير الاحتياجات الأساسية بأسعار وكميات معقولة[١٣].

والواقع ان هذه القضايا تمثل ابرز نتائج الخراب الاقتصادى والاجتماعى الذى خلفه النظام المايوى. فالحد الادنى للاجور كان حوالى ٦٠جنيه، فى حين قدرت تكاليف المعيشة المعقولة للاسرة العمالية المتوسطة بحوالى ٥٦٠ جنيه فى الشهر[١٤]. لذلك لم تجد قوى العاملين فى خطاب الحكومة سوى الوعود والحديث عن إجراءات مكافحة التهريب وزيادة الإنتاج دون أى مكاسب ملموسة.

وفى مجالات قضايا الحرب الاهلية والمؤتمر الدستورى والمحاور الاخرى تقدمت قوى الانتفاضة بمقترحات مماثلة، انطلاقاً من مواثيق الانتفاضة وأهدافها. والواقع ان برنامج الحكومة كان يتميز بالتردد وعدم الحسم، رغم وضوح توجهه الاصلاحى وارتباط هذا التوجه ببرنامج الانتفاضة وأهدافها.

وظهر ذلك بشكل جلى فى قضية الاصلاح الاقتصادى والغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣ - فى الجانب الاقتصادى ركز البرنامج على الالتزام بمقررات المؤتمر الاقتصادى الاول حول خطة الانقاذ، بالاضافة إلى موجهات عامة. ولكنها لم تربط ذلك بخطة محددة، بحجة عدم توفر المعلومات الضرورية لذلك. ولكن هل هذا هو السبب الاساسى؟ أم أن الحكومة تتردد فى مواجهة القوى والفئات الاجتماعية التى تسببت فى الأزمة الاقتصادية الجارية؟ وفى مواجهتها لقضية الغاء قوانين سبتمبر، اتخذت الحكومة نفس نهج التردد وعدم الحسم. فقد قالت فيها مالم يقل مالك فى الخمر، ولكنها وعدت بألغائها واستبدالها بقوانين (اسلامية صحيحة). وبذلك تهربت من مواجهة مسؤليتها.

فى هذا الاطار تحددت الصورة العامة لحركة الصراع السياسى والاجتماعى فى البلاد فى مواجهة قضايا البلاد الأساسية، وفى مقدمتها تصفية آثار مايو السياسية والقانونية والاقتصادية، وإيقاف الحرب الاهلية ومواجهة ظروف التردى الاقتصادى، والمحافظة على النظام الديمقراطى وترسيخه. وبذلك وجدت الحكومة

الائتلافية نفسها بين مطرقة حزب الجبهة الإسلامية القومية والفئات التجارية والطفيلية وسندان قوى الانتفاضة، فى عمومها، بالإضافة إلى ضغوط الحرب الاهلية وضغوط قوى اقليمية ودولية عديدة، تربطها مصالح معينة بالسودان. وفى مواجهة كل هذه الضغوط كان على الحكومة الإئتلافية مواجهة تحدى المحافظة على وحدتها أمام صراعات أحزابها الرئيسية وصراعات الكتل والاجنحة فى داخل هذه الاحزاب نفسها. لذلك كان عليها ان تحدد بدقة إلى أين تتجه؟ بإتجاه تصفية آثار مايو السياسية والقانونية والاقتصادية أم بإتجاه التكيف معها؟ هذا ماستكشفه لنا متابعة موقفها من قضية الاصلاح الاقتصادى وقضية الحرب الاهلية وعملية السلام وعقد المؤتمر الدستورى.

أولاً: فى قضايا الإصلاح الاقتصادى:

فى مارس ١٩٨٦ انعقد المؤتمر الاقتصادى الوطنى الأول، وشارك فى إعداده وتنظيمه وفى مداولاته عدد كبير من الاقتصاديين السودانيين العاملين داخل السودان وخارجه، وممثلين للاحزاب السياسية والنقابات والاتحادات المهنية واتحاد أصحاب العمل. وفى الجلسة الختامية خاطب الصادق المهدى المؤتمرين وتطرق، فى حديث طويل، إلى الخراب الاقتصادى والاجتماعى الذى خلفه النظام المايوى وإلى فوضى النظام المصرفى والإدارة الاقتصادية الخ. وأعلن التزامه بمقررات المؤتمر وتوصياته حول خطة الانقاذ الاقتصادى وتصحيح مسار الاقتصاد الوطنى. وأضاف "أن التوصيات التى توصل إليها المؤتمر نؤيدها ونشارك فى دعمها ونراها لبنة من اللبنات التى نبنى بها الآن النهج القومى"(١٦).

إن الاعداد السليم والمناقشات الجادة التى شهدتها جلسات المؤتمر، والكفاءات التى شاركت فيه، جعلت منه حدثاً هاماً فى تاريخ السودان الحديث، إذ لأول مرة يجتمع أهل الاختصاص وأهل السياسة واصحاب العمل والنقابات لمناقشة قضايا الاقتصاد السودانى، وتخرج اجتماعاتهم بمقررات وتوصيات محددة لمواجهة الأوضاع الاقتصادية المتدهورة، انطلاقاً من المصالح الوطنية العليا وحق شعب السودان فى الحياة الحرة الكريمة. ولذلك شاركت فى مداولات المؤتمر وساندت مقرراته كل النقابات والاتحادات والاحزاب السياسية، بما فى ذلك الجبهة الإسلامية، التى لم تشارك فى مواثيق الانتفاضة الاخرى، بل كانت تهاجمها.

لقد كانت فكرة المؤتمر نفسها مطروحة فى أدبيات بعض الاحزاب فى السنوات الأخيرة للنظام المايوى، كرد فعل على المؤتمرات التى أقامتها السلطة خلال تلك الفترة. وبعد الانتفاضة جاءت الخطوة العملية من معهد البحوث الاقتصادية والدراسات الانمائية بجامعة الخرطوم، الذى قام بإعداد وتنظيم مؤتمر الاقتصاد الكلى فى يناير ١٩٨٦. وتبعه مؤتمر آخر حول العون الخارجى اعده ونظمه معهد.

الدراسات الاضافية بجامعة الخرطوم. وفى الوقت نفسه شاركت وزارات القطاع الاقتصادى فى ثمانية مؤتمرات قطاعية تناولت قضايا ومشاكل قطاعات الاقتصاد الوطنى المختلفة. وجاء المؤتمر الاقتصادى الوطنى الأول كتتويج لهذه الجهود الكبيرة. وهكذا جاءت توصياته ومقرراته نتيجة مناقشات طويلة تضمنتها جلسات هذه المؤتمرات التى بلغت ٦٢ جلسة إستغرقت أكثر من ١٥٠ ساعة عمل، وشاركت فيها مختلف الكفاءات السودانية. وتشاء الصدف أن يعين د. بشير عمر وزيراً للمالية والتخطيط الاقتصادى فى أول حكومة برلمانية بعد الانتفاضة، وهى وزارة المالية والتخطيط، وبذلك تحمل مسئولية أهم وزارات القطاع الاقتصادى المناط بها تنفيذ موجهات وسياسات الحكومة الاقتصادية المرتكزة، بشكل رئيسى، على مقررات وتوصيات المؤتمر. فالدكتور بشير هو الذى أعد الورقة الأساسية التى أدت مناقشتها إلى بلورة فكرة المؤتمر وطريقة عمله، وعمل مقرراً للمؤتمر وشارك مشاركة نشطة فى مختلف مراحله.

وبعد تكوين الحكومة الائتلافية الأولى أعلن رئيس الوزراء ان الحكومة ستطرح خطة اقتصادية إجتماعية برؤية سودانية على أساس مقررات وتوصيات المؤتمر الاقتصادى، وان لجاناً قد كونت لوضع الدراسات اللازمة. ونتيجة لذلك جاءت ميزانية ١٩٨٧/٨٦ تحمل موجهات ومرتكزات عامة، وتركز على إنجاح الموسم الزراعى، دون أن تربط موجهاتها بخطة انقاذ وسياسات إقتصادية محددة، وذلك بحجة ضيق الوقت وضرورة توفير الاحصائيات والدراسات اللازمة. وهذا ماجعل السياسات الاقتصادية والتجارية عرضة لتفسيرات متناقضة، عكستها اختلافات وزراء القطاع الاقتصادى حول المعالجات العملية، وجعلها أيضاً عرضة لضغوط الجبهة الإسلامية والفئات التجارية والطفيلية والمؤسسات المالية الدولية وضغوط قوى الانتفاضة فى نفس الوقت. وبرز كل ذلك بشكل واضح فى موقف الحكومة من قضايا الاجور وتكاليف المعيشة، اصلاح الجهاز المصرفى، السياسات الاقتصادية والتجارية والموقف من صندوق النقد الدولى وخطة الانقاذ التى حدد مؤشراتها المؤتمر الاقتصادى الوطنى الأول. فماذا فعلت الحكومة فى هذه الميادين؟ وكيف تفاعلت مع الضغوط السياسية والاقتصادية التى ظلت تتعرض لها سياساتها واجراءاتها طوال سنوات عمرها ٨٦-١٩٨٨؟

(١) قضايا الاجور وتكاليف المعيشة:

انطلقت الحكومة الائتلافية فى مواجهتها لقضايا الاجور وتكاليف المعيشة من نظرة اقتصادية ضيقة، ركزت على التوازن المالى وتجاهلت الجوانب الاجتماعية لزيادة الاجور وتخفيض تكاليف المعيشة وتأثيرها فى حماس العاملين لزيادة

الإنتاج، لذلك تمثلت سياساتها فى إجراءات إدارية وتنظيمية وقانونية، شملت محاربة التهريب والسوق الأسود والرقابة على الأسعار، وراهنت على زيادة الانتاج فى المدى المتوسط والبعيد. وفى مواجهة مطالب نقابات العاملين بتخفيض أسعار السلع الاستهلاكية الضرورية، خاصة السكر والقمح والبترول والادوية، وتوفيرها فى الأسواق، كان وزير المالية والتخطيط يتذرع بحجة «ان الرقابة فى الأسواق معدومة والجهاز التنفيذى غير قادر على تنفيذ سياسات الدولة. لذلك لانستطيع، فى الظروف الراهنة، دعم أى سلعة لأن الدعم لن يصل إلى مستحقيه، لعدم ثقتنا فى قنوات التوزيع ولأن الدعم يزيد عجز الميزانية العامة»[١٧]. وهى حجج مردودة، لأنه كان من الممكن إصلاح قنوات التوزيع بالاعتماد على المؤسسات التجارية الحكومية واجهزة التعاون فى المدن والارياق، وكان من الممكن، أيضاً، الاسراع بإصلاح نظام الحكم المحلى واجراء انتخابات المجالس المحلية وتأهيلها لتحمل مسئولياتها فى التوزيع والرقابة على الاسعار ومحاربة السوق الأسود الخ.. وفى الوقت نفسه كان من الممكن تصفية الجيوب المايوية والطفيلية داخل جهاز الدولة.

هكذا تهربت الحكومة من تقديم أى مكسب مباشر للجماهير المكتوية بنيران الغلاء والتضخم تحت غطاء حجج وذرائع واهية. ونتيجة لبطء إجراءاتها وضعف تأثيرها فى إيقاف تدهور الأوضاع المعيشية تفجرت مظاهرات طلابية فى أنحاء العاصمة المختلفة، وتعرضت دار حزب الأمة بام درمان للرشق بالحجارة أدى إلى وفاة أحد الانصار العاملين فى الدار. وأعلن الصادق المهدى ان جهات سياسية حاقدة تسعى لتحريض الطلاب لاهداف خاصة وان الحكومة تبذل جهوداً خارقة لتذليل مصاعب المعيشة[١٨]. أما د. عمر نور الدائم، وزير الزراعة، فقد اتهم الجبهة الإسلامية وأشار إلى أنها تدبر لإنقلاب عسكرى، لأنها أصيبت بالقلق عندما علمت ان مجلس الوزراء قد اجاز تعديلات فى الدستور تمكنه من إجتثاث آثار مايو[١٩]. ولكن فات رئيس الوزراء ود. نور الدائم ان المظاهرات لها أسبابها الموضوعية متمثلة فى تدهور الأوضاع المعيشية وتلكؤ الحكومة فى اتخاذ الإجراءات المطلوبة. ففى نفس تلك الأيام اصدر اتحاد عام نقابات عمال السودان بياناً دعى فيه الحكومة لزيادة الحد الادنى للأجور ووضع سقف للأجور العليا، ودعم السلع الأساسية وتوفيرها فى الاسواق[٢٠]. ولكن الحكومة الائتلافية ظلت تدور حول محاور سياساتها المعلنة، وتتردد فى إعادة النظر فى هيكل الاجور ودعم السلع الاساسية، وتتهاون فى مكافحة التهريب والسوق الاسود وتلاعب الفئات التجارية والطفيلية وتحكمها فى حركة السوق والاسعار. وفى مارس ١٩٨٧ قامت برفع أسعار الصلصة والصابون وحجارة البطارية، بحجة تغطية العجز المتصاعد فى الميزانية.

وهكذا، بدلاً من البحث عن مصادر أخرى لزيادة إيراداتها لجأت الحكومة إلى الضرائب غير المباشرة وزيادة أعباء أصحاب الدخول الثابتة والمحدودة. والواقع ان ايقاف تدهور مستوى المعيشة كان يرتبط بالالتزام بتنفيذ مجمل برنامج الاصلاح الاقتصادى، خاصة الجوانب المتعلقة بتصفية النشاط الطفيلي والسياسات المايوية الموروثة وتحفيز العاملين لزيادة الإنتاج. ولكن ركود وجمود السياسات الحكومية فى هذه المجالات أدى إلى تدهور الأوضاع وتململ وتحرك النقابات والاتحادات المهنية، عن طريق المذكرات والدخول فى إضرابات محدودة طوال عام ١٩٨٧، ظلت الحكومة تواجهها بالتجاهل والمعارك الكلامية، التى تخصص فيها وزير شئون الرئاسة. وتطور هذا التململ إلى إنتفاضات شعبية فى الدويم ونيالا وبورسودان وغيرها من مدن الاقاليم، خاصة بعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولى فى أكتوبر ١٩٨٧، وتراجع الحكومة عن سياسات الدعم وتنظيم التجارة الداخلية والخارجية، ووصل قمته فى إنتفاضة ديسمبر ١٩٨٨، التى أدت إلى تطورات سياسية هاماً فى البلاد.

٢- الصراع حول السياسات الاقتصادية:

كان وزيرا التجارة والمالية والتخطيط الاكثر اجتهاداً وسط وزراء الحكومة والاكثر تمسكاً ببرنامج الإصلاح الاقتصادى، وذلك فى إطار الموجهات العامة لبرنامج الدولة المعلن، لذلك تعرضت سياساتهما لمقاومة واسعة من قوى الطفيلية التجارية والمصرفية وعصابات السوق الأسود. فقد شنت هذه القوى حملة واسعة وشرسة ضد قانون الضرائب لسنة ١٩٨٦، الذى حل محل قانون الضرائب المايوى، وكان أبرز ما فيه تمييزه بين أرباح المنشآت الصناعية والزراعية والشركات المحدودة من جهة وأرباح شركات التأمين والمصارف التجارية. من جهة أخرى لذلك وجد القانون معارضة واسعة ومتواصلة من الجبهة الإسلامية القومية والفئات التجارية والطفيلية. وتركزت المعارضة، بشكل واضح، على جدول الفئات الضريبية الخاص بأرباح شركات التأمين، الذى حرمها من إعفاء أى نسبة من أرباحها وفرض عليها ضريبة تعادل ٢٥٪ على الخمسة آلاف الأولى، ٣٥٪ على الـ ٢٠ الف التالية، ٤٥٪ على الـ٧٥ الف التالية، ٥٠٪ على ال٩٠٠ الف التالية، ٦٠٪ على المليون جنيه الثانية، ٧٠٪ على أى أرباح إضافية. وتركزت المعارضة أيضاً، على الجدول الخاص بأرباح المصارف الذى فرض ضريبة تعادل ٢٥٪ على الخمسة آلاف الأولى، ٣٥٪ على الـ ٢٠ ألف التالية، ٤٥٪ على الـ ٧٥ الف التالية، ٥٠٪ على الـ ٩٠٠ ألف التالية، ٦٥٪ على المليون جنيه التالية، ٧٥٪ على أى أرباح إضافية. والهدف من هذا

التمييز، كما شرح وزير المالية، هو لتحجيم النشاط الطفيلى وتشجيع الاستثمار فى القطاعات المنتجة. وفى إطار مناقشات الجمعية التأسيسية قدمت الجبهة الإسلامية القومية اقتراحاً برفع بدل الاستهلاك المهنى من ١٥٪ إلى ٢٠٪، إعفاء التبرعات فى حدود ١٠٪ من صافى الأرباح، وذلك بهدف تخفيض الأرباح الخاضعة للضرائب. كما اقترحت، أيضاً، دمج جداول الفئات الخاصة بأرباح شركات التأمين والمصارف التجارية مع الجدول لخاص بالمنشآت الصناعية والزراعية والشركات المحدودة، وذلك بحجة أن التمييز لا مبرر له. وإقترحت، أيضاً، تخفيض الحد الأعلى إلى ٥٠٪ فقط، بحجة تشجيع الاستثمار، وكذلك عدم سريان القانون بأثر رجعى. والاقتراح الأخير كان يستهدف عدم تطبيق القانون على أرباح عام ١٩٨٥. وفى هذا الاتجاه ذكر د. إبراهيم عبيد الله، فى مناقشات الجمعية، أن القول بأن شركات التأمين والمصارف مؤسسات غير منتجة قول غير صحيح، لأن هناك تناسق كبير بين مختلف قطاعات الاقتصاد(٢١). أما اتحاد أصحاب العمل، الذى كان يرأسه فتح الرحمن البشير، رجل الأعمال المعروف، فقد انتقد السياسة الاقتصادية للحكومة ووصفها بالعشوائية والتخبط، وركز انتقاداته على قانون الضرائب ووصفه بأنه لا يشجع على الاستثمار(٢٢). ووصلت الحملة ذروتها عندما احتج رجال الأعمال فى مدينة ودمدنى على صدور القانون بإضراب عن العمل لمدة ثلاثة أيام. ووقتها أعلن حاكم الاقليم الأوسط ان الإضراب تقف خلفه جهات سياسية ظلت تعارض القانون منذ البداية، وهدفها تكسير القانون فى بداية تطبيقه(٢٣). وهكذا إنكشفت القوى السياسية والاجتماعية المعادية لأى توجه جدى فى طريق الإصلاح الاقتصادى، وإتضح أن الإصلاح الاقتصادى ليس مجرد إجراءات فنية يقوم بها الفنيون وموظفو الدولة بقدر ماهو، فى المقام الأول، عمل سياسى وحركة صراع سياسى وإجتماعى ضد قوى إجتماعية محددة نمت وتطورت خلال فترة الحكم المايوى وظلت تعمل من أجل زيادة ثرواتها على حساب افقار الملايين من جماهير الشعب. ونفس هذه القوى شنت حملاتها ومعارضتها لسياسات وزير التجارة لمحاربة التهريب وتجفيف السوق من السلع المهربة، بهدف إعادة تنظيم السوق الداخلى والتجارة الخارجية، خاصة بعد صدور قانون محاربة التهريب وتكوين مباحث التموين والشروع فى تنفيذ البطاقة التموينية. وفى مجال التجارة الخارجية تركزت المقاومة على سياسة إعادة شركات الامتياز وحصر تصدير الصمغ والحبوب الزيتية فى هذه الشركات. وفى هذا الاتجاه تعددت لقاءات اتحاد الصناعات برئيس الوزراء وتكررت انتقادات الاتحاد لإحتكار تصدير هذه المحاصيل للشركات الحكومية، ومنع القطاع الخاص المجرب من القيام بدوره، وطالب بمشاركة القطاع الخاص فى سلع الصادرات

الأساسية، خاصة الحبوب الزيتية والصمغ والذرة، وإعطاء المصارف الخاصة حق شراء العملات الصعبة، وذلك بهدف استيراد مدخلات الإنتاج. وأكد رئيس الوزراء للإتحاد ان الاتهامات التى اثاروها ضد سياسات الحكومة لا أساس لها، لأن الحكومة ليست ضد القطاع الخاص، بل ضد النشاط الطفيلى، وتعمل على اجتثاثه فى القطاعين العام والخاص على السواء[٢٤]. ومع كل ذلك ظلت صحف الجبهة الإسلامية القومية تواصل حملاتها الإعلامية ضد سياسات وزارة التجارة، وظلت الجبهة والقوى الطفيلية تواصل ضغوطها السياسية والاقتصادية على الحكومة. فقد تواصلت الحملة الإعلامية ضد احتكار شركات الامتياز لتصدير المحاصيل الرئيسية والمطالبة بفتح الباب للقطاع الخاص، وذلك بحجة محدودية أفق شركات القطاع العام وعجزها فى مجال التسويق الخارجى[٢٥]. وفى نفس الاتجاه طالب د. عبدالوهاب عثمان، مسئول المكتب الاقتصادى فى الجبهة الإسلامية القومية بالسماح للمغتربين بإستيراد البترول، ورد عليه وزير المالية بأن الحكومة تحتكر استيراد البترول وهى شريك فى شركة توتال وتجرى مفاوضات للمشاركة فى شركات البترول الاخرى[٢٦]. ومع تصاعد هذه الحملات والضغوط، تزايدت ضغوط مماثلة على وزير التجارة من أصحاب النفوذ المالى والتجارى وسط الحزب الاتحادى الديمقراطى، لاجباره على التراجع عن سياسات محاربة التهريب والسوق الأسود وإعادة تنظيم التجارة الداخلية والخارجية[٢٧]. وشملت الضغوط وزير المالية لإجراء تغييرات جوهرية فى قانون الضرائب لسنة ١٩٨٦ وسياسات الصادر والوارد. وتعددت لقاءاتهم به، ووصلت قمتها عندما اجبرت الحكومة على رفع أسعار الصلصة والصابون ومعجون الأسنان وحجارة البطارية فى مارس ١٩٨٧. وعندما اصدر مجلس الوزراء، فى نفس تلك الأيام، قراره بتفريغ ميناء بورتسودان من بضائع متراكمة، كان لهذا الحدث دوى عاصف، أدى إلى تفجير تناقضات كبيرة وسط وزراء القطاع الاقتصادى وإلى حل الحكومة وفتح الطريق لتكوين حكومة جديدة.

بدأت القصة بتكوين لجنة وزارية، برئاسة صلاح عبدالسلام، وزير شئون الرئاسة، وسيد أحمد الحسين، وزير الداخلية، ومحمد توفيق، وزير الإعلام، ود. أبو حريرة، وزير التجارة، بصلاحيات مجلس وزراء، لتفريغ ميناء بورتسودان خلال أسبوع واحد من بضائع متراكمة دخلت الميناء بطرق غير مشروعة. وأعلنت الحكومة أن الهدف هو فك الضائقة المعيشية وحل مشكلة النقص فى مدخلات الإنتاج ومشكلة الندرة فى السلع الاستهلاكية،التى تفاقمت فى تلك الفترة وأدت إلى اضطرابات وإعتصامات فى الدويم ونيالا وبعض المدن الأخرى. وقدرت الأوساط

الصحفية قيمة البضائع المتراكمة بحوالى ٨٠٠ مليون جنيه. ومنذ البداية برزت تناقضات صارخة وسط أعضاء اللجنة الوزارية. فقد صرح وزير التجارة بأن هناك بضائع بملايين الجنيهات دخلت الميناء بطرق غير مشروعة، وأن القانون سيطولها دون استثناء، وان الجديد فى قرار مجلس الوزراء هو الإسراع فى الإجراءات وطلب من التجار المعنيين تقديم مستنداتهم الرسمية. وفى الوقت نفسه أعلن الناطق الرسمى بإسم مجلس الوزراء بأنه لا مصادرات ولا مزادات بشأن البضائع المتراكمة، ودعى كل من يملك مستندات رسمية ان يقدمها للجنة الوزارية. وأكد وزير المالية ان قرار المجلس هو تطبيق القانون[٢٨]. ومع هذا التناقض فى تصريحات المسئولين، التزمت اللجنة نهجاً مرناً شمل غرامات تراوحت بين ٣٪ و٥٪ من قيمة البضاعة، وتخفيض أسعار بعضها عند بيعها للمستهلك. ونتيجة لذلك جاءت قراراتها بعيدة عن نصوص القانون، وفى مصلحة المستوردين، لأن الغرامات ضعيفة جداً وتخفيضات الأسعار لا يمكن ضمان تطبيقها[٢٩]. وهذه البضائع كانت تعود لخمسة وأربعين تاجراً، بعضهم معروف بتورطه فى عمليات التهريب والتخزين والسوق الأسود[٣٠]. وبعد تصفية الميناء صرح د. أبو حريرة بأن «ماتم هو تخريب اقتصادى كبير، وأتوقع تخريباً أكبر من هذا فى المستقبل، وأدعو إلى تكوين لجنة محايدة لتحديد من هو المسئول عن هذا الخراب، خاصة أن جهات حكومية عديدة شاركت فيه. لقد تمت تجاوزات واضحة لقانون مكافحة التهريب، ولابد من التحقيق فى هذه التجاوزات، تدخل بعض الوزراء فى سياسات وزارات أخرى، تفريغ الميناء لا يعنى التخلى عن تطبيق القانون. هناك مآسى لاحدود لها حدثت، بضائع يجب محاكمة أصحابها قامت اللجنة بتخليصها، وزير يصدر قرارات فى شئون تخص وزارات أخرى» وأكد «أن الهجوم الذى يتعرض له من بعض الاتحاديين هو من عناصر معروفة ومدسوسة على الحزب الاتحادى»[٣١]. وفى حديث آخر أوضح وزير التجارة «ان الحملة التى تعرض لها بدأت بطريقة مدروسة، اشتركت فيها جهات عديدة، وهناك تنسيق بين رئيس الوزراء وعضو مجلس رأس الدولة، محمد الحسن عبدالله ياسين، ووزير الصناعة، مبارك الفاضل، وهدف الحملة هو إخراجى من الوزارة عن طريق تشويه سمعتى. بدأت القصة بتفريغ السوق من السلع، وذلك لربط مسألة تفريغ الميناء بحل مشكلة الندرة فى السلع الاستهلاكية. وإذا كان يمكن حل مشكلة الندرة والضائقة المعيشية بهذه الطريقة، إذن لنسمح بالتهريب ونلغى كل السياسات التى اعلناها فى برنامج الحكومة فى يونيو ١٩٨٦. لكن لا يمكن أن نقول اننا نهدف لإصلاح اقتصاد البلد عن طريق سياسات معينة وفى الوقت نفسه نطلب توفير السلع بأى طريقة ممكنة، بما فى ذلك التهريب. لقد تبنت الحكومة سياسات

محدّدة فى ميثاقها وبرنامجها المعلن. هناك بعض الجهات تحاول أن تخضع سياسات الحكومة لمصالحها الضيقة، هى فئات الطفيليين، كما نسميهم. ولكن لم يجد توجهها هذا قبولاً من معظم الوزراء، خاصة وزراء القطاع الاقتصادى. بعد فترة بدأت ضغوط هذه الفئات تتزايد. فتوافدت إتحادات أصحاب العمل والصناعات ومصدرى الماشية وغيرها إلى رئيس الوزراء. تطالب بتغيير السياسات الاقتصادية للحكومة. وواجهت هذه المحاولات قوة ضاغطة كبيرة تمثلت فى الشارع الذى أيد سياسات الحكومة بشكل واسع وملموس. ثم جاء أول هجوم شرس من رئيس الوزراء نفسه عندما صرح للصحف بأن صفقة استيراد الخراف الأسترالية فيها شبهة فساد، دون أن يوضح ذلك، مع انه كان موافقاً عليها وعلى إجراءاتها. هذا التصريح ساعد صحف الجبهة الإسلامية القومية والفئات الطفيلية على مواصلة حملاتها ضد تلك السياسات. ذهبت إلى رئيس الوزراء ووضحت له كافة المعلومات الخاصة بالصفقة، ووعدنى بتصحيح حول الموضوع، لكنه لم يفعل حتى الآن. تعرضت لضغوط كثيرة لكن موقفى ظل ثابتاً وواضحاً. لقد عملت مع رئيس الوزراء لمدة عام كامل، وكل الأشياء التى ذكرها فى مؤتمره الصحفى الأخير أول مرة أسمع منه انه يعتبرها قصوراً فى الأداء وإتهامات لوزير التجارة، مثل الجمعية التعاونية، صفقة الخراف الاسترالية، احتياجات العيد وغيرها. المهم ان تفريغ الميناء لم يحل الضائقة المعيشية أوندرة السلع فى الأسواق، اللجنة حددت ٦٥ حالة لم تكن لها رخص رسمية. وهذه الحالات جميعها كان يجب أن تعتبر تهريباً تطبق عليها عقوبة الاعدام، حسب قانون محاربة التهريب. اللجنة تقوم بمثل هذا التصرف وتتحدث عن محاربة التهريب والفساد و إزالة آثار مايو وتصحيح مسار الاقتصاد الوطنى؟! أعتقد أن هذا تضليل للشعب السودانى. وفى الشهور الأخيرة تحركت لتوسيع دائرة الاتفاقيات الثنائية مع الدول العربية والصديقة كبديل للتمويل بدولار السوق الأسود المضر بالاقتصاد الوطنى، ولمحاربة هذا السوق وفئات الطفيليين الذين يعتمدون على هذا السوق. كذلك بدأت مشاورات مع د. بشير عمر، وزير المالية، لتوفير قروض ميسرة نستغلها فى استيراد الضروريات. حصلنا على حوالى ٧٠ مليون دولار من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وحوالى ٤٠ مليون من تركيا، وكان ممكناً أن نتعامل معها فى حدود ١٤٠ مليون دولار. هذه الأشياء وغيرها عوملت بعدم اهتمام لأن صندوق النقد والبنك الدوليين ضد البروتكولات والاتفاقيات الثنائية. لذلك كنت استغرب كلما أقدم مشروعاً اعتبره مكسباً للناس، أجد أن ذلك يخلق حالة كآبة كبيرة فى وجوه بعض الوزراء. ومن ثم بدأت تظهر محاربة واضحة لكل شىء يقدمه وزير التجارة، سواء متعلقاً بوزارة التجارة أو وزارات أخرى

ساعدها فيه. لقد طالبت بالتحقيق فى كل الاتهامات المثارة، لكن الاتجاه الجارى الآن لا يستجيب لهذا الطلب»[٣٢]. والواقع ان تفريغ الميناء كشف عن خلافات واسعة بين وزراء القطاع الاقتصادى، خاصة بين وزير الصناعة ووزير التجارة، وبين الاخير ورئيس الوزراء. كما كشف أيضاً عن خلافات كبيرة وسط قيادات الاتحادى الديمقراطى حول السياسات الاقتصادية. وظهرت كل هذه الخلافات فى شكل تصريحات وإتهامات متبادلة نشرتها الصحف. وفى هذا المجال يقول الصادق المهدى «ان وزير التجارة كانت له آراء تخالف أراء حزبه وكذلك التفكير المعتدل الذى كانت تنتهجه الحكومة. وفى فبراير ١٩٨٧ ناقش مجلس الوزراء إجراءات لتسهيل استيراد بعض الضروريات ومدخلات الإنتاج بطريقة نظام الاستيراد بالموارد الذاتية، واشترك هو فى المنافشة، لكن المجلس لم يأخذ برأيه، بل اتخذ قراراً لتسهيل استيراد السلع المذكورة. وفجأة انتفض د. أبو حريرة، وكنت أظن انه سيخرج لأمر عاجل ويعود، لكنه وقف عند الباب وقال: انه لن ينفذ شيئاً من ما تقرر هنا. ثم ذهب مع لجنة تفريغ الميناء. وهناك تعرضت اللجنة لكل المشاكل واتخذت قرارات حاسمة بشأنها. ولدى عودته اتهم أبوحريرة زملاءه، مناقضاً ماقرره معهم، وضمنهم وزراء من حزبه. وبدأ يصرح فى الصحف، ثم كتب لى يطالب بالتحقيق. وعاتبته على تصريحاته فى الصحف قبل وصول خطابه إلىّ وإلا ما معنى "سرى جداً" التى زين بها صدر الخطاب، واخبرته إن لم يبادر بالاعتذار فاننى سوف اتصرف. فرد بأنه سيعتذر، ولكن ليس علناً»[٣٣].

ومع تقديرنا لما ذكره السيد الصادق المهدى، فإن تطور الأحداث خلال تلك الفترة يشير إلى ماكان يجرى تحت السطح من إحتكاكات وصراعات بين إتجاهين داخل صفوف الحكومة وحزبى الائتلاف، اتجاه يصر على السير فى السياسات التى تبنتها الحكومة فى خطابها امام الجمعية فى يونيو ١٩٨٦، واتجاه آخر يدعو إلى التراجع عن تلك السياسات وتبنى سياسات جديدة. وانعكس ذلك، بشكل واضح، فى تناقض تصريحات وزير المالية والتجارة مع تصريحات وزير الصناعة حول عدد من اجراءات وسياسات الدولة، وفى بروز خلافات الاتحاديين حول السياسات الاقتصادية فى الصحف ومجالس الخرطوم. ففى نهاية ابريل ١٩٨٧، بعد يومين فقط من تكوين لجنة تفريغ الميناء، نشر الحزب الاتحادى ورقة حول السياسات الاقتصادية تدعو «للعودة لسياسة الاستيراد من الموارد الذاتية وتحويل المؤسسات العامة الخاسرة للقطاع الخاص، ووضع حوافز للمصدرين عن طريق سعر تشجيعى للدولار أوالسماح للمصدرين بنسبة معينة من عائداتهم بالعملة الصعبة. وتضمنت الورقة، أيضاً، مقترحات لحل مشكلة العجز الخارجى والداخلى،

شملت حصر دور الدولة فى استيراد السلع الهامة، والسماح للقطاع الخاص بالاستيراد بحرية من موارده الخاصة فى حدود ميزانية النقد الاجنبى، وتخفيض الضرائب لتشجيع الاستثمار، وإدخال بعض السلع الاستهلاكية الضرورية فى نظام التموين..»(٣٤). وفى تلك الأيام نفسها أعلن د. التيجانى الطيب، المستشار الاقتصادى لرئيس الوزراء، ان تخفيض سعر صرف الجنيه مقابل الدولار امر لابد منه وله فوائد ومزايا اقتصادية عديدة(٣٥) وهو إعلان يتوافق مع توجهات ورقة الاتحاديين، لكنه يتناقض مع تصريحات لوزير الماليةحول رفض الحكومة لمقترحات صندوق النقد الدولى بتخفيض سعر صرف الجنيه(٣٦) وكل ذلك يؤكد ان هناك صراعات كانت تجرى تحت السطح منذ شهور، وربما منذ إعلان تكوين الحكومة الائتلافية الأولى. والواضح ان رئيس الوزراء قد انحاز اخيراً إلى الاتجاه الذى كان يدعو لمراجعة السياسات الاقتصادية. ولكن يبدو أنه لم يكن من الممكن إجراء مثل هذه المراجعة دون إجراء تعديل وزارى، بسبب إنقسام مجلس الوزراء. وهذا ما كان، حيث أعلن الصادق المهدى فى ١٩٨٧/٥/١٣ إعفاء جميع الوزراء من مناصبهم والبدء فى مشاورات لتكوين حكومة جديدة ببرنامج جديد، وأكد «ان هذا القرار أملته المصلحة الوطنية ولتحقيق درجة أعلى من الانسجام بين الوزراء ووضع الشخص المناسب فى المكان المناسب»(٣٧). ووجد هذا التوجه ترحيباً واسعاً من الجبهة القومية الإسلامية والفئات التجارية والطفيلية وإمتداداتها داخل حزبى الائتلاف. وهكذا أدت ضغوط هذه القوى إلى عرقلة تنفيذ السياسات الاقتصادية المتضمنة فى برنامج الحكومة المعلن، وإلى تفجير تناقضات كبيرة وسط الحكومة وأحزابها. لذلك شهدت الفترة اللاحقة تغييرات هامة فى توجهات الحكومة الائتلافية الثانية، شملت الوصول إلى إتفاق مع صندوق النقد الدولى وانتهاج سياسات اقتصادية جديدة، ارتكزت، بشكل رئيسى، على مقترحات الورقة الاقتصادية التى قدمها الحزب الاتحادى أثناء أزمة تفريغ الميناء فى نهاية أبريل ١٩٨٧. وكان لهذه التغييرات تأثيرها فى مواجهة الحكومة لقضايا الفساد المصرفى.

٣- التحقيق فى الفساد المصرفى:

شكلت لجنة التحقيق فى فساد الجهاز المصرفى فى الأيام الأولى للحكومة الانتقالية تحت اشراف النائب العام، عمر عبدالعاطى المحامى، وكما تلكأت مؤسسات الفترة الانتقالية فى استكمال أهداف الانتفاضة وتصفية آثار النظام المايوى، فقد تلكأت أيضاً فى تحقيقات الفساد فى الجهاز المصرفى والمجالات الأخرى، ولجأ النائب العام إلى التسويات والحلول الوسط بدل المحاكمات واسترداد أموال الشعب المنهوبة. وفى بداية عهد الحكومة الائتلافية الأولى، أعلنت لجنة

التحقيق فى المصارف ان سبعة من المصارف الخاصة قامت بتجاوز السقوفات الائتمانية، التى حددها بنك السودان، وتقديم تسهيلات كبيرة لشراء عملات صعبة، وان ضعف رقابة البنك المركزى ساعدها على ذلك[٣٨]. وبناء على نتائج تحقيقاتها قامت اللجنة بفتح بلاغات ضد بعض المصارف الخاصة الاجنبية والمشتركة، وذلك بسبب مخالفاتها للوائح البنك المركزى وتهريب العملات الصعبة وتشجيع النشاط الطفيلى وتزوير اقرارات الجمارك الخاصة بالمغتربين للإستفادة منها فى تهريب العملة الصعبة[٣٩]. وفى الشهور الأولى للحكومة الائتلافية الأولى اشتكى رئيس الوزراء من «الفوضى الضاربة أطنابها فى الجهاز المصرفى وضعف رقابة البنك المركزى على نشاط المصارف التجارية، الأمر الذى ساعدها على ممارسة دور تخريبى فى الاقتصاد الوطنى، وان بعض المصارف اعطيت امتيازات خاصة لابد من مراجعتها ولابد من مراجعة كل نشاط القطاع المصرفى لإنقاذه من الفوضى التى تردى فيها. وبالنسبة للمصارف الإسلامية هناك الآن نوع من التفريط، لأنه لا يوجد أى قانون يحدد إسلامية المعاملات المتبعة داخلها، وكل الأمر متروك لفتاوى يصدرها موظفون يعملون بتلك المصارف، يحددون ماهو إسلامى ومقبول وماهو غير إسلامى وغير مقبول. وهذا إجراء غير صحيح، لأن الدولة هى التى يجب ان تحدد بقانون ماهو إسلامى وماهو غير مقبول فى المعاملات المصرفية وليس الموظفون. لذلك، الإصلاح سيشمل القطاع المصرفى بكاملة والمصارف الإسلامية بشكل خاص» وأعلن انه «سيصدر قانوناً جديداً لتنظيم عمل المصارف وخلق قطاع مصرفى معافى»[٤٠]. ورغم وضوح رؤية رئيس الوزراء للفوضى التى كان يعيشها القطاع المصرفى إلا أن الحكومة تلكأت كثيراً فى إتخاذ الإجراءات المطلوبة. ورغم البطء الشديد الذى اتسم به عمل لجان التحقيق فى المصارف إلا أنها ظلت تواجه هجوماً شرساً من قبل الجبهة الإسلاميةالقومية وترسانتها الإعلامية ومن الفئات الطفيلية التجارية والمصرفية المستفيدة من الفساد وفوضى النشاط المصرفى. ففى بداية عام ١٩٨٦ اصدر اتحاد المصارف بياناً جاء فيه ان لجان التحقيق قد شهرت بالمصارف التجارية وخلقت جواً من الارهاب وسط المصرفيين، وان فى عضوية هذه اللجان موظفين فى مصارف تجارية منافسة اتيح لهم الاطلاع على أسرار المصارف الاخرى، وطالب البيان بحل لجان التحقيق[٤١]. وتبع ذلك هجوم أخر من اتحاد أصحاب العمل انتقد سياسات الحكومة تجاه المصارف التجارية الخاصة وأشار إلى أن هذه البنوك تساهم بدور كبير فى تمويل الإنتاج والنشاط الاقتصادى فى البلاد[٤٢]. وفى نفس الاتجاه تكررت لقاءات اتحاد أصحاب العمل برئيس الوزراء، مطالباً بحل لجنة الموارد وإعادة فتح الصرافات والسماح بفتح حسابات بالعملة الصعبة والاستفادة منها فى استيراد مدخلات الإنتاج والسلع الضرورية الأخرى[٤٣]. ورد الصادق المهدى على هذه الانتقادات بأن الحكومة ليست ضد

القطاع الخاص أوالمصارف الخاصة، بل ضد النشاط الطفيلى والفوضى المصرفية وتجاوز لوائح وتوجيهات بنك السودان(٤٤).

وظلت صحف الجبهة الإسلامية القومية تواصل حملتها الإعلامية ضد لجان التحقيق، حيث كتب موسى يعقوب، المستشار الإعلامى لبنك فيصل الإسلامى، ثلاث مقالات فى أسبوع واحد، جاء فيها «ان تبنى صحيفتى الهدف البعثية والميدان الشيوعية للجان التحقيق فى المصارف، ودفاعهما عن هذه اللجان بطريقة سافرة، يؤكد ان هذه اللجان قد ولدت على أيدى قابلة يسارية»، وركز على أن عمل هذه اللجان أدى إلى كشف أسرار المصارف والأضرار بسمعتها، وأشار إلى ان المراسلين الأجانب ظلوا يتساءلون عن الفوضى التى تسود الجهاز المصرفى ولا يجدون لها سبباً مقنعاً، كما أشار إلى شكوى البنوك الاجنبية من المضايقات التى يسببها عمل لجان التحقيق وإلى استنجاد سيتى بنك بمركزه فى نيويورك للتدخل والضغط على حكومة السودان لإيقاف هذه المضايقات(٤٥) وذلك يعنى تداخل الضغوط الداخلية والخارجية وترابطها لعرقلة تنفيذ سياسات الحكومة تجاه القطاع المصرفى. وفى بداية مارس ١٩٨٧ قدمت لجان التحقيق تقريرها الختامى وتوصياتها للنائب العام. وأعلن رئيس الوزراء ان «لا تسويات فى مخالفات البنوك وان العدالة ستأخذ مجراها»(٤٦). ولكن اشتداد الحملة الإعلامية والضغوط السياسية والاقتصادية، التى صاحبتها خلال تلك الفترة، آثار مخاوف قوى الانتفاضة من إحتمالات خضوع الحكومة أمام هذه الضغوط، والتخلى عن شعارات تصفية الفساد المصرفى واصلاح القطاع المصرفى، وعن شعارات الانتفاضة الاخرى، وذلك رغم تصريحات رئيس الوزراء التى أكد فيها تمسك الحكومة بتلك الشعارات. ونتيجة لذلك وقعت ٣٣ نقابة على مذكرة طالبت فيها بإجتثاث الفساد فى القطاع المصرفى وإستعادة أموال الشعب المنهوبة، ورفعتها لرئيس الوزراء. ورد عليها وزير شئون الرئاسة بقوله «اننا نرفض ان تتحول النقابات إلى إطار موازى للجمعية التأسيسية». وردت النقابات على تصريح الوزير بتأكيد تمسكها بمواثيق وشعارات الانتفاضة ومطالبتها بإستمرار التحقيق فى كل المصارف، الخاصة والعامة، بما فى ذلك البنك المركزى(٤٧).

وهكذا برزت قضية اصلاح الجهاز المصرفى واجتثاث الفساد فيه خلال الشهور الأولى من عام ١٩٨٧، بشكل أقوى من الفترات السابقة، وتحولت إلى محور رئيسى فى حركة الصراع السياسى والاجتماعى، خاصة بعد إقالة الحكومة الائتلافية الأولى وتكوين الحكومة الثانية.

فقد التزمت الحكومة فى برنامجها المعلن بتصفية اثار مايو الاقتصادية، وفى

مقدمتها اصلاح الجهاز المصرفى وكشف ممارساته التخريبية ومحاكمة المسئولين عنها وإسترداد أموال الشعب المنهوبة. ولكن سير الحكومة الائتلافية الأولى فى هذا الاتجاه كان بطيئاً جداً. فلجان التحقيق فى المصارف صارت منذ البداية هدفاً لحملات إعلامية واسعة ومتواصلة من قبل قوى الفساد المصرفى وفئات الرأسمالية التجارية والمصرفية المحلية والاجنبية، بما فى ذلك دوائر معينة داخل حزبى الأمة والاتحادى الديمقراطى. ورغم التصريحات الأيجابية التى ظل يرددها رئيس الوزراء ومساعدوه، إلا أن الحكومة لم تخط خطوة واحدة فى اتجاه تنفيذ ما رددته تلك التصريحات. فرئيس الوزراء لم ينفذ وعده بإصدار قانون جديد لتنظيم النشاط المصرفى، وقفل أبواب الممارسات الهدامة. وكان من الممكن سحب تراخيص المصارف الخاصة الاجنبية والمشتركة، بسبب ممارساتها التخريبية وتجاوزاتها المتعمدة والمتكررة لتوجيهات البنك المركزى، وذلك استناداً لقانون بنك السودان دون حاجة لمحاكمات. ولكن يبدو ان تداخل المصالح الاقتصادية وتشابكها هو الذى أدى إلى بطء إجراءات التحقيق والبدء فى إصلاح جدى للجهاز المصرفى. ومع كل ذلك فقد نجحت ضغوط قوى الانتفاضة فى أن تعيد الحكومة، على لسان رئيس الوزراء نفسه، تأكيد التزامها بإستمرار التحقيق فى كافة المصارف ورفض التسويات وتقديم قضايا الفساد المصرفى للمحاكمة[٤٨].

لقد كانت لجنة التحقيق الأولى، التى شكلها النائب العام الانتقالى، مفوضة بإستخدام سلطات النائب العام الواردة فى قوانين النائب العام والإجراءات الجنائية والثراء الحرام لسنة ١٩٨٣. وكانت تملك، بحكم قرار تكوينها، سلطة القيام بالتحقيق فى كل المصارف الخاصة والعامة. ورغم العقبات التى واجهتها فقد شمل تقريرها الختامى نتائج تحقيقاتها فى أحد عشر مصرفاً من المصارف الخاصة، الاجنبية والمشتركة، وقامت بفتح بلاغات ضد بنك فيصل الإسلامى، الشرق الأوسط، البنك الأهلى، سيتى بنك، النيل الأزرق، البنك العالمى وبنوك أخرى، وذلك بتهمة تجاوز السقوف الائتمانية والاحتفاظ بفروقات تخفيض الجنيه السودانى واستغلال مواردها فى أوجه غير مشروعة. ولكن النائب العام فى الحكومة الائتلافية الأولى والثانية قام فى مارس ١٩٨٧، بتجميد أعمال لجان التحقيق وتحويل تحقيقاتها إلى وزير المالية والتخطيط، وذلك بعد الضجة الإعلامية الواسعة التى أثارتها صحف الجبهة الإسلامية القومية حول طلب لجنة التحقيق من محافظ البنك المركزى تجميد أرباح المصارف، الخاصة الاجنبية والمشتركة، لحين الفراغ من التحقيقات. ونتيجة لذلك قامت النقابة العامة لموظفى المصارف برفع مذكرة احتجاج لرئيس الوزراء والجمعية التأسيسية، اكدت فيها ان لجان التحقيق تضم

كوادر مؤهلة وتوصلت إلى الكثير من المخالفات والممارسات التخريبية فى القطاع المصرفى، رغم ضعف الامكانيات والعراقيل التى وضعت فى طريقها بواسطة إدارات المصارف. وأشارت المذكرة إلى أن هناك محاولات من بعض الأوساط لإفراغ التحقيقات من محتواها الحقيقي وتحويلها إلى مخالفات إدارية تعالج فى إطار لوائح بنك السودان، وذلك خضوعاً لضغوط القوى المستفيدة من الفساد المصرفى. وأكدت أيضاً أن استمرار التحققات فى المصارف الخاصة والعامة لا يشكك فى مصداقية الجهاز المصرفى، كما تروج صحف الفئات الطفيلية، بل يعزز من مصداقيته وثقة الجمهور فيه. وطالبت النقابة بتطهير القيادات الإدارية فى بنك السودان والبنوك التجارية الحكومة، خاصة أن غياب الاشراف المركزى هو الذى فتح الباب لتلاعب المصارف الخاصة[٤٩]. ووجدت المذكرة تأييد عدد كبير من النقابات والحركة السياسية فى البلاد. وكان لها تأثير واضح فى تراجع النائب العام عن قراره بتجميد أعمال لجان التحقيق، ولكنه حول تحقيقاتها لوزارة المالية. وفى نوفمبر ١٩٨٧ عقد وزير المالية مؤتمراً صحفياً هاجم فيه المصارف الخاصة واتهمها بالفساد وتخريب الاقتصاد الوطنى، وأعلن تكوين لجنة جديدة للتحقيق فى كل المصارف العامة والخاصة، بما فى ذلك البنك المركزى، بوصفه المسئول الأول فى الخلل عن النشاط المصرفى. ولكن محافظ البنك المركزى رفض أوامر الوزير، بحجة أنها تتعارض مع قانون البنك المعدل لسنة ١٩٨٣ الذى جعله تابعاً لرأس الدولة وليس وزير المالية، كما رفض تخصيص مكاتب للجنة داخل مبانى البنك [٥٠].

وفى مؤتمره الصحفى أشار الوزير إلى أن تحقيقات اللجان فى المصارف الخاصة الاجنبية والمشتركة كشفت ممارسات خطيرة وخللا متعدد الوجوه، وان معظم المصارف لا تراعى الأسس المصرفية المتعارف عليها، ولاتراعى الدقة فى توزيع المخاطر، وتركز تسهيلاتها فى عدد محدود من العملاء. وذكر أن بعض البنوك تجاوزت السقوف الائتمانية بأكثر من ١٥٠٪ وان بعض التجاوزات فاقت البليون جنيه، وبعض البنوك يتلاعب فى حصيلة الصادرات من العملات الصعبة ويقوم بإيداع مبالغ كبيرة من العملات الصعبة دون مستندات أو بإقرارات جمركية مزورة، وبعضها الآخر قام بفتح صرافات فى الخارج لشراء مدخرات المغتربين وحفظها فى بنوك أجنبية، وهذا يعتبر تهريباً للنقد الاجنبى من السودان. وأكد الوزير أن البنوك الإسلامية تقوم بعمليات مرابحة وهمية ولا تلتزم بالصيغ الإسلامية. كما أنها قامت بمنح بعض التجار قروضاً حسنة لشراء دولارات من السوق الأسود لصالح هذه البنوك. وأشار إلى أنه سيتم تقديم احدى عشر مصرفاً للمحاكمة بعد أن أكملت اللجان تحقيقاتها فيها. واكد ان الجهاز المصرفى كان طرفا أصيلاً فى الفساد

والفوضى الاقتصادية خلال فترة الحكم المايوى وفى الفترة اللاحقة، الأمر الذى أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية وإتساع النشاط الطفيلى والسوق الأسود والتهريب. وأشار إلى أن المصارف الخاصة، الاجنبية والمشتركة، وخاصة المسماة إسلامية، خلقت قمم النشاط الطفيلى، حيث تعكس الاحصائيات ان الثروات المتراكمة من هذا النشاط ارتفعت من ١٨ مليون عام ١٩٧٠ إلى أربعة مليارات جنيه فى عام ١٩٨٥/٨٤. وأوضح أن نصف المصارف الخاصة، الخمسة عشر، لم تكمل رأسمالها المسموح به، وبعضها يحول أرباحه إلى الخارج. وأوضح أيضاً، ان حجم رؤوس الأموال التى لم تسدد تبلغ ٦٤ مليون دولار. واتهم الوزير المصارف بالعمل على عرقلة وافشال السياسات الاقتصادية للدولة وبعدم الالتزام بالسياسة الائتمانية للحكومة، وشملت الاتهامات التعامل بالنقد الاجنبى واستيراد سلع غير أساسية[٥١] وفى مايو ١٩٨٨ وافق مجلس رأس الدولة على تقديم احد عشر مصرفاً للمحاكمة بتهمة تخريب الاقتصاد الوطنى[٥٢] ووقتها كان الصادق المهدى قد حل الحكومة الائتلافية الثانية وشرع فى تكوين حكومة الوفاق، بمشاركة الجبهة الإسلامية القومية، الأمر الذى آثار شكوكاً قوية حول تقديم هذه المصارف للمحاكمة، وذلك بحكم التحول الكبير الذى حدث فى توازن القوى والثقل الكبير الذى كانت تتمتع به الفئات التجارية والمصرفية داخل تركيبة حكومة الوفاق.

هكذا، إذن، ظلت الحكومة الائتلافية الأولى والثانية تواجه كل هذا التخريب والفوضى بتردد ظاهر وخطوات بطيئة وخجولة، رغم أنها كانت تملك أغلبية مريحة فى الجمعية التأسيسية تمكنها من اصدار التشريعات والأجراءات الضرورية لإصلاح النظام المصرفى. ولكنها لم تفعل بسبب ترددها وخضوعها لضغوط سياسية واقتصادية عديدة، داخلية وخارجية، وذلك بعد مرور عامين على تسلمها للسلطة. وكان لذلك تأثيره الكبير فى دفعها لتغيير سياساتها الاقتصادية وخضوعها لشروط صندوق النقد الدولى ولضغوط الجبهة الإسلامية والفئات التجارية والمصرفية. والواقع ان تردد الحكومة الائتلافية وتراجعها عن سياساتها الاقتصادية وإصلاح النظام المصرفى كانت له تأثيراته فى بطء خطواتها العملية لصياغة خطة الانقاذ الاقتصادى وتصحيح مسار الاقتصاد الوطنى، التى أدت إلى تأخير إعدادها وإعلانها حتى عام ١٩٨٨.

٤-خطة الانقاذ الاقتصادى:

لقد حدَّد المؤتمر الاقتصادى الوطنى الأول مؤشرات خطة الإنقاذ الاقتصادى، وواصلت لجانه نشاطها لاستكمال إعداد الخطة والسياسات الاقتصادية والمالية المرتبطة بها وذلك بالتعاون مع وزارة المالية والتخطيط. ولكن عمل هذه اللجان اتسم بالبطء الشديد. فبعد اكثر من عام من تكوين الحكومة الائتلافية الأولى، أعلن وزير

المالية انطلاق العمل لإعداد البرنامج الرباعى للإنقاذ والإصلاح والتنمية، وأن العام القادم سيشهد إعلان البرنامج والبدء فى تنفيذه[٥٣]. ويبدو أن هذا البطء والتعسر كان مرتبطاً بتعسر مفاوضات الحكومة مع صندوق النقد الدولى واقتناع الأوساط المؤثرة داخل الحكومة بربط إعداد الخطة بالاتفاق مع الصندوق. ففى بداية ١٩٨٧ أعلن رئيس الوزراء أنه «بعد جهود طويلة ومضنية وافق الصندوق على مناقشة برنامج الحكومة للإنقاذ الاقتصادى وسيصل رده خلال شهر»[٥٤]. وأضاف فى نفس التصريح ان الصندوق وافق على ١٧ بنداً وتحفظ على ٧ بنود من برنامج الحكومة، شملت توسيع دور القطاع الخاص، تحرير الأسعار وتخفيض سعر صرف الجنيه. وفى هذه الفترة، بالتحديد، قامت وزارة المالية والتخطيط بإستبعاد الاقتصاديين المعروفين بآرائهم الرافضة لروشتة الصندوق والمتمسكة بمقررات المؤتمر الاقتصادى، من لجان إعداد البرنامج الرباعى واستبدالهم بإقتصاديين آخرين. وبالطبع لا يمكن عزل هذا الإجراء عن التطور الذى شهدته المفاوضات مع الصندوق أو عن الخلافات التى كانت تجرى تحت السطح وسط الوزراء وحزبى الائتلاف حول التوجهات والسياسات الاقتصادية للحكومة خلال تلك الفترة. فبعد عودته من واشنطن، من أول مايو ١٩٨٧م، أعلن وزير المالية والتخطيط «ان السودان متمسك بموقفه وله رؤية محددة تحدثنا عنها كثيراً، والصندوق له روشته المعروفة، السودان رفض هذه الروشتة، ونحن نعتبر برنامجنا هو المخرج لأزمة الاقتصاد الوطنى ونريد حلولاً لمشاكلنا مع الصندوق برؤيتنا نحن وليس برؤية خارجية، والأمل أن نصل إلى حل معقول للجانبين ولمصلحة المواطن والاقتصاد الوطنى»[٥٥].

وخلال تلك الفترة نشرت الصحف المحلية أخباراً عن نية الحكومة لتوحيد سعر صرف الجنيه، بهدف إزالة التشوهات الاقتصادية ولرفع الدعم عن السكر والدقيق، استجابة لضغوط داخلية وخارجية. وكلها توجهات لم تكن بعيدة عن ظهور خلافات وزاء القطاع الاقتصادى حول السياسات الاقتصادية وتفريغ الميناء، التى أدت إلى حل الحكومة فى ١٣ مايو ١٩٨٧. وفى مواجهة هذا التراجع، الذى بدأت تطوراته تظهر فى الصحف ومجالس العاصمة، رفعت نقابة الاقتصاديين والإداريين مذكرة لوزير المالية والتخطيط، رفضت فيها فكرة تخفيض الجنيه السودانى تحت غطاء توحيد سعر صرف، وطالبت الحكومة بإتخاذ إجراءات جادة للخروج من الأزمة التى تعيشها البلاد، وأكدت أن أسباب انخفاض قيمة الجنيه ترجع إلى إصرار الحكومة على إتباع سياسة حرية النقد الاجنبى وعجز بنك السودان وتستره على الممارسات الهدامة وعمليات تهريب العملة الصعبة عبر البنوك التجارية الخاصة والتهريب عبر الحدود وتدنى الانتاج المحلى، بسبب سياسات التخبط وسوء الإدارة. وطالبت المذكرة بالرجوع إلى سياسة الرقابة على النقد الاجنبى، وتشجيع الصادرات وتحويلات المغتربين، وتقييد الاستيراد، والسعى لتجميد المديونية الخارجية،

ومحاربة التهريب، وتوفير مدخلات الإنتاج، رفض التعامل بسياسة الاستيراد بدون تحويل، طرح تقرير اللجنة الخاصة بتقييم العلاقة مع الصندوق للمناقشة العامة، وكذلك مقترحات الصندوق وبدائل الحكومة، الالتزام بمقررات وتوصيات المؤتمر الاقتصادى، وطالبت النقابات والاتحادات المهنية بتبنى المذكرة واتخاذ موقف موحد ضد الخضوع لشروط الصندوق[٥٦]. ومن الواضح ان المذكرة تضمنت برنامجاً اقتصادياً كاملاً انطلق من موقع الالتزام بمقررات المؤتمر الاقتصادى الوطنى الأول وشعارات وأهداف الانتفاضة. لذلك وجدت ترحيباً سياسياً واسعاً وسط النقابات والاتحادات والاحزاب السياسية. أما وزير المالية، فقد رحب بالمذكرة وأكد اتفاقه مع الكثير من الأفكار التى طرحتها ورفض مطالبتها بطرح قضية العلاقة مع الصندوق ومقترحاته وبدائل الحكومة للمناقشة العامة بحجة «ان ذلك يضعف موقفنا التفاوضى». وبذلك ظلت الحكومة مستمرة فى كتمان مفاوضاتها مع الصندوق وفى توجهها للتراجع عن برنامجها المعلن بفتح باب الاستيراد بدون تحويل لثلاثين سلعة فى بداية أغسطس ١٩٨٧. وفى بداية أكتوبر أعلن وزير المالية، فى مؤتمر صحفى، تفاصيل الاتفاق مع صندوق النقد الدولى الذى شمل توحيد سعر صرف الجنيه للصادرات والواردات فى سعر موحد يعادل ٤.٥جنيه للدولار،(كان ٢,٥ جنيه) أى تخفيض سعر الصرف بنسبة ٨٠٪، تعديل فئات الجمارك وتخفيضها بما يترك أسعار السلع الأساسية كما هى، خاصة الخبز والأدوية والجازولين والزيوت، السيطرة على التضخم فى عرض النقود ليكون فى حدود ٢٣٪ فقط، إيجاد مصادر لإيرادات إضافية تعادل ٢٪ من إجمالى الناتج المحلى عن طريق رفع سعر البنزين العادى من ٧.٥ إلى ٩.٥ جنيه والسوبر من ٩ إلى ١٠.٥ جنيه وللسكر من ٣٠ إلى ٥٠ قرشاً، وإخراج هذه السلع من التموين، زيادة رسوم الجمارك على الاسمنت المستورد، تقنين الضرائب فى الاقاليم، إدخال نظام العائد التعويضى فى النظام المصرفى، تطبيق نظام سندات الخزائن لجذب مدخرات الجمهور، إلغاء لجنة الموارد وتحويل سلطاتها للبنوك التجارية تحت إشراف بنك السودان. . . وفى مقابل التزام الحكومة بتنفيذ هذه الشروط أكد الوزير أن الأسرة الدولية ستلتزم بتوفير ٤.٨ مليار دولار، خلال أربع سنوات، لسد الفجوة فى ميزان المدفوعات وتمويل مشروعات وتسديد ديون خارجية، تأمين إنسياب الموارد البترولية لمدة عامين وتوفير ٢٠٠ ألف طن من السكر تصل البلاد قريباً، الموافقة على البرنامج الرباعى للإنقاذ والإصلاح والتنمية ورفع الحظر الذى فرضه الصندوق على السودان فى فبراير ١٩٨٦. واشار الوزير إلى ان الحكومة رفضت شروط الصندوق الخاصة بتعويم الجنيه ورفع الدعم عن سلع أساسية وتصفية بعض المؤسسات العامة وتحويلها للقطاع الخاص[٥٧].

وبذلك يتضح أن القوى المؤثرة داخل الحكومة، كانت فعلاً تربط بين الاتفاق مع

الصندوق والبدء الجدى فى إعداد خطة الإنقاذ الاقتصادى. ففى مايو ١٩٨٧ أعلن وزير المالية أن العمل يسير حثيثاً فى إعداد البرنامج الرباعى وسينتهى قريباً[٥٨]. وذلك يعنى أن الإطار العام للبرنامج قد تحدد من خلال تقدم المفاوضات مع الصندوق، التى توصلت إلى إتفاق كامل فى أغسطمن نفس العام، واتفق الطرفان على إعلانه بعد شهرين[٥٩]. ويتضح ذلك أيضاً من سير الحكومة، منذ بداية ١٩٨٧، فى التخلى عن الموجهات والسياسات التى أعلنتها فى يونيو ١٩٨٦ وإنتهاج سياسات أخرى تتماشى مع توجهات الصندوق وتستجيب لضغوط الفئات التجارية والطفيلية والجبهة الإسلامية القومية، التى تزايدت خلال تلك الفترة. لذلك وجد الاتفاق معارضةواسعة من قوى الانتفاضة والنقابات والاتحادات المهنية، عبرت عن نفسها فى مظاهرات طلابية وشعبية فى العاصمة والاقاليم وحملات صحفية وسياسية متواصلة. فقد كان الإتفاق يحمل معظم شروط الصندوق التقليدية، مقابل وعود بدعم ميزان المدفوعات وتسهيلات أخرى. وهى نفس الشروط التى جربها السودان خلال سنوات الحكم المايوى «وكان من الممكن الوصول إلى إتفاق أفضل لو أن الحكومة الائتلافية قد قامت بتنفيذ برنامجها، الذى أعلنته فى منتصف ١٩٨٦م، والتزمت بمقررات المؤتمر الاقتصادى الوطنى، لو حدث ذلك خلال الفترة السابقة لتمكنت الحكومة من خلق الشروط السياسية والاقتصادية الضرورية للوصول إلى اتفاق أفضل يساعد على السير فى تصحيح مسار الاقتصاد السودانى وتلبية احتياجات الجماهير»[٦٠]. ومن هنا فإن خضوع الحكومة الائتلافية لشروط الصندوق المجحفة «هو نتيجة طبيعية لسياستها وادائها خلال عام ونصف فى الجبهة الاقتصادية، وإهمالها لمقررات المؤتمر الاقتصادى. وقبول هذه الشروط ليس إلا مظهر من مظاهر أزمة الحكم فى البلاد»[٦١]. وهكذا وضعت الحكومة الائتلافية الثانية أقدامها فى مسار جديد، قادها إلى أزمات سياسية متواصلة، أدت فى بداية عام ١٩٨٨ إلى حلها وتكوين حكومة جديدة شاركت فيها الجبهة الإسلامية القومية.

نظرة إجمالية:

من هذا العرض يمكننا ان نقول ان الحكومة الائتلافية الأولى والثانية (١٩٨٨/٨٦) قد فشلت فى مواجهة الأزمة الاقتصادية المتفاقمة والخراب الاقتصادى والاجتماعى الذى خلفه النظام المايوى. فقد بدأت بتوجهات وموجهات إقتصادية سليمة لإجراء إصلاح إقتصادى جدى، لكنها تراجعت عنها نتيجة لضغوط سياسية وإقتصادية داخلية وخارجية عديدة واضطرت إلى ان تبدأ من حيث انتهى النظام المايوى، خاصة بعد أكتوبر ١٩٨٧. ولكن ذلك لا ينفى، بالطبع، بعض التطورات الاقتصادية الإيجابية التى شهدتها هذه الفترة. فقد ارتفع معدل نمو إجمالى الناتج المحلى من ٦ .٣٪ عام ١٩٨٥ إلى ٣ .٤٪ عام ١٩٨٧/٨٦، ثم إنخفض إلى ٢ .٢٪ عام

١٩٨٨/٨٧ مقارنة بمعدل ١٩٨٥/٨٤ الذى كان قد هبط إلى ناقص ٨.١٢٪[٦٢]. وذلك بسبب ارتفاع معدلات الإنتاج الزراعى المطرى، بشكل خاص. فقد كان موقف إنتاج المحاصيل الرئيسية خلال السنوات المذكورة كما يلى[٦٣]:

١- الذرة:	١٩٨٧/٨٦	١٩٨٨/٨٧
- المساحة	١١.٨	٨.٢ مليون فدان
- الإنتاج	٣.٣	١.٤ مليون فدان
٢- الدخن:		
- المساحة	٣.٧	٢.٦ مليون فدان
- الإنتاج	٣.٠-	٢.٠- = طن
٣- الفول السودانى:	١٩٨٧/٨٦	١٩٨٧/٨٦
- المساحة	١.٣	١.٦ مليون فدان
- الإنتاج	٤.٠-	٤.٠- = طن
٤- السمسم:		
- المساحة	٢.٦	٢.٣مليون فدان
- الإنتاج	٣.٠	٢.٠- = طن
٥- القمح:		
- المساحة	٣.٠-	٣.٠- مليون فدان
- الإنتاج	٢.٠-	٢.٠- = طن
٦- القطن:		
- المساحة	-	٧٨٣,٠٠٠ فدان
- الإنتاج	-	٦١٣,٠٠٠ بالة
- التصدير	-	٦٣٩,٠٠٠ بالة

وفى هذا الخصوص يقول الصادق المهدى "ان السودان لم يصدر جوالاً واحداً منذ عام ١٩٨٢م، بسبب ظروف الجفاف وتدهور الإنتاج الزراعى المطرى. وبعد الإنتفاضة تغير الموقف وظلت حركة الصادرات تتصاعد عاماً بعد عام، حتى وصلت

تقديرات حجم عائداتها إلى ٧٠٠ مليون دولار فى ميزانية ١٩٨٩/٨٨(٦٤)".

وفى نفس الاتجاه ارتفع إنتاج مصانع السكر من ٤٥٢ ألف طن عام ١٩٨٦/٨٥ إلى ٤٧٢ ألف عام ١٩٨٦ ثم انخفض إلى ٤٠٨ ألف طن عام ١٩٨٨/٨٧. ومع كل ذلك ارتفع عجز الميزان التجارى من ٨٩٤ مليون جنيه عام ١٩٨٥ إلى ١.٦ مليار عام ١٩٨٦ وحوالى ١.٣ مليار عام ١٩٨٧ وحوالى ٢.٥ مليار جنيه عام ١٩٨٨، وذلك بسبب ارتفاع فاتورة الواردات، من ٨٤٤ مليون جنيه عام ١٩٨٥ إلى ١.٥ مليار عام ١٩٨٧ وحوالى ٢.٣ مليار جنيه عام ١٩٨٨. وبجانب ذلك ارتفع عجز الميزانية العامة ومؤسسات القطاع العام من ٢.٨ مليار جنيه عام ١٩٨٧/١٩٨٦ إلى ٣.٩ مليار عام ١٩٨٨/٨٧ وحوالى ٧.٦ مليار جنيه عام ١٩٨٩/٨٨(٦٥). وإعتمدت الحكومة فى تمويل هذه العجوزات الكبيرة على الاستدانة من النظام المصرفى والقروض الخارجية على النحو التالى(٦٦):

	١٩٨٧/٨٦	١٩٨٨/٨٧
- الاستدانة من النظام المصرفى	٤٩٪	٤٦٪
- القروض الخارجية	٥١٪	٥٤٪

ونتيجة لتزايد العجز الداخلى والخارجى عاماً بعد عام، وتخفيض سعر صرف الجنيه فى أكتوبر ١٩٨٧ بنسبة ٨٠٪ ارتفعت معدلات التضخم من ٤٠٪ عام ١٩٨٧/٨٦ إلى ٧٠٪، عام ١٩٨٨/٨٧. وتشير الاحصائيات إلى إرتفاع الرقم القياسى لتكاليف المعيشة من ١٢٤ عام ١٩٨٦ إلى ١٥٠ عام ١٩٨٧، ثم إلى ٢٤٧ عام ١٩٨٨ وحوالى ٤٢٥ عام ١٩٨٩، مقارنة بسنة الأساس ١٩٨٥(١٠٠). ونتيجة لذلك ارتفع متوسط أسعار السلع الاستهلاكية بنسبة ٢٤٪، ٢٠٪، ٦٤٪ خلال السنوات ١٩٨٨/٨٧/٨٦ على التوالى(٦٧). وأدى كل ذلك إلى إرتفاع كبير فى تكاليف المعيشة، خاصة بالنسبة لأصحاب الدخول الثابتة والمحدودة، كما هو واضح فى الجدول التالى(٦٨):

السلع	الوحدة	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
ذرة	ربع	٩٠٠	٤٠٠	٣٠٠	٤٦٠	٦٠٠
فول	=	٢٢٠٠	٤٠٠٠	٤٥٠٠	٥٥٠٠	٧٠٠٠
عدس	=	٢٨٠	٤٧٥	٣٧٥	١٢٠٠	–
ويكة	=	٢٤٠٠	٣٢٠٠	٣٥٠٠	٤٠٠٠	١٢٠٠٠
بصل	=	٨٠٠	٣٠٠	٥٠٠	٢٠٠٠	–
صلصة	علبة	٦٠	٩٠	١٠٠	٤٠٠	٢٥٠٠
جبنة	كيلو	١٠٠٠	١٠٠٠	١١٠٠	٣٠٠٠	٦٥٠٠
بطاطس	=	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٦٠٠	–
لبن طازج	رطل	٧٠	٩٠	١٠٠	٣٠٠	٤٠٠
لبن علب	٤٠ج	٤١٥	٦٢٠	٨٠٠	١٧٠٠	–
شاى	رطل	٧٤٠	١٢٠٠	١٢٠٠	١٤٠٠	١٤٠٠
سكر	=	٣٠	٣٠	٣٠	٥٠	١٢٥
بن	=	٧٤٠	١٢٠٠	١٢٠٠	١٥٠٠	–
لحم بقر	كيلو	٥٠٠	٨٠٠	١٢٠٠	٢٤٠٠	٣٠٠٠
لحم ضأن	=	٧٠٠	١٢٠٠	١٨٠٠	٣٠٠٠	٤٠٠٠
سمك عجل	=	٧٠٠	١٢٠٠	١٥٠٠	٤٠٠٠	–
بيض	دستة	٤٢٠	٥٠٠	٥٥٠	١٢٠٠	١٢٠٠
زيت طعام	رطل	٢٩٠	٢٠٠	٢٠٠	٥٠٠	٨٠٠
فلفل	=	٩٠٠	١٢٠٠	٣٤٠٠	٤٨٠٠	–
ثوم	=	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	١٢٠٠	–
شمار	=	٦٠٠	٦٠٠	٧٠٠	٨٠٠	–
موز	كيلو	١٠٠	١٢٥	١٥٠	٣٠٠	–
صابون حمام	قطعة	٤٠	٥٥	٦٠	٣٢٥	–
صابون غسيل	=	٣٥	٣٥	٣٥	١٢٥	٧٥٠٠
بنزين	جالون	٧٥٠	٧٥٠	٧٥٠	–	٩٥٠
كبريت	علبة	٢٥	٢٥	٢٥	١٥٠	–
فحم	شوال	١٣٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٣٥٠٠	–

وتضاعفت معاناة ضيق العيش بسبب ندرة السلع الضرورية وضعف الرقابة على الأسعار وسيطرة الفئات الطفيلية على حركة السوق والأسعار، بما فى ذلك السلع التموينية المدعومة من الحكومة. وفى المقابل لم يشهد هيكل الأجور والمرتبات أى تغييرات خلال فترة الحكومة الائتلافية الأولى والثانية. وهذا ما أدى إلى نهوض حركة مطلبية واسعة وسط نقابات واتحادات العاملين خلال عامى ١٩٨٨/٨٧ فى العاصمة والاقاليم، وصلت ذروتها فى إنتفاضة ديسمبر ١٩٨٨ التى شملت العاصمة والعديد من مدن الاقاليم.

ثانياً: الحرب الأهلية ومسيرة السلام:

بعد تشكيل الحكومة الائتلافية الأولى التقى الصادق المهدى، رئيس حزب الأمة ورئيس الوزراء، بصفته الأولى، بالعقيد جون قرنق، زعيم حركة تحرير شعب السودان، على هامش إجتماعات مؤتمر القمة الأفريقى، الذى عقد فى أديس أبابا فى يوليو ١٩٨٦. ويصف الصادق المهدى ذلك اللقاء بقوله: «تبادلنا وجهات النظر واتفقنا على ان يكون إعلان كوكادام هو الأساس لايقاف الحرب الأهلية والحل السلمى الديمقراطى، وعلى توسيع قاعدته بمشاركة الحزب الاتحادى الديمقراطى والجبهة الإسلامية القومية. واتفقنا على ان يستمر دستور ١٩٨٥ المؤقت بدلاً من العودة لدستور ١٩٥٦ المعدل ١٩٦٤ مع تعديل المادة الرابعة لتكون أشمل. واختلفنا حول القوانين التى ستحل محل قوانين سبتمبر ١٩٨٣ عند إلغائها. قالوا: العودة لقوانين ١٩٧٤، وقلت نصدر قوانين جديدة يتفق عليها على أساس مبدأ واضح: القوانين العادية يتم تطبيقها فى كل أقاليم البلاد، والقوانين ذات الصبغة الدينية تخصص فى نطاق المجموعة الوطنية الخاصة بها. وانتهى اللقاء على نبرة ودية وعلى أن نواصل معاً مساعى الحل السلمى الديمقراطى»[٦٩]. وفى ١٦ أغسطس ١٩٨٦، أى بعد أسبوعين تقريباً من لقاء الصادق/ قرنق، قامت الحركة بإسقاط طائرة مدنية قرب مدينة ملكال بمحافظة أعالى النيل، وادى ذلك إلى تسميم العلاقة بين الحركة والحكومة الائتلافية وإلى إرتفاع أصوات قوى التصعيد المضاد والحسم العسكرى، التى كانت تقودها الجبهة الإسلامية القومية. وفى الفترة اللاحقة قامت الحركة الشعبية بنقل التوتر الأمنى إلى جنوب كردفان والنيل الأبيض ومنطقة بحر الغزال وغيرها، ومنع دخول الإغاثة للمناطق المتأثرة بالمجاعة فى الاقليم الجنوبى، وطالبت وكالات الاغاثة الاجنبية بتسليمها مواد الاغاثة الخاصة بالجنوب لتقوم بتوزيعها. وفى المقابل قامت تكتيكات قوى التصعيد المضاد فى الشمال على اتهام الحركة الشعبية بالعمالة لقوى أجنبية والمطالبة برفض الحوار معها واتهام

القوى السياسية الداعية للحوار والحل السلمى بالطابور الخامس. وهكذا بدأت هذه القوى تضاعف ضغوطها على الحكومة الائتلافية لرفض الحوار وإعتماد نهج الحسم العسكرى. وكان لهذه الضغوط تأثيرها فى عرقلة جهود السلام، وذلك من خلال احجام الحكومة الائتلافية الأولى، منذ البداية، عن تبنى إعلان كوكادام كإطار لعملية السلام وإيقاف الحرب الأهلية وعقد المؤتمر الدستورى. وذلك بسبب خلافات أطرافها الأساسية ورغبة رئيس الوزراء فى جذب الاتحادى الديمقراطى والجبهة الإسلامية إلى تأييد الإعلان. وفى الوقت نفسه أدت خلافات حزبى الأمة والاتحادى الديمقراطى إلى تلكؤ الحكومية الائتلافية فى إلغاء إتفاقية الدفاع المشترك مع مصر وقوانين سبتمبر ١٩٨٣، التى كانت تمثل أهم بنود إعلان كوكادام: فقد ظل الخلاف بين الحزبين مستمراً حول إتفاقية الدفاع المشترك، حيث كان رئيس الوزراء يقول أن ميثاق الإخاء المصرى السودانى، الذى وقعه مع الحكومة المصرية عام ١٩٨٧، يعنى عملياً إلغاء إتفاقية الدفاع وغيرها من الاتفاقيات المشابهة السابقة، بينما كان وزراء الاتحادى الديمقراطى يصرون على الدفاع عن الاتفاقية وعدم إلغائها. ومع استمرار الخلاف حول هذه القضية، فإن مجلس الوزراء لم يتخذ فيها قراراً حاسماً حتى نهاية الحكم الائتلافى فى مارس ١٩٨٨.

ونفس هذه الخلافات أدت أيضاً إلى تلكؤ فى إلغاء قوانين سبتمبر واصدار قوانين بديلة لها. وفى هذا الموضوع تقول رواية الصادق المهدى «ان أول مشكلة واجهت الحكومة الائتلافية حول هذه القضية هى إلحاح حزب الأمة على إلغاء قوانين سبتمبر ورفض الحزب الاتحادى الديمقراطى للإلغاء طالباً تعديلها، وذلك رغم ان الاتحاديين وقعوا على ميثاق الانتفاضة الذى نص على إلغاء تلك القوانين. وبذلك تراجعوا عن التزامهم السابق. وفى النهاية توصل الحزبان إلى نص توفيقى ينص على اصدار قوانين بديلة تلغى قوانين سبتمبر ١٩٨٣ بموجبها. ولعل ذلك يرجع إلى تخوف الحزب الاتحادى وخضوعه للحملة الإعلامية التى كانت تقودها الجبهة الإسلامية ضد إلغاء تلك القوانين، باعتبارها قوانين شرعية. وفى ظرف شهرين بعد تكوين الحكومة الائتلافية الأولى، قدم النائب العام مشروع قانون جنائى جديد لم نتفق عليه، وقررنا توسيع المشاورات حوله مع كافة القوى السياسية. وبالفعل تقدمت عدة جهات بمشروعات جديدة نذكر منها: مشروع نقابة المحامين، مقترحات قدمتها الهيئة القضائية بطريقة غير مباشرة، مشروع قدمته الجبهة الإسلامية القومية، مشروع اقترحه الاستاذ على محمود حسنين. وقام النائب العام بجمع هذه المشروعات ودراستها، وقدم مشروعاً جديداً استفاد فى إعداده من كل المشروعات المذكورة. ولكن الهيئة البرلمانية للحزب الاتحادى

الديمقراطى أبدت عليه بعض التحفظات، اتفق الحزبان على تكوين لجنة فنية مشتركة للنظر فى تلك التحفظات. ولكن قبل الوصول إلى حل حاسم حول هذا المشروع، تكونت لجنة وفاق وطنى لبحث قضية القوانين البديلة والوصول فيها لأوسع اتفاق ممكن. وشرعت اللجنة، بإشراف الأخ خالد فرح، فى عملها معتمدة على خبرة اعضائها الطويلة فى الحقل القانونى ومستفيدة من مشروعات القوانين التى سبق ذكرها بالإضافة إلى قانون ١٩٧٤، قوانين ١٩٢٥و ١٩٢٩، قوانين الاثبات لسنة ١٩٧٢ و١٩٧٦و١٩٨٣ وقانون الحركة لسنة ١٩٦٢ والتجربة المهنية والسوابق القضائية فى السودان. ودرجت اللجنة على الاجتماع يومى السبت والثلاثاء من كل اسبوع، فى فترة زمنية امتدت من نوفمبر ١٩٨٧ إلى مارس ١٩٨٨. وأثناء عملها شاركت فيها كل الاحزاب السياسية الشمالية والجنوبية. وفى نهاية الفترة قدمت تقاريرها ومشروعات قوانين بديلة لقوانين سبتمبر ١٩٨٣، شملت خمسة قوانين هى: قانون العقوبات، الإجراءات الجنائية والمدنية، قانون الاثبات وقانون الحركة. وأوضحت اللجنة فى تقريرها انها اتفقت على مشروعات كل هذه القوانين واستبعدت مسألة أحكام الحدود واقترحت تكوين لجنة سياسية فنية للنظر فيها. وكانت تلك المشروعات تمثل أعلى درجة وفاق واكثر اجتهاد قانونى سودانى حديث. وكان المتوقع ان تجد قبول الجميع كقوانين بديلة مع تكوين لجنة سياسية فنية لحسم مسألة الحدود وضم ماتتفق عليه إلى مشروع قانون العقوبات. ولكن دخلت عوامل غير موضوعية حالت دون ذلك، تمثلت فى الآتى:

- الحزب الاتحادى الديمقراطى سحب ممثله من اللجنة فى آخر مراحل عملها، بعد أن شارك فى كل المراحل السابقة، وذلك نتيجة لتوتر العلاقات بين سيد أحمد الحسين، نائب الأمين العام للحزب، وخالد فرح، منسق اللجنة. صحيح كان من الممكن البحث عن شخص آخر غير مختلف عليه ليكون منسقاً للجنة، ولكن لم يفطن أحد لهذه المشكلة ولم نظن انها يمكن ان تكون سبباً فى عرقلة عمل من هذا النوع، خاصة انه كان من العسير إيجاد شخص يلاحق أعضاء اللجنة ويحرص على جمعهم مثل خالد فرح!!.

- الجبهة الإسلامية القومية شاركت فى كل مراحل العمل، وطالبت فى المرحلة الاخيرة بأن يصعد عمل لجنة الوفاق ليأخذ طابعاً سياسياً رسمياً. حدث ذلك فى لقاء بين الصادق المهدى وحسن الترابى. ولكن فجأة انسحبت الجبهة من اللجنة فى آخر اجتماعاتها -وعند صدور التقرير الختامى أعلن حافظ الشيخ فى الصحف انه انسحب تنفيذاً لقرار من الجبهة. والتفسير المعقول لهذا التناقض هو ان الجبهة رأت أن تنسحب وتحتفظ بموقفها كله للمساومات السياسية، بعد أن تلمست استفحال

الخلاف بين الحزبين»(٧٠).

ولكن، مع كل هذه التبريرات، يظل السؤال قائماً: لماذا لم تقم الحكومة الائتلافية الأولى والثانية بإلغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣ وإصدار قوانين بديلة لها؟ لقد حاول السيد/ الصادق تبرير ذلك بالخلافات بين حزبى الائتلاف وخلافات شخصية بين سيد أحمد الحسين وخالد فرح، منسق لجنة الوفاق الخ . . . وكلها مسائل كانت قابلة للحسم، لو كانت درجة الالتزام بالوعود كافية، لذلك فإن هذه التبريرات لا يمكن ان تخفى حقيقة فشل الحكومة الحكومة الائتلافية فى إلغاء قوانين سبتمبر التى كانت تمثل هدفا أساسياً من أهداف الانتفاضة وبرنامج حزب الأمة. وخطوة هامة فى طريق إيقاف الحرب الأهلية الجارية فى الجنوب والسير فى طريق السلام والاستقرار. وبذلك ساعدت الحكومة الائتلافية على تأجيج نيران الحرب الاهلية والفتنة الدينية والعرقية، وعلى توفير المناخ الملائم لانتعاش قوى التصعيد المضاد والحسم العسكرى، التى كانت تقودها الجبهة الاسلامية القومية. وذلك رغم ان تطور الاحداث والخبرة التاريخية السودانية قد اثبتت استحالة الحسم العسكرى، وان هزيمة أى طرف فى مثل هذه الحرب لن يخلف سوى مرارات لن تمحوها السنين ولن تفعل سوى زيادة الهوة بين الأشقاء فى شطرى القطر، والدمار والخراب الاقتصادى والاجتماعى الذى لن تتم معرفة حجمه، بكل مايحمل من أهوال وحقائق مفجعة، إلا بعد إيقاف الحرب. ويكفى هنا أن نعلم ان نفقات إدارة الحرب الأهلية كانت تقدر بحوالى أربعة مليون دولار يومياً، أى حوالى أربعين مليون جنيه سودانى بأسعار عام ١٩٨٨، حسب بعض التقديرات، وذلك بالاضافة إلى الخسائر البشرية والمادية والاقتصادية الأخرى(٧١).

ومن جهة أخرى لا يمكن اعفاء حركة تحرير شعب السودان من المسؤلية، وذلك اولا: بسبب موقفها السلبى من الوضع السياسى الذى خلفته الانتفاضة ورفضها التعامل مع المجلس العسكرى الانتقالى والحكومة الانتقالية، إذ لو فعلت ذلك لكان من الممكن تغيير توازن القوى فى اتجاه ايجابى لمصلحة الديمقراطية والسلام والاستقرار . . ثانيا: بسبب عدم اخذها فى الاعتبار ماظل ينجم عن استمرار الحرب من دمار وخراب وخسائر بشرية واقتصادية فى الجنوب بشكل خاص والبلاد بشكل عام - وهكذا لايمكن اعفاء حركة تحرير شعب السودان من المسئولية لموقفها بعد الانتفاضة، القائم على التركيز على العمل العسكرى واهمال العمل السياسى ورفض التعامل مع الحكومة الائتلافية والاحزاب التقليدية الحاكمة وتبسيط حركة الصراع السياسى والاجتماعى واختزاله إلى صراع عرقى دينى بين الأقلية العربية والإسلامية المسيطرة فى الخرطوم والمجموعات السكانية المهمشة فى

الجنوب والغرب والشرق والشمال الاقصى. ومع استمرار حالة الركود السياسى وتعسر عملية السلام وتصاعد الحرب الاهلية وإتساع نطاقها فى الجنوب وجنوب كردفان النيل الأبيض بدأت ترتفع بعض الاصوات المنادية بفصل الجنوب عن الشمال فى أوساط الشماليين والجنوبيين على السواء، كرد فعل على فشل السياسيين فى حل مشكلة الجنوب التى تحولت إلى مصدر استنزاف دائم لإمكانيات وموارد السودان.

وتوصل البعض إلى أن العقل السودانى عاجز عن مواجهة المشكلة، بسبب ضعفه وقصوره، المتمثل فى عجز المثقفين الجنوبيين فى الوصول إلى تحالفات حقيقية مع القوى الشعبية الشمالية غير المرتبطة بمفاهيم التخلف وثقافة الإستعلاء العنصرى، وفى التركيز على النزاع بين الشمال والجنوب وإهمال الحروب المحلية داخل التركيبة القبلية فى الجنوب، وعدم رؤية حقيقية ان السودان كيان قابل للحل والتقسيم، بحكم تناقض الحلقات التى تكونه. ولذلك يرى هذا الاتجاه ضرورة إخضاع علاقة الشمال والجنوب إلى إستفتاء عام وذلك من أجل إقامة علاقة جديدة مشروعة ومؤيدة وطوعية(٧٣). وفى نفس الاتجاه طرحت الجبهة الإسلامية فى بداية عام ١٩٨٧، إعلاناً اسمته (ميثاق السودان) دعت فيه إلى نظام فيدرالى يسمح بإصدار قوانين للأغلبية المسلمة فى الشمال وأخرى للأقاليم الجنوبية. وذلك كمحاولة منها لإرضاء طموح الجنوبيين فى حكم أنفسهم بأنفسهم، وبالتالى التخلص من عقبة أساسية فى طريق مشروعها لبناء دولة دينية فى الشمال، وكمحاولة للقفز فوق أطروحات الجنوبيين حول قضايا الحكم والهوية وتوزيع السلطة والثروة، وكمدخل لبناء تحالفات سياسية مع مجموعات قبائل الاستوائية الرافضة لسيطرة الدينكا والقبائل النيلية الأخرى، وذلك دون أى تقدير للصراعات القبلية التى أفرزها الحكم الاقليمى فى فترة الحكم المايوى أو لإمكانيات البلاد الاقتصادية وضرورات تعزيز الوحدة الوطنية وتغذية عوامل الاندماج الوطنى.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الميثاق لم يشر إلى الديمقراطية كنظام للحكم وكإطار للتفاعل الايجابى بين مختلف تكوينات شعب السودان أو قضايا الحريات العامة وحقوق الانسان والتعددية السياسية، بل ركز فقط على حرية العقيدة وإحترام خصوصية الانسان وشعائره الدينية وعدم حرمان أى شخص من تولى المناصب العامة، بسبب انتمائه لملة دينية معينة، وكفالة حرية الحوار والدعوة والتبشير الدينى. وبذلك تجاهل الميثاق تماماً مبادرات السلام، التى ظلت تقودها أحزاب ونقابات التجمع الوطنى، والمؤتمر الدستورى الوطنى الذى طرحته مبادرة كوكادام فى يونيو ١٩٨٦. وفى الوقت نفسه واصلت صحف الجبهة حملاتها الإعلامية ضد

تلك المبادرات وظلت تصف أحزاب التجمع بالطابور الخامس واعتبار الحرب الاهلية الجارية فى الجنوب حرباً صليبية ضد هوية السودان العربية الإسلامية. وكان من الطبيعى ان يؤدى مثل هذا الطرح إلى تصاعد الحرب الأهلية وإثارة نيران الفتنة الدينية العرقية والثقافية، وإعطاء القوى المعادية للعروبة والإسلام مبرراً لشعاراتها الشوفينية، وتصوير الحرب الأهلية باعتبارها صراعاً بين العروبة والإسلام فى الشمال والافريقية والمسيحية فى الجنوب. وذلك لأن هذه النظرة تتوافق مع منطق هذه القوى ومع الخطة الاستعمارية القديمة التى تعمل على فصل أفريقيا جنوب الصحراء عن افريقيا شمال الصحراء، وعلى تمزيق وحدة السودان وتخريب العلاقات العربية الافريقية. ووضح ذلك بشكل جلى فى تحرك وساطات افريقية عديدة، وفى إتساع إهتمام المراكز الغربية بقضية الجنوب والحرب الاهلية الجارية هناك. والواقع ان مثل هذه النظرة تتجاهل الأسباب الداخلية الموضوعية التى أدت إلى تجدد الحرب الأهلية، وتتجاهل ان الدفاع عن الهوية العربية الإسلامية فى السودان يتطلب توفير عدة مستلزمات يتمثل أهمها فى الآتى:

- التخلص من النظرة الشوفينية الضيقة والمتعصبة والنظر إلى العروبة والإسلام فى السودان ككيان ثقافى وواقع تاريخ وجغرافى له دوره الايجابى فى بناء وتعزيز الوحدة الوطنية، وله تقاليده العريقة فى التعايش والتفاعل الايجابى مع الكيانات السكانية والثقافية الاخرى فى إطار السودان الموحد.
- التمسك بتراث القبائل العربية السودانية وتقاليدها فى التعايش والتفاعل مع بعضها ومع القبائل الاخرى، عبر تاريخها الطويل، والعمل على تطويرها بإتجاه بناء سودان ديمقراطى موحد ومستقل، لأن الوجود العربى لا ينفى وجود الكيانات الأخرى ولا يلغى حقها فى الوجود وتطوير ثقافاتها وتقاليدها الخاصة فى إطار الوطنية السودانية وارتباطاتها العربية والافريقية.
- النظر لمشكلة الجنوب والحرب الاهلية الجارية هناك كإفراز لمشكلة الاندماج الوطنى فى بلد متعدد الثقافات والكيانات الاثنية، وكنتاج لواقع التفاوت فى مستوى التطور الاقتصادى والاجتماعى بين مختلف اقاليم البلاد، وخاصة بين الشمال والجنوب.

هكذا، إذن، أدى تلكؤ الحكومة الائتلافية فى تنشيط عملية السلام وإيقاف الحرب الاهلية إلى إتساع عمليات العنف فى الجنوب وجنوب كردفان والنيل الابيض، وإلى إنتعاش قوى التصعيد العسكرى والتصعيد المضاد فى الجنوب والشمال على السواء، وإلى جمود وركود الوضع السياسى خلال العام الأول للحكومة الائتلافية. وفى أبريل ١٩٨٧ أعلن رئيس الوزراء عن مبادرة بإيقاف إطلاق

النار كخطوة فى طريق تهيئة المناخ لانعقاد المؤتمر الدستورى ووضع نهاية للحرب الاهلية، وأكد أن قوانين سبتمبر فى طريقها إلى الزال وان ميثاق الإخاء مع الشقيقة مصر قد ألغى تلقائياً إتفاقية الدفاع المشترك [٧٤]. وبعد تكوين حكومته الائتلافية الثانية أعلن عن تكوين وزارة للسلام تكون أداة تنفيذية للإشراف على الإعداد لقيام المؤتمر الدستورى الوطنى، وعن توقيع مذكرة تفاهم بين حزبى الائتلاف والاحزاب الجنوبية. ورد جون قرنق على المبادرة بإعلان تمسك الحركة الشعبية بإعلان كوكادام واستئناف الحوار مع الحكومة على أساسه، لأنه يمثل برنامج عمل شاركت فى صياغته غالبية القوى السياسية، واكد ان السلام يأتى بمشاركة كل القوى السياسية والإجتماعية وليس الحكومة والحركة فقط [٧٥]. ولكن الحكومة الائتلافية لم تتخذ أى خطوة جدية لتحريك قطار الحوار وعملية السلام، بل أن الصادق المهدى اكد أن مبادرته تتجاوز إعلان كوكادام إلى الحوار حول مجموعة نقاط محددة تساعد على تمهيد الطريق لانعقاد المؤتمر الدستور الوطنى [٧٦]. وبذلك أضاف نقطة خلاف جديدة. وفى بداية مايو ١٩٨٧ أسقطت الحركة طائرة مدنية شرق مدينة ملكال استشهد جميع ركابها [٧٧]، وادى هذا الحادث، غير المبرر، إلى عرقلة كل الجهود التى ظل يقوم بها التجمع الوطنى، وإلى ردود فعل عنيفة ضد الحركة الشعبية والتشكيك فى مصداقيتها ومدى صدق نواياها تجاه الحوار والسير الجدى فى طريق السلام. وقامت قوى التصعيد المضاد ودعاة الحرب الاهلية بإستغلال هذا الحادث البشع لمضاعفة ضغوطها على رئيس الوزراء لسحب مبادرته وقفل كل أبواب الحوار السلمى الديمقراطى وللانقضاض على قوى الانتفاضة وتصفيتها. إذ قامت الاستخبارات العسكرية، خلال تلك الأيام، بفبركة خبر انقلاب عسكرى يقف خلفه الحزب القومى السودانى والتجمع السياسى لجنوب السودان وحزب البعث العربى الاشتراكى واللجان الثورية والحزب الشيوعى، وقامت صحف الجبهة الإسلامية القومية بإستغلال الخبر فى الهجوم على قوى الإنتفاضة بالعمالة والخيانة الوطنية ولقطع الطريق أمام مبادرة رئيس الوزراء[٧٨]. وفى المقابل قامت قوى الانتفاضة بالدفاع عن نفسها ومواجهة قوى التصعيد والتصعيد المضاد والتركيز على إدانة الحادث وعلى أهمية الاستمرار فى مساعى السلام عن طريق إلغاء قوانين سبتمبر وإتفاقية الدفاع المشترك مع مصر[٧٩].

وفى منتصف عام ١٩٨٧ سافر وفد من الاحزاب الجنوبية والحزب القومى إلى أديس أبابا ونيروبى وأجرى لقاءات عديدة مع حركة تحرير شعب السودان وممثلين لمجلس الكنائس السودانى. وأسفرت اللقاءات التى تمت فى أديس أبابا ونيروبى

وكمبالا عن ثلاث إعلانات للسلام. وأعلن رئيس الوفد، اليابا سرور، ان الحوار وحده، وليس السلاح، هو طريق السلام، وأكد أن جون قرنق مرتاح لمفاوضات الحركة مع الاحزاب الجنوبية، وان الاعلانات الثلاثة، التى وقعتها الاحزاب الجنوبية مع الحركة، هدفها فتح الطريق أمام عملية السلام وإيقاف الحرب الأهلية الجارية فى الجنوب(٨٠). وعند عودته إلى الخرطوم التقى الوفد بالتجمع الوطنى ورئيس الوزراء، وأكد أن رؤساء اثيوبيا وكينيا ويوغنده ابدو تأييدهم للسلام والحوار السلمى واستعدادهم للمساهمة فى ذلك، وركز على ضرورة التمسك بإعلان كوكادام وجذب القوى التى لم تشارك فيه للتوقيع عليه وعقد المؤتمر الدستورى. وأعلن رئيس الوزراء عن تكوين لجنة قومية لتقييم إعلانات أديس أبابا وكمبالا ونيروبى، تضم كل الاحزاب السياسية(٨١). وهكذا، تحركت من جديد عملية السلام، رغم ضجيج قوى التصعيد والتصعيد المضاد ودعاة الفتنة الاهلية، وبدا واضحاً ان هناك مساعى تقوم بها الحكومة والاحزاب الجنوبية قد تؤدى إلى إيقاف اطلاق النار وانعقاد المؤتمر الدستورى، خاصة ان اللجنة القومية لمساعى السلام قدمت تقريرها مع مقترحات لاتخاذ خطوات محددة، منها إلغاء قوانين سبتمبر، لتهيئة المناخ امام الحوار السلمى الديمقراطى(٨٢). وهكذا كان لتحرك الاحزاب الجنوبية، تحت ضغط إتساع الحرب الاهلية والمآسى التى خلفتها فى الجنوب، ونتيجة لشعورها بالمسئولية وعدم جدية الحكومة الائتلافية، دور كبير فى تحريك عملية السلام وسط عقبات عديدة وظروف سياسية معقدة. ولكن هذا التحرك لم يعجب قوى التصعيد المضاد ودعاة الفتنة الدينية والعرقية، التى وظفت ترسانتها الإعلامية لإفشال هذا التحرك، وبرز ذلك بشكل واضح فى الخط الاعلامى لجريدة (الراية) خلال تلك الفترة. فقد وصف محمد طه محمد أحمد، فى إحدى تعليقاته اليومية، هذا التحرك بقوله: «إستطاعت الكنائس السودانية ان تجمع شتات الاحزاب الجنوبية، فكونت وفداً من الاحزاب الاستوائية والنيلية، ووحدت سابكو وسانو والفيدرالى وساك والتجمع السياسى لجنوب السودان، واختارت احد قادة الاحزاب الإستوائية، هو السيد اليابا سرور، رئيساً للوفد. وطار الوفد من الخرطوم إلى أديس أبابا، ثم إلى نيروبى وكمبالا، وتوصل مع قرنق إلى إعلان أديس أبابا للسلام وكرر شروط كوكادام، وأولها إلغاء قوانين الشريعة التى يقولون انها تفرق بين أبناء الوطن الواحد. لقد توحد الجنوبيون النصارى واستظلوا بمظلة أجنبية. ومنذ ان توحدوا لم تعد للتمرد عاصمة واحدة، بل عواصم متعددة، فى بلاد الاحباش وعاصمة موسيفينى ونيروبى، ولا تعجب، فتأثير الكنيسة كبير، والمعركة أساساً ضد التوجه الإسلامى فى السودان. توحد الجنوبيون، حتى انيانيا الثانية التى حملت السلاح ضد قرنق،

لانهم شعروا بأن المبادرات التى تطرح فى الشمال توجه بالكامل للحركة الشعبية[٨٣]. وكان لهذه الحملات الإعلامية تأثيراتها وسط احزاب الحكومة الائتلافية. فقد هاجم الصادق المهدى، فى البداية، إعلان أديس أبابا، ووصفه بأنه غير متوازن، ولكنه عاد مرة أخرى ليقول ان تحرك الاحزاب الجنوبية نقل المسألة من العمل العسكرى إلى العمل السياسى، وعبّر عن أمله فى تكامل الخطى فى إطار الحل السلمى الديمقراطى[٨٤]. وبدأت تظهر فى تصريحاته الصحفية أوصاف الطابور الخامس والدعم الاجنبى للحركة، وإتهام القوى السياسية الداعية للحوار بالعمالة وعدم تقدير المصالح الوطنية العليا. ونفس هذه الفترة شهدت أيضاً تطورات إيجابية أخرى ففى بداية عام ١٩٨٧ انعقدت فى واشنطن ندوة حول الحرب الاهلية واحتمالات السلام فى الجنوب، شاركت فيها بعض القوى السياسية السودانية، ونبعت منها مبادرة الرئيس النيجيرى أو باسانقو، الذى قام بإتصالات متعددة مع الحكومة الاثيوبية وحركة تحرير شعب السودان، ونقل للصادق المهدى تأكيد الحركة على خيار الحوار السلمى[٨٥]. وفى الوقت نفسه اجرى الحزب الاتحادى أول لقاء له مع الحركة فى لندن فى يونيو ١٩٨٧، وذلك بهدف تبادل المعلومات والآراء. ووسط هذه المؤشرات الإيجابية قامت الحركة، فى منتصف أكتوبر، بالتعرض لقافلة قطارات الإغاثة قرب محطة أريّات فى منطقة بحر الغزال، الأمر الذى أدى إلى استشهاد خمسة من أفراد القوات المسلحة وتسعة عشر من عمال السكة حديد. وبسرعة تحركت قوى التصعيد المضاد ودعاة الفتنة الدينية والعرقية، وسيرت الجبهة الإسلامية القومية موكباً من وسط الخرطوم حتى القيادة العامة للقوات المسلحة نددت فيه بحركة قرنق وما اسمته الطابور الخامس وتراخى الحكومة الائتلافية فى مواجهة حركة التمرد فى الجنوب، ودعت إلى دعم القوات المسلحة. وعند وصول الموكب للقيادة العامة رفضت الجبهة مخاطبة اللواء معاش فضل الله برمة، وزير الدولة للدفاع، للموكب، بحجة انه يمثل الحكومة، وسلمت مذكرتها لرئيس هيئة الأركان. وبذلك بدا واضحاً ان الجبهة استهدفت دعوة الجيش للإنقلاب على السلطة الشرعية القائمة، ممثلة فى وزير الدولة للدفاع. وهذا ما اكده رئيس الوزراء، الصادق المهدى، أمام الموكب الذى نظمته وسيرته أحزاب الحكومة، كرد على موكب الجهبة، حيث أكد «أن الجبهة تبحث عن مغامر ينفذ لها مخططها الذى يستهدف الإنقضاض على الديمقراطية (........) ان الجبهة الإسلامية هى سبب تردى الوضع الاقتصادى وهى التى ساعدت فى تخريب الاقتصاد الوطنى من خلال قيام بنوكها بالاتجار فى العملات الصعبة وتجاوز سقوفات الائتمان وممارسة التهريب واحتكار قوت الشعب (........) إن الجبهة لم تتعظ من تجاربها السابقة فى

تحالفها مع النظام الديكتاتورى المايوى، لأنها اليوم تسعى علّها تجد مغامراً فى القوات المسلحة للإنقضاض على النظام الديمقراطى، ولكن وعى القوات المسلحة والشعب سيحول دون نجاحها بإذن الله» ولكن رغم محاولات الجبهة الإسلامية وقوى التصعيد المضاد ارتفعت الأصوات الداعية للحوار السلمى الديمقراطى وحافظت على تماسكها ووحدة صفوفها، بل كسبت دوائر إضافية. فقد دعى سيد أحمد الحسين، وزيرالداخلية ونائب الأمين العام للحزب الاتحادى، كافة القوى السياسية أن تنظر بجدية لقضية الحرب الأهلية بعيداً عن المزايدات الحزبية الضيقة، وان تضع الحلول العملية لإيقاف أعمال العنف وتحقيق السلام. وفى نفس الاتجاه أكد الصادق المهدى ان القوات المسلحة قد احتوت حركة التمرد عسكرياً، وان الحكومة تسعى سياسياً إلى إيقاف إطلاق النار وتهيئة المناخ لعقد المؤتمر الدستورى الوطنى(٨٦).

وهكذا، رغم قعقعة السلاح أبرزت الأحداث، خلال الشهور الأخيرة من عام ١٩٨٧، وجود تيارين متناقضين وسط القوى الساسية السودانية وحركة تحرير شعب السودان. التيار الأول هو تيار الحوار السلمى الديمقراطى لإنهاء الحرب الأهلية وتحقيق السلام والاستقرار، والتيار الثانى هو تيار التصعيد والتصعيد المضاد. التيار الأول كان يمثل التيار الغالب وسط القوى السياسية فى الشمال والجنوب على السواء. ويتضح ذلك من الاحاديث التى أدلى بها ممثلو هذه القوى فى الندوة السياسية الكبرى، التى أقامتها نقابة المهندسين، على شرف الذكرى الثالثة والعشرين لثورة أكتوبر ١٩٦٤، تحت عنوان (الحرب الأهلية ومبادرات السلام فى جنوب الوطن). تحدث فى الندوة اندروويو، عن كتلة الاحزاب الجنوبية، سيد أحمد الحسين، الاتحادى الديمقراطى، محمد عباس فقيرى، حزب الأمة، التيجانى الطيب، الحزب الشيوعى، تيسير مدثر، حزب البعث، أمين حمودة، اتحاد جبال النوبة، عبد المجيد إمام، المؤتمر الوطنى، وفيلب عباس غبوش، الحزب القومى السودانى. وركز المتحدثون على ضرورة إيقاف الحرب الأهلية وتحقيق السلام بالحوار السلمى الديمقراطى فى إطار إعلان كوكادام وإعلانات الأحزاب الجنوبية فى أديس أبابا ونيروبى وكمبالا. وبرز نفس الإتجاه داخل الحركة الشعبية، إذ أنها لم تعلن مسئوليتها عن حادث أريّات إلا بعد مرور أسبوع من وقوعه، الأمرالذى يؤكد وجود اتجاه قوى وسط الحركة يعارض تصعيد العمليات العسكرية ويدعو لمواصلة الحوار السلمى(٨٧).

أما التيار الثانى، تيار التصعيد والتصعيد المضاد، فقد كانت تمثله الجبهة الإسلامية القومية، وسط القوى السياسية الشمالية، وحركة تحرير شعب السودان

وسط القوى السياسية الجنوبية. ونجح هذا التيار فى أن يجد له إمتدادات داخل الحكومة الائتلافية. ففى نفس تلك الأيام أعلن د.عمر نور الدائم، وزير الزراعة وأمين أمانات حزب الأمة، ان حركة قرنق قد فقدت مصداقيتها، وانها لاتملك قرارها وإرادتها، وان السلام يمكن ان يتحقق عبر هزيمة قرنق وحركته المتخلفة(٨٨).

فى منتصف نوفمبر ١٩٨٧ أعلنت القيادة العامة للقوات المسلحة إخلاء مدينتى الكرمك وقيسان وسحب القوات العسكرية وإعادة جمعها فى موقع خارج المدينتين، لأنهما أصبحتا تحت مرمى مدفعية ثقيلة وصاروخية متمركزة داخل الأراضى الاثيوبية. وأكدت القيادة العامة ان حركة قرنق لا تملك مثل هذه الأسلحة المتطورة، وذلك يمثل إتهاماً واضحاً لاثيوبيا بمساعدة الحركة الشعبية بالاسلحة والمعدات، وربما بمشاركة قوات أثيوبية فى عملية إحتلال المدينتين. أما إذاعة الحركة فقد أعلنت إحتلال المدينتين وإستمرار قوات الحركة فى الزحف نحو مدينة الدمازين[٨٩].

وكشف الحدث ثغرات واسعة فى نظام حماية حدود السودان الشرقية وخلق هزة سياسية كبيرة فى أوساط الحكومة والقوى السياسية بمختلف إتجاهاتها. وذلك لعدة أسباب تمثل أهمها فى الآتى:

-إن المدينتين تقعان شمال الحدود التى تفصل الجنوب عن الشمال. وبذلك إستطاعت الحركة الشعبية ان تقوم، لأول مرة، بإحتلال مدن شمالية تشرف على المداخل المؤدية إلى خزان الروصيرص فى أعالى النيل الازرق.

- إن المدينتين تقعان على عتبات مناطق الزراعة الآلية المطرية فى جنوب النيل الازرق. وذلك يعنى أن نجاح الحركة فى السيطرة عليها لفترة طويلة سوف يشجعها على التفكير فى الزخف شمالاً وغرباً لإحتلال مناطق أخرى، تمكنها من إستكمال مشروعها وبناء قاعدة إقتصادية غنية بالموارد الاقتصادية.

- بإحتلال المدينتين تمكنت الحركة من الوصول إلى منطقة الأنقسنا، التى تسكنها قبائل متخلفة اقتصادياً، مقارنة بالاقاليم الشمالية الاخرى، وغير عربية وليست مسلمة . وتعتبر الحركة ذلك انتصاراً لشعاراتها القائلة بتحرير المستضعفين، من الافارقة والزنوج، من قبضة الطغمة العربية الإسلامية المسيطرة فى الخرطوم.

لكل هذه الأسباب مثل إحتلال الكرمك وقيسان تحديا قاسياً للحكومة واختبارا صعبا لقدراتها السياسية والعسكرية. واعتبره د.منصور خالد، المستشار السياسى لزعيم الحركة الشعبية، صفعة قوية لهيبة الحكومة ومعنويات قواتها المسلحة. ولهذا السبب، بالتحديد، كما يقول د.منصور، كشفت الحكومة دفعة واحدة عن طبيعتها العدوانية عارية دون أى غطاء[٩٠]. وإمعاناً فى تأكيد هذه النظرة ظلت الحركة تنظر

للهستيريا، التى إنتابت الحكومة والشارع السودانى بعد إحتلال المدينتين، باعتبارها مشاعر عدوانية مستمدة من عنصرية أهل الشمال، وظل اعلامها يتساءل عن الأسباب التى أدت إلى كل هذه الهستيريا عند إحتلال الكرمك وقيسان، بينما لم تحرك الحكومة ساكناً عندما سقطت مدينة الناصر الواقعة داخل الاقليم الجنوبى؟ ولكن الحركة واعلامها ركزت على جوانب ذاتية ونفسية معينة، وتجاهلت تماماً الموقع الاستراتيجى للمدينتين، وتجاهلت أن عملية الاحتلال وتوسيع ميدان الحرب الاهلية قد أحدث هزة سياسية كبيرة، خاصة ان القوى السياسية كانت تواصل ضغطها على الحكومة والحركة من أجل وقف إطلاق النار والدخول فى حوار سلمى يحقق السلام والاستقرار. والواقع ان إحتلال المدينتين كان يعكس إصرار الحركة الشعبية على السير فى خطها السياسى والعسكرى المرتكز على تغليب العمل العسكرى وإهمال العمل السياسى ومعاداة الحركة السياسية الشمالية، بدعوى محاربة البرجوازية العربية الإسلامية المسيطرة على كراسى الحكم فى الخرطوم وتدمير الجيش السودانى وصولاً إلى تحرير البلاد من سيطرة (أولاد الباد) وإقامة (سودان اشتراكى جديد).

هكذا كان احتلال الكرمك وقيسان تحديا قاسياً للحكومة الائتلافية والقيادة العامة للقوات المسلحة. لذلك أعلن مجلس رأس الدرلة التعبئة العامة، وبدأت القوى السياسية تتنافس فى دعم القوات المسلحة، خاصة الحزب الاتحادى الديمقراطى والجبهة الاسلامية، التى تبرع نوابها بسيارات منحتها وزارة المالية لنواب الجمعية التأسيسية بطريقة البيع الإيجارى. وكان الصادق المهدى يسعى لاسترداد المدينتين بدعم عسكرى ليبى، ولكن محمد عثمان الميرغنى كان أسرع منه فى الحصول على سلاح عراقى ودعم مالى سعودى. وكان السلاح العراقى من نوع الراجمات. لذلك إنتشرت تسميتها وسط الرأى العام بـ (راجمات أبو هاشم) وفى ١٧ ديسمبر ١٩٨٧ تمكنت القوات المسلحة من تحرير الكرمك وقيسان، حيث لعب السلاح العراقى دوراً حاسماً فى المعركة. وبعد عودته من جولته للسعودية والعراق، قام محمد عثمان الميرغنى بزيارة للجنود والضباط، الذين شاركوا فى إستعادة المدينتين. وهناك خاطب الضباط والجنود، بحضور قائد الفرقة الثانية مشاة بالدمازين، قائلاً «إن الرئيس العراقى، صدم حسين، وافق بسرعة على كل طلبات السودان من الاسلحة والمعدات واصدر تعليماته بنقلها فوراً حتى لو إقتضى الأمر إقامة جسر جوى بين بغداد والخرطوم (....) إن الرئيس العراقى قد قال له بالحرف انه يضع البصرة والكرمك فى مرتبة واحدة، البصرة هى الكرمك والكرمك هى البصرة». واختتم حديثه بقوله «لقد وعدت الرئيس العراقى بإبلاغ رسالته تلك للضباط والجنود، وها

أنا أفعل. لقد استقطع العراق هذه المساعدة الاخوية من حاجة المقاتل العراقى، الذى يحمى البوابة الشرقية للوطن العربى، لأخيه المقاتل السودانى، الذى يحمى بوابة السودان الشرقية»[٩١]. وبذلك إستطاع (أبو هاشم) ان يفحم الجبهة الإسلامية وينتزع منها أرضية واسعة داخل القوات المسلحة، عندما قدم برهاناً عملياً على دعمها وليس فقط بالشعارات وتنظيم المظاهرات، التى برع فى تنظيمها زعماء الجبهة، وقدم برهاناً آخر بأن صفة (الطابور الخامس) و(العلمانية) لا تنطبق عليه، لأنه نازل فى معركة الكرمك الرموز التى تصفها الجبهة بالعلمانية. لذلك لم يعد يتحرج من التعامل مع قوى الانتفاضة، بل إستطاع، لأول مرة، أن يتعرف على هذه القوى التى ظل ينفر منها طوال الفترة السابقة، وهى القوى التى وقفت مع الاتحادى الديمقراطى فى تصوره لمعركة الكرمك وبرهنت أنها قادرة على التمييز الدقيق بين ماهو سياسى استراتيجى وماهو عسكرى تكتيكى[٩٢].

لقد أفرزت معركة الكرمك نتائج سياسية هامة. فقد منحت محمد عثمان الميرغنى، والحزب الاتحادى الديمقراطى، رصيداً سياسياً هاماً وسط الشعب والقوات المسلحة، وحركت موجة العداء والتنافس بينه وبين الجبهة الإسلامية وحزب الأمة. ومنذ تلك اللحظات أصبح الاتحادى الديمقراطى يقترب أكثر واكثر من قوى الانتفاضة ومن دوره التقليدى كحزب وسط فى الحياة السياسية السودانية، بينما بدأ الصادق المهدى يبتعد، تدريجياً، عن هذه القوى وعن دور زعيم الوسط، الذى أهلته له مواقفه بعد إنتفاضة مارس/ابريل ١٩٨٥. وأعادت المعركة، أيضاً، توازناً كان مفقوداً بين القوات المسلحة والجيش الشعبى لتحرير السودان، هيأت الساحة لإستقبال نظرة واقعية لمواجهة الحرب الاهلية الجارية فى الجنوب[٩٣]. واكدت ان الخيار العسكرى لن يؤدى إلا إلى الخراب والدمار. وفى الشهور الأولى من عام ١٩٨٨ شهدت الساحة السياسية تحركات عديدة، ونجحت هذه التحركات فى قيام مصر بترتيب لقاء بين الصادق المهدى رئيس الوزراء والرئيس الاثيوبى منغستو، فى كمبالا، وفى ترتيب لقاء آخر بين وزير الدولة للدفاع، فضل الله برمة، وممثلى الحركة الشعبية فى لندن[٩٤]. ووصلت ذروتها فى نوفمبر ١٩٨٨ بإعلان إتفاقية السلام السودانية، التى وقعها محمد عثمان الميرغنى، زعيم الاتحادى الديمقراطى، وجون قرنق، زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان.

هكذا، إذن، تلكأت الحكومة الائتلافية الأولى والثانية فى مواجهة الحرب الاهلية الجارية فى الجنوب، بسبب خلافات أطرافها الاساسية وترددها فى إلغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣ وتهيئة المناخ للحوار السلمى الديمقراطى. ولكن مع كل ذلك، لم ينقطع الحوار السلمى تماماً، بل استمرت الاتصالات الرسمية والشعبية مع حركة

قرنق، وتنوعت وتعددت الوساطات المحلية والعربية والافريقية. فقد ظل التجمع الوطنى يواصل جهوده رغم العقبات التى ظلت تضعها قوى التصعيد والتصعيد المضاد ودعاة الفتنة الأهلية. وفى نهاية ١٩٨٧ تكونت اللجنة الشعبية للسلام برئاسة باسفيكو لادو لوليك، عضو مجلس رأس الدولة، وانتخبت لجنة تسيير مؤقتة ضمت ممثلين لحزبى الأمة والاتحادى وحزب البعث والحزب الشيوعى وكتلة الاحزاب الجنوبية الحزب القومى السودانى. وفوضت القوى السياسية هذه اللجنة للإتصال مع الحركة الشعبية لدفع عملية السلام. وكذلك كونت لجنة أخرى للإتصال بالجبهة الإسلامية، التى أبدت تفهماً للموقف واستعداداً للمشاركة فى مساعى السلام[٩٥]. وفى بداية عام ١٩٨٨ أعلن رئيس الوزراء ميثاق السودان الانتقالى، بهدف الإعداد لعقد المؤتمر الدستورى. وفى هذا الإطار تقدم الحزب الشيوعى وحزب البعث العربى الاشتراكى بأوراق مكتوبة حول الهوية وقضايا التنمية ونظام الحكم، إستعداداً للمؤتمر الدستورى، وكذلك حزب الأمة واتحاد نقابات عمال السودان.

ويشير د. حماد بقادى إلى أن الفترة الممتدة من مارس ١٩٨٦ حتى ابريل ١٩٨٨ شهدت توقيع أكثر من عشر مذكرات وإعلانات بين الحركة الشعبية لتحرير السودان والقوى السياسية السودانية، بدءاً بإعلان كوكادام وإعلان لقاء الصادق/ قرنق فى يوليو ١٩٨٦ ومبادرة الحكومة الائتلافية فى أبريل ١٩٨٧ حتى وإعلانات الاحزاب الجنوبية فى أديس أبابا ونيروبى وكمبالا الخ.. ولم تتوقف جهود القوى السياسية الرامية لتحريك عملية السلام حتى حل الحكومة الائتلافية الثانية وتكوين حكومة الوفاق فى يونيو ١٩٨٨[٩٦] حيث دخلت البلاد فى طور سياسى جديد، له توجهاته المحددة تجاه قضية السلام وإيقاف الحرب الأهلية الجارية فى الجنوب.

الحكومة الائتلافية تدخل مرحلة الأزمة:

إستمرت الحكومة الائتلافية الأولى من يونيو ١٩٨٦ حتى مايو ١٩٨٧، حيث تفجرت تناقضاتها حول سياساتها الاقتصادية من خلال مشكلة تفريغ الميناء وماصاحب ذلك من حرب تصريحات صحفية بين وزراء القطاع الاقتصادى. وفى خطابه الذى طلب فيه من مجلس رأس الدولة إعفاء جميع وزرائه من مناصبهم وتشكيل حكومة جديدة، حدد رئيس الوزراء أسباب هذا الإجراء فى فشل حكومته فى التصدى لأهم محاور برنامجها، وبشكل خاص فى مواجهة ثلاث قضايا لها أهمية استثنائية هى:

١- البطء الشديد فى تصفية آثار مايو وإلغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣ وتشريع قوانين بديلة.

٢- عجز الحكومة فى توزيع المواد التموينية بطريقة مناسبة وعادلة ومراقبة الأسعار ومكافحة التهريب والسوق الأسود واستقطاب مدخرات المغتربين، التى انخفضت تدفقاتها من ٢٠ مليون فى الشهر عام ١٩٨٦ إلى أقل من خمسة ملايين دولار فقط فى ١٩٨٧. وكان لهذا العجز تأثيرات كبيرة فى استفحال الضائقة المعيشية ومعاناة جماهير الشعب.

٣- قصور وعجز بعض الوزراء فى أداء واجباتهم وتضارب اختصاصاتهم، الأمر الذى أدى إلى سلبيات عديدة فى الأداء الحكومى العام.

وبجانب هذه السلبيات حدد رئيس الوزراء إيجابيات حكومته الأولى فى الانجازات الآتية:

١- تثبيت الممارسة الديمقراطية والالتزام بنهج قومى فى الحكم تجاوز النظرة الحزبية الضيقة وحقق قدراً كبيراً من التعاون بين كافة القوى السياسية فى البلاد.

٢- تحقيق طفرة فى الإنتاج الزراعى وإصلاح بعض مؤسسات القطاع العام الصناعى وإنجاز إصلاح مالى واسع والبدء فى التحضير لبرنامج انقاذ إقتصادى متوسط المدى.

٣- تحديد أسس الحل السلمى لمشكلة الجنوب ومواجهة العدوان الاجنبى بكفاءة عالية حققتها قواتنا المسلحة، بالإضافة إلى تطبيع الحكم والإدارة فى الاقاليم الجنوبية، وتنوير الرأى العام المحلى والاجنبى بالنهج السلمى الذى تنتهجه الحكومة فى مواجهة المشكلة.

٤- إلغاء جميع مخلفات الحكم المايوى فى السياسة الخارجية واستبدالها بسياسة حسن الجوار إقليمياً وعدم الانحياز دولياً والاطلال على العالم بوجه جديد نال إعجاب الجميع.

وأضاف رئيس الوزراء، معللاً إجراء الإعفاء، بأنه تأكيد لمقدرة النظام الديمقراطى على الإصلاح والتجديد والتعلم من تجاربه، وبأنه يمثل تطلعاً لدرجة أعلى من الاستجابة لشعارات وأهداف الانتفاضة وتجديد العزم وإزالة أسباب البطء والعجز فى الأداء الحكومى. وأكد أن القرار أملته المصلحة العليا وتحقيق درجة أعلى من الإنسجاغم بين الوزراء ووضع الشخص المناسب فى المكان المناسب(٩٧).

وإنطلاقاً من هذا التشخيص يمكننا أن نقول أن رئيس الوزراء قد إعترف بفشل حكومته الأولى فى تحقيق ما وعدت به فى برنامجها، الذى أعلنته فى يونيو ١٩٨٦. فالسلبيات التى حددها تطغى على كل ماذكر من إيجابيات بشكل واضح، بل أن السلبيات تتضمن أهم محاور وبنود البرنامج. وهو بذلك يتفق مع ما ظلت تردده قوى الانتفاضة، فى صحفها وبياناتها ومذكراتها، ومطالباتها للحكومة بالالتزام

بتنفيذ ميثاقها وبرنامجها المعلن طوال الفترة السابقة. ولكن لماذا أقدم رئيس الوزراء على إتخاذ هذه الخطوة الكبيرة ولم يلجأ إلى إجراء تعديل وزارى محدود كما حدث فعلاً؟؟ يقول الصادق المهدى انه «ظل يشتكى للسيد محمد عثمان الميرغنى من سلوك بعض الوزراء الاتحاديين، ومن بينهم زين العابدين الهندى، السكرتير العام للحزب الاتحادى، ولكنه لم يجد سبيلاً لترشيد سلوكهم. وبما أن الشخصيات موضوع الشكوى كانت شخصيات قيادية، فإنه لم يجد بداً من إجراء تعديل وزارى أساسى ليستقيم الامر بعد ذلك»(٩٨). ولكن التشكيل الوزارى الجديد لم يكن تعديلاً أساسياً، لأنه لم يستبعد سوى د. أبو حريره، وزير التجارة فى الحكومة الاولى، والهندى، وزير الخارجية، الذى رفض المشاركة لأسباب غير معلنة. وهذا يعنى أن زعامة الحزبين كان يمكنها معالجة المشكلة عن طريق تعديل وزارى محدود، دون تعريض الائتلاف والبلاد لهزة سياسية كبيرة. ولكن يبدو أن المشكلة كانت أعمق من ذلك بكثير، لأن الحكومة الائتلافية كانت قد دخلت مرحلة الأزمة وكان لابد من هذا الإجراء لفتح الطريق أمام تغييرات أساسية فى سياسات وتوجهات الائتلاف وبرنامجه. وهنا لابد من طرح السؤال الآتى: هل ماحدث هو أزمة وزارية..أم...أزمة حكم وأزمة قيادة سياسية؟ الواقع أن الصادق المهدى، وحكومته الائتلافية الأولى والثانية، لم يكن ينقصه وضوح الرؤية السياسية،ولا الأغلبية البرلمانية المريحة أو التأييد الشعبى الواسع من جانب قوى الإنتفاضة والشارع السودانى، بل كانت تنقصه المصداقية وربط القول بالعمل. وهذا ما تؤكده تطورات الفترة اللاحقة حتى تكوين الحكومة الائتلافية الثالثة، فى منتصف عام ١٩٨٨.

ان مبدأ حكم الأغلبية الذى يرتكز عليه نظام الديمقراطية الليبرالية، يقوم على ثلاثة افتراضات أساسية، هى: تمتع المواطنين بكفاءة سياسية عالية تمكنهم من المشاركة فى الحياة السياسية العامة بوعى كامل لمصالحهم وتطلعاتهم، الاتفاق الواضح حول معظم القضايا الوطنية الكبيرة وكيفية معالجتها، والمساواة بين المواطنين والجماعات السياسية المختلفة(٩٩). وواضح ان هذه الشروط لا تتوفر فى السودان، بسبب ظروف التخلف الاقتصادى والاجتماعى السائدة، والمشاكل الكبيرة التى خلفها النظام المايوى، والانقسامات القبلية والطائفية والاقليمية الحادة فى البلاد. لذلك فشلت الأنظمة السياسية المتعاقبة، المدنية والعسكرية، فى إستكمال انجاز مهام مرحلة مابعد الاستقلال. وهكذا تعمقت أزمة الحكم فى البلاد وتفاقمت المشاكل الوطنية الكبرى، بسبب سيطرة نمط التنمية الرأسمالى التبعى الموروث من فترة الاحتلال البريطانى، وسيطرة الأنظمة الديكتاتورية على معظم سنوات فترة مابعد الاستقلال، والفصل التعسفى بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاقتصادية

والاجتماعية والاستقلال السياسى والاستقلال الاقتصادى والحضارى والثقافى.

ولهذه الأسباب ظلت الأنظمة الديكتاتورية العسكرية تمثل عاملاً أساسياً فى الإبقاء على واقع التخلف والتبعية وتعميقه، وظلت التجارب الديمقراطية أسيرة لقيود الهيمنة التقليدية وبعيدة عن قواها الاجتماعية الحقيقية. ونتيجة لذلك ظلت قوى سياسية عديدة تدعو إلى توطين الديمقراطية فى الواقع السودانى وترسيخها عن طريق إصلاح النظام الانتخابى بتمثيل القوى الحديثة والتمثيل النسبى وتوزيع الدوائر بشكل متوازن بين المناطق الحضرية والريفية، وخاصة بعد انتفاضة مارس/ابريل ١٩٨٥. ولكن مؤسسات الحكم الانتقالى رفضت هذه المقترحات وفرضت قانون انتخابات تقليدى ومتخلف أدى إلى سيطرة القوى المهيمنة التقليدية على مقاعد الجمعية التأسيسية على حساب القوى الحديثة التى تحملت عبء النضال ضد الحكم الديكتاتورى واسقاطه ووضع البلاد فى طريق التطور الديمقراطى من جديد. وهذا التناقض يمثل أهم أسباب أزمة الحكم وعجز التجربة الديمقراطية فى السودان وبلدان العالم الثالث بشكل عام. وفى هذا الإطار كانت الحكومة الائتلافية الأولى والحكومات اللاحقة، تتمتع بأغلبية كبيرة داخل الجمعية التأسيسية وتشارك فيها ثلاثة أحزاب جنوبية (سابكو، الحزب الفيدرالى والتجمع السياسى لجنوب السودان) بجانب حزبى الأمة والاتحادى الديمقراطى. وكان الصادق المهدى، رئيس الوزراء، على وعى كامل بالتحديات التى تواجه البلاد، وكان برنامج حكومته قريباً جداً من برنامج وشعارات قوى الانتفاضة. ولذلك وجد تأييدها ودعمها. ففى خطابه فى الذكرى الثانية للإنتفاضة وفى خطاب حكومته الثانية فى يونيو ١٩٨٧، أكد أن الطريق إلى الانتفاضة والوحدة الوطنية يمر عبر سبع عتبات هى: منهج الصمود النقابى والسياسى والعسكرى، أسلوب التصدى الذى عبرت عنه الهجرة ومعسكراتها، الإضراب السياسى الذى أصبح من تقاليد المقاومة الشعبية، التكامل المدنى العسكرى، السلوك السياسى الحضارى الى ابتعد عن حماقات الانتقام العشوائى، مؤسسة الانتفاضة التى تشمل الإضراب والموكب والميثاق، الوعى السياسى الذى انتزع من ثورة أكتوبر وإنتفاضة مارس/ابريل مشروع الدفاع عن الديمقراطية وجعل منها مثابة للحرية[١٠٠] ولتحويل هذه المبادئ إلى واقع حدد المهام العاجلة فى سد الطريق أمام أعداء الديمقراطية عن طريق بناء دفاعات مادية ومعنوية ذات شعب سبع تشمل: الالتزام بميثاق الدفاع عن الديمقراطية، التصدى بواقعية للتناقض الاجتماعى بالاتفاق على عقد إجتماعى بين قوى العاملين والحكومة وأصحاب العمل، مواجهة واقع التنوع الدينى بعهد دينى يصون حرية الأديان، جمع شعث الواقع السودانى بعقد سودانى يوفق بين الوحدة

والتنوع، أقرار وفاق وطنى على أساس الالتزام برأى الأغلبية وإحترام حقوق الاقليات، الاستجابة لقيم العصر ومتطلبات التنمية بميثاق اقتصادى يستهدف زيادة الإنتاج وعدالة توزيع المداخيل وأعباء التنمية والبناء والإلتزام الدولى القائم على حرية القرار الوطنى(١٠١).

إذن الحكومة الائتلافية الأولى، وكذلك الحكومة الثانية، لم تنقصها الأغلبية البرلمانية المريحة أوالوضوح المعقول فى رؤية مستلزمات حماية التجربة الديمقراطية ومواجهة تحديات البلاد. ولكن رغم ذلك لم تتمكن من تحقيق برنامجها المعلن، بل أن رئيس الوزراء أعلن فشل حكومته الأولى فى مواجهة أهم محاور هذا البرنامج دون أن يحدد أسبابه الحقيقية. ومع ذلك فإن مالم يذكره رئيس الوزراء يمكن تحديده فى أربعة عوامل أساسية كان لها تأثير كبير ومباشر فى قصور وعجز الحكومة الائتلافية الأولى والثانية، تمثلت فى الآتى:

• العامل الأول:

ظل السودان، طوال فترات الديمقراطية المختلفة، يحكم من خلال حكومة ائتلافية من حزبى الأمة والاتحادى الديمقراطى وبعض الاحزاب والجماعات السياسية الجنوبية، وذلك بإستثناء فترة الحكم الذاتى ١٩٥٦/٥٤، التى انفرد بها الحزب الوطنى الاتحادى بأغلبية كبيرة. وكذلك كانت حكومات ما بعد الانتفاضة. وكانت هناك خلافات واسعة بين الحزبين حول عدة قضايا أساسية شملت إلغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣ وبدائلها، السياسية الخارجية خاصة العلاقة مع ليبيا وإيران والموقف من إتفاقية الدفاع المشترك مع مصر، السياسات الاقتصادية ومجلس التخطيط القومى، العلاقة مع حركة قرنق وخطوات عملية السلام، التواجد العسكرى الليبى فى دافور، جهاز الأمن الوطنى الخ.. وهذه القضايا وغيرها كانت تمثل أهم محاور برنامج الحكومة الائتلافية الأولى والثانية. لذلك ربما كانت هذه الخلافات أحد أهم أسباب فشل الحكومة فى تحويل الموجهات الأساسية فى برنامجها إلى سياسات محددة، وفى تحديد أولوياتها وتنفيذها بصورة حازمة. صحيح أن الخلافات بين الحزبين لها جذورها التاريخية وأسبابها السياسية والاقتصادية التى ترجع إلى بدايات الموجة الثانية للحركة الوطنية السودانية فى منتصف الثلاثينات، وإلى الخلاف بين التيار الاتحادى، الذى وجد دعم وتأييد السيد/ على الميرغنى والحركة الوطنية التقليدية فى مصر، والتيار الاستقلالى، الذى وجد تأييد ودعم السيد/ عبد الرحمن المهدى والإدارة البريطانية. ولكن، مع ذلك، لا يمكن التقليل من شأن التقارب والتعاون بين الحزبين الذى شهدته سنوات ما بعد الاستقلال، بدءاً بلقاء السيدين

فى عام ١٩٥٥ ثم تجربة العمل المشترك فى الحكومات الائتلافية التى شهدتها فترة الديمقراطية الأولى ٥٦/ ١٩٥٨م والثانية ١٩٦٩/٦٥، بالإضافة إلى تجارب العمل المشترك ضد الحكم العسكرى الأول والثانى، والقاعدة الاجتماعية والتوجهات السياسية المشتركة بين الحزبين. ولذلك كان من الممكن الاتفاق حول معظم قضايا الخلاف المذكورة عن طريق الحوار ولقاءات الزعامتين السياسيتين. ولكن ذلك لم يحدث، كما هو الحال فى كل العهود الديمقراطية، لأسباب تتعلق بتركيب القوى المهيمنة، والمؤسسة السودانية التقليدية، والتنافس التقليدى بين الحزبين، وطبيعة زعامتيهما الدينية والسياسية، وصراعات الكتل والاجنحة فى داخلهما. وفى ذلك يشير بيتر ودوورد إلى إستمرار توتر العلاقة بين الحزبين طوال فترة الديمقراطية الثالثة نتيجة لمحاولات الصادق المهدى تبؤ مكانة الزعيم الوطنى فى البلاد، فى الوقت الذى كان الاتحاديون يفتقرون فيه إلى مثل هذا الزعيم ويعانون من مشاكل تنظيمية كبيرة خطيرة(١٠٢). وفى نفس الاتجاه يقول الصادق المهدى «إن السيد محمد عثمان كان يمثل المركز الأكثر نفوذاً وتأثيراً فى داخل الحزب الاتحادى الديمقراطى، لكنه لم يكن عضواً فى مجلس الوزراء أو الجمعية التأسيسية. وقد أدى ذلك إلى أن تتخذ الحكومة قرارات فى مسائل هامة، فيطالب السيد/ محمد عثمان بإعادة النظر فيها بحجة أنه لم يشارك فى مناقشتها، كما حدث فى قرار تكوين المجلس القومى للتخطيط كهيئة مسئولة عن مناقشة وإجازة البرنامج الرباعى، وبذلك تأخر تكوين المجلس عاماً كاملاً، كما حدث تأخير مماثل فى تكوين مجلس الأمن الوطنى بسبب إشكالات بين الحزبين كان من الممكن تفاديها»(١٠٣). ونفس الخلافات أدت إلى التلكؤ فى محاربة التهريب والسوق الاسود وتحجيم النشاط الطفيلى بسبب خلافات سياسية حول درجة الحزم، وكذلك أدت إلى تعسر مناقشة التقرير الختامى للجنة القومية للقوانين البديلة.

وهكذا بددت الحكومة فرصاً تاريخية لتنفيذ برنامجها المعلن بسبب الخلافات بين حزبيها الأساسيين حول موضوعات هامة وعديدة. وكان لذلك أثره الكبير فى ترددها وتلكؤها فى تنفيذ بنود البرنامج الخاصة بتلك الموضوعات وفى إضعاف الأداء الحكومى العام وشلله فى بعض الاحيان.

• العامل الثانى:

هناك، أيضاً خلافات وصراعات الكتل والاجنحة داخل حزبى الأمة والاتحادى الديمقراطى ووسط الاحزاب الجنوبية التى اشتركت فى الحكومة الائتلافية الأولى والثانية. ففى داخل حزبى الأمة والاتحادى كان لضغوط وصراعات الكتل والاجنحة

تأثير كبير فى تحديد سياسات وتوجهات الحكومة الائتلافية لمصلحة أفراد أومجموعات معينة لها نفوذها السياسى والاقتصادى داخل الاجهزة القيادية فى الحزبين، وذلك رغم النفوذ الدينى والسياسى الواسع للصادق المهدى ومحمد عثمان الميرغنى. ولعل أبرز الأمثلة عى ذلك انفجار الصراعات حول السياسات الاقتصادية وتفريغ الميناء الذى كشف وجود صراعات خفية داخل الاتحادى الديمقراطى بين مجموعة الهندى ومجموعات أخرى مرتبطة بزعامة الختمية. وتجلت هذه الصراعات فى خلافات حول سياسات د.أبو حريرة، وزير التجارة. وكان محمد الحسن عبدالله يس، عضو مجلس رأس الدولة وأمين المال بالحزب ورجل الأعمال المعروف، من ابرز المعارضين لتلك السياسات. فقد شن عليها حرباً شعواء منذ الأيام الأولى للحكومة الائتلافية لم تهدأ إلا بعد أن أجاز المكتب السياسى للحزب ورقة حول السياسات الاقتصادية تراجع فيها عن سياسات أبو حريرة واستبدلها بسياسات وتوجهات جديدة، كان محمد الحسن من أشد المتحمسين لها، ويفسر توجهه هذا بقوله «ان الحزب الاتحادى الديمقراطى ليس حزباً بالمعنى التقليدى للحزب، بل هو عبارة عن جبهة عريضة تضم فى داخلها شرائح إجتماعية عديدة ومختلفة. وكل شريحة تعتقد أن الحزب ملك خالص لها، وتنظر إليه من زاوية مصلحتها الخاصة، لذلك لابد من موازنة دقيقة حتى تستطيع هذه الجبهة أن تظل متماسكة»[١٠٤]. وهذا يعنى أن فئات إجتماعية معينة داخل الحزب الاتحادى هى التى قاومت سياسات أبو حريرة واستغلت نفوذها وعلاقاتها داخل الأجهزة القيادية لفرض سياسات أخرى تحترم مصالحها الاقتصادية والتجارية الخاصة. وفى الوقت نفسه كشفت مشكلة تفريغ الميناء عن خلافات مماثلة بين مبارك الفاضل، وزير الصناعة، وبشير عمر، وزير المالية، وبين مبارك الفاضل وأبو حريرة، حيث انحاز رئيس الوزراء إلى الأول ولم يستطع أن يبعد نفسه عن خلافات وزرائه. ويشير الصادق المهدى إلى أن صراعات الكتل والاجنحة قد أدت إلى أن يترك زين العابدين الهندى فراغاً فى دوره الوزارى والقيادى، كقائد للفريق الاتحادى فى الحكومة، وأدت أيضاً إلى صراعات مماثلة وسط حزب الأمة قادت إلى إستقاله عدد من قياداته من مناصبهم الوزارية والدستورية فى منتصف عام ١٩٨٨[١٠٥]. وإذا كانت هذه الصراعات قد اتخذت شكل خلافات وصراعات مع الزعامة الدينية والسياسية أو شكل صراعات بين الكتل والاجنحة التقليدية المختلفة داخل الحزبين، إلا أنها كانت تمثل، فى جوهرها، امتداداً لحركة الصراع السياسى والاجتماعى الجارية فى البلاد بين قوى الانتفاضة وبقايا مايو ممثلة فى الجبهة الإسلامية القومية والفئات الطفيلية المايوية وإمتداداتها داخل حزبى الأمة والاتحادى. وفى هذا

الإطار العام كان لها تأثيرها فى مسيرة الحكومة الائتلافية الأولى والثانية وفى أدائها العام فى نفس الوقت. فقد ساعد إستمرار هذه الصراعات فى إضعاف الأداء الحكومى وفى تردد الحكومة الائتلافية وتلكؤها فى تنفيذ برنامجها المعلن. وبجانب ذلك كانت هناك الخلافات وسط الاحزاب الجنوبية المشاركة فى الحكم وخلافاتها مع حزبى الأمة والاتحادى. وكان لهذا الجانب تأثير واضح فى سياسات الحكومة تجاه الجنوب والحرب الاهلية الجارية هناك. وأخطر ما افرزته هذه الخلافات تمثل فى خضوع المجموعات السياسية الجنوبية لابتزاز وضغوط احزاب القوى المهيمنة فى الشمال، الأمة والاتحادى والجبهة. وفى هذا الخصوص يشير يوهانس أكول إلى أن الانقسامات التى شهدتها هذه الاحزاب خلال تلك الفترة كانت نتيجة لتدخلات الاحزاب الشمالية الكبيرة والجبهة الإسلامية، ويؤكد صموئيل أرو، زعيم التجمع السياسى لجنوب السودان «إن حكاية الانقسامات وراها قروش، والناس حالتها بطَّالة ولما تلقى أكل بتاكل»(١٠٦).

• العوامل الثالث:

ظلت الحكومة الائتلافية الأولى والثانية تتعرض لضغوط واسعة ومتعددة. هناك أولاً: ضغوط صندوق النقد الدولى لإستعادة مواقعه التى فقدها بعد انتفاضة مارس/ابريل١٩٨٥. وكان لضغوطه، المدعومة من قبل الدول الغربية، تأثيرها فى إنخفاض إجمالى المساعدات الرسمية من ١.٢ مليار دولار عام ١٩٨٦ إلى حوالى ٩٠٠ مليون عام ١٩٨٨ ثم إلى ٨٠٠ مليون عام ١٩٨٩، وذلك فى إطار الانخفاض العام الذى شهدته المساعدات الغربية لبلدان العالم الثالث خلال تلك الحقبة. وصاحب ذلك ضغوط أخرى متعددة ومتنوعة، غربية وأمريكية، هدفها اخضاع السودان لشروط الصندوق وربطه بمخطط الهيمنة الامريكية الغربية فى المنطقة العربية والافريقية. وابرز هذه الضغوط الأخيرة تمثل فى محاولات أمريكية لحمل السودان على المشاركة فى مناورات النجم الساطع وتوفير تسهيلات للقوات الامريكية فى منطقة البحر الاحمر، ومحاولات فرنسية لتوريطه فى الصراع الليبى الفرنسى حول تشاد. وكان لكل هذه الضغوط تأثيرها فى السياسات الاقتصادية والسياسة الخارجية للحكومة الائتلافية، خاصة أن هذه القضايا كانت موضوع خلاف بين الحزبين المؤتلفين بالإضافة إلى تناقضات علاقاتهما الاقليمية، حيث كانت لحزب الأمة علاقاته الخاصة بإيران وليبيا وللحزب الاتحادى الديمقراطى علاقاته الخاصة مع مصر والعراق. وكانت هناك ثانياً: ضغوط الجبهة الإسلامية القومية والفئات التجارية والطفيلية المايوية المسيطرة على مواقع هامة فى جهاز

الدولة والنشاط المصرفى والتجارى. فمنذ البداية عملت الجبهة على تحريك اخطبوطها المالى والتجارى لتنشيط السوق الاسود والتهريب وتجفيف السوق من السلع الاستهلاكية الضرورية بهدف إرباك الحكومة الائتلافية وشل قدرتها على تنفيذ برنامجها المعلن. كذلك عملت على تدعيم مراكزها داخل حزبى الائتلاف وتحريكها فى إتجاه فض الائتلاف والعودة إلى فكرة الحكومة القومية، وعلى ركوب موجة المعارضة الطلابية والشعبية بكل السبل خاصة المظاهرات الطلابية والحملات الإعلامية المتواصلة إلخ . . كل ذلك بهدف الضغط على حزبى الأمة والاتحادى للتراجع عن برنامجهما المعلن واشراكها فى الحكم. وهذا ما اشرنا إليه فى متابعتنا لمواقف هذه القوى من برنامج الحكومة فى مجالات الاصلاح الاقتصادى والتشريعى وعملية السلام وإيقاف الحرب الاهلية. وخلال عامين متتاليين أثمرت هذه الضغوط فى زحزحة موقف رئيس الوزراء وبعض المراكز الهامة فى قيادة حزب الأمة، من برنامجه المعلن ومن مشاركة الجبهة الإسلامية القومية فى الحكم. فقد أعلن الصادق المهدى فى منتصف ١٩٨٧، لأول مرة منذ تكوين الحكومة الأولى فى منتصف ١٩٨٦، بأن المناخ العام فى التعامل مع الجبهة قد تغير ولم يعد هناك حرج فى ذلك[١٠٧]. وأثمرت هذه الضغوط، أيضاً، فى عرقلة تنفيذ برنامج الحكومة الأولى لأن كل سياسات الحكومة الخاصة ببرنامج وشعارات الانتفاضة، كما يقول زين العابدين الهندى، كانت تصطدم بالجدارالمايوى فى جهاز الدولة وشبكة مافيا السوق التى تسيطر عليها الفئات الطفيلية التجارية والمصرفية[١٠٨]. وابرز مثال على ذلك تمثل فى الحملات الإعلامية الشرسة والعراقيل التى إعترضت أعمال لجان التحقيق فى المصارف. وهناك ثالثاً: ضغوط قوى الانتفاضة فى اتجاه دفع الحكومة لتنفيذ برنامجها المعلن وقطع الطريق على مشاركة الجبهة الإسلامية القومية فى الحكم. وهنا لابد من الإشارة إلى دور قوى الانتفاضة داخل حزبى الأمة والاتحادى فى إفشال محاولات إشراك الجبهة فى منتصف ١٩٨٦ وفى مايو واغسطس ١٩٨٧ وفى إبقاء جذوة الانتفاضة وشعاراتها حيَّة ومتقدة فى أوساط مؤثرة داخل الحزبين حتى بعد تكوين حكومة الوفاق فى منتصف ١٩٨٨، الأمر الذى كان له تأثيره الكبير فى مجرى حركة الصراع السياسى والاجتماعى خلال الفترة اللاحقة، خاصة بعد إتفاقية السلام السودانية فى نوفمبر ١٩٨٨.

العوامل الرابع:-

وهو العامل الاكثر اهمية وتمثل فى اضطراب القيادات السياسية للحكومة الائتلافية الاولى والثانية وترددها فى تنفيذ ما وعدت به فى برنامجها،وبالتالى

خضوعها لضغوط القوى المحلية والاقليمية والدولية صاحبة المصلحة فى الأبقاء على الركائز الاساسية للنظام المايوى. وذلك نتيجة لطبيعتها الطبقية الراسمالية وشبه الأقطاعية - فقد قدمت قيادة الحزبين برنامجاً اصلاحياً واضحاً وجد قبولاً واسعاً من قبل قطاعات الشعب الاساسية وقوى الانتفاضة. ولكن تركيبها الاجتماعى المرتبط بالقوى المهيمنة فى المجتمع فى المؤسسة السودانية التقليدية أقعدها عن تنفيذه وأغرقها فى بحر من الحساسيات والحسابات والمشاكل الهامشية ليخضعها في النهاية لضغط قوي الطفيلية والمصرفية فى الداخل، وضغوط صندوق النقد والبنك الدوليين ونادى باريس ونادى لندن فى الخارج. وكان طبيعياً أن يؤدى تردد الحكومة الائتلافية واضطرابها وتلكؤها فى تنفيذ برنامجها المعلن وعدم اتفاقها حول القضايا الاساسية إلى اضعاف فعاليتها وعجزها وشللها وفشلها فى الكثير من الاحيان.

لقد تفاعلت هذه العوامل الاربعة مجتمعة لتؤدى إلى تفجير أزمة الحكومة الائتلافية الأولى فى مايو ١٩٨٧، وإعفاء الوزراء من مناصبهم، وترك الباب مفتوحاً لإعادة تشكيل حكومة ائتلافية أو حكومة ائتلافية موسعة تضم الجبهة الإسلامية القومية. وأدى هذا الحدث المدوى ألى ردود إفعال سياسية متعددة ومختلفة. فقد أكدت قوى الانتفاضة أن الحكومة الائتلافية الأولى لجأت إلى إفراغ شعارات الإنتفاضة من مضمونها الحقيقي وانصرفت عن أداء مهامها وتنفيذ برنامجها المعلن تحت ضغوط قوى بقايا مايو التى تتحمل مسئولية كبيرة فى تردى الأوضاع الاقتصادية وإستشراء السوق الأسود والتهريب والمضاربة فى العملات الصعبة[١٠٩]. وذلك لأن التركيبة الطبقية لقيادتها السياسية لم تكن تسمح لها بالصمود أمام تلك الضغوط، فعجزت عن تنفيذ برنامجها المعلن، وساد الجمود والهمود الشارع السياسى[١١٠]. وفى ذلك أكد التجمع النقابى ان المخرج من ازمة الحكومة الائتلافية الأولى لم يكن فى إعادة تشكيلها أو توسعها، بل فى تكوين حكومة مرتبطة بشعارات الانتفاضة وقادرة على تنفيذها فى أرض الواقع، وذلك لأن السبب الرئيسى للأزمة يرجع إلى التركيب الاجتماعى للحكومة الائتلافية المرتبطة بالقوى المهيمنة التقليدية وغياب القوى الحديثة وعدم مشاركتها فى مؤسسات الحكم[١١١]. وفى الجانب الآخر نظرت الجبهة القومية الإسلامية إلى حل الحكومة، بعد عام واحد من تكوينها، كدليل على وجود أزمة سياسية عميقة فى البناء السياسى لها خطورتها على الوجود الوطنى نفسه قبل النظام الديمقراطى[١١٢]. وذلك دون أن تحدد أسباب هذه الازمة وكيفية الخروج منها، واكتفت فقط بالمشاركة فى مشاورات ومناورات إعادة تكوين الحكومة بأمل أن تتمكن من دخولها عن طريق

بوابة حزب الأمة هذه المرة، التى تمثلت فى تصريحات الصادق المهدى ولقاءاته المتعددة مع قياداتها. فقد صرح د. الترابى، الأمين العام للجبهة، لصحيفة الاتحاد الظبيانية، بعد أقل من أسبوع من حل الحكومة، بأن الجبهة قد قبلت مبدئياً المشاركة فى الحكم على أساس إعادة صياغة أجهزة الحكم بصورة جديدة تشمل جميع المؤسسات الدستورية وإعادة صياغة السياسات الحكومية بما يتوافق مع الخط السياسى المشترك بين الاحزاب الأساسية الثلاثة [١١٣]. وذلك رغم المعارضة العنيفة التى كانت تشنها أجهزة الجبهة ضد ماكانت تسمية (حكومة السيدين) و(حكومة الطائفية)، ورغم تصريحات د. الترابى حول الأزمة العميقة فى البناء السياسى، الذى أشرنا إليه قبل قليل. ولكن هذا التوجه وجد معارضة واسعة وقوية من الحزب الاتحادى الديمقراطى والاحزاب الجنوبية والهيئة البرلمانية لحزب الأمة، رغم تبنى الصادق المهدى لفكرة الحكومة القومية، ومن قوى الانتفاضة خارج وداخل الجمعية والفعاليات النقابية. فالاتحاديون رفضوا إشتراك الجبهة بحكم حرصهم على إحتلال موقع مؤثر داخل الحكومة الائتلافية، ولتزايد حدة صراعاتهم معها خلال فترة الحكومة الائتلافية الأولى. لذلك نشطت حركتهم تجاه الاحزاب الجنوبية والحزب القومى السودانى لتعبئتها ضد أى توجه لاشراك الجبهة فى الحكم، وبالتالى قطع الطريق على أى مناورات من قبل الصادق المهدى أو الجبهة. والاحزاب الجنوبية كانت تستند فى رفضها إلى مواقف الجبهة المعادية لعملية السلام وايقاف الحرب الاهلية، وتشددها فى مسألة القوانين الدينية، بالإضافة إلى تجربتها مع نظام نميرى فى سنواته الاخيرة. وفى أوساط حزب الأمة ظلت الهيئة البرلمانية، ومعظم قياداته السياسية، متمسكة بروح برنامج الصحوة ورفض اشراك الجبهةرغم اصرار الصادق المهدى على توسيع قاعدة الائتلاف لمواجهة مناورات وخلافات الاتحاديين. وفى هذا الإتجاه أكدت مذكرة التجمع الوطنى لحزبى الأمة والاتحادى الديمقراطى «إن فشل الحكومة الائتلافية الأولى يرجع، بشكل رئيسى، إلى سياساتها المترددة التى أدت إلى تفاقم مشاكل السودان ومعاناة جماهير الشعب، وان الازمة الراهنة لا ترتبط بأشخاص معينين داخل مجلس الوزراء، بل هى نتيجة لابتعاد الحكومة الائتلافية عن أهداف وشعارات الانتفاضة وعدم مصداقيتها فى تنفيذ ما وعدت به فى برنامجها المعلن». ودعت المذكرة زعامة الحزبين إلى «التمسك بمواثيق الانتفاضة وحل مشاكل البلاد فى هذا الإطار وليس بمغازلة بقايا مايو ودعوتهم للمشاركة فى الحكم، لأن ذلك لا يعالج جوانب العجز والقصور التى تعانى منها الحكومة بل سيحوّل العجز إلى شلل كامل»[١١٤].

وبعد مشاورات امتدت لأكثر من ثلاثة أسابيع أعلنت زعامة الحزبين اتفاقهما

على إستمرار الائتلاف وتكوين حكومة ائتلافية جديدة، ضمت غالبية وزراء الحكومة السابقة بإشثناء وزير التجارة، د. أبو حريرة، وزين العابدين الهندى، الذى رفض المشاركة لأسباب تتعلق بخلافات الاتحاديين. وفى خطابه أمام الجمعية التأسيسية حدد رئيس الوزراء عدة إنجازات قال إنها تحققت خلال الأسابيع التى أعقبت حل الحكومة، شملت:

١- أكمال ميثاق الحكم الذى أعلن فى يونيو ١٩٨٦، والتوصل إلى مذكرة تفاهم بين حزبى الأمة والاتحادى الديمقراطى.

٢- توقيع جميع الاحزاب الجنوبية على ميثاق الحكم والتوصل معها إلى مذكرة تفاهم. واعتبر ذلك انجازاً تاريخياً يحدث لأول مرة فى تاريخ السودان الحديث.

٣- حسم جميع النقاط المختلف عليها: حددت فى ١٧ نقطة شملت إلغاء قوانين سبتمبر وموضوع بدائلها، تصفية آثار مايو وتحديد من هو السادن، جهاز الأمن الوطنى، مجلس التخطيط الاقتصادى، تكملة مؤسسات الحكم الاقليمى، الاستمرار فى التحقيق فى الفساد المصرفى الخ..

٤- الاتفاق على إطار قومى يشرك جميع القوى السياسية، داخل وخارج الجمعية فى القضايا الوطنية الكبرى.

٥- تمثيل العمال والمرأة فى التشكيلة الوزارية الجديدة (وزارة الشباب ووزارة الرعاية الإجتماعية).

٦- الاتفاق على مواجهة المشاكل بالحسم اللازم.

وفى نفس الخطاب كرر رئيس الوزراء الحديث عن إيجابيات الحكومة السابقة وإخفاقاتها، كما تحدث عن بطء إجراءات الديمقراطية وعن عقبات تعترض الأداء الحكومى، مثل المادة ١٦ من الدستور، التى تحول دون تصفية آثار مايو بالحسم اللازم، وعن برنامج حكومته الثانية الذى اعتبره إمتداداً لبرنامج الحكومة الأولى[١١٥].

وهكذا ولدت الحكومة الائتلافية الثانية كإمتداد لسابقتها فى برنامجها المعلن وفى أشخاص وزرائها واحزابها المؤتلفة. وبذلك فشلت محاولة رئيس الوزراء لإدخال الجبهة الإسلامية القومية فى الائتلاف الحاكم. فهل أدى تكوين الحكومة الثانية إلى معالجة وحسم تناقضات وخلافات الحزبين وإزالة أسباب ضعف وقصور الأداء الحكومى فى مواجهة أزمات البلاد المتراكمة والمتفاقمة؟ هل تحركت عجلة الحكم كما هندستها مذكرات التفاهم وإتفاقات الحزبين..أم..أنها خضعت لنفس الظروف الذاتية والموضوعية التى تحكمت فى أداء الحكومة الائتلافية الأولى؟

قبل الإجابة على هذه الاسئلة الهامة لابد من مناقشة عامة حول الدوافع

والأسباب الحقيقية، الظاهرة والخفية، التى دفعت الصادق المهدى، زعيم حزب الأمة ورئيس الوزراء، إلى تغيير موقفه من الجبهة الإسلامية القومية والترحيب بمشاركتها فى الائتلاف الحاكم بعد أن كان يرفض ذلك أثناء تكوين الحكومة الأولى؟ ولماذا تجددت هذه الفكرة خلال أزمة الائتلاف الثانية فى أغسطس ١٩٨٧ وفرضت نفسها فى الأزمة الثالثة فى مارس ١٩٨٨؟

البعض يركز على رغبة الصادق المهدى فى توحيد الجبهة الداخلية لمواجهة حركة التمرد فى الجنوب وفى توسيع قاعدة الحكم لتجاوز سلبيات ومشاكل الاتحاديين. ويركز على تطلعه القديم فى أن يصبح ذلك العملاق الذى يجمع تناقضات السودان ولكى يحشد الجبهة الإسلامية فى مظلة الائتلاف الحاكم ويامن شرور معارضتها الصاخبة.(١١٦) وبعض آخر أرجع هذا التغيير إلى فقدان الاتجاه تحت وطأة ضغوط المشاكل الوطنية الكبرى المتفاقمة وفقدان المصداقية وربط القول بالعمل وسط السياسيين الشماليين عموما كما يقول السياسى الجنوبى بونا ملوال(١١٧) ووجد هذا التفسير الأخير رواجاً واسعاً عندما حوله الكاروري إلى موضوع ثابت فى كاريكاتيراته واصبح يطلق عليه (أبوكلام) ويكرر استخدام بعض تعبيراته المفضلة المهم، رغم فشل الصادق المهدى فى اشراك الجبهة الإسلامية فى نادى الائتلاف الحاكم، لكنه نجح فى التوصل إلى إتفاق جنتلمان بين الأحزاب الثلاثة حول القضايا الوطنية الكبرى وتأكيد حكم شرع الله والنهج القومى فى الحكم.(١١٨) وحول هذا الاتفاق اعلن د.الترابى أن الاحزاب الثلاثة تقاربت كثيراً وأن لقاءات زعمائها مستمرة، خاصة مع قيادة حزب الأمة، وتوصلوا إلى صيغة تفاهم لن تنقطع بيأس دعاة العلمانية.(١١٩)

هناك إذن إجابات متعددة وتقديرات مختلفة لهذا التحول فى موقف الصادق المهدى، وصل بعضها إلى اتهامه بالإنتماء إلى التنظيم العالمى لحركة الاخوان المسلمين والتخطيط لربط حزب الأمة والأنصار بذلك التنظيم!! ومع كل ذلك يمكن ان نمسك بأهم أسباب هذا التحول فى العوامل الآتية:

١- كانت ورقة مشاركة الجبهة فى الحكم ورقة ضغط ثابتة على طول الخط فى كل مشاورات ومناورات حزبى الأمة والاتحادى حول تشكيل وإعادة تشكيل الحكومة الائتلافية الأولى والثانية والثالثة، وذلك بهدف تعظيم نصيب كل حزب من المناصب الوزارية والمواقع الدستورية. ففى مشاورات الحكومة الأولى طرحت الورقة من قبل الاتحاديين، الذين كانت تربطهم علاقات طيبة مع الجبهة خلال الشهور الأخيرة للفترة الانتقالية. وعند تكوين الحكومة الائتلافية الثانية طرحها حزب الأمة، خاصة الصادق المهدى، الذى بدأ منذ بداية عام ١٩٨٧ يضيق بمناورات وخلافات

الاتحاديين، بل حملهم مسئولية الأزمة الوزارية الأولى وضعف الأداء الحكومى وعجز الحكومة فى تنفيذ ما وعدت به. وظل الصادق المهدى يتمسك بورقة مشاركة الجبهة فى الحكم خلال أزمة الائتلاف الثانية والثالثة التى أدت إلى تكوين حكومة الوفاق فى مارس ١٩٨٨، وذلك بعد أن تجاوز مرحلة الحرج فى التعامل معها كما أعلن فى مايو ١٩٨٧.

٢- هناك رغبة الصادق المهدى فى توحيد الجبهة الداخلية من خلال نهج قومى فى الحكم يشرك جميع القوى السياسية، وبالتالى حشر الجبهة تحت مظلة الحكم وإتقاء شر ترسانتها الإعلامية ومعارضتها البرلمانية وفضح حقيقة شعاراتها الفضفاضة، خاصة أنها كانت راغبة فى المشاركة ومستعدة لتقديم أى تنازلات يطلبها. ومن خلال كل ذلك ربما رأى «أن الظرف مناسب لأن يكون ذلك العملاق الذى يجمع أطراف النزاع ويقدم حلا توفيقياً على مستوى أعلى من إتحاد الفكر..وان الظرف مناسب، بعد التحولات (الإيجابية) فى موقف الجبهة، لأن يجمع شعث الواقع السودانى، أى مايسميه الصادق المهدى نفسه بـ(هندسة الوحدة الوطنية)(١٢٠).

٣- وهناك أيضاً تشابك وتداخل المصالح الاقتصادية والتوجهات السياسية الأساسية المشتركة وعلاقة الطرفين بالمجلس الإسلامى العالمى الذى ظل يضمهما معاً منذ منتصف السبعينات وشاركا فى صياغة العديد من وثائقه الأساسية(١٢١). ويبدو ان المجلس، وأمينه العام، سالم عزام، قد بذل جهوداً كبيرة لترطيب علاقة الطرفين بعد الانتفاضة. وفى ذلك يقول الصادق المهدى «هناك حقيقة هى أننى والأخ حسن كنا على طول الفترات الماضية أعضاء، ومازلنا فى المجلس الإسلامى العالمى، وان هذا المجلس كان حريصاً على احتواء الخلاف بين حزبى الأمة والجبهة انطلاقاً من رغبته فى توحيد الموقف الإسلامى فى السودان، وكان له دور فى التوسط والتأكد من وجود تطورات إيجابية فى العلاقة بين الطرفين»(١٢٢). وبرز كل ذلك فى اللقاءات التى تمت بين الصادق والترابى فى أنقرة ولندن ونيويورك وفى دعوة لجنة من المجلس لمراجعة قوانين سبتمبر فى بداية ١٩٨٧(١٢٣).

لقد تفاعلت هذه العوامل، وغيرها، لتدفع رئيس حزب الأمة إلى قبول مشاركة الجبهة فى الحكم وإلى حسم موقفه فى النصف الثانى من عام ١٩٨٧ الذى شهد تحولاً كبيراً فى برنامج الحكومة الائتلافية وصراعات واسعة بين الحزبين المؤتلفين حول عدد من القضايا السياسية الهامة. ومنذ البداية تحركت قوى الانتفاضة بشكل واسع بهدف تعبئة جهودها وتوحيد حركتها من أجل الدفاع عن شعارات وأهداف الانتفاضة فى مواجهة محاولات الانقضاض عليها تحت غطاء (الحكم القومى) أو

أى غطاء آخر. وفى نفس الاتجاه نشطت قوى الانتفاضة فى داخل حزبى الأمة والاتحادى الديمقراطى لتوحيد صفوفها وتقوية مراكزها وتأكيد مصداقيتها أمام جماهيرها فى ظروف كانت تشهد تحولات حاسمة. ففى صفوف الاتحاديين ارتفعت الاصوات المنادية بوحدة الحزب على أسس ديمقراطية واضحة تقطع الطريق على محاولات الارتماء فى أحضان الجبهة الإسلامية القومية وقوى بقايا مايو، ونشط جناح الهندى فى إقامة الليالى السياسية فى العاصمة والاقاليم، واطلق على نفسه (الحركة التصحيحة) مؤكداً انه لن يترك الحزب الاتحادى الديمقراطى للطفيليين والزعانف التى تحاول التسلق إلى زعامة الحزب، وحذر حزب الأمة من اللعب بورقة خلافات الاتحاديين لأن ذلك يهدد النظام الديمقراطى بكاملة ويفتح الطريق أمام الردة الشاملة (١٢٤). وفى أوساط حزب الأمة تيقظت القيادات الشابة والمستنيرة لأهمية المحافظة على ائتلافها مع الحزب الاتحادى الديمقراطى ومواجهة محاولات الاختراق التى تقوم بها الجبهة ومحاصرة جيوبها داخل الحزب. وفى الجانب الآخر استنفرت الجبهة الإسلامية القومية كل قواها لتوجهها ضد قيادات الاتحاديين وزعامة الختمية التى تسببت فى حرمانها من دخول الحكومة الائتلافية الثانية، وركزت حملاتها الإعلامية الشرسة على زعامة الختمية نفسها ورموز الحزب الاتحادى وبعض قيادات حزب الأمة الرافضة لمشاركتها فى الائتلاف. ولجأت فى ذلك إلى كل الاساليب الممكنة دون احترام لآداب الخصومة السياسية أو تقاليد أهل السودان وأداب الإسلام السمحة. وفى الوقت نفسه عملت على تنشيط حركتها وسط نواب وقيادات الحزبين، خاصة العناصر المتمردة والقريبة من خطها السياسى. وذلك بهدف تأزيم الائتلاف الحاكم وارباك خصومها وتقوية تحالفاتها استعداداً لجولة قادمة.

• الأزمة الوزارية تتحول إلى أزمة سياسية ممتدة:

هكذا، إذن، إنتهت أولى أزمات الحكومة الائتلافية، ووقف رئيس الوزراء أمام الجمعية التأسيسية وتحدث كثيراً عن عزم حكومته الثانية على تجاوز سلبيات الحكومة السابقة ومعالجة تناقضات حزبى الائتلاف وإزالة اسباب الضعف والقصور فى الأداء الحكومى. ولكن..كيف تحركت عجلة الحكم؟ لقد وجدت الحكومة الائتلافية الثانية نفسها منذ البداية عاجزة تماماً عن القيام بأية خطوة جادة على طريق تنفيذ ما وعدت به فى ميثاقها وبرنامجها، وذلك بسبب إستمرار خلافاتها وتناقضاتها وخضوعها لضغوط الفئات الطفيلية التجارية والمصرفية. فقد أكد رئيس الوزراء للإذاعة البريطانية، قبيل تكوين حكومته، بأن إلغاء قوانين سبتمبر

سيكون أول أعمال الحكومة القادمة، أى فى يومها الأول حسب تعبيره باللغة الانجليزية (In day one).[١٢٥] ولكن ذلك لم يحدث، بل طرحت مشروعاً لقونين بديلة آثار معارضة سياسية واسعة. وهكذا الحال فى بنود برنامجها الاخرى. لذلك ظلت المشاكل تتراكم وتتفاقم بسبب التردد وضعف القيادة السياسية فى مواجهة مسئولياتها. ويظهر لنا ذلك، بشكل جلى، بمطالعة مانشيتات صحف الخرطوم خلال الاسبوع الأول من يوليو ١٩٨٧، التى شملت العناوين التالية:

- أزمة العام الدراسى الجديد..نقص فى الكتب والمعلمين والاثاث.
- أزمة جديدة بين وزير التربية ومعلمى المرحلة المتوسطة.
- أزمة الزيوت تهدد الموسم الزراعى بالفشل.
- أسعار الذرة تتضاعف خلال أسبوع.
- أزمة حادة فى مياه الشرب بالعاصمة المثلثة.
- إضراب حادة فى مياه الشرب بالعاصمة المثلثة.
- إضراب العاملين بالبريد والبرق.
- إضراب العاملين بالمهن الصحية.
- إضراب العاملين بالإذاعة والتلفزيون.
- إتحاد العمال يطالب برفع الحد الادنى للاجور الخ...[١٢٦].

من هذه العناوين يتضح ان تردد الحكومة فى تصفية آثار مايو السياسية والاقتصادية والقانونية ومواجهة الفئات الطفيلية التجارية والمصرفية وعصابات السوق الاسود قد أدى إلى تدهور الخدمات التعليمية والصحية وارتفاع تكاليف المعيشة وتزيد معاناة جماهير الشعب. لذلك شهد عام ١٩٨٧ موجة مطالبات وإضرابات عن العمل شملت مختلف المواقع والوزارات. وفى مواجهة هذه الأوضاع المتفجرة لم تجد الحكومة سوى إعلان حالة الطوارئ فى كل انحاء البلاد لمدة عام بحجة محاربة فوضى السوق والندرة المفتعلة فى السلع الضرورية والتهريب عبر الحدود وتجار العملة والسوق الاسود والنهب المسلح فى دارفور وتأمين الجبهة الداخلية الخ...[١٢٧]. ووجد الإجراء معارضة شعبية واسعة من كل القوى السياسية والنقابية التى إتهمت الحكومة بالتهريب من مسئولياتها ومحاولة تغطية عجزها بمبررات واهية، لأن الأهداف المعلنة يمكن تحقيقها عن طريق تطبيق القوانين العادية إذا ما حزمت الحكومة والتزمت بتطبيق القانون دون خضوع لأى ضغوط أوموازنات سياسية، كما أكدت ذلك نقابة المحامين [١٢٨] والواقع ان فشل الحكومة فى تنفيذ برنامجها المعلن فى مجال تصفية آثار مايو ومواجهة الفئات الطفيلية هو السبب فى تفشى ظاهرة السوق الاسود والندرة فى السلع الضرورية. وكل ماذكره مجلس

الوزراء لتبرير فرض حالة الطوارئ يعتبر من مسئولياته العادية. ولكن المجلس شغل نفسه بالقضايا الهامشية ومغازلة بقايا مايو والفئات الطفيلية. وليس أدل على ذلك من أن مجلس الوزراء قد شغل نفسه، طوال النصف الأول من عام ١٩٨٧، بقضايا التعديلات الدستورية، إعفاء الحكومة ومشاورات إعادة تكوينها، خلافات الحزبين حول مجلس الامن الوطني والنهب المسلح والوجود العسكرى الليبى فى دارفور، وميثاق الأخاء ومغالطات إلغاء إتفاقية الدفاع المشترك مع مصر، واخيراً إعلان حالة الطوارئ. ومع استمرار تردى الواقع السياسى والاقتصادى وتصاعد الحرب الاهلية فى الجنوب كشفت مجلة الدستور اللندنية عن لقاء ثلاثى عقد فى لندن ضم زعماء أحزاب الأمة والاتحادى والجبهة، تم فيه الاتفاق على توسيع قاعدة الحكم بإدخال الجبهة الإسلامية القومية فى الائتلاف الحاكم، وذلك أثر وساطة قام بها بعض رجال الأعمال السودانيين، المعروفين بدورهم فى مصالحة ١٩٧٧ وهندسة التوازنات السياسية السودانية، وربطت بين هذا اللقاء وزيارة قام بها شوستر كروكر، مساعد وزير الخارجية الامريكية للشئون الافريقية، للخرطوم خلال تلك الفترة فى إطار ضغوط أمريكية لدفع السودان للمشاركة فى مناورات النجم الساطع وإعادة العمل بإتفاقيات عسكرية عقدت أثناء فترة الحكم المايوى، مقابل وعود بعون اقتصادى طويل المدى وإقناع جون قرنق بالاستجابة للحوار والحل السلمى عن طريق مجلس الكنائس الافريقى والعالمى[١٢٩]. وفى هذه الظروف التى تميزت بالركود وضعف الأداء الحكومى وتصاعد خلافات الحزبين الحاكمين، تفجرت أزمة استقالة محمد الحسن عبدالله يسن من عضوية مجلس رأس الدولة فى يوليو ١٩٨٧، بعد شهر واحد تقريباً من تكوين الحكومة الائتلافية الثانية. وكان الحدث مفاجئاً لقيادات حزب الأمة، لأن الاستقالة لم تكن بسبب خلافات فى المجلس بل بسبب خلافات وصراعات وسط الاتحاديين، كان محمد الحسن عنصراً أساسياً فيها. وتحولت الاستقالة إلى أزمة سياسية عنيفة كادت تؤدى إلى إنهيار الائتلاف الحاكم. وفى هذا الخصوص يقول الصادق المهدى: «كان على الحزب الاتحادى ان يختار خلفاً للعضو المستقيل بالاتفاق مع حزب الامة. وفى غيبة رئيس الوزراء وزعيم الاتحادى الديمقراطى اختار المكتب السياسى للحزب د.احمد السيد حمد لمقعد رأس الدولة الشياغر. ولكن أجهزة حزب الأمة رفضت ترشيحه لأنه سادن شغل منصب مستشار للطاغية نميرى، ومعروف بعدائه لحزب الامة. وبناء على ذلك طلب من الحزب الحليف ترشيح شخص آخر لكنهم رفضوا وتمسكوا بمرشحهم، وقرروا فصل أى اتحادى يتقدم لترشيح نفسه. وعندئذ قرر حزب الأمة ان يرشح شخصاً مستقلا. فأرسل إلى الجزولى دفع الله، محمد يوسف مضوى، وميرغنى النصرى،

اعتذر الأول والثانى ووافق الثالث. وعند الترشيح والتصويت فى الجمعية التأسيسية سقط احمد السيد حمد وفاز ميرغنى النصرى. نتيجة لذلك أعلن الحزب الاتحادى فض الائتلاف. وهكذا نشأت أزمة سياسية من لاشىء، عرضت الائتلاف إلى هزة كادت تطيح بالعلاقة بين الحزبين لولا حكمة القيادتين (١٣٠).

الواقع ان ردود الفعل كانت متباينة. فمنذ البداية رفض حزب الأمة ترشيح أحمد السيد حمد بحجة انه سادن. وشرح الصادق المهدى، فى مؤتمر صحفى عقده فى ٨ أغسطس ١٩٨٧، تعريف السادن، حسب ما جاء فى مذكرة التفاهم بين الحزبين «بأنه الشخص الذى إستغل موقعه السياسى لإيذاء الآخرين أو نال ترقية غير مستحقة أو إشترك فى جهاز الامن وشارك فى متابعة المواطنين والاضرار بهم أو قام بتعذيب عناصر المعارضة الوطنية أو أثرى نتيجة محاباة. وأكد أن أحمد السيد كان فى موقع سياسى رفيع فى ظل النظام المايوى، وكان يهاجم المعارضة الوطنية هجوماً عنيفاً، وبذلك وقع فى طائلة البند الأول من مذكرة التفاهم. كما أنه ظل يهاجم حزب الأمة وتحالف حزبى الامة والاتحادى»(١٣١). وبعد جلسة الترشيح أعلن سيد أحمد الحسين، نائب الامين العام للحزب الاتحادى، ان ماحدث يعنى فض الائتلاف من جانب حزب الأمة (١٣٢). وجاء رد حزب الامة بالدعوة لتكوين حكومة قومية تشارك فيها الجبهة، وكون لجنة برئاسة تاج الدين، عضو مجلس رأس الدولة، لاستطلاع آراء القوى السياسية المختلفة ومعرفة مقترحاتها حول مستقبل الحكم فى البلاد. وهكذا تطورت مسألة انتخاب العضو الخامس لمجلس رأس الدولة إلى أزمة سياسية فتحت الباب لكل الاحتمالات. ففى أغسطس أعلن زعيما الحزبين فض الائتلاف وإستمرار المشاورات بينهما لتحديد مستقبل الحكم حتى ٧ سبتمبر، واتفقا على إستمرار الحكومة وانعقاد الجمعية التأسيسية وسحب قانون الطوارئ وتعديله ليشمل فقط مواجهة النهب المسلح والتهريب والسوق الأسود (١٣٣).

وبعد الاجتماع صرح الصادق المهدى بأن حزب الأمة يعمل لتكوين حكومة قومية لفترة وبرنامج محددين وان تشكيل هذه الحكومة سيكون قبل نهاية الفترة المحددة للمشاورات أى خلال أسبوعين تقريباً(١٣٤). وبذلك تأكد فقدان الحزبين الحاكمين لمصداقيتهما أمام الجماهير، كما تأكد منذ تلك اللحظة ان وجودهما فى كراسى الحكم أصبح يمثل القضية الأساسية وليس مواجهة المشاكل المتراكمة والمتفاقمة فى البلاد، وذلك بسبب تركيبة القيادة السياسية للحكومة الائتلافية التى لا يمكنها من التبنى الكامل لشعارات وأهداف الانتفاضة ولا من الصمود أمام ضغوط القوى المعادية الداخلية والخارجية الهادفة للإنقلاب على تلك الاهداف والشعارات والقضاء على قوى الانتفاضة نفسها. فى هذا الإطار ظلت دوائر وسط الاتحاديين

تؤكد ان فض الائتلاف يشكل خطراً على الديمقراطية ومستقبل السودان(١٣٥). وذلك فى اشارة واضحة إلى تنامى اتجاة وسط حزب الامة، يقوده رئيس الوزراء نفسه، يحاول توسيع الائتلاف بإشراك الجبهة، وربما بإستبعاد الاتحاد الديمقراطى. وهذا ما دفع التجمع النقابى إلى دعوة كل القوى السياسية والنقابية لمناقشة الوضع السياسى انطلاقاً من أن أى حديث حول شكل الحكم يجب ان ينطلق من مواثيق وأهداف الانتفاضة وقواها ممثلة فى قوى التجمع الوطنى(١٣٦). وفى الوقت نفسه أعلن التجمع الوطنى ان عجز الحكومة الائتلافية والقصور فى أداء الجمعية التأسيسية ومشكلة انتخاب العضو الخامس فى مجلس رأس الدولة هى مجرد مظاهر للأزمة السياسية فى البلاد الناتجة بشكل رئيسى من ابتعاد حكومة الائتلاف عن أهداف وشعارات الانتفاضة وإنشغالها بالمكاسب والمغانم الحزبية الضيقة. وفى ١٧ أغسطس سلم التجمع النقابى مذكرة حول الأزمة السياسية وطريق الخروج منها، وقعتها ٤٤ نقابة، للجمعية التأسيسية ومجلس رأس الدولة ومجلس الوزراء، تناولت أسباب فشل الحكومة الائتلافية فى الفترة السابقة، المتمثلة فى عجزها عن تصفية أثار مايو السياسية والاقتصادية القانونية، الامر الذى أدى إلى إنتعاش النشاط الطفيلي والسوق الاسود والندرة، وبالتالى مضاعفة أعباء المعيشة ومعاناة جماهير الشعب(١٣٧). وانتقدت المذكرة عدم اتخاذ الحكومة لاى خطوة حول الفساد المصرفى بعد إكتمال التحقيق قبل ستة شهور وعدم جديتها فى ايقاف الحرب الاهلية والسير فى طريق السلام، وطالبت بتنفيذ إعلان كوكودام والالتزام بميثاق الانتفاضة ومقررات المؤتمر الاقتصادى الوطنى وإلغاء قوانين سبتمبر واصدار قانون انتخابات ينص على تمثيل القوى الحديثة وانتهاج سياسة خارجية تراعى مصالح البلاد العليا. وأكدت المذكرة فى النهاية، على وقوف الحركة النقابية بجانب القضايا الوطنية الكبرى(١٣٨). وهذه المطالب كانت، فى الواقع، تمثل مطالب قوى الانتفاضة فى عمومها، لذلك وجدت تأييداً واسعاً وسط مختلف الاحزاب والنقابات وجماهير الشعب.

وفى الجانب الآخر عملت الجبهة الإسلامية على تأزيم الوضع السياسى وتوسيع الخلافات بين الحزبين وفى داخلهما بهدف فض الائتلاف وإعادة ترتيب مؤسسات الحكم، وذلك عن طريق ترسانتها الإعلامية وتحريك امتدادتها داخل حزبى الائتلاف. وتقول وقائع جلسة الجمعية التأسيسية لانتخاب العضو الخامس لمجلس رأس الدولة أن الجبهة وقفت بثقلها وراء إنتخاب ميرغنى النصرى، مرشح حزب الأمة، رغم ما بينها وبينه من خلافات سياسية واسعة(١٣٩). وبجانب كل ذلك ظلت زعامات الجبهة تشارك فى المشاورات والمناورات الجارية حول تحديد شكل

الحكم مع حزبى الامة والاتحادى وتقدمت بمشروع ميثاق لحكومة قومية تضمن برنامجاً اقتصادياً وتوجهاً مجدداً حول مشكلة الجنوب واصدار قوانين إسلامية بديلة لقوانين سبتمبر خلال شهر واحد من تكوين الحكومة(١٤٠).

وبعد مشاورات ومناورات امتدت لأكثر من شهرين أعلن رئيس الوزراء فى مؤتمر صحفى عقده صباح ٨ سبتمبر، عن اتفاق الحزبين على إستمرار الائتلاف القائم وتمديد فترة المشاورات السياسية لتحديد شكل الحكومة القادمة. وهو حل وسط يعكس اصرار الاتحاديين وتمسكهم بالائتلاف القائم ورغبة الصادق المهدى فى إجراء ترتيب جديد للقوى يشرك الجبهة الاسلامية(١٤١) وبدلاً من الحديث حول ازمة الحكم ركز رئيس الوزراء معظم وقت مؤتمره الصحفى فى الهجوم على التجمع النقابى والرد على مذكرته التى رفعها للجمعية التأسيسية ومجلس رأس الدولة ومجلس الوزراء. وركز فى انتقاداته لمحتويات المذكرة على النقاط التالية(١٤٢).

- المذكرة حوت خلطاً كبيراً حول مفهوم الديمقراطية ودور الحركة النقابية فى ظل النظام الديمقراطى.
- انها غير موضوعية فى تناولها للأداء الحكومى لانها ركزت على السلبيات وتجاهلت الايجابيات.
- تبنت افكاراً وشعارات حزبية، بل تبنت اتجاهاً حزبياً معيناً ليس هو اتجاه الأغلبية.
- انها غير موفقة فى توقيتها واسلوبها، وقدمت للرأى العام قبل ان توصل إلى الجهات المعنية.
- تبنت المذكرة الحل السلمى لمشكلة الجنوب دون ان تدين حركة جون قرنق أو أن تراعى المصالح الوطنية العليا.
- نادت المذكرة بتمثيل القوى الحديثة وهذا الموضوع لم يرد فى ميثاق الانتفاضة.

وبهذا الهجوم العلنى فتح رئيس الوزراء، لأول مرة، معركة ضد التجمع النقابى وعموم قوى الانتفاضة بعد أن كان يوجه معاركة طوال العامين السابقين ضد الجبهة الاسلامية القومية. واتخذ هذا الهجوم أهمية استثنائية لأن التجمع النقابى من القوى الأساسية الموقعة على ميثاق الانتفاضة، ولأن الهجوم جاء فى وقت يبحث فيه رئيس الوزراء نفسه عن طريق لاشراك الجبهة فى الائتلاف الحاكم. لذلك جاء رد التجمع النقابى واضحاً علنياً وسريعاً على لسان اسحق القاسم شداد المحامى، سكريتر نقابة المحامين، الناطق الرسمى بإسم التجمع، مؤكداً على النقاط الآتية(١٤٣):

* ان رئيس الوزراء خصص معظم وقت مؤتمره الصحفى للرد على مذكرة التجمع فى الوقت الذى كنا، كغيرنا من المواطنين، نتوقع ان يركز المؤتمر على أزمة الحكم وكيفية الخروج منها والتصدى لقضايا السلام والحرب الاهلية والأزمة الاقتصادية المتفاقمة فى البلاد.

* ان التجمع رفع مذكرته للجمعية التأسيسية فى شكل لقاء موسع ضم ممثلى النقابات الموقعة على المذكرة ورئيس الجمعية ونائبه وزعيم الاغلبية، وذلك بهدف تأكيد ان التجربة الديمقراطية القائمة هى ثمرة كفاح طويل توِّج بإنتفاضة مارس/ابريل ١٩٨٥، وكان للتجمع النقابى دور مشهود فيه، وأيضاً لتأكيد تقديرنا للجمعية التأسيسية واجهزتها رغم اختلاف الاراء، ولم تنشر المذكرة فى الصحف إلا بعد عدة أيام من وصولها إلى الجهات المعنية. ومع كل ذلك لا نرى عيباً فى المناقشة العلنية والمفتوحة لمحتويات المذكرة، لأن القضايا التى اثارتها هى قضايا عامة تهم أهل السودان، كما ان التجمع النقابى ليس جمعية سرية بل هو تجمع نضالى علنى له دوره فى الحياة العامة فى البلاد.

أن التجمع النقابى سينشر رداً مكتوباً على انتقادات وهجوم رئيس الوزراء، ونأمل أن يجد هذا الرد فرصة اذاعته ونشره فى اجهزة الاعلام الرسمية بنفس الاهتمام الذى وجده المؤتمر الصحفى لرئيس الوزراء.

* ان الازمة السياسية القائمة ليست وليدة لمذكرة التجمع النقابى أو غيره، بل هى نتاج الفشل فى تكوين حكومة فاعلة وقادرة على تحقيق برنامجها المعلن وعلى السير فى طريق السلام وتحمل مسئولية البناء الوطنى. لذلك فإن المؤتمر الصحفى لرئيس الوزراء هو فقط محاولة لصرف الرأى العام عن حقيقة الازمة السياسية ومحاولات رئيس الوزراء وحزبه لمهادنة بقايا مايو وفتح الطريق لمشاركتها فى الحكم. ومحاولة قطع شعرة معاوية مع التجمع النقابى، وهى جوهر المؤتمر الصحفى، تؤكد حقيقة سعى رئيس الوزراء لخلق مناخ ملائم لاقتسام السلطة مع القوى المعادية للإنتفاضة وأهدافها وقواها.

* ناشد التجمع النقابى كافة قوى الانتفاضة فى نقابات العاملين ووسط الاحزاب السياسية، وخاصة وسط حزبى الأمة والاتحادى الديمقراطى ونواب الجمعية التأسيسية، التحلى باليقظة والحذر والتمسك بمواثيق الانتفاضة والعمل على ترسيخ اهدافها وشعارتها وعدم الانجرار وراء أى معارك جانبية تخدم، فى النهاية، الجهات التى تستهدف الانقضاض على قوى الانتفاضة.

هكذا فتح رئيس الوزراء معركة إعلامية مكشوفة مع التجمع النقابى، وعموم قوى الانتفاضة، لأن ما طرحته مذكرة التجمع كان يمثل وجهة نظر قوى الانتفاضة وسط

النقابات والاحزاب السياسية. ويبدو ان ذلك هو الذى دفع الناطق الرسمى بإسم التجمع النقابى لوصف هجوم رئيس الوزراء بأنه «محاولة لقطع شعرة معاوية مع التجمع» فى إشارة واضحة لتبرم الصادق المهدى وغضبه من المعارضة الواسعة التى قادتها قوى الانتفاضة ضد توجهاته لاشراك الجبهة الاسلامية القومية فى الائتلاف الحاكم. ولذلك اتخذت هذه المعركة أهمية استثنائية فى المجرى العام لحركة الصراع السياسى والاجتماعى فى البلاد. فقد أدت إلى فرز قوى الانتفاضة داخل حزبى الأمة والاتحادى، وتوطيد تحالفها مع قوى الانتفاضة الاخرى السياسية والنقابية، وفى الوقت نفسه راحت النقابات تصعّد من اضراباتها ومطالباتها بهدف الضغط على رئيس الوزراء لإجباره على التخلى عن فكرة اشراك الجبهة فى الحكم، ولتحقيق مطالب نقابية فرضتها الظروف الاقتصادية والاجتماعية للعاملين.(١٤٤) ومن هنا شهدت الفترة اللاحقة موجة واسعة ومتواصلة من الاضرابات والمطالبات النقابية، شملت نقابات الخطوط الجوية السودانية والمعلمين والزراعيين وعمال السكة حديد والكهرباء والمياه وغيرها. وفى هذا الإطار وجد اضراب واعتصام نقابات سودانير تضامناً نقابياً واسعاً، حيث وقفت مع مطالبها أكثر من ٧٣ نقابة، وذلك باعتبار ان ما كانت تواجهة هذه النقابات هو بداية لتصفية مؤسسات القطاع العام وتشريد العاملين فيها تنفيذا لشروط صندوق النقد الدولى. ونفس هذا التضامن الواسع وجدته نقابة المعلمين. فى مطالبها بتحسين شروط الخدمة، وهى أيضاً مطالب عامة تخص كل النقابات. ولذلك انفعل رئيس الوزراء وعقد مؤتمراً صحفياً شن فيه حملة شعواء على الحركة النقابية واتهمها بالعبث بالقانون وعدم مراعاة ظروف البلاد، وأعلن انه قد فوض وزراءه تفويضاً كاملاً للتصدى لما وصفه بالعبث بالقانون دون أى رحمة. وردت عليه النقابات بأنها تناضل من أجل مطالب وحقوق مشروعة وان الاضراب هو سلاحها لتحقيق مطالبها فى وجه تعنت الحكومة(١٤٥).

وفى مواجهة هذه الحملة الظالمة وجدت الحركة النقابية تأييد ودعم قوى الانتفاضة واحزاب التجمع الوطنى التى حذرت الحكومة من الصدام مع النقابات ومحاولة التعامل معها بأساليب استخدمتها سلطات النظام المايوى ولم تنجح فى ارهاب الحركة النقابية، ودعتها إلى إعتماد اسلوب المفاوضات بدلاً من أساليب العنف والقمع السياسى والقانونى، ونبهتها إلى أن المطالب النقابية مطالب مشروعة فى ظروف تدهور الأوضاع الاقتصادية وتزايد معدلات التضخم والارتفاع الجنونى فى الاسعار، خاصة بعد خضوع الحكومة لشروط صندوق النقد الدولى(١٤٦). وبجانب هذه الموجة الواسعة من الاضرابات والمطالبات واصلت قوى الانتفاضة،

بما فى ذلك مراكزها داخل حزبى الأمة والاتحادى، ضغوطها ضد إشراك الجبهة فى الحكم وتراجع رئيس الوزراء وحكومته عن أهداف برنامجها المعلن، ونجحت فى هدفها بفضل وحدتها وتماسكها، وبسبب تمسك الاتحادى الديمقراطى والاحزاب الجنوبية ودوائر مؤثرة وسط حزب الامة بمواقفها السابقة. وبذلك اجبر رئيس الوزراء على التراجع، وفشلت الجبهة فى تحقيق هدف المشاركة. والواقع انها كانت حذرة فى تحركها ومدركة، منذ البداية، لتأثير هذه الضغوط. فقد أشارت جريدة الراية فى وقت مبكر إلى «ان الحوار للتوصل إلى منهج قومى للحكم لن يرضى الاقليات من قبائل اليسار والعملاء. وهاهى تحركاتهم فى التجمع قد بدأت لاحباط فرص التفاهم والوفاق الوطنى خدمة لأعداء الوطن»[١٤٧]. وعندما يئست من مناورات الحزبين، أعلنت انسحابها من المشاورات بحجة تعنت الاتحاديين واشتراطهم اشراك قوى اليسار فى أى اتفاق حول الحكم القومى. وإذا كان رئيس الوزراء قد فشل، للمرة الثانية، فى إشراك الجبهة فى الحكم، فإن ذلك لم ينه أزمة الائتلاف بل حولها إلى أزمة ممتدة تمثلت فى استمرار خلافات الحزبين حول قضايا الحرب الاهلية وعملية السلام والسياسة الخارجية والاصلاح الاقتصادى، وفى توتر علاقاتهما وإتساع صراعات الكتل والاجنحة فى داخلهما، وفى تمسك رئيس الوزراء وإصراره على الابتعاد عن قوى الانتفاضة والتقارب مع الجبهة الاسلامية. وإزداد ضغط هذه الخلافات والصراعات نتيجة لثلاثة عوامل هامة. هى:

أولاً: تصاعد موجة العداء والصراع بين الجبهة والاتحادى الديمقراطى بسبب دور الاخير فى إبعادها عن المشاركة فى الحكم، ورواسب معركة الانتخابات السابقة.

ثانياً: نجاح الاحزاب الجنوبية فى توحيد صفوفها حول قضايا الجنوب وتوصلها إلى خطوط مشتركة مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، وذلك نتيجة لتزايد أحساسها بمآسى الحرب الأهلية وسط سكان الاقليم الجنوبى، ولشعورها بعدم جدية الحكومة الائتلافية واصرار الاحزاب الحاكمة على تهميش السياسيين الجنوبيين.

ثالثاً: تصاعد انتقادات قوى الإنتفاضة وسط الاحزاب السياسية والحركة النقابية لتوجهات الصادق المهدى وبعض قيادات حزبى الأمة والاتحادى لتراجعهم عن برنامجهم المعلن والتقارب مع الجبهة الإسلامية القومية. ووصلت هذه الانتقادات ذروتها بإنعقاد مؤتمر تداولى لقوى الانتفاضة فى مدينة ود مدنى، شارك فيه ٨١ مندوباً من مختلف الاحزاب والنقابات، ومن ضمنها حزب الأمة نفسه. وجاء فى بيانه الختامى "ان الازمة السياسية الراهنة ناتجة من أن الحكومات التى تولت

مقاليد الحكم بعد الانتفاضة، خاصة الحكومة الائتلافية، قد أدارت ظهرها لكل آمال وتطلعات الجماهير، وعملت على تمكين أعداء الانتفاضة وتثبيت أقدامها فى مواقع راكزة سياسياً وإقتصادياً. والمحاولات الجارية طوال العام المنصرم، لإشراك الجبهة الإسلامية فى حكومة قومية تنطوى على خطر حقيقى يهدد مكاسب جماهير الانتفاضة". ودعى البيان جماهير حزبى الأمة والاتحادى إلى ممارسة دورها فى مواجهة هذا الخطر(١٤٨).

وهكذا تفاعلت هذه العوامل، مجتمعة مع ضغوط الحرب الاهلية المتصاعدة والأزمة الاقتصادية المتفاقمة لتؤدى إلى حل الحكومة الائتلافية الثانية فى منتصف مارس ١٩٨٨ وفتح الطريق لتكوين حكومة جديدة.

• إنتصار الفئات الطفيلية:

شهد النصف الثانى من عام ١٩٨٧ والشهور الأولى من عام ١٩٨٨ أحداثاً سياسية هامة، رغم الانشغال بأزمة الحكم الممتدة. ففى أكتوبر ١٩٨٧ أعلنت الحكومة تفاصيل اتفاقها مع صندوق النقد الدولى. وتبع الاتفاق شروع الحكومة فى فتح باب الاستيراد بدون تحويل عملة لأكثر من ثلاثين سلعة. وفى مواجهة المعارضة الواسعة اضطر وزير التجارة إلى الاعتراف بأنه اجراء مؤسف لكنه ضرورى، والواقع أن الحكومة الائتلافية الثانية بدأت التراجع عن برنامجها منذ بداية تكوينها. وبرز ذلك فى التساهل فى مفاوضاتها مع الصندوق، وفتح الطريق للبنك الدولى للاشراف عملياً على اعداد البرنامج الرباعى للإنقاذ والاصلاح والتنمية. ومنذ البداية كان واضحاً أن الاتفاق مع الصندوق لن يساعد الحكومة على الخروج من أزمتها السياسية والأقتصادية. فأجراءات تحديد التجارة أدت إلي اشعال نيران التضخم وزيادة الاسعار- وازدادت الأزمة الاقتصادية استفحالاً بتعسر عملية السلام. وازداد الوضع تعقيداً بعد تحرك الاحزاب الجنوبية وتقاربها مع الحركة الشعبية واحتلال مدينتى الكرمك وقيسان من قبل قوات جون قرنق واستعادتها بعد اسابيع بواسطة القوات المسلحة. وهذا الوضع يصفه لنا مراسل مجلة الدستور فى الخرطوم، كما بدا له فى الشهور الأولى من عام ١٩٨٨م، بالكلمات الآتية: "لقد دخل السودان فى منعطف حرج. فالارث المايوى لا يزال قائماً فى تشريعاته وسياساته الاقتصادية، والوحدة الوطنية مهددة بتصاعد الحرب الأهلية وإتساعها، والتخبط فى السياسات الاقتصادية يفاقم من تردى الأوضاع المعيشية، وحالة الاحباط العام تتسع وسط مختلف فئات الشعب. والتحدى الذى يواجه الحكومة الائتلافية وقياداتها السياسية هو: هل تحسم أمرها وتواجه مشاكل

البلاد بحزم ومسئولية أم إنها ستظل مشغولة بصراعاتها الحزبية والطبقية والشخصية الضيقة، لتفتح الطريق لإنهيار التجربة الديمقراطية الثالثة؟ هذا ما تكشفه لنا الأيام القادمة". وفي نفس العدد تحدثت المجلة عن إحتمالات تعديل وزارى كبير ومفاوضات لتوسيع قاعدة الحكم. وهكذا وصلت الأزمة الممتدة إلى نهايتها بخطاب قصير وجهه رئيس الوزراء للجمعية التأسيسية فى ١٥ مارس ١٩٨٨، طلب فيه إعادة تفويضه لتشكيل حكومة موسعة على أساس برنامج جديد، حدده فى سبع نقاط أساسية. وبذلك انفتح الطريق لصعود قوى الطفيلية والجبهة الإسلامية إلى كراسى الحكم فى الحكومة الائتلافية الثالثة، التى أطلق عليها حكومة الوفاق الوطنى ودخلت البلاد فى طور جديد من الأزمة السياسية الممتدة. فماذا طرح الصادق المهدى فى خطابه؟ وإلى أين أراد أن يقود البلاد؟ فى خطابه والبرنامج الذى طرحه أمام الجمعية التأسيسية برزت بعض المؤشرات والإتجاهات الجديدة والخطيرة، تمثل أهما فى الآتى:

- ان الخطاب والبرنامج تجاهلا، تجاهلاً كاملاً، برنامج ومواثيق الانتفاضة وشعاراتها وأهدافها الأساسية التى كانت فى معظمها مضمنة فى برنامج الحكومة الائتلافية السابقة.

- تجاهل البرنامج القضايا الأساسية التى كانت تعانى منها البلاد، وفى مقدمتها الحرب الأهلية فى الجنوب، والأزمة الاقتصادية التى استفحلت وإمتدت اثارها إلى كل بيت، وحماية التجربة الديمقراطية بتصفية آثار مايو السياسية والقانونية، وإعادة التوازن للسياسة الخارجية إنطلاقاً من المصالح الوطنية العليا وسياسة حسن الجوار والتزامات السودان العربية والافريقية والدولية. . . الخ هذه القضايا لم تجد إهتمام الخطاب رغم تأثيرها البارز فى الأزمة الوطنية الشاملة التى أصبحت تعيشها البلاد منذ منتصف ١٩٨٧.

- فتح الخطاب الباب للجبهة الإسلامية القومية، ممثلة الفئات الطفيلية التجارية والمصرفية، للمشاركة فى الحكم تحت غطاء الوفاق الوطنى وتوسيع قاعدة الحكم.

- لم يخف رئيس الوزراء فى خطابه تبرمه من مختلف اشكال المعارضة السياسية والنقابية التى اتاحتها الحريات العامة المنصوص عليها فى الدستور الانتقالى. فهناك فقرات واضحة فى الخطاب إستهدفت تقييد حرية النشاط النقابى والتنظيم الحزبى وحرية الصحافة من خلال ماأسماه الخاطب بقانون تنظيم الأحزاب والعقد الاجتماعى بين النقابات والحكومة وأصحاب العمل وقانون الصحافة والمطبوعات الجديد.

هذه هي أبرز التحولات التى ظهرت فى خطاب الصادق المهدي أمام الجمعية

التأسيسية فى منتصف مارس ١٩٨٨. وهى تمثل، فى عمومها إطاراً عاماً لبرنامج متكامل ومخرجاً لأزمة الحكومة الائتلافية بالارتداد على خطها المعلن لمصلحة فئات الرأسمالية الطفيلية وعموم قوى الانفتاح الاقتصادى.

كذلك فإن البرنامج تهرب من مواجهة أزمة الحكومة الائتلافية وأسبابها الحقيقية إلى الحديث عن توسيع قاعدة الحكم وصياغة برنامج جديد. فقد بدأت الأزمة السياسية فى أغسطس ١٩٨٧ بمعارضة حزب الأمة لترشيح أحمد السيد حمد لمقعد مجلس رأس الدولة، بحجة إنه كان من سدنة النظام المايوى، وانتهت فى مارس ١٩٨٨ بطلب رئيس الوزراء إعادة تفويضه لتكوين حكومة جديدة موسعة تشترك فيها الجبهة الإسلامية القومية، التى ظلت تشارك فى الحكم المايوى طوال سنواته الثمانى الأخيرة. وذلك يؤكد أن أزمة حكومة الائتلاف لم تكن فى حاجة لبرنامج جديد أو لتوسيع قاعدتها، بل كانت فقط فى حاجة إلى المصداقية وربط القول بالعمل لتنفيذ برنامجها المعلن دون أى حساسيات أو حسابات لضغوط وإبتزاز الفئات الطفيلية ممثلة بالجبهة الإسلامية وبعض المراكز المؤثرة داخل حزبى الأمة والاتحادى، وذلك بالإضافة إلى الابتعاد عن الصراعات الحزبية والشخصية الضيقة والارتفاع إلى مستوى المسئولية الوطنية. ومن هنا فان موقف قوى الانتفاضة استند إلى أن أزمة الائتلاف لا يمكن حلها خارج اطار قوى الانتفاضة ومواثيقها وبرامجها الأساسية، ولا خارج إطار النظام الديمقراطى القائم، وذلك لأن الحكومة الائتلافية نفسها، والقوى السياسية التى تمثلها، جاءت إلى كراسى الحكم بإسم الانتفاضة وشعاراتها وبرامجها، ولان النظام الديمقراطى القائم يستمد مشروعيته وأساس وجوده وإستمراره من إنتفاضة مارس/ابريل ١٩٨٥م وماطرحته من مواثيق وبرامج. أما القفز فوق هذه الحقائق إلى حلول وهمية، فإنه لن يؤدى إلا إلى تفاقم الأزمة الوطنية الشاملة التى تعيشها البلاد. بيد أن رئيس الوزراء، وقيادة حزبى الائتلاف بشكل عام، تجاهل كل هذه الحقائق وتراجع أمام ضغوط الازمة السياسية والاقتصادية المتفاقمة، وأجبرته صعوبات الحكم على الإرتماء فى أحضان القوى المايوية.

ولكن لماذا تراجع الصادق المهدى وقيادة حزبى الأمة والاتحادى الديمقراطى؟ لقد بدأ تراجع الصادق المهدى تدريجياً منذ انكساره الصريح فى الأزمة الوزارية الأولى فى مايو ١٩٨٧ثم خلال الأزمة الثانية فى أغسطس من نفس العام، والتى إمتدت حتى مارس ١٩٨٨. وخضع هذا التراجع إلى تفسيرات متعددة بعضها ركز على ضغوط الفئات الطفيلية وامتداداتها داخل حزب الأمة نفسه، وبعضها ركز على حساباته الذاتية لتحجيم الحزب الاتحادى، شريكه فى الائتلاف، وتطويع الجبهة

الإسلامية من خلال توريطها فى مسئولية الحكم. ولكن الحصيلة النهائية تبقى ان الصادق المهدى قد أهدر فرصة حقيقية، ربما تكون الأولى والاخيرة، ليدخل التاريخ كرمز وزعيم للوسط السياسى السودانى. فقد برز الصادق عندما تجاوب مع الآمال والتطلعات الكبيرة التى فجرتها إنتفاضة مارس/ابريل ١٩٨٥ وسط الجماهير الشعبية الكادحة وسكان المناطق المهمشة فى الجنوب والغرب والشرق ووسط فئات الرأسمالية المنتجة ومجموعات المثقفين على السواء. وظهر ذلك فى برنامج الصحوة بشعاراته الوطنية والديمقراطية، وفى موقفه الواضح والعنيف ضد قوانين سبتمبر ١٩٨٣ وركائز النظام المايوى السياسية والاقتصادية والقانونية، وصراعه المتصل ضد بقايا مايو ممثلة فى الجبهة الإسلامية القومية طوال فترة الحكم الانتقالى ومعركة الانتخابات والسنة الأولى فى حكم الائتلاف. وبذلك تحول بالفعل إلى رمز وزعيم للوسط السياسى الذى ايقظه الخراب الاجتماعى والاقتصادى الواسع الذى خلفه النظام المايوى وفئات الرأسمالية الطفيلية التى نمت فى أحضانه، وإستفاد من غياب الزعامات الاتحادية التقليدية والفوضى السياسية والتنظيمية التى كان يعيشها الحزب الاتحادى الديمقراطى، المثل التقليدى للوسط السودانى. ولكن هذا الدور، المرتبط بتحالف قوى الانتفاضة وأهدافها وشعاراتها، ابتعد عن الصادق المهدى بعد ابتعاد خياراته السياسية عن خياراتٍ قوى الانتفاضة وشعارتها. وظهر ذلك بشكل جلى فى إنحسار شعبيته بشكل متزايد منذ نهاية ١٩٨٦، وفى توتر علاقاته مع التجمع النقابى وأحزاب اليسار منذ مارس ١٩٨٧، على أقل تقدير، وفى إبتعاد مجموعات المثقفين المستنيرين التى ساندت قيادته واتجاهاته الراديكالية داخل صفوف حزب الأمة أمثال البروفسير محمد إبراهيم خليل، رئيس الجمعية التأسيسية، صلاح عبد الرحمن على طه، زعيم الأغلبية فى الجمعية، مهدى أمين التوم، مهدى داؤود الخليفة، بكرى عديل، وآخرين. وتركزت إنتقادات هذه القوى لقيادة الصادق المهدى فى تراجعه عن وعوده بتصفية آثار مايو السياسية والاقتصادية والاجتماعية بأصراره على التقارب مع القوى المايوية وإفساح المجال لها للمشاركة فى الحكم. والبعض يرجع هذا التناقض فى شخصية الصادق المهدى إلى التناقض بين واقعه كزعيم طائفى تقليدى وطموحه لأن يصبح مفكراً ومجدداً إسلامياً مستنيراً. فطوال فترة ما بعد الانتفاضة ظل يراوح بين هذين الموقفين. لكن مثل هذه الحالة لا يمكن ان تستمر إلى الأبد، بل لابد من حسم الاختيار والوصول إلى توفيقية ممكنة رغم صعوبة ذلك. فالصادق المفكر والمجدد الاسلامى المستنير، كما يقول د. حيدر إبراهيم، يتحدث عن نهج الصحوة والقوى الحديثة والعقد والاجتماعى والمؤتمر الدستورى، فى مقابل إسلام الطوارئ وبيعة الزور الذى تمثله

الجبهة الإسلامية، حسب تعبيراته. وبعد أيام يبرز الزعيم الطائفى التقليدى فى الجزيرة أبا وودنوباوى يهدد القوى الحديثة بسيف العشر، يتحدث الأول عن كنس آثار مايو وإحالة قوانين سبتمبر ١٩٨٣ إلى مزبلة التاريخ، ثم يعود الثانى ليبرر دخول بقايا مايو فى الحكم بحجة ان الانتخابات أيدت الجبهة الإسلامية وهذا هو خيار الشعب!! وعندما تسأله المعارضة عن الوزراء الذين اسقطهم الشعب، مثل وزير العدل ومعتمد العاصمة وغيرهم، يقول آن السقوط فى الانتخابات لا ينهى الدور السياسى للإنسان.

ولكن هذا التراجع لا يرتبط، فى الواقع، بظاهرة يقظة الوسط فى الحياة السياسية السودانية نفسها، ذلك لأن تراجع الصادق المهدى عن الاستمرار فى مواقفه السابقة لم يؤد إلى نهاية هذه الظاهرة الناتجة، أساساً، من ضخامة الخراب الاجتماعى والاقتصادى الذى خلفه النظام المايوى، والتحولات التى حدثت فى تركيب الرأسمالية السودانية، وتخلخل قبضة الزعامات الطائفية على الاحزاب التقليدية، وإتساع نفوذ الدوائر المستنيرة فى داخلها خاصة وسط هيئاتها البرلمانية وقياداتها الوسطية. وهذا يوضحه لنا نجاح قوى الانتفاضة داخل حزبى الأئتلاف فى إفشال خطة الصادق المهدى لاشراك الجبهةالإسلامية فى الائتلاف الحاكم خلال أزمة الائتلاف الأولى والثانية، والصعوبات الكبيرة التى واجهها داخل حزب الأمة بشكل خاص. ومع كل ذلك يمكننا ان نقول: ان تراجع الصادق المهدى، ومسايرة قيادة الاتحادى الديمقراطى له، لم يكن مفاجئاً، كما إنه لم يأت من فراغ لأنه يرتبط بمجمل التطورات السياسية والاقتصادية التى شهدها السودان بعد إنتفاضة مارس/ابريل ١٩٨٥ وبطبيعة التركيبة الاجتماعية لقيادة حزبى الأمة والاتحادى الديمقراطى. ولذلك يمكن ارجاع هذا التراجع إلى العوامل الأساسية الآتية:

* هناك أولاً سيطرة عناصر القيادة العامة للقوات المسلحة على السلطة فى البلاد صباح السادس من ابريل ١٩٨٥ بإسم الانحياز لجماهير الشعب فى إنتفاضتها، وذلك من خلال المجلس العسكرى الانتقالى بسلطاته التشريعية والتنفيذية. هذا الانحياز أوقف الانتفاضة فى حدود إسقاطه النظام المايوى وعرقل إمكانية تطورها إلى إنتفاضة حقيقية تجتث النظام المايوى من جذوره وتقيم نظاماً ديمقراطياً مستقلاً وقادراً على تلبية تطلعات أهل السودان. وطوال عام كامل وظّف المجلس العسكرى الانتقالى السلطة فى اتجاه المحافظة على الركائز السياسية والاقتصادية والقانونية للنظام المايوى، وعلى القوى السياسية والاجتماعية المرتبطة به، بل تمكينها من إستعادة أنفاسها ولملمة صفوفها وفرض وجودها داخل أول

جمعية تأسيسية بعد الانتفاضة، بالإضافة إلى إستمرار سيطرتها على مراكز هامة فى جهاز الدولة ومواقع راكزة فى قطاعات الاقتصاد الوطنى، خاصة قطاعات التجارة والمصارف والخدمات. وكان لكل ذلك تأثيره البارز فى حركة الصراع السياسى والاجتماعى وتوازن القوى خلال الفترة اللاحقة.

* فكرة الحكومة القومية، بمعنى إشراك الجبهة الاسلامية فى حكومة ائتلافية تجمعها مع حزبى الأمة والاتحادى وبعض الاحزاب الجنوبية، ليست جديدة. فقد طرحها المجلس العسكرى الانتقالى، وخاصة الفريق تاج الدين والفريق محمد ميرغنى، فى نهاية الفترة الانتقالية على زعامة حزبى الأمة والاتحادى الديمقراطى، ثم بعد إعلان نتائج انتخابات ١٩٨٦ ومشاورات تكوين الحكومة الائتلافية الأولى. وبعد ذلك ظل حزب الأمة، خاصة الصادق المهدى، يطرح فكرة اشراك الجبهة فى كل مرة تشتد فيها أزمة حكم الائتلاف طول عام ١٩٨٧ وبداية عام ١٩٨٨. ولكن كل هذه المحاولات فشلت بسبب غلبة نفوذ شعارات الانتفاضة فى الشارع السياسى وضغوط قوى الانتفاضة داخل وخارج حزبى الأمة والاتحادى الديمقراطى. ومع ذلك لم تتوقف محاولات القوى السياسية المحلية والاقليمية والدولية صاحبة المصلحة فى احتواء الانتفاضة والانقضاض عليها، بل ظلت تواصل محاولاتها معتمدة فى ذلك، داخلياً على الارهاب الفكرى والسياسى بإسم الاسلام والشريعة السمحاء وعلى ترسانة إعلامية ضخمة بالإضافة إلى ضغوط فئات الرأسمالية الطفيلية التجارية والمصرفية، وخارجياً على الضغوط السياسية والاقتصادية. وساعدها فى ذلك تردد الحكومة الائتلافية فى تنفيذ برنامجها المعلن وتصفية ارث النظام المايوى فى المجالات السياسية والاقتصادية والقانونية، وخضوعها للتعايش مع ركائزه الأساسية. والواقع ان الحكومة الائتلافية لم تفشل فى تنفيذ برنامجها فحسب، بل فى ايقاف التدهور السياسى والاقتصادى والأمنى والمحافظة على الهيكل التقليدى للمجتمع السودانى. وأمام ضغوط الأزمة الوطنية الشاملة والمتفاقمة وصعوبات الحكم وظروف العزلة السياسية والشعور بالعجز والقصور الذاتى لم تجد قيادة الائتلاف الحاكم سوى الارتماء فى أحضان بقايا مايو والخضوع لضغوطها وضغوط حلفائها فى الداخل والخارج. وفى هذا الاطار تتحمل قيادة الصادق المهدى المسئولية الأولى، بحكم موقعه كزعيم لحزب الأمة وكرئيس وزراء لحكومة الائتلاف.

وفى نفس الاتجاه ظلت صحف الجبهة الاسلامية تتحدث عن حكومة السيدين والطائفية طوال سنوات الحكومة الائتلافية الأولى والثانية. وفى نفس الاتجاه يقول بونا ملوال أن ماحدث يؤكد فشل الطائفية فى السودان. ولكن مثل هذه الأوصاف

تفتقد الدقة والتحديد. وذلك لأن حزبى الأمة والاتحادى الديمقراطى هى احزاب تقليدية يقوم بنيانها على الزعامة الدينية والسياسية المرتبطة بنفوذ طائفى وقبلى كبير، ويستند على القوى الاجتماعية المهيمنة فى المدن والارياف (الفئات الرأسمالية، أصحاب المشاريع الزراعية، زعماء القبائل والإدارة الاهلية والفئات العليا فى جهاز الدولة) والزعامة الدينية والسياسية تربطها مصالح إقتصادية واجتماعية واسعة ومتداخلة مع هذه القوى، خاصة فى مجالات التجارة والعقارات والمصارف والزراعة..ولذلك لا يمكن اختزال هذه الشبكة المعقدة من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والدينية والقبلية فى وصف مبتذل يحولها إلى علاقة سادة وعبيد. وإذا كانت القيادة السياسية والدينية لاتزال تحتل مكانة إستثنائية فى هذين الحزبين فإن واقع الحال يشير إلى تخلخل قبضة هذه القيادة، وذلك بحكم تطورات الوعى الجماهيرى وإتساع قاعدة الفئات الرأسمالية وتأثيرات الاحتكاك بالحركات السياسية الاخرى فى الداخل والخارج. ومن المهم هنا ملاحظة الصعوبات الكبيرة التى ظلت تواجه الصادق المهدى ومحمد عثمان الميرغنى فى ادارة الصراع السياسى داخل حزبى الأمة والاتحادى، طوال سنوات فترة الديمقراطية الثالثة، وعجزهما عن التخلص من العناصر المعارضة لخطهما السياسى بالفصل أوالابعاد عن المراكز الهامة كما كان يحدث فى فترة الديمقراطية الأولى والثانية. المهم ان التركيبة الاجتماعية المحدودة لقيادة الحزبين، والنفوذ الكبير الذى ظلت تحتله الفئات الرأسمالية والزعامات القبلية داخل اجهزتهما القيادية، هو الذى ظل يشد قيادة حزبى الائتلاف ويدفعهما دفعاً فى اتجاه التعايش والتصالح مع الركائز الاساسية والاقتصادية والسياسية والقانونية للنظام المايوى، وفى اتجاه الالتقاء والتحالف مع الجبهة الاسلامية القومية بشكل خاص، وذلك إنطلاقاً من قاعدة المصالح الاقتصادية والاجتماعية المشتركة والتوجه السياسى المشترك القائم على استغلال الإسلام والمتاجرة بالشريعة السمحاء. لذلك لم تجد قيادة حزب الأمة حرجاً فى أن تقول أن الاحزاب الثلاثة يجمعها تاريخ نضالى مشترك وتجربة عمل مشتركة طويلة، مشيرة إلى تحالفها بعد ثورة أكتوبر ١٩٦٤ واتفاقها حول مسودة دستور ١٩٦٨ وتجربتها المشتركة فى الجبهة الوطنية ١٩٧٧/٦٩ ومصالحة ١٩٧٧ مع النظام المايوى الخ . وعلى أى حال، فإن تداخل وتشابك المصالح والتوجهات السياسية والاقتصادية بين قيادات هذه الاحزاب يمثل الأساس الموضوعى لالتفافها وتحالفها دون ان ينفى ذلك صراعاتها مع بعضها، وهذا لا يقلل من دور قوى الانتفاضة داخل حزبى الأمة والاتحادى الديمقراطى، كما أكدت ذلك تطورات الواقع السياسى نفسه، لكنه فقط يؤكد الدور الحاسم للزعامة الدينية والسياسية المرتبطة

بمصالح وتوجهات مركز الطائفة وعلاقاتها المباشرة وغير المباشرة وسط القوى المهيمنة، وخاصة الفئات الرأسمالية وبرجوازية الدولة البيروقراطية. وهناك بالطبع أسباب وعوامل أخرى كان لها تأثير كبير فى تسريع هذا التراجع والتحول فى مواقف الصادق المهدى، وقيادة حزبى الائتلاف بشكل عام، تشمل الصراع التقليدى بين الختمية والانصار والتطلعات الذاتية للصادق المهدى وضغوط الصراعات الاقليمية العربية والافريقية.

هكذا، إذن تفاعلت كل هذه العوامل لتدفع رئيس الوزراء إلى التراجع عن وعوده بتصفية آثار مايو السياسية والاقتصادية والقانونية والانتقال إلى خندق التحالف مع القوى المايوية، ممثلة فى الجبهةالاسلامية، وفتح الطريق أمامها للمشاركة فى الحكم. وبذلك انفتح الباب لتكوين الحكومة الائتلافية الثالثة، التى أطلق عليها حكومة الوفاق، وبرزت تحولات كبيرة فى خارطة حركة الصراع السياسى والاجتماعى فى البلاد. فما هى طبيعة هذه الحكومة؟ وماذا كانت تمثل؟ وإلى أين اتجهت بالبلاد؟ الواقع انه لا حاجة لبراعة خاصة للتنبؤ بإتجاهات مثل هذه الحكومة، لأن أزمة الحكومة الائتلافية الثانية ليست سوى نتاج لأزمة الرأسمالية المحلية وعموم القوى المهيمنة السودانية، وإنضمام الجبهة الاسلامية يؤكد ان الرأسمالية المايوية هى الأكثر نشاطاً والأكثر تأثيراً فى مسار السياسة الاقتصادية والقرار السياسى. ولهذا السبب نجحت فى هزيمة الفئات الرأسمالية الأخرى. وبذلك أصبح الصادق المهدى، رئيس الوزراء كالمستجير من رمضاء الحكومة الائتلافية الثانية بنار الحكومة الائتلافية الثالثة التى اطلق عليها حكومة الوفاق الوطنى.

هوامش الفصل الرابع

١- الراية، صحفية يومية، الخرطوم، مايو ١٩٨٦.
٢- نفسه.
٣- الميدان، يونيو ١٩٨٦.
٤- الدستور ١٨/٨/١٩٨٦، يحيى محمد الحسين المحامى، حول خطاب الحكومة المنتخبة.
٥- نفسه.
٦- الراية.
٧- الدستور ١٨/٨/١٩٨٦، يحيى محمد الحسين.
٨- د. محمد عمارة، الإسلام بين العلمانية والدولة الدينية.
٩- الراية ٢٩/٤/١٩٨٦.
١٠- الدستور ١٨/٨/١٩٨٦.
١١- نفسه.
١٢- الهدف، يونيو ١٩٨٦.
١٣- نفسه.
١٤- دراسة نقابة عمال السكة حديد، ١٩٨٦.
١٥- الهدف، يونيو ١٩٨٦
١٦- وثائق المؤتمر الاقتصادى ١٩٨٦.
١٧- الهدف ٥/١٠/١٩٨٦.
١٨- الميدان ٢٩/١٠/١٩٨٦.
١٩- الهدف ٣١/١٠/١٩٨٦.
٢٠- الراية ٥/١١/١٩٨٦.
٢١- الراية ١٦/١٠/١٩٨٦.
٢٢- الراية ١٠/١٢/١٩٨٦.
٢٣- الميدان ١٦/١٢/١٩٨٦.
٢٤- الراية ١٩/١/١٩٨٧.
٢٥- الراية ١٩/١١/١٩٨٧.
٢٦- الراية ٩/٨/١٩٨٧.
٢٧- الهدف ٧/٩/١٨٧.
٢٨- الأيام ٢٧/٤/١٩٨٧.
٢٩- الميدان ٨/٥/١٩٨٧.
٣٠- الهدف ٨/٥/١٩٨٧.
٣١- الهدف ١٠/٦/١٩٨٧.

٣٢- الدستور ١٨/٦/١٩٨٧.
٣٣- الصادق المهدى الديمقراطية عائدة وراجحة، مصدر سابق، ص ١٥٢.
٣٤- الأيام ٢٩/٤/١٩٨٧.
٣٥- الهدف ٥/٥/١٩٨٧.
٣٦- الهدف ٢٨/٤/١٩٨٧.
٣٧- الأيام ١٤/٥/١٩٨٧.
٣٨- الهدف ٢٩/١٠/١٩٨٦.
٣٨- الهدف ٢٩/١٠/١٩٨٦.
٣٩- الهدف ١٩/٨/١٩٨٧.
٤٠- نفسه.
٤١- الراية ٢٢/١٢/١٩٨٦.
٤٢- الراية ٢٣/١٢/١٩٨٦.
٤٣- الراية ٢٧/١٢/١٩٨٦.
٤٤- الراية ١٩/١/١٩٨٧.
٤٥- الراية ١٣/١/١٩٨٧.
٤٦- الميدان ٥/٣/١٩٨٧.
٤٧- الهدف ٣/٤/١٩٨٧.
٤٨- الميدان ٥/٣/١٩٨٧.
٤٩- الدستور ١٦/٥/١٩٥٧.
٥٠- نفسه.
٥١- الهدف ٣/١١/١٩٨٧.
٥٢- الميدان ٦/٥/١٩٨٨.
٥٣- الدستور ٦/٧/١٩٨٧.
٥٤- الميدان ١٩/١/١٩٨٧.
٥٥- الهدف ١١/٥/١٩٥٧.
٥٦- الأيام ١١/٥/١٩٥٧.
٥٧- الأيام ٤/١٠/١٩٨٧.
٥٨- الأيام ١١/٥/١٩٨٧.
٥٩- الأيام ٤/١٠/١٩٨٧.
٦٠- الهدف ٤/١٠/١٩٨٧.
٦١- الميدان ٥/١٠/١٩٨٧.
٦٢- الصادق المهدى: الديمقراطية عائدة وراجحة م.س.ص ٦٠.
٦٣- تقرير مجلة الايكونومست، السودان، يونيو ١٩٩٣.

٦٤- الصادق المهدى: الديمقراطية..م.س.، ٥٩.
٦٥- العرض الاقتصادى ١٩٨٩.
٦٦- نفسه.
٦٧- تقرير مجلة الايكونومست، مصدر سابق.
٦٨- الثقافة الوطنية، م.س.، العدد ١٩٨٩/٣. ص١٢٨-١٢٩.
٦٩- الصادق المهدى، م.س.،ص ١٢٨.
٧٠- نفسه، ص ١٠٣-١٠٤.
٧١- الثقافة الوطنية، م.س، العدد ١٩٨٩/٤ ص١١، حوار مع د.عبدالرحمن أبوزيد.
٧٢- نفسه.
٧٣- الثقافة الوطنية،م.س، العدد الأول/١٩٨٨، ص٧ حوار مع د. عبدالله على إبراهيم.
٧٤- الدستور ١٩٨٧/٤/٦.
٧٥- الميدان ١٩٨٧/٤/١٠.
٧٦- الهدف ١٩٨٧/٤/٢٣.
٧٧- الميدان ١٩٨٧/٥/٧.
٧٨- الميدان ١٩٨٧/٥/١.
٧٩- الهدف ١٩٨٧/٥/١٤.
٨٠- الميدان ١٩٨٧/٩/٢٤.
٨١- الهدف ١٩٨٧/٩/٢٩.
٨٢- الهدف ١٩٨٧/١١/٦.
٨٣- الراية ١٩٨٧/٩/٢٩.
٨٤- الميدان ١٩٨٧/٩/٢٢.
٨٥- الهدف ١٩٨٧/٨/١٦.
٨٦- الدستور ١٩٨٧/١١/٩.
٨٧- نفسه.
٨٨- نفسه.
٨٩- الهدف ١٩٨٧/١١/١٣.
٩٠- حيدر طه: الاخوان والعسكر، م.س.،ص٢٢٩-٢٣٠.
٩١- الدستور ١٩٨٨/١/١١.
٩٢- حيدر طه، س.،ص ٢٣١-٢٣٢.
٩٣- نفسه. ص ٢٣٢.
٩٤- الهدف ١٩٨٧/١٢/٢٥.
٩٥- الثقافة الوطنية.م.س.، العدد ١٩٨٨/٣ ص٣٧، حوار مع د. حماد بقادى.
٩٦- نفسه.

٩٧- الدستور ١٩٨٧/٥/٢٥.

٩٨- الصادق المهدى: الديمقراطية عائدة..م. س.، ص ١٢٥.

٩٩- د. فضل الله على فضل الله، الديمقراطية فى السودان، القاهرة، ١٩٩٠.

١٠٠- حيدر طه: م.س.، ص ١٨٥.

١٠١- الدستور ١٩٨٧/٦/١٥.

١٠٢- ورد فى: عوض السيد الكرسنى، أزمة التطور الوطنى فى السودان، قضايا دولية، العدد ١٨٧، ١٩٣.

١٠٣- الصدق المهدى، م.س.، ص ١٤-١٥.

١٠٤- الأيام ١٩٨٧/٥/٨.

١٠٥- الصدق المهدى، م.س.، ص ١٣-١٤، ٢٥.

١٠٦- الميدان، ابريل ١٩٨٧.

١٠٧- الأيام ١٩٨٧/٥/١٧.

١٠٨- الميدان ١٩٨٧/٣/٢٨.

١٠٩- الهدف ١٩٨٧/٤/٢٥.

١١٠- الميدان ١٩٨٧/٥/١٥.

١١١- الأيام ١٩٨٧/٥/٢٦.

١١٢- الأيام ١٩٨٧/٥/١٥.

١١٣- الهدف ١٩٨٧/٥/١٧.

١١٤- الأيام ١٩٨٧/٥/٢١.

١١٥- الميدان ١٩٨٧/٦/٤.

١١٦- حيدر طه: م.س.، ص ٢٠٦.

١١٧- الدستور ١٩٨٧/١١/١٩.

١١٨- الأيام ١٩٨٧/٦/٥.

١١٩- نفسه.

١٢٠- حيدر طه، م.س.، ص ٢٠٧.

١٢١- الصادق المهدى: الديمقراطية..،س، وص٩٨.

١٢٢- حيدر طه، م.س.، ص. ٢٠٤.

١٢٣- الهدف ١٩٨٧/١/١٧.

١٢٤- الدستور ١٩٨٧/٥/٤.

١٢٥- الميدان ١٩٨٧/٦/٥.

١٢٦- الدستور ١٩٨٧/٨/١٨.

١٢٧- الميدان ١٩٨٧/٧/٢٧.

١٢٨- الهدف ١٩٨٧/٧/٣٠.

١٢٩- الدستور ١٩٨٧/٨/١٠، بكرى محمد خليل، أزمة الحكومة الائتلافية والركود السياسى.
١٣٠- الصادق المهدى: الديمقراطية..،م.س.،ص٢٤-٢٥.
١٣١- الايام ١٩٨٧/٧/٩.
١٣٢- الميدان ١٩٨٧/٩/١٠.
١٣٣- الهدف ١٩٨٧/٨/٢٣.
١٣٤- الميدان ١٩٨٧/٨/٢٤.
١٣٥- الميدان ١٩٨٧/٨/١٦.
١٣٦- الميدان ١٩٨٧/٨/٢٠.
١٣٧- الهدف ١٩٨٧/٨/٢٠.
١٣٨- الهدف ١٩٨٧/٨/٢٧.
١٣٩- حيدر طه: الاخوان والعسكر، م.،س ص٢١٠.
١٤٠- الراية ١٩٨٧/٨/٢٠.
١٤١- الهدف ١٩٨٧/٩/٩.
١٤٢- نفسه.
١٤٣- الهدف ١٩٨٧/٩/١٣.
١٤٤- حيدر طه: الاخوان....،م.س.، ص ٢١٢-٢١٣.
١٤٥- الدستور ١٩٨٧/١١/٣٠.
١٤٦- الهدف ١٩٨٧/١١/٢٣.
١٤٧- الراية ١٩٨٧/٨/٢٠.
١٤٨- الميدان ١٩٨٨/٤٤/١٤.

الفصل الخامس

حكومة الوفاق وأزمة الإسلام السياسى.

فــــــى بداية ١٩٨٨ وصلت أزمة الحكومة الائتلافية الثانية إلى مرحلة الانفجار، بعد أن فشلت لجنة التنسيق المشتركة بين حزبى الأمة والاتحادى الديمقراطى، ولقاءات الصادق المهدى ومحمد عثمان الميرغنى، فى التوصل إلى إتفاق مقبول حول خلافاتهما الخاصة بإقتسام السلطة والسياسات العامة للدولة. وفى صباح ١٥ مارس فجر رئيس الوزراء الموقف بخطاب فى الجمعية التأسيسية، تحدث فيه عن إيجابيات وسلبيات حكومته خلال الفترة السابقة وطرح برنامجاً من سبع نقاط للفترة المتبقية من عمر الجمعية، وطلب تفويضه لتكوين حكومة جديدة من القوى التى تؤيد البرنامج، وفى حالة عدم الحصول على التفويض أعلن استعداده لتقديم استقالته. وكان أهم ما فى البرنامج اعتراف رئيس الوزراء بفشل حكومته فى تنفيذ برنامجها المعلن، وهزيمتها أمام السوق الأسود، ولكنه لم يحدد أسباب الفشل الحقيقية. أما البرنامج فقد كان عمومياً فى تناوله لمشكلات البلاد. وبذلك فتح الباب أمام كافة الاحتمالات، بما فى ذلك إشراك الجبهة الاسلامية القومية فى حكومة ائتلافية موسعة، الأمر الذى أدى إلى تعقيدات إضافية فى الأزمة السياسية الممتدة لأكثر من عام كامل. وذلك لانه كان من الممكن ان تستمر الحكومة الائتلافية الثانية فى معالجة مشاكلها وخلافاتها. ولكن يبدو أن الصادق المهدى كان قد ضاق ذرعاً بخلافات الاتحاديين ومناوراتهم، وحسم مسألة اشراك الجبهة فى الحكم. على أن الحزب الاتحادى الديمقراطى، والاحزاب الاخرى، رفضت منحه تفويضاً مطلقاً. ولذلك تجاوزت المشاورات طلب رئيس الوزراء لتدخل فى مناقشات طويلة حول ميثاق للحكم، شاركت فيها مختلف الكتل البرلمانية. وبعد أكثر من شهر توصل حزبا الامة والاتحادى الديمقراطى والاحزاب الجنوبية إلى ميثاق (ميثاق الوفاق الوطنى)، رفضته الجبهة الإسلامية القومية لأنها أصرت على اصدار قوانين إسلامية جديدة خلال شهرين من تكوين الحكومة. ورغم كل ذلك اتصل الصادق المهدى بالجبهة وتعهد لها بإصدار القوانين البديلة قبل أن تذهب الجمعية فى عطلة الخريف. وعلى هذا الاساس قامت بالتوقيع على الميثاق. فكان ذلك غريباً منه، والأغرب منه موقف من ذهب مذهبه من قيادات حزبى الأمة والاتحادى. لذلك كان من الطبيعى أن تتوجه الاحزاب الافريقية السودانية للمعارضة»[1].

وهكذا خضع الصادق المهدى لشروط الجبهة على حساب كتلة الاحزاب الجنوبية والحزب القومي السوداني. وبذلك نجح فى تطويع أعضاء الهيئة البرلمانية لحزب الأمة واجبارهم على قبول-إشراك الجبهة فى الحكم. «فمنهم من سكت على مضض، ومنهم من تظاهر بتأييد تيار مهادنة بقايا مايو، ومنهم من ربط ربطاً بهذا التيار، ومنهم قلة أبت واستعصت عليه»[٢]. وقام محمد عثمان الميرغنى بمسايرة توجهات الصادق المهدى رغم ظهور معارضة واسعة وسط قيادات الاتحادى الديمقراطى. وهكذا نجحت الجبهة فى المشاركة فى الحكم بعد ثلاث محاولات فاشلة. وكادت هذه المرة أن تتخلف بسبب رفض أغلبية مكتبها التنفيذى فكرة المشاركة.. ولكن د.حسن الترابى دعى مجلس الشورى لمناقشة الموضوع بحجة أن القضية كبيرة ولابد من مناقشتها فى إطار أوسع. وجاء قرار المجلس مؤيداً للمشاركة. وفى مواجهة تيار الرافضين، الداعين إلى إستلام السلطة بالقوة المسلحة، أكد الترابى «ان تبؤ المسئولية، ولو مع الاحزاب الأخرى، يعلم الجماعة فقها وحكمة فى شئون السياسة الداخلية والخارجية، وان السلطة برغبتها وهيبتها تجلب الناس أفواجاً إلى الحركة»[٣].

وبعد الاتفاق على الميثاق دخلت احزاب الوفاق فى مشاورات توزيع الحقائب الوزارية والمواقع الدستورية. وبرزت أولى المشاكل عندما رشحت الجبهة أحمد سليمان المحامى لرئاسة الجمعية التأسيسية، خلفاً للبروفسير محمد إبراهيم خليل، الذى استقال من منصبه، واشترطت قبول ترشيحه لاستمرارها فى مشاورات تكوين الحكومة. ولكن بعض قيادات حزب الأمة، وأكثر من ٥٣ من نواب هيئته البرلمانية، والحزب الاتحادى الديمقراطى، رفضوا الترشيح بحجة أن احمد سليمان شارك فى إنقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩، وتولى مناصب وزارية وسياسية فى عهد النظام المايوى[٤]. ولولا تدخل عثمان خالد، عضو المكتب السياسى للجبهة، بإقناع أحمد سليمان بالتخلى عن الترشيح لتوالت التعقيدات. وانتهت المشكلة بترشيح محمد يوسف محمد المحامى[٥]. وبعد مشاورات معقدة ومتعسرة حول توزيع المناصب إستمرت لأكثر من شهر أعلن الصادق المهدى تشكيل حكومته الائتلافية الثالثة وأدت القسم فى منتصف مايو ١٩٨٨ فى نفس لحظات تفجير فندق الاكربول وإطلاق النار على مجموعة من الاجانب فى النادى البريطانى الذى قامت به جماعة ابو نضال الفلسطينية وأسفر عن مقتل عدد من الاوروبيين العاملين فى السودان[٦]. وضمت التشكيلة الوزارية ٩ وزراء لحزب الأمة، ٦ للاتحادى الديمقراطى، ٥ للجبهة الإسلامية القومية، ٥ الاحزاب الجنوبية وواحد من الحزب القومى السودانى. وضمت أيضاً الفريق معاش عبد الماجد حامد خليل، وهو مستقل، أسندت إليه

وزارة الدفاع، وقدمه الصادق المهدى بأنه عالم عسكرى والبلاد فى حاجة إلى خبراته، ولا معنى لإغفال أو اسقاط مثل هذه الخبرات(٧). ومن بين هذه التشكيلة كان هناك ١٨ وزيراً شغلوا مناصب وزراء مركزيين أو إقليميين أو أعضاء مكتب سياسى فى الاتحاد الاشتراكى خلال العهد المايوى، وخمسة وزراء ظلوا فى مواقعهم حتى صباح ١٩٨٥/٤/٦. وكان هناك، أيضاً، خمسة وزراء من بيت آل المهدى والمقربين للصادق المهدى. وبذلك يمكن القول: ان التشكيلة الوزارية كانت مايوية لحماً ودماً. كما لوحظ ان وزراء حزبى الأمة والجبهة كانوا من العناصر القيادية فى الحزبين. أما وزراء الحزب الاتحادى فقد كانوا من عناصر الصف الثانى والتكنوقراط. وخرج من التشكيلة د.بشير عمر، وزير المالية والاقتصاد السابق، وسيد أحمد الحسين، نائب الأمين العام للاتحادى الديمقراطى ووزير الداخلية السابق، بسبب معارضتهما لإشراك الجبهة ونتيجة لضغوط ليبية وإيرانية بالنسبة للثانى(٨).

هكذا تكونت الحكومة الائتلافية الثالثة، بشكل رئيسى، من احزاب القوى المهيمنة الثلاثة، بالإضافة إلى خمسة جنوبيين، وواحد من الحزب القومى، انشقوا عن احزابهم. وبذلك إنتقلت المعارضة البرلمانية إلى كتلة الاحزاب الافريقية السودانية لأول مرة فى تاريخ الديمقراطية السودانية. فقد وقف مع رئيس الوزراء، الصادق المهدى، ١٩٦ نائباً، ووقف مع اليابا سرور، مرشح المعارضة لرئاسة الوزراء، ٢٥ نائباً فقط، من الاحزاب الجنوبية والحزب القومى السودانى. ووقتها وقف اليابا سرور، باعتباره زعيماً للمعارضة، يقول «ان منظر الجمعية التأسيسية سيبدو قبيحاً عندما تنتقل الكتلة الافريقية السودانية لمقاعد المعارضة.. ستبدو الصورة كأنها مواجهة بين حكومة شمالية ومعارضة جنوبية. وأمل ا لا يكون ذلك مقدمة لفرض تقسيم دينى وعرقى فى البلاد». وبهذه الكلمات دق اليابا سرور ناقوس الخطر، وعبر عن لحظة أزمة تاريخية فى التركيبة السودانية، برزت قسماتها فى انقسام الجمعية التأسيسية إلى تكوينين متناقضين:- تكوين طائفى يعبر عن أزمة الإسلام فى السياسة، وتكوين عرقى يعبر عن أزمة الثقة فى الوطن الواحد. ويبدو أن تطور الاحداث خلال أكثر من ثلاثين عاماً، وخاصة خلال السنوات الثلاث التى أعقبت انتفاضة مارس/ابريل ١٩٨٥، كان لابد ان يؤدى إلى هذه النتيجة الخطيرة على مستقبل الكيان السودانى نفسه، وذلك بسبب نهج التصعيد والتصعيد المضاد الذى ظلت تسير فيه الجبهة الإسلامية القومية وحركة تحرير شعب السودان منذ ابريل ١٩٨٥. وتمثل هذا النهج فى منتصف ١٩٨٨، بشكل مكثف، فى إصرار الجبهة على إصدار قوانين (إسلامية) خلال شهرين من تكوين حكومة الوفاق، كشرط لمشاركتها

فى الحكم، وفى خضوع الصادق المهدى لشروطها دون أى مبرر موضوعى، وفى إنسحاب الكتلة الأفريقية السودانية من المشاركة فى الحكم والوقوف فى المعارضة دفاعاً عن خصوصية. الجنوب ووحدة الكيان السودانى. وهكذا تبارى نهج التصعد والتصعيد المضاد، الفعل ورد الفعل[٩]. ولكن اليابا سرور لم يقدم نفسه كمعارضة إقليمية جنوبية، بل كمعارضة وطنية سودانية. فقد أكد أن دافعه للوقوف فى المعارضة ليس فقط للدفاع عن الجنوب، بل عن كل السودان: « ونحن ضد إشراك الجبهة الإسلامية القومية فى الحكم لانها تمثل بقايا مايو، ولأن كل سياساتها تسير فى اتجاه تأجيج نيران الحرب الاهلية، وليس فقط لاصرارها على القوانين الدينية. ونحن لا نقف فى المعارضة وحدنا، معنا فعاليات سياسية كثيرة داخل وخارج الجمعية التأسيسية وداخل حزبى الأمة والاتحادى الديمقراطى. والجنوبيون الذين شاركوا فى الحكومة، وهم قلة لا وزن لهم، مقتنعون فى قرارة أنفسهم بخطأ الأساس الذى قامت عليه الحكومة، وسوف تأتى لحظة يشعرون فيها بإستحالة الاستمرار فيها. لقد وقفنا فى المعارضة ولم يرد بأهاننا أننا نود العمل ضد العرب والإسلام، بل نحن ضد سياسات معينة تميز بين المواطنين على اساس الدين والعرق، وتجعلنا مواطنين درجة ثانية، مثل قوانين سبتمبر ١٩٨٣، التى أدت إلى الفتنة والحرب الأهلية، وكل قوانين مماثلة لن توحد أهل السودان[١٠].

لقد أكد الصادق المهدى، فى مؤتمر صحفى بعد تكوين حكومة الائتلاف الثلاثى مباشرة «ان حكومة الوفاق الوطنى إجتمعت لها عوامل موضوعية وذاتية مناسبة لتحقيق خطوات كبيرة نحو الاستقرار. وحدد العوامل الموضوعية فى:

١- الإحساس بأن هناك تآمراً داخلياً يهدد الكيان السودانى، الأمر الذى يقتضى وحدة القوى السياسية لأجل مواجهة هذا التآمر.

٢- هناك قضايا وطنية تم التحضير لها بمشاركة سياسية واسعة، وهى فى حاجة لإطار وفاقى وطنى، مثل القوانين البديلة التى لم يتبق فيها سوى إصدار التشريع النهائى، برنامج الانقاذ الرباعى، المجلس القومى للتخطيط وغيرها.

٣- تنفيذ العقد الاجتماعى، أيضاً، يحتاج إلى إطار وفاقى.

أما العوامل الذاتية فقد لخصها فى ان العداوات والمراشقات، التى سادت خلال العامين السابقين، قد خفت حدتها وأصبح هناك اقتناع بأن التعامل بين القوى السياسية ممكن»[١١].

ولكن أى وفاق هذا الذى يجمع المتناقضات، ويتجاهل حقائق الصراع السياسى والاجتماعى الجارى فى البلاد؟ وماهى أهدافه إذا كان ميثاقه يتجاهل القضايا الوطنية الكبرى، وفى مقدمتها قضية الحرب الاهلية، وإذا كان إطاره ينبذ الاحزاب

الجنوبية وقوى الانتفاضة؟ صحيح أن حكومة الائتلاف الثلاثى استندت إلى قاعدة واسعة فى الجمعية التأسيسية، ولكن هل كانت الجمعية تعكس حقيقة توازن القوى فى البلاد؟ وقبل ذلك، هل كانت الحكومة الائتلافية الأولى والثانية تفتقد السند البرلمانى داخل الجمعية؟ الواقع أن الصادق المهدى كان يحاول تبرير تراجعه الفكرى والسياسى عن برنامج الصحوة، الذى خاض به معركة الانتخابات العامة، والبرنامج المعلن لحكومته الأولى والثانية، وعن دور زعيم الوسط الذى أهلته له مواقفه السياسية منذ ١٩٨٣، عندما عارض قوانين سبتمبر، وخلال انتفاضة مارس/ابريل ١٩٨٥ والفترة اللاحقة. فقبل عام من تكوين حكومة الوفاق كان يقول ان «الحزبين الكبيرين يمثلان الوسط بحكم تأييدهما الشعبى. وفى هذا الوسط توجد الارادة الوطنية التى تقود سفينة البلاد، وإلى جانبها يميناً ويساراً وجود فكرى وسياسى آخر. ولو ان هذا الوسط أدخل اليمين وعزل اليسار لمال من وسطه إلى اليمين. وهذا سيقود إلى استقطاب سياسى فى السودان يؤثر على استقراره وتطوره»[١٢] وهو بذلك يناقض نفسه واطروحاته السابقة. وهذا ما تكشفه لنا مقارنة سريعة بين ما جاء فى خطاب حكومته الائتلافية الأولى فى يونيو ١٩٨٦ وخطاب حكومته الائتلافية الثالثة فى مايو ١٩٨٨ حول ميثاق الانتفاضة وشعاراتها، المؤتمر الدستورى الوطنى والمؤتمر الاقتصادى:

* تميز خطاب ١٩٨٦ بثلاثة جوانب هامة:-

الأولى: أعلن الخطاب التزام الحكومة الائتلافية الأولى بميثاق الانتفاضة وميثاق الدفاع عن الديمقراطية ومقررات المؤتمر الاقتصادى، وأكد أن الحكومة المنتخبة الأولى هى الوليد الشرعى لانتفاضة مارس/ابريل ١٩٨٥.

والثانية: طرح الخطاب برنامجاً شمل كافة قضايا البلاد واعتبرته قوى الانتفاضة برنامجاً إيجابياً وأبدت إستعدادها للمساهمة فى تطويره وتنفيذه.

الثالثة: طرح الخطاب لمناقشة واسعة شاركت فيها كل قوى الانتفاضة، واشار رئيس الوزراء إلى ذلك بقوله «التزاماً منا بمواثيق الانتفاضة، فإننا سوف نعرض خطاب الحكومة على نطاق واسع، املين ان نتفق على وثيقة تبلغ حداً عالياً من الوفاق الوطنى».

* أما خطاب ١٩٨٨ فقد تجاهل أى ذكر لمواثيق الانتفاضة وشعاراتها. وافصحت عن ذلك صحف الجبهة الإسلامية القومية بقولها: (ان الانتفاضة مجرد وهم عند قوى اليسار من الشيوعيين والبعثيين، وان حكومة الوفاق الوطنى قد طوت صفحة تمثل شخصية أخرى فى الصادق المهدى).

* وجاء البرنامج الذى طرحه الخطاب عمومياً وأقل تحديداً للموجهات والسياسات مقارنة بخطاب ١٩٨٦. وعندما تحدث عن الحرب الأهلية، اشار إلى التزامه بإعلان كوكادام، الذى شاركت فيه كل القوى السياسية ماعدا الجبهة الإسلامية، وميثاق السودان الذى اصدرته الجبهة ١٩٨٧، دون ان يوضح كيف يمكنه ان يوفق بين هذين الميثاقين المتناقضين.

* فى خطاب ١٩٨٦ أعلن رئيس الوزراء ترحيبه بالجميع للمشاركة فى المؤتمر الدستورى الوطنى دون قيد أو شرط لمناقشة قضايا الحكم والهوية وعلاقة الدين بالسياسة وتوزيع الثروة والسلطة، واكد ان المؤتمر سكون بمثابة منبر ديمقراطى لاتفاق القوى السياسية السودانية حول القضايا الكبرى. ولكنه فى خطاب ١٩٨٨ أصبح يتحدث عن تآمر داخلى وخارجى وليس عن حرب أهلية لها أسبابها الموضوعية فى الداخل، وأعلن أن المؤتمر الدستورى الوطنى مهما كان امره فإنه لن يأتى بجديد فى مسألة القوانين، لأنه لن يقنع المسلمين بالتخلى عن احكام الشريعة ولن يقنع غير المسلمين بقبول تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية عليهم. وبذلك تخلى عن فكرة المؤتمر الدستورى نفسها.

* فى خطاب ١٩٨٦ أكد التزامه بمقررات وتوصيات المؤتمر الاقتصادى ووضع خطة انقاذ إقتصادى على أساس تلك المقررات وتكوين مجلس للتخطيط، وتعهد بتصفية النشاط الطفيلى واصلاح النظام المصرفى ومحاربة الفساد المصرفى الخ.. وفى خطاب ١٩٨٨ لم يذكر المؤتمر الاقتصادى ومقرراته، وتجاهل الموجهات والسياسات الاقتصادية التى تضمنها خطابه فى ١٩٨٦. وبدلاً من تكرار الحديث حول تصفية آثار مايو، أشار إلى أن الجميع كانوا سدنة ومن كان بلا خطيئة فليرمى الجبهة بحجر!!(١٣).

هكذا، إذن، حاول الصادق المهدى تبرير تراجعه الفكرى والسياسى بالهروب إلى الحديث عن ضرورة الوفاق الوطنى وتوسيع قاعدة المشاركة فى الحكم، وذلك عن طريق تشكيل حكومة ائتلاف ثلاثى تضم الجبهة الإسلامية القومية بجانب الحزب الاتحادى الديمقراطى. وحزب الأمة وبعض الجنوبيين المنشقين عن احزابهم. ولكنه إذ أراد أن يحقق وفاقاً وطنياً وجد انه قد فقد الاحزاب الجنوبية والحزب القومى، وفقد الكثير من شعبيته مقارنة بالتأييد الواسع من قوى الانتفاضة الذى وجده برنامج حكومته الائتلافية الأولى، وفقد عدداً كبيراً من المستنيرين الذين التفوا حول قيادته داخل حزب الأمة وحول برنامج الصحوة وتوجهاته لتطوير بنية الحزب وبرنامجه فى اتجاه تحويله إلى حزب وسط امثال البروفسير محمد إبراهيم خليل، رئيس الجمعية التأسيسية، ود. صلاح عبدالرحمن على طه، زعيم الأغلبية فى

الجمعية، د. مادبو، وزير الطاقة فى الحكومة السابقة، د. بشير عمر، وزير المالية فى الحكومة السابقة، وادريس البنا، عضو مجلس رأس الدولة وغيرهم. ولذلك دخل حزب الأمة فى أزمة توجه وازمة تماسك داخلى. وفى ذلك يقول بكرى عديل، وزير الطاقة فى حكومة الائتلاف الثلاثى، فى إحدى فقرات استقالته التى قدمها لرئيس الوزراء فى أغسطس ١٩٨٨، «كنا نظن، ياسيدى، ان صيغة الوفاق، التى قبلناها رغم كل عيوبها، ستتيح فرصاً متساوية من الاتصال يكون عائدها المزيد من الانسجام والتفاهم بموضوعية تحقق مصلحة البلاد. ولكن يا أخى الرئيس، بعد مضى أكثر من شهرين على تكوين حكومة الوفاق وجدنا ان قنوات الوفاق مع الآخرين غير مفتوحة للجميع بنفس القدر، وان مظلة الوفاق لا تمتد ظلالها إلا لنفر محدود. وقد حجب ذلك عنا كثيراً من الامور، وباسم الوفاق صارت تتخذ قرارات وإجراءات لا نعلمها إلا كما يعلمها عامة الناس. ونخشى، ياسيدى، إذا استمر الحال على هذا المنوال، ان نجد حزبنا -حزب الأمة - قد ذاب فى حزب آخر دون أن يكون لجماهيره رأى فى ذلك، والأمثلة على ذلك كثيرة[١٤] هكذا فقد حزب الأمة تماسكه الداخلى، وفقدت قيادة الصادق المهدى مصداقيتها. وفى ذلك يقول د.صلاح عبدالرحمن على طه ان الوفاق الحقيقى يكمن فى تكوين حكرمة تلتزم ببرنامج واضح لحل مشاكل السودان، وليس بإشراك الجبهة الإسلامية القومية الذى سيجعل حكومة الوفاق اقل نسجاماً من الحكومة الائتلافية السابقة[١٥]. ويعبر الحاج عبدالله عبدالرحمن نقدالله، احد المقربين للصادق المهدى، عن هذه الازمة بكلمات واضحة ومحددة، حيث يقول «ماطرحه الصادق المهدى هو إستمرار لطرح حزب الأمة وليس دعوة جديدة. الجديد ان هناك ثورة فرقت بين الحق والباطل، بين سدنة النظام المايوى والذين قاوموا ذلك النظام لأكثر من ستة عشر عاماً. وإذا كان الوفاق لجمع كلمة أهل السودان فيجب ان لا يربط بالمشاركة فى الحكم وتكوين حكومة معينة، بمعنى ان يكون مثل ميثاق الانتفاضة وميثاق الدفاع عن الديمقراطية والمؤتمر الاقتصادى الوطنى، يكون ميثاق للوفاق توقع عليه جميع القوى السياسية دون أن يعنى ذلك مشاركتها فى الحكم، لان المشاركة فى الحكم يجب ان تستهدف تحقيق أهداف ثورة رجب/ابريل. وخطورة هذه المسألة تكمن فى الجمع بين قوى الثورة وسدنة النظام المايوى، وهذا يعنى إجهاض الثورة. فبمشاركة الجبهة الإسلامية القومية إستعدت حكومة الوفاق كل جماهير الوسط وقوى اليسار. ونتيجة لذلك اختل التوازن المطلوب فى السياسة السودانية بين اليمين واليسار، لأن الوسط، الذى تمثله قيادة الصادق المهدى، انحاز لليمين الذى تمثله الجبهة. وهذا الوضع خلق تحديات إضافية أمام الحكومة بجانب التحديات السابقة. وبالإضافة

إلى ذلك هناك التناقضات بين حزبى الأمة والجبهة، وبين الجبهة والاتحادى الديمقراطى وبين الجبهة والاحزاب الجنوبية، وتناقضات حزبى الأمة والاتحادى الخ. حكومة الوفاق، إذن تعيش فى داخلها كل هذه التناقضات، وهناك تناقضاتها الخارجية مع قوئ المعارضة البرلمانية والشعبية أى أن تناقضاتها أصبحت أكبر من تناقضات الحكومة الائتلافية السابقة، وكانت تناقضات شكلية، وكان يمكن حلها إذا توفر الصدق وحسن النوايا. لذلك اعتقد ان كل ذلك سيعرقل عمل حكومة الوفاق ويشلها..»[١٦] بهذه الكلمات البسيطة يحدد نقد الله جوهر الأزمة، أزمة قيادة الصادق المهدى وأزمةحزب الأمة وأزمة الحكم فى السودان. وإذا كان رئيس الوزراء يتحمل المسئولية الكبرى فى تفجير الأزمة وتكوين حكومة الوفاق، فإن زعامة الاتحادى الديمقراطى تتحمل مسئولية مماثلة. فقد ساير محمد عثمان الميرغنى هذه التوجهات وفضل عدم الابتعاد عن كراسى الحكم خوفاً على نفوذه السياسى من مؤامرات الصادق والجبهة، وحرصاً على مواقع يمكن ان تتسع مع حدوث أى تغييرات فى توازن القوى أو أى مفاجآت فى المسرح السياسى، ويمكن ان تسمح بحركة سياسية واسعة فى المحيطين الوطنى والاقليمى، وذلك رغم معارضة معظم الاطراف المؤثرة وسط قيادات الاتحاديين. ويبدو ذلك واضحاً فى مشاركتهم فى الحكومة بعناصر من الصف الثانى. وبذلك تمكنت الجبهة من دخول الائتلاف والمشاركة فى الحكم وتنكرت لكل شعاراتها التى كانت تطلقها خلال العامين السابقين. فقد تراجعت عن شرط اصدار قوانين (إسلامية) بعد شهرين من تكوين الحكومة مقابل تعهد من رئيس الوزراء باصدار تلك القوانين قبل عطلة الخريف، وتراجعت عن ترشيح أحمد سليمان لرئاسة الجمعية أمام رفض حزبى الأمة والاتحادى الديمقراطى، وتراجعت عن شتائمها لـ(حكومة الطائفية) و(حكومة السيدين) وعن رفضها للاتفاق مع صندوق النقد الدولى وشعارات الدفاع عن المستضعفين وتخفيف الضائقة المعيشية، وقبلت بميثاق للحكم لم يطالب بمراجعة ذلك الاتفاق أوبإتخاذ إجراءات محددة لتخفيف أعباء المعيشة لاصحاب الدخول الثابتة والمحدودة. ويبدو أن همَّ الجبهة الأكبر هو توظيف مشاركتها فى السلطة لخدمة مواقعها الاقتصادية والسياسية ولخدمة هدفها النهائى فى الاستيلاء على السلطة كاملة[١٧]. ولكنها دفعت ثمن هذا التكتيك الاستيزارى فى انكشاف مصداقية شعاراتها أمام الجماهير وانحسار شعبيتها وتخلخل تماسكها التنظيمى والسياسى، الذى ظهر فى إستقالة ثلاثة من نوابها وإعلان انضمامهم للحزب الاتحادى الديمقراطى، وفى صراعاتها الداخلية، التى بدأت تبرز إلى السطح، بين الشباب والشيوخ، وبين تيار الداعين لاستلام السلطة بالقوة المسلحة والداعين

للمشاركة فى الحكم.

وفى الجانب الآخر أكدت قوى الانتفاضة، منذ البداية، ان خطاب الصادق المهدى لم يحدد الاسباب الحقيقية لفشل حكومته الائتلافية، الأولى والثانية، فى تحقيق برنامجها المعلن، وان هذا الفشل هو السبب الرئيسى فى أزمة الحكم، التى امتدت لأكثر من عام كامل، وان تجاوز هذه الازمة لا يمكن ان يتم خارج اطار الديمقراطية أوبمعزل عن قوى الانتفاضة ومواثيقها وشعاراتها. فقد أكد المؤتمر التداولى لقوى الانتفاضة، الذى انعقد فى ابريل ١٩٨٨ بمدينة ود مدنى، ان المحاولات الجارية لاشراك الجبهة تنطوى على خطر حقيقى يهدد مكاسب جماهير الانتفاضة[١٨]. وأعلن الزين حامد، عضو المكتب السياسى للحزب الاتحادى الديمقراطى ورقيب الجمعية: ان الطامعين فى كراسى الحكم اجبروا الحزب الاتحادى على المشاركة فى حكومة الوفاق وان الاتحاديين سيقودون، من داخل الحكومة، معارضة قوية ضد خط الارتداد على مكاسب الانتفاضة[١٩]. واعتبر الحزب الشيوعى ان ميثاق الوفاق قد ادخل برنامج الوسط، الذى حاول رئيس الوزراء تطويره بالتعاون مع الحزب الاتحادى، فى طريق مسدود يعلى توجهات الجبهة الإسلامية القومية، وهى توجهات يمينية متخلفة، ويقوى تحالف حزب الأمة والجبهة على حساب الائتلاف السابق[٢٠]. وفى نفس الاتجاه اكد حزب البعث العربى الاشتراكى ان أزمة الحكم الراهنة ليست أزمة النظام الديمقراطى، بل هى ازمة زعامة ومصداقية، وان ماسمى حكومة الوفاق لا صلة لها بالوفاق الوطنى، بل هى تعبير عن تحالف حزب الأمة والجبهة كعمود فقرى لائتلاف اوسع يضم بعض دوائر الاتحاديين والسياسيين الجنوبيين، وذلك كخطوة لإقامة ديكتاتورية مدنية تحت غطاء الشريعة السمحاء[٢١]. والواقع ان هذا التوجه يجد جذوره فى القاعدة الطبقية المشتركة، التى تستند عليها احزاب الأمة والاتحادى والجبهة، وفى توجهاتها الفكرية والسياسية المشتركة المتمثلة فى طريق التطور الرأسمالى التبعى والجمهورية الرئاسية والدستور (الإسلامى). ولكن ذلك لا يعنى ان قوى الانتفاضة داخل حزبى الأمة والاتحادى الديمقراطى قد استسلمت، بل ظلت فاعلة ومؤثرة، خاصة وسط الاتحاديين. ولذلك تحددت حركة الصراع السياسى والاجتماعى خلال الفترة اللاحقة بين قوى الانتفاضة، فى عمومها، من جهة وقوى الطفيلية ممثلة فى حكومة الائتلاف الثلاثى، بشكل عام، وعمودها الفقرى بشكل خاص، من جهة أخرى. وفى هذا الإطار وقفت تنظيمات الاتحاديين وسط اتحادات ونقابات الحركة الجماهيرية الديمقراطية مع قوى الانتفاضة الأخرى. وبرز ذلك بشكل واضح فى إنتخابات نقابة المحامين والصحفيين التى اكتسحتها قوى الانتفاضة، بينما ظلت تنظيمات حزب الأمة تقف مع تنظيمات الجبهة الإسلامية

القومية. وفى هذا الاتجاه أعلن سيد أحمد الحسين أن قرار الاتحاديين الوقوف مع قوى الانتفاضة، وسط المحامين والصحفيين، يعبر عن موقف صائب هو موقف القاعدة الاتحادية العريضة[٢٢]. وذلك فى الوقت الذى أعلن فيه الصادق المهدى انه لا خلاف استراتيجى أوجدى بين حزبى الأمة والجبهة، وان كل ماكان بينهما مجرد تنافس انتخابى زالت أسبابه[٢٣].

وفى يوليو ١٩٨٨ عقدت قوى الانتفاضة مؤتمرها الثانى فى مدينة ود مدنى، حضرته وفود تمثل أكثر من ٤٢ حزباً واتحاداً بالإضافة إلى وفود الاقاليم المختلفة. وخاطب الصادق المهدى، رئيس الوزراء، المؤتمرين قائلاً: (لا يغرنكم جمعكم هذا، لأن غيركم يمكمن ان يجمع، والاطراف التى ترمونها بالحجارة قادرة، أيضاً، على رميكم بالحجارة)[٢٤] معلناً بذلك تحوله من خندق قوى الانتفاضة إلى خندق التحالف مع الجبهة الإسلامية.

هكذا بدت خريطة الصراع السياسى والاجتماعى بعد تكوين حكومة الوفاق. ومنذ أيامها الأولى بدأت الخلافات تشغل أطراف الحكوسة، وبدأت صراعاتها مع الحركة النقابية فى نفس الوقت. وتمثلت تحدياتها الكبرى فى مواجهة الأزمة الاقتصادية المتفاقمة وايقاف الحرب الاهلية المتصاعدة وتحقق السلام.

فكيف واجهت الحكومة الائتلافية الثالثة هذه التحديات؟ وإلى أين قادت البلاد؟؟

أولاً: السياسات الاقتصادية وتنمية الفئات الطفيلية:

فى الحكومة الائتلافية الثالثة سيطر حزبا الأمة والجبهة على وزارات القطاع الاقتصادى الأساسية، حيث استلم د. عمر نور الدائم، أمين أمانات حزب الأمة، وزارة المالية والتخطيط الاقتصادى، ومبارك الفاضل، وزارة التجارة الخارجية، د.على الحاج وزارة التجارة الداخلية، ود.عبدالوهاب عثمان، مسئول المكتب الاقتصادى للجهبة، وزارة الصناعة. وبذلك سيطر الحزبان، بشكل كامل، على مجلس وزراء القطاع الاقتصادى، وعلى مركز اتخاذ القرار الاقتصادى والسياسات الاقتصادية المستندة إلى ميثاق الوفاق الوطنى الداعى إلى «تأسيس النظام الاقتصادى وفق اجتهادات نابعة من الاصول الإسلامية والعرف وموفقة بين الاصالة والمعاصرة، ومراجعة التجربة المصرفية»[٢٥] وانطلاقاً من ذلك اعلن د.نور الدائم، فى منتصف يونيو/١٩٨٨، الميزانية العامة للدولة للعام ١٩٨٩/٨٨، كأول ميزانية للحكومة الائتلافية الثالثة. وفى مقدمة خطابه وصف الوضع الاقتصادى فى البلاد بأنه وضع مزرى. وحدد أزمة الاقتصاد السودانى، الموروثة من النظام المايوى، فى زيادة الاستهلاك على الانتاج المحلى من السلع والخدمات، الاعتماد

الكبير على المعونات والقروض الخارجية، المديونية الخارجية الكبيرة والمتزايدة، ترهل القطاع العام، ضعف دور القطاع الخاص، الاعتماد على الخارج فى أهم مكونات الغذاء، الحرب الاهلية الجارية فى الجنوب التى تهدر جزءاً هاماً من الموارد الوطنية، تزايد فاتورة البترول عاماً بعد عام، عدم التوازن فى فرص التنمية والخدمات بين أقاليم البلاد. واكد الوزير ان هذه المشاكل تتجسد فى ثالوث مقيت يتمثل فى: تدنى الانتاج، تزايد الصرف من الموارد غير الحقيقية والاعتماد الكبير على الخارج لسد فجوة القوت والتنمية. والسؤال هنا: كيف ستواجه حكومة الوفاق هذا الوضع المتردى؟ وماهى سياساتها وبرامجها؟

• البرنامج الرباعى وتعميق التبعية:

الجديد فى ميزانية ١٩٨٩/٨٨، مقارنة بالميزانيات السابقة، ان الوزير ربطها بالبرنامج الرباعى للانقاذ والاصلاح والتنمية للسنوات ٨٩/٨٨ - ١٩٩٢/٩١، الذى تم الاتفاق حوله مع صندوق النقد الدولى فى أكتوبر ١٩٨٧. والبرنامج نفسه لم يعلن ولم يطرح للمناقشة العامة، ولكن الوزير حدد أهدافه فى إعادة تأهيل المؤسسات العامة، تكملة المشاريع الجديدة التى شرع فى تنفيذها، إقامة مشروعات البنيات الأساسية، توفير ضروريات المعيشة للمواطنين، الشروع فى تحقيق التوازن فى التنمية بين الاقاليم، تعمير ماخربته الحرب فى الجنوب. وبلغت جملة الاستثمارات المخصصة للبرنامج ١٥.٤ مليار جنيه سودانى (٢.٥ فى السنة الأولى، ٣.٤ فى السنة الثانية، ٤.٣ فى الثالثة، ٥.٢ فى السنة الاخيرة)، خصص ٢٧٪ منها للزراعة، ١٠٪ للصناعة، ١٧٪ للطاقة والتعدين، ٤٦٪ للخدمات والبنيات الأساسية. وذلك يؤكد ان البرنامج قد تم اعداده وفق توجهات صندوق النقد الدولى. وبذلك تراجع الصادق المهدى عن موقفه من مؤسسات التمويل الدولية. فقد أعلن فى يونيو ١٩٨٨ «ان البنك الدولى لعب فى السودان دوراً إيجابياً. فهو يمنحنا بشروط ميسرة، ولا نشكو من التعامل معه، من حيث التسهيلات وشروطها ونوعيتها. والبنك هو رئيس المجموعة الاستشارية التى ستنظر فى امكانية تمويل البرنامج الرباعى. وكل ما يقال غير ذلك هو مجرد تهريج سياسى. أما الصندوق فإنه لم يجار البنك فى توجهاته هذه. ولكنه الآن أفضل وأكثر مرونة رغم انها لم تبلغ الحد المطلوب[٢٦]». ولكن السؤال هو: هل تغيرت توجهات البنك والصندوق أم أن توجهات الصادق المهدى هى التى تغيرت، خاصة بعد إتفاقه مع الصندوق فى اكتوبر ١٩٨٧ وتكوينه لحكومة الوفاق فى مايو ١٩٨٨؟ وفى الاجتماع الأول لمجلس التخطيط القومى كرر نفس الأفكار، حيث اكد «ان مؤسسات التمويل الدولية كانت تعانى من قصور فكرى

منهجي عالجه الوعى العالمى تدريجياً. وتجربة السودان مع البنك الدولى تؤكد ان الصحوة التى عمت منظمات الأمم المتحدة، التى كانت منغمسة فى فكر لبرالى فردى، قد بسطت شعاعها على البنك الدولى. أما الصندوق فإننا نأخذ عليه أربعة مآخذ أساسية، هى: اصراره على تخفيض سعر صرف العملة الوطنية، إيمانه بجدوى النظام الرأسمالى دون مراعاة لظروف العالم الثالث، عدم تقديره للآثار الاجتماعية لبرامجه واهماله الاثار المتوسطة والبعيدة لسياساته وهى آثار قد تكون ضارة!! ومع ذلك فإن تجربتنا مع الصندوق تقول أنه هو الآخر قد بدأ يتخلى عن بعض تلك المآخذ ولكن نظرته لجدوى تعديل سعر الصرف مازالت غير واقعية»[٢٧].

وعلى ضوء هذا التحول الفكرى والعملى تخلى الصادق المهدى عن مقررات المؤتمر الاقتصادى، التى لخصت فى اطار موجهات لخطة انقاذ عاجلة مداها ثلاث سنوات، يكون التركيز فيها على زيادة الإنتاج والإنتاجية اعتماداً على المنشآت القائمة فى كل القطاعات الاقتصادية التى لا تعمل إلا بنسبة ضئيلة من طاقتها. ولم يكتف المؤتمر بذلك فقط، بل توصل إلى ميثاق اقتصادى وقعت عليه الاحزاب السياسية والاتحادات والنقابات وتنظيمات أصحاب العمل، وأكدت على ضرورة التعاون والتكاتف من أجل انقاذ الاقتصاد الوطنى وانجاح الخطة المقترحة[٢٨] ولكن حكومات الصادق المهدى المتعاقبة ابت الا ان تجهض هذا الأمل، فتنكرت لبرنامجها والتزاماتها المعلنة وانشغلت عن قضايا الاصلاح الاقتصادى بصراعاتها على السلطة. وبعد تكوين حكومة الوفاق اتجهت إلى إعداد البرنامج الرباعى، وهوخطة طموحة وغير واقعية بكل المعايير، لانه يتطلب تمويلاً من الخارج لا يمكن الحصول عليه دون الخضوع لشروط صندوق النقد الدولى والممولين، الامر الذى يؤدى إلى تعميق تبعية الاقتصاد الوطنى للسوق الرأسمالية العالمية. ويظهر ذلك بشكل جلى فى الاعتماد على المنح والقروض الخارجية فى تمويل ٨٥٪ من اجمالى العجز فى ميزانيات الدولة خلال سنوات البرنامج، وحوالى ٤٠٪ من إجمالى الانفاق الحكومى خلال نفس الفترة (انظر الجدول ٣ و٤) ويتضح ايضا أن البرنامج اعتمد على التمويل الخارجى فى سداد القروض القديمة.

١- تقديرات ميزانية البرنامج الرباعى ١٩٨٩/٨٨ - ٩١/١٩٩٢

بملايين الجنيهات والدولارات:

العام المالي	ميزانية البرنامج الرباعى		
	مليون جنيه		مليون دولار
٨٨ / ١٩٨٩	٢,٥٨١	=	٠,٥٧٤
٨٩ / ١٩٩٠	٣,٤٣٤	=	٠,٧٦٣
٩٠ / ١٩٩١	٤,١٩٠	=	٠,٩٣١
٩١ / ١٩٩٢	٥,٢٣٩	=	١,١٦٤
المجموع	١٥,٤٤٤	=	٣,٤٣٢

المصدر: البرنامج الرباعي للانقاذ والاصلاح والتمية

سعر صرف الدولار الامريكى = ٤,٥ جنيه سودانى.

٢- مصادر تمويل اجمالي العجز خلال سنوات

البرنامج الرباعي ١٩٨٩/٨٨ - ٩١/١٩٩٢

العام المالى	المصروفات الجارية	الاستثمار المشترك	فوائد الديون	اقساط اصل الديون	جملة المصروفات	جملة الايرادات	عجز الميزانية
٨٨ / ١٩٨٩	٦,٧٣٢	٢٨	١,٢٧٨	٢,٨٧١	١٠,٩١٣	٥,٦٤٨	٥,٢٦٥
٨٩ / ١٩٩٠	٧,٦٨٣	٣٢	١,٠٨٩	٢,٨٣١	١١,٦٣٥	٧,٦٠٤	٤,٠٣١
٩٠ / ١٩٩١	٨,٥٥٩	٣٥	٠,٩٥٤	٢,٩٨٤	١٢,٥٣٢	٩,٤٧٤	٣,٠٥٨
٩١ / ١٩٩٢	٩,١٥٠	٤٠	١,٠٠٤	٢,١٨٧	١٢,٣٧٢	١١,٣١٠	١,٠٦٢
المجموع	٣٢,١٨٢	١٣٥	٤,٣٢٥	١٠,٨٦٤	٤٧,٤٥٢	٣٤,٠٣٦	١٣,٤١٦

المصدر: البرنامج الرباعى للانقاذ والاصلاح والتنمية.

٣- مصادر تمويل إجمالى العجز خلال سنوات البرنامج ١٩٨٩/٨٨ - ١٩٩٢/٩١: (مليون جنيه)

العام المالى	عجز الميزانية العامة	ميزانية التنمية	اجمالي العجز	المنح والقروض الاجنبية		التمويل المحلي	
				اجمالي ٪	العجز	اجمالي	العجز
٨٨ / ١٩٨٩	٥.٢٦٥	٢.٥٨١	٧.٨٤٦	٦.٦٧٤	٨٥٪	١.١٧٢	١٥٪
٨٩ / ١٩٩٠	٤.٠٣١	٣.٤٣٤	٧.٤٦٥	٦.٤٧٥	٨٧٪	-.٩٩٠	١٣٪
٩٠ / ١٩٩١	٣.٠٥٨	٤.١٩٠	٧.٢٤٨	٦.١٢٤	٨٤٪	١.١٢٤	١٦٪
٩١ / ١٩٩٢	١.٠٦٢	٥.٢٣٩	٦.٣٠١	٥.٢٢٩	٨٣٪	١.٠٨١	١٧٪
المجموع	١٣.٤١٦	١٥.٤٤٤	٢٨.٨٦٠	٢٤.٤٩٣	٨٥٪	٤.٣٦٧	١٥٪

المصدر : البرنامج الرباعي (مجمع)

٤- اعتماد المصروفات الحكومية على المنح والقروض الخارجية: (مليون جنيه)

العام المالى	اجمالي المصروفات الجارية	مصروفات التنمية	اجمالي مصروفات حكومية	المنح والقروض الاجنبية	٪ المنح والقروض لاجمالي المصروفات (٤÷٣)
٨٨ / ١٩٨٩	١٠.٩١٣	٢.٥٨١	١٣.٤٩٤	٦.٦٧٤	٪ ٤٩.٥
٨٩ / ١٩٩٠	١١.٦٣٥	٣.٤٣٤	١٥.٠٦٩	٦.٤٧٥	٪ ٤٣.٠
٩٠ / ١٩٩١	١٢.٥٣٢	٤.١٩٠	١٦.٧٢٢	٦.١٢٤	٪ ٣٦.٦
٩١ / ١٩٩٢	١٢.٣٧٢	٥.٢٣٩	١٧.٦١١	٥.٢٢٠	٪ ٢٩.٦
المجموع	٤٧.٤٥٢	١٥.٤٤٤	٦٢.٨٩٦	٢٤.٤٩٣	٪ ٤٠.٠

المصدر : البرنامج الرباعي (مجمع)

وكما يتضح فى الجدولين (٢ و٣) فإن إجمالى سدادات هذه القروض تعادل أكثر من ٦٠٪ من القروض الجديدة. والواقع ان البرنامج لا يشكل خطة اقتصادية محددة، كما ان الحكومة الائتلافية نفسها، بحكم طبيعتها وتركيبتها الاجتماعية، لا يمكن ان تخضع للتخطيط الاقتصادى العلمى الصارم. فبعد ثمانية شهور من إعلان

البرنامج يعلن وزير المالية ان الدعم الخارجي المتوقع لا يتجاوز الـ(٨٧٧) مليون دولار مقارنة بـ (٦.٦٧٤) مليون المقررة فى الميزانية. وفى نفس الوقت قامت الحكومة بعقد اتفاق مبدئى مع شركة خدمات التمويل والانشاءات ومقرها بيروت، على تنفيذ مشروع لانشاء عدد من المخازن للمحاصيل الرئيسية فى البلاد. وقام وزير الزراعة بمناقشة تفاصيل المشروع مع مدير الشركة، وتقرر ان تقدم الشركة كل المعلومات الخاصة بالمشروع للاجهزة الفنية بالوزارة لدراستها والاعداد لاجتماعات لاحقة بين الجانبين لاقرار المشروع فى صورته النهائية. وصرح مدير الشركة بأنها تلقت تأكيدات من الحكومة البلغارية بالموافقة على تمويل المشروع فى حدود ٤٥٠ مليون دولار يتم سدادها من صادرات السودان الرئيسية على مدى عدد من السنين»[٢٩]. والمفارقة ان المبلغ الكلى المخصص للاستثمار فى القطاع الزراعى هو ١٥٨ر٤ مليون جنيه، أى حوالى ٩٢٤ مليون دولار بالسعر الرسمى، أى أن مشروع المخازن المقترح يمتص حوالى ٤٩٪ من جملة استثمارات الزراعة خلال سنوات البرنامج[٣٠]. والمفارقة الأخرى ان المشروع نفسه لم يكن ضمن الاستثمارات المقترحة فى البرنامج. وكل ذلك يذكرنا بالممارسات المايوية فى مجال التخطيط واستجلاب القروض الخارجية وما صاحبها من فوضى اجبرت الحكومة الائتلافية الأولى إلى اللجوء إلى بيوت خبرة أجنبية لتحديد حجم المديونية الخارجية. وبذلك يتضح إن حكومة الوفاق قد رهنت كل احلامها واوهامها لمؤسسات التمويل الدولية وقوى نادى باريس للخروج من الأزمة الاقتصادية وتحقيق المزيد من الثراء على حساب افقار غالبية جماهير الشعب، وذلك من خلال تدفق المنح والقروض والاستثمارات الخاصة. أما الحديث عن إقامة (اقتصاد اسلامى) و(الاستقلال السياسى والحضارى) وغيرها من الشعارات التى صاحبت مشاركة الجبهة الإسلامية القومية فى حكومة الائتلاف الثلاثى، فهى مجرد شعارات فارغة لا تستند إلى أى أساس عملى.

وفى إطار هذا البرنامج ركزت السياسات المالية والاقتصادية التى تضمنتها الميزانية على إعادة التوازن الداخلى والخارجى بدون الدخول فى استثمارات جديدة، وذلك عن طريق توسيع قاعدة الضرائب المباشرة وغير المباشرة، زيادة الايرادات غير الضريبية، تخفيض المصروفات الحكومية فى مجالات الاجور والخدمات، تشجيع الصادرات وترشيد الواردات، وبيع المؤسسات العامة الخاسرة للقطاع الخاص. وواضح ان هذه السياسات، وتوجهات البرنامج الرباعى المرتبطة به،قد شملت معظم بنود روشتة صندوق النقد الدولى المعروفة والقائمة على اشاعة الاتجاهات الليبرالية فى مختلف نشاطات الاقتصاد الوطنى. ويشمل ذلك تخلى

الدولة عن دورها الاقتصادى والاجتماعى، فقصة النفقات الحكومية فى مجالات الاجور والخدمات ودعم السلع الضرورية وتفكيك القطاع العام لمصلحة القطاع الخاص الخ...

وذلك يعنى ان الحكومة الائتلافية الثالثة بدأت من حيث انتهت السياسات الاقتصادية المايوية، إذ يلاحظ أن أهداف البرنامج الرباعى لا تختلف عن البرامج المايوية السابقة، وان البرنامج نفسه يرتبط بالاتفاق مع صندوق النقد الدولى ويلتزم بتوجهاته الاساسية. وهو نهج مجرب ولا يقود البلاد إلا إلى الخراب الاقتصادى والاجتماعى كما جسدته تجربة النظام المايوى. فقد اشار العرض الاقتصادى لسنة ١٩٨٨/٨٧، الذى اصدرته وكالة التخطيط الاقتصادى بوزارة المالية والتخطيط فى يونيو ١٩٨٨ إلى أن متوسط النمو السنوى للناتج المحلى الاجمالى خلال السنوات ٨٣/٨٢ - ١٩٨٨/٨٧ كان حوالى ناقص ٦ر.٪ فى المتوسط. وفى الجانب الآخر انكمشت مساهمة قطاعات الإنتاج إلى ٤٨٪ وارتفعت مساهمة قطاع الخدمات إلى ٥٢٪ من إجمالى الناتج المحلى. ويمثل ذلك اهم مظاهر تشوه هيكل الاقتصاد الوطنى الناتجة من انتعاش النشاطات الطفيلية واهدار قيمة العمل وانكماش قطاعات الإنتاج والتبعية للسوق الرأسمالية العالمية. ولذلك كان لابد أن يؤدى تنفيذ السياسات الاقتصادية المعلنة فى الميزانية إلى مزيد من التدهور الاقتصادى ومزيد من التشوهات فى هيكل الاقتصاد الوطنى، بعكس ما توقع وزير المالية، كما سيتضح من متابعتنا لتطورات الفترة اللاحقة.

• ميزانية تقليدية متناقضة الاهداف:

ارتفعت الايرادات الذاتية المتوقعة إلى ٥.٩ مليار جنيه مقارنة بحوالى ٣.٧ مليار فى الميزانية السابقة. وفى اطار هذه الايرادات ارتفعت مساهمة الضرائب المباشرة من ٥٥٠ مليون إلى مليار جنيه، والضرائب غير المباشرة من ١.٨ مليار إلى ٣ مليار من الجنيهات، والايرادات غير الضريبية من ١.٣ إلى ١.٩ مليار. وهذا يعنى ان مساهمة الضرائب غير المباشرة قد ارتفعت إلى أكثر من ٧٠٪ من إجمالى الايرادات، وذلك لأن جزءاً كبيراً من الضرائب المباشرة يتحمله اصحاب الاجور والمرتبات، ولأن توجه الدولة لتصفية مؤسسات القطاع العام يعني ان معظم الايرادات غير الضريبية ستأتى من رسوم الخدمات الحكومية (الكهرباء، المياه، الصحة، التعليم، البريد والبرق الخ..) وبذلك يكون وزير المالية قد قدم ميزانية تقليدية ومتناقضة مع الاهداف التى أعلنها، وفى مقدمتها ايقاف التدهور الاقتصادى وكبح التضخم وتخفيض الضائقة المعيشية على المواطنين وتقليل

الاعتماد على العالم الخارجى، بل انها اعتمدت على المنح والقروض الخارجية لتمويل ٥٠٪ من إجمالى المصروفات الحكومية.

وفى جانب المصروفات ارتفعت نفقات الفصل الأول (الاجور والمرتبات) من ١.٥ إلى ١.٩ مليار جنيه فى الوزارات والمصالح المركزية والاقليمية، وإذا أضفنا المؤسسات العامة والتعليم العالى والقوات النظامية فإن الرقم يرتفع إلى حوالى ٤ مليارات جنيه، اى أكثر من ٦٠٪ من إجمالى النفقات الحكومية. ومعظم مخصصات هذا الفصل تستأثر بها الفئات العليا فى جهاز الدولة والجمعية التأسيسية ومجلس رأس الدولة والجهاز التنفيذى الذى توسع وتضخم فى الحكومة الائتلافية الثالثة (٢٧ وزير و٢٠ وزير دولة). أما الفصل الثانى، فقد ارتفع من ١.٥ إلى ٢.٤ مليار، وذلك بسبب استمرار الحرب الاهلية والتركيز على الجوانب الامنية. وارتفعت نفقات الالتزامات القومية من ١.٨ إلى ٢.٥ مليار بسبب ارتفاع الدعم المركزى للاقاليم وخدمة الديون وارتفاع الاعفاءات الجمركية. والمفارقة ان الدعم المركزى للاقاليم قد ارتفع من ١.١ إلى ١.٤ مليار، منها ١.١ مليار جنيه للاجور والمرتبات وما تبقى للخدمات بما فى ذلك المكاتب والاثاثات والعربات ونفقات السفر والمؤتمرات وغيرها. وذلك يكشف لنا ان الحكم الاقليمى يمثل واحدة من البالوعات الرئيسية التى تمتص جزءاً هاماً من الفائض الاقتصادى للبلاد. وفى هذا الاطار ارتفعت مصروفات الدفاع من ٨٥٠ مليون إلى ١.٥ مليار جنيه وقفزت مخصصات خدمات الأمن من ٢٣٪ من إجمالى الانفاق الحكومى إلى ٢٦.٥٪ فى الوقت الذى انخفضت فيه مخصصات الخدمات الاقتصادية من ٢٤٪ إلى ٢٠٪، والخدمات الاجتماعية من ١٥٪ إلى حوالى ١٠٪.

• تنمية الفئات الرأسمالية:-

هكذا يظهر جلياً ان ميزانية حكومة الوفاق قد جاءت تقليدية فى مصادر ايراداتها وفى اتجاهات انفاقها. فمعظم الايرادات يتحمل اعباءها أصحاب الدخول الثابتة والمحدودة، ومعظم الانفاق الحكومى يذهب إلى مجالات لا علاقة لها بالإنتاج وزيادة الانتاجية. وبالإضافة إلى ذلك إتجهت الميزانية إلى التعايش مع مؤسسات النظام المايوى ونهجه الاقتصادى الانفتاحى ومع مؤسسات التمويل الدولية، وفى مقدمتها صندوق النقد الدولى ومن خلفه قوى مجموعة نادى باريس ولندن مكرسة بذلك سياسات تصفية القطاع العام وتنمية الفئات الرأسمالية على حساب افقار الملايين من جماهير الشعب. وانحياز الميزانية للفئات الرأسمالية، خاصة الفئات التجارية والطفيلية، على حساب افقار أغلبية جماهير الشعب، تكشفه لنا إجراءاتها

التالية:

– فى مجال التجارة الخارجية اتجهت الميزانية إلى إلغاء شركات الامتياز (شركة الحبوب الزيتية، شركة الصمغ الخ..) وإلغاء احتكارها لتصدير الحبوب الزيتية والصمغ، تقليل القيود الاجرائية للصادرات والاستغناء عن الرخص، عدم تحديد حد أدنى لأسعار محاصيل الصادرات، الاستمرار فى سياسة الاستيراد من الموارد الذاتية، الاستغناء تدريجياً عن نظام كوتات الاستيراد الخ.. كل ذلك يعنى تمكين القطاع الخاص من السيطرة على قطاع التجارة الخارجية وانتهاج سياسة الباب المفتوح.

– إلغاء شركات الامتياز، بيع شركة باتا والهيئة الاقتصادية العسكرية للقطاع الخاص، تحويل الفنادق الحكومية للقطاع الخاص، تحويل البنوك الحكومية إلى شركات مساهمة، تحويل مشاريع النيلين الأبيض والازرق إلى القطاعين الخاص والتعاونى، بيع الأراضى الحكومية فى منطقة النقل الميكانيكى والنقل النهرى بالخرطوم بحرى وزيادة الاعفاءات الجمركية من ٢٥ إلى ١٢٥ مليون جنيه الخ..وذلك يعنى الشروع فى تفكيك وتصفية مؤسسات القطاع العام لمصلحة القطاع الخاص، أى الفئات الرأسمالية المرتبطة بأحزاب الحكومة.

– تستمر الدولة فى تحديد اسعار السلع الاساسية الآتية: السكر، الخبز، الدقيق، الخميرة، الادوية، ملابس الاطفال، المواد البترولية، زيت الطعام والصابون. ثانياً: إعداد قائمة بعشر سلع أساسية أخرى تحدد اسعارها ويعاد النظر فى التجربة بعد فترة. ثالثاً: تترك بقية السلع لعوامل العرض والطلب ولا تحدد اسعارها. رابعاً: وضع سعرين للبنزين، سعر للتموين وسعر تجارى..أى إشاعة الاتجاهات الليبرالية فى الاقتصاد الوطنى.

– فى مجال الاجور: تخفيض سن المعاش الاختيارى إلى ٢٠ عاماً فى الخدمة، تطبيق التجنيد الاجبارى بهدف الضغط على سوق العمل ودعم القوات المسلحة، ترشيد الاستخدام فى القطاع العام..وكل ذلك يعنى تشريد مجموعات كبيرة من العاملين وتخلى الدولة عن واجبها فى توفير فرص عمل مناسبة للمواطنين.

وهذه الأمثلة، وحدها تكفى للتدليل على اتجاه الحكومة الائتلافية الثالثة لتنمية فئات محدودة من المجتمع، هى فئات الرأسمالية التجارية والطفيلية، وافقار الملايين من المنتجين فى المدن والارياف. وهو نفس الاتجاه الذى سلكته حكومات النظام المايوى الذى أدى إلى انقسام المجتمع السودانى إلى فئة محدودة تزداد ثراء وأغلبية كادحة تزداد افقاراً كل يوم. وإذا كان نميرى قد شرع فى تنفيذ برنامجه بمصادرة الديمقراطية والحريات العامة، فإن حكومة الوفاق قد شرعت فى تطبيق برنامجها

استناداً إلى شرعية دستورية وأغلبية برلمانية فى الجمعية التأسيسية. وهذا فرق جوهرى وليس مسألة شكلية. ولكن هذه الشرعية هى نتاج انتفاضة مارس/ابريل الشعبية التى وضعت البلاد فى طريق التطور الديمقراطى، ومكنت الجماهير من الدفاع عن حقوقها ومكاسبها. ولهذا السبب بالتحديد، وجدت حكومة الوفاق معارضة واسعة ومتزايدة ظلت تحاصرها فى كل خطوة من خطواتها وتؤكد لها انه لا مخرج من أزمة الحكم القائمة خارج إطار الديمقراطية ومواثيق الانتفاضة وقواها. والمفارقة ان قوى الائتلاف الثلاثى، خاصة تحالف حزبى الأمة والجبهة، قد لجأت إلى نفس أساليب نميرى، عندما حاولت، بعد إعلان الميزانية مباشرة، فرض ديكتاتورية مدنية تحت غطاء الشريعة الإسلامية السمحاء من خلال مشروع القانون الجنائى. ولكنها فضحت مخططها وتناقضها عندما قدمت مشروع القانون بحجة استقلال التوجه الحضارى وقدمت ميزانيتها وسياساتها الاقتصادية لتكرس نمط التنمية الرأسمالية التبعى لمصلحة فئات محدودة من المجتمع على حساب الأغلبية الكادحة، وتجاهلت تماماً جوانب العدل والحرية وحقوق الانسان التى تشكل أهم ركائز التراث العربى الإسلامى. وها ما كشفته كوارث الأمطار والسيول وتوجهات الحكومة لتصفية مؤسسات القطاع العام وسياستها الخاصة بالتجارة والاجور وتكاليف المعيشة.

• كوارث الامطار وعجز الحكومة:-

كانت كوارث الامطار والسيول، التى شهدها السودان فى خريف ١٩٨٨ امتحاناً عسيراً لقدرات الحكومة الائتلافية الثالثة ولجهاز الدولة السودانية الحديثة فى نفس الوقت. ففى ظرف ٢٤ ساعة فقط أصبح أكثر من مليون ونصف المليون من المواطنين فى العراء بعد ان انهارت مساكنهم وذهبت السيول بكل ممتلكاتهم، وتوقفت عجلة الحياة تماماً نتيجة لإنسداد الطرق وانقطاع حركة المواصلات. وكشفت هذه الكوارث هشاشة التركيب الاقتصادى الاجتماعى وعمق الأزمة الشاملة التى تعيشها البلاد. فقد أكدت بشكل جلى ان الاقتصاد السودانى اصبح يعتمد بصورة كبيرة ومتزايدة على الخارج، وذلك فى شكل معونات وإغاثات وديون وتحويلات مغتربين تقوم الدولة بدور رئيسى فى جذبها إلى داخل البلاد وفى استخدامها وتوزيعها. كما أكدت ضعف جهاز الدولة السودانية وتدهور فعاليته فى إدارة ابسط مسئوليات الحكم وفقدانه لاستقلاله النسبى بعد ان أصبحت القوى المسيطرة تستخدمه بصورة مباشرة لتحقيق اهدافها ومصالحها الطبقية والحزبية والشخصية الضيقة. وظهر كل ذلك بشكل صارخ فى عجز الحكومة وشللها الكامل

لانها وجدت نفسها لا تملك احتياطى من المواد الغذائية والوقود والادوية والخيام واكياس الخيش أو أدوات الحفر وتنظيف المجارى والمصارف وشفاطات المياه ولوارى النقل[٣١]. ولاشك ان اهمال الحكومة لتوفير فائض احتياطى لمواجهة ظروف الخريف والكوارث الطبيعية يعتبر جريمة لا تغتفر. وهكذا، بعد أكثر من ثلاثين عاماً من الاستقلال، وثلاث سنوات من انتفاضة مارس/ابريل ١٩٨٥، وجدت بلادنا نفسها عاجزة تماماً فى مواجهة كارثة الامطار والسيول. فمرافق الخدمات انهارت تماماً، والسلع الاستهلاكية الضرورية المتوفرة لا تكفى لأكثر من أيام معدودة والحكومة مكتوفة اليدين، لا تملك سوى طلب النجدة من الاشقاء والاصدقاء(٣٢). ولذلك طالبت المعارضة الافريقية وحزب البعث بإستقالة الحكومة وتكوين حكومة انقاذ وطنى شاملة أساسها برنامج ومواثيق الانتفاضة وهدفها مواجهة ظروف الكوارث وتوفير الحد الادنى من شروط الحياة وايقاف الحرب الاهلية الجارية فى الجنوب والمحافظة على النظام الديمقراطى. وأكد زين العابدين الهندى، الامين العام للحزب الاتحادى الديمقراطى، إن الحكومة لم تكن فى مستوى الكوارث التى تواجهها البلاد، ودعا جماهير الشعب إلى توحيد صفوفها والاعتماد على امكانياتها بعيداً عن القيادات السياسية التى تجرى فقط خلف مصالحها الضيقة. وأعلن محمد عثمان الميرغنى ان الحكومة لم ترتب أولوياتها وانصرفت إلى مشاغل بعيدة عن مشاكل الشعب. وارتفعت اصوات عديدة وسط الاتحاديين تطالب بإستقالة الحكومة وتكوين حكومة انقاذ وطنى لمواجهة الأوضاع المتدهورة فى البلاد[٣٣]. واكد التجمع الوطنى ان ما لحق البلاد من اضرار كبيرة تتحمل مسئوليته الحكومة بسبب فشلها وعجز سياساتها واجهزتها فى مواجهة مشاكل المواطنين[٣٤].

والواقع ان الحكومة لم تكن اصلاً مشغولة بقضايا وهموم جماهير الشعب، بل كانت مشغولة بصراعات أطرافها حول توزيع مناصب السلطة المركزية والاقليمية ومصالحها الطبقية الضيقة واعداد القوانين المقيدة للحريات والحقوق الأساسية. ففى هذه الظروف الحرجة أعلنت لائحة طوارئ أكثر تشدداً من اللائحة التى عارضتها الجبهة الإسلامية فى منتصف عام ١٩٨٧، وذلك بحجة مواجهة ظروف الكوارث. ووصفت نقابة المحامين هذا الاجراء بأنه استغلال بشع للظروف المأساوية التى تعيشها البلاد ومحاولة غادرة لإعادة قانون أمن الدولة والاعتقال التحفظى[٣٥] وبدلاً من توحيد الصفوف لتعبئة الامكانيات والموارد، قامت الحكومة بتكوين ثلاث لجان (لجنة وزارية باشراف رئيس الوزراء، لجنة شعبية باشراف مجلس رأس الدولة ولجنة أخرى بإشراف معتمد العاصمة) وعملت على حل اللجان الشعبية التى

كونها المواطنون بأنفسهم وتكوين لجان بديلة من احزاب الحكومة. وبالإضافة إلى ذلك ظلت الحكومة تتفرد بإتخاذ القرار وتتجاهل قوى المعارضة البرلمانية والشعبية، وفى قمة الكارثة ظلت احزابها تصر على احتكار اللجان الشعبية وتعلن، دون حياء، انه إذا كان البعض يعتبر هذا الإصرار ديكتاتورية، فلتكن ديكتاتورية[٣٦] وقد أدى كل ذلك إلى فوضى واسعة فى عمل اللجان وعمليات توزيع الاغاثة على المتضررين. وبدأت الاحزاب، خاصة الجبهة الإسلامية القومية، فى إستخدام الاغاثة للكسب السياسى عن طريق توجيه منظمات الاغاثة التابعة لها للاهتمام بمناطق معينة، وكذلك اللجان الشعبية التى احتكرتها احزاب الحكومة. وقد ادى ذلك إلى حرمان قطاعات واسعة من الجماهير من المواد والاحتياجات الضرورية[٣٧].

ومع ان الحكومة لم تكن تملك ما تقدمه لضحايا الكوارث، وظلت تعتمد، بشكل كلى تقريباً، على مساعدات الدول الشقيقة والاجنبية، فقد تعمد بعض وزرائها الاساءة لتلك الدول، مثل تصريحات وزير الثقافة والاعلام حول المساعدات البريطانية وتصريحات د.عمر نور الدائم حول ضعف المساعدات ووصفه لها بأنها ٥٪ فقط من الاحتياجات، وان ٨٠٪ منها جاء من الدول العربية[٣٨]. ومع انكشاف عجز الحكومة الائتلافية وضعف فعالية جهاز الدولة، اكدت الحركة الجماهيرية للمرة الثانية بعد أقل من عام واحد بين احداث الكرمك وقيسان وكوارث الامطار والسيول، اصالتها وولائها المطلق للوطن والشعب عندما استجابت لنداء مجلس رأس الدولة بتجميد مطالباتها النقابية واضراباتها المعلنة تقديراً للظروف التى تمر بها البلاد، وذلك رغم الاساءات التى ظلت يوجهها لها وزير المالية والتخطيط الاقتصادى ووزير الثقافة والاعلام[٣٩]. وكذلك تفاعلت قوى الانتفاضة وسط القوى السياسية مع نداء مجلس رأس الدولة ومع جماهير المناطق المتضررة فى العاصمة والاقاليم الاخرى.

مع استمرار الامطار والسيول انهارت المرافق العامة وارتفع منسوب مياه النيل ليجتاح عشرات القرى والمناطق على ضفاف النيلين الازرق والابيض ونهر النيل ونهر عطبرة. وشملت الكوارث مناطق واسعة فى شمال كردفان ودارفور، حيث عزلت المياه بعض المدن والمناطق بشكل كامل. كذلك نتجت عن الامطار والسيول مجموعات كبيرة من النازحين والمتضررين فى مختلف المدن والاقاليم، خاصة الاقليم الشمالى والاوسط والجنوب. ففى الاقليم الشمالى أدت السيول والفيضانات إلى تدمير آلاف المنازل والمنشآت العامة، وغمرت المياه آلاف الافدنة على ضفاف النيل وقضت على الزروع والبساتين وعلى مئات المدارس والمراكز الصحية والمرافق العامة الاخرى. وقدرت الخسائر فى عموم البلاد حوالى ١٥ مليار جنيه. تفاصيلها

كالآتى:

- الاقليم الشمـــــــــالى	٠٠٠ر٢٦٠, ٠٠٤, ١٠ جنيه سودانى
- العاصـــــــــمة	٠٠٠ر٤٦٧, ٨٦٩, ١ جنيه سودانى
- الاقـــــاليم الاخرى	٠٠٠ر٣٠٠, ٦٦٥, ١جنيه سودانى
- المنشــآت الحكومية المركزية	٤٧٦, ٩٥٩ جنيه سودانى.
- الجمـــــــــلة	٠٠٠ر٩٨٦, ٠١٥, ١٤ جنيه سودانى.
- الشمــــــــالى	٠٠٠ر٢٦٠ر٠٠٤ر١٠ جنية سودانى
- العاصـــــــــمة	٠٠٠ر٤١٦٧ر٨٦٩ر١ جنية سودانى
- الاقـــــاليم الأخـــرى	٠٠٠ر٣٠٠ر٦٦٥ر١ جنية سودانى
- المنشـــأت الحكـــوميه	٠٠٠ر٩٥٩ر٤٧٦ر٠ جنية سودانى
- الجمـــــــــلة	٠٠٠ر٩٨٦ر٠١٥ر١٤ جنية سودانى

ويلاحظ ان معظم الخسائر كانت فى الاقليم الشمالى، اكبرها فى القطاع السكنى، قدرت خسائره بحوالى خمسة مليارات، حيث دمرت تدميراً شاملاً ١٦٤ قرية وأكثر من ٧٦ ألف منزل، ودمرت تدميراً جزئياً ٣٥٧ قرية وأكثر من ٥٢ ألف منزل، وذلك عدا مرافق الخدمات.

وفى كردفان ودارفور دمرت محطات المياه والمرافق العامة، ولم تحصر خسائر الاقليم الجنوبى بسبب ظروف الحرب. أما خسائر العاصمة فقد بلغت ١,٨ مليار جنيه، ١٧٢ مليون خسائر المنشآت التعليمية و ١٧٥ مليون خسائر الثروة الحيوانية. وبلغ عدد المساكن التى دمرت حوالى ١٠٠ ألف منزل، هذا عدا خسائر المعدات التكنولوجية والصناعية التى بلغت فى جامعة الخرطوم وحدها حوالى ٢٧ مليون جنيه، واجهزة الاتصال وخطوط التلفونات. ويلاحظ ان حجم الخسائر يعادل تقريباً حجم استثمارات البرنامج الرباعى الذى أعلنته الحكومة فى يونيو ١٩٨٨[٤٠] وبالاضافة إلى ذلك أدت الكوارث إلى حدوث أزمات حادة فى السلع التموينية وارتفاع كبير فى الأسعار بالإضافة إلى إنتشار الاوبئة والامراض مع انعدام المبيدات وقلة الادوية. وفى هذه الظروف قدم بكرى عديل، وزير الطاقة، استقالته من حكومة الوفاق، وانتقد فى مذكرته رئيس الوزراء واتهمه بسوء التقدير ومحاباة الجبهة الاسلامية والخضوع لضغوطها على حساب مصلحة حزب الأمة والسودان، وهدد الفاتح التيجانى، وزير الزراعة، بالاستقالة إذا لم توفر الحكومة، على وجة السرعة، مبيدات مكافحة الجراد الصحراوى الذى غزا مناطق واسعة من البلاد، وبشكل يهدد بالقضاء على الموسم الزراعى بكامله[٤١].

وهكذا واجهت حكومة الوفاق امتحاناً عسيراً لم تستطع تجاوزه بسلام، حيث اعترف رئيس الوزراء ببطء إجراءات الحكومة وضعف امكانياتها، واكد أن أسباب هذا القصور ترجع إلى جوانب سياسية وإدارية، ووعد بتكوين لجنة تحقيق وبتلافى القصور فى محاصرة آثار الكوارث وتعويض المتضررين بأسرع وقت ممكن(٤٢) ومع كل ذلك واصلت الحكومة تنفيذ برنامجها وسياساتها الاقتصادية المعلنة، وواصلت خضوعها لشروط صندوق النقد الدولى ومصالح الفئات الطفيلية التجارية والمصرفية لتكرر تجربة نميرى تحت شعارات ومسميات جديدة. وفى مفاوضاتها مع الدول المانحة توصلت إلى برنامج للتأهل وإعادة التعمير بلغ حجمه ٤٠٧ مليون دولار، تحت اشراف البنك الدولى وافقت بموجبه هذه الدول على المساهمة بحوالى ٣٠٩ مليون دولار على ان تقوم الحكومة بتوفير بقية المبلغ. وهو برنامج ضعيف مقارنة بحجم خسائر الكوارث البالغ أكثر من ١٥ مليار جنيه سودانى، أى حوالى ١.٣ مليار دولار بسعر السوق الحر. ومع ذلك يعلن وزير الدولة للمالية: إن مساهمات الدول المانحة كانت، حتى فبراير ١٩٨٩، كما يلى: المانيا الاتحادية ٢٠ مليون دولار. ايطاليا ٢٨، اليابان ٨٠، الولايات المتحدة الامريكية ٢ مليون، وبريطانيا ١.٦ مليون دولار. أما السعودية ودول الخليج فلم تتقدم بشىء حتى ذلك الوقت(٤٣). ويبدو ان السياسة الخارجية لحكومة الائتلاف الثلاثى، وخاصة موقفها المؤيد لإيران ضد العراق، وتوتر علاقاتها مع مصر وموقفها الرافض لاتفاقية السلام السودانية هى السبب المباشر فى احجام البلدان العربية البترولية عن تقديم أى مساعدات للسودان. أما ضعف مساهمة الدول الغربية الكبرى فيمكن ارجاعه إلى تغيير استراتيجيتها فى المنطقة العربية، خاصة بعد انتصار العراق واضطرار ايران لايقاف الحرب والقبول بقرار مجلس الأمن الدولى ٥٨٨ بالإضافة إلى التحولات الكبيرة التى حدثت فى الاتحاد السوفيتى ودول المعسكر الاشتراكى خلال تلك الفترة. ففى السنوات السابقة كانت تغض الطرف عن تنامى علاقات حكومات الصادق مع ايران وليبيا، ولكنها منذ منتصف ١٩٨٨، أخذت تضاعف ضغوطها عليه لوضع حد لتلك العلاقات وإعادة ترتيب الوضع السياسى فى السودان.

• سياسات قديمة فى ثوب جديد:-

بعد دخول الجبهة الإسلامية فى الائتلاف الثلاثى، اصبحت حكومة الوفاق تطرح برنامجها بوضوح كامل لا ليس فيه. وذلك لأن الفئات الطفيلية المرتبطة بها هى الاكثر جرأة واقداماً وسط فئات الراسمالية السودانية، كما تؤكد تجربتها مع النظام المايوى. ولهذا السبب وقفت صحفها وإعلامها مع الميزانية الجديدة

ووسياساتها بكل قوة ووضوح[٤٤]. وفى ذلك تجاوزت كل شتائمها لوزير المالية والاحزاب الطائفية واتباع السيدين خلال السنتين السابقتين. وهكذا تغير كل خطها الاعلامى دون أن تسأل نفسها: لماذا هذا التغيير المفاجىء؟ ومن الذى تغير.. احزاب السيدين أم حزب الجبهة الإسلامية؟ المهم ان برنامج هذه الفئات التى سرقت قوت الشعب وباعت الوطن للأجنبى لا يمكن تنفيذه بدون الاستناد إلى منهج العنف والقمع والديكتاتورية. لذلك استعجلت حكومة الائتلاف الثلاثى كشف توجهاتها لتقييد حريات العمل الحزبى والنقابى والصحفى. ففى أول بيان له هدد عبد الله محمد أحمد، وزير الثقافة والناطق الرسمى باسم الحكومة، قوى المعارضة البرلمانية والشعبية بأنه سيلوى يدها مرتين إذا حاولت أن تلوى يده، واتهم احزاب المعارضة بتحريض النقابات على الإضراب عن العمل واستغلال ظروف الضائقة المعيشية ومعاناة الجماهير لتقويض حكومة الوفاق[٤٥] ولتأكيد جدية تهديداته قام الوزير بحملة تشريد واسعة وسط قيادات التلفزيون ومصلحة الآثار شملت حتى البروفسير نجم الدين محمد شريف، العالم المعروف الذى أفنى عمره كله فى خدمة الآثار، وشن حملة شعواء على الصحفيين ونقابة الصحفيين، وحول اجهزة الإذاعة والتلفزيون إلى أجهزة ناطقة بإسم الحكومة محرمة على قوى المعارضة عندما تجاهلت مؤتمر قوى الانتفاضة، الذى عقد فى يوليو ١٩٨٨، وكذلك خطاب المعارضة الافريقية حول كوارث الامطار والسيول، بل أصبح يتدخل حتى فى العمل الروتينى اليومى لهذه الاجهزة بإيقاف إعلان مسرحية (بت المنى بت مساعد) واعلانات صحف المعارضة. ومن جهة أخرى بدأ د. الترابى، النائب العام والأمين العام للجبهة الإسلامية القومية، عمله بسحب كل قضايا فساد البنوك الخاصة، الاجنبية والمشتركة، من المحاكم بحجة إعادة تقييم تقارير لجان التحقيق فى فساد القطاع المصرفى، وذلك بهدف الالتفاف عليها وتنفيذاً لاتفاق بين حزبى الأمة والجبهة على إلغاء فكرة تقديم البنوك للمحاكمة[٤٦] وفى الوقت نفسه فتح وزير المالية معركة شرسة مع نقابات العاملين. فقد شهدت بداية تكوين الحكومة الائتلافية الثالثة موجة واسعة من المطالبات النقابية والاضرابات عن العمل، بعضها نفذ وبعضها أعلن عن تاريخ تنفيذه، قامت بها نقابات الزراعيين، الفنيين خريجى المعاهد العليا، اتحاد مزارعى الجزيرة، العاملين بالكهرباء والمياه، المحاسبين والصيارفة، الاداريين والاقتصاديين، عمال المصارف،العاملين فى شركة سكر كنانة، موظفى بنك فيصل، موظفى المصارف، ٣٥ نقابة فى عطبرة والدامر وبورتسودان[٤٧]. وشهدت نفس الفترة حملة تشريد موظفى الخطوط الجوية السودانية وبداية حملة مماثلة فى السكة حديد. وكان لهذه المطالبات والاضطرابات اسبابها الموضوعية تمثلت فى الغلاء

وارتفاع الاسعار وتكاليف المعيشة، خاصة ان السياسات الاقتصادية التى أعلنتها الحكومة كانت سياسات تضخمية ومنحازة ضد أصحاب الدخول الثابتة والمحدودة، وان ظروف كوارث الامطار والسيول تسببت فى ندرة السلع وارتفاع الاسعار. فقد قدر اتحاد نقابات عمال السودان ارتفاع الحد الادنى لمعيشة اسرة عمالية متوسطة إلى حوالى ١٠٤٧ فى الشهر بأسعار ١٩٨٧[٤٨] وبدلاً من تفهم هذه الاسباب والدخول مع النقابات فى حوار جدى من أجل تخفيف الضائقة المعيشية التى تعانى منها قوى العاملين، كان وزير المالية والتخطيط يهدد بتغيير القوانين لمنع الاضراب فى المؤسسات الحساسة، مثل الكهرباء والمياه والبنوك والسكة حديد، وبأنه شخصياً يرى فصل كل من يشارك فى اضراب عن العمل، وان اضراب الزراعيين والمحاسبين والصيارفة عمل تخريبى وان اتساع موجة المطالبات النقابية عمل سياسى هدفه تقويض حكومة الوفاق، وفى الوقت نفسه كان يدافع عن زيادة مرتبات ومخصصات الوزراء وأعضاء مجلس رأس الدولة بحجة أن مرتباتهم ضعيفة ومسئولياتهم كبيرة[٤٩]. ولذلك ام يكن مصادفة ان يتضمن مشروع القانون الجنائى، الذى قدمه النائب العام لمجلس الوزراء فى تلك الفترة، مواداً تمنع الاضراب عن العمل فى المواقع الحساسة وتسمح للموظفين العموميين بالعمل بالتجارة!. ومع اشتداد المعارضة السياسية لمواقف الحكومة المتشنجة ضد الحركة النقابية فى البلاد اضطر رئيس الوزراء للاعتراف بوجود مظالم، ناتجة من مفارقات الاجور، تدفع النقابات للاضراب عن العمل[٥٠] ولكن وزير المالية ظل يواصل حملته ضد الحركةالنقابية وضد حقها المشروع فى الاضراب عن العمل حيث أعلن بعد أيام من تصريحات رئيس الوزراء بأن ١٩ اضراباً من ٢١ اضراباً، حدثت خلال الشهور السابقة، هى اضرابات غير شرعية[٥١] وعندما دخل اتحاد مزارعى الجزيرة فى اضراب محدود من أجل زيادة اسعار القطن لتغطية تكاليف الانتاج، كرر وزير المالية والتخطيط نفس الكلمات، وحاولت قيادة حزب الأمة شق الاتحاد ولكنها فشلت ونجح الاضراب، وشاركت فيه بفعالية قيادات وجماهير المزارعين المرتبطة بالحزب وطائفة الانصار[٥٢].

هكذا، إذن، حاولت حكومة الائتلاف الثلاثى فرض برنامجها بمنهج العنف والقمع والديكتاتورية. ولكن صمود قوى الانتفاضة وتمسكها بشعاراتها لم يساعدها على ذلك. والحركة النقابية، بتقاليدها الديمقراطية العريقة، كانت غير مستعدة للمساومة على مصالحها واهدافها المشروعة. فبعد شهرين من تكوين الحكومة، قام وزير التجارة الداخلية بزيادة سعر الرغيفة من ١٤ إلى ١٥ قرشاً، وتخفيض وزنها من ١٦٠ إلى ١٤٠ جراماً[٥٣] وجاءت ظروف الكوارث وسياسات

الحكومة الخاصة برفع الدعم الحكومى عن السلع الاستهلاكية الضرورية. لتؤدى إلى حدوث أزمة حادة فى الخبز والسلع الأساسية، ضاعف من حدتها نفاذ المخزون من الذرة والادوية ونزوح آلاف السكان من مناطق العمليات العسكرية فى الجنوب إلى المدن الشمالية، وسياسات وزير التجارة الداخلية مع أصحاب المخابز.ونتيجة لذلك اندلعت تظاهرات الطلاب فى العاصمة ومدن الاقاليم تردد (لن تحكمنا حكومة الجوع، الشعب يدين تجار الدين، تجار الدين سرقوا التموين، لن يحكمنا السوق الاسود[٥٤]. وأثناء المظاهرات كانت صحف الجبهة الاسلامية، التى تصدرت حملة الدفاع عن سياسات الحكومة، تبرر حدوث ازمة الخبز، فتنشر تصريحاً لوزير التجارة يقول فيه (الكميات المتوفرة من القمح والدقيق تكفى حاجة العاصمة) وانه (لا مشكلة فى الدقيق، ستتدفق من بورتسودان كميات كبيرة). وتنشر تصريحات أخرى لوزير الدولة للتجارة الداخلية يقول فيها ان المشكلة مفتعلة! وفى نفس الاتجاه يكتب محمد طه محمد أحمد، احد كتاب جريدة الراية المعروفين، «لقد انشغل حزبا الأمة والجبهة بإطفاء حرائق الحزب الاتحادى الديمقراطى، فى بلد ووقت يعج بالحرائق. فالجهد الذى بذل لترميم الوفاق الثلاثى كان أكبر من الجهد الذى بذل فى مواجهة مشاكل الناس». ولكن الازمة كانت أكبر من ان تحتويها تبريرات صحف الجبهة وتهديدات وزراء حكومة الوفاق.. وذلك لأن تدهور المرافق العامة وتردى الحالة المعيشية فى كل اقاليم البلاد وتفشى المجاعة فى الجنوب، كل ذلك كان يمثل حقيقة بارزة عكست نفسها فى المعاناة التى ظلت تعيشها الجماهير صباح مساء، وابرز مظاهرها توقف ٩٠٪ من مصانع الاغذية وحوالى ٨٠٪ من مصانع الزيوت والصابون، بسبب النقص فى مدخلات الانتاج[٥٥].

وفى هذه الظروف انعقد المؤتمر العام لاتحاد نقابات عمال السودان، أكبر تجمع نقابى فى البلاد. وفى الجلسة الافتتاحية طالب رئيس الاتحاد بإصلاح النظام الضريبى الذى يحمل العمال واصحاب الدخول الثابتة والمحدودة ٩٣٪ من إيرادات الدولة بينما تساهم الفئات الرأسمالية بحوالى ٧٪ فقط، وطالب بإيقاف تشريد العاملين بقانون الطوارئ وبالمحافظة على القطاع العام وتأهيل مؤسساته بدلاً من بيعها للقطاع الخاص، وبتحسين شروط الخدمة والحوار السلمى لايقاف الحرب الاهلية وتحقيق السلام[٥٦]. وركز رئيس الوزراء الذى خاطب المؤتمر على فكرة العقد الاجتماعى بين الحكومة والنقابات واصحاب العمل، وهاجم الاضرابات غير المشروعة والاحزاب التى تقوم على الافكار المستوردة والتمويل الخارجى[٥٧] ولكنه تراجع بعد أيام ليؤكد تجاوب الحكومة مع مطالب الحركة النقابية، ويعلن أن حواراً قد بدأ معها حول سياسات الاجور والإسكان والتأمين الشامل ومراجعة قوانين

العمل لتكون أكثر عدالة[٥٨] ولكن تلكؤ رئيس الوزراء فى تنفيذ وعوده وتعنت وزرائه فى مواجهة مطالب الحركة النقابية دفع اتحاد نقابات العمال ليهدد بإضراب عام مالم ترفع الحد الادنى للاجور إلى ٣٠٠ جنيه، وذلك تنفيذاً لقرارات مؤتمره العام[٥٩]. وفى نفس لوقت أعلن اتحاد الموظفين أن مبلغ الـ ٣٠٠ جنيه لا يتناسب مع المعاناة التى تعيشها قوى العاملين ولا مع الاحصائيات الحكومية الخاصة بتكاليف المعيشة، وطالب برفع الاجور بشكل يتناسب مع ظروف الغلاء وارتفاع تكاليف المعيشة، وبتركيز الاسعار وتوفير السلع الاستهلاكية الضرورية ودعمها وتوزيعها عن طريق التعاونيات[٦٠]. ومع تصاعد إتساع الضغوط النقابية والسياسية تجىء استجابة الحكومة فى نهاية ديسمبر ١٩٨٨، ولكن فى اطار سياسات مالية واقتصادية مرتبطة بمؤسسات التمويل الدولية وتطلعات الفئات الطفيلية التجارية والمصرفية للاستيلاء على مؤسسات القطاع العام والسيطرة الكاملة على قطاع التجارة الخارجية.

فى يونيو ١٩٨٨، أى بعد أسبوعين من تكوين حكومة الوفاق، اعلن وزير المالية والتخطيط ان الحكومة ستقوم بتصفية كل المؤسسات الخاسرة وستتعامل مع مؤسسات القطاع العام على أساس الربح والخسارة[٦١] وذكرت صحيفة الراية ان مجلس الوزراء قرر التخلص من بعض المؤسسات الخاسرة وإلغاء الامتياز وفك احتكار الحبوب الزيتية والصمغ العربى وتحويل البنوك الحكومية إلى شركات مساهمة[٦٢]. وفى مواجهة هذا الهجوم الكاسح على القطاع العام، أعلنت النقابة العامة لموظفى البنوك معارضتها لبيع البنوك الحكومية الاربعة للقطاع الخاص[٦٣]. وساندتها نقابات الزراعيين، المهندسين، الاطباء، الصيادلة، الاداريين والاقتصاديين، موظفى شركات القطاع التجارى، الكتبة وأمناء المخازن وموظفى وزارة الثقافة والاعلام. ودعت هذه النقابات جماهير الشعب للتصدى للدفاع عن القطاع العام الذى يمثل العمود الفقرى للاقتصاد السودانى[٦٤] ورغم تصاعد حملة الدفاع عن المؤسسات العامة وإتساعها خلال الفترة اللاحقة، اصرت الحكومة على تنفيذ سياستها الخاصة بتحويل البنوك الحكومية إلى شركات مساهمة بحجة ان الوضع الاقتصادى فى البلاد يتطلب تضافر جهود القطاعين العام والخاص. واوقفت التحقيق فى بنك السودان والبنوك الحكومية الاربعة، وتركت الامر لإدارة بنك السودان لتقوم بالتحقيق فى الممارسات الخاطئة ومعالجتها[٦٥] وواصل وزير شئون الرئاسة الهجوم على القطاع العام، حيث أعلن فى رده على النقابة العامة لموظفى البنوك بأن تأميم المصارف يتعارض مع القوانين وان المصارف الحكومية اثبتت فشلها لأنها لا تحقق أى أرباح ولا تراعى الشروط المعروفة فى العمل

المصرفى، الأمر الذى أدى إلى تراكم مديونيتها وتحولها إلى ديون هالكة، واتهم النقابة بأنها تدافع عن مصالحها الضيقة وتريد تحويل المصارف الحكومية إلى مؤسسات اعاشة[٦٦] وجاء رد النقابة على هذه الاتهامات العشوائية بالارقام، حيث أوضحت أن أداء البنوك الحكومية الاربعة خلال الفترة السابقة كان على النحو التالى:

١- جملة الديون	٤١٧ مليون جنيه
٢- ضمانات الديون	١٣٨ مليون جنيه
٣- الاحتياطى والفوائد	١١٢ مليون جنيه
٤- ديون القطاع العام	٣٣ مليون جنيه
٥- ديون القطاع الخاص	٣٨٤ مليون جنيه
٦- إجمالى الايرادات	٢٦٧ مليون جنيه
٧- اجمالى المرتبات والاجور	٥٣ مليون جنيه
٨- نسبة ٧ إلى ٦	١٩٪

٩- الارباح ارتفعت من ١٧ مليون عام ١٩٧٩ إلى ١٧٢ مليون عام ١٩٨٧.

وأعلنت النقابة أن أغلب الديون التى تمت فى فترة الحكم المايوى كانت بتوجيهات سياسية عليا ولم تخضع للدراسة من قبل البنوك المعنية، وهى تمثل أكثر من ٧٠٪ من إجمالى مديونية البنوك الحكومية للقطاع الخاص، وحسب هذه الارقام فإن البنوك ظلت تخضع طلبات الدين للدراسة من الجهات الفنية وتحديد الضمانات المطلوبة، وان مديونيتها ليست هالكة كما ادعى الوزير. وتوضح الارقام ان ارباح هذه البنوك ظلت تتزايد عاماً بعد عام وان الاجور والمرتبات تعادل حوالى ١٩٪ فقط من جملة الايرادات وان البنوك الحكومية ظلت تؤدى مهامها فى تشجيع الادخار وتوسيع الخدمات المصرفية ودعم الصادرات وتشجيعها والمشاركة فى التنمية[٦٩].

وبالاضافة إلى ذلك أشارت الصحف إلى أن البنوك الحكومية تقوم بحوالى ٦٠٪ من الحركة التجارية والاقتصادية وتملك اربعة بليون جنيه وتبلغ مديونياتها للقطاع الخاص حوالى ١,٤ بليون جنيه . لذلك تساءل الناس: لماذا الهجوم على هذه البنوك؟؟

لماذا لم نتحرك الدولة لاستعادة هذه المديونية من القطاع الخاص؟؟

لماذا لم تتحرك لحسمها امام القضاء؟ لماذا ظل وزير المالية يواصل تدخله المباشر لتوفير تسهيلات مصرفية لبعض رجال الاعمال والصناعيين المعروفين؟؟ كيف تسمح الحكومة لنفسها ان تبيع ممتلكات الدائن (البنوك الحكومية) لمدينه

(القطاع الخاص)؟ الواقع ان كل التبريرات التى اطلقتها الحكومة لتصفية مؤسسات القطاع العام هى تبريرات غير مقنعة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. والاسباب الحقيقية، التى تقف خلف هذا التوجه، ترتبط بتوجهات صندوق النقد الدولى ومؤسسات التمويل الدولية، التى تستهدف تنمية الفئات الرأسمالية وتوسيع قاعدتها على أساس تخلى الدولة عن دورها الاقتصادى والاجتماعى واشاعة الاتجاهات الليبرالية فى كافة نشاطات الاقتصاد الوطنى، وترتبط أيضاً بتطلعات الفئات الطفيلية التجارية والمصرفية التى تستهدف الاستيلاء على مؤسسات القطاع العام بعد ان فرضت سيطرتها على قطاع التجارة الخارجية، وذلك من خلال خطة محكمة تستهدف:-

أولاً: تصفية المؤسسات الخاسرة دون تحديد المقصود بذلك أو تحديد الأسباب التى أدت إلى الخسارة. ولكنها، على أى حال، هى مؤسسات معروفة ومحددة.

ثانياً: تصفية المؤسسات التى يرغب القطاع الخاص فى شرائها كالبنوك والفنادق وغيرها.

ثالثاً: احتفاظ الحكومة بالمؤسسات التى لا يرغب القطاع الخاص فى الاستيلاء عليها فى الوقت الراهن وحصر نشاط الدولة فى المشروعات الاستراتيجية والبنيات الأساسية.

رابعاً: تحويل بقية المؤسسات إلى شركات، وذلك بمشاركة مساهمين من القطاع الخاص.

والمعروف ان قانون الشركات لسنة ١٩٢٥ يسمح بمشاركة مساهمين جدد، ويمنح مجلس الإدارة حق التصرف فى توزيع الاسهم[٧٠] وبذلك ينفتح الباب أمام القطاع الخاص للاستيلاء على المؤسسات العامة بالتدريج حسب تطور قدراته المالية والفنية والادارية، وتضمن فئات الرأسمالية السودانية مجالات واسعة لتنمية امكانياتها ومواجهة اختناقات التراكم الرأسمالى. ولكن..هل هذه الفئات قادرة بالفعل على قيادة عملية التنمية فى بلد مثل السودان؟ هل ينكنها ان تكرر تجربة الرأسمالية الاوربية فى ظروف التقسيم الدولى الراهن للعمل والهيمنة الامبريالية على بلدان العالم الثالث؟ هذه الاسئلة وغيرها يجيبنا عليها تطور هذه الفئات خلال التسعين عاماً الاخيرة، وخاصة خلال فترة الحكم المايوى.

المهم ان هذه التوجهات كانت ترتبط ببرنامج متكامل يرتكز على الاتفاق الذى توصلت إليه الحكومة مع صندوق النقد الدولى اكتوبر ١٩٨٧، تماماً كما كان يحدث خلال فترة الحكم المايوى. ففى يونيو ١٩٨٨ أعلنت وزارة المالية والتخطيط ان بعثة الصندوق قد عبرت عن تقديرها للبرنامج الرباعى . وفى أغسطس أعلن عن تكوين

مجلس التخطيط القومى بعد أن اجازت الجمعية التأسيسية الميزانية والبرنامج الرباعى. واعترض ممثلو احزاب المعارضة والحركة النقابية واعترف الصادق المهدى بالخطأ، واكد ان الطبيعى ان يناقش المجلس البرنامج ويجيزه ثم يعرض على الجمعية. ولكن يبدو ان احزاب الحكومة أرادت ان تتحاشى أى مناقشة واسعة للبرنامج، وذلك لتتمكن من اعداده وصياغته وفق توجهات صندوق النقد والبنك الدوليين بعيداً عن مشاغبات قوى الانتفاضة[٧١] وبعد اجازة الميزانية قرر مجلس الوزراء رفع نسبة الاستدانة من الجهاز المصرفى من ١٠٪ إلى ٢٠٪ من إجمالى ايرادات الدولة بحجة ضخامة الميزانية، وهو إجراء خطير له تأثيره الكبيرة فى زيادة معدلات التضخم والغلاء المتصاعد اصلاً. وفى الفترة اللاحقة تواصلت المفاوضات مع الصندوق لمراجعة أداء الاقتصاد السودانى خلال العام السابق ومدى التزام الحكومة ببرنامج اتفاق اكتوبر ١٩٨٧. ففى يوليو أعلن د. التجانى الطيب، الخبير السابق بالبنك الدولى ووزير الدولة بوزارة المالية، ان المفاوضات مع الصندوق شملت تخفيض سعر صرف الجنيه السودانى وتنفيذ اتفاق اكتوبر ١٩٨٧ واعداد البرنامج الذى تنوى الحكومة عرضه على الممولين وسداد ديون الصندوق وسبل تغطية عجز الميزانية العامة الذى بلغ أربعة مليارات[٧٢] والواقع ان السياسات المالية والاقتصادية التى تبنتها ميزانية ١٩٨٩/٨٨، قد استجابت لمعظم شروط الصندوق بدءاً بتحديد الاسعار وتحويل بعض المؤسسات العامة للقطاع الخاص والتخلص من فائض العمالة وانتهاء بتحرير تجارة الصادرات والواردات، بالأضافة للتوصل إلى إتفاق حول برنامج التأهيل واعادة التعمير تحت اشراف البنك الدولى[٧٣]. وفى سبتمبر اعلن وزير الدولة بوزارة المالية ان الخلافات مع الصندوق تركزت حول ربط السياسات المالية والاقتصادية المقترحة بتخفيض سعر صرف الجنيه وانتهاج سياسة سعرية تعكس الاسعار الحقيقية للسلع والخدمات. وتشير تعليقات الصحف فى تلك الفترة إلى أن الصندوق استغل ظروف كوارث الامطاروالسيول وتوتر علاقات السودان مع البلدان العربية البترولية لتشديد ضغوطه من اجل قبول الحكومة بتخفيض الجنيه[٧٤]. وفى ٢٥ اكتوبر أعلنت وزارة المالية والتخطيط انشاء سوق مصرفية جديدة بجانب السوق الرسمية القائمة، يبدأ العمل بها ابتداء من نفس اليوم. وعلى هذا الاساس تقوم السوق الرسمية بتمويل ٢٨ سلعة استراتيجية اهمها البترول والقمح ومدخلات الإنتاج الزراعى والصناعى، بينما تمول السوق الجديدة بقية السلع والدفعيات غير المنظورة. ويحدد سعر الصرف فى السوق الحر يومياً بواسطة لجنة من البنوك التجارية. وتتكون موارد هذه السوق من ٣٠٪ من عائدات الصادرات ومدخرات المغتربين وعائدات الفنادق والسياح[٧٥]. وفى اليوم

التالى كون وزير المالية لجنة السوق الحرة من البنوك الحكومية الاربعة وسيتى بنك وبنك التضامن الاسلامى والبنك العالمى السودانى ومنحها صلاحيات تحديد وإعلان اسعار الشراء والبيع اليومية للدولار الأمريكى والعملات الحرة الاخرى وفقاً لعلاقتها بسعر الدولار فى سوق نيويورك، على أساس واقعى. وتقوم البنوك التجارية بشراء النقد الاجنبى من السوق الحر وتستخدمه وفقاً لأسبقيات الدولة[٧٦]. وأعلن د. الترابى تأييده لقرارات وزارة المالية لأنها تحقق الاهداف المتوقعة منها، وأضاف ان الجبهة الإسلامية كانت تعارض التخفيض الكامل الذى كان ينادى به الصندوق وقبلته الحكومة فى أكتوبر ١٩٨٧، ولكنها الآن توافق على التخفيض الجزئى، وهى سياسة سبق ان جربت فى عهد النظام المايوى واثبتت نجاحاً كبيراً، إلا أن تدخل البنك المركزى أفسدها[٧٧].

عليه حدد سعر السوق الحرة بـ٥ . ١١ جنيه للدولار، أى بفارق سبعة جنيهات من سعر الصرف الرسمى البالغ ٥ . ٤ جنيه للدولار. وما اشبه الليلة بالبارحة، عندما أعلن بدر الدين سليمان وزير المالية الاسبق، فى ١٩٧٩/٩/١٦ إلغاء معظم القيود المفروضة على سعر الصرف وإقامة سوق موازى. وبعدها بدأ مسلسل التعديلات المتتالية بغير نظام: سعر صرف موحد، ثم اسعار صرف متعددة، ثم موحد، ثم متعددة، ثم موحد فى أكتوبر ١٩٨٧ ثم متعددة فى أكتوبر/١٩٨٨، وصاحبت تلك التعديلات سياسات تجارية مختلف الأشكال والألوان لم تؤد إلا إلى مزيد من التردى والتدهور الاقتصادى فى العهد المايوى[٧٨] ولذلك وجدت هذه الاجراءات معارضة سياسية ونقابية واسعة لأنها سياسة مجربة ومعروفة النتائج. وفى ذلك يقول البروفسير عمر محمد عثمان، الاقتصادى السودانى المرموق ومدير جامعة الخرطوم الاسبق، والرجل الذى اختير بالاجماع رئساً للمؤتمر الاقتصادى الوطنى، الذى عقد فى بداية عام ١٩٨٦ وحشدت له عشرات الكفاءات فى مجال المال والاقتصاد، وشاركت فيه كل الاحزاب السياسية يقول:- «ان القرارات الجديدة تلغى قرار العام الماضى الخاص بتوحيد سعر الصرف. وبذلك تكون الحكومة قد سايرت سياسات صندوق النقد الدولى وصرفت النظر عن كل ما يمت بصلة لتوجهات المؤتمر الاقتصادى الوطنى التى تحبذ تدخل الدولة المباشر فى النشاط الاقتصادى وتحفيز الاستثمار والإنتاج ودعم السلع الاستهلاكية وفرض الرقابة على سوق النقد الاجنبى كبديل لترك الامور لآليات السوق وعوامل العرض والطلب (....) ان تخصيص ٧٠٪ من حصيلة الصادرات لتوفير ٢٨ سلعة أساسية تقدير غير واقعى. فكل عائدات الصادرات لا تكفى لاستيراد احتياجات البلاد من البترول والقمح فقط. والقول بأن هناك سوقين فقط خطأ قاتل، هناك سوق ثالثة، هى السوق

الأسود، أكبر حجماً وأكثر نشاطاً وتنظيماً، لأنها هى التى تتولى التحويلات غير التجارية ومنها تهريب رؤوس الأموال، التى ستظل تهرب إلى الخارج بمعدلات متزايدة طالما ظلت الأحوال العامة داخل البلاد مضطربة وطالما ظلت الحرب الاهلية مستمرة وطالما ظلت الحكومة مشغولة بصراعاتها الداخلية وغير قادرة على أنتهاج سياسات إقتصادية قويمة. واستمرار هذه السوق سيبعد الجزء الاكبر من مدخرات المغتربين عن السوق الرسمية. ان الأمر يتطلب تحفيز المغتربين واصلاح النظام المصرفى وإعادة تنظيمه بسيطرة الدولة على البنوك التجارية(٧٩). ويؤكد عثمان عمر، وزير الاشغال، انه رغم أهمية ما تصبو إليه هذه الاجراءات فهناك عدة مخاطر وآثار سلبية متوقعة إذا لم تجر التحوطات الضرورية لمعالجتها، لأن أى فشل فى ذلك سيؤدى إلى ارتفاع كبير فى اسعار السلع الاساسية(٨٠). أما فتح الرحمن البشير، رئيس اتحاد اصحاب العمل، فقد رحب بالسياسة الجديدة وطالب بإشراك اصحاب العمل فى لجنة السوق المصرفية(٨١) وبالاضافة إلى ذلك أعلنت وزارة المالية سياسات تجارية تقوم على حرية التجارة وإلغاء احتكار الصادرات وعدم تحديد سعر أدنى للمحاصيل الرئيسية وايقاف سياسة الصفقات المتكافئة ونظام الاستيراد بالموارد الذاتية لتمكين البنوك من استقطاب كميات من النقد الاجنبى تمكنهامن توفير التمويل اللازم، وكل ذلك يتوافق تماماً مع توجهات صندوق النقد الدولى. واعلن الصادق المهدى ان هذه السياسات فرضتها الظروف الطارئة التى يعيشها الاقتصاد السودانى لمعالجة العجز فى ميزان المدفوعات الذى تجاوز الـ ٧٠٠ مليون دولار، ولتحفيز الصادرات، خاصة ان الامطار الغزيرة ستؤدى إلى زيادة كبيرة فى الإنتاج الزراعي. ولكن هل حققت السياسات الجديدة الاهداف المرجوة منها؟ لقد اضطرت الدولة خلال فترة وجيزة إلى تحويل عدد من السلع الاستراتيجية إلى السوق الحرة (البن، الشاى، الدمورية، الصلصة، واحتياجات معاصر الزيوت الخ..) وارتفع سعر الدولار فى السوق الاسود إلى ١٧ جنيهاً، وانعكس ذلك فى ارتفاع اسعار السلع الاساسية بشكل جنونى (٨٢) واعترف وزير الدولة بوزارة المالية، المهندس الفعلى لهذه السياسات، بفشل سياسته، ولكنه ارجع الفشل إلى اسباب اخرى لخصها فى الآتى:

(أولاً: فتح الاستيراد لمعرض الخرطوم الدولى الذى يمثل ثغرة أساسية يدخل منها السوق الاسود. وتقديراتنا ان ما تم استيراده من خلال المعرض يفوق الـ٨٠ مليون دولا. وهو مبلغ كبير تسبب فى رفع الطلب على الدولار وزيادة سعره. واكتشفنا، ايضاً، ان وزارة التجارة اصدرت رخصاً للصفقات المتكافئة، منها أربعة مليون طن ذرة، أى كل فائض البلاد من الذرة، وهذا أفقد السوق الحرة محصولاً

رئيسياً وحرمها من ٣٠٪ من عائداته. واكتشفنا، أيضاً، تصديقات بأكثر من ١٥٠٠ رخصة لاستيراد عربات عبر وكلاء محليين. هذه الممارسات خلقت فى فترة وجيزة طلباً على الدولار لم تشهده البلاد، أدى إلى ارتفاع سعره إلى ١٧ جنيهاً[٨٣]. ومن ثنايا هذا التوضيح تستشف اسباب اضطرار وزير الدولة إلى تقديم استقالته وهى: عدم التزام الحكومة بسياساتها المعلنة وعدم التنسيق بين الوزارات ولخلافاته مع وزير المالية[٨٤] وبذلك لم يعترف وزير الدولة بفشل السياسات الاقتصادية فحسب، بل اتهم زملاءه وزراء القطاع الاقتصادى، بتخريب السياسات الحكومية المعلنة وبالفوضى فى القرارات والممارسات. وهذا الإتهام وُجِّه لوزراء حزبى الأمة والجبهة فى وزارات المالية والتخطيط والاقتصاد والتجارة الخارجية والصناعة والتجارة الداخلية. وهذا ما دفع صحيفة الراية لأن تخصص خمسة حوارات مع وزراء الجبهة فى الحكومة فى ديسمبر ١٩٨٨، طرحت فيها تساؤلات الشارع حول فشل حكومة الوفاق وبشكل خاص وزراء الجبهة. واجاب وزير الصناعة عن هذه التساؤلات قائلاً: «ان وزراء الجبهة لم يفشلوا، بل حققوا نجاحاً كبيراً. وإذا كان الأداء العام للحكومة لم يحقق طموح جماهير الجبهة، فإن تدنى هذا الأداء لا يرجع إلى ضعف الوزراء، وإنما هناك أسباب كثيرة، منها انه بعد شهرين فقط من تكوين الحكومة حدثت كوارث الامطار والسيول، وإنشغلت بها الحكومة لأكثر من شهرين، كما ان الكوارث ونتائجها أدت إلى تدنى الانتاجية وتوقف الإنتاج فى كثير من المرافق وخاصة المرافق الحساسة» وأضاف «إن الاعتماد على احتياطى الدقيق المخزون وصرفه للمواطنين ابان الكوارث أدى إلى إنخفاض المخزون، وكان لذلك اثاره السلبية فى أعقاب فترة الكوارث»[٨٥] وزير الصناعة، إذن، حاول ان يجعل من الكوارث شماعة يعلق فيها فشل سياسات حكومة الوفاق. ولكن احد كتاب الاعمدة فى جديدة الراية قال «كنت اتوقع ان يتجه وزراء حكومة الوفاق نحو المنافسة فى مجال الانجاز وان يتركوا الصراع الحزبى جانباً تحقيقاً لمصلحة هذا الشعب الذى يجب ان يرى حكومته المنتخبة فى مستوى رفيع وليس فى هذا المستوى الوضيع»[٨٦]

وهكذا تتنوع وتتعدد تبريرات فشل سياسات حكومة الوفاق المعادية لمصلحة الشعب ويتكشف جوهرها فى محك التجربة العملية خلال اقل من نصف عام..ومع تدهور الأوضاع المعيشية لغالبية جماهير الشعب واشتداد ضغوط قوى الانتفاضة النقابية والسياسية وتفجر الصراعات الداخلية وسط حزبى الأمة والجبهة وبين هذين الحزبين والحزب الاتحادى الديمقراطى حول قضايا الحرب والسلام بشكل خاص، فى هذه الظروف أعلن رئيس الوزراء عن سياسة جديدة للأجور وتطبيقها

اعتباراً من أول ديسمبر ١٩٨٨، تضمنت رفع الحد الادنى للاجور إلى ٢٠٠ جنيه + ٤٠ بدل سكن + ٤٠ جنيه بدل مواصلات + ٢٠ بدل طبيعة عمل. واكد ان النسبة بين أدنى وأعلى مرتب ستكون بنيسبة ١ إلى ١٠، وان النظام الجديد قرب الشقة بين الفئات الأكثر تضرراً والفئات الأخرى، وأزال المفارقات بين فئات المهنيين ورفع الحد الادنى للمعاش إلى ١٥٠ جنيها، وبقية المعاشات بنسبة ٥٠٪، واكد رئيس الوزراء انه تم تكوين لجنة للنظرفى المفارقات داخل القوات النظامية، وان الحكومة سائرة فى ضبط السوق وتوفير السلع الضرورية بكميات واسعار معقولة. وكرر حديثه السابق حول قنوات التوزيع واحتياجها لتعاون شعبى واسع[٨٧] وفى أول رد فعل على بيان رئيس الوزراء اعلن اتحاد نقابات العمال ان الاتحاد متمسك بإتفاقه مع الحكومة بسريان تعديلات الاجور بأثر رجعى ابتداء من أول يوليو ١٩٨٨. واعلن اتحاد الموظفين ان البيان خطوة فى طريق الحل الجذرى لقضايا الاجور وتكاليف المعيشة، إلا أن السوق سيبتلع أى زيادات فى الأجور ما لم يتم اتخاذ التدابير اللازمة للرقابة على السوق وتركيز الأسعار، وأشار إلى أن قضية المفارقات فى الاجور يجب اخضاعها للدراسة المتأنية مع النقابات. أما اتحاد المهنيين، فقد أكد ان هذه القرارات لن تتحول إلى مكسب حقيقى إلا بإستكمال الضوابط التى اشار إليها رئيس الوزراء لضبط السوق وعدم فرض ضرائب جديدة[٨٨].

والواقع ان رفع الحد الادنى للاجور يعد مكسباً حققته نقابات العاملين بنضال طويل وتضحيات كبيرة رغم انه لا يتناسب مع واقع اعباء المعيشة. والحديث عن مفارقات الاجور وهياكلها جاء معمماً دون تحديد قاطع. والاهم من كل ذلك، ان رئيس الوزراء تحاشى الحديث عن كيفية ومصادر تمويل زيادات الاجور والمرتبات. وواقع الحال يقول ان السياسات الاقتصادية التى ظلت تتبعها الحكومة، منذ اكتوبر ١٩٨٧، ستلتهم معظم هذه الزيادات، وبذلك تكون قد أخذت بالشمال ما اعطت باليمين. وهى سياسات معروفة ظلت تنتهجها الحكومات المتعاقبة، المدنية والعسكرية، طوال الثلاثين عاماً الماضية. فكيف ستعالج الحكومة الموقف؟ بزيادة الاسعار وارهاق كاهل قوى العاملين بضرائب جديدة؟ أم أنها ستتجه إلى مقررات المؤتمر الاقتصادى الوطنى وبدائله التى تنادى بالتركيز على الضرائب المباشرة على المليونيرات الجدد ورجال الاعمال،ودخول الدولة المباشر فى النشاط الاقتصادى وسيطرتها على القطاع المصرفى؟ الحكومة لها بدائلها وقوى الانتفاضة السياسية والنقابية لها بدائلها. وبذلك دخلت حركة الصراع السياسى والاجتماعى فى البلاد فى منعطف خطير، سنتابعه فى مكان آخر.

ثانياً: تصعيد الحرب الأهلية:

عند قيام حكومة الوفاق كانت هناك ثلاثة مشروعات لقوانين سبتبر ١٩٨٣..الأول اعدته نقابة المحامين بناءاً على تكليف من رئيس مجلس الوزراء، واستغرق انجازه ثلاثة اشهر، وشارك فى إعداده أكفأ المحامين دراية ومعرفة بالقانون السودانى. والثانى: مشروع قوانين لجنة الوفاق التى ترأسها ميرغنى النصرى، عضو مجس رأس الدولة، وشاركت فى اعداده كل الاحزاب بما فى ذلك الجبهة الاسلامية القومية، وقدمت مشروعها فى حفل اقامه الصادق المهدى فى حدائق الجمعية التأسيسية وحضره ممثل الجبهة الاسلامية. والثالث، اعدته لجنة مشتركة من حزبى الأمة والاتحادى الديمقراطى وأودعته الجمعية التأسيسية فى الاسبوع الأول من يونيو ١٩٨٨.

وقد أفلحت المفاوضات لتشكيل حكومة الوفاق الوطنى فى الوصول إلى وثيقتين متناقضتين، تنص الأولى على إلغاء قوانين سبتمبر وصياغة قوانين بديلة مستمدة من الشريعة الإسلامية والعرف، اتفقت حولها كل الاحزاب التى شاركت فى المفاوضات بإستثناء الجبهة الإسلامية، التى أصرت على إلغاء قوانين سبتمبر وصياغة قوانين إسلامية بديلة، ورفضت التوقيع على الميثاق ما لم يتم الالتزام باجازة قوانين إسلامية خلال شهرين من تشكيل الحكومة. لذا رفضت كل الاحزاب المشاركة فى المفاوضات شرط الجبهة الإسلامية إلى ان حدث تطور مفاجئ حيث منح الصادق المهدى تعهداً للجبهة الإسلامية القومية يقضى باجازة القوانين الشرعية قبل عطلة البرلمان فى موسم الخريف..وهى نفس فترة الشهرين التى اشترطتها الجبهة الإسلامية كقيد زمنى لسريان احكام الشريعة الإسلامية..وفى ذلك يقول اليابا سرور، بعد تشكيل حكومة الوفاق، حول ما آلت إليه الجهود فى مسألتى السلام والقوانين البديلة قبل مشاورات الوفاق واثنائها: «بعد رحلتنا إلى أديس أبابا وشرق افريقيا اتصلنا بالصادق والميرغنى، وعلى هذا الاساس قدم ميثاق السودان الانتقالى ووقع عليه ١٧ حزبا، وتكونت لجنة الوفاق للوصول إلى اتفاق حول القوانين البديلة، وقبل ان ينفذ الصادق المهدى ما وعد به أعلن امام الجمعية فى ١٥.٣.١٩٨٨ طلباً لتفويضه، وخلق أزمة سياسية، ثم شاركنا فى المشاورات لتشكيل حكومة الوفاق واشترطنا تأجيل الشريعة للمؤتمر الدستورى حسب ميثاق السودان وحسب المادة ٤ من الدستور التى تنص على أن الشريعة والعرف هما المصدران الأساسيان للتشريع»(٨٩).

تحت ضغط الشروط التى وضعتها الجبهة الإسلامية القومية واجتماع مجلس الشورى الذى حدد بداية اكتوبر كموعد يجب ان يجاز عند حلوله القانون الجنائى

الإسلامى، قدم د. حسن الترابى، وزير العدل والنائب العام، مشروع قانون جنائى جديد أمام مجلس الوزراء فى تكتم وسرية، وقد طلبت نقابة المحامين نسخة منه بناءاً على مذكرة لرئيس الوزراء، إلا أن النقابة تسلتمت رداً من الامانة العامة للمجلس تشير إلى أن النقابة ستمنح نسخة من القانون فى حينه... وفى هذا تقول نقابة المحامين «إلا أننا وبطرقنا الخاصة استطعنا ان نحصل على نسخة من هذا القانون»[٩٠] وبعد ذلك توالى نشره فى صحف حزبية ومستقلة عديدة..وعبر الوزراء الجنوبيون الأربعة عن احتجاجهم لتجاهل النائب العام تزويدهم بمسودة للقانون مترجمة باللغة الانجليزية حتى يتمكنوا من الالمام بالأمر قبل مناقشته.

أثارمشروع القانون الجنائى اهتماماً واسعاً وسط القوى السياسية والنقابية والمواطنين، وحظى بمناقشات واسعة إتسمت بالحيوية..وشكل الصراع حول القانون أقوى تعبيرات الصراع بين قوى الانتفاضة والجبهة وحلفائها، ووجد معارضة بالوسائل والاساليب الديمقراطية قل نظيرها من الاطراف المشاركة فى الحكومة والمعارضة..وقال القانونيون كلمتهم فيه من خلال بيانات وندوات عقدت لمناقشته فى دار نقابة المحامين..وتشكلت فى مواجهة مشروع القانون هيئة شعبية للدفاع عن الديمقرراطية والحريات طافت بممثليها فى مدن عديدة لتكشف مخاطره على وحدة السودان ومستقبل الديمقراطية..فماذا كانت ردود الفعل على مشروع القانون على أرض الواقع.؟ كتلة المعارضة السودانية الافريقية، التى تزعمت ا المعارضة داخل الجمعية التأسيسية، انتقدت مشروع القانون وأعلنت انها ستقاطع كل الجلسات المتعلقة بمناقشة القوانين الإسلامية لعام ١٩٨٨ والانسحاب من عضوية لجنة السلام، التى شكلت مؤخراً، والتضامن مع كافة القوى ا الوطنية من احزاب خارج الجمعية التأسيسية ونقابات ومنظمات جماهيرية من أجل اسقاط القوانين التى تكرس الفرقة. وقال زعيم ثانى اكبر حزب مشارك فى حكومة الوفاق محمد عثمان الميرغنى: «هناك قوانين بديلة لقوانين سبتمبر اعدتها لجنة مشتركة من الحزب الاتحادى الديمقراطى وحزب الأمة، ولقد اجاز الحزب الاتحادى الديمقراطى متمثلاً فى هيئته البرلمانية هذه القوانين، وقدمت بالفعل إلى الجمعية التأسيسية فى السادس فى يونيو الماضى (..........) وواقع الأمر أن المشروع الذى تقدم به النائب العام والتحفظات أو الاعتراضات التى حدثت بشأنه داخل مجلس الوزراء بالإضافة إلى القوانين البديلة، سواء التى وضعتها اللجنة المشتركة المشار إليها أو التى أعدتها لجنة ميرغنى النصرى، كل هذه القوانين من المفترض ان تعرض للجنة التشريع فى الجمعية التأسيسية وتأخذ الوقت الكافى لدراستها، لأن هناك أراء متعارضة كثيرة ولابد من الوصول إلى صيغة مناسبة فى اطار الاحزاب حتى يتكون

بشأنها رأى موحد داخل لجنة التشريع التى تمثل كافة الاحزاب». وبالنسبة للموقف من قوانين سبتمبر قال: «نحن حريصون على ألا تتكرر مرة أخرى التجربة الشائهة التى حصلت قبل ذلك فى تطبيقات نميرى، التى سميت بقوانين سبتمبر، لأن ذلك سيكون له مردود سىء للدعوة الإسلامية والعمل الإسلامى بصفة عامة. وهذا لا يتأثر به السودان فقط، بل كل الاقطار الاسلامية تتأثر بأى تجربة غير سليمة. والتجربة غير السليمة تضع عراقيل أمام الاتجاهات الإسلامية السليمة والصحيحة» وفى استياء واضح لانشغال مجلس الوزراء بمشروع القانون الجنائى قال محمد عثمان الميرغنى عقب كارثة السيول والفيضانات «الحكومة لا تلتفت بجدية نحو قضايا المواطنين الأساسية ولم ترتب الاولويات وانصرفت إلى مشاغل بعيدة عما يعانى منه الشعب».

وفوق هذا وذاك أعلن الحزب الاتحادى الديمقراطى فى إجتماع مشترك بين هيئته البرلمانية والسيد محمد عثمان الميرغنى، فى ٧/٢، تمسك الحزب بمشروع القانون الذى أودعه فى البرلمان يوم ١٩٨٨/٦/٦، وضرورة مناقشته قبل عطلة البرلمان ووضعه موضع التنفيذ، الشىء الذى يعبر عن معارضة واضحة للقانون بعد يومين فقط من وضعه أمام مجلس الوزراء. وفى حزب الأمة توصلت لجنة قانونية مفوضة من المكتب السياسى إلى توصيات محددة تم اقرارها من اجهزة الحزب العليا، وذهبت "هذه التوصيات إلى ان مشروع قانون النائب العام لا يعبر عن رأى حزب الأمة وان من الافضل للحزب ان يحول تأييده إلى الجهد القانونى الذى قامت به مجموعة لجنة الوفاق الوطنى التى ضمت ممثلين لكل الاحزاب، بما فيها الجبهة الاسلامية، التى انسحبت عند اجازة الصياغة النهائية.

ونستطيع ان نقول ان مشروع القانون لم يؤيده من ابناء الجنوب سوى ثلاثة فقط من الجنوبيين المسلمين، اثنان من الجبهة الإسلامية وواحد من حزب الأمة.. وقال عنه رئيس مجلس جنوب السودان، عضو الجمعية التأسيسية، انجلو بيدا: «نرفض تماماً القوانين الجديدة، وإذا كان الشمال يرغب فى تطبيق قوانين إسلامية فليس لدينا اعتراض ولكن يجب ان تطبق فى الاقاليم الشمالية فقط، وانبّه إلى عدم تطبيق تلك القوانين فى العاصمة الخرطوم باعتبارها العاصمة الوطنية لكل الشعب السودانى شماله وجنوبه، فنحن كجنوبيين نجدد موقفنا الثابت الذى يؤيد الرجوع إلى قوانين ١٩٧٤، وان يؤجل البحث فى علاقة الدين بالدولة إلى المؤتمر الدستورى والا نزج بالدين فى السياسة وألاعيب السياسة، لأن هناك شرائح سودانية لا مسلمين ولا مسيحيين وانما يعبدون الكجور كشكل من اشكال المعتقد فى الجنوب. وإذا اجيزت هذه القوانين بالطريقة الميكانيكية فلا خيار امامنا الا

الانسحاب من البرلمان، حكومة ومعارضة، لان هذه القوانين تكرس واقع التجزئة والإنفصال بين الشمال والجنوب بدون حرب». وقال الدو أجو وزير النقل فى حكومة الوفاق، ممثل التجمع السياسى لجنوب السودان: «نتمسك بالتطبيق الجغرافى واستثناء العاصمة القومية، ان القضية سياسية فى الاساس وهناك استهداف لوحدة البلاد». وذكر ريتشارد موكبى وزير الحكومات المحلية (سابكو): الاحزاب الجنوبية تعارض قانون الترابى دفاعاً من الفقراء الذين تمثلهم، وهو قانون أسوأ من قوانين سبتمبر». وهدد جوشودى وال، وزير الرياضة، بإنسحاب الاحزاب الجنوبية المشاركة من الحكومة، وقال: «إن المشروع المطروح لوحده فى ظل أبعاد المشروعات الأخرى يعوق مساعى إنهاء الحرب ويصادر حقوق غير المسلمين ويكرس التفرقة ويعرض الديمقراطية للاذى ولا يراعى إلا مصلحة فئة سياسية معينة تثرى وتقوى اقتصادها لتهيمن على الساحة السياسية». وفى عودة أمينة للوعى بصحة وسلامة موقف حزب الأمة من قوانين سبتمبر، واتخاذ موقف من مشروع القانون الجنائى، كإمتداد لموقفه الصحيح. قال قطب حزب الامة بكرى عديل: «قلنا عن قوانين سبتمبر انها لا تساوى الحبر الذى كتبت به، وقلنا ان المجتمع السودانى مازال محتاجاً لتربية وتنشئة، ثم يصلح بعد ذلك لتطبيق القوانين الإسلامية..هذا ما قلناه وبمقتضاه دخلنا السجن ومكثنا فيه سنة ونصف..وفى رأيى ان هذه الاسباب مازالت قائمة.. وعليه إذا كانت حجتنا الماضية صحيحة، فمازال هناك وضع فى المجتمع السودانى يتطلب العلاج قبل تطبيق القوانين الإسلامية». وابدت حركة قرنق استعدادها للدخول فى حوار مع الحكومة والاحزاب بشرط تأجيل القوانين الاسلامية لحين انعقاد المؤتمر الدستورى. وفى البيان الذى اصدرته نقابة المحامين بعد اطلاعها على مشروع القانون الجنائى قال المحامون «يؤسفنا ان نعلن لجماهير الشعب السودانى ان مشروع الجبهة الإسلامية القومية، الذى حمله بالأمس السيد النائب العام لمجلس الوزراء ليعمل منه مشروع قانون يقدم للجمعية التأسيسية بإسم الحكومة، ماهو إلا مسخ مشوه لقوانين سبتمبر المرفوضة، بل زاد عليها سوءاً انه دق اسفيناً فى وحدة الوطن، فنص فى بعض مواده على تطبيق ثنائى فى الشمال والجنوب، وهذا مبدأ يخالف الدستور المؤقت، كما يقرر لأول مرة تشطير السودان إلى دولتين، شمالية يطبق فيها كل القانون المقترح، ودولة جنوبية لا تطبق فيها بعض مواد ذلك القانون أوعلى الاقل فهو يؤدى إلى فرض وضع فيدرالى لم يصدر الشعب السودانى حتى الآن قراراً بشأنه، فلا أبناء الشمال يرغبون فى ذلك ولا أبناء الجنوب سعوا لذلك بالقول أو السلوك..ان أبناء الجنوب يسعون هرولة إلى الشمال فكيف يقبل ان يرفع ابناء الشمال ايديهم

بالاعتراض عليهم قائلين لهم أبقوا فى الجنوب لتستمتعوا بالنجاة من ويلات قانون البلاد؟ كيف يجوز لأبناء الشمال ان يضعوا النور الاحمر أمام أبناء الجنوب ليمنعوهم من الدخول إلى الخرطوم وأرض الجزيرة ودارفور وكردفان وبورسودان وذلك من خلال التشريع الذى تريده وتسعى إليه الجبهة الإسلامية القومية؟ لقد نسى كاتب المشروع ان السودان دولة موحدة، وأى تشريع ينص على عدم النفاذ فى جزء من تلك الدولة الموحدة انما يصدر مخالفاً للدستور ويخلق حالة من الفوضى والارتباك ويضع البذرة الأولى لشق الدولة الموحدة إلى دولتين.. ان قانون العقوبات ليس من القوانين المحلية التى يمكن ان ينفرد بها اقليم دون الآخر، انه قانون عام، والعمومية تفرض النفاذ فى كل ركن من اركان الدولة الواحدة. ان نقابة المحامين من موقع مسئوليتها التاريخية تقرع ناقوس الخطر وتعلن حالة التأهب لمقاومة هذا الاثم المزمع ارتكابه ضد أبناء السودان ووحدة السودان..ان تصدينا لهذه القوانين التى تحاول إعادة قوانين سبتمبر إنما هو إستمرار وتأكيد لقرارات جمعياتنا العمومية منذ عام ١٩٨٣».

لم تتوقف معارضة مشروع القانون الجنائى طوال المدة التى استغرقها فى المناقشة امام مجلس الوزراء من ٣٠ يونيو وحتى منتصف سبتمبر ١٩٨٨، موعد احالته إلى الجمعية التأسيسية، على المواقف التى سقناها أو البيانات العديدة التى اصدرتها الاحزاب داخل وخارج الجمعية التأسيسية أو الندوات المنتظمة التى عقدت لدراسته بدار نقابة المحامين وغيرها. فقد انعقد المؤتمر الثانى لقوى الانتفاضة فى مدينة واد مدنى يومى ١٤-١٥ يوليو ١٩٨٨ وطالب فى بيانه الختامى «ان تكون القوانين الخمسة التى اجازتها لجنة الوفاق (لجنة ميرغنى النصرى) هى البديل لقوانين سبتمبر وليس مشروع القانون الجنائى، الذى قدمه د. حسن الترابى لمجلس الوزراء، بتكتم وسرية، مع ارجاء المسائل الخلافية المتعلقة بالهوية ونظام الحكم والحدود إلى المؤتمر الدستورى، الذى طالب المؤتمرون بضرورة عقده هذا العام، حسبما جاء فى ميثاق السودان الانتقالى، الذى اقترحه حزب الأمة فى وقت سابق واعتمدته غالبية الاحزاب، مؤكدين على أهمية وضرورة العمل بكل الوسائل الممكنة والمتاحة لاحلال السلام وانهاء الحرب الدائرة فى الجنوب على ضوء إعلان كوكادام وكل المبادرات الجادة المؤدية إلى السلام»[٩١] وكان المؤتمر قد بدأ أعماله بجلسة افتتاحية تلى فيها التقرير السياسى الذى اعده التجمع الوطنى بمدينة واد مدنى، ثم كلمة اليابا سرور، زعيم المعارضة البرلمانية، ثم كلمة الصادق المهدى، رئيس الوزراء، الذى عبر عن استياءه للحشد المعروفة سلفاً مواقفه من حكومة الوفاق ومشروع القانون الجنائى، إذ جاء فى حديثه كما ورد سابقاً، «لا يغرنكم

جمعكم هذا، فإن غيركم يمكن ان يجمع وان الاطراف التى ترمونها بالحجارة قادرة أيضاً على رميكم بالحجارة». وحضر المؤتمر اكثر من ٤٠ تنظيماً من الاحزاب والنقابات والاتحادات، كما حضره ممثلون للاقاليم..وقد قدمت حركة تحرير شعب السودان ورقة عمل تركزت حول اعلان كوكادام كأساس جيد ورصين لتسوية الصراع وإحلال السلام فى جنوب الوطن، وقدم الحزب الشيوعى مشروعاً لتطوير صيغة التجمع الوطنى وتحويله إلى كيان ثابت لقوى الانتفاضة، وعرض حزب البعث ورقة تناولت بالتحليل حكومة الوفاق وبرنامجاً متكاملاً لقوى الانتفاضة فى مواجهتها..وانقسم المؤتمرون لثلاث لجان:

(١) لجنة الديمقراطية والحريات العامة.

٢) لجنة السلام والمؤتمر الدستورى.

(٣) لجنة الاقتصاد وفك الضائقة المعيشية.

ورفعت اللجان تقاريرها وتوصياتها وتم اقرارها بالاجماع فى شكل بيان ختامى جاء فيه ايضاً تأكيد للإصرار على المحافظة على الديمقراطية وحمايتها بتثبيت الفصل الكامل بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية وصيانة الحريات العامة والحقوق الأساسية، وعلى رأسها حرية تكوين الاحزاب وحرية الرأى والمعتقد والصحافة وحق التجمع والتظاهر والاضراب، وإستقلالية الحركة النقابية. واجاز المؤتمر قراراً يدعو إلى تعديل قانون الانتخابات بما يتيح تمثيل القوى الحديثة وإعادة توزيع الدوائر الجغرافية وفق الثقل السكانى..وطالب المؤتمر حركة قرنق بوقف اطلاق النار فوراً، وطالب الحكومة بتحديد موعد زمنى لانعقاد المؤتمر الدستورى..وطالبهما معاً بطرح تصوراتهما على جميع فئات الشعب علنا بعيداً عن الاجتماعات السرية المغلقة، لأن قضايا الحرب والسلام تهم جميع ابناء وبنات السودان..واكد المؤتمر على ضرورة البحث عن مشروع اقتصادى وطنى تتبناه كافة القوى السياسية بديلاً عن البرامج العاجزة والفاشلة التى تنتهجها الدولة الآن ونادى بتخفيف الضائقة المعيشية عن طريق دعم السلع الأساسية بواسطة الحكومة ومحاربة السوق الأسود والنشاط الطفيلى وبسط هيبة السلطة فى الاسواق، وفك الارتباط بالمؤسسات المالية الدولية التى تمس الإرادة الوطنيةوترهن مقدرات البلاد للسوق الرأسمالية العالمية وعدم تصفية مؤسسات القطاع العام ورهنها للقطاع الخاص..كما اجمع المؤتمرون على ضرورة تطوير أداء التجمع الوطنى وزيادة تماسكه ليتحول إلى معارضة شعبية واسعة[٩٢].

ونعود لمتابعة المواقف من مشروع القانون الجنائى، فقد أعلن فاروق أبوعيسى، الأمين العام لاتحاد المحامين العرب، فى ندوة عقدت بلندن «رفض العودة مرة أخرى

لقوانين سبتمبر بأى صورة من الصور، ولا نقبل أن يدخل من الشباك ما حاولنا ان نحول دون دخوله من الباب (...) ان موقفنا موقف ثابت مع نقابة المحامين ومع جمهرة المحامين السودانيين والشعب السودانى فى نضاله ضد هذا المشروع الذى هو ليس اكثر من صورة جديدة لقوانين سبتمبر، ومحاولة لتصوير الصراع بين القوى السياسية والاجتماعية فى السودان على انه صراع حول الإسلام واللاإسلام، وهو تصوير سيشوه حقيقة الصراع (.....) إن مشروع القانون يعد انتهاكاً فاضحاً لمبدأ إنسانى واساسى، منصوص عليه فى الاعلان العالمى لحقوق الانسان ومنصوص عليه فى الدستور السوانى، وهو مبدأ المساواة أمام القانون..فالمواطنة القائمة على المساواة أمام القانون نصت عليها المادة السابعة من الاعلان العالمى لحقوق الإنسان، كذلك المادة الثالثة من العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والسودان وافق وانضم إلى التوقيع على الإعلان والعهد، بالإضافة إلى ان المادة ١٧ من الدستور الانتقالى، أيضاً، تتحدث عن المساواة، فكيف تتم المساواة وانت تميز بين الناس على أساس اقليمى أو جغرافى وعلى أساس دينى وتخضعهم لقانونين مختلفين وربما، بعد قليل، ومع تعقيدات الامور، لنظامين قضائيين مختلفين، وما يترتب على ذلك من وسائل اثبات أيضاً مختلفة هنا وهناك، وبالتالى ينعدم أوينتهك أو يهدر مبدأ هام من المبادئ التى نحن ملزمون بالتمسك بها وهو المساواة وهو الأساس فى المواطنة التى تبنى المجتمع الواحد» واستطراداً فى ابراز اهدار مبدأ المساواة فى مشروع القانون الجنائى قال د. أمين مكى مدنى: «مشروع القانون يفرق بين المسلمين وغير المسلمين لأن المسلمين فى الجنوب لا ىنطبق عليهم الحدود، والمسلمين فى الشمال تنطبق عليهم الحدود، ويفرق بين المسيحى والمسيحى لأن المسيحى فى الشمال تنطبق عليه الحدود والمسيحى فى الجنوب، أو غير المسلم فى الجنوب، لا تنطبق عليه، فكيف يمكن لدولة (إسلامية) أن تستثنى مسلمين من قانون يقولون انه جاء من الكتاب والسنة والآية القرآنية تقول (ومن لا يحكم بما انزل الله فاؤلئك هم الكافرون)". وعن الردة كحد، ضمن نصوص مشروع القانون، قال د. أمين مكى مدنى «الردة حسب أى كتاب فقه أودين هى الخروج عن الإسلام، ان تكون مسلماً وتخرج عن الإسلام. ولكن الردة عندهم هى تجريم كل من يروج للخروج من ملة الإسلام، والمعنى ان ما نقوله الآن فى هذه الندوة يمكن ان يفسر من وجهة نظرهم بأنه ترويج للخروج من ملة الإسلام..لماذا؟ لانك تختلف معهم فى وجهات النظر ولا ترى ما يرونه بالنسبة لتطبيق قوانين الشريعة، ويمكن ان تعدم لآرائك وافكارك» وعن نص الردة فى مشروع القانون قالت د/ صفية صفوت «تعريف الردة فى مشروع القانون تعريف

فضفاض يمكن ان يتسع ليشمل أى شيء مما سيكون بلا شك بمثابة عذاب مسلط على الرؤوس» وعن قضية تطبيق الشريعة الإسلامية أضافت ..«ان قضية تطبيق الشريعة ومتى يمكن تطبيقها موضوع ثار حوله جدل طويل وقد أبدى الكثيرون من الفقهاء رأيهم بأنه يجب قبل أن يتم تطبيق هذه القوانين ان يتوفر المجتمع الإسلامى الكامل، كما ذكر العالم الجليل الاستاذ محمد اسد، والذى ذكر ان أى واجب فى الإسلام يقابله حق وان المجتمع الإسلامى الذى يود ان يطبق هذه القوانين الصارمة يجب ان يكون مجتمعاً تقوم فيه الدولة بتوفير كافة متطلبات الحياة، من تعليم وسكن وعلاج وعمل. وعليه يكون على الافراد اطاعة تلك القوانين، وتجب عليهم عقوباتها الصارمة حال اخلالهم بها. أما الدولة التى تعجز عن توفير هذه المتطلبات فلا يجوز لها ان تطلب من مواطنيها ان يرتضوا تطبيقها عليهم» وعن وجهة نظرها فى مشروع القانون قالت أيضاً: «ذكرت المذكرة التفسيرية للقانون ملامح المشروع الأساسية من ناحية التبويب والضبط وخلافه، وجاء فى باب الضبط انه قد تم ضبط الصياغة بإستعمال اللفظ العربى الأصيل وبإحكام التعبير عن دقائق المعانى وبمراعاة الفقه الجنائى المتطور. ونظرة واحدة على نصوص المشروع تظهر بوضوح إنه يفتقر إلى الاحكام فى الصياغة، فقد جاءت عبارات نصوصه فضفاضة فى اكثر من موضع مما يجعلها بعيدة عن مراعاة الفقه الجنائى المتطور كما زعمت. وقد تم ذلك بإجمال الكثير من الاحكام فى مواد مختصرة أدت بذلك إلى اختزال مواد القانون من ٤٥٧ مادة من القانون الحالى إلى ١٨٨ مادة فقط فى مشروع القانون. وهذا بالطبع عيب خطير فى صياغة أى تشريع جنائى، والذى يجب ان يكون مفصلاً بأحكام حتى لا يدع مجالاً للشك أو للتغول على حريات الأفراد أو حقوقهم. فالمعروف ان القانون الجنائى هو اكثر القوانين مساساً بحريات الافراد وكرامتهم، وان هذا النوع من القوانين الفضفاضة الصياغة مرفوض فى الفقه الجنائى الحديث، حيث ان هدفها تجريم الجميع، كما انها تفتح الباب امام القاضى للتدخل بدور تشريعى يؤدى لأن يصبح القاضى مشرعاً وليس حكماً. وهو تغّول على قاعدة لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص، ومع مراعاة ان قانون اصول الاحكام القضائية قد تم تعديله حتىّ يمنع القاضى من مباشرة أى دور فى المسائل الجنائية، فإن مشروع قانون العقوبات الجديد جعل هذا التعديل غير ذى جدوى، وأعاد للقاضى سلطة تشريعية غير محدودة.. وعلى الرغم من ان القانون يدعى الاستغناء عن الاسراف، فإننا نجد انه فيما يتعلق بجرائم بعينها افاض فى صياغة النصوص بإتساع لم يسبق له مثيل لاسباب واضحة، وهى انها نصوص ذات عقوبات غليظة. فقد رصد على سبيل المثال لجرائم شرب الخمر ولعب الميسر أربع مواد، كما رصد أثنى عشر

مادة لجرائم العرض والسمعة والآداب العامة، وأربعة مواد لجرائم القذف، وثمانى مواد لجرائم الحرابة والسرقة. وهذا عدد كبير من النصوص إذا ما قورن بالعدد الكلى لنصوص القانون الإجمالية وهو ١٨٨ مادة..ان الناظر لمثل هذا القانون ومثل هذا العدد الكثير من النصوص الذى يخصص لهذه الجرائم، وبكل هذه الافاضة، لا يسعه سوى الاعتقاد ان اكثر السودانيين هم من شاربى الخمر واللصوص أوقطاع الطريق مما يستدعى توجيه جل اهتمام الشارع إلى هذا النوع من الجرائم»[٩٢].

ولنرى الآن ماذا قالت الجبهة الإسلامية القومية فى مواجهة هذا السيل الجارف من الانتقادات والمعارضة لمشروع القانون؟ فى رأى حافظ، أحد أقطاب الجبهة الإسلامية القومية، وعضو اللجنة التى قامت بصياغة مشروع القانون الجنائى «ليس هناك قانون يسرى فى الشمال وآخر يسرى فى الجنوب..وانما قانون الجنايات يسرى على كل السودان، وهو يشمل ستة حدود: السرقة والحرابة والزنا والقذف والقتل والردة..وإذا كان الجنوبيون يهددون بالانسحاب أليس من حقنا نحن كشماليين ان ننسحب أيضاً ونكون لنا برلماناً آخر؟.. والذى لا يقبل بهذه القوانين فلينسحب..نحن لم نبدأ الحرب، فليسأل عنها الذى بدأها..أى إنسان يطالب بالسلام فى ظروف الحرب غير صادق فى نواياه، ونحن سوف نقوى الجبهة الداخلية ونواجه الحرب بحرب مثلها..دعاة المؤتمر الدستورى ضد الشريعة، هم يتوهمون أننا سنتنازل عنها كى يمررون مخططاتهم ضدها عبر المؤتمر الدستورى، واعتقد ان المؤتمر الدستورى ماهو إلا «حجوة أم ضبيبينة» أى حكاية ليس لها نهاية..وإذا كان المقصود بالمؤتمر الدستورى حل مشكلة الجنوب فعلى الجنوبيين أن يتقدموا بحلول ومقترحات للبرلمان بهدف عقد المؤتمر الدستورى لحل هذه المشكلة، خاصة وانهم ممثلون فى البرلمان». وحول ما إذا كان القانون الجنائى الجديد أسوأ من قانون عقوبات ٨٣ قال «القانون الجنائى الجديد استبعد قانون عقوبات ٨٣، كذلك ما ادخل عليه من قانون أمن الدولة، واستبعدت القوانين الفضفاضة، وضبطنا صياغتها فى القانون الجديد، وجعلناها محددة.. وكانت هناك جرائم مطلقة فى قوانين سبتمبر ٨٣ حددناها فى الوظيفة العامة ومسئولة الموظف العام.. كانت قوانين سبتمبر ٨٣ فيها إثارة كثيرة جداً، فالسرقة مثلاً كانت وحدها لها سبعة أو ثمانية أنواع اختصرناها إلى سرقة واحدة عقوبتها لا تتجاوز كذا سنة سجن، وكانت هناك مصطلحات فى أول القانون، حوالى ٧٠ مادة اختصرناها إلى ١٥ مادة..والدية كانت عقوبة فجعلناها فى القانون الجديد تعويض.. وادخل شىء جديد، وهو شركات التأمين، فى جرائم التأمين تدفع هى الدية وجعلنا المهندسين والاطباء والقضاة متضامنين مالياً فى هذا الجانب . والقانون عالج أيضاً نواحى كثيرة

جداً لا أستطيع الافصاح عنها الآن إلا بعد إعلان القانون»[٩٤].

ونشير إلى أن العديدين قد تناولوا إباحة مشروع القانون اشتغال الموظفين بالتجارة، واعتبروا ان تلك النصوص تشكل الأساس القانونى لانهيار الخدمة المدنية ومؤسسات الدولة وإشاعة الفساد المالى والادارى فيها نتيجة اشتغال الموظفين بالتجارة..على ان الاتجاه للإنتقاص من المكاسب الديمقراطية وتقييد الحريات العامة فى ظل حكومة الوفاق لم يقتصر على الحماس لتمرير مشروع القانون الجنائى فى مجلس الوزراء فقط، بل استثمرت حكومة الوفاق ظروف كارثة السيول والفيضانات وقامت فى أغسطس ١٩٨٨ بتجديد لائحة الطوارئ وادخال تعديلات عليها بتعجل وفى سرية تامة ولاسباب واهية، حيث أجازت الاعتقال التحفظى لأجل غير محدد، ومنعت الاجتماعات والمظاهرات والندوات والجمعيات العمومية للنقابات، والاضراب عن العمل، وتحديد الإقامة والحركة بالاشتباه وحظر التجول والتفتيش دون أوامر قضائية، وتشكيل المحاكم الخاصة..وحددت عقوبات لمخالفة اللائحة تصل حد الإعدام والسجن المؤبد والمصادرة. وهى بهذا المعنى تتعارض مع النصوص الدستورية الخاصة بالحريات العامة والحقوق الأساسية..كما تتعارض مع وثيقة العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والتى وقعت عليها الحكومة السودانية فى ١٩٨٦/٣/١٥، وتلزم مادتها الثالثة الحكومة بإخطار الأمين العام للأمم المتحدة، وجميع الدول الموقعة على الوثيقة، بنصوص اللائحة والاسباب التى فرضتها. وقد قال عنها الصادق الشامى، المحامى، عضو مجلس نقابة المحامين «انها تهدر الحريات العامة وتتعدى على الحقوق الأساسية للمواطنين وترجع بالبلاد إلى قانون أمن الدولة أيام النظام المايوى المباد».

ومع ضراوة المعركة ضد القانون الجنائى ولائحة الطوارئ وعجز الحكومة فى درء اثار كوارث السيول والفيضانات، صدر فى أديس أبابا بيان مشترك من الحزب الاتحادى الديمقراطى وحركة تحرير شعب السودان، أعلن فيه أن لقاءاً تم فى الفترة من ١٨ إلى ٢٠ اغسطس بحث جميع المشاكل القومية واستعرض كافة الحلول العملية لدفع عملية السلام إلى الأمام..وقد تراس وفد الحزب الاتحادى الديمقراطى سيد أحمد الحسين، الأمين العام للحزب، بينما ترأس وفد حركة تحرير شعب السودان د/لام اكول..وجاء فى البيان ان وجهات نظر الطرفين متطابقة تماماً، حيث اتفقا على ضرورة إستمرار الحوار للوصول إلى الصيغة العملية التى ستدفع وتحقق قيام المؤتمر الدستورى المرتقب..وقال البيان أيضاً انه انطلاقاً من حرص الطرفين على وجوب تحقيق أمانى الشعب فى السلام الحقيقى والاستقرار تم الاتفاق على الآتى:

١- ضرورة اللقاء مرة أخرى بين الوفدين فى فترة لا تتعدى الاسبوعين من تاريخ إعلان هذا البيان.

٢- ضرورة لقاء الزعيمين السيد محمد عثمان الميرغنى، زعيم الحزب الاتحادى الديمقراطى، والدكتور جون قرنق دى مابيور رئيس القيادة السياسية والعسكرية العليا للحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان، فى القريب العاجل.

٣- يناشد الطرفان الأسرة الدولية والمنظمات الإنسانية والخيرية بالإسراع فى تقديم المساعدات للمتضررين من آثار السيول والفيضانات خاصة فى الخرطوم والشرق والشمال.

٤- يناشد الطرفان كل القوى السياسية السودانية ضرورة العمل الدؤوب لتهيئة المناخ الملائم لتحقيق رغبة شعبنا فى السلام والإستقرار عن طريق عقد المؤتمر القومى الدستورى فى القريب العاجل.

٥- يناشد الطرفان كل أبناء شعبنا العظيم التحلى باليقظة التامة وتفويت الفرصة على القوى المتربصة بالشعب والتى ترفض الاجماع الوطنى وتعرض البلاد للتفرقة والشتات».

وتعليقاً على ذلك أدلى الصادق المهدى بتصريحات إيجابية اعتبر فيها البيان المشترك عملاً إيجابياً يصب فى مجرى محاولات حل مشكلة الجنوب سليماً، وأعلن عن ترتيبات لاجتماع مشترك بينه وجون قرنق فى إحدى العواصم الافريقية. وبشكل عام وجد البيان المشترك بين الحزب الاتحادى الديمقراطى وحركة تحرير شعب السودان ارتياحاً حمل تفاؤلاً كبيراً وسط كل القوى السياسية والنقابية، عدا الجبهة الإسلامية القومية، لاسيما وان اللقاء قد زج ثانى أكبر الاحزاب السياسية بالبلاد فى عملية السلام، حيث لم يشارك مطلقاً فى كل المشاورات التى سبق ان جرت بين القوى السياسية وحركة تحرير شعب السودان..وساعدت على انجاز هذه الخطوة وساطات سودانية وعربية عديدة. وبحكم ثقل الحزب الاتحادى فى الساحة السياسية وعلاقاته العربية المتطورة، فقد أحدث البيان المشترك اضطراباً فى الموازنة السياسية وخلخلة فى العلاقات بين احزاب حكومة الوفاق وفى تماسكها وأدائها اليومى.

إستمرت المناقشات فى مجلس الوزراء وانقضت مدة الشهرين، التى حددتها الجبهة الإسلامية القومية لاجازة مشروع القانون الجنائى، دون اجازته ودون انسحاب الجبهة الإسلامية من حكومة الوفاق. وفى ١٧ سبتمبر اصدر مجلس الوزراء بياناً رسمياً عقب جلسة صاخبة أقرَّ تحويل الخلافات المستعصية حول القانون الجنائى إلى الجمعية التأسيسية بعد مناقشات استغرقت اكثر من

شهرين..وحول الاطار الذى مرر به مجلس الوزراء مشروع القانون قال عثمان، وزير الاسكان، ان مجلس الوزراء قد «وضع مقدمة تؤكد الحرص على الحقوق الاساسية للمواطنين كما جاءت فى المواثيق الدولية، وفتح باب الاجتهاد فى المسائل القفهية، وعدم الالتزام بأى رأى مذهبى لأى جهة، والمسائل الفنية فى الصياغة وترقيم المواد تؤخذ من مجموع الاجتهادات المقدمة أمام لجنة التشريع والشئون القانونية»[٩٥]. وفى إحالة مشروع القانون الجنائى للجمعية التأسيسية قال محمد عثمان الميرغنى، زعيم الحزب الاتحادى الديمقراطى «الواقع ان الخلافات فى مجلس الوزراء حول هذا المشروع هى التى أدت إلى وضع تحفظات، ولذلك حول الموضوع للجمعية التأسيسية بما حوله من نقاط خلاف أساسية وجوهرية. وفى اعتقادى ان هذا ما كان يجب ان يتم. فمادام الامر محل خلاف، فقد كان من الافضل ان يستمر بحث الامر فى اطار الاحزاب حتى يتم التوصل إلى الصيغة المناسبة، ولكن تحويل المشروع إلى الجمعية التأسيسية بما فيه من خلافات، فهذا امر غير مألوف، من ناحية ثانية فإن وجود هذه التحفظات أو الخلافات فى وجهات النظر تجعلنا نقول أن مجلس الوزراء لم يجز المشروع، ولكن وافق على تحويله إلى الجمعية التأسيسية...إذ كيف يجيز مجلس الوزراء المشروع وهناك خلافات ولم يتم التصويت بشأنه؟» أما اختلاف الاحزاب الجنوبية المشاركة فى حكومة الوفاق مع تحويل مشروع القانون الجنائى للجمعية التأسيسية، فقد عبر عنه الدواجو إذا قال «ان ادخال القانون الجنائى دائرة الجمعية التأسيسية قبل حسمه فى مجلس الوزراء يعنى التوجه لإجازته بالأغلبية الميكانيكية داخل الجمعية التأسيسية فى قضية لابد من حسمها بالوفاق»[٩٦] ورفعت كتلة المعارضة البرلمانية التى يتزعمها اليابا سرور مذكرة انتقدت فيها القانون وقدمت عرضاً موجزاً لرؤية الاحزاب الافريقية السودانية للخلفية التاريخية لمشروع الدولة الدينية فى السودان، وهى رؤية تعكس عمق شكوك الجنوبيين فى الحكومات والاحزاب الشمالية الحاكمة منذ فجر الاستقلال حتى حكومة الوفاق ١٩٨٨. تقول المذكرة ان هذا التوجه بدأ فى أول برلمان بعد الاستقلال عندما طرح مشروع الدستور الإسلامى، وفى فترة حكم الجنرال عبود اتخذ شكل اجراءات لأسلمة وتعريب الجنوب، وكان لابد ان تؤدى إلى تأجيج نيران الانفصال فى نفوس الجنوبيين. وتجددت هذه المساعى عام ١٩٦٨ عندما طالبت احزاب الأمة والاتحادى وجبهة الميثاق (الاخوان المسلمين) بالدستور الإسلامى، ولكن هذا التوجه وجد معارضة أبناء الجنوب والقوى الوطنية الديمقراطية فى الشمال مما أدى إلى افشاله وانقلاب جعفر نميرى عام ١٩٦٩. ووضعت المذكرة يدها على أهم سلبيات مشروع القانون الجنائى المتمثلة فى استثناء

الجنوب وثنائية القوانين التى تؤدى إلى فصل الجنوب فعلياً فى المستقبل. واعلنت كتلة الاحزاب الافريقية السودانية مقاطعة كل جلسات الجمعية المتعلقة بمناقشة مشروع القانون والانسحاب من عضوية لجنة السلام التى شكلت مؤخراً بين الحكومة والمعارضة، والتضامن مع كافة القوى الوطنية من النقابات والمنظمات الجماهيرية والاحزاب خارج الجمعية من أجل فضح سلبيات المشروع واسقاطه. وبذلك اعادت المذكرة المشاكل الى جذورها، إلى التاريخ والجغرافيا، إلى التمايز العرقى والثقافى وتعدد الاديان فى السودان(٩٧). أى إلى التمايز التاريخى والأثنى والثقافى بين الشمال، الذى تغلب فيه الثقافة العربية الإسلامية، والجنوب بثقافاته الافريقية ودياناته التقليدية والمسيحية.

وقامت نقابة المحامين، أيضاً، بتحرير مذكرة ناشدت فيها أعضاء الجمعية التأسيسية والحكومة عدم التسرع والاستعجال فى اجازة مشروع القانون الجنائى لسنة ١٩٨٨، لأن صياغته تمت فى ليل بعيداً عن الحوار والتداول، مما جعل شعبنا يجمع على رفضه جملة وتفصيلاً..واكدت المذكرة على ضرورة اتاحة الفرصة وافساح المجال للحوار الجاد فى أوساط الخبراء القانونيين والعلماء والاحزاب السياسية والتجمعات الجماهيرية والفئوية، وهذا بالتأكيد يستدعى سحب المشروع الجنائى فوراً من مضابط الجمعية التأسيسية واخضاعه للدراسة(٩٨). ولعل السبب المباشر فى تعاظم المعارضة واشتدادها بعد ايداع مشروع القانون الجنائى لدى الجمعية التأسيسية يكمن فى اصرار اعلام الجبهة الإسلامية القومية ورئيس الوزراء، فى المراحل الأولى لإيداعه، على تكييف ذلك باعتباره اجازة من مجلس الوزراء لمشروع القانون الجنائى، فجاء رد الفعل واضحاً من كل الاحزاب المشاركة فى حكومة الوفاق على هذا التكييف، خاصة بعد عرضه للاجازة فى مرحلة القراءة الثانية، والتى شهدت تصاعداً فى حملة المعارضة لمشروع القانون، وامتد رد الفعل حول ما قيل عن إجازة لمشروع القانون فى مجلس الوزراء ليشمل رئيس الوزراء نفسه، حيث اعترف الصادق المهدى بأن مشروع القانون لم تتم اجازته فى مجلس الوزراء وان التباساً حدث حول الموضوع(٩٩).

وفى ١٩٨٨/١٠/٤ وضع مشروع القانون للإجازة فى مرحلة القراءة الثانية إلا أن ذلك لم يتم. وتقدم زعيم الجمعية التأسيسية/ حسن شيخ ادريس/ باقتراح، نيابة عن رئيس الوزراء الصادق المهدى، يتكون من سبع نقاط، لحسم الخلافات حول البنود المختلف عليها فى مشروع القانون فأجازت الجمعية التأسيسية مقترحة.. وتدور نقاطه السبع حول:

١- اصدار قانون جنائى مستمد من المادة ٤ من الدستور الانتقالى وملتزم

بتطبيق الحدود الشرعية، ويعمل على التوفيق بين الجميع.

٢- التفاوض لايجاد صيغة استثناء عادلة ومقبولة للعاصمة فيما يتعلق بتطبيق الحدود الشرعية.

٣- تفاصيل الحدود المختلف عليها يتفق عليها.

٤- إعادة صياغة البنود الأخرى قابلة للتعديل.

٥- مع تلك التحفظات تقر الجمعية التأسيسية القانون المقدم لها من الحكومة بحيث يشكل اجندة تناقش باعتبار ان المشروعات الآتى بيانها مصادر للمناقشة

(أ) مشروع الحزبين (الاتحادى الديمقراطى - حزب الأمة).

(ب) مشروع لجنة الوفاق الذى شاركت فيه كل الاطراف السياسية.

(ج) مشروع الجبهة الإسلامية القومية.

(د) مسألة استثناء العاصمة.

٦- لجنة التشريع تبحث المشروع مستهدية بالمصادر المشار إليها وتحقق الاتفاق حول جميع النقاط إذا استطاعت.

٧- تقود لجنة التشريع مناقشة واسعة للموضوع وتقدم للجمعية التأسيسية فى مرحلة التقرير نصاً فيه أوسع مقدار من الاتفاق وفيه تحديد لنقاط معينة تحسمها الجمعية التأسيسية بالأغلبية[١٠٠].

ويذكر انه عندما عرضت النقاط السبع للتصويت وقف النائب محمد عثمان مكى، احد اقطاب الجبهة الإسلامية القومية، ملوحاً بالقانون قائلاً بأن ما يجب التصويت عليه هو هذا القانون، فرفضت الجمعية التأسيسية بالاجماع ما تقدم به..وقد اصدر محمد يوسف محمد، رئيس الجمعية التأسيسية، ومن اقطاب الجبهة الإسلامية القومية، بياناً عقب اجازة النقاط السبع التى تقدم بها زعيم الجمعية، قال فيه ان مشروع القانون الجنائى أجيز فى مرحلة القراءة الثانية[١٠١]. كما اصر اعلام الجبهة الإسلامية القومية على ان الاتفاق السياسى الذى اجيز عبر النقاط السبع انما هو اجازة لمشروع القانون الجنائى فى مرحلة القراءة الثانية، مثلما اصرت بأن تحويله من مجلس ا لوزراء إلى الجمعية التأسيسية يعتبر بمثابة اجازة له من مجلس الوزراء. وتعليقاً على ماحدث أمام الجمعية. قال محمد عثمان الميرغنى، زعيم الحزب الاتحادى الديمقراطى..«إن الجمعية التأسيسية لم تجز مشروع القانون المقدم من د/ حسن الترابى، بل اجازت مشروع الاتفاق المقدم مع مشروعات القوانين المقدمة من حزبى الاتحادى والأمة ولجنة النصرى واية قوانين اخرى للجنة التشريع بالجمعية». وانتقد مغالطات رئيس الجمعية التأسيسية حول هذه القضية، قال: «انه إذا صدقت النوايا حول القوانين الإسلامية فإن المشروع

المقدم من اللجنة المشتركة من حزبى الاتحادى الديمقراطى والامة وتمت صياغته فى مكتب النائب العام قد اعد فى اكتوب ١٩٨٧، وقدم من قبل الحزب الاتحادى الديمقراطى لاحزاب الوفاق فى مايو الماضى، واكد الميرغنى حرص حزبه على اجازة قوانين بديلة لقوانين سبتمبر وان الأساس لها يجب ان يكون مشروع القانون المقدم من حزبى الأمة والاتحادى وان لجنة التشريع ستبدأ فى مناقشة مشروعات القوانين بعد اعادة تشكيلها».. وحول ما تردد عن رفض اعادة تشكيل اللجنة قال الميرغنى «إذا حدث ذلك فإنه يعنى المزيد من التعطيل لاجازة القوانين»(١٠٢) وفى اجابة على سؤال من صحيفة الاتحادى الناطق باسم الحزب الاتحادى الديمقراطى، ادلى خلف الله الرشد، رئيس القضاء الاسبق، برأيه فيما حدث بجلسة الجمعية التأسيسية المشار إليها قائلاً: «ان تفسير الاتفاق المجاز بانه اجازة لمشروع القانون فى مرحلة القراءة الثانية انما هو تفسير خاطئ، لان هذا لا يتفق مع اللائحة والاجراءات البرلمانية. اما التفسير الصحيح فهو ما ذهب إليه السيد رئيس لجنة التشريع بالجمعية التأسيسية، لأن هناك بديلين لا ثالث لهما: أما ان تعتبر اجازة الاتفاق قراراً سياسياً بإحالة النقاط السبعة المضمنة فيه إلى لجنة التشريع لدراسة المشروع المقدم من النائب العام، والذى يعرف بـ(قانون الترابى) وذلك لدراسته مع المشاريع الاخرى المقدمة، ثم يقدم مشروع قانون جديد إلى الجمعية التأسيسية. وأما إذا كان ما تم بإجازة الاتفاق قراءة ثانية لمشروع قانون الترابى فإن هذا يعتبر سقوطاً لهذا المشروع، لانه لم يجز كله...والمفروض ان يجاز مشروع القانون دون اعتراض على ايه جزئية من جزئياته..وإذا تم الاعتراض على ايه جزئية منه فانه يعتبر ساقطاً»(١٠٣). ويذكر ان تاج السر منوفلى/رئيس لجنة التشريع فى الجمعية التأسيسية (اتحادى) وصف اجازة النقاط السبع بأنه اتفاق سياسى لا يعتمد على اللائحة وهو اتفاق سياسى فى المقام الأول ولا يستند على جوانب اجرائية نظراً للتحفظات والاختلافات التى صاحبت مشروع القانون الجنائى(١٠٤). وخلاف موقف الاحزاب الجنوبية المشاركة فى الحكومة من مشروع القانون الجنائى، وكذا الوضوح فى موقف الحزب الاتحادى المعارض له، فقد أعلن الحزب القومى المشارك فى الحكومة على لسان أمين بشير فلين، عضو الجمعية التأسيسية ووزير السياحة، تعليقاً على ماحدث فى الجمعية التأسيسية: «ادخلنا فى مجلس الوزراء ستين تعديلاً على المشروع اضافة إلى عدد كبير من التحفظات، وكنت من دعاة عدم مناقشة مثل هذه القوانين فى الظلام، وقد تحقق ذلك بتحويل المشروع إلى الجمعية التأسيسية..وأقول ان ماتم فى جلسة الجمعية التأسيسية هو ببساطة اتفاق على كيفية مناقشة المشروع إلى جانب مشاريع القوانين الاخرى، التى اصبحت مصادر

للتشريع، وان تناقش جميع هذه المشاريع مع بعضها وبموجب الاقتراح الذى قدمه زعيم الجمعية، وبموجبه وقفنا إلى جانب الاقتراح وهو انه ليس ثمة قانون قد اجيز فى أى مرحلة من المراحل وماحدث اتفاق سياسى»(١٠٥).

وهكذا اعتبرت كل الاطراف المشاركة فى الحكومة ان ماحدث فى الجمعية التأسيسية هو اتفاق سياسى ولا يمكن اعتباره، بأى حال، اجازة لمشروع القانون الجنائى، فيما عدا الجبهة الإسلامية القومية، التى اصرت على ان مشروع القانون تمت اجازته فى مرحلة القراءة الثانية. وفى هذا الصدد لسنا فى حاجة لاستعراض آراء كتلتى المعارضة السودانية الافريقية والديمقراطية، وكذا الأمر بالنسبة لقوى المعارضة خارج الجمعية ممثلة فى الاحزاب والنقابات، ولكننا نكتفى بإستعراض وجهة نظر احد القانونيين المستقلين (مسيحى الديانة) ثم ابراز وجهة نظر احد قادة الجبهة الإسلامية القومية. يقول الاستاذ جريس اسعد المحامى: «إن الموضوع الذى احيل للجمعية التأسيسية، طبقاً لقرار مجلس الوزراء، هو تقرير اللجنة الوزارية حول المسائل الخلافية فى مشروع القانون الجنائى لسنة ١٩٨٨، ومذكرة رئيس مجلس الوزراء، وهذه المسألة ثابتة ثبوتاً قطعياً بقرارمجلس الوزراء رقم ٢٠٤، ولكن الذى حدث فى الجمعية هو عدم طرح تقرير اللجنة الوزارية أوالمذكرة، وانما طرح مشروع القانون الجنائى، الذى أعده ديوان النائب العام بحسبان ان ما قدم للجمعية هو شرع الله وشرع الله لا يجوز الاعتراض عليه. ولكن حقيقة الامر ان مشروع القانون الجنائى ليس هو شرع الله، فالمواد التى تتحدث عن الحدود هى ثمانى مواد فقط، وهذه مختلف عليها، أما باقى المواد وهى ١٨٠ مادة، فلم ترد لا فى الكتاب ولا فى السنة، ولذلك فهى ليست شرع الله وجميعها متعلقة بجرائم وعقوبات وضعية لاصلة لها بالشريعة الإسلامية، فعلى سبيل المثال المادة ٧٦ تعاقب أى شخص أو نقابة أواتحاد عند التوقف عن العمل بالنسبة للخدمات العامة حتى لو كان التوقف مشروعاً وبالمسوغ القانونى، وهذه الجريمة لم يعرفها التشريع الإسلامى ولا الفقه ولا الكتاب والسنة.. والثابت مما طرح أمام الجمعية فى جلسة القراءة الثانية، طبقاً للواقع ومضابط الجمعية، أنها قد اجازت اقتراح السبع نقاط، الذى قدمه السيد حسن شيخ ادريس زعيم الجمعية، وهذا الاقتراح فقط هو الذى تم التصويت عليه، ولم يتم التصويت على مشروع القانون الجنائى فى مرحلة القراءة الثانية، لأن الحكومة أرادت هذا حسب الاتفاق السياسى الذى توصلت إليه، والذى قدمه زعيم الجمعية. ولذلك يكون مشروع القانون الجنائى قد سقط ولا يعتبر قانوناً مجازاً إلى مرحلة اللجنة والقراءة الثالثة، وإذا تم هذا فى المستقبل فإن هذا القانون سيكون قانوناً غير دستورى ويكون واجباً الحكم ببطلانه، ومصير هذا القانون هو

وضعه فى أجندة أو مسودة خاضعة لدراسة لجنة التشريع مع غيره من مشروعات القوانين المودعة لديها. وفى اعتقادى ان اللجنة ستقوم بصياغة مشروع جديد للعقوبات يتم طرحه على الجمعية بالطرق التى تسمح بها اللائحة، أما بالنسبة للحدود الإسلامية فيقترن تطبيقها ويشترط قيام المجتمع الصحيح المعافى الذى تكتمل فيه أسباب العدالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من كافة الوجوة، وهذا هو الرأى الراجح فى الفقه الإسلامى، وهذا هو رأى الرسول (صلعم) حينما قال «تعافوا فى الحدود» أى أنه يريد التسامح فى الحدود لأنها عقوبات شديدة، والمجتمع السودانى بحالته التى يعيشها الآن يعتبر من اكثر المجتمعات ناقصة العدالة بكافة أنواعها، واكثر المجتمعات حاجة إلى المسكن والمأكل والمشرب والملبس والتعليم والأمن والعلاج. ولذلك لا يمكن ان تغلظ على الشعب السودانى بالحدود، وفى التعازير، وهى العقوبات العادية بالسجن والغرامة، ما يكفى لردع الخارجين على القانون لا تثريب على الحاكم والسلطة الحاكمة ان هى أرجأت أو أوقفت تطبيق الحدود ولا يعتبر هذا خطأ من ناحية التشريع الاسلامى. وفى هذا يقول الاستاذ المستشار/ حسن الهضيبى، المرشد العام الاسبق للاخوان المسلمين، والذى عمل محامياً وقاضياً ومستشاراً بعد تخرجه من الجامعة عام ١٩١٥، حيث شهد عند استدعائه فى قضية محمود عبد اللطيف، التى جرت عام ١٩٥٤ فى القاهرة، بانه طبق قانون العقوبات المصرى الخالى من الحدود الإسلامية اثناء توليه منصب القضاء، وقد كان مرتاح الضمير طوال هذه المدة، ولم يكن يرى ان فى هذا خروجاً عن الإسلام. بالنسبة للسودان، وهو بلد متعدد الاعراق والاجناس والعناصر والثقافات والديانات، فهو قطر متعدد التركيب، وأنسب قانون لهذه التركيبة هو القانون الوضعى الذى لا يستند على عقيدة دينية بعينها، وهذا المنهج يوحد ابناء الأمة السودانية، فى حين ان تغليب عقيدة دينية على غيرها يضعف الوحدة ويضعف الحس الوطنى لدى افراد الشعب السودانى»[١٠٦].

وفى مواجهة كل ما قيل حول تكييف وضع مشروع القانون الجنائى أمام الاجهزة والمؤسسات المشار إليها، ذكرت الجبهة الاسلامية القومية فى تصريحات ادلى بها محمد الحسن الامين، عضو الجمعية التأسيسية، واحد قادتها، مايلى: «أى مشروع قانون يأتى إلى الجمعية التأسيسية تكون امامه ثلاث احتمالات..اما ان يجاز أو يرفض أو يؤجل، فلا إحتمال آخر، وما حدث مؤخراً أثناء مناقشة القانون الجنائى لسنة ١٩٨٨ من اقتراحات واختلافات لا يخرج عن كونه سيقود الجمعية إلى ولحد من الاحتمالات الثلاثة، ان ماحدث فى الجمعية كان اجازة للقانون المقدم إلا أنها جاءت فى صورة تحفظات محددة وبإضافة بعض القوانين لتكون مصاحبة

للقانون الأساسى الذى كان مطروحاً للنقاش..إذن فقد أجيز القانون فى مرحلة القراءة الثانية، وتم تحويله للجنة التشريع، فلا يمكن ان يصل للجنة مشروع غير مجاز من الجمعية وتحويله للجنة يعنى ان الجمعية اجازته واجازت السمات العامة باعتباره قانوناٍ اسلامياً، واضافة القوانين الأخرى المصاحبة قصد منه الوصول فى النهاية لصيغةِ القانون الذى توافق عليه اللجنة..إذن وكما قلت لا يمكن احالة أى مشروع للجنة ما لم يكن مجازاً، وهذا ما حدث بالنسبة لإحالة المشروع للجمعية التأسيسية التى لا تقبل أى قانون حكومى لم يجز من مجلس الوزراء، فبمجرد وصول هذا المشروع للجمعية يكون المفهوم انه اجيز من مجلس الوزراء، نفس الشىء بالنسبة للإحالة للجنة التشريع فلا يمكن قبول أى قانون ما لم يمر بمرحلة القراءة الثانية، سواء قدم من شخص أومن الحكومة، فإذا أحيل هذا القانون، مع بقية الملاحظات المصاحبة له، والمشاريع التى يجب ان تطلع عليها اللجنة، يكون ذلك أيضاً إجازة للقانون فى مرحلة القراءة الثانية وسوف يمر من هذه المرحلة لمرحلة التقرير، الذى سيصدر من اللجنة، ثم إلى مرحلة القراءة الثالثة، وكل ذلك يعنى ان الإجراءات مستمرة بصورة طبيعيةجداً..فالاقتراح المجاز يقول ان مشروع القانون يجاز كأجندة، وذلك يعنى اعتباره أساساً للنقاش..اصلاً كان الخلط فى ان بعض النواب كانوا يرون انه لا يجوز تعديل هذا القانون، لكنه قانون يحتمل التعديل فى كل مواده بشرط ألا يمس التعديل السمات العامة من حيث انه قانون جنائى إسلامى، فيجب ان تبقى هذه السمات ولكن يمكن ان تعدل كل مواده الـ(١٨٨) ويمكن ان تضاف له ١٠٠ مادة ...فلا شىء يمنع هذا..وجاءت التحفظات لتقر هذا الأمـــــر»[١٠٧]. ودون الدخول فى مغالطات وجدل عقيم فإن المسألة الأكثر حسماً للموضوع لا تكمن فى التفسير أو نصوص لائحة الجمعية بقدر ما ترتبط بحقيقة ان الجمعية التأسيسية مؤسسة نيابية لا تخرج فى تكوينها عن احزاب الأمة والاتحادى الديمقراطى والجبهة الإسلامية والاحزاب الجنوبية والكتلة الديمقراطية والحزب القومى..وقد أعلنت هذه الاحزاب جميعها، عدا الجبهة الإسلامية القومية، وبما فى ذلك الصادق المهدى صاحب الاقتراح الذى اجيز، اعلنوا جميعاً ان ما حدث كان اتفاقاً سياسياً ولا يعنى اجازة مشروع القانون الجنائى لسنة ١٩٨٨، والذى قام بتقديمه لمجلس الوزراء د. حسن الترابى، النائب العام، ثم احيل للجمعية التأسيسية بآراء محددة..

وقد أدى تعنت الجبهة الإسلامية القومية فى الالتفاف على الاجماع الذى تبلور حيال مشروع القانون الجنائى إلى أدخالها فى عزلة خانقة زاد من قبضتها على عنقها موقفها من التطورات التى شهدتها الساحة السياسية على صعيد الجهود

المبذولة لاحلال السلام فى البلاد... ففى ١٨ اكتوبر رجع سيد أحمد الحسين من جولة المفاوضات الثانية مع وفده، حيث التقى فى اديس أبابا مع وفد يمثل حركة تحرير شعب السودان، وأعلن ان الجانبين توصلا لاتفاق سيعلن بعد اللقاء الذى سيتم خلال الثلاثة أسابيع القادمة بين زعيم الحزب السيد محمد عثمان الميرغنى والعقيد/ جون قرنق، وأعرب عن أمله فى ان تقبل القوى السياسية فى السودان الاتفاق عند اعلانه كضرورة وطنية لإنهاء الحرب، وقال إن حزبه ملتزم بالاتفاق الذى تم التوصل إليه مهما كانت الظروف..وقد وجد ذلك ترحيباً من كل الاحزاب السياسية عدا الجبهة الإسلامية القومية..وفى حزب الأمة تحديداً وصف د.بشير عمر نائب الامين العام للحزب الاتفاق بأنه إيجابى ويجد كل الدعم والتأييد..كما أعلن الصادق المهدى، رئيس الوزراء، ان المجلس سيدرس المفاوضات التى قام بها الحزب الاتحادى الديمقراطى مع حركة قرنق وسيصدر قراراً بشأنها..[١٠٨] ولاحقاً أعلن الصادق المهدى «إن الحكومة سوف تسن قانوناً يضبط أى إتصال حزبى أو شخصى مع الحركة الشعبية لتحرير السودان التى يتزعمها جون قرنق، واعتبر ان أى إتصال يتم مع حركة قرنق دون إذن من حكومته يعد خيانة عظمى»..وقد أعلنت معظم الاحزاب السودانية رفضها لأى قانون أو محاولات لوقف الاتصال مع حركة قرنق..وأدانت الاحزاب الجنوبية ما أعلنه السيد الصادق المهدى باعتبار أنه يؤشر أن الحكومة اختارت الحرب بدلاً من مساعى السلام..وواضح ان التصريح جاء رداً على المفاوضات الناجحة التى أجراها الحزب الاتحادى الديمقراطى مع حركة تحرير شعب السودان لأنه لم تكن هناك مفاوضات تجرى غيرها، كما لم ترد أى إشارة عن نتائج الدراسة التى اجراها مجلس الوزراء حول تلك المفاوضات ونتائجها المتوقعة أو حتى أنها وضعت قيد النظر امام المجلس..وعندما نشر تصريح الصادق المهدى الاخير كان مبعوث الحزب الاتحادى الديمقراطى، يوسف أحمد يوسف، يقوم بإجراء إتصالات مع حركة قرنق فى أديس أبابا لتحديد موعد ومكان اللقاء المرتقب بين السيد/ محمد عثمان الميرغنى والعقيد جون قرنق.

وفى اليوم السابق لموعد سفر السيد محمد عثمان الميرغنى إلى العاصمة الاثيوبية لإجراء المفاوضات مع العقيد جون قرنق تعرض منزل الأول فى الخرطوم، لهجوم مسلح إستخدمت فيه القنابل المضيئة والرصاص مساء ١٩٨٨/١١/١٠، وكانت الطلقات مدوية فى تلك الساعات المتأخرة من الليل وتحمل فى أحشائها معان كثيرة وترسم بضوئها الخاطف إشارات واضحة فى سماء البلاد، أهمها ان الجبهة الإسلامية لن تدع اتفاقية السلام تمر ولو بقوة السلاح[١٠٩] وكان للتوقيت دلالته ومعناه، فقد تم فى الليلة السابقة لسفره، وفى اعقاب رفض الحزب الاتحادى

الديمقراطى لبيان الوحدة مع ليبيا بدعوى ضرورة حل مشاكل السودان الداخلية قبل الدخول فى أى صيغة وحدوية مع قطر من الاقطار(١١٠) وعند مجيئه من أديس أبابا وتوقيعه الاتفاقية مع حركة تحرير شعب السودان، علق محمد عثمان الميرغنى على حادث اطلاق الرصاص على منزله قائلاً: «نحن احفاد كربلاء لا يثنينا الرصاص والارهاب عن الحق، ولإعلاء كلمةالله والإسلام لابد ان نرسى السلام، وبالسلام تعلو كلمة الحق، ولابد من حقن الدماء وصيانة الوحدة الوطنية»(١١١).

وفى ١٦ نوفمبر وقع الطرفان مبادرة السلام السودانية بإمضاء كل من محمد عثمان الميرغنى، كزعيم للحزب الاتحادى الديمقراطى، والدكتور/ جون قرنق، كرئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان وقائد عام الجيش الشعبى. وجددت المبادرة فى نصوصها المطلوب لبلوغ السلام، واشتملت على خمسة نقاط، الأولى عن عوامل تهيئة المناخ لانعقاد المؤتمر الدستورى، وذكرت فى ذلك النقاط التالية:

١- تجميد الحدود وكافة المواد ذات الصلة فى قوانين سبتمبر ١٩٨٣ إلى حين انعقاد المؤتمر الدستورى.

٢- إلغاء الاتفاقيات العسكرية التى تؤثر على السيادة الوطنية.

٣- رفع حالة الطوارئ.

٤- وقف اطلاق النار.

وجاءت الفقرة الثانية لتتحدث عن تشكيل اللجنة القومية التحضيرية للمؤتمر الدستورى، ثم الثالثة عن مكان انعقاد المؤتمر الدستورى، الذى تقوم بتحديده اللجنة التحضيرية القومية، استناداً على ما يرضى الطرفين والرابعة عن تاريخه، وحدد ٣١ ديسمبر ١٩٨٨ موعداً لانعقاده. والنقطة الخامسة عبارة عن مناشدة لانضمام كافة القوى السياسية لهذا الجهد من أجل السلام والاستقرار (١١٢).

وجدت مبادرة السلام السودانية موافقة وتأييد الحركة السياسية والنقابية، وبتفاؤل لإقتراب موعد بلوغ السلام . . . عبر عن ذلك لحدود بعيدة موكب استقبال محمد عثمان الميرغنى، كان موكباً ضخماً، لم يكن احد يتصور ان هناك رغبة وشوقاً للسلام يمكن التعبير عنه بهذه الحرارة وهذا الحجم، وربما الميرغنى نفسه لم يكن يتوقع ان تخرج الخرطوم رجالاً ونساء وشباباً واطفالاً، ترحيباً بخطواته نحو السلام، بهذا القدر الهائل. فالزعيم نفسه لم يكن يعلم مدى تعطش البلاد للسلام، وإلا كان قد قام بمبادرته منذ وقت مبكر(١١٣) وبقيت الجبهة الإسلاميةوحدها على موقفها، ورمت المبادرة بوقوف جهات أجنبية خلفها. ومنذ البداية عملت على إجهاضها ومنعها من ان تتحول إلى سياسة رسمية وذلك عن طريق محاولاتها المستميتة لاصدار قرار من مجلس الوزراء يمنع أى إتصالات حزبية أوشخصية

بحركة قرنق، وعن طريق التهديد بإغتيال الميرغنى بالإضافة إلى دفع حزب الأمة لتقديم اقتراح بتعديل الاتفاقية وتفويض رئيس الوزراء للتعامل مع نتائجها وتوضيحاتها. وكان لبنود المبادرة ذات الطابع العملى جوانب تعزز من إمكانيات نجاحها لأن تجميد الحدود كان امراً واقعاً منذ ١٩٨٥ تقريباً، كما كان رفع حالة الطوارئ ووقف اطلاق النار من المسائل الفنية التى يمكن الوصول فيها إلى رأى مشترك واتفاق عملى. وعلى الرغم من الاستعداد للأخذ والرد فى مسألة إلغاء الاتفاقيات العسكرية، التى تؤثر على السيادة الوطنية، فإنه بند لا معنى له. ولقد كانت اطراف عديدة ترى ان تمسك حركة قرنق بهذا الشرط هو نوع من التعجيز، أو من باب الشروط التى تعرض للمساومة والتسوية على قاعدة اسقاط شرط مقابل من الطرف الذى يدير الحوار. ويبدو ان نقاشاً مستفيضاً استغرقه هذا البند فى المفاوضات، فجاءت صياغته على هذا النحو من العمومية، حيث كانت تتمسك الحركة بإلغاء اتفاقية الدفاع المشترك مع مصر التى أبرمها جعفر نميرى، والبروتوكول العسكرى مع ليبيا الذى وقعه عثمان عبدالله وزير الدفاع اثناء الفترة الانتقالية، بالرغم من ان الزعم بأنهما ينتقصان من السيادة زعم فى غير محله لانهما يقعان فى إطار ممارسة السيادة مع الآخرين وتأمين دعم مشروع للقوات المسلحة من دول صديقة أوشقيقة الخ . . وهو حق من حقوق الدولة فى ترتيب علاقاتها مع الآخرين. وماذا لو أثيرت مسألة الدعم الذى كانت تتلقاه الحركة من دول أخرى بأنه يسلبها ارادتها كحركة وطنية؟؟ وهو أدعى للإستساغة والقبول من إتهمام الدولة بتوقيعها لاتفاقيات عسكرية على أنه عمل مخل بالسيادة . . وعلى العموم فأن هذا البند لم يكن ينطوى على صعوبات لتجاوزه أو الاتفاق بشأنه أو إيجاد مخرج للتدليل على توفره كعنصر مهم فى تهيئة المناخ لعقد المؤتمر الدستورى. ولكن يبدو أن الصادق المهدى، رئيس الوزراء، لم يكن مستعداً لتقرير أهمية المبادرة وضرورتها ولا لتقدير أبعاد الاستقبال الجماهيرى الكبير الذى وجدته، رغم انه قام بجولة سريعة بسيارته فى طريقه لزيارة الحصاحيصا، حول مطار الخرطوم لحظة استقبال الجماهير للميرغنى والوفد المرافق له العائد من اديس أبابا. ورغم ان الجولة ظهرت كأنها مصادفة، يبدو أن الصادق أراد ان يتعرف شخصياً على حجم الاستقبال وحجم تأييد الجماهير للمبادرة، ولكنها بدلاً من ان تكون دافعاً لتأييده ومباركته أدت إلى احجامه وحذره وتردد موقفه من المبادرة(١١٤).

وبعد يوم واحد من توقيع الاتفاقية تعرضت طائرة كانت تقل وزير الدفاع، الفريق أول، معاش، عبدالماجد حامد خليل، والفريق أول/ فتحى أحمد على القائد العام

للقوات المسلحة وقادة الافرع الرئيسية فى القوات المسلحة السودانية، للإصابة بصاروخ سام ٧ فور اقلاعها من مطار مدينة واو فى جنوب السودان متجهة إلى الخرطوم، وقد استطاع قائدها ان يهبط بها مرة أخرى بسلام فى مطار واو...أدانت القوى السياسية جميعاً هذه الجريمة، إلا أن أنصار المبادرة لم يحمّلوا مسئولية الحادث لحركة تحرير شعب السودان..ونفت الحركة الشعبية بشدة مسئوليتها عن الحادث، وأدلى زعيم الحركة جون قرنق بتصريحات نفى فيها اصداره لأوامر بمهاجمة طائرة وزير الدفاع. وأعلن الصادق المهدى فى بيان اصدره، ان المحاولة تدحض مرة أخرى مصداقية الذين حملوا السلاح ضد المواطن، وتؤكد أن حركة قرنق غير جادة فى طلب السلام وغير مالكة لإرادتها أو غير موحدة الكلمة، وطالب احزاب الوفاق بالكف عن المزايدات والمكايدات السياسية وذلك حفاظاً على صيغة الوفاق القائمة تأميناً لوحدة البلاد ومصالحها وسعياً لتنميتها، وأوضح ان قضايا البلاد لا يمكن تجاوزها إلا بتعاون وتكاتف كافة الفعاليات. وقال السيد محمد عثمان الميرغنى «ان الحكومة والحركة الشعبية لايزالان فى حالة حرب وليس هناك التزام بوقف اطلاق النار،وان المعارك العسكرية لم تزل دائرة وأن المطلوب فى الوقت الراهن وقف الإعلام العدائى بيننا والحركة حتى تتهيأ الظروف المناسبة للسلام».

وعلق وزير الدفاع عبد الماجد حامد خليل قائلاً ان "الحادث لا يشكل عائقاً أمام عملية السلام أوإجهاضها لمساعيها، وأن المؤسسة العسكرية لازالت عند موقفها من ان الحرب ليست هى الوسيلة التى تحقق السلام، بل الحل السلمى مازال هو خيار المؤسسة العسكرية لحل مشكلة الجنوب". ووجهت المعارضة الافريقية التهمة فى ارتكاب الحادث إلى من اسمتهم دعاة الحرب، الذين لم يرضيهم موقف القوات المسلحة المؤيد للسلام، ووصفت الحادث بأنه مؤسف.. ووصفت القيادة السياسية للحركة الشعبية اتهام رئيس الوزراء لها بالتسبب فى الحادث بأن "لا أساس له من الصحة، وان الهدف منه هو التشكيك فى مصداقيتنا فى البحث عن السلام". وربط بيان الحركة الشعبية ما بين الحادث الذى تعرضت له الطائرة ومحاولة اغتيال السيد/ محمد عثمان الميرغنى قبل يوم من مغادرته للبلاد متوجهاً إلى أديس أبابا..كما ذكر البيان ان السيد/ عبد الماجد حامد خليل أصبح هدفاً بعد أن أعلن تأييده وتأييد القوات المسلحة للمبادرة عقب إعلان توقيتها..وشن البيان هجوماً على الجبهة القومية الإسلامية لمواقفها العدائية المسبقة من المبادرة، وأضاف ان جماهير الشعب السودانى لن تجد صعوبة فى فهم ان العمليات العسكرية التى تقوم بها قوات الحركة الآن ولحين قيام المؤتمر الدستورى هى عمليات مشروعة ولها ما يبررها طالما أنه ليس هناك وقف لإطلاق النار يمنع إجراء مثل تلك العمليات[١١٥].

إن حادث محاولة اسقاط الطائرة، ومن قبلها تعرض منزل محمد عثمان الميرغنى لطلاقات نارية، انما يعكسان حقيقة ان هناك قوى مناهضة للسلام وتسعى لعرقلة مساعية، هذه القوى موجودة فى الشمال والجنوب. داخل القوات المسلحة وفى صفوف حركة قرنق، ويمثلها أيضاً بشكل واضح، الكيان السياسى للجبهة الإسلامية القومية من خلال مواقفها.

ولنرى الآن ماهى ردود الفعل بالتحديد على توقيع مبادرة السلام السودانية لدى احزاب الوفاق الرئيسية: فعلى صعيد الجبهة الإسلامية القومية، وعقب عودة محمد عثمان الميرغنى مباشرة، قال د/ حسن الترابى «ان مبادرة السلام جاءت لتبدل التحالفات السياسية فى السودان..»ولمح لضلوع جهات خارجية لم يحددها فى مجريات المباحثات بين الاتحاديين والحركة الشعبية. وقال إن "للجبهة الإسلامية القومية خيارات عديدة ويمكنها ان تخرج للمعارضة". وفى ٢٢ سبتمبر حاولت الجبهة الإسلامية القوميةتسيير موكب مضاد لاتفاقية السلام السودانية، فجرت أعمال عنف واسعة فى العاصمة.

وفى دوائر حزب الأمة، صدر بيان مساء يوم عودة وفد الحزب الاتحادى أيد الاتفاق وأعلن عن موافقة الحزب على تشكيل اللجنة القومية التحضيرية للمؤتمر الدستورى بالمعايير والأوصاف الواردة فى البيان المشترك. وعن تجميد الحدود قال البيان أنها جمدت سلفاً بقرار من الجمعية التأسيسية لحين اصدار قوانين جديدة. وعن حالة الطوارئ ووقف إطلاق النار قال البيان ان حالة الطوارئ سترفع فوراً بعد وقف اطلاق النار، وعن الاتفاقيات العسكرية قال حزب الأمة "انه لا توجد أى اتفاقيات عسكرية مع الدول الأخرى. "وأضاف" أن حزب الأمة يرى ان تتفق رؤية أحزاب الحكومة حول هذه الأمور، وان يتناول الجميع الموقف باعتدال. وناشد الحزب الرأى العام السودانى والاحزاب السياسية الابتعاد بقضية السلام عن المزايدات الحزبية درءاً لأبواب الشقة وحتى يتسنى للجميع الوصول لانعقاد المؤتمر الدستورى". وعن ما يتردد من بعض الاطراف المشاركة فى الحكومة والتى تصف هذه المبادرة بأنها خيانة عظمى ونكوص عن شرع الله، قال أحمد سعد عمر عضو الوفد المفاوض "ان الاتفاق الذى توصلنا إليه أكبر من هذه الفقاقيع على سطح بحر السلام، ولم ننظر إليه بأنه انتصار حزبى أو لقيادة سياسية، بل نظرتنا إليه نابعة من انه يحقق كل آمال الشعب السودانى فى الاستقرار والسلام وايقاف نزيف الدم فى الجنوب ووضع حد للحرب الدائرة فيه والنظر لمستقبل السودان وتقدمه فمتى تنظر هذه القوى لاتفاق السلام بهذا المنظار بعيداً عن مصالحها الذاتية؟(١١٦)".

أمام تزايد ضغوط القوى المؤيدة لمبادرة السلام السودانية على الحكومة لاعلان

موافقتها عليها، أعلن السيد محمد عثمان الميرغنى عقب إجتماع مشترك بينه ورئيس الوزراء، فى منتصف ديسمبر ١٩٨٨، ان الأخير سيعلن موافقة الحكومة على مبادرة السلام السودانية أمام الجمعية التأسيسية(١١٧) إلا أن الصادق المهدى، بعد تلاوته لبيانه امام الجمعية التأسيسية، تقدم بإقتراح يقول "ان المطلوب ان توافق الجمعية على المعانى التى وردت فى هذا البيان، لا سيما مساعى السلام، وان من رأى هذه الجمعية الموافقة على عقد المؤتمر الدستورى فى الحادى والثلاثين من ديسمبر وتكليف رئيس الوزراء بإتخاذ جميع الاجراءات لتحقيق ذلك(١١٨)".

ويلاحظ أن الجبهة الإسلامية فى المراحل اللاحقة للمبادرة ومع إتساع قاعدة الموافقة أبدت إستعدادها لحضور المؤتمر الدستورى سواء كانت فى الحكومة أم خارجها إلا أنها اعترضت على باقى نصوص المبادرة.

وفى جلسة مناقشة الجمعية التأسيسية لبيان رئيس الوزراء والموافقة على اقتراحه، قدم حسن عبدالقادر نيابة عن الهيئة البرلمانية للحزب الاتحادى الديمقراطى، اقتراحاً يدعو الجمعية التأسيسية لتأييد مبادرة السلام السودانية وتفويض السيد رئيس الوزراء بإتخاذ الخطوات اللازمة لعقد المؤتمر الدستورى(١١٩). وتحدث فى ذات الجلسة اليابا سرور، زعيم الكتلة الأفريقية، التى شاركت فى الجلسة بعد مقاطعة لجلسات إستمرت عدة أسابيع، وقال "انه ليس من المعقول تجاوز جميع بنود المبادرة والقفز فوقها إلى المؤتمر الدستورى، فتفويض رئيس الوزراء لا معنى له بدون قبول المبادرة، لأن المبادرة بجميع بنودها هى التى ستقود إلى ذلك المؤتمر، الذى ينبغى ان تترك له مناقشة قضية علاقة الدين بالسياسة(١٢٠) وعندما جرى التصويت سقط اقتراح الحزب الاتحادى الديمقراطى واحرز ٧٨ صوتاً ونجح الاقتراح الاصلى لرئيس الوزراء، الذى يعطيه تفويضاً لعقد المؤتمر الدستورى فى موعده(١٢١).

لقد أدى تفويض رئيس الوزراء وتوضيحاته إلى اضعاف حيوية الاتفاقية وتآكل شعبية الحكومة ورئيسها بشكل خاص. فقد كانت الاتفاقية فى ذلك الوقت تمثل طموح أهل السودان لتحقيق السلام وحل مشكلات البلاد الأساسية(١٢٢) وبذلك فقد الصادق المهدى فرصة تاريخية كان من المكن ان تحوله إلى بطل وطنى جنباً إلى جنب مع محمد عثمان الميرغنى الذى نجح فى الوصول إلى اتفاق مع الحركة. وبعد ذلك دخل الحزب الاتحادى الديمقراطى فى طور التعبئة للقوى المساندة لمبادرته وأعلن عن إجتماعات فى اليوم التالى لفشل الجمعية التأسيسية فى اصدار قرار صريح بتأييد مبادرة السلام السودانية، مع كافة الاحزاب المؤيدة له، كما اهتم باللجنة الوطنية لدعم مبادرة السلام، التى شكلت بعد إعلانها. وأصبح الحزب

الاتحادى الديمقراطى مهيئاً للرد على عدم موافقة حزب الأمة من خلال مجلس الوزراء والجمعية التأسيسية على المبادرة وفى انتظار الفرصة السانحة لإتخاذ خطوات حاسمة.

جاءت الاجراءات الاقتصادية نهاية ديسمبر لتفجر موقفاً شعبياً يعبر عن أزمة لا تشمل فقط الجانب الاقتصادى وانما تتعلق أيضاً بتعثر جهود السلام نسبة لتعنت حزب الأمة، وعلى رأسه الصادق المهدى، وحزبة الجبهة الإسلامية، فى الوقوف بجانب المبادرة. كما جاء الموقف الشعبى رداً على محاولات تكريس قوانين سبتمبر بإجازة مشروع القانون الجنائى..وعلى ذلك أعلن الحزب الاتحادى الديمقراطى انسحابه من الحكومة نهاية ديسمبر ١٩٨٨، وتوارت بذلك حكومة الوفاق لتحل محلها حكومة ائتلافية من حزب الأمة والجبهة.

• حكومة الوفاق والطريق المسدود:

فى نهاية ١٩٨٨ وصلت حكومة الوفاق إلى مشارف نهاية طريقها المسدود..فقد رفض الصادق المهدى، رئيس الوزراء والجبهة الإسلامية القومية اتفاقية السلام السودانية. وبذلك أصبحت تعيش تناقضات حادة فى داخلها بين موقف الاتحادى الديمقراطى الذى وقف مدافعاً عن الاتفاقية، ووقفت معه كل القوى السياسية والنقابية فى البلاد، وموقف حزبى الأمة والجبهة الرافض لها لأسباب متعددة ومتناقضة. فبينما رفضتها الجبهة لأسباب جوهرية ومبدئية، كان موقف رئيس الوزراء ينطلق من ضرورة المحافظة على وحدة الائتلاف الثلاثى عن طريق حل وسط حدد معالمه فى قبول الاتفاقية بإيضاحات لبعض بنودها، لم تجد قبولاً من أى طرف.. وشبه البعض هذه الايضاحات بدبوس صغير شك بالونة ضخمة، ففرقعت وأحدثت دوياً هائلاً اطاح بكل أمل فى السلاح[١٢٣] ونتيجة لذلك دخلت حكومة الوفاق فى طريق مسدود، ووجدت نفسها فى مأزق قاتل. فلاهى قادرة على السير فى طريق الحل العسكرى بتوفير مستلزماته وتحمل تبعاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولا هى جادة فى تحقيق السلام. وتساءل الناس عن الحكمة فى رفض اتفاقية لا تلزم بأى شىء سوى توفير الظروف الملائمة لعقد المؤتمر الدستورى بمشاركة كل القوى السياسية والنقابية فى البلاد؟ وتساءلوا بشكل خاص عن أسباب رفض الصادق المهدى لاتفاقية هى تتويج لجهود مضنية شارك هو وحزبه فى كل مراحلها بدءاً بإعلان كوكادام فى مارس ١٩٨٦ حتى اتفاق الميرغنى/قرنق فى ١٩٨٨؟، وتزامن هذا الموقف مع تصاعد عمليات العنف المسلح فى الجنوب وإتساع الحرب الاهلية واحتلال حركة قرنق لعدة مواقع ومناطق فى أعالى النيل

والاستوائية، الأمر الذى أدى إلى حالة من الاحباط العام وسط قطاعات واسعة من جماهير الشعب امتدت إلى صفوف القوات المسلحة[١٢٤] ووقف الاتحاديون حائرون أمام موقف حليفهم القديم، وأعلن السياسيون الجنوبيون عن يأسهم من الجمعية التأسيسية والاحزاب الشمالية، وتحفزت النقابات والاتحادات لمواجهة موقف يحملها تكلفة حرب مجنونة لا مصلحة فيها لطرف، واعتصر الألم ضباط وجنود القوات المسلحة حينما شهدوا مناورات الاحزاب السياسية الحاكمة حول أهم قضية وطنية[١٢٥]. وفى الوقت نفسه انعكست الآثار السلبية للحرب الاهلية، وآثار كوارث الامطار والسيول، والسياسات الاقتصادية لحكومة الوفاق، انعكست كل هذه الظروف فى تفاقم الأزمة الاقتصادية وارتفاع معدلات التضخم وانفلات السوق وتتابع أزمات السلع الاستهلاكية الضرورية لتحول حياة غالبية جماهير الشعب إلى جحيم ومعاناة يومية قاسية تهدر الجسد والروح على السواء[١٢٦].

ويعكس لنا العرض الاقتصادى لسنة ١٩٨٨/٨٧ والإحصائيات الحكومية ارتفاع تكاليف المعيشة خلال السنوات ١٩٨٥-١٩٨٨ فى الجدول الآتى:-

الارقام القياسية لتكاليف المعيشة	١٩٧٠	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
الرقم القياسى لذوى الدخول المنخفضة	١٠٠	٢٠٦٠	٢٦٧٣	٣٣٦٥	٦٤٦٧
نسبة التغير	-	٪٤٥	٪٣٠	٪٢٦	٪٩٢
الرقم القياسى لذوى الدخول العالية	١٠٠	١٩٣٩	٢٤٨٨	٣٠٨٧	٥٦٨٧
نسبة التغير	-	٪٤٧	٪٢٨	٪٢٤	٪٨٤
الرقم القياسى الموحد	١٠٠	١٩٩٩	٢٥٨١	٣٢٢٨	-
نسبة التغير	-	٪٤٦	٪٢٩	٪٢٥	-

يتضح من هذا الجدول ان تكاليف المعيشة قد تضاعفت خلال الشهور الثمانية الأولى من عام ١٩٨٨، مع ملاحظة ان الإحصائيات الحكومية تعتمد الأسعار الرسمية وليس الأسعار الحقيقة، ولا تعكس ظروف الندرة وضيق العيش الواقعية. ولذلك قدرت دراسات اتحاد نقابات العمال تكاليف المعيشة لاسرة عمالية متوسطة بحوالى ١٠٤٧ جنيه في الشهر مقارنة بالحد الأدنى للاجور، الذى لم يكن يتعدى وقتها ال ١٢٠ جنيهاً. وفى أطار هذه الظروف أعلنت الحكومة فى ٢٦ ديسمبر إجراءات اقتصادية تقشفية شملت زيادة السكر من خمسين قرشاً إلى ثلاثة جنيهات، وزيادة أسعار العديد من السلع الاستهلاكية الأساسية، وفرض ضريبة إعادة تعمير بنسبة ١٥٪ على منتجات الصناعة المحلية والسلع المستوردة. وأكدت

سيرها فى طريق تصفية مؤسسات القطاع العام، وبيعها للقطاع الخاص، وتخفيض حجم العمالة فى الخدمة المدنية والمؤسسات الاخرى. وأعلن وزير المالية والتخطيط ان هذه الاجراءات ستمكن الحكومة من الحصول على ٢ر٥ مليار جنيه لتغطية تكلفة زيادات الأجور (٢٠٠٠ مليون) ودعم الذرة (٥٠٠ مليون)، [١٢٧] وفى اليوم التالى انفجر الشارع فى العاصمة والاقاليم فى مظاهرات ومواكب شعبية هادرة احتجاجاً على تلك الإجراءات، أكثرها حدة كان فى العاصمة ومدن اقاليم الأوسط والشرقى والشمالى وكردفان، شارك فيها الطلاب والعمال والموظفون وربات البيوت. ومع إتساع المواكب والمظاهرات أعلنت النقابات والاتحادات الاضراب عن العمل لأجبار الحكومة على التراجع عن اجراءاتها. وتقدم اتحاد العمال، المعروف بقيادته المايوية، المعركة وتحولت داره إلى مركز لنشاط وحركة النقابات. وبلغت المظاهرات ذروتها يوم الخميس ٢٩ ديسمبر، حيث اتجهت إلى مجلس الوزراء تندد بالحكومة، التى رفضت إتفاقية السلام وخضعت لشروط صندوق النقد الدولى، وتنادى بسقوطها[١٢٨]. وفى لحظة الفوران الشعبى، ودون ان يتوقع احد، انطلقت رصاصات من مصدر مجهود واخترقت صدرالشاب/ طارق الشاذلى وأردته شهيداً. وعند مشاهدة الدماء تنفجر من صدره سيطر الغضب على المتظاهرات وتحولت المظاهرات إلى حالة فوران كاسحة بعد ان رفع جثمان الشهيد فى مقدمة موكب هادر طاف شوارع العاصمة حتى الجامعة، ومن هناك حتى مشرحة المستشفى، ثم إلى الشارع مرة أخرى وهكذا[١٢٩]. والواقع ان الموكب والمظاهرات كانت سلمية متحضرة تميز سلوكها بالانضباط العالى وتقدير المسئولية، وكان سلوك رجال الشرطة فى قمة المسئولية والتعاون وتفهم الموقف، ولم يعكر صفوها سوى تلك الطلقات المجهولة المصدر،[١٣٠] واتجهت اصابع الاتهام إلى حزب الأمة والجبهة الإسلامية، حيث كان عدد من عناصرها يتمركزون فى مواقع محددة داخل وحول مجلس الوزراء لحمايته من (الغوغاء). وحاولت الجبهة ان تلصق التهمة بالبعثيين، واشاع الاتحاديون ان الرصاص انطلق من مبنى مجاور للمجلس يستخدمه ليبيون[١٣١] ولكن رئيس الوزراء أكد ان الرصاص انطلق من سيارة بيضاء يجرى البحث عنها[١٣٢] وطالبت جريدة الايام بتكوين لجنة تحقيق لتحديد المسئولين عن الحادث، الذين سعوا إلى إشعال نيران الفتنة[١٣٣] وانحصرت التساؤلات فى نهاية الأمر فى سؤال واحد، هو: من هو المستفيد من اشعال نيران الفتنة وإشاعة الفوضى فى تلك الظروف الحرجة؟ أى من هو الخاسر الأكبر من تغيير الحكومة؟[١٣٤].

وفى مواجهة هذا الرفض الشعبى الواسع والعنيف اضطر مجلس الوزراء

للتراجع عن اجراءاته، حيث اصدر بياناً أكد فيه قراراته حول الحد الادنى للأجور وتحسين الاجور ابتداءً من أول ديسمبر ودعم الذرة، وأعلن إلغاء زيادات الاسعار إستجابة لمناشدات ونداءات من أحزاب الحكومة، وأكد المجلس خياره فى التماس موارد حقيقة لمقابلة تكلفة زيادات الاجور لكى لا تلجأ الدولة للاستدانة من النظام المصرفى بدون رصيد، وان القرار النهائى سيتم بعد شرح الخيارات المتاحة للرأى العام وإجراء مشاورات واسعة مع النقابات والاتحادات، وناشد البيان المواطنين بالعودة إلى مواقع عملهم واستئناف أعمالهم(١٣٥) وفى المساء ظهر د. عمر نور الدائم، وزير المالية والتخطيط، على شاشة التلفزيون يرعد ويزبد قائلاً: "البلد بلدنا ونحن اسيادها، نحن عندنا الأغلبية البرلمانية، ومن حقنا نصدر أى قرارات"، وهاجم القوى السياسية والنقابية التى شاركت فى الانتفاضة ودعى جماهير الانصار للنزول فى شوارع الخرطوم لتأديب هؤلاء (الرقعاء) (١٣٦). وواصلت صحف الجبهة هجومها على المواكب والمظاهرات ووصفتها بأنها مخطط يسارى يستهدف الاطاحة بحكومة (القوى الإسلامية) ويستهدفها هى فى المقام الأول(١٣٧). وفى ذلك أكدت جريدة الراية "ان الخطورة ليست فى زيادة اسعار الضروريات فحسب، بل فى فرض هذه الزيادات قبل ان تفرض الجكومة هيبتها فى الشارع. وهذا مستحيل فى ظل الفوضى الشاملة التى تسمح بها السلطة وتشجعها حينما تعجز عن فك القيود التى تكبل بها الشريعة. ان هذه الزيادات ستطيح بالحكومة ان لم تعلن اليوم قبل الغد التزامها بالشريعة، فلا شىء غيرها يعيد للسلطة هيبتها وقوتها" (١٣٨).

ولنضع بدل كلمة (الشريعة) كلمات أخرى اكثر تعبيراً عن ما تقصده الجريدة لفرض هيبة الدولة فى الشارع، بل ان وزير المالية والتخطيط أشار إلى المقصود بشكل واضح عندما هدد المتظاهرين وحرض الانصار لتأديبهم، بدلاً من ان يعترف بفشل سياساته ويتقدم بإستقالته كما يحدث فى البلدان الديمقراطية!!. ولكن يبدو أن الذين اصبحوا يدعون صراحة إلى اللجوء لمنهج العنف والقمع والديكتاتورية قد نسوا أنهم جاءوا إلى كراسى الحكم بفضل انتفاضة مارس/ابريل ١٩٨٥، وفاتهم ان يفهموا ان قضية الاجور والاسعار التى طرحت نفسها بالحاح شديد قد عبرت عن عمق الأزمة السياسية والاقتصادية التى ظلت تعيشها البلاد طوال سنوات ما بعد الانتفاضة، وكشفت الفجوة الكبيرة التى تفصل بين الجماهير وتطلعاتها فى الحياة الحرة الكريمة من جهة وبين الفئات الحاكمة من جهة أخرى. صحيح ان هؤلاء قد اختارتهم الجماهير، بالانتخابات ولكن ذلك لا يغير من حقيقة بعدهم عن تطلعاتها بحكم تكوينهم الاجتماعى المرتبط بالقوى المهيمنة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، ولا من طبيعة الحركة النقابية وقربها الى نبض الشارع ومعاناته بحكم

تكوينها الاجتماعى المرتبط بقوى العاملين واصحاب الدخل المحدود والثابت. وفاتهم، أيضاً ان انتفاضة الايام الاربعة الأخيرة من ديسمبر ١٩٨٨ لم تجبر الحكومة على التراجع عن قراراتها فقط، بل فرضت واقعاً جديداً فى الساحة السياسية سمته الاساسية ان الجماهير، بقيادة قوى الانتفاضة النقابية والسياسية، أصبحت هى صاحبة القرار وانها لم تعد تحتمل مناورات احزاب القوى المهيمنة حول قضايا السلام والوحدة الوطنية ومعيشة غالبية الشعب. فقد أدت الانتفاضة إلى إحداث عدة تطورات فى الواقع السياسى والاجتماعى فى البلاد. وفى مقدمة هذه التطورات يأتى انسحاب الاتحادى الديمقراطى من حكومة الوفاق والانضمام للمعارضة. ففى مساء ٢٧ ديسمبر بعث محمد عثمان الميرغنى خطاباً للصادق المهدى أبلغه فيه بإنسحاب الاتحادى الديمقراطى من الحكومة، وطالب بإلغاء زيادات الاسعار وتكوين حكومة مصالحة وطنية من كل القوى السياسية داخل وخارج الجمعية التأسيسية هدفها تحقيق السلام ومعالجة الضائقة المعيشية وإجراء انتخابات المجالس المحلية والاقليمية وانتهاج سياسة خارجية متوازنة والاعداد للانتخابات القادمة وفق قانون انتخابات يضمن تمثيل القوى الحديثة[١٣٩].

وعبر الصادق المهدى، فى رده على الخطاب، عن اندهاشه لانسحاب الاتحاديين مؤكداً انه فوجئ به وانه لا مبرر له، وان الوزراء الاتحاديين شاركوا فى اتخاذ القرارات الاقتصادية الاخيرة. وتساءل: "كنا نتجاوز الخلافات بالحوار ونحن داخل الحكومة، فماذا استجد الآن؟ (...) أماموضوع اتفاقية السلام فقد دارت حولهامداولات انتهت ببيانى بتاريخ ٨٨/١٢/٢٧ واصدرت أنت بياناً يؤيد ما جاء فيه مما أزال أى خلافات بشأن هذا الموضوع.. وحديثكم حول حكومة مصالحة وطنية لا معنى له، أنت تعلم اننا عرضنا أمر تشكيل حكومة تضم كل القوى السياسية الممثلة فى الجمعية وقد تعذر ذلك لاسباب تعلمونها، وتشكلت حكومة بسند برلمانى يبلغ حوالى ٩٠٪ من النواب. لذلك فإن الزج بفكرة حكومة مصالحة وطنية، بالصورة الغامضة التى وردت فى خطابكم، غير مفهومة لاسيما إذا عولتم عليها كسبب لانسحابكم من حكومة الوفاق فى هذا الظرف، ذلك الانسحاب الذى يشكل تخلياً عن مسئولية انتم طرف مشارك فيها، كما يشكل استغلالاً لظروف التهاب سياسية لها خطورتها على السودان وعلى نظامه الديمقراطى، وكان منتظراً منكم ومن حزبكم ان يساهم مع الآخرين لحماية السودان ونظامه الديمقراطى منها وان يساهم فى قفل الابواب امام المتربصين والمغامرين.."[١٤٠] وفى فقرة فى خطابه اعترف الصادق المهدى بضعف حكومته عندما قال "لقد شكونا كثيراً من ان بعض وزراء حزبكم يشتركون فى قرارات ثم يتخلفون عن المسئولية التضامنية امام الرأى

العام، وشكونا من ان حزبكم احياناً يتخلى عن مواقف وزرائه فى الحكومة، فالمسئولية التضامية والنيابية من أهم ركائز النظام الديمقراطى الذى نمارسه، والتخلى عنها، مع سلبيات اخرى، اثر كثيراً فى فاعلية الحكم وقدراته على الحسم والقيادة". وفى ختام خطابه اكد انه يعتبر خطاب محمد عثمان الميرغنى قراراً بتنحى ممثلى الاتحادى الديمقراطى عن كل المؤسسات الدستورية التى شاركوا فيها وانه سوف يتصرف بمقتضى ذلك(١٤١).

ولكن محمد عثمان الميرغنى اكد انه ابلغ رئيس الوزراء منذ بداية ديسمبر ان الحزب الاتحادى الديمقراطى سيتخذ موقفاً حازماً إذا لم تحدد الحكومة موقفاً واضحاً من اتفاقية السلام، واشار إلى ان انه فى ٢٠ ديسمبر ارسل وفداً للصادق المهدى لابلاغه "ان الاتحادى الديمقراطى سينسحب من الحكومة إذا لم يوافق حزب الأمة على التعديلات التى أدخلناها على اقتراح رئيس الوزراء بتفويضه لإتخاذ خطوات لعقد المؤتمر الدستورى"(١٤٢) ومن جهة أخرى يؤكد حسن شبو، وزير الإغاثة والتعمير فى حكومة الوفاق، ان الوزراء الاتحاديين اعترضوا على عرض الإجراءات الاقتصادية الأخيرة على مجلس الوزراء، وعلى اثر ذلك خرج الصادق المهدى من الاجتماع وترأس الجلسة حسين ابوصالح،وزير الخارجية، فطرحنا تأجيل المناقشة ورفع الجلسة وافساح المجال لمزيد من المشاورات ومشاركة جميع القوى السياسية والنقابية فى مناقشة الاجراءات، وكادت الجلسة ترفع، ولكن دخل رئيس الوزراء وواصل الاجتماع واتخذ قراره بزيادة الأسعار"(١٤٣) وفى نفس الاتجاه يؤكد زين العابدين الهندى، السكرتير العام للحزب الاتحادى، ان السودان ظل يعيش أزمة حكم مستفحلة منذ نهاية الحكومة الائتلافية الأولى، تتمثل فى ابتعاد الحكومة عن مطالب الجماهير وعدم اهتمامها بمعالجة مشاكل البلاد وانشغالها بالصراعات، ومسئولية كل ذلك يتحملها بكاملها رئيس حزب الأمة لأنه زعيم الأغلبية ورئيس الوزراء ولأنه اثبت ضعفه وتردده فى اتخاذ القرار. فقد أتى إليه السلام فى مكتبة فآثر الابتعاد عنه وأدخل البلاد فى محنة عندما اسقط اتفاقية السلام فى الجمعية التأسيسية(١٤٤). وكانت خطوة الاتحاديين قد وجدت ترحيباً شعبياً شمل حتى بعض قيادات حزب الأمة، حيث أعلن د. مادبو تأييده لتكوين حكومة انقاذ وطنى تضم كل الفعاليات السياسية داخل وخارج الجمعية، وطالب الحكومة بتقديم استقالتها اسوة بالوزراء الاتحاديين، وحمل وزراء القطاع الاقتصادى مسئولية التردى الاقتصادى العام فى البلاد(١٤٥).

وهكذا جاء انسحاب الحزب الاتحادى الديمقراطى من حكومة الوفاق والانضمام إلى صفوف المعارضة ليشكل خطوة كبيرة أدت إلى توسيع قاعدة المعارضة وأكدت

فشل الحكومة، وذلك بحكم الثقل السياسى الذى يمثله وبحكم تاريخه الوطنى والديمقراطى وعلاقاته وارتباطاته الوطيدة مع عدد من البلدان العربية. وبذلك تقلصت قاعدة الحكم وانحصرت فى حزبى الأمة والجبهة الاسلامية وبعض السياسيين الجنوبيين. وهى قاعدة ضيقة وضعيفة رغم تمتعها بثقل برلمانى كبير نسبياً، وذلك بحكم توجهاتها المعادية للديمقراطية والسلام ومطالب جماهير الشعب، وبحكم اتساع المعارضة الشعبية والبرلمانية وتمسكها بالانتصار الذى حققته بإنتفاضة ديسمبر ١٩٨٨، وبالشعارات التى رفعتها خلالها. وبالإضافة إلى ذلك لابد ان نشير إلى الانقسامات والصراعات التى كان قد بدأ يعيشها حزب الأمة منذ منتصف عام ١٩٨٨. وفى ذلك قال بروفسير محمد ابراهيم خليل، رئيس الجمعية السابق، "ان حزب الامة يمر بمرحلة خطيرة لم يشهدها فى تاريخه، حيث اختفت القيادة الجماعية وانفرد رئيس الحزب، مع مجموعة صغيرة، بإتخاذ القرارات دون الرجوع إلى القاعدة"(١٤٦) وفى الوقت نفسه بدأت الخلافات والصراعات داخل الجبهة الإسلاميةالقومية تظهر إلى السطح نتيجة لفشلها فى تجربة المشاركة فى الحكم، وبسبب ازمة تنظيمية داخلية كان ابرزها ما تناولته الصحف فى تلك الفترة تحت عناوين فضائح الجبهة واكبرها ما عرف بقضية عثمان خالد مضوى، وقضية القصر العشوائى التابع لوزير التجارة، د. على الحاج..(١٤٧) ولكن رغم كل ذلك اختار الصادق المهدى الاستمرار فى تحالفه مع الجبهة على حساب الاتحادى الديمقراطى الذى ازدادت شعبيته بعد انسحابه من الحكم. واكد د.الترابى ان الحكومة ستمضى بقاعدتها القائمة وستطلب تجديد الثقة من الجمعية. وعندما سئل هل تنجح حكومة ائتلاف بين حزبى الامة والجبهة بينما فشلت الحكومة السابقة الأوسع قاعدة؟؟ قال: لقد جربنا حكماً ائتلافياً بمعارضة قوية، وحكماً وفاقياً بمعارضة ضعيفة، فدعونا تجرب ائتلافاً بين الأمة والجبهة ومعارضة اتحادية(١٤٨).

المهم بعد انحسار المواكب والمظاهرات أعلن رئيس الوزراء فى مؤتمر صحفى ان الاقتصاد السودانى يعانى عجزاً كبيراً فى ميزان المدفوعات وان عائدات الصادر لاتكفى، وان الميزانية العامة تواجة عجزاً يصل إلى ٢.٥ مليار بنهاية العام المالى ١٩٨٩/٨٨. وذكر ان الاجراءات الأخيرة تمثل أفضل الخيارات المتاحة أمام الحكومة والمتمثلة فى: الاستدانة من النظام المصرفى، تشريد عدد كبير من العاملين فى جهاز الدولة، وفرض ضرائب غير مباشرة على الصادرات والواردات والمنتجات المحلية وزيادة اسعار السلع التى تحتكرها الدولة، ودعا إلى تكوين لجنة مشتركة من الحكومة والنقابات للبحث عن مصادر لتمويل زيادات الاجور، واكد ان تخفيض الانفاق الحكومى ممكن فى بعض المجالات، مثل الاجهزة التشريعية والتنفيذية

والسياسية وخدمات الصحة والتعليم، لكنه غير ممكن فى مجالات التنمية والاجهزة الأمنية، واقترح عقد اجتماع تداولى مع النقابات والاتحادات لمناقشة تمويل زيادات الاجور[١٤٩]. وواضح ان مشكلة الحكومة انها أرادت تمويل الاجور بزيادة الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وهذا يؤدى بدوره إلى زيادة الاسعار، الامر الذى يدفع النقابات والاتحادات إلى المطالبة بزيادة الاجور وهكذا. وإذا كان رئيس الوزراء قد أكد ان الاجراءات التى اتخذتها الحكومة تمثل أفضل الخيارات المتاحة، فإن مثل هذا الحديث هو مجرد تبرير، لأن سياسات الحكومات الائتلافية المتعاقبة، خاصة حكومة الوفاق، ظلت تعتمد على هذه المصادر الثلاثة مجتمعة. فقد رفعت الحكومة نسبة الاستدانة من النظام المصرفى إلى ٢٠٪ بدلاً من ١٠٪ من جملة نفقاتها، وظلت الضرائب غير المباشرة، التى تتحملها غالبية جماهير الشعب، تشكل اكثر من ٨٧٪ من إيرادات الدولة بينما لا تتعدى مساهمة الضرائب المباشرة ال ١٣٪ فقط. وهذا التوجه مرتبط بالتركيبة الاجتماعية للفئات الحاكمة التى تحاول، بإستمرار، إلقاء أعباء تمويل نفقات جهاز الدولة على كاهل جماهير الشعب الكادح. لذلك فإن الاجراءات التى اتخذتها الحكومة لم تكن خياراً بين خيارات، بل هو خيارها الوحيد، كما تؤكد ذلك مصادر ايرادات ميزانية ١٩٨٩/٨٨، ويؤكده ايضاً قرار مجلس الوزراء بإلغاء اجراءات ديسمبر، حيث تقول إحدى فقراته "يؤكد المجلس خياره المسئول بالتماس موارد حقيقية ضرائبية لمقابلة تكلفة زيادات الاجور لكى لا تلجأ إلى الاستدانة من النظام المصرفى"[١٥٠] إذن مجلس الوزراء لم يتراجع عن سياسة الاعتماد على الضرائب غير المباشرة فى تمويل عجوزات ميزانية الدولة "بل تراجع عن قرارات معينة نتيجة لضغط الحركة الجماهيرية الديمقراطية وليس هناك من يضمن عدم لجوؤها للاستدانة من النظام المصرفى أو زيادة الاسعار أو تخفيض سعر صرف الجنيه كما تؤكد ذلك سياساتها واجراءاتها العملية وتنكرها لمقررات المؤتمر الاقتصادى الوطنى التى تمثل بديلاً عملياً لتلك السياسات وتجد تأييداً شعبياً وسياسياً واسعاً"[١٥١] لذلك تمسكت النقابات والاتحادات برفض أى زيادات فى أسعار السلع الضرورية وركزت على البحث عن خيار آخر حددته فى مقررات المؤتمر الاقتصادى الوطنى، ايقاف الحرب الاهلية وتحقيق السلام عن طريق الالتزام بإتفاق الميرغنى - قرنق، تخفيض الانفاق الحكومى واصلاح النظام الضريبى.[١٥٢] ففى الاجتماع التداولى أكد رئيس اتحاد نقابات العمال ان البلاد تواجه أزمة بالغة الصعوبة لا يمكن تجاوزها بالحلول الجزئية وعلى الحكومة مراجعة سياساتها الاقتصادية وموقفها من قضية السلام. وطالب رئيس اتحاد الموظفين الحكومة بأن تبدأ سياسة التقشف بنفسها. وفى تعقيبه على كلمات

النقابيين، اكد رئيس الوزراء ان احداث ديسمبر أكدت ان النقابات رقم لا يمكن تجاوزه وان ضعف مشاركة القوى الحديثة فى صناعة القرار السياسى والاقتصادى يمكن معالجته بتعديل قانون الانتخابات لتحقيق التوازن المطلوب فى تركيبه المؤسسات الدستورية وان السياسات الاقتصادية يمكن الاتفاق حولها فى مجلس التخطيط القومى وان السلام قضية قومية ينبغى ألا تتأثر بالمناورات السياسية(١٥٣).

ولكن وزير المالية والتخطيط صرح "بأن زيادات الاسعار لابد منها لمواجهة الوضع الاقتصادى الذى وصل الحضيض، والبديل الآخر هو تشريد عدد كبير من العاملين فى جهاز الدولة لأن الحكومة استنفذت المسموح لها من الاستدانة من الجهاز المصرفى (...و) ان عائد الزيادات يصل إلى حوالى ٥ ,٣ مليار جنيه، ٢ مليار لتغطية تكلفة الاجور، ٥٠٠ مليون لدعم الذرة، ٥٠٠ مليون لدعم السكر، وهذه الزيادات تمتص حوالى ٣٠٪ فقط من زيادات الاجور"(١٥٤) ولكن قوى الانتفاضة السياسية والنقابية أكدت فى مذكراتها للجنة بدائل زيادات الاجور ان هناك خيارات أخرى حددتها فى المحاور الآتية:

- أولاً: ايقاف الحرب الاهلية وتحقيق السلام الذى يحقق المزايا التالية

١/ تتوفر فوراً من ٥ إلى ٨ مليون جنيه فى اليوم، هى المبالغ المباشرة التى تصرف على إدارة العمليات الحربية فى الجنوب.

٢/ تتوفر فوراً المبالغ الكبيرة من موارد الدولة من العملات الصعبة التى تصرف لإدارة العمليات العسكرية.

٣/ تتوفر فوراً مبالغ الصرف غير المباشرة، التى تفوق مبالغ الصرف المباشرة، التى تصرف بسبب استمرار الحرب الاهلية.

٤/ ايقاف تخريب المزيد من البنيات الاساسية والاقتصادية فى الجنوب وجنوب كردفان والنيل الابيض.

٥/ توقف الحرب الاهلية يساعد على الانتاج السريع للبترول فى مناطق بحر الغزال وجنوب كردفان، ويوفر ذلك حوالى ٧ بليون جنيه سنوياً. ويساعد أيضاً فى إنشاء مشاريع اقتصادية جديدة توقف العمل فيها بسبب ظروف الحرب مثل قناة جونقلى ومصنع سكر ملوط.

٦/ بسبب الحرب توقفت التجارة الداخلية فى الجنوب وتحولت تجارة الحدود إلى تهريب. وبوقف الحرب يمكن تنشيط التجارة الداخلية وايقاف التهريب.

٧/ بوقف الحرب يتوفر الصرف الزائد على نظام الحكم الاقليمى فى الجنوب، حيث توجد الآن أجهزة مزدوجة فى الخرطوم والجنوب.

٨/ بوقف الحرب يتقلص العبء الاقتصادى والاجتماعى الذى ينشأ من هجرة مئات الآلاف من النازحين من مناطق العمليات العسكرية وتمركزهم فى اطراف المدن والقرى الكبيرة فى الشمال دون مساهمة فى النشاط الاقتصادى.

٩/ بوقف الحرب تتدفق المنح والقروض والاستثمارات من الدول الشقيقة والصديقة لصالح الحكومة المركزية والحكومات الاقليمية فى الجنوب.

ثانياً: تخفيض الانفاق الحكومى ويشمل ذلك:

(١) تخفيض الانفاق الحكومى فى الاجهزة السيادية والتشريعية. فنفقات هذه الاجهزة التى يعمل فيها حوالى ٤٠٠ شخص فقط، تبلغ حوالى ٣٥ مليون جنيه فى العام، كما موضح أدناه (بالآف الجنيهات):

مجلس رأس الدولة	٥ × ٢٦٠ ١٣٠٠
رئيس الجمعية التأسيسية	٢٣٦
نائب رئيس الجمعية التأسيسية	٢١٢
مساعدو الرقيب	٣ × ١٨٧ = ٥٦١
رؤساء اللجان	١٣ × ١٨٧ = ٢.٤٣١
زعماء المعارضة	٢ × ١٢١ = ٤٢٤
نواب الجمعية	٢٣٩ × ٣١ = ٧.٤٥٧
رئيس الوزراء...	
الوزراء المركزيون	٢٧ × ٢١٥ = ٥.٨٠٧
وزراء الدولة	٢٠ × ١٨٦ = ٣.٧٢٠
حكام الاقاليم	٨ × ٢١٥ = ١.٧٢٠
نواب الحكام	٨ × ٢١٥ = ١.٧٢٠
الوزراء الاقليميون	٣٣ × ١٨٦ = ١.١٣٨
معتمد العاصمة	٢١٥
نائب المعتمد	٢١٥
المفوضون	٤ × ١٨٦ = ٧٤٤
مجلس الجنوب	٤ × ٢١٥ = ١٫٩٣٥
الجملة	٣٧٦ = ٣٥٫٠٤١

هذا بخلاف امتيازات السكن والسفر والعلاج والسيارات والامتيازات الاخرى..وبجانب ذلك يبلغ الدعم المركزى للحكم الاقليمى حوالى ١.٤ مليار جنيه، يذهب معظمه كمرتبات وامتيازات لجهاز الحكم الاقليمى ولا تجد الخدمات إلا النذر

اليسير. لذلك يمكن تخفيض الانفاق الحكومى فى هذه الاجهزة بنسبة كبيرة عن طريق تقليص الاجهزة الدستورية السيادية والتنفيذية وإلغاء نظام الحكم الاقليمى فى الاقاليم الشمالية وخلق جهاز دولة بسيط يتناسب مع ظروف السودان وامكانياته الاقتصادية.

(٢) اصدار قانون بحرمان كل من شغل منصباً سياسياً فى الدولة خلال الحكم المايوى وحتى الآن من كافة امتيازات ومكافآت ما بعد الخدمة المحسوبة على أساس وضعه السياسى مع تسوية حقوقه من المعاش على اساس اخر وظيفة كان يشغلها قبل تعيينه السياسى. وكذلك اصدار قرار قاطع باعتبار تولى المناصب السياسية عملاً تطوعياً لا تترتب عليه أى حقوق أوفوائد بعد التخلى عنها.

(٣) الضغط على سفرد الوفود الرسمية للخارج وإعادة النظر فى سفارات السودان فى الخارج بما يتناسب مع امكانيات البلاد ومصالحها.

(٤) إعادة النظر فى اسطول السيارات الحكومية عن طريق توزيعها حسب الحاجة وضبط استخدامها وعدم شراء السيارات الفاخرة والتخلص من الموجود منها بالبيع أوإعادة تصديرها.

(٥) حظر استخدام الاثاثات المستوردة فى المكاتب الحكومية وبيع الموجودة منها حالياً.

(٦) الاقتصاد فى مصروفات الفصل الثانى من الميزانية وترشيدها بمشاركة النقابات فى مختلف المواقع.

(٧) التزام الدولة الصارم بالصرف حسب الميزانية مع المحاسبة الضرورية لكل تجاوز يحدث.

(٨) رفع ايجارات العقارات الحكومية والاستفادة منها فى بناء مجمعات الوزارات والمصالح الحكومية وفق خطة محددة.

(٩) اصدار قوانين رادعة لمحاربة التهريب وتخزين السلع المحظورة والمتاجرة فى العملات الصعبة وتطبيقها بحزم دون مجاملة.

ثالثاً: زيادة الايرادات الحكومية، ويشمل ذلك:

١- استرداد الاموال العامة المنهوبة بواسطة اركان النظام المايوى وعناصر الرأسمالية الطفيلية. وبعض هذه القضايا وصلت المحاكم، لكنها أوقفت بواسطة النائب العام مثل قضية شريف التهامى وقضايا الاراضى.

٢- تطبيق قانون الثراء الحرام المجمد فى ديوان النائب العام، وتقديم قضايا الفساد المصرفى للمحاكم، والاستمرار فى اجراءات التحقيق فى بقية المصارف، التى أوقفها النائب العام، ومحاربة الفساد والمفسدين.

٣- استرداد مديونية البنوك الحكومية على القطاع الخاص البالغة ١٥٠٠ مليون جنيه، وليس هناك أى موانع قانونية لاستردادها.

٤- سحب تراخيص المصارف الخاصة المحلية والاجنبية والمشتركة والاكتفاء بالبنوك الحكومية فقط. هذا الإجراء يؤدى إلى حماية الاقتصاد الوطنى ومنع التهريب وتوفير موارد حقيقية للدولة هى أرباح هذه البنوك.

٥- هناك ما لا يقل عن أربعين ألف من المليونيرات الجدد حسب تقديرات بعض الاوساط المسئولة، وكل هؤلاء جمعوا ثرواتهم خلال الخمسة عشر سنة الماضية بطرق غير شرعية أوبسبب إجراءات تخفيض الجنيه أوالاستفادة من ظروف الازمة الاقتصادية التى ساهموا اصلاً فى خلقها، والمتوقع ان يساهموا فى تجاوز هذه الازمة بدفع ضريبة سنوية فى حدود ٢٠٠ ألف جنيه فقط على الأقل.

٦- توسيع نشاط القطاع العام فى التجارة الخارجية عن طريق سيطرة الدولة على تصدير واستيراد السلع والمحاصيل الرئيسية.

٧- فرض ضرائب على كل النشاطات الطفيلية غير المنتجة مثل شراء وبيع الأراضى والعقارات والفنادق والمطاعم الفاخرة والحفلات ووكالات السفر والسياحة والسيارات.

٨- فرض ضرائب عالية على كل عقارات الدرجة الأولى وعلى العقارات الفاخرة فى كافة المدن.

٩- تأكيد استقلالية بنك السودان وسيطرته الكاملة على النشاط المصرفى فى البلاد وعلى النقد الاجنبى واستخدامه حسب خطة محددة.

رابعاً: معالجة الخلل فى ميزان المدفوعات ويشمل ذلك:

١. حظر استيراد كل السلع الاساسية وغير الضرورية.

٢. انتهاج سياسة تستهدف فى المدى المتوسط الاكتفاء الذاتى من القمح، الدقيق، الارز، البن، الالبان، المطاط، العدس، الزيوت، الشاى، الورق، السماد، السكر، والادوية..وهو هدف متواضع وممكن التحقيق.

٣. تشجيع رأس المال الوطنى فى قطاعات الصناعة والزراعة ومحاربة النشاط الطفيلى.

٤. دفع الإنتاج المحلى لزيادة وتنويع الصادرات ومقابلة الاستهلاك المحلى عن طريق التسعير المجزى للمحاصيل وتخصيص النقد الاجنبى الضرورى لاستيراد مدخلات الانتاج وتوجيه الاتفاقات والبروتكولات التجارية لخدمة هذا الهدف.

٥. استغلال البترول السودانى لتلبية احتياجات الاستهلاك المحلى بعد تحقيق السلام.

٦. تطوير التعاون التجارى والاقتصادى مع البلدان العربية والبلدان الافريقية المجاورة[١٥٥].

واستناداً إلى هذه المقترحات التى طرحتها النقابات والاتحادات توصلت اللجنة المشتركة لدراسة بدائل تمويل زيادات الاجور إلى ستة مقترحات شملت: ايقاف الحرب الاهلية وتحقيق السلام، زيادة الانتاج، محاربة التهريب والفساد والسوق الاسود، اجراء حوار بين الاطراف المعنية للتوصل إلى عقد اجتماعى يوفر المناخ الملائم لزيادة الانتاج، تخفيض الانفاق الحكومى وترشيده، وزيادة الايرادات الحكومية عن طريق فرض ضرائب على الفئات المقتدرة وعلى السلع الكمالية والعقارات والسيارات وعدم فرض أى ضرائب على السلع الاساسية[١٥٦] وفى مجال تمويل زيادات الاجور اقترحت اللجنة الاعتماد على:

أ- مساهمة الدولة عن طريق تخفيض الانفاق الحكومى.

ب- مساهمة الفئات المقتدرة عن طريق الضرائب المباشرة وغير المباشرة.

ج- مراجعة الايرادات التقليدية لخلق المزيد من الايرادات.

د- بعد استنفاد المصادر المذكورة اعلاه تم الاتفاق على المصادر الاضافية التالية:

(١) ضرائب غير مباشرة على السلع الكمالية.

(٢) زيادة اسعار السجائر.

(٣) فرض رسم اضافى على الواردات بنسبة ١٥٪ بإستثناء السلع الأساسية.

(٤) فرض ضريبة إعادة تعمير بنسبة ١٥٪ على المنتجات المحلية بإستثناء السلع الاساسية.

(٥) فرض ضرائب مباشرة على السيارات ابتداء من الميزانية القادمة.

(٦) إزالة الكسور فى اسعار الجازولين ليكون أربعة جنيهات والبنزين عشرة جنيهات.

(٧) فى ما يتعلق بسعر السكر برزت وجهات النظر التالية:

- عدم زيادة سعر السكر باعتباره سلعة أساسية لكافة المواطنين. ووقف مع هذا الاقتراح اتحاد نقابات العمال، اتحاد الموظفين، اتحاد المزارعين، اتحاد ارباب المعاشات.

- رفع السعر لمستوى التكلفة الحقيقة لأن عدم دفع التكلفة الحقيقية يقود إلى خسارة المصانع وبالتالى توقف الإنتاج أوزيادة عمليات التهريب. ووقف مع هذا الاقتراح اتحاد المهنيين والفنيين، اتحاد المعلمين، اتحاد اصحاب العمل واتحاد اصحاب الصناعات.

- بيع السكر بسعرين، سعر للتموين وسعر تجارى شريطة ان توفر الدولة هذه السلعة للمواطنين عن طريق قنوات توزيع مضمونة. ويمثل هذا الاقتراح وجهة نظر الاجهزة الفنية الحكومية الممثلة فى اللجنة(١٥٧).

ووصف رئيس الوزراء هذه التوصيات بأنها "جهد قيم ومفيد يستحق الاشادة. واضاف انه بقدر ما كانت القرارات الحكومية الاخيرة مفاجئة ومعزولة جاءت توصيات اللجنة واسعة التداول والاعداد". ووعد بأنها ستكون أساساً للقرارات الجديدة، مؤكداً ان الخيارات التى قدمتها النقابات والاتحادات بعد النقاش والحوار تؤكد أن الديمقراطية هى الخيار الأفضل والأصح وان النظام الديمقراطى قادر على التطور من داخله بالمزيد من المشاركة الديمقراطية(١٥٨). وفى اليوم التالى أعلن فى مؤتمر صحفى ان الحكومة قبلت توصيات لجنة البدائل وقررت ان يكون سعر السكر ١٢٥ قرشاً، هو سعر التكلفة، وان توفر الدولة كميات إضافية عن طريق الاستيراد تباع بسعر تجارى، وقررت، أيضاً، تخفيض نفقات الاجهزة الدستورية بنسبة ٢٠٪ من إجمالى نفقاتها، ودراسة إمكانية تخفيض جوانب الصرف الحكومى الاخرى، وتشمل فائض العمالة والترحيل فى الخدمة المدنية. وأكد التزام الحكومة بالعمل على تحقيق السلام وبتطبيق زيادات الاجور ابتداء من يوليو ١٩٨٨ بالنسبة للعمال ومن ديسمبر بالنسبة للفئات الاخرى، ودراسة زيادة الاجور فى القطاع الخاص مع أصحاب العمل، وكرر التزام الحكومة بعدم الاستدانة من النظام المصرفى(١٥٩) وفى وقت لاحق اصدر مجلس الوزراء أمراً مؤقتاً بفرض ضريبة إعادة تعمير بنسبة ١٥٪ على المنتجات المحلية والواردة(١٦٠) وواجهت الاتحادات والنقابات هذه الإجراءات بردود فعل قوية. فقد رفضت زيادة سعر السكر، وإتهمت الحكومة بالانحياز لوجهة نظرها وتجاهل وجهة نظر النقابات والاتحادات، ورفضت تطبيق الزيادات من أول ديسمبر بالنسبة للموظفين والمهنيين وعدم التزام الحكومة الواضح بتطبيق الزيادات على عمال القطاع الخاص. ورفضت أيضاً إشارة رئيس الوزراء للتخلى عن ماسمى فائض العمالة الذى لم يرد اصلاً فى توصيات لجنة البدائل، واتهمت الحكومة بأنها اختارت البنود المتفقة مع وجهة نظرها وتجاهلت البنود والتوصيات الأخرى(١٦١) وفى الوقت نفسه أعلن القضاة واساتذة جامعة الخرطوم رفضهم لمبدأ إدخالهم ضمن هيكل أجور العاملين بالدولة لأن ذلك يعتبر انتهاكاً لاستقلال الجامعة والقضاء حسب نص الدستور الذى يؤكد على استقلال القضاء والجامعات، وهدد الاساتذة بالاضراب عن العمل بينما هدد القضاة بتقديم استقالاتهم إذا لم توقف السلطة تدخلها فى شئون القضاء. ووجدت القرارات أيضاً، رفضاً من المهندسين وفئات أخرى عديدة لانها لم تلب تطلعاتهم. وهكذا

وضح ان الهيكل الجديد للأجور، والاجراءات التى صاحبته، لم تؤد إلى الاستقرار المنشود بل أدت إلى تحفز معظم النقابات ودخولها فى سلسلة من المطالبات والاضرابات.

وواجهت الحكومة هذا الوضع عن طريق تكتيك يقوم على تفتيت وحدة النقابات وخلق تناقضات فى داخلها واتباع سياسة الترضيات مع بعض النقابات المؤثرة والالتفاف حول توصيات لجنة البدائل. وركزت جهودها على اتحاد نقابات العمال لكى تثنيه عن الدخول فى اضراب عن العمل، وذلك بحكم ثقله وسط الحركة النقابية ولتوفر مداخل تساعد على التوصل معه إلى تسوية معقولة. وبدأت مفاوضات متعسرة وشاقة طالب فيها الاتحاد بإلغاء الزيادة فى سعر السكر وايقاف تشريد العاملين وتطبيق الحد الادنى للاجور بأثر رجعى على عمال القطاع الخاص. وفى نهاية المطاف نجح وزير الدفاع، عبدالماجد حامد خليل، بإقناع الاتحاد بالتمهل فى إتخاذ قرارات صعبة فى ظروف معقدة لا تحمتل فيها البلاد أى هزة سياسية،[١٦٢] وذلك بعد تعهد رئيس الوزراء بتطبيق الحد الادنى للاجور على عمال القطاع الخاص بأثر رجعى وتخفيض سعر السكر إلى ١٠٠ قرش، ولكن ذلك لم يوقف الاضرابات التى تعددت اسبابها ودوافعها. وكانت المفاوضات فرصة تعرف فيها وزير الدفاع على منطق النقابات الذى يقول ان اصلاح الوضع الاقتصادى لا يتم الاعبر تحقيق السلام، وان طريق السلام قد تم تعبيدة بإتفاقية السلام السودانية،[١٦٣] ومن خلال ذلك تجسدت الابعاد الحقيقية لأزمة الائتلاف الحاكم. فقد أكدت نقابات العاملين، وأحزاب المعارضة، ان هناك خيارات واسعة أمام الحكومة لاصلاح الوضع الاقتصادى وتغطية تكلفة زيادات الأجور، وذلك فى إطار البنيان الاقتصادى الاجتماعى القائم. ومثل هذا الاتجاه لا يمكن ان يقابل بالرفض والاستخفاف من حكومة مسئولة، لكن هذا ماحدث بالضبط. فقد استخفوا بكل المقترحات والتوصيات التى قدمتها النقابات، ولكنهم لم يجرؤوا على رفضها. وبذلك وجدت الحكومة نفسها فى مأزق حرج. فالسير فى طريق هذه المقترحات يضعها وجها لوجه مع اركانها داخل مجلس الوزراء والجمعية التأسيسية ومع الفئات الطفيلية التجارية والمصرفية التى تمثلها. وفى الوقت نفسه هى لا تقدر على تكرار تجربة قرارات ٢٦ ديسمبر التى اجبرتها انتفاضة الأيام الأربعة على التراجع عنها. من هنا فإن ضغوط هذه الفئات، فى مجملها، هى التى كانت تقف خلف تمسك قوى الائتلاف بالبقاء فى كراسى الحكم، رغم انف جماهير الشعب وانتفاضتها ورغم وضوح فشلها، وهى التى كانت تقف خلف مناوراتها ومراوغاتها للالتفاف حول مطالب الانتفاضة. وهنا تتجسد أزمة الديمقراطية وأزمة الحكم التى ظل يعيشها

السودان منذ اكثر من ثلاثين عاماً. ففى البلدان الديمقراطية تتقدم الحكومة التى تفقد ثقة الشعب بإستقالتها لتفسح المجال أمام حكومة أخرى. ولكن ذلك لا يحدث فى السودان لأن التجربة الديمقراطية تفتقد القاعدة الاجتماعية الضرورية لإنجاحها، ولأن الأزمة لم تكن أزمة سياسية بالمعنى المتداول فى البلدان الديمقراطية، بل هى ازمة فئات اجتماعية محددة، فشلت فى مواجهة اخطر قضيتين تواجههما البلاد، هما: قضية لسلام وتخفيف معاناة جماهير الشعب، ومع ذلك تصر على البقاء فى كراسى الحكم دفاعاً عن مصالح حزبية وطبقية وشخصية ضيقة.

كانت السلطة قد غدت مشلولة ومحاصرة بضغوط الأزمة الاقتصادية المتفاقمة والحرب الاهلية المتصاعدة وبالعزلة الداخلية والخارجية، بعد أن كشفت انتفاضة ديسمبر ١٩٨٨م، وانسحاب الاتحاديين من الحكم وانضمامهم لصفوف المعارضة عجزها فى مواجهة الأوضاع الاقتصادية المتردية وقضية السلام والحرب الاهلية وجاءت استقالة وزير الدولة بوزارة المالية ووزير الداخلية ووزير الدفاع ومذكرة القوات المسلحة فى فبراير ١٩٨٩م لتضع حداً لمناورات حكومة الائتلاف الثنائى وإدعاءاتها وتجبرها على تقديم استقالتها وفتح الطريق امام حكومة جديدة، وضعت ايقاف الحرب الاهلية وتحقيق السلام فى مقدمة جدول أعمالها.

هوامش الفصل الخامس

(١) الدستور ١٩٨٨/٦/٦، لقاء مع اليابا سرور.
(٢) الدستور ١٩٨٨/٥/٩، لقاء مع بدرالدين مدثر.
(٣) حيدر طه (الاخوان العسكر)، مصدر سابق، ص٢٢١.
(٤) الهدف ١٩٨٨/٥/١٢.
(٥) حيدر طه، م.س،ص ٢٢٢.
(٦) الدستور ١٩٨٨/٥/٣٠.
(٧) حيدر طه، م.س، ص٢٢٢.
(٨) الدستور ١٩٨٨/٦/٦.
(٩) حيدر طه، م.س.،ص ٢٢٣-٢٢٦.
(١٠) الدستور ١٩٨٨/٦/٦، لقاء اليابا سرور.
(١١) حيدر طه، س.،ص. ٢٢٢-٢٢٣.
(١٢) الدستور ١٩٨٨/١١/١١ محمد سيد احمد عتيق، ملاحظات حول شخصية الصادق المهدى.
(١٣) نفسه.
(١٤) حيدر طه م.س.،ص ٢٢١.
(١٥) الهدف ١٩٨٨/٤/٢٩.
(١٦) الدستور ١٩٨٨/٦/٢٠.
(١٧) حيدر طه. م.س.، ص ٢٢٣.
(١٨) الميدان ١٩٨٨/٤/١٤.
(١٩) الدستور ١٩٨٨/٦/١٣.
(٢٠) الميدان ١٩٨٨/٤/٢٩.
(٢١) الدستور ١٩٨٨/٥/٩.
(٢٢) الدستور ١٩٨٨/٦/٢٧.
(٢٣) الهدف ١٩٨٨/٤/١٢.
(٢٤) الدستور ١٩٨٨/٧/٢٥.
(٢٥) الدستور ١٩٨٨/٥/١٦.
(٢٦) الاتحاد الظبيانية ١٩٨٨/٦/٣٠.
(٢٧) الهدف ١٩٨٨/٨/٣١، خطاب رئيس الوزراء فى مجلس التخطيط القومى.
(٢٨) الدستور ٢٩٨٩/٢/٦، د. عمر محمد عثمان، جذور الازمة الاقتصادية.
(٢٩) الأيام ١٩٨٩/٢/١٠.
(٣٠) الميدان ١٩٨٩/٣/١٦.
(٣١) الميدان ١٩٨٨/٨/١١.

(٣٢) الهدف ١٤/٨/١٩٨٨.
(٣٣) الدستور ٢٩/٨/١٩٨٨.
(٣٤) الهدف ١٤/٨/١٩٨٨.
(٣٥) الميدان ١٥/٨/١٩٨٨.
(٣٦) الايام ٤/٩/١٩٨٨، تصريح د.عمر نور الدائم.
(٣٧) الثقافة الوطنية، م.س، العدد الثالث ١٩٨٨، ص ١٢٠-١٢١.
(٣٨) نفسه. ص ١٢١.
(٣٩) الهدف ١٥/٨/١٩٨٨.
(٤٠) الدستور ٣١/١٠/١٩٨٨ تقدير لجنة حصر خسائر كوارث الامطار والسيول.
(٤١) الدستور ٢٩/٨/١٩٨٨.
(٤٢) الميدان ١/١٩/١٩٨٨.
(٤٣)الدستور ١٣/٢/١٩٨٩.
(٤٤) الراية ٣٠/٣/١٩٨٧.
(٤٥) الايام ٢٤/٥/١٩٨٨.
(٤٦) الدستور ٢٠/٦/١٩٨٨.
(٤٧) الميدان ٢٤/٥/١٩٨٨.
(٤٨) نفسه.
(٤٩) الهدف ١٨/٧/١٩٨٨.
(٥٠) الايام ٢٣/٧/١٩٨٨.
(٥١) الميدان ١٨/٧/١٩٨٨.
(٥٢) الدستور ١١/٧/١٩٨٨.
(٥٣) الميدان ١٠/٧/١٩٨٨.
(٥٤) الهدف ٣١/١٠/١٩٨٨.
(٥٥) الأيام ٢/٩/١٩٨٨.
(٥٦) الميدان ١٠/١٠/١٩٨٨.
(٥٧) الهدف ١٠/١٠/١٩٨٨.
(٥٨) الايام ١٣/١٠/١٩٨٨.
(٥٩) الميدان ١٥/١١/١٩٨٨.
(٦٠) الهدف ٦/٦/١٩٨٨.
(٦١) الهدف ٦/٦/١٩٨٨.
(٦٢) الراية ٩/٦/١٩٨٨.
(٦٣) الميدان ٢٢/٦/١٩٨٨.
(٦٤) الميدان ٥/٧/١٩٨٨.
(٦٥) الهدف ٢٥/١٠/١٩٨٨.

(٦٦) الايام ١٩٨٨/١٠/٢٥.
(٦٧) الايام ١٩٨٨/١٠/٣١، مذكرة النقابة.
(٦٨) نفسه.
(٦٩) الميدان ١٩٨٨/١٠/١٧.
(٧٠) الميدان ١٩٨٨/١١/١٠.
(٧١) الميدان ١٩٨٨/٨/٢١.
(٧٢) الدستور ١٩٨٨/٥/١٨.
(٧٣) الايام ١٩٨٨/١٠/١٣.
(٧٤) الهدف ١٩٨٨/٩/١٠.
(٧٥) الايام ١٩٨٨/١٠/٢٦.
(٧٦) الايام ١٩٨٨/١٠/٢٧.
(٧٧) الهدف ١٩٨٨/١٠/٢٨.
(٧٨) الايام ١٩٨٨/١٠/٢٨، د. عمر محمد عثمان، سياسة قديمة فى ثوب جديد.
(٧٩) نفسه.
(٨٠) الايام ١٩٨٨/١٠/٣١.
(٨١) نفسه.
(٨٢) الدستور ١٩٨٨/١١/٢١.
(٨٣) الثقافة الوطنية، العدد السابع ١٩٨٩، ص٥٨-٥٩ حوار مع د.التيجانى الطيب.
(٨٤) نفسه.
(٨٥) الراية ١٩٨٨/١٢/٢١.
(٨٦) الراية ١٩٨٨/١٢/٢٢.
(٨٧) الايام ١٩٨٨/١٢/٢٥.
(٨٨) الميدان ١٩٨٨/١٢/٢٥.
(٨٩) الدستور، ١٩٨٨/٦/٦.
(٩٠) الدستور ١٩٨٨/٧/٢٥.
(٩١) الدستور١/٨، ٣/١٠/٢٩/٨، ١/٨، ١٠/١٧، ٩/١٩، ١/٨، ٧/٢٥ عام ١٩٨٨ حول ردود الفعل على مشروع القانون الجنائى.
(٩٢) نفسه ١٩٨٨/٧/٢٥.
(٩٣) الدستور ١٩٨٨/٩/٥. المقتطفات من الندوة.
(٩٤) الدستور ١٩٨٨/٨/١.
(٩٥) الدستور ٨/٢٢، ٩/٥، ٩/١٩، ٩/٢٦، ١٠/٣ عام ١٩٨٨ حول المعلومات والمقتطفات فى الفقرات السابقة.
(٩٦) الدستور ١٩٨٨/٩/٢٦.
(٩٧) حيدر طه: الاخوان والعسكر، م. «.، ص ٢٢٤-٢٢٥.

(٩٨) الدستور ١٩٨٨/٩/٢٦.
(٩٩) الدستور ١٩٨٨/١٠/١٧.
(١٠٠) الدستور ١٩٨٨/١٠/١٠.
(١٠١) الدستور ١٩٨٨/١٠/٣١.
(١٠٢) نفسه.
(١٠٣) نفسه.
(١٠٤) الدستور ١٩٨٨/١٠/١٠.
(١٠٥) الدستور ١٩٨٨/١٠/٣١.
(١٠٦) الدستور ١٩٨٨/١١/٧.
(١٠٧) الدستور ١٩٨٨/١٠/٣١.
(١٠٨) نفسه.
(١٠٩) حيدر طه، م.س.، ص ٢٣٤.
(١١٠) الدستور ١٩٨٨/١١/٢١.
(١١١) الدستور ١٩٨٨/١١/٢٨.
(١١٢) نفسه.
(١١٣) حيدر طه، م.س.، ص ٢٢٣.
(١١٤) نفسه. ص ٢٣٦.
(١١٥) الدستور ١٩٨٨/١١/٢٨. حول حادث الطائرة والمقتطفات.
(١١٦) الدستور، ٨٨/١١/٢٨، حول ردود فعل أحزاب الوفاق.
(١١٧) الايام ١٩٨٨/١٢/١٤.
(١١٨) الايام ١٩٨٨/١٢/١٥.
(١١٩) الايام ١٩٨٨/١٢/٢٠.
(١٢٠) نفسه.
(١٢١) الأيام ١٩٨٨/١٢/٢٢.
(١٢٢) حيدر طه: الاخوان والعسكر، م.س.، ص ٢٣٦.
(١٢٣) نفسه. ص ٢٤٠.
(١٢٤) فضل الله على فضل الله، الديمقراطية فى السودان، القاهرة، ١٩٩٠.
(١٢٥) حيدر طه، م.س.، ص ٢٤٠.
(١٢٦) الدستور ١٩٨٩/١/٦، تقرير تكلفة الحرب الاهلية.
(١٢٧) الدستور ١٩٨٩/١/٩.
(١٢٨) نفسه.
(١٢٩) حيدر طه، م.س.، ص ٢٤١.
(١٣٠) الايام ١٩٨٩/١/١.
(١٣١) حيدر طه، م.س.، ص ٢٤٢.

(١٣٢) الدستور ١٩٨٩/١/٩.
(١٣٣) الايام ١٩٨٩/١/١.
(١٣٤) حيدر طه، م.س.
(١٣٥) الايام ١٩٨٨/١٢/٣٠.
(١٣٦) الميدان ١٩٨٩/١/١.
(١٣٧) حيدر طه، م.س.، ص ٢٤٢.
(١٣٨) الراية ١٩٨٨/١٢/٢٨.
(١٣٩) الدستور ١٩٨٩/١/٩.
(١٤٠) حيدر طه، م.س.، ص ٢٤٤.
(١٤١) نفسه. ص.، ٢٤٥.
(١٤٢) الايام ١٩٨٩/١/١.
(١٤٣) نفسه.
(١٤٤) الدستور ١٩٨٩/١/٩.
(١٤٥) الايام ١٩٨٩/١/٣.
(١٤٦) الايام ١٩٨٩/١/١١.
(١٤٧) حيدر طه: الاخوان....م.س.، ص ٢٤٦-٢٤٧.
(١٤٨) الايام ١٩٨٩/١/١.
(١٤٩) الايام ١٩٨٩/١/٣.
(١٥٠) الايام ١٩٨٨/١٢/٣٠.
(١٥١) الهدف ١٩٨٨/١٢/٣٠.
(١٥٢) الدستور ١٩٨٩/١/٢٣.
(١٥٣) الايام ١٩٨٩/١/٣.
(١٥٤) الدستور ١٩٨٩/١/٢٣.
(١٥٥) انظر مذكرات اتحاد الموظفين، اتحاد المهنيين ومذكرة حزب البعث.
(١٥٦) الدستور ١٩٨٩/١/٣٠.
(١٥٧) نفسه.
(١٥٨) الايام ١٩٨٩/١/١٦.
(١٥٩) الهدف ١٩٨٩/١/١٧.
(١٦٠) الهدف ١٩٨٩/١/١٩.
(١٦١) الهدف ١٩٨٩/٢/١.
(١٦٢) حيدر طه: الاخوان....س.، ص ٢٤٢.
(١٦٣) نفسه. ص ٢٤٢-٢٤٣.

الفصل السادس

حكومة الجبهة الوطنية المتحدة وإتفاقية السلام

مأزق تحالف
الجبهة والأمة:-

بعد شد وجذب حول معالجة الوضع الاقتصادى وقضية السلام، وبعد أن فشل فى إقناع الاتحادى الديمقراطى بالعودة إلى حكومة الوفاق، تقدم رئيس الوزراء بخطاب حكومته الرابعة إمام الجمعية التأسيسة، بعد أكثر من شهر كامل على استقالة الوزراء الاتحاديين فى نهاية ديسمبر ١٩٨٨. وأكد فى خطابه التزاده بميثاق الوفاق الوطنى والبرنامج الرباعى والغاء قوانين سبتمبر واستبدالها بقوانين إسلامية تراعى حقوق المواطنة وكفالة الحريات الدينية للجميع. وحول قضية السلام أكد أن السلام واجب دينى ووطنى وإنسانى ينبغى السعى لتحقيقه بصورة قومية تحتفظ بالايجابيات التى طرحتها المبادرات السابقة. وطلب تفويضه باتخاذ خطوات فى طريق المؤتمر الدستورى، وتعهد بتوفير السلع الاساسية واجراء انتخابات المجالس المحلية والاقليمية واجراء الانتخابات العامة فى مواعيدها. وتحدث عن مؤامرات تستهدف النظام الديمقراطى من اليمين الاستعمارى واليسار المغامر، دون أن يكشف أى معلومات حول هذه المؤامرات. وأشار إلى أنه رغم أن مظاهرات ديسمبر كانت تلقائية إلا أن بعض العناصر المحلية، المدعومة من جهات اجنبية، حاولت استغلالها للانقضاض على الديمقراطية، وان هذه العناصر تمثل مخلب قط يعمل لصالح القوى الأجنبية، كما تعهد بأصدار قوانين لتنظيم وترشيد العمل الحزبى والنقابى والصحفى.(١)

وفى كلمة قصيرة تحدث زين العابدين الهندى، زعيم المعارضة، عن الحرب الأهلية التى تزهق الارواح وتريق الدماء وتشرد المواطنين وتحطم الاقتصاد الوطنى وتهدد الوحدة الوطنية، وعن الغلاء الطاحن وتدنى الخدمات العامة، وأكد أنه لا

مخرج ازاء هذه المشاكل سوى وحدة الكلمة ووحدة الجهد ووحدة الهدف، وأن الخلاف الحزبى حول هذه المشاكل يعرض مكاسبنا لا عظم الاخطار[٢] كانت كلمته بسيطة ومعبرة. لذلك وجدت أعجاب انصار المعارضة وانصار الحكومة على السواء، وقال عنها بشير محمدسعيد، شيخ الصحفيين السودانيين: (لقد هزنى خطاب الهندى هزا عنيفا. هزنى ببلاغته وسحره وقوة بيانه ونبل مقصده وسمو الفاظه وتعابيره وخلوه من اللغو والاسفاف . . تحدث عن المشاكل التى تحيط ببلادنا واكد على ضرورة وحدة الصف لمواجهة هذه المشاكل. ولا اظن أن كلماته الصادقة تلك تجد من يتجاوب معها لأنه، فيما يبدو لى، قد كتبت علينا الفرقة والشقاء).[٣] ويبدو أن هذه النظرة المتشائمة ترجع إلى أن خطاب رئيس الوزراء جاء بعد مشاورات امتدت إلى أكثر من شهر كامل، تعددت خلالها الاتصالات بين قيادات حزبى الأمة والاتحادى الديمقراطى حول اتفاقية السلام، وتردد أن إتفاقات محددة قد تمت بين الطرفين، ولكن رئيس الوزراء (لم يقدم فى خطابه خطة محددة أو خطوات محسوبة لتحقيق السلام، بل اكتفى، مرة أخرى، بطلب تجديد تكليفه باتخاذ خطوات لعقد المؤتمر الدستورى، وهو حق يمتلكه أصلا بحكم منصبه كرئيس وزراء. ومثلما لجأ الخطاب إلى تكرار وقائع سابقة لقضية السلام، فقد عالج المشكلة الاقتصادية بتعميمات لا تناسب المعاناة الحقيقية التى يعيشها كل فرد ويتطلع لأن يسمع خطط الحكومة لمعالجتها، فإذا رئيس الوزراء يحدثنا عن نمو اقتصادى لا يحسه أحد، وعن إعادة تعمير لا تنعكس فى حياة الناس، وعن بنيات اساسية تقام ونحن نسير فوق طرقات كلها حفر وأخاديد، ونواجه كل يوم تدنيا فى دخولنا .. وإذا كان التغيير الوحيد الذى طرأ على حياة الناس، منذ الانتفاضة حتى اليوم، هو الديمقراطية والحريات العامة والحقوق الاساسية، فان رئيس الوزراء يشير إلى أن الحكومة قد ضاقت حتى بهذا. فهى تود أن تعد قوانين لتنظيم العمل الحزبى والنقابى وقوانين للصحافة شهدنا عينة منها فى مسودة قانون الصحافة المقترح، وهى مسودة تسعى إلى أن تجعل مصير الصحف رهنا برأى السلطة فيها بتوسيع حق الاجراء الادارى، بعد أن كان حق العقاب قاصرا على المحاكم، حتى تجد الحكومة سندا من القوانين التى تضعها لتحجر حرية الرأى والتعبير وتوقف وتعطل الصحف).[٤] وعلى أساس البرنامج الذى تضمنه الخطاب كون الصادق المهدى حكومته الائتلافية الرابعة من حزبى الأمة والجبهة وبعض السياسيين الجنوبيين، ووصفها سيد أحمد الحسين بأنها حكومة حرب معادية للسلام والديمقراطية، وقال عنها البروفسير محمد إبراهيم خليل (أن تكوينها غير معافى، إذ لأول مرة ينفرد الشماليون بحكم السودان، وبدأت خطواتها الأولى بالتعدى على

استقلال القضاء والخدمة المدنية، فى عهدها استشرى الفساد وتوترت علاقات السودان مع البلدان العربية بسبب تأييدها لايران ضد العراق.(٥)

لقد أصبحت قضية السلام، منذ إعلان إتفاقية السلام السودانية فى نوفمبر ١٩٨٨، تمثل المحور الرئيسى لحركة الصراع السياسى والاجتماعى فى البلاد. والواقع أن الاتفاقية كانت تتويجا لجهود عديدة، بدأت بعد الانتفاضة وساهمت فيها كل القوى السياسية السودانية. لذلك وجدت تأييداً شعبيا واسعا باعتبارها المدخل الرئيسى لايقاف الحرب الأهلية وتحقيق السلام. ولكن حكومة حزبى الأمة والجبهة أجهضت الاتفاقية ورفضتها ووضعت نفسها فى مأزق حرج. فهى تعلم أن رفضها لأتفاقية السلام سيؤدى إلى عزلة قاتلة لها تأثيرها على موقفها السياسى والاقتصادى والعسكرى. ومع ذلك اختارت العزلة، وانعكس ذلك فى اتساع المعارضة الداخلية السياسية والنقابية وفى احجام الدول الشقيقة والصديقة عن تقديم مساعداتها الاقتصادية والعسكرية للسودان فى وقت استقرت فيه الحكومة على خيار الحسم العسكرى.(٦) فقد اعلنت المجموعة الأوروبية ومجموعة دول اتفاقية لومى الافريقية تأييدها لاتفاقية السلام السودانية واعلنت استعدادها لتقديم عون اقتصادى كبير للسودان عند تحقيق السلام.(٧) وتحركت شخصيات بريطانية عديدة، من الذين عملوا فى السودان، تناشد حكومة الصادق المهدى قبول الاتفاقية(٨). وقامت بعض الدول العربية البترولية بابلاغ المسؤولين السودانيين باتجاهها لربط الدعم الاقتصادى بتحقيق الأمن والاستقرار فى البلاد، الأمر الذى اضطر الحكومة إلى اللجؤ إلى ليبيا لسد العجز فى المواد البترولية(٩). وفى نفس تلك الفترة ذكرت نيويورك تايمس أن مستشار الأمن القومى وكبار مسؤولى وزارة الخارجية الامريكية أجروا أتصالات مع ممثلين لحركة جون قرنق فى واشنطن، وأن السفارة الامريكية فى إديس ابابا على اتصال دائم بالحركة، وأشارت إلى أن هذه الاتصالات تمثل تطورا هاما فى السياسة الامريكية تجاه مشكلة الحرب الاهلية فى جنوب السودان.(١٠) وعلى اثر ذلك ناشدت الخارجية الامريكية الحكومة السودانية والحركة بذل جهود للتوصل إلى إتفاق مبكر بوقف اطلاق النار حتى يمكن نقل المعونات الغذائية لالآف المواطنين الذين يموتون جوعا، وأعلنت عن مبادرة لايقاف الحرب الأهلية فى السودان.(١١) واعلن وزير الخارجية، حسن الترابى، ترحيب حكومته بالمبادرة الامريكية(١٢) وفى الداخل ازدادت عزلة الحكومة الائتلافية بسبب اصرارها على تسييس الخدمة المدنية وتشريد خصومها السياسيين، وتوجهها لأصدار قوانين مقيدة للحريات، وتعاملها مع الأزمة الاقتصادية المتفاقمة بأرقام واحصائيات لا علاقة لها بالواقع وعجزها عن توفير احتياجات القوات المسلحة

لمواجهة ظروف اتساع العمليات العسكرية فى الجنوب. وفى ظروف هذه العزلة القاتلة بدأت تطلق صفات العمالة والطابور الخامس على كل معارض لسياساتها، وعملت على اصدار قانون يعتبر حركة تحرير شعب السودان حركة معادية للوطن وخارجة على القانون، وتوجيه تهمة الخيانة العظمى لكل من يتعامل معها، عندما قامت باعتقال مجموعة من المواطنين بحجة انهم عقدوا، مع عدد من عناصر الحركة، ندوة حول مستقبل السودان فى امبو بأثيوبيا، حيث أعلن وزير الداخلية، مبارك الفاضل (أن الندوة مخطط تآمرى هدفه اسقاط النظام الديمقراطى وأن رئيس الوزراء أمر بتكوين لجنة وزارية لدراسة المعلومات الواردة عن هذه المؤامرة وتحديد ماتراه من اجراءات للتعامل بحزم مع هذا الموقف).[١٣] نسى وزير الداخلية أن الاحزاب الحاكمة نفسها قد شاركت فى عدة ندوات مماثلة فى واشنطن وهرارى وبيرجن، واجرت عدة اتصالات بالحركة فى اديس ابابا ولندن وغيرها.[١٤] كان لهذه التطورات تأثيرها الكبير والمباشر على أوضاع القوات المسلحة وعملياتها فى الجنوب، إذ أنها كانت تتطلع إلى القيادة السياسية لتوفر لها الاسلحة والمعدات اللازمة اذا كان الحل فى رأيها هو خيار الحسم العسكرى. وجاء سقوط مدينة الناصر، بعد صمود واستبسال دام سبعا وعشرين اسبوعاً فى أيدى قوات حركة قرنق، ليكشف الظروف القاسية التى كانت تواجهها القوات المسلحة.[١٥] وجاء فى حديث وزير الدفاع حول هذا الحدث أمام الجمعية التأسيسة (أن مدينة الناصر وتوريت ظلتا مستهدفتين من الخوارج منذ عدة شهور بعد أن توفرت لهم امكانيات واسعة شملت اسلحة ثقيلة ومتطورة) وعن اسباب سقوط المدينة اشار إلى أن (هناك اسبابا عديدة، أهمها أن الخوارج استخدموا حشودا ضخمة من قواتهم لمحاصرة المدينة. واستمر لعدة شهور، فشلت خلالها محاولات ارسال قوات وتعزيزات عسكرية واغذية وادوية لقوات الحامية هناك، فالمدينة كانت محاصرة بثمانية كتائب من قوات الخوارج، واستخدمت القيادة العامة سلاح الطيران لتخفيف الحصار وانزال احتياجات الحامية. ولكن تقارب وتداخل خطوط القتال فى المنطقة حال دون نجاح طلعات سلاح الطيران. ولجأت القيادة العامة لاستخدام جرارات النقل النهرى، لكن انشغال الجرارات بنقل الاغاثة للجنوب فى ذلك الوقت حال دون نقل الاحتياجات بالسرعة المطلوبة. وظلت قوات الحامية صامدة لفترة طويلة وانسحبت بعد نفاذ ذخيرتها وسقوط أكثر من مئة شهيد، ولم يجد الخوارج فى المدينة سوى الجرحى، ومن ضمنهم قائد الحامية، العقيد محجوب محمد موسى، الذى امر قواته بالانسحاب بعد أن دافع عن المدينة والمنطقة دفاع الابطال. وبالنسبة للموقف فى مدينة توريت، فان القوات المسلحة تستخدم الطلعات الجوية لتسهيل وصول المؤن

والتعزيزات العسكرية، والقيادة العامة على اتصال مستمر بقائد المنطقة). ودعى وزير الدفاع لوقف الخلافات الحزبية والمطالب النقابية وتركيز الجهود لدعم القوات المسلحة وطالب باعادة ترتيب الميزانية وأعطاء بناء القوات المسلحة اولوية قصوى. وأكد أنه ينبغى استمرار البحث عن الحلول السلمية لوقف الحرب مع استمرار دعم وتأهيل القوات المسلحة. وأشاد بزيارة محمد عثمان الميرغنى لوزارة الدفاع ومساندته للقوات المسلحة واهتمام رئيس الوزراء وجهده المتواصل لدعم القوات المسلحة.(١٦) واكد سيد أحمد الحسين، الزعيم الاتحادى، أن الظروف القاسية التى تعيشها القوات المسلحة ناجمة عن ضعف القيادة السياسية، وطالب باستمرار مساعى السلام ودعم القوات المسلحة.(١٧) ومع تدهور الاوضاع الامنية فى الجنوب ودارفور، ودخول عدد كبير من النقابات والاتحادات فى اضرابات عن العمل، مع كل ذلك لم تهتد الحكومة إلى ضرورة مراجعة سياساتها الاقتصادية وموقفها من إتفاقية السلام، ولأن وزير الدفاع ظل يتابع الوضع الامنى بحس العالم العسكرى والمسؤول السياسى ويرى تدنى مستوى علاقات السودان مع الدول الشقيقة والصديقة راح يتحدث عن ضرورة البحث عن حلول سلمية فى مواجهة دعوات التصعيد والحسم العسكرى، لكن دعاة الحرب لم يكونوا على استعداد لسماع حديثه حول السلام. وبسبب موقفه هذا تعرض لأعنف واقذع هجوم من صحف الجبهة وقادتها ووزرائها. فقد عقب حسن الترابى، وزير الخارجية، على حديث وزير الدفاع قائلا: أن آخر ما كانوا ينتظرونه من وزير الدفاع الحديث عن السلام، فاذا كان وزير الدفاع قد نصب نفسه داعية للسلام. . فماذا يفعل وزير وزارة السلام؟ وطلب منه أن يكف عن تكرار الحديث عن السلام وأن يلتفت إلى مهامه كوزير دفاع ويترك مهمة السلام للآخرين.(١٨)

وتحت هذا الضغط السياسى والاعلامى قدم عبدالماجد حامد خليل، بعد عودته من زيارة غير معلنة لدول عربية مجاورة، استقالته لرئيس الوزراء وأورد أربعة اسباب اجبرته على ذلك هى:-

١- انتهاج سياسة خارجية ادت إلى اضعاف قدرة السودان على استقطاب العون العسكرى والاقتصادى، مؤكدا أن الصلات الخارجية ذات أهمية بالغة فى الحصول على العتاد العسكرى والأمنى، سواء كمنحة أو بالشراء نقدا . . وهذا ينعكس سلبا على قدرات القوات المسلحة.

٢- عدم استجابة الحكومة لمبادرة السلام والتباطؤ فى التحرك فى هذا الاطار، مما انعكس على سمعة السودان فى الخارج وموقف الدول منه، خاصة مما للقضية الامنية من انعكاسات خارجية.

٣- هيمنة الجبهة الإسلامية على صناعة القرار الحكومي وتوجيهه الوجهة التي تريدها مما قيد حركة الحكومة داخليا وخارجيا بصورية هذه المواقف المتشددة.

٤- تضييق دائرة المشاركة في الحكم وفي صناعة القرار مما خلق استقطابا حادا، خاصة بعد خروج الاتحادي الديمقراطي من الحكومة.[١٩]"

أحدثت الاستقالة هزة عنيفة في الوضع السياسي برمتة وذلك لانها جاءت بعد استقالة وزير الداخلية ووزير الدولة بوازة المالية والتخطيط، ولأن وزير الدفاع شخص مستقل اختاره رئيس الوزراء بنفسه لهذا المنصب ثقة في قدراته على القيام بالمهمة، وما كان له أن يستقيل لو أن المؤسسة الحاكمة اعطت رأيه التقدير والوزن المناسب، ولأن القضايا التي اثارها في خطاب استقالته قضايا سياسية ملحة وعاجلة ظلت قوى سياسية عديدة ترددها، بل ظلت مجموعة كبيرة من قيادات حزب الأمة نفسه تقول بها. وقد أشار محمد عثمان الميرغني إلى الآثار التي ترتبت على انحياز سياسة السودان في المنطقة، وذكر أنه لمس ذلك خلال جولة عربية قام بها بتكليف من مجلس رأس الدولة.[٢٠] وفي نفس الوقت عقدت هيئة القيادة العامة اجتماعا ضم ١٥٠ ضابطا من رتبة عقيد فما فوق لبحث الأوضاع الامنية في الجنوب، خاصة في الاستوائية ومنطقة توريت. وتوصل الاجتماع إلى مذكرة تعبر عن وجهة نظر القوات المسلحة في الأوضاع السياسية والعسكرية بالبلاد سلمت بعد منتصف ليلة ٢٠ فبراير ١٩٨٩ لرئيس مجلس رأس الدولة، القائد الأعلى للقوات المسلحة، ورئيس الوزراء، رئيس مجلس الدفاع الوطني. وجاءت المذكرة في واحد وعشرين نقطة مصاغة صياغة مركزة ومتينة، وفي إطار الشرعية الدستورية، كمسعى لا صلاح الاوضاع الداخلية ومعالجة مهددات الأمن الوطني للسودان انطلاقا من مسئولية القوات المسلحة الدستورية التي تنص عليها المادة[١٥] من الدستور المؤقت، التي تقول (قوات الشعب المسلحة جزء لا يتجزأ من الشعب، ومهمتها حماية أمن البلاد وسلامة اراضيها وحماية اهداف ومكتسبات ثورة رجب/ إبريل الشعبية).[٢١] وعلى هذا الاساس عرضت المذكرة الوضع السياسي والعسكري بدقة فائقة وضعت القيادة السياسية في البلاد أمام خيارين لا ثالث لهما، وتمثلت أهم محاورها في النقاط التالية:

(" أن الحرب التي نخوضها في جنوب السودان قد اظهرت بعدا استراتيجيا جديدا وفريدا لم يشهده عالمنا المعاصر، لقد توحد المعسكران الغربي والشرقي في دعم واسناد حركة التمرد التي نواجهها. أن الكتلة الشرقية تقدم كل متطلبات القتال والتدريب والتوجيه لحركة الخوارج، بينما يوظف المعسكر الغربي كل امكانياته المادية والاعلامية لخدمة اهداف حركة التمرد، بل تمكن المعسكر الغربي من فرض

حصار وترهيب على الدول المعتدلة فى العالم العربى حتى لا تجود علينا بالقليل من احتياجاتنا الدفاعية الحالية، بينما ظل دعم المعسكر الغربى يذهب إلى معسكرات الخوارج براً وجوا تحت مظلة الاغاثة. وخلاصة القول فى هذا الجانب هو أن حصارا اقتصاديا واعلاميا قد فرض على السودان، وأن التأثير المباشر لذلك تدفعة قواتنا المسلحة دما وارواحا فى ميادين القتال كل يوم.

ودون خوض عميق فى مايحدث فى الجبهة الدخلية، فجميعنا ندرك الحجم والابعاد والمؤثرات، ولكننا نركز على جانبين هما: التأثير المباشر على الأمن القومى السودانى والتأثير على ادارة العمليات العسكرية وعلى تماسك ووحدة القوات المسلحة.

• الأمن القومى السودانى:-

أن مهددات الأمن القومى السودانى عديدة، لكن نشير إلى أكثرها خطورة وهى:-

- التناحر الحزبى وغياب التوجه القومى.
- الانهيار الاقتصادى والتضخم والغلاء.
- نمو المليشيات المسلحة والاختلال الامنى.
- افرازات الحرب فى الجنوب.
- تفكك المجتمع السودانى وانتشار الفساد.
- افرازت الصراع المسلح الدائر فى دارفور.

• القوات المسلحة:-

- انهيار البنيات الاساسية والاقتصادية فى المجتمع وتأثيره المباشر على القوات المسلحة وتركيبتها القومية.
- المحاولات المستمرة لاختراق القوات المسلحة من جهات سياسية فى الداخل وبتوجيه من الخارج.
- انقسامات الجبهة الداخلية فى اسناد ودعم القوات المسلحة، وافرازات ذلك واضحة على أمن العمليات وتأثير الحرب النفسية على الروح المعنوية..)

واستمرت المذكرة فى طرح حججها ومطالبها وحددتها فى النقاط التالية:-

- لقد اشرنا مسبقا إلى ضعف قدراتنا الراهنة التى تسبب فيها اساسا غياب السياسات الدفاعية المدروسة طوال السنوات الماضية، وتفاقمت الآن نتيجة للاستنزاف المستمر بسبب الحرب وتأثير الحصار الاقتصادى والعسكرى المفروض

علينا اليوم. إننا، وبكل وضوح، قد طلبنا من مجلس الدفاع الوطنى توفير احتياجاتنا العسكرية المطلوبة الآن، وليس غدا، حتى يمكننا من احداث التفوق العسكرى واعادة التوازن، ومع تقديرنا الكامل لكل الجهود التى بذلتها الحكومة والتحرك النشط الذى قامت به وزارة الدفاع وهيئة القيادة العامة على كافة الاتجاهات الا أن ذلك كله لم يحقق النتائج الايجابية المأمولة والمطلوبة لتوفير كافة احتياجات القوات المسلحة اللازمة للقتال، لانها اصطدمت بواقع مرير سببته السياسات الداخلية والخارجية للدولة.

-استنادا على ما تقدم فانه من الأهمية بمكان التأكيد بأن ما سيرد من مقترحات وتوصيات يمثل الرأى العام العسكرى، بعد استقصائه بواسطة الاجهزة المختصة وبعد التفاكر واجماع آراء القادة فى كل المستويات.

- أن وحدة الصف وتماسك القوات المسلحة هدف مقدس لا يقبل المساومة أو المزايدة، وأن القوات المسلحة ذات التوجه القومى المتجرد هى صمام الأمان الوحيد لتماسك ووحدة ومستقبل الوطن.

- أننا جميعا، قيادة وقاعدة، منتشرون فى كل بقاع السودان، يجب أن نؤكد، بوضوح لا لبس فيه، أننا مع خيار الشعب السودانى الاصيل فى الحفاظ على الديمقراطية، كما اكدنا ذلك فى السادس من ابريل ١٩٨٥، واننا نرفض كل انواع الديكتاتورية وسنظل أبدا اوفياء لواجبنا المقدس فى حفظ وصون وحدة وسيادة الوطن.

- أن ادارة الصراع المسلح لا تنفصل ابدا عن ادارة السياسات المتوازنة للدولة. وعليه يجب أن تهدف الدولة إلى كسر طوق الحصار الاقتصادى والعسكرى المفروض علينا من الغرب والشرق، وذلك بانتهاج سياسات متوازنة تمكننا من استقطاب العون الاقتصادى والعسكرى الذى نحتاجه اليوم.

- أن تماسك ووحدة الجبهة الداخلية يتطلب تطبيق توجه قومى بعيدا عن المزايدات السياسية والتناحر والتآمر، وهذا يتطلب فى المقام الأول توسيع قاعدة المشاركة فى الحكم للخروج من هذا المنعطف الصعب.

. فى الختام ليس هناك أكثر من التأكيد، مرة أخرى، أننا جميعا أمام مسؤولية تاريخية ستسألنا عنها الاجيال القادمة، وهى أن نحافظ علي أمن ووحدة وتماسك القوات المسلحة، لا نقبل ابدا المزايدات باسمها ولا نعرضها ابدا للتضحية والخسائر نتيجة لقصور الامكانيات ولا سباب موضوعية أخرى لا يمكن أن تسأل عنها القوات المسلحة. وعليه، ومع تأكيد الولاء لله وللأرض وللشعب نرفع لكم هذه المذكرة النابعة من اجماع القوات المسلحة لاتخاذ القرارات اللازمة فى ظرف

اسبوع.[٢٢] . .)

جاءت المذكرة من المؤسسة العسكرية كمؤسسة ومن قيادتها العامة وليس من مجموعة مغامرين، وقدمت بطريقة اصولية فى إطار النظام الديمقراطى القائم استنادا إلى دور القوات المسلحة الذى حدده الدستور. وانطلاقا من هذه الحقائق جاء تفاعلها مع ازمة الحكم، التى ظلت تعيشها البلاد منذ أكثر من عام، كهزة عنيفة أدت إلى اعادة ترتيب توازن القوى وحركة الصراع السياسى والاجتماعى فى البلاد. ونتيجة لذلك توزعت نظرة القوى السياسية للمذكرة بين ثلاثة مواقف هى:

- بعض القوى السياسية نظرت اليها نظرة ايجابية لانها خلقت حالة توقد وطنى، حيث بدأت الروح تعود من جديد لأمكانية التطور نحو نظام ديمقراطى تحرسه القوات المسلحة. وهى ظاهرة جديدة وحضارية فى تاريخ العسكريين السودانيين عندما يخاطب الجيش القيادات السياسية عبر مذكرات تؤمن على الخيار الديمقراطى والشرعية الدستورية. وهذه الحالة من التوهج الوطنى أعادت الثقة لقوى كثيرة فى متانة النظام الديمقراطى، فبدأت اجتهادات فكرية سياسية جادة للبحث عن سبيل للخروج من الأزمة.
- بعض القوى ظلت تنظر للمذكرة كمقدمة لتدخلات عسكرية مستمرة فى الحياة السياسية، فلا هى دعوة للانقلاب العسكرى ولا هى ابتعاد عن التدخل فى الشؤون السياسية، وبرزت دعوات لتبنى النموذج التركى فى الحكم.
- بعض آخر من القوى السياسية، هى الجبهة الإسلامية بالتحديد، نظرت اليها بتوجس عصبى، واعتبرت انها هى المستهدفة من كل كلمة فى المذكرة، وأن تحرك القوات المسلحة هو الاستيلاء على الحكم خلال اسبوع.[٢٣]

انطلقت هذه المواقف من تجربة الانقلابات العسكرية فى السودان، ومن مواقع القوى السياسية المختلفة فى حركة الصراع السياسى والاجتماعى فى البلاد. ولكن استطالة أزمة الحكم التى ظلت تعيشها البلاد وتراكمات حركة الصراع السياسى خلال فترة مابعد الانتفاضة، جعلت معظم القوى السياسية والنقابية تتعامل مع الحدث دون حساسيات ودون وضع اعتبار لشكليات العلاقة مع المؤسسة العسكرية فى نظام ديمقراطى ليبرالى. ولذلك جاء فى رد رئيس الوزراء على المذكرة أن "الرقم العسكرى اصبح جزءا من المعادلة السياسية فى البلاد جنبا إلى جنب مع الجمعية التأسيسية والنقابات والاتحادات والاحزاب السياسية". وجاء رده فى اجتماع مع القيادة العامة فى ٢٢ فبراير، حيث علق على سبع فقرات من المذكرة على النحو الآتى:-

- فى الفقرة الأولى أكد أن هناك نقاطا وردت فى المذكرة لا خلاف عليها، هى أن

الجبهة الداخلية غير موحدة مما يؤثر سلبا على مهام الدفاع، أن الحرب الحالية تدور فى غير مشاركة كاملة من الشعور العام فى البلاد، أن القوات المسلحة تنقصها مقومات اساسية لا سيما فى السلاح الجوى والدفاع الجوى والبحرية، أن التمرد فى الجنوب يحظى بظروف تأييد غير عادية ومن مصادر مختلفة.

- وفى الفقرة الثانية قال أن الدول التى دعمتنا عسكريا فى عهد الحكم المايوى هى الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، وأن العون الامريكى قد انخفض منذ السنوات الاخيرة للحكم المايوى بسبب انخفاض العون العسكرى عموما، وفى الفترة الاخيرة لأن السودان لم يعد منحازا للسياسة الامريكية. الآن يحظى السوادن بدعم عسكرى من ثلاث دول عربية وبصفقات تسليح كبيرة مع عددمن الدول المتوسطة.

- الفقرة الثالثة: السوق الأوروبية المشتركة لم تدعم السودان عسكريا، لكن دعمها المدنى لم ينقطع بل تزايد فى مجالات عديدة.

- الفقرة الرابعة: الاختلافات على الساحة السياسية ترجع لظروف موضوعية، وتوجد فى كل البلدان ذات التكوين الوطنى غير المكتمل، أذ توجد خلافات دينية وثقافية وعرقية وجهوية. ووضع السودان فى هذا المجال هو الاختلافات الحزبية والمنهجية والعقائدية.

- الفقرة الخامسة: الدعم العسكرى بحجم كبير كان فى سنة ١٩٧٠ و١٩٧٦ فقط.

- الفقرة السادسة: الالتزام الذى جاء فى المذكرة بالحفاظ على الديمقراطية التزام ايجابى فى حد ذاته، كذلك لا بديل له لأن الانقلاب العسكرى سهل والثورة عليه ممكنة وحدثت، وعلينا أن نجنب البلاد هذه الدوامة. وتوسيع قاعدة المشاركة فى الحكم مبدأ صحيح وقد سعينا اليه وحققنا درجات منه واخيرا انسحب الحزب الاتحادى لانه اشترط شرطا املائيا، وهذا يحول دون الاتفاق، والآن لعل الخطر المتزايد على البلاد يجعل القوى السياسية تفكر بحرص وجدية أكثر لتوحيد الجبهة الداخلية.

وفى الفقرة الاخيرة: أكد رئيس الوزراء ان نهاية المذكرة غير موفقة لانها تشبه الانذار وتفتح بابا للمغامرين، وحول السياسة الخارجية قال: لقد رمينا بالانحياز لإيران وهذا غير صحيح، لأننا دعونا لوقف الحرب العراقية الإيرانية وراهنا على غلبة اتجاه السلام داخل إيران. وقد حدث ذلك. وقد اكدنا فى كل مجال أننا من حيث المذهب سنة ومن الانتماء القومى عرب. لكننا نرى ضرورة التعايش المذهبى والقومى. وهذا ماتتجه اليه البلاد العربية الآن. واتهمنا بانحياز لليبيا. الحقيقة اننا

جربنا أضرار العداء لليبيا ورأينا أن تقوم علاقتنا معها على التفاهم، وقد حدث واستطعنا أن نلعب دورا ايجابيا فى الصلح الليبى التشادى، ونعمل الآن لصلح مصرى ليبى، وأكدنا أن علاقتنا بهذه الجارة لا تتم على حساب جارة أخرى، وحققنا لبلادنا مصالح عديدة. فالعلاقات الطيبة مع ليبيا تقوم على المصالح المشتركة وليس التبعية. وعلاقتنا مع السعودية طيبة وأكدنا حرصنا على العلاقة مع مصر، لكن مصر تقف على الحياد فى حربنا فى الجنوب بحجة أنها مشكلة داخلية رغم توضيحنا لهم بانها عدوان تسنده قوى خارجية.

وفى تطور لاحق اعلن مجلس الوزراء أن الحكومة اتخذت قرارات وخطوات هامة تتعلق بمذكرة القوات المسلحة وانها ستنشر المذكرة مع رد رئيس الوزراء عليها وتوضيح حجم الدعم الذى وجدته القوات المسلحة خلال الفترة السابقة وانها تلتزم بتقديم المزيد واعطاء اولوية قصوى للصرف على المجهود الدفاعى. ومن جهة أخرى اصدر حزب الأمة بيانا اعلن فيه أنه يعتبر المذكرة ظاهرة غير قابلة للتكرار مع الثقة بان المقصود ليس خلق قوة سياسية من القوات المسلحة وتأمين ضرورة توفير الدعم اللازم للقوات المسلحة، وعلى صعيد الجبهة الداخلية أكد البيان:-

١- تبنى الدعوة لتوسيع قاعدة المشاركة فى الحكم.

٢- السعى لتحقيق ذلك عن طريق صيغة مقبولة، ومن جانبه اقترح حكومة كل الجمعية.

٣- أن تحصر الحكومة المقترحة برنامجها فى برنامج محدد للسلام والأمن والاقتصاد والاعداد للانتخابات العامة.

٤- التزام احزاب الحكومة المقترحة بميثاق شرف.

واستعرض البيان الجهود التى بذلت لتحقيق السلام ومبادرة الاتحادى الديمقراطى وتحفظات رئيس الوزراء حولها، وقال البيان: انه وصلهم الآن ما يؤكد قبول وجهة نظرهم، ولذلك قرر الحزب الآتى:-

١- قبول المبادرة مع التحفظات المتفق عليها.

٢-انعقاد المؤتمر الدستورى فى أقرب وقت ممكن.(٢٤)

واضح من محتويات هذا البيان أن تطورا كبيرا قد حدث فى موقف حزب الأمة، وأن هذا الموقف يتعارض، فى بعض جوانبه، مع توجهات الصادق المهدى التى برزت خلال رده على مذكرة القوات المسلحة، خاصة فى الموقف من إتفاقية السلام وتوسيع قاعدة الحكم.

أما الجبهة الإسلامية، الشريك الثانى فى الحكم، فقد اصدرت بيانا ركز فى معظمه على خيار الحرب دون أى اشارة إلى قضية السلام، وذلك بالدعوة للتعبئة

العامة وتكييف حركة الاقتصاد والقوانين والاجراءات المالية والادارية لتلبية احتياجات القوات المسلحة، توظيف الأعلام الحكومى والصحف لخدمة المعركة، رسم الحدود الفاصلة بين العدو والصديق، واتخاذ اجراءات حاسمة ضد الطابور الخامس والجمعيات الطوعية التى تقدم العون للمتمردين، الشروع فورا فى تنفيذ الخدمة الوطنية الالزامية، استنفار القوى البشرية القادرة على حمل السلاح ودعوة النقابات والفئات لتجميد مطالباتها العادلة وتزكية العمل والإنتاج وتوجيه الامكانيات لدعم القوات المسلحة.[٢٥] وهكذا تجاهلت الجبهة الإسلامية القومية قضية السلام وقضية توسيع قاعدة المشاركة فى الحكم والقضايا الأخرى التى طرحتها المذكرة، وأرادت مخاطبة القوات المسلحة عن طريق الدعوة لتكوين حكومة حرب وتسخير كل امكانيات البلاد لتلبية احتياجات الحرب، ومحاصرة خصومها السياسيين من خلال اتهامهم بالطابور الخامس لحركة التمرد. وبذلك وضعت نفهسا خارج مجرى التفاعلات التى أحدثتها مذكرة القوات المسلحة أو على الأصح فى مواجهتها.

وفى الجانب الآخر أعلن الحزب الاتحادى الديمقراطى فى أول بياناته:-

١- التمسك بالديمقراطية كخيار وحيد لشعب السودان.

٢- التمسك باتفاقية السلام السودانية كمطلب استراتيجى.

٣- أخذ الحزب علما بمذكرة القوات المسلحة، ويرى أن المذكرة مشاركة بالرأى من مؤسسة قومية هامة، ويشيد بالروح الايجابية والمقترحات البناءة وحرص القوات المسلحة على الشرعية الدستورية.

٤- التمسك بضرورة توسيع قاعدة الحكم باشراك كل القوى السياسية داخل وخارج الجمعية والاتحادات والنقابات وقيام حكومة مصالحة وطنية هدفها: قبول وتنفيذ اتفاقية السلام وعقد المؤتمر الدستورى، منح أولوية مطلقة لدعم القوات المسلحة بكل السبل الممكنة لتمكينها من اداء مهامها فى الدفاع عن الوطن، وضع وتنفيذ خطة مفصلة لمعالجة الضائقة المعيشية ورفع معاناة المواطنين، انتهاج سياسة خارجية متوازنة تنأى بالسودان عن المحاور وتمد جسور الصداقة والتعاون مع كافة الاشقاء والاصدقاء تحقيقا للمصالح الوطنية العليا، الاعداد للانتخابات العامة فى موعدها. ولتحقيق هذه الاهداف طالب الحزب باستقالة الحكومة القائمة كخطوة تمهيدية ضرورية.[٢٦]

ووصف حزب البعث المذكرة بانها انعكاس لعجز الحكومة عن أدارة أبسط مسئوليات وواجبات الحكم وانشغالها بمصالحها الحزبية والطبقية الضيقة، وطالب باستقالة الحكومة القائمة وتكوين حكومة اتحاد وطنى شاملة لتضطلع بمهام دعم القوات المسلحة وإيقاف الحرب الأهلية على أساس إتفاقية الميرغنى/ قرنق واصلاح

الوضع الاقتصادى وتخفيف الضائقة المعيشية وانتهاج سياسة خارجية متوازنة والمحافظة على النظام الديمقراطى.[٢٧] وفى هذا الإطار جاءت افتتاحية (الميدان) وتصريحات ومواقف الاتحادات والنقابات والاحزاب السياسية الأخرى.[٢٨] وبدعوة من الحزب الاتحادى الديمقراطى اجتمعت احزاب المعارضة والاتحادات والنقابات فى (جنينة السيد على) بالخرطوم فى يوم ٢٦ فبراير أصدرت بيانا مشتركا أشارت فيه للتحديات التى تواجه البلاد، وفى مقدمتها الحرب الأهلية الجارية فى الجنوب، وتردى الاحوال الأمنية فى مختلف انحاء البلاد، انتهاك الحقوق الاساسية والحريات العامة، وتدهور الحالة المعيشية، وتخبط السياسة الخارجية، وارجعت كل ذلك إلى تخبط الحكومة القائمة ومماطلتها وتسويفها فى التصدى لواجبات ومسئوليات الحكم. واعلن البيان تأييد الاحزاب والنقابات والاتحادات الموقعة عليه لبيان الاتحادى الديمقراطى الداعى لحل الحكومة القائمة وتكوين حكومة مصالحة وطنية، وأضاف إلى برنامجها:

١- حل المليشيات ووقف التدهور الأمنى فى إقليمى دارفور وكردفان واشاعة الطمأنينة ووقف التدخل الاجنبى.

٢- اعادة النظر فى قانون الانتخابات بتخصيص دوائر لتمثيل القوى الحديثة.

٣- تصحيح الاوضاع التى نشأت عن سياسة التشريد فى الخدمة المدنية والمحافظة على استقلالها وحيادها.[٢٩]

٤- الاهتمام بدور المرأة واشراكها فى الحياة العامة السياسية والاقتصادية.

وفى الوقت نفسه اعلنت الهيئة الشعبية لحماية الديمقراطية واللجنة الوطنية لدعم مبادرة السلام عن تأييدها لمذكرة القوات المسلحة واستقالة الحكومة وتكوين حكومة انقاذ وطنى.[٣٠]

وبذلك تصدر الحزب الاتحادى الديمقراطى قوى المعارضة السياسية والنقابية وتحولت جنينة السيد على إلى مركز لنشاطها وحركتها، وانفتح الطريق إلى تكوين حكومة جديدة موسعة هدفها إيقاف الحرب الأهلية وتحقيق السلام ومواجهة مشاكل البلاد الاساسية. ونتيجة للتغيير الكبير فى توازن القوى الذى أحدثته مذكرة القوات المسلحة وتحرك قوى المعارضة السياسية والنقابية، وضح أن الاغلبية البرلمانية وحدها لا تكفى لتقرير مصير البلاد، حيث دخلت الجمعية التأسيسة والحكومة القائمة فى حالة شلل تام وتحول مركز النشاط السياسى إلى القوى السياسية والنقابية المؤثرة فى الشارع السياسى. ونتيجة لذلك قام وفد يمثل تجمع الاحزاب والنقابات والاتحادات، ضم كلا من تاج السر محمد صالح، الحزب الاتحادى، بدر الدين مدثر، حزب البعث، التجانى الطيب، الحزب الشيوعى، صمويل

أرو، كتلة الاحزاب السودانية الافريقية، بمقابلة الصادق المهدى، رئيس الوزراء، ونقل له رأى التجمع حول ضرورة حل الحكومة القائمة وبدء المشاورات لتكوين حكومة اتحاد وطني على أساس البرنامج الذى حددته بيانات الاحزاب والنقابات، واستمع رئيس الوزراء لوجهة نظر الوفد ووعد بمقابلته بعد القاء خطابه فى الجمعية التأسيسية يوم الاثنين ٢٧فبراير.(٣١)

• الطريق إلى حكومة الجبهة الوطنية المتحدة:-

فى يوم ٢٧ فبراير أعلن رئيس الوزراء أمام الجمعية التأسيسية، تحت ضغط القوات المسلحة وقوى الانتفاضة السياسية والنقابية، استعداده، لتوسيع قاعدة الحكم بالصورة التى ترضى طموح القوى السياسية، الا انه قال: أن ذلك يحتاج إلى مشاورات واسعة وسند سياسى من الاحزاب والنقابات، وسند من القوات المسلحة التى يرجو منها الالتزام القاطع بالدفاع عن الديمقراطية وحماية شرعيتها والمشاركة فى مناقشة القضايا القومية عن طريق مجلس الدفاع الوطني، وأن على النقابات أن لا تلجأ إلى الاضرابات فى ظروف الحرب وأن تحصر مطالبها فى اطار مبادىء العقد الاجتماعي، واكد أنه فى حالة عدم توفر التجاوب والسند العسكرى والنقابى، الذى يطمئن إليه بما يمكنه من توسيع.قاعدة المشاركة فى الحكم، فانه سيتقدم باستقالته للجمعية يوم الاحد القادم (٣/٥) وذلك دون أن يحدد الخطوط العريضة لسياساته وموقفه من قضية السلام.(٣٢) واعلن سيد أحمد الحسين أن الخطاب ليس فيه جديد، وكان المطلوب منه تحديد موقف قاطع من الأزمة بتقديم استقالة حكومته وفتح الطريق لمشاورات تكوين الحكومة الموسعة.(٣٣) وأكد تجمع الاحزاب والنقابات والاتحادات نفس الاتجاه، ورفض منح رئيس الوزراء أى تفويض مالم يعلن قبوله للبرنامج الذى طرحته لقيام حكومة مصالحة وطنية.(٣٤) وفى الوقت نفسه اصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة بيانا تضمن الاتى:-

١- أنها سبق أن اوضحت فى مذكرتها وقوفها مع الديمقراطية، خيار الشعب السوداني، وانها تعمل وفق منطوق المادة (١٥) من الدستور المؤقت.

٢- انها تؤكد أصرارها على ضرورة تنفيذ كل ماجاء فى مذكرتها المعنونة للقائد الاعلى للقوات المسلحة ورئيس مجلس الدفاع الوطني.

٣- أن القوات المسلحة، بكل قياداتها وتشكيلاتها المقاتلة، ترفض التلميح بوجود تقصير أو عدم انضباط عسكرى، وتؤكد أن الدعم الفورى والمستمر هو الحل لأعادة التوازن العسكرى الاستراتيجي.

٤- أن القوات المسلحة تحت قيادة القائد الاعلى للقوات المسلحة لا تفوض مطلقا

مسئولياتها وصلاحياتها المنصوص عليها فى الدستور لأى سلطة سياسية أو امنية أخرى.(٣٥)

وهكذا فشل رئيس الوزراء فى أن يحصل على التجاوب أو التفويض الذى طلبه من القوات المسلحة والنقابات والاتحادات والاحزاب المعارضة دون أن يقدم لها برنامجا أو ميثاقا محددا للحكم واضعا نفسه بذلك فى موقف حرج يفرض عليه تقديم استقالة حكومته. والواقع أن الصادق المهدى قد تعود أن يحل حكومته فى ظروف أزمات أقل شأنا من الأزمة السياسية التى فجرتها مذكرة القوات المسلحة. فقد حل مجلس الوزراء باكملة فى مايو١٩٨٧ بسبب خلافاته مع وزير التجارة السابق، د. ابو حريره، وظل يدير دفة الحكم منفردا بمساعدة وكلاء الوزارت لعدة اسابيع. وفى مارس ١٩٨٨ قام أيضا بحل مجلس وزرائه وتولى ادارة شؤون الحكم مع الوكلاء لاكثر من شهر كامل إلى أن وافقته الاحزاب المشاركة على اشراك الجبهة الإسلامية القومية فى حكومة الوفاق. ولكنه رفض تقديم استقالة حكومته فى ظروف أكبر ازمة سياسية واجهتها البلاد فى فترة الديمقراطية الثالثة، وذلك رغم تدهور الاوضاع الامنية فى الجنوب وسقوط توريت، اكبر المراكز العسكرية فى الاستوائية، ومحاصرة مدينة جوبا، وانعكاسات كل ذلك على الوضع الداخلى والوضع العسكرى.(٣٦) وفى الوقت نفسه(لم يتقدم ببرنامج محدد وأسس واضحة لتوسيع قاعدة الحكم، وهو الركن الاساسى فى الازمة القائمة، لأن الاغلبية البرلمانية العادية لو كانت قادرة على حل المشكلة لما نشأت اساسا، فهو يتمتع بها بدرجة كافية).(٣٧)

وعلى أثر ذلك بادر مجلس رأس الدولة بدعوة رؤساء الاحزاب والنقابات والاتحادات لمناقشة الأزمة السياسية والوصول إلى مخرج سريع فى اطار النظام الديمقراطى والشرعية الدستورية. وبعد مناقشات امتدت لعدة أيام توصلت اجتماعات القصر إلى برنامج، سمى (البرنامج المرحلى)، تضمن سبع نقاط كأساس لحكومة جديدة موسعة، تفاصيلة كما يلى:-

١- الحفاظ على الشرعية الدستورية والنظام الديمقراطى القائم على التعددية الحزبية واستقلال القضاء وسيادة حكم القانون وكفالة الحريات العامة وحقوق الإنسان.

٢- شئون الأمن والسلام:-

أولا: اتباع سياسة دفاعية وأمنية تقوم على الآتى:-

أ- انتهاج سياسة دفاعية وأمنية تقوم على تأكيد قومية القوات المسلحة ودعمها وتأهيلها سلما وحربا لتأمين سلامة الوطن وحماية نظامه الديمقراطى.

ب- تكون القوات النظامية هى الجهة الوحيدة المسلحة فى البلاد، وتحل كل المليشيات القائمة ويحرم وجودها وينزع أى سلاح غير مرخص به رسميا، على أن تشرف القوات المسلحة على تنظيم عمليات الدفاع الشعبى فى مناطق العمليات التى اضطر المواطنون فيها لحمل السلاح دفاعا عن النفس.

ج- دعم القوات النظامية الأخرى.

د. دعم وحدة الجبهة الداخلية.

ثانيا: تحقيق السلام وعقد المؤتمر الدستورى فى اسرع فرصة فى إطار القبول الرسمى بمبادرة السلام السودانية المبرمة فى ١٦ نوفمبر ١٩٨٨.

٣- حل ازمة الاقتصاد الوطنى والاهتمام بقضايا الإنتاج والتنمية وفق مقررات المؤتمر الاقتصادى الوطنى.

٤- تحسين الاحوال المعيشية بتوفير السلع الاساسية والتحكم فى الأسعار ومحاربة الفساد والسوق الاسود وتأهيل الخدمات الأساسية من صحة وتعليم وبنيات أساسية واغاثة واعادة استقرار النازحين.

٥- انتهاج سياسة خارجية متوازنة تخدم:-

أ-المصالح الوطنية العليا.

ب- الوحدة والتنمية والتحرر.

ج- تحقيق أهداف هذا البرنامج.

٦- الاعداد للانتخابات العامة وفق قوانين تضمن تمثيل القوى الحديثة.

ووافقت على هذا البرنامج كل الاحزاب السياسية، بما فيها حزب الأمة، ولم تشارك الجبهة الإسلامية القومية فى اعداده وصياغته لانها رفضت مبدأ الحكومة الموسعة من النقابات والاحزاب داخل وخارج الجمعية، واصرت على اضافة الالتزام الإسلامى واصدار قوانين إسلامية. وفى لحظة التوقيع على البرنامج وصل الصادق المهدى إلى القصر الجمهورى واجتمع مع عضوى مجلس رأس الدولة، ميرغنى النصرى ود باسفيكو، بحضور عمر نور الدائم، مندوب حزب الأمة فى اجتماعات القصر، وعرض ملاحظاته حول البرنامج، رغم أن مندوب حزب الأمة قد وافق على البرنامج بكامله، وتمثلت فى اضافة كلمة (بتوضيحاتها) فى نهاية الفقرة (٢) ثانيا، أضافة (بعيدا عن المحاور) فى الفقرة(٥) بعد كلمة متوازنة، أضافة كلمة (جديدة) فى الفقرة (٦) بعد كلمة قوانين، اضافة (والخطوات اللاحقة) فى نهاية الفقرة(٣)، واضافة فقرة سابعة تقول: (أن تقوم بتنفيذ هذا البرنامج حكومة موسعة من النقابات والاتحادات والاحزاب داخل وخارج الجمعية). وبعد انتهاء مراسيم التوقيع على البرنامج، قال ميرغنى النصرى أن الحكومة القادمة ستقوم على قاعدة

واسعة من النقابات والاتحادات والاحزاب داخل وخارج الجمعية لحماية الديمقراطية ودعم القوات المسلحة وتحقيق السلام.(٣٨)

وفى اليوم التالى عقد رئيس الوزراء مؤتمرا صحيفا أكد فيه استمراره فى منصبه بعد أن تلقى تأكيدات من مجلس رأس الدولة بالتزام القوات المسلحة بالديمقراطية والشرعية الدستورية والتزام النقابات والاتحادات بوقف الاضرابات. وقال انه ليس هناك علاقة بين الالتزام وتنفيذ البرنامج المرحلى. وروى أنه كان يتجول يوم الجمعة الماضى مع د. تاج الدين فى العاصمة وقابل شيوخا واطفالا وجد منهم دفئا وطالبوه بعدم الاستقالة، وأنه استلم رسالتين، واحدة من رجل دين مسيحى وأخرى من رجل دين مسلم، يطالبانه بعدم تقديم استقالته لأنه الوطنى الغيور على بلاده، واضاف انه باع نفسه لمشاعر أهل السودان. وأكد رئيس الوزراء انه سيبدأ من اليوم مشاوراته مع القوى السياسية المختلفة للوصول إلى اتفاق حول توسيع قاعدة المشاركة فى الحكم. وقال أن الجبهة الإسلامية ستشارك فى الحكومة القادمة، وجميع الاطراف مقتنعة بضرورة توحيد الجبهة الداخلية وتحقيق اكبر قدر من وحدة الصف. واضاف انه استلم استقالات وزراء حكومته وسيتخذ القرار الخاص بشأنها بعد اكتمال مشاورات تكوين الحكومة القادمة. ووصف الاجماع السياسى الذى وجده البرنامج المرحلى بانه شبيه بالاجماع الذى أدى إلى تكوين حكومة الوفاق!! وحول السياسة الخارجية قال أن الحكومة الحالية ظلت تتبع سياسات خارجية غير منحازة واعلن أن اتصالات تجرى الأن لحسم قضية السلام، ودعى إلى استمرار التكامل العسكرى الشعبى لمواجهة قضايا البلاد.(٣٩) وفى اليوم التالى سافر إلى ليبيا فى زيارة لم تكن متوقعة.

وهكذا اثبت الصادق المهدى عدم جديته فى التعامل مع الأزمة. فقد اراد، بمؤتمره الصحفى، أن يحتفظ بسياساته وتحالفاته القديمة، وأن ينجح فى نفس الوقت فى التغلب على الأزمة التى نشأت نتيجة لتلك السياسات والتحالفات. وذلك يعنى أنه اراد الالتفاف حول البرنامج المرحلى والتملص من الالتزام به قبل أن يجف المداد الذى كتب به. ففى مؤتمره الصحفى لم يعلن التزاما قاطعا بالبرامج، وحين تحدث عن السلام تجاهل بالكامل اتفاقية السلام السودانية وتحدث عن اتصالات تجرى لحسم قضية السلام، وعندما تحدث عن القوات المسلحة والنقابات أكد أن تأييدها لا يرتبط بتنفيذ البرنامج، وأشار إلى أن الجبهة الإسلامية ستشترك فى الحكومة القادمة وهى لم توقع على الميثاق. وبكل جرأة شبه الاجماع الذى وجده البرنامج المرحلى بالاجماع الذى وجدته حكومة الوفاق!! وهو بذلك يتناقض مع موقف حزبه الذى شارك فى اعداد البرنامج ووقع عليه . . حيث أكد الحزب (أن

التوقيع على البرنامج المرحلى هو أساس الاشتراك فى الحكومة الموسعة وأن أى تمييع فى هذا الظرف الحرج الذى تمر به بلادنا سيفقد القيادات السياسية مصداقيتها ويعرض الممارسة الديمقراطية لهزة أعنف من التى عايشتها بعد مذكرة القوات المسلحة.(٤٠) . .) ولذلك اجمعت الاحزاب والنقابات الموقعة على البرنامج على رفض ما طرحه رئيس الوزراء واعلنت تمسكها بالبرنامج دون أى تعديل وضرورة استقالة الحكومة القائمة كخطوة تمهيدية للبدء فى مشاورات تكوين الحكومة الموسعة، ودعت مجلس رأس الدولة لتحمل مسؤوليته ومواصلة اجتماعاته مع قوى البرنامج المرحلى لمناقشة تكوين الحكومة الجديدة.(٤١) ومن جهة أخرى أشارت بعض المصادر أن حزبى الأمة والجبهة اتفقا على اضافة نص يشير إلى (ضرورة الالتزام الإسلامى والتأصيل القانونى) وذلك لفتح الطريق لمشاركة الجبهة الإسلامية فى الحكومة الموسعة. وأكد الترابى، فى تصريحات صحفية، أن مشاورات الحزبين مستمرة حول قضية الشريعة ومبادرة السلام.(٤٢) واعلن على الحاج أن الجبهة ترفض من حيث المبدأ اشراف مجلس رأس الدولة على صياغة سياسات الدولة، لذلك رفضت التوقيع على برنامج القصر وانها ستشترك فى الحكومة الجديدة دون التزام بهذا البرنامج.(٤٣) وفى التاسع من مارس طلبت القيادة العامة الاسراع بتكوين الحكومة الموسعة واشارت إلى إنها كانت تتوقع استقالة الحكومة بعد الاتفاق على البرنامج المرحلى.(٤٤) وبعد يومين اضطر رئيس الوزراء لتسليم مجلس رأس الدولة استقالات وزراء حكومته.(٤٥) ولكن دوامة المشاورات استمرت إلى أكثر من عشرة أيام بعد ذلك. ووصف أحمد بهاء الدين الكاتب المصرى المعروف هذه الدوامة بقوله (أن أهل بيزنطة فى الخرطوم يتناقشون حول جنس الملائكة واذا ماكانت البيضة قبل الدجاجة أم الدجاجة قبل البيضة، فى وقت تحصد فيه الحرب فى الجنوب الاخضر واليابس وتطحن الأزمة الاقتصادية الملايين من ابناء وبنات السودان.(٤٦) والحقيقة أن هذه الدوامة ترجع إلى صرار رئيس الوزراء على عدم تقديم استقالة حكومته، وعلى رعاية مشاورات تشكيل الحكومة الموسعة، بعيدا عن مجلس رأس الدولة الذى اشرف على مناقشات البرنامج المرحلى. لذلك كون عدة لجان للاتصال بالاحزاب والنقابات والاتحادات. وبدلا من مناقشة اسس تكوين الحكومة راحت تلك اللجان تناقش التفاصيل وتفرض شروط حزب الأمة. فقد عرض د.ابراهيم الأمين على الحزب الشيوعى وحزب البعث تمثيلهما فى الحكومة بمنصب وزير دولة، ولكن العرض وجد رفضا قاطعا، وأكد الحزبان أن الحديث عن توزيع المناصب سابق لأوانه وأن المطلوب الآن هو الاتفاق حول أسس تكوين الحكومة الموسعة تحت اشراف مجلس رأس الدولة.(٤٧) واشترط د.بشير عمر على الاتحادات

والنقابات الالتزام بايقاف الاضرابات وعدم ترشيح عناصر معروفة بانتمائها الحزبى كأساس لمشاركتها فى الحكومة الموسعة، ولكن النقابات رفضت هذه الشروط وتمسكت بحقها فى تحديد ممثليها فى الحكومة الجديدة وبتقاليدها النقابية العريقة في التجارب مع القضايا الوطنية الكبرى دن فرض أو املاء من أحد.(٤٨) ونتيجة لذلك قطعت الاحزاب والنقابات مشاوراتها مع حزب الأمة وارسلت مذكرة لمجلس رأس الدولة تناشده فيها القيام بدوره لوضع حد للتباطؤ القاتل الذى يمارسه رئيس الوزراء وحزب الأمة فى مواجهة الأزمة السياسية الراهنة، وتطالبه بحل الحكومة القائمة ودعوة القوى السياسية والنقابية لتشكيل الحكومة الموسعة.(٤٩) ومع اشتداد ضغوط الاتحادات والنقابات والقوى السياسية والقوات المسلحة ومطالبتها بحل الحكومة والأسراع بتكوين الحكومة الموسعة، أعلن مجلس رأس الدولة استقالة وزراء الحكومة ودعا القوى السياسية للاسراع بتكوين الحكومة الموسعة، على اساس البرنامج المرحلى، من النقابات والقوى السياسية داخل وخارج الجمعية.(٥٠) وبذلك تحركت الأزمة خطوة هامة إلى الامام، وبقى عليها أن تتخطى عقبات أخرى تمثلت فى الالتزام الحقيقى بالبرنامج المرحلى من كافة القوى الموقعة عليه، وتشكيل الحكومة الموسعة من عناصر مخلصة مؤمنة بأهدافه، وبدون مناورات ومطاولات وضغوط حول المناصب.(٥١)

فى نهاية الاسبوع الثالث للازمة السياسية أعلن رئيس الوزراء أمام الجمعية التأسيسية أنه بدأ مشاوراته لتكوين حكومة الجبهة الوطنية المتحدة وتمثل فيها الاحزاب حسب وزنها البرلمانى بالاضافة إلى تمثيل النقابات. ورحب بالبرنامج المرحلى الذى وقعته الاحزاب والنقابات فى القصر الجمهورى وأنه سيكون الحد الأدنى للمشاركة فى الحكم، وأن الاحزاب غير الممثلة فى الجمعية ستكون مشاركتها من خلال التضامن، وطالب النقابات بالكف عن الاضرابات اذا شاركت فى الحكومة. وحول القوات المسلحة أكد أنه سيوسع مجلس الدفاع الوطنى ليتيح فرصة اوسع لمشاركة القوات المسلحة فى مناقشة القضايا السياسية والامنية. وحول السلام أكد أن السعى له سيكون بمخاطبة الحركة والتوجه نحو المؤتمر الدستورى انطلاقا من مبادرة السلام السودانية الموقعة بين الميرغنى وقرنق فى ١٦نوفمبر١٩٨٨. وأضاف أنه حتى يأتى السلام لابد من دعم القوات المسلحة والقوات النظامية الاخرى. وعن التوجه الإسلامى قال هو خيار الاغلبية وأن المؤتمر الدستورى هو منبر الاتفاق حول هذا الامر. وتحدث عن دور رأس الدولة فى مواجهة الازمة وعن توازن القوى الجديد فى البلاد وضرورة التعامل معه لتطوير الديمقراطية وأن هناك قوى خارج الجمعية تشكل واقعا لا يمكن تجاوزه ولا بد من

استيعابها ضمن الشرعية الدستورية. وهى ظاهرة لم تشهدها الفترات الديمقراطية السابقة. وفى نهاية الخطاب أكد أنه يعتبره آخر كلمة فى هذا الصدد.(٥٢)

ويبدو واضحا أن الخطاب اشتمل على أكثر من نقطة إيجابية وحسم عددا من القضايا التى ظلت تمثل محاور للصراع والخلاف خلال الفترة السابقة، فقد أعلن رئيس الوزراء قبول مبادرة السلام والالتزام بالبرنامج المرحلى وبتكوين حكومة موسعة من داخل وخارج الجمعية (وفى ذلك اعتراف ضمنى بأن الاجهزة القائمة لم تعد مؤهلة لمواجهة الازمة وحدها)، واشار إلى اعداد قانون انتخابات يضمن تمثيل القوى الحديثة.(٥٣) ولكنه رفض تمثيل الأحزاب خارج الجمعية، وجاء معمماً فى بعض فقراته، وفرض شروطا على تمثيل النقابات. ومع ذلك، وصفه الحزب الاتحادى بأنه إيجابى، ووصفه الحزب الشيوعى بأنه يحمل أكثر من تفسير، واعلن حزب البعث أن رئيس الوزراء لم يقطع بالالتزام بالبرنامج المرحلى ولم يحسم صيغة الحكومة الموسعة وأنه أفصح عن اصراره على التمسك بمنهج المناورات والمطاولات والهروب من مواجهة الازمة بشكل مباشر.(٥٤) ووصف اتحاد المنهيين الخطاب بأنه يخلو من حسن النية ويعكس تردد رئيس الوزراء تجاه البرنامج المرحلى، واعلن اتحاد العمال عدم مشاركته فى الحكومة الموسعة مؤكدا دعمه لها لتنفيذ البرنامج المرحلى. ويبدو أن الصادق المهدى كان مترددا بين الاستجابة لضغوط الظروف الاستثنائية التى فرضتها استطالة أزمة الحكم ومذكرة القوات المسلحة وبين ضغوط موازناته الخاصة فى إطار حركة الصراع السياسى الجارى فى البلاد خلال تلك الفترة والأرث التاريخى لصراعات وعلاقات الانصار والختمية. ونتيجة لذلك (كان يجرى عدداً من الموازنات بين خيارات تطلبه وخيارات يطلبها، خيارات يختارها بأرادته وخيارات تفرض عليه، بين شرعية دستورية يؤمن بها وشرعية تفرضها عليه قوى البرنامج المرحلى، وكان عليه أن يختار بين قصر يحرجه بخياراته وجمعية تأسيسية يحرجها بقراراته).(٥٥) ولذلك جاءت استجابته فى إطار الشرعية وعلى أساس اصراره على رعاية مشاورات تشكيل الحكومة الموسعة بشكل مباشر وعدم تركها لمجلس رأس الدولة وتجمع الاحزاب والاتحادات الموقعة على البرنامج. ومن جهة أخرى أعلن د. حسن الترابى، الأمين العام للجبهة الإسلامية القومية، عدم مشاركة الجبهة فى الحكومة الموسعة وأنها ستقف فى المعارضة لأن البرنامج المرحلى اغفل الالتزام الإسلامى عمدا وتخاذل عن الدفاع الوطنى وتنكر للشرعية الدستورية وارتهن للقروض الاجنبية، وأشار إلى أن هناك ضغوطا اجنبية خططت لابعاد الجبهة والشريعة وأن المخطط الاجنبى خرب الوفاق الوطنى، وأكد أن الجبهة لم تعزل أنما اعتزلت، واوضح أن الجبهة ستعمل على تحقيق اهدافها خلال المرحلة

القادمة بقوة وفعالية أكثر.[٥٦] وصرح زين العابدين الهندى بأن الحزب الاتحادى لا يرحب ولا يتفاءل بابتعاد الجبهة عن الحكومة الموسعة، خاصة وأن ظروف البلاد تتطلب وحدة الجبهة الداخلية.[٥٧] والواقع أن الاسباب التى طرحتها الجبهة لابتعادها عن الاجماع الوطنى لاتصمد أمام المنطق. فأتهام جميع القوى السياسية والنقابية الموقعة على البرنامج المرحلى بالخضوع لضغوط أجنبية والتورط فى مخطط أجنبى أمر لا يسنده دليل، ويدخل فقط فى باب التبريرات. ورفض إتفاقية السلام التى رحبت بها كل القوى السياسية لا يمكن أن يكون موقفا مسئولا. أما الحديث عن (الشريعة) فان إتفاقية السلام لم تقل بألغائها وانما بتجميدها حتى المؤتمر الدستورى. وفى الوقت نفسه للمرء أن يتساءل كيف صبرت الجبهة على عدم تطبيق الشريعة لمدة عام كامل وهى فى الحكم، مع أنها اشترطت اصدار القوانين الإسلامية قبل الخريف كشرط لدخولها حكومة الوفاق؟ وإذا كان الأمر كذلك فانه يعنى شيئا واحدا هو أن للجبهة مشروعا سياسيا مختلفا عن ما تريده أغلبية أهل السودان بأحزابهم ونقاباتهم.[٥٨] ولكن ليس صحيحا أن الجبهة قد اعتزلت وهى المجنونة بشهوة السلطة، وليس صحيحا أنها عزلت، إذ أن كل الاحزاب الأخرى طالبت بمجهود جماعى للخروج من ازمة الحكم التى ظلت تعيشها البلاد بتوسيع قاعدة المشاركة فى الحكم. ولذلك فان الخط السياسى الذى نال اجماع كل أهل السودان بأحزابهم ونقاباتهم هو الذى فرض عليها العزلة، لانه لا يتوافق مع مصالح الفئات الطفيلية التجارية والمصرفية التى تمثلها.[٥٩] ولذلك (خرجت الجبهة مهزومة فى ظل تغييرات سياسية متسارعة، واحست أن هذه التغييرات تجرى فى غير صالحها، فهى تشهد الاتحادى الديمقراطى وقد بدأ يحصد ثمار سياسات هادئة باتجاه التحالف مع كل القوى الداعية لايقاف الحرب وتحقيق السلام فى وقت تقترب فيه مواعيد الانتخابات العامة واضحى الافق مليئا بالاحتمالات. ولم تكن قادرة على أن تعتق نفسها من اغلال الازمة وتفكير الأزمة عندما راحت تبحث عن خيارات أخرى غير المعارضة البرلمانية).[٦٠]

ادت هذه التطورات إلى تنشيط المشاورات السياسية لتكوين الحكومة الموسعة التى التزم رئيس الوزراء ببرنامجها. وفى هذا الإطار دعت احزاب ونقابات البرنامج المرحلى مجلس رأس الدولة لا كمال مهمته بالاشراف المباشر على مشاورات تكوين الحكومة وعدم تركها للمشاورات الثنائية.[٦١] ولكن ذلك لم يحدث، حيث كان هناك، منذ البداية، مركزان للمشاروات، مركز يقوده رئيس الوزراء من خلال لجان مشتركة من حزبى الأمة والاتحادى الديمقراطى، ومركز آخر يقوده مجلس رأس الدولة. لذلك تمددت المشاورات بسبب المناورات والمطاولات والصراعات الحزبية حول المناصب

الوزارية. فقد اتفقت الاحزاب والنقابات الموقعة على البرنامج المرحلى على تخصيص٤ وزارات للاتحادات والنقابات، واسناد وزارتى الدفاع والداخلية إلى شخصيات وطنية يتفق عليها بالتشاور مع القوات المسلحة والشرطة. وتخصيص ٤ وزارات لكتلة الاحزاب الافريقية الجنوبية، وثلاثة وزارات للاحزاب الاخرى، وبقية المواقع توزع بين حزبى الاتحادى والأمة، وتبنى الحزب الاتحادى هذا الاقتراح.(٦٢) ولكن اصرار رئيس الوزراءعلى رعاية المشاورات وتركيزه بشكل خاص على اللجنة المشتركة بين الحزبى الأمة والاتحادى، أدى إلى حصر المشاورات فى دوائر ضيقة وأخضعها إلى مناورات وصراعات خفية بين قيادات الحزبين التقليديين. فعندما انتهت اللجنة المشتركة من مشاوراتها وقدمت تقريرهاالنهائى لرئيس الوزراء، رفضه الأخير لاسباب تتعلق بتوزيع الحقائب الوزارية، الأمر الذى تسبب فى اعادة المشاورات إلى نقطة البداية.(٦٣) ولكن بعد اجتماع طويل بين السيد محمد عثمان الميرغنى والسيد الصادق المهدى اعلن عن اتفاق الحزبين على المسائل المتعلقة بالتشكيل الوزارى.(٦٤)

وفى ٢٥ مارس، أى بعد حوالى شهر من تفجر الأمة، أعلن الصادق المهدى عن تشكيل حكومته الخامسة، وضمت ٨ وزراء من حزب الأمة، ٦ للاتحادى الديمقراطى، ٤ للأحزاب الجنوبية، وزيرا واحد للحزب القومى، وواحد لليسار داخل الجمعية ووزيرين للاتحادات النقابية وشخصية قومية لوزارة الدفاع.(٦٥) ولكن هل كان هذا التشكيل الوزارى يمثل مخرجا للأزمة السياسية التى فجرتها مذكرة القوات المسلحة وسياسات الحكومات الائتلافية السابقة؟ هل كان يجسد فعلا فكرة الحكومة الموسعة التى طرحتها قوى واحزاب البرنامج المرحلى؟ هناك أولا نقطة شكلية لكنها هامة جدا، هى أن التشكيل الوزارى جاء نتيجة للاتفاق الذى تمّ بين حزبى الأمة والاتحادى حول توزيع المناصب الوزارية المختلفة بعد مشاورات امتدت اربعة اسابيع تقريبا، وليس نتيجة لاتفاق تجمع احزاب واتحادات البرنامج المرحلى، كما هو واضح من تسلسل الاحداث وتطوراتها. فقد سيطر منطق الشرعية على تحركات الصادق المهدى وتكتيكاته فى مواجهة الأزمة منذ البداية ورفض التفاعل مع ظروف الأزمة وتوازن القوى الجديد الذى فرضته مذكرة القوات المسلحة، وذلك بهدف المحافظة على المواقع الهامة التى ظل يحتلها حزب الأمة فى السلطة وعلى بعض سياساته وتحالفاته السابقة، ومن هنا كان اصراره على المشاورات الثنائية مع الحزب الاتحادى الديمقراطى والاحزاب الاخرى. ومن خلال رعايته المباشرة لتلك المشاورات ظل يمارس ضغوطه لاضعاف تمثيل الاتحادات النقابية واليسار فى الحكومة الموسعة. صحيح أن رئيس الوزراء كان قد اشرك كل القوى السياسية

والنقابية، بما فى ذلك الجبهة الإسلامية، فى مشاوراته، ولكن اتفاقه مع محمد عثمان الميرغنى هو الذى حسم أمر التشكيل الوزارى. وهذا يعنى أن حكومته الخامسة هى، بشكل رئيسى، عودة إلى ائتلاف الحزبين التقليديين مع بعض التحسينات المضافة، وذلك للأسباب الآتية:-

اولا: انه تم بعيداً عن مشاركة كافة القوى السياسية والنقابية المعنية والاشراف الفعلى لمجلس رأس الدولة.

ثانيا: اشتمل على تمثيل ضعيف للاتحادات النقابية.

ثالثا: تجاهل تمثيل الاحزاب خارج الجمعية.

رابعا: ادخل وزارتى الدفاع والداخلية فى حلبة الصراع الحزبى حول المناصب الوزارية.

خامسا: أن الحزبين التقليدين استخوذا على حوالى ٦٥٪ من مقاعد مجلس الوزراء، وأن التشكيل الوزارى ضم عناصر معادية للبرنامج المرحلى، وكان لها دور رئيسى فى خلق الأزمة، ومعروفة بعلاقاتها الحميمة بالجبهة الإسلامية ومعاداة الحركة الجماهيرية والحل السلمى لايقاف الحرب الاهلية، فى مقدمتهم عمر نور الدائم، وزير المالية، ومبارك الفاضل، وزير الداخلية ود. ابو صالح وزير الأعلام.[٦٦] والواقع أن تعيين هذه العناصر وجد معارضة واسعة داخل حزب الأمة نفسه. فقد أعلن د. مادبو أن الصادق المهدى هو الذى اختار وزراء حزب الأمة، حسب تقييمه الشخصى وليس حسب المعايير التى حددها المجلس الرئاسى للحزب.[٦٧] وأكد بكرى عديل أن تأخر مبارك الفاضل وعمر نور الدائم عن اداء القسم مساء٢٥مارس، ووجود وزارتين شاغرتين من وزارات حزب الأمة، يوكد وجود خلافات كبيرة حول التشكيل الوزارى.[٦٨] وكانت كتلة نواب الغرب قد اشترطت ان لا يعين فى الوزارة أى عنصر تحوم حوله شبهة فساد أو محسوبية، ووافقهم الصادق المهدى فى بداية المشاورات، ولكن التشكيل الوزارى يؤكد أن رئيس حزب الأمة فضل أن يسند ظهره على (أهل البيت والثقة) دون أن يلتفت إلى وجهات نظر المؤسسات الحزبية، وكانت هذه الاختلافات والصراعات قد تسببت فى تأخير اعلان التشكيل الوزارى خمس مرات.[٦٩] وفى نفس الاتجاه سجل ادريس البنا، عضو مجلس رأس الدولة، تحفظة على وزراء حزب الأمة وعدد من وزراء الاحزاب، لانه لا تتوفر فيهم المعايير التى حددها المجلس لاختيار وزراء الحكومة الموسعة.[٧٠] ومن جهة أخرى رفع حزب البعث مذكرة لمجلس رأس الدولة وللاحزاب والاتحادات الموقعة على البرنامج المرحلى، حدد فيها ملاحظاته حول التشكيل الوزارى وطالب بتحويل البرنامج إلى مهمات عمل مفصلة ومحدده وباستمرار تجمع الاحزاب

والنقابات كهيئة شعبية تعمل على مراقبة التزام الحكومة بتفنيذ البرنامج المرحلى ومنع أى محاولة للتراجع عنه أو الالتفاف عليه.(٧١) وأكد الحزب الشيوعى أن العبرة ليست فى صياغة البرامج، بل فى الالتزام بتنفيذها.(٧٢)

ومع كل هذه الملاحظات لا يمكن التقليل من شأن انتصار قوى تجمع الاحزاب والاتحادات الموقعة على البرنامج المرحلى فى تكوين حكومة الجبهة الوطنية المتحدة. فهذه القوى هى التى فرضت استقاله حكومة ائتلاف حزبى الأمة والجبهة وصياغة البرنامج المرحلى وشاركت فى مشاورات تكوين الحكومة الموسعة. وبالاضافة إلى ذلك جاء تشكيل حكومة الجبهة الوطنية فى ظروف متغيرات سياسية هامة أدت إلى تغيير اساسى فى توازن القوى فى البلاد لصالح قوى الانتفاضة، ولكن ذلك لا يعنى أن تكوين الحكومة، على اساس مذكرة القوات المسلحة والبرنامج المرحلى، هو نهاية المطاف والانتصار النهائى على قوى الردة واعداء الديمقراطية والسلام والتقدم. فأمام تنفيذ مثل هذا البرنامج هناك عقبات كثيرة، لأن قوى الردة كانت تتمتع بامكانيات سياسية واعلامية واقتصادية واسعة، ولا يمكن أن تستسلم بسهولة، رغم هزيمتها السياسية وابعادها عن مواقع السلطة. ولكن قوى البرنامج المرحلى، أيضا كانت تتمتع بامكانيات واسعة رغم جوانب الضعف التى ميزت تكوين الحكومة الموسعة. لذلك شهدت الفترة اللاحقة صراعا عنيفا ومتشعباً بين قوى الديمقراطية والسلام والتقدم وقوى الردة والديكتاتورية والتصعيد العسكرى . . فكيف سار حكومة الجبهة الوطنية المتحدة؟ وكيف واجهت الجبهة الإسلامية هذه التطورات المعادية لمصالحها وتطلعاتها؟

• إتفاقية السلام:-

فى ٢٧ مارس ألقى الصادق المهدى خطاب حكومته الخامسة، أمام الجمعية التأسيسية، وأكد فيه أن فترة العام، التى تبقت من عمر الجمعية، سيتواصل فيها العطاء بتركيز على مهام محددة، وأن التغييرات التى لجأ إليها ليست مناورة سياسية، بل أوجبتها ظروف محددة صحبتها مداولات ومشاورات أثرت الفكر السياسى فى السودان. وأكد أن "الحوار اظهر مدى التقارب بين القوى السياسية والفكرية، وأن النقطة التى اختلفنا حولها لم تكن فى مبدأ التأصيل الإسلامى، بل فى توقيت اجراءاته وبين أن الخلاف نشأ حول: هل تقتضى ظروف الحرب والمخاطر التى تهدد الديمقراطية نفسها اجراء تعديل فى توقيت القرار التشريعى؟وهل يمكن التأنى فى اصدار القرار التشريعى لحين حسم أمر المؤتمر الدستورى؟ وأجاب رئيس الوزراء عن تساؤلاته، بقوله، "إذا انعقد المؤتمر الدستورى

سيتم فيه اعطاء كل ذى حق حقه، وأن لم ينعقد يتأكد للجميع استحالة قيامه، ومن ثم يمضون فى تشريعاتهم كافلين حقوق المجموعات الوطنية الأخرى. واستعرض الخطاب المناخ الدولى المتجه نحو السلام، وأشار إلى تطور العلاقات السودانية الاثيوبية، وناشد جون قرنق وزملاءه أن يتجاوبوا مع غرفة عمليات السلام، التى كلفها مجلس الوزراء بالعمل على الاعداد لعقد المؤتمر الدستورى انطلاقا من مبادرة نوفمبر ١٩٨٨، وأن يسمع منهم قراراً إيجابياً يدفع السودان نحو السلام وإيقاف الحرب والاستقرار، وفى الوقت نفسه ناشد الارتريين أن يعملوا يدا واحدة من أجل السلام. وحول توحيد الجبهة الداخلية أكد رئيس الوزراء انها وسيلة من وسائل تدعيم عملية السلام، ولكنه قال: تنقصها لبنة، مشيراً بذلك إلى عدم مشاركة الجبهة الإسلامية فى الحكومة الموسعة. واضاف: أننا سوف نمد الجسور لتكملة الوحدة الوطنية، وان رئيس الجمعية يرمز إلى تلك اللبنة الغائبة حتى يكتمل البناء، وانه يتوقع أن تمنحه الجمعية رئاستها لتوحيد الصف، وأشار إلى أن توقعه هذا خاطر وطنى لم يطبخه مع أحد، واعترف أن الدروس المستفادة من التجربة تؤكد أن اتخاذ القرار فى القضايا الكبرى لا تكفى فيه الاغلبية البرلمانية وحدها، بل لابد من مشاركة القوى الأخرى داخل وخارج الجمعية.[٧٣] وفى الثالث من ابريل اجازت الجمعية الخطاب، وعلق على عثمان محمد طه، زعيم المعارضة، بقوله" أن اعتبار خطاب الحكومة يتضمن تأييداً لمبادرة السلام السودانية ويرجىء (القوانين الإسلامية إلى ما بعد المؤتمر الدستورى أمر غير جائز استناداً للمادة ٦٨ من لائحه الجمعية التى لاتخول عرض أى موضوع أمام الجمعية سبق أن نظرت فيه واصدرت قراراً حوله.[٧٤]) وذلك بهدف خلط الاوراق ووضع العراقيل أمام عملية السلام قبل ان تبدأ تحركها. وكان خطاب رئيس الورزاء نفسه قد ساعد على ذلك عندما شكك فى انعقاد المؤتمر الدستورى وفى اهميته التاريخية، يقوله، (إذا انعقد المؤتمر فسيتم الاتفاق فيه على اعطاء كل ذى حق حقه، وان لم ينعقد تأكد للجميع استحالة قيامه ومن ثم يمضون فى تشريعاتهم كافلين حقوق المجموعات الوطنية الأخرى)، وهو قول يذكرنا بما كان يردده البعض حول امكانية عقد المؤتمر الدستورى بدون مشاركة حركة تحرير شعب السودان، ويؤكد فى الوقت نفسه، نوايا رئيس الوزراء وبعض قيادات حزب الأمة لعرقلة مسيرة السلام. فقد أدلى بكرى عديل بتصريحات تتناقض تماما مع مواقفه السابقة، حيث أعلن أن ارجاء القوانين الإسلامية لحين انعقاد المؤتمر الدستورى هو لاعطاء الحركة الشعبية فرصة أخيرة لأثبات مصداقيتها أمام الرأى العام والا فليس هناك ما يمنع الجمعية التأسيسية من الرجوع عن قرارها ومواصلة مناقشة القانون الجنائى لسنة ١٩٨٨.[٧٥]

وهكذا وضعت الجبهة الإسلامية أولى العراقيل أمام مسيرة السلام عندما قدمت مشروع القانون الجنائى للجمعية لمناقشته فى مرحلة القراءة الثالثة كمسألة عاجلة وهامة ومصيرية، وذلك رغم أنه بقى فى الجمعية منذ سبتمبر ١٩٨٨. وعندما اجلت الجمعية مناقشة المشروع إلى ما بعد المؤتمر الدستورى، قدم رئيس الجمعية استقالته وانسحب نواب الجبهة، واتهموا الذين صوتوا مع التأجيل بالردة عن الإسلام، واعلن بعضهم (أما الشريعة واما سنقاتل). وبذلك انتصرت ارادة السلام فى أولى معاركها مع دعاة الحرب والتصعيد العسكرى. ولكن تصريحات بعض قيادات حزب الأمة جعلت الكثيرين يتشككون فى موقف الحزب من عملية السلام.

يعتبر الجهد الذى بذلته حكومة الجبهة الوطنية المتحدة لتحريك عملية السلام جهدا متميزاً مقارنة بجهود الحكومات السابقة التى أعقبت انتفاضة ١٩٨٥. ففى أول اجتماع لمجلس الوزراء، فى ٢٦ مارس، اصدر قراره بالموافقة على إتفاقية السلام السودانية بتوضيحاتها.[٧٦] وكلمة (بتوضيحاتها) هذه، كانت موضوع خلاف اثناء مناقشات البرنامج المرحلى، ووافقت القوى النقابية والسياسية الأخرى على وضعها بعد مبادرة السلام نتيجة لاصرار حزب الأمة، وهو اصرار ينطلق من اسباب ذاتية هدفها التأكيد على تحفظات رئيس الوزراء على الاتفاقية . .وعقب الاجتماع أعلن وزير الثقافة والاعلام أن مجلس الوزراء شكل لجنة وزارية للسلام، برئاسة سيد أحمد الحسين، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، وعضوية كل من: د. بشير عمر، وزير الطاقة، باولينو زيزى، وزير الشباب، محمد حماد كوة، وزير السياحة، د. حماد بقادى، الفريق(م) يوسف أحمد يوسف، السفير على نميرى ود. تسير محمد أحمد على.[٧٧] ورحبت حركة تحرير شعب السودان بقرار المجلس، ولكنها عادت فى وقت لاحق لتقول أن القرار لا يعتبر موافقة على المبادرة، واشارت إلى أن كلمة (توضيحاتها) تعنى بعض التحفظات. وفسر المراقبون هذا التراجع بأنه جزء من ضغوط الحركة على الحكومة.[٧٨] ولكنها حسمت موقفها فى بيان لجون فرنق أكد فيه موافقة الحركة على قرار مجلس الوزراء بقبول مبادرة السلام، ووصف القرار بأنه خطوة فى الطريق الصحيح، واعلن انهم يتوقعون بعد ذلك أن تقر الجمعية التأسيسية ماتوصل إليه المجلس ليأخذ القرار شكله التشريعى، ثم تبدأ بعد ذلك مرحلة التنفيذ.[٧٩]

وفى أول اجتماع للجنة الوزارية للسلام قررت تكوين وفد للاجتماع بقيادة الحركة الشعبية فى اديس ابابا لأبلاغها بقرار الحكومة حول مبادرة السلام، وقررت، أيضا، ترشيح تيسير مدثر المحامى، عضو اللجنة السياسية لحزب البعث العربى الاشتراكى، للانضمام لعضويتها بهدف توسيع المشاركة والاستفادة من

خبرته. وصدر قرار وزارى بقبول الترشيح.(٨٠) واعلن د. بقادى، مقرر اللجنة انه فى حالة قبول الحركة قرار الحكومة فان خطوات عاجلة ستتخذ لتشكيل اللجنة التحضيرية لعقد المؤتمر الدستورى، بمشاركة الحركة وكل القوى السياسية فى البلاد، وأن مهام هذه اللجنة تتمثل فى تحديد زمان ومكان انعقاد المؤتمر وتحديد جدول اعماله وتكوين اللجان الفنية لمناقشة وقف اطلاق النار ورفع حالة الطوارئ. وأضاف أن اللجنة الوزارية ناقشت خطة تحركها الداخلى والخارجى لتهيئة المناخ اللازم لتحقيق السلام، وان التحرك الخارجى سيكون فى الإطار العربى والافريقى والإسلامى. وحول الايضاحات الخاصة بالمبادرة اشار إلى أنها تتعلق بالاتفاقات العسكرية ومسألة وقف اطلاق النار ورفع حالة الطوارىء.(٨١) وشكلت اللجنة وفداً ضم د. بقادى والفريق(م) يوسف ود. تيسير للاتصال بقيادة الحركة فى إديس ابابا.(٨٢) وحمل الوفد معه موافقة الحكومة على المبادرة ونبذة عن جهود ومساعى السلام فى الفترة السابقة واتفاق الاحزاب الجنوبية المشاركة فى الحكومة وخطاب رئيس الوزراء بعد تشكيل الحكومة وموافقة الجمعية على الخطاب.(٨٣) واعلنت اللجنة الوزارية انها ستبلغ جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ودول الجوار بخطوات الحكومة نحو السلام.(٨٤) وبعد جولة مفاوضات استمرت ليومين، اعلن وزير الاعلام أن اجتماعات الطرفين تمخضت من بيان مشترك تضمن الترحيب بتكوين حكومة الجبهة الوطنية المتحدة وتكوين اللجنة الوزارية للسلام. وعند عودته للخرطوم أعلن الوفد المفاوض أن الرحلة حققت اهدافها تماما، وأن الوفد عقد سلسلة اجتماعات فى اطار مهمته الرئيسية، وهى نقل موافقة الحكومة على المبادرة للحركة الشعبية. واضاف أن الاجتماعات اتسمت بالجدية والمسؤولية وشهدت نقاشاً مستفيضاً حول الوثائق التى حملها الوفد، واشار إلى أن هذه الاجتماعات هى المرة الأولى التى يتم فيها لقاء بين الحكومة والحركة، وأكد أن قرار الجمعية التأسيسسية بتأجيل مناقشة القانون الجنائى إلى حين انعقاد المؤتمر الدستورى يشكل خطوة ايجابية كبيرة لعملية السلام.(٨٥)

وفى حلبة الشد والجذب بين الرغبة فى تحقيق السلام والعقبات الكبيرة التى تعترض مثل هذا التوجه، وقبل أن تكتمل اخبار الجولة الأولى للمفاوضات، فرضت قوى التصعيد العسكرى والسياسى نفسها لتضع عراقيل اضافية أمام عملية السلام. فقد واصلت الحركة الشعبية توسيع عملياتها العسكرية فى الجنوب، واستمرت فى الاستيلاء على مواقع جديدة رغم موافقتها على مبادرة السلام وموقفها الايجابى من الخطوات التى اتخذتها الحكومة فى طريق السلام، ورغم ترحيبها بخطة اغاثة المتضررين من الحرب فى الجنوب، التى اعدت بمبادرة من

الحكومة وبمشاركة اليونسيف والدول المانحة. ويبدو أن الحركة كانت تحاول تقوية مركزها التفاوضى والضغط على الحكومة لتنفيذ شروطها. ونتيجة لذلك اضطر سيد أحمد الحسين أن يعلن أن التصعيد العسكرى الذى تقوم به الحركة لا يتماشى مع المساعى الجارية لتحقيق السلام، واشار إلى أن التصعيد العسكرى لا يخدم سوى اعداء السلام، وأكد أن الحكومة لا تسعى لتحقيق السلام بأى ثمن وان احلال السلام ضرورة حيوية ولابد من تحقيقه لانتشال البلاد من الهاوية.[٨٦] وبجانب ذلك قام جون قرنق، رئيس الحركة، بجولة شملت عدداً من البلدان الاوروبية وامريكا بحجة اقناع اصدقاء حكومة الخرطوم للضغط عليها من أجل قبول السلام.[٨٧] وهكذا شغلت الحركة نفسها بتصعيد عملياتها العسكرية وبالمناروات السياسية عن تحديد موعد لمواصلة الاجتماعات المشتركة مع اللجنة الوزارية منذ نهاية الجولة الأولى منتصف ابريل ١٩٨٩. وخلال هذه الفترة تصاعدت الحملات الاعلامية بين الطرفين دون مبرر موضوعى. وفى ذلك أكد وزير الخارجية أن روح السلام تقتضى من الحكومة والحركة عدم تبادل الحملات الاعلامية لأن ذلك يخلق مناخاً ضاراً لسير عملية السلام.[٨٨]

نتيجة لكل ذلك وتراخى الحركة فى تحديد موعد سريع للاجتماع المشترك، قررت اللجنة الوزارية للسلام تجميد اتصالاتها معها وعدم ارسال أى وفودا أو اشخاص لمقابلة قياداتها قبل تحديد موعد للاجتماع المشترك.[٨٩] وفى هذه الاجواء نشطت القوى المعادية للسلام لتصعيد الموقف ودفعه فى اتجاه القطيعة وافشال عملية السلام.. ووجدت نشاطات وتوجهات هذه القوى استجابات متفاوته وسط بعض وزراء الحكومة وقيادات حزب الأمة، خاصة العناصر المرتبطة بالجبهة الاسلامية. فقد اعلن وزير الاعلام أن الحركة غير جادة فى تحقيق السلام لأن الاتفاقيات العسكرية مع مصر وليبيا لا تمس سيادة السودان والحدود مجمدة أصلاً.. فماذا تريد؟[٩٠] واتهمت الحركة فى بياناتها لجنة السلام بانها تضيع وقتها فى التجوال فى العواصم(الاجنبية)، وبدلا من ذلك كان عليها أن تعمل على تنفيذ مبادرة السلام.[٩١] وفى مواجهة قوى التصعيد المضاد، التى كشفت عن عدائها السافر لعملية السلام، قامت قوى البرنامج المرحلى بتنظيم نشاطها وحملاتها الاعلامية والسياسية لدعم جهود السلام.. فأقامت مهرجاناً خطابياً فى ميدان المدرسة الاهلية فى امدرمان، تحدث فيه قادة الاحزاب والنقابات عن ضرورة السلام، وتهيئة الظروف لعقد المؤتمر الدستورى للخروج بالبلاد من أزمتها الخانقة. وفى اليوم التالى سيرت موكباً جماهيرياً من ميدان الشهداء حتى حدائق ٦ ابريل تأييداً لمساعى السلام وشجباً لدعاة الحرب والتصعيد العسكرى. وعلى صعيد

النشاط السياسى والخارجى قررت اللجنة الوزارية ارسال سبعة فود، من داخل اللجنة وخارجها، لعدد من الدول العربية والافريقية لاطلاع حكوماتها وشعوبها على الجهود التى تبذلها الحكومة من أجل تحقيق السلام. وقامت بإعداد ورقة تضمنت تاريخ مشكلة الجنوب وتطورات مساعى السلام خلال سنوات ما بعد الانتفاضة لعرضها فى ندوات ومحاضرات وفى اجهزة الاعلام المختلفة بهدف تنوير الرأى العام والجاليات السودانية فى البلدان الشقيقة. وشملت الجولات: ليبيا، تونس، جامعة الدول العربية، يوغندا، مصر واليمن الجنوبية. وحملت الوفود رسائل من مجلس رأس الدولة لرؤساء تلك الدول واستطاعت أن تشرح خطوات السلام التى تقوم بها الحكومة وتجد تجاوبا واسعاً فى كل البلدان التى زارتها. ونتيجة لتصريح من وزير الدفاع تحدث فيه عن مؤامرة كينية/ اسرائيلية ضد أمن السودان، رفضت السلطات الكينية استقبال وفد اللجنة الا بعد جهود دبلوماسية مكثفة.(٩٢) وترأس الوفد وزير الخارجية نفسه الذى أكد حرص الوفد على لقاء الرئيس أرب موى لأنه راغب فى الاطلاع على مجهودات الحكومة من أجل السلام ومهتم بمتابعة الأحداث الجارية فى السودان.(٩٣)

وفى الأول من مايو ١٩٨٩ اعلنت الحركة الشعبية عن وقف اطلاق النار من طرف واحد لمدة شهر واحد ينتهى فى نهاية الشهر، ما لم يتم تمديده، واشترطت " أن يبقى الجيش السودانى فى مواقعه الحالية لحين تنفيذ مبادرة السلام، وبعد ذلك فان وقفا شاملاً لاطلاق النار سوف يتم انجازه من قبل لجنة فنية مشتركة، وأكدت فى بيانها انها "تعلن وقف اطلاق النار فى أول مايو تضامنا مع عمال السودان واعترافاً بمساهمتهم وتضحياتهم فى ثورة اكتوبر وانتفاضة ابريل". (٩٤) ويبدو أن هذه الخطوة قد جاءت نتيجة لضغوط اطراف عربية وافريقية عديدة لدفع الحركة للاستجابة للخطوات التى اتخذتها الحكومة وقطع الطريق على دعاة الحرب والتصعيد العسكرى ومواصلة مفاوضات السلام.(٩٥) وربما لشعور الحركة متانة موقفها التفاوضى بعد أن تمكنت من أحتلال عدد من المواقع والمدن فى شرق الاستوائية وأعالى النيل.

وفى ٢٥ مايو أعلن د. بقادى، مقرر اللجنة الوزارية للسلام، أن اللجنة تلقت رسالة من الحركة الشعبية تعلن فيها موافقتها على عقد اجتماع مشترك فى أديس ابابا يوم ١٠ يونيو١٩٨٩، وأكد أن اللجنة تعتبر هذه الموافقة خطوة ايجابية، ووصفها بأنها تمثل الخطوة العملية الأولى للدخول فى مفاوضات تنفيذ بنود المبادرة السودانية للسلام، وأوضح "أن اللجنة ستواصل اتصالاتها غير المباشرة مع الحركة لتحديد اسماء ممثليها فى الاجتماع، وعلى ضوء ذلك سنحدد ممثلينا".(٩٦)

وفى نفس اليوم أعلن الصادق المهدى أن الحكومة ستخطو خطوتين نحو السلام إذا اقدمت الحركة بخطوة واحدة.(٩٧) وهكذا تجدد الأمل بمواصلة مساعى السلام، حيث حددت الحركة اسماء ممثليها برئاسة د. لام اكول وعضوية ستة عناصر من قيادتها، وحددت اللجنة الوزارية برئاسة سيد أحمد الحسين وعضوية ممثلين لاحزاب الأمة والاتحادى والبعث والاحزاب الجنوبية، بالاضافة إلى وفد المقدمة الذى ضم د. بقادى والفريق يوسف ود.تيسير.(٩٨) وكانت اللجنة قد رسمت استراتيجية محددة للحوار وراعت توسيع التمثيل السياسى فى اختيار اعضاء الوفد المفاوض. وتزامنت هذه التطورات مع تحرك سياسى واعلامى واسع نظمته قوى البرنامج المرحلى لتنشيط عملية السلام فى مواجهة التصعيد المضاد.(٩٩)

ولكن . . ماذا عملت اللجنة الوزارية للتحضير للجولة الثانية من المفاوضات؟ ماذا كان تصورها لخطوات تنفيذ بنود المبادرة والدخول فى مرحلة الاعداد لعقد المؤتمر الدستورى الوطنى؟؟ كانت أهم الخطوات المطلوبة تتمثل فى إلغاء الاتفاقيات العسكرية وتجميد الحدود. ولرئيس الوزراء تحفظاته وفهمه الخاص لهذه القضايا. ففى مسألة الحدود أكد أن القاعدة الذهبية فى التعامل مع هذه المسألة هى الالتزام بنصوص المبادرة، ودعى القانونيين للاجتهاد والتفسير الملتزمين بنص المبادرة. وفى الوقت نفسه قامت اللجنة الوزارية بتشكيل لجنة قانونية، ضمت السادة عثمان الطيب، خلف الله الرسيد، محمد ابراهيم خليل، عبدالمجيد أمام، أبيل ألير، أمين قرنفلى ودفع الله الرضى، وهم من كبار القانونيين السودانيين، وذلك للاستعانة بهم فى تقديم توصيات محددة بخصوص البنود القانونية فى المبادرة.(١٠٠) وجاءت توصياتها بتجميد العمل بمواد الحدود في المحاكم واستبدالها بالمواد المقابلة لها فى قانون العقوبات لسنة ١٩٧٤، وأن ذلك يعنى اصدار تشريع من الجمعية التأسيسية.(١٠١) ولكن التوصية لم تجد طريقها للتنفيذ بسبب تلكوء الحكومة فى اتخاذ القرار بشأنها. ومن جهة أخرى لم يتخلى رئيس الوزراء عن رأيه القائل بأن إتفاقية الدفاع المشترك مع مصر لا وجود لها لأن ميثاق الأخاء مع مصر قد ألغى كل ماقبله من اتفاقيات بين البلدين.(١٠٢) ولم يغير رأيه الا بعد أن أعلن الرئيس المصرى، حسنى مبارك، أثناء زيارة السيد أحمد الميرغنى، رئيس مجلس رأس الدولة، للقاهرة، بأن مصر لم تلغ الاتفاقية وكذلك حكومة السودان، وأوضح أن الاتفاقية جاءت لمصلحة السودان وأن ميثاق الأخاء حل محل ميثاق التكامل بين البلدين.(١٠٣) وبعدها أعلن الصادق المهدى أن الحكومة ستكتب رسمياً لجمهورية مصر لإلغاء الاتفاقية حتى يكتمل الجانب الشكلى لموقف السودان لأن الموقف السياسى واضح منذ انتفاضة ١٩٨٥.(١٠٤) واما الموقف من البروتكول العسكرى مع

ليبيا فإن رئيس الوزراء كان يقول، فى بعض الاحيان، أنه انتهى بأنتهاء الفترة الانتقالية وفى أحيان أخرى يقول أنه (محضر اتفاق عسكرى)تم تنفيذه بالكامل ولم يعد له وجود.[١٠٥] ولذلك وجدت اللجنة الوزارية نفسها، فى عشية الجولة الثانية للمفاوضات، بدون اجابات قاطعة وخطوات عملية محددة لتنفيذ بنود الاتفاقية، دون أى سبب موضوعى سوى تلكوء سلطة اتخاذ القرار . .

بعد تحديد موعد الجولة الثانية اصدرت الأمانة العامة لمجلس الوزراء فى نفس يوم بدء الاجتماع المشترك بياناً أعلنت فيه أن الحكومة المصرية وافقت على طلب السودان إلغاء اتفاقية الدفاع المشترك بالتراضى بين البلدين، واوضحت أن رئيس الوزراء كان قد بعث برسالة مكتوبة إلى جمهورية مصر يطالب فيها اعتبار رسالته اخطاراً من حكومة السودان بالغاء الاتفاقية. واضاف البيان أن رئيس الوزراء المصرى رد بموافقة حكومته وأكد تطلع بلاده لتحقيق السلام فى السودان. واعلن البيان، أيضا، أن السودان وليبيا قد اتفقا فى ديسمبر ١٩٨٨، خلال زيار العقيدابوبكر يونس للخرطوم، على اعتبار محضر الاتفاق العسكرى بين البلدين، الذى حرر فى عام ١٩٨٥، قد تم تنفيذه بالكامل فى وقته المحدد ولم يعد له وجود، كما اتفقا على اعلان سياسى لتنظيم العلاقات بين السودان وليبيا لمصلحة الشعبين. واضافت الأمانة العامة أن العقيد يونس أكد فى تلك الزيارة، حرص بلاده على السلام فى السودان.[١٠٦] ويلاحظ أن البيان استبدل عبارة (البرتكول العسكرى) ب (محضر اتفاق عسكرى). ويبدو أن صدور هذا البيان فى نفس ذلك اليوم، كان يستهدف تعزيز الموقف التفاوضى لوفد اللجنة الوزارية. فإلى أى مدى نجحت المفاوضات الثانية؟

فى البيان المشترك أعلن الطرفان اتفاقهما المبدئى على عقد المؤتمر الدستورى الوطنى فى ١٨ سبتمبر١٩٨٩، وعلى عقداجتماع مشترك آخر فى العاصمة الاثيوبية فى الرابع من يوليو لمتابعة تنفيذ بنود المبادرة، كما اتفقا على الخطوات التى اتخذتها الحكومة فى ما يتعلق بإلغاء إتفاقية الدفاع المشترك مع مصر، واصرت الحركة على تأكيد ذلك بقرار من الجمعية التأسيسية. أما محضر الاتفاق العسكرى مع ليبيا، فقد اختلفت حوله الاراء، حيث أكد وفد اللجنة الوزارية أن الاجراء الذى اتخذ يفى بالمطلوب، بينما رأت الحركة أنه غير كاف، وفى مسألة تجميد الحدود اصرت الحركة أيضاً على اصدار قرار من الجمعية لتأكيد التجميد. وفى ختام البيان المشترك ناشد الطرفان كافة القوى السياسية والنقابية بالاستمرار فى العمل من أجل الالتزام بالخطوات التى تم الاتفاق حولها لتمهيد الطريق أمام عقد المؤتمر الدستورى[١٠٧] ووصف رئيس الوزراء نتائج الاجتماع بأنها خطوة فى طريق

السلام، وأكد أن الحكومة ستعمل من أجل التوصل إلى إتفاق حول تجميد الحدود استنادا إلى نصوص المبادرة. واعرب وزير الخارجية عن تفاؤله بالتوصل إلى اتفاق وأكد أن السلام ضروره حتمية بالنسبة للحكومة والحركة والشعب السودانى، وحول عدم التوصل إلى إتفاق لوقف إطلاق النار أوضح أن ذلك لن يتم إلا بتنفيذ بنود المبادرة وذلك لأن المبادرة إتفاق متكامل، واشار إلى أن الاجتماع تطرق لوقف اطلاق نار خارج المبادرة لاستمرار عمليات الاغاثة لكنه لم يتم التوصل إلى إتفاق نهائى، واعرب عن أمله فى استمرار حالة الهدوء السارية.(١٠٨) وبذلك اصبح واضحا أن هناك واجبات عاجلة بدون انجازها لن تتحرك عملية السلام إلى مراميها. وفى هذا الإطار أكد مجلس الوزراء التزامه بتنفيذ بنود الإتفاقية، وكلف اللجنة الوزارية بوضع استراتيجية عمل شاملة، استعدادا لاجتماع الرابع من يوليو.(١٠٩) وعلى صعيد حركة تحرير شعب السودان، أكد جون قرنق أن الحركة لا تدعو إلى انفصال الجنوب بل إلى وحدة السودان على أساس جديد يقوم على إعادة بناء السلطة المركزية لمصلحة جميع فئات الشعب السودانى، وذلك حتى لا يتكرر ما حدث عام ١٩٨٣ عندما مزق نميرى إتفاقية الحكم الذاتى، وحول الخسائر البشرية الكبيرة التى تسببها الحرب أكد أن ذلك هو ثمن العدالة والمساواة وأن ما حدث يحدث فى مختلف انحاء العالم وحدث فى السودان من قبل.(١١٠)

هكذا دخلت مفاوضات السلام فى مراحلها الحاسمة. لذلك دعت اللجنة الوزارية الاحزاب والنقابات لوضع تصوراتها حول اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدستورى. وفى الوقت نفسه قامت بوضع سيناريو كامل ينبغى أن يكون عليه اجتماع الرابع من يوليو، اطلع عليه رئيس الوزراء، وتوقع مقرر اللجنة أن يتم فى الاجتماع المشترك حسم كافة نقاط الخلاف، وأن تحدد اللجان العسكرية الخاصة بالنظر فى وقف اطلاق النار ورفع حالة الطوارىء.(١١١) وبانجازها هذه الخطوات تنتهى أعمال اللجنة الوزارية للسلام ويتم تشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدستورى.

هكذا بعد مطاولات ومناورات وتصعيد وتصعيد مضاد تمكنت عملية السلام من تجاوز عقبات عديدة وبدأت تدخل مراحلها الحاسمة. وكان التفاؤل كبيراً بعد أن اتخذت الحكومة كل الخطوات الضرورية للوصول إلى إتفاق كامل، يدخل عملية السلام فى مرحلة الاعداد للمؤتمر الدستورى . ولكن ماذا كان يجرى فى الجانب الآخر؟ هل يمكن أن تسمح قوى التصعيد والتصعيد المضاد، دعاة الحرب والديكتاتورية، بوصول قطار السلام إلى محطاته الحاسمة؟ الواقع أن تطور الاحداث، منذ السادس من ابريل١٩٨٥ وحتى يونيو/ ١٩٨٩، كان يمثل، فى جوهره، صراعاً معقداً ومتشعباً بين قوى السلام والديمقراطية ودعاة الحرب والديكتاتورية.

. وبعد تكوين حكومة الجبهة الوطنية المتحدة اتخذ هذا الصراع اشكالاً حادة وعنيفة، يساعدنا فى متابعة فصله الأخير الاطلاع على مستوى الاداء العام للحكومة من خلال الجانب الاقتصادى.

• حكومة الجبهة الوطنية والاصلاح الاقتصادى:-

بجانب قضية السلام اعطى البرنامج المرحلى اهتماما خاصا لقضايا الاصلاح الاقتصادى. فالبند الثالث من البرنامج يدعو إلى "حل أزمة الاقتصاد الوطنى والاهتمام بقضايا الإنتاج والتنمية وفق مقررات المؤتمر الاقتصادى الوطنى والخطوات اللاحقة". والبند الرابع يدعو إلى "تحسين الأحوال المعيشية بتوفير السلع الأساسية والتحكم فى الأسعار ومحاربة الفساد والسوق الأسود وتأهيل الخدمات الأساسية من صحة وتعليم وبنيات أساسية واغاثة وإعادة استقرار النازحين. "وهذه البنود واضحة فى توجهاتها الرئيسية المناقضة لتوجهات حكومة الوفاق وسياساتها الاقتصادية المتضمنة فى ميزانية ١٩٨٩/٨٨ .وكان من المتوقع أن تقوم الحكومة باعلان سياسات اقتصادية جديدة انطلاقا من مقررات المؤتمر الاقتصادى والبرنامج المرحلى. لكن ذلك لم يحدث. فقد بدأ اعداد ميزانية ١٩٩٠/٨٩ على أساس موجهات الميزانية السابقة. واعلن وزير المالية أن مجلس الوزراء قرر لستمرار السياسات المالية والاقتصادية السارية. وفى منتصف مايو دعى المجلس إلى عقد مؤتمر اقتصادى جديد لمناقشة الوضع الاقتصادى والخروج ببرنامج مفصل تلتزم به الحكومة.(١١٢) وكل ذلك يدل على أن الحكومة كانت مصرة على الاستمرار فى السياسات السابقة. ولذلك تجاهلت قضايا الاصلاح الاقتصادى واكتفت بتركيز معظم جهودها فى عملية السلام. ونتيجة لذلك تتابعت أزمات السلع الأساسية واستشرى الغلاء والسوق الأسود. وفى منتصف يونيو رفع التجمع الوطنى مذكرة لمجلس الوزراء جاء فيها (أن الضائقة المعيشية وصلت حدوداً لا يمكن احتمالها ولم يحدد مجلس الوزراء أى اجراءات أو خطوات عملية وجادة لرفع المعاناة عن كاهل المواطنين، فى الوقت الذى استشرى فيه الفساد والنشاط الطفيلى).ودعى الحكومة إلى (اتخاذ خطوات لتوفير السلع الاساسية والتحكم فى الاسعار وضرب مواقع الفساد والنشاط الطفيلى).(١١٣) ومن جهة أخرى ظل وزير المالية يسير فى نفس توجهات وسياسات حكومة الوفاق السابقة. ونتيجة لذلك أعتمد على الجهاز المصرفى لتوفير ٣,٥ مليار جنيه لتغطية عجز الميزانية العامة، وارتفع عجز ميزان المدفوعات إلى أكثر من مليارين، وعجزت الدولة عن استقطاب مدخرات المغتربين ودخل السوق الأسود فى منافسة مع السوق الحر أدت إلى

ارتفاع سعر الدولار إلى ٢٢ جنيها مقارنة بالسعر الرسمى البالغ ١٢ جنيها.(١٤) والواقع أن تجاهل الحكومة لقضايا الاصلاح الاقتصادى وتخفيف الضائقة المعيشية لم يأت من فراغ، بل بسبب ضعف تكوينها ووجود عناصر مؤثرة فى داخلها ظلت تعمل على عرقلة تنفيذ البرنامج المرحلى، خاصة جانبه الاقتصادى، وفى مقدمتهم وزير المالية نفسه، الذى أصر رئيس الوزراء على إعادة تعيينه بحجة متابعة اعداد الميزانية ومواصلة المفاوضات مع الدول المانحة وصندوق النقد الدولى.[١١٥] وبرز ذلك، بشكل واضح، فى ميزانية ٨٩/١٩٩٠، التى اشرف على اعدادها. فقد كشف الأداء الفعلى لميزانية ٨٨/١٩٨٩ ارتفاع المصروفات العامة المتوقعة من ٥ر٩ إلى ١٢ مليار جنيه، وانخفاض الايرادات المتوقعة من ٥,٩ إلى ٥,٦مليار، وبذلك ارتفع العجز الكلى المتوقع من ٣,٦ إلى ٦,٤ مليار.[١١٦] وهو لا شك عجز كبير مقارنة بعجوزات الميزانيات السابقة، قامت الحكومة بتغطيته من الجهاز المصرفى(٣,٧) والمصادر الخارجية (٢ر٧ مليار). وبرر وزير المالية هذا العجز بضخامة الأنفاق على الحرب الأهلية ومتطلبات مواجهة كوارث الامطار والسيول. ولكن مع الاقرار بتأثير هذين العاملين إلا أن هناك حقائق لا يجب اغفالها. وأولى هذه الحقائق أن حكومة الوفاق قد رفضت إتفاقية السلام السودانية وان اداءها اثناء كوارث الامطار والسيول كان ضعيفا ومتدنياً. وفى انتفاضة ديسمبر١٩٨٨ اعلنت الجماهير رفضها لسياسات الحكومة تجاه قضية السلام والاصلاح الاقتصادى وتخفيف الضائقة المعيشية، وقدمت النقابات بدائل مدروسة لمواجهة الوضع الاقتصادى المتردى، سجلتها فى مذكراتها المختلفة؛ ولكنها رفضت هذه البدائل كما رفضت من قبل مقررات المؤتمر الاقتصادى. ولذلك لم يكن مفهوما أن تسير حكومة الجبهة الوطنية فى نفس تلك السياسات وتتجاهل البرنامج المرحلى وتتمسك بنصائح وتوصيات خبراء صندوق النقد الدولى، فقد قدرت ايرادات ميزانية ٨٩/١٩٩٠ بحوالى ٨,٦ مليار، وقدرت المصروفات العامة بحوالى ٢١,٦ وبذلك ارتفع العجز المتوقع إلى حوالى ١٣ مليار جنيه. وهنا لابد أن نتساءل عن اسباب هذا الارتفاع الكبير فى المصروفات العامة؟ بعض الاوساط الاقتصادية تؤكد أن وزير المالية قد عمد إلى تضخيم المصروفات العامة والعجز المتوقع فى الميزانية بهدف الضغط على القوى السياسية والنقابية، الموقعة على البرنامج المرحلى، من أجل تمرير سياسات معينة اتفق حولها مع مؤسسات التمويل الدولية والدول المانحة فى فترة سابقة.[١١٧] أى انه اراد الالتفاف حول موجهات البرنامج المرحلى والبدائل التى طرحتها الاتحادات النقابية. وبغض النظر عن ذلك، واذا سلمنا بأن تضخم المصروفات الحكومية الجارية حقيقة موضوعية لا يمكن تجاهلها،

فأن وزير المالية، وخبراء الصندوق، كانوا يحاولون معالجته بتشريد اعداد كبيرة من العاملين فى جهاز الدولة وتصفية مؤسسات القطاع العام، ويتجاهلون الامكانيات الفعلية لتخفيض المصروفات العامة فى مجالات محددة اشارت إليها مذكرات الاتحادات النقابية والاحزاب السياسية المعارضة بعد انتفاضة ديسمبر١٩٨٨. إذ أن تضخم الانفاق الحكومى يرجع، بشكل رئيسى، إلى ازدياد الانفاق الاستهلاكى البذخى غير المرتبط بتحريك عجلة الانتاج، وليس بسبب الانفاق على الخدمات الاجتماعية والاقتصادية، كما يعكسه تدنى هذه الخدمات. وفى الوقت نفسه تريد وزارة المالية أن تحمل جماهير الشعب عبء عجوزات ميزانياتها من خلال المزيد من الضرائب وزيادة اسعار السلع الأساسية. والواقع أن التدهور المالى والاقتصادى، الذى عكسته ميزانية ٨٩/١٩٩٠، هو نتاج السياسات الاقتصادية التى ظلت تتبعها حكومات ما بعد الانتفاضة، وخاصة حكومة الوفاق، لأنها جميعها بدأت من حيث انتهت السياسات المايوية. ولمواجهة هذا الموقف الصعب اضطر وزير المالية لعرض الميزانية على رؤساء الأحزاب السياسية والاتحادات النقابية للتشاور حول سياساته واجراءاته المقترحة لتخفيض عجز الميزانية واصلاح الوضع الاقتصادى. وتمثلت مقترحاته فى تخفيض المصروفات العامة حوالى ثلاثة مليار، انشاء صندوق لدعم القوات المسلحة يساهم فيه المواطنون فى القطاعين العام والخاص عن طريق شراء سندات ادخار حكومية، اصدار قوانين ضرائب جديدة على الميسورين وزيادة اسعار بعض السلع الاساسية.(١١٨) وهى مقترحات تشير إلى اتجاه وزير المالية لتحميل أعباء تغطية العجز لجماهير الشعب الكادحة من خلال ما أسماه سندات الادخار وزيادة أسعار بعض السلع الاساسية وفرض ضرائب جديدة. وبالاضافة إلى ذلك تقول بعض المصادر أن الميزانية قدرت التزامات سداد الديوان الخارجية بحوالى ٧ .٩ مليون دولار، أى حوالى ٤ مليار جنيه، وهذا المبلغ يمثل حوالى ٤٠٪ من العجز الكلى للميزانية. وإذا التزمت وزارة المالية بسداد ما لا يزيد عن ١٠٪ من عائدات الصادرات وتسديد المبالغ التى تتوقف عليها تدفقات نقدية أو عون سلعى، مثلاً، لكان من الممكن تقليل العجز بحوالى ٣ مليار جنيه. وتضيف هذه المصادر أنه كان من الممكن، أيضا، تخفيض المبالغ التى رصدت لاستيراد سلع تستفيد منها فئات محدودة من المجتمع، وكذلك مصروفات السفر والعلاج بالخارج، وكان يمكن، أيضا، تخفيض مصروفات الفصل الثانى بنسبة كبيرة خاصة مصروفات القصر الجمهورى والجمعية التأسيسية وأمانة مجلس الوزراء. واضافت أن تقديرات الايرادات تعبر عن عدم جدية الحكومة فى تحميل الفئات الميسورة عبء الأزمة الاقتصادية، وهاجمت الميزانية لأغفالها تماما

كيفية معالجة السياسات النقدية واصلاح النظام المصرفى، الأمر الذى سيؤدى إلى عواقب وخيمة.[119] ومن جهة أخرى أكدت الاتحادات والاحزاب السياسية رفضها للميزانية لأنها تقليدية وتجاهلت البدائل التى قدمتها هذه القوى بعد انتفاضة ديسمبر ١٩٨٨. والواقع أن الميزانية وجدت معارضة كبيرة داخل القوى المشاركة فى الحكومة نفسها. وفى محاولة لادخال تصحيحات جزئية ومحددة توصلت قوى البرنامج المرحلى إلى الموافقة على اجازة الميزانية مع الالتزام بالآتى:-

أولاً: أن لايعقب اجازة الميزانية تخفيض فى سعر الجنيه ولا زيادة فى الاسعار ولا تشريد أو توفير للعاملين بالدولة.

ثانيا: أن تشكل لجنة من داخل الجمعية التأسيسية للبحث فى كل قضايا الفساد، وأن ترفع تقريراً بما تتوصل إليه المناقشته فى الجمعية.

ثالثا: أن تطرح سندات الادخار الحكومية اختيارياً، لا اجبارياً. تساهم فى شرائها الأحزاب والنقابات وتنظم حملة شعبية لتشجيع المواطنين على شرائها لامتصاص الفائض من السيولة.

رابعا: أن يكون التشاور مع الأحزاب والنقابات واصحاب العمل منهجا ثابتاً فى تقرير السياسات الاقتصادية ذات التأثير الواسع فى معيشة المواطنين.[120]

هذا وكانت جريدة الميدان قد شرحت موقف الشيوعيين بقولها (.. لسنا راضين عن الميزانية الجديدة. لكنها فى نفس الوقت ميزانية فرضتها ظروف سياسية معينة. ولولا ذلك لكانت أسوأ، ولو كانت الجبهة الإسلامية فى الحكم، لجاءت الميزانية بأعباء أشد قسوة على المواطنين البسطاء وبمكاسب ومغانم أكبر للفئات الطفيلية.. لقد دعونا وعملنا من أجل ميزانية أفضل هدفها إيقاف التدهور المالى والاقتصادى، ولكن تركيبة حكومة الجبهة الوطنية فرضت هذه الميزانية بعيوبها غير الخافية.[121] أما الجبهة الإسلامية القومية فقد حددت موقفها فى خطاب زعيم المعارضة، الذى اشار إلى أن المعالجات التى وردت فى خطاب الميزانية تدعو للسخرية وأن اخفاقات الحكومة فى المجال الاقتصادى من بشائر البرنامج المرحلى. وقال أن حكومة الوفاق التى شاركت فيها الجبهة الإسلامية، رفعت ميزانية القوات المسلحة بنسبة ١٧٠٪ بينما رفعتها الحكومة الراهنة بحوالى ٤٥٪ فقط. واضاف أن حلفاءنا فى حكومة الوفاق رضخوا للنقابات خوفاً منها وتمسكاً بالسلطة، الأمر الذى أدى إلى تغطية زيادات الأجور من النظام المصرفى. وقال أن الحكومة عملت بأقتراحهم عندما رفعت سعر السكر المستورد إلى ثلاثة جنيهات. واضاف أن الحكومة تحدثت عن تخفيض الأنفاق الحكومى ولكنها رفعت الدعم المركزى للحكم الاقليمى إلى ٢,٩ مليار جنيه معظمها مرتبات واجور. وتحدث عن الفساد فى توزيع السكر والاطارات ورخص السيارات. وختم خطابه دون أن يتقدم بأى اقتراحات محددة لتعديل الميزانية.[122] وفى الوقت نفسه أكدت الاتحادات النقابية تمسكها بالبرنامج المرحلى

وضرورة تنفيذ بنوده، مع التركيز على السلام وتخفيف الضائقة المعيشية ودعم القوات المسلحة وتخفيض الانفاق الحكومى.(١٢٣)

ونتيجة لتجاهلها لقضايا الاصلاح الاقتصادى واجهت حكومة الجبهة الوطنية المتحدة مطالبات نقابية عديدة. فقد هدد اتحاد مزارعى الجزيرة بالاضراب عن العمل إذا لم تستجب الحكومة لمطالبهم بزيادة اسعار القطن المعلنة وتوفير مستلزمات الإنتاج واعادة النظر فى علاقات الإنتاج السائدة والغاء الديون المتراكمة على المزارعين، التى بلغت أكثر من ٤٠٠ مليون جنيه لأسباب لا علاقة لهم بها، ودفع تعويضات للمزارعين المتضررين من عدم توفر مياه الرى فى الموسم السابق بعد أن قاموا بكل عمليات التحضير للزراعة.(١٢٤) كذلك هدد اتحاد العمال بالاضراب عن العمل إذا لم توافق الحكومة على تطبيق زيادات الأجور فى القطاع الخاص بأثر رجعى ابتداء من يوليو ١٩٨٨. وحذرت النقابات والاتحادات من أى زيادات فى الاسعار أو تشريد للعاملين بالدولة، وطالبت بتركيز الاسعار والتحكم فى السوق وتوفير السلع الأساسية.

وبجانب ذلك حاول النائب العام إعادة فتح ملفات الفساد وتقارير لجان التحقيق فى المصارف الخاصة الأجنبية والمشتركة ولكنه لم يتمكن من تقديمها للمحاكم. وكشف وزير التجارة بعض الممارسات المشبوهة فى اجراءات التصدير والاستيراد، وزعم انها حرمت البلاد من ملايين الدولارات، ووجه الاتهام لوزير التجارة الخارجية السابق، مبارك الفاضل. ونتيجة لذلك طلب الأخير تكوين لجنة فنية لتقصى الحقائق. وقام رئيس الوزراء بتكوين اللجنة ولكنها لم تعلن نتائج تحقيقاتها فى الوقت المحدد.

وهكذا، كان اداء حكومة الجبهة الوطنية فى المجال الاقتصادى ضعيفاً ومتناقضاً مع الاهداف المعلنة فى البرنامج المرحلى، وذلك بسبب وجود عناصر مؤثرة داخل الحكومة نفسها كانت تعمل على عرقلة تنفيذ الجوانب الاقتصادية فى البرنامج. ولذلك يمكن القول أنها ركزت جهودها، بشكل رئيسى، فى قضية السلام كما وضحنا فى صفحات سابقة.

• الانقلاب على السلام والديمقراطية:

بتكوين حكومة الجبهة الوطنية المتحدة عادت الجبهة الاسلامية القومية إلى عزلتها مرة أخرى، رغم مغازلات الصادق المهدى وبعض قيادات حزب الامة. فقد أدى البرنامج السياسى، الذى نال إجماع القوى السياسية والنقابية فى البلاد، إلى هزيمتها واخراجها من الحكم وفرض عليها الابتعاد عن حلفائها فى حكومة الوفاق والعودة إلى العزلة. واوحى لها تفكير الازمة ان اخراجها من الحكم كان من خلال احراجها بإستبعاد التوجه الإسلامى من البرنامج المرحلى والتآمر الاجنبى. وبدأت

تحس ان التغييرات السياسية الجارية فى أرض الواقع تسير فى غير صالحها، خاصة بعد دخول اليسار والجنوب فى المعادلة السياسية. ولذلك حددت هدفها الرئيسى فى عرقلة عملية السلام، التى بدأت بإعلان الحكومة لقبولها بإتفاقية السلام السودانية. وبدأت أولى محاولاتها فى هذا الاتجاه بتقديم مشروع القانون الجنائى لسنة ١٩٨٨ لمناقشته فى الجمعية التأسيسية فى مرحلة القراءة الثالثة، وذلك بإعتباره مسألة هامة وعاجلة ومصيرية. وتزامن ذلك مع بدء الاتصالات الحكومية مع الحركة الشعبية لتنشيط مساعى السلام. وكان القصد من ذلك اجهاض عملية السلام من خلال ابتزاز نواب حزبى الأمة والاتحادى الديمقراطى، مع ان مشروع القانون بقى فى داخل الجمعية منذ سبتمبر ١٩٨٨، وأدت مناقشاته إلى خلافات واسعة بين أحزاب حكومة الوفاق نفسها. وعندما أجلت الجمعية مناقشة المشروع إلى ما بعد انعقاد المؤتمر الدستورى اتهمت الجبهة النواب الذين صوتوا مع التأجيل بالردة عن الإسلام[١٢٥]. وادى ذلك إلى مضاعفة شعورها بالعزلة والهزيمة وإلى اندفاعها فى طريق اثارة الفتنة، عن طريق ما اسمته ثورة (المساجد والمصاحف)، فإنسحب نوابها وقاطعوا اجتماعات الجمعية واستقال رئيس الجمعية وتواصلت مظاهرات ثورة المساجد والمصاحف. وفى أبريل أعلن د. حسن الترابى، الأمين العام للجبهة، الجهاد ضد ما اسماه حكومة الشتات والطابور الخامس ودعى إلى اسقاطها. وجاء فى حديثه: (ان الديمقراطية كانت اشكالاً وصارت الآن اشلاء وانتهت فى السودان تماما)، وان ساحة العمل السياسى لم تعد تستوعب الجبهة الاسلامية القومية. .)، وندد بقيادة الاحزاب التقليدية ووصفهم بأنهم (زعانف وأوشاب وعملاء)، ودعى إلى وراثة جماهير الانصار والختمية لأن الجبهة أولى بهم من حزبى الأمة والاتحادى[١٢٦]. وفى الوقت نفسه تواصلت المظاهرات فى وسط العاصمة بالنهار، وبالليل فى الأحياء السكنية. ووصفت جريدة الراية هذه المظاهرات بأنها تطالب بالتطبيق الفورى للشريعة وتدعو لاسقاط حكومة الردة بكل الطرق المشروعة[١٢٧]. وأشارت جريدة ألوان إلى أن (الذين يتحدثون عن الإسلام واصفين تعاليمه بأنها تدعو للسلام وتحض على المحبة والتسامح ينسون ان هذه التعاليم نفسها تدعو إلى القتال وتحض على الجهاد)[١٢٨]. وانتقد الصادق المهدى، رئيس الوزراء، اسلوب المظاهرات والدعوة للجهاد فى غير محلها، واشار إلى أن النظر للتطبيقات الاسلامية لا ينبغى ان يقوم على المزايدات السياسية والمناورات الحزبية الضيقة، واكد ان الاسلام لا يطبق فى السودان إلا بموافقة الاغلبية ويقناعتها وليس بالمزايدات والمناورات[١٢٩]. وبجانب ذلك قامت الجبهة بتكوين تنظيم اسمته (الهيئة الشعبية للدفاع عن الدين والوطن)، ضم ممثلين لنقابات واحزاب وقبائل وطرق صوفية وعسكريين متقاعدين وشخصيات قومية، واختير المشير سوار الذهب، رئيساً له، وذلك بهدف: (مواجهة الأخطار المحدقة بالوطن).

ووصفت جريدة الراية هذه الخطوة بقولها:- "يأتى تكوين هذه الهيئة للدفاع عن الوطن وحماية وجوده وهويته بعد أن تألبت عليه العديد من القوى الخارجية والداخلية واتفقت على مخطط يستهدف تمزيق البلاد ومحو هويتها الحضارية عن طريق اضعاف القوات المسلحة وتثبيط روحها المعنوية وتمكين حركة التمرد من فرض ارادتها على العباد والبلاد. ومع تسارع رضوخ حكومة الشتات والطابور الخامس واستسلامها للتآمر الدولى على بلادنا وعقيدتنا يتعاظم الواجب الشعبى لاسناد المحاربين المدافعين عن الوطن"(١٣٠) وهكذا عملت الجبهة على تعبئة كوادرها وجماهيرها فى مختلف القطاعات للدفاع عن قوانين غائبة اصلاً تحت شعارات الجهاد وثورة المساجد والمصاحف، ولكنها فشلت فى حشد المصلين أيام الجمع وفى تنظيم مظاهرات طلابية وشعبية قادرة على احداث تحولات فى اتجاهات الجماهير أوحتى على لفت الانظار(١٣١).

وفى بداية يونيو اجتمع مجلس شورى الجبهة، وهو أعلى سلطة فى التنظيم، للمداولةحول الوضع السياسى القائم. وقبل يوم من بدء اجتماعاته جاء فى إفتتاحية جريدة الراية: (انهار كل شىء فى السودان حينما تربع على كراسى الحكم رجال اختاروا طريق الضلال، فلم يرفعوا رؤوسهم بعز الدين وانما نكسوها بفعل ضغط الاقليات والمعسكرات الخارجية..فكان الاستسلام والمذلة. لقد عربد المتمردون واكتسب الطابور الخامس شرعية واصبح اشباه الرجال والجواسيس والعملاء يتآمرون على السودان علانية وفى وضح النهار. وامام هذا الانهيار الشامل لابد ان تقوم الجبهة بدورها لانقاذ البلاد، وهو دور لو تعلمون عظيم(١٣٢)). وفى السادس من يونيو أعلن د. الترابى قرارات مجلس الشورى وتحدث فى مؤتمر صحفى عن الوضع السياسى فى البلاد، وذلك بحضور أركان المكتب السياسى ومجلس الشورى فى الجبهة. وهو امر أوحى بأن المؤتمر الصحفى هو مؤتمر (فوق الطارئ) وان مضمونه يحمل أهمية خاصة لم تحملها المؤتمرات الصحفية السابقة، حيث أعلن الترابى التعبئة القصوى والجهاد واستنفار كل اجهزة الجبهة وامكانياتها وحشد مؤيديها فى اتجاه عمل سياسى من نوع خاص وعلى مستوى مختلف، لم يفصح عنه امينها العام. فى كلمته امام الصحفيين اثار الترابى أربع مسائل سياسية سماها (ثغرات) فى جدار السياسة السودانية، حددها فى الآتى:

أولا: ان تدبيراً دولياً ينعقد (الآن) للأطاحة بالنظام الحاكم فى السودان، ويتخذ وسائط داخل الحكومة القائمة نفسها. ووجه اتهاماً مبطناً لمصر عندما قال "إن الرئيس السابق نميرى يتمتع بحريات واسعة فى مصر. والجهات التى تقابل نميرى ليست بعيدة عن الجهات التى أعلنت عدم رضائها عن الوضع فى السودان وتريد ان تتجاوز النظام الحاكم".

ثانياً: ان من نتائج اتفاقية الميرغنى/قرنق ما حصل من تمدد للتمرد وتقلص

السيادة الحكومية على الارض والجو والمحاصرة الدبلوماسية للسودان. وفى هذا الجانب وصف المفاوضات، التى كان من المقرر ان تبدأ فى ١١ يونيو، بين الحكومة والحركة الشعبية بأنها جولة جديدة من المناورات. وأضاف ان لجنة السلام الحكومية لا تحمل فكرة موضوعية لمحاورة جون قرنق ومستقبل العلاقات معه، ووصف الذين يتولون المفاوضات عن الحكومة بأنهم :أوصياء دوليون".

ثالثاً: ان هناك عناصر غالبة فى الحكومة تريد إضعاف القوات المسلحة وتعمل ضد أى عمل لتقوية الجيش. وفى هذا الجانب قال "إن الحكومة انخذلت فى عمليات الدفاع عن الوطن مما أدى إلى أن تولى الجهد الشعبى الخاص عمليات الدفاع". وأضاف، كاشفاً عن جزء من الوجه العسكرى للجبهة وعن حجم المليشيات الموجودة فى البلاد.."إن فى السودان الآن بضعة وعشرين تشكيلاً مقاتلاً للدفاع عن أرضه، والحكومة يمكن ان تحيط بهذه القوى لو أجازت قانون الدفاع الشعبى".

رابعاً: ان اتفاقية السلام لا تهدف إلى تجميد قوانين الشريعة، بل تحاول من خلال لجنة (العلمانيين) القانونيين ان تبرر اصدار قانون إلغائها نهائياً. وفى هذا الجانب اصدر الترابى فتواه بردة احزاب الحكومة عندما قال (إن هذا هو الوداع الأخير لأحزاب الحكومة للشريعة الإسلامية مما يعنى الردة الدينية عن الإسلام والانتكاس السياسى).

هذا هو ما طرحه مجلس الشورى، على لسان د.حسن الترابى، من مبررات للتعبئة القصوى والجهاد ضد حكومة الجبهة الوطنية المتحدة، وضد قيادات احزابها، ومن ضمنهم السيد/ الصادق المهدى، زعيم طائفة الانصار، والسيد/ محمد عثمان الميرغنى، زعيم طائفة الختمية..ولكن ماذا يعنى إعلان التعبئة القصوى والجهاد بشكل محدد؟ كيف تحول الجبهة هذا الإعلان إلى خطوات عملية محددة فى اطار الشرعية الدستورية والنظام الديمقراطى القائم؟ ذلك ان الجهاد فى الفقه الاسلامى يحمل معنى قتال المسلمين للكفار الذين لا يتمتعون بحماية الذمة أو الهدنة، والعودة إلى عقيدة الجهاد كمبرر لمقاتلة اناس هم مسلمون ويعتقدون ويعتقد الجميع انهم مسلمون، تتطلب منطقاً آخر غير ما جاء فى حيثيات المؤتمر الصحفى المذكور[١٣٣] واستخدام تعبير (الجهاد) بمعنى النضال والعمل من اجل أهداف محددة يتطلب، أيضاً، تحديداً دقيقاً لهذه الاهداف ولأسلوب العمل (هل هو العمل فى اطار النظام الديمقراطى أم هو الاسلوب الانقلابى؟) والواضح ان الامين العام للجبهة لم يجب على هذه الاسئلة، بل ترك الباب مفتوحاً لكل الاحتمالات الممكنة. وفى ذلك يقول الترابى: (فى خاطرنا عدة احتمالات لمصائر السودان. والجبهة الإسلامية فى كل الأحوال ستتمكن من تقديم مشروعها الإسلامى لانقاذ السودان وترشيد مسيرته إلى الامام). وحول هذه الاحتمالات يشير إلى ان (الاحتمالات الأخرى تقع خارج الخيار الديمقراطى الدستورى، وتشمل حكومة شتات نقابى

يساري لا يجمعها إلا حب السلطة ولا يمكن ان تجد على شيء ولا ان تتقدم بالسودان إلى شيء، ومادام هذا الاحتمال قد تجاوز القنوات الدستورية فسيغري معارضيه بمعاملته بمثل قواعد اللعبة، وينتهي الأمر إلى مثل الاحتمالات الاخرى، ومنها الصيغة العسكرية السافرة، كأن يدب علينا انقلاب عسكري كامل يحمل الضباط إلى السلطة ليتحملوا المسئولية أيضاً..)[١٣٤] ماذا تريد الجبهة بالتحديد؟؟ ماهو تصورها لمشكلة البلاد ومشكلة الحرب الاهلية الجارية في الجنوب بشكل خاص؟ أجاب الترابي على هذا السؤال في المؤتمر الصحفي بقوله (الجبهة هي الجهة السياسية الوحيدة في السودان التي طرحت شيئاً متكاملاً موثقاً ومكتوباً باللغة العربية والانجليزية، طرحت الحل الفيدرالي لقسمة السلطة، وحلاً لقسمة الثروة، وحلاً لا مركزياً لقضايا الثقافة والقانون. هذا هو رأينا في الحل النهائي لمشكلة السودان. أما رأينا في الطريق إلى السلام فإنه يرتكز إلى دعامتين، الأولى: تقوية الجبهة الداخلية بصورة تيأس جون قرنق من الانتصار في الحرب، بغير ذلك سيتمادى في غروره ويرفع راية السلام مناورة لكسب المزيد على حساب الحكومة. والدعامة الثانية هي عزل الجهات الاجنبية، حتى الدول المجاورة لها مصالح خاصة في علاقاتها بالسودان وليس لها مصلحة في حل مشاكله، ودخول هذه العناصر سيدخل ابعاداً جديدة على قضايا النزاع الداخلي ويعقدها ولن تجد طريقها إلى الحل أبداً، لذلك لابد من الاستقلال، أما ان يتولى هؤلاء الوصاية على حركة التمرد وعلى حكومة السودان فلا يمكن ان تجد مشاكلنا حلاً، الحل النهائي مكتوب عندنا وموثق..) [١٣٥] ولكن كيف يتم ذلك؟ في إطار الحوار بين كافة القوى السياسية والنقابية، كما حدث بعد انتفاضة ديسمبر ١٩٨٨ ومذكرة القوات المسلحة؟ أم عن طريق تمسك كل حزب برأيه ورؤيته لمشكلات البلاد وفرضها بقوة السلاح على القوى والاحزاب الأخرى؟ هل يمكن ان يقبل المنطق السليم اتهام الجميع بالعمالة والطابور الخامس وان الجبهة هي الحزب الوحيد المبرأ من كل عيب؟ الواقع ان مثل هذا المنطق واستمرار نواب الجبهة في مقاطعة جلسات الجمعية التأسيسية وارتفاع ضجيج شعارات الجهاد المقدس، كل ذلك لا يعني سوى يأس الجبهة من الصراع السياسي السلمي في إطار النظام الديمقراطي واستبداله بتكتيك انقلابي معروفة وسيلته وبدايته ونهايته.

في ١٨ يونيو أعلنت القيادة العامة للقوات المسلحة انها رصدت محاولة انقلابية، خططت لها العناصر المايوية من ضباط عاملين بالقوات المسلحة وبعض المدنيين، تستهدف قلب نظام الحكم والاستيلاء على السلطة وإعادة نميري إلى الحكم، وانه تم ايقاف كل الضباط الذين وردت أسمائهم ووضعوا رهن التحفظ العسكري وسيشرع في التحقيق معهم فوراً[١٣٦]. وشملت الاعتقالات ١٤ ضابطاً، منهم ٦ عمداء وعقيدين وستة رواد وعدداً من المدنيين من قيادات الاتحاد الاشتراكي

وأقرباء الرئيس السابق نميرى. وقدم رئيس الوزراء تفاصيل حول المحاولة فى خطاب له أمام الجمعية، أوضح فيه انه وردت معلومات للقوات المسلحة اكتملت يوم ٦/١٦ لتنفيذ المحاولة يوم ٦/١٨ أثناء وجود القيادات التنفيذية داخل الجمعية بإطلاق قذائف مدفعية عليها، ثم الاستيلاء على الإذاعة، وتتحرك وحدات إلى كل من منطقة الشجرة ووادى سيدنا ومنطقة شمبات والقيادة العامة، وعقب الاستيلاء على السلطة يتم احضار نميرى وتجرى تصفية كل المعارضين وبعد ذلك تتم تصفية نميرى نفسه(١٣٧). وأكد رئيس الوزراء ان وجود نميرى فى مصر لابد ان يحسم إما بإبعاده أوتسليمه للسلطات السودانية وان علاقةالسودان مع مصر يجب ان تقوم على الحق والعدل(١٣٨).

وكانت جريدة الوطن قد نشرت مقابلة صحفية طويلة مع نميرى فى ٦/١٦، وجدت معارضة واسعة من القوى السياسية وخاصة من نقابة الصحفيين، واعتبرته نوعاً من التبشير بعودته للحياة السياسية فى البلاد ومقدمة لمحاولة انقلابية مايوية. المهم ان اخبار المحاولة الانقلابية شغلت الرأى العام والقوى السياسية فى البلاد، وسادت شكوك كثيرة حول القصة بكاملها، وانتشرت أسئلة عديدة عن الجهة التى سربت معلومات المحاولة للإستخبارات العسكرية، خاصة أن بيان القيادة العامة يقول "أنها رصدت، وماهى مصلحتها فى ذلك؟ والرواية التى اوردها رئيس الوزراء أمام الجمعية اثارت مزيداً من الاسئلة والشكوك. وهناك مصادر تقول ان المحاولة كانت جزءاً من سيناريو كامل أعدته الجبهة الإسلامية للتخلص من مجموعة من الضباط كان من الممكن ان يقفوا عقبة فى طريق نجاح انقلاب ٣٠ يونيو(١٣٩) وربما يشير إلى ذلك إهتمام صحافة الجبهة وقياداتها بمتابعة أخبار المحاولة والتشكيك فى صحتها واتهام احزاب الطائفية بمحاولة تصفية القوات المسلحة. ففى ٢٤ يونيو التقى على عثمان محمد طه بالفريق فتحى احمد على، القائد العام للقوات المسلحة، وطالب بالأسراع فى التحقيق مع الضباط المتهمين فى المحاولة. واوضح أنه استمع إلى تنوير من القائد العام حول المراحل التى مر بها النشاط المايوى حتى المحاولة الأخيرة، وان القائد العام اشار إلى ان الاعتقالات كانت وقائية(١٤٠).

وفى ٢٥ يونيو عقدت "الهيئة الشعبية للدفاع عن الوطن والعقيدة" اجتماعها الثالث مع الضابط والجنود المتقاعدين، واستعرض الاجتماع خطة لتدريب الشباب بالعاصمة المثلثةوارسال وفود للاقاليم للوقوف على الحالة الامنية فى جنوب كردفان والنيل الابيض والأزرق(١٤١). وفى رد فعل معارض لما كان يجرى بإسم الهيئة الشعبية وصف السيد محمد عثمان الميرغنى الهيئة بقوله " لقد قامت هيئة مزعومة تدعى الدفاع عن الوطن والعقيدة، وهى تنازع القائد العام صلاحياته بإستدعاء الاحتياط من الضباط المتقاعدين..(١٤٢) وفى ٢٨ يونيو القى زعيم المعارضة خطابه حول الميزانية، ووجه خطابه للقوات المسلحة عندما قال: " ان الميزانية المرصودة

للجيش ضعيفة جداً بينما يصرف معتمد العاصمة وحكام الاقاليم الاعتمادات بلاضوابط"(١٤٣) ووصف توجه الحكومة نحو السلام بأنه وهم وسراب(١٤٤).

واكملت الجبهة تحركها السياسى العلنى بدعوة الشعب للخروج فى مظاهرات ضد السياسات التى أعلنها وزير المالية ولاسقاط "حكومة السفه والفساد والاستسلام"(١٤٥) وخطت خطوة عندما حركت فى ٢٨ يونيو بعض طلاب المدارس فى الخرطوم فى مظاهرات كانت ابرز هتافاتها" (سكر..سكر ولىِّ العسكر..) (عيش...عيش...ولىِّ الجيش)(١٤٦).

فى الجانب الآخر، كانت اللجنة الوزارية للسلام تعمل على ترتيب مستلزمات اجتماعها المشترك مع الحركة الشعبية فى الرابع من يوليو ١٩٨٩. ففى يوم ٢٨ عقد رئيس الوزراء اجتماعاً مع اللجنة اعلنت الامانة العامة لمجلس الوزراء أن المجلس سيعقد جلسة طارئة يوم الجمعة ٦/٣٠، دون ان تكشف عن الموضوعات التى ستناقش فى الاجتماع المذكور. ولكن الاوساط الصحفية اكدت أن الاجتماع سيكرس لقضية السلام والجولة الثالثة للمفاوضات مع الحركة(١٤٧) وفى يوم الخميس ٦/٢٩ عقد رئيس الوزراء إجتماعاً آخر مع أعضاء اللجنة الوزارية ووعدهم بأن مجلس الوزراء سيتخذ القرارات المطلوبة، حسب التوصيات التى وضعتها اللجنة، فى اجتماعه الطارئ صباح الجمعة ٦/٣٠. وفى ذلك يقول السيد الصادق المهدى (. . ان ملف الحكومة الخاص بإجتماع ١٩٨٩/٧/٤ قد تم تحضيره على النحو التالى: ان رئس الوزراء المصرى، عاطف صدقى، رد على قرارنا الخاص بإلغاء اتفاقية الدفاع المشترك بالموافقة، واعلنت ليبيا، على لسان العقيد ابوبكر يونس، ان البرتوكول الليبى السودانى قد استنفذ مدته. أما مسألة تجميد الحدود، فقد رأينا، فى نهاية الأمر، تفسير التجميد كالآتى:

- توقيع العقوبة على الجرائم الحدية تعزيراً دون الحد وتقنين ذلك الإجراء.
- يصدر مجلس رأس الدولة عفواً عن المحكومين بالقطع وذلك على اساس ان العيوب الموجودة فى قوانين سبتمبر شبهة تدرأ الحدّ.
- الذين عليهم ديات، وظلوا السجن لمدة طويلة، لأنهم لا يستطعون دفعها، تدفع الدولة دياتهم من ديوان الزكاة . .).

وبهذه السياسات والاجراءات أزالت الحكومة معظم العراقيل الاساسية فى طريق الوصول إلى اتفاق شامل فى جولة المفاوضات الثالثة. وبذلك مهدت الطريق تماماً للاتفاق على عقد المؤتمر الدستورى الوطنى فى موعده المحدد.

وهكذا "انتصب مشروعان فى الساحة، مشروعان..نجاح احدهما يقتل الآخر: مشروع السلام الذى تتبناه الحكومة وكل الاحزاب السياسية تقريباً وأغلبية أهل السودان، ومشروع الانقلاب وهو ما كانت تعد له سراً الجبهة الاسلامية القومية"(١٤٨) وأهم نقطة فى هذا السياق هى وقت الانطلاق وزمن الوصول، حيث

حددت قوى السلام والديمقراطية يوم ١٨ سبتمبر كمحطة نهائية ويوم ٤ يوليو كمحطة وسطى. وحددت قوى الانقلاب على الديمقراطية والسلام يوم ٣٠ يونيو كموعد حاسم. ولأن السلام "قضية معقدة ومتشابكة، فإن دعاته يحتاجون إلى وقت لحل وفك التناقضات ثم يتجهون لبناء السلام..ولأن الانقلاب اجراء سهل، خصوصاً على الديمقراطية، حيث تكون الاعصاب فى حالة استرخاء سائب والحكومة لا تحفل كثيراً بمسائل الأمن، فإن مخططى الانقلاب لا يحتاجون إلا لقوة قليلة العدد من الضباط والجنود لاحتلال المواقع الاستراتيجية وإذاعة البيان الأول بشرط الحفاظ على عنصر السرية كاملاً.."[١٤٩] وهكذا استغلت قوى الانقلاب ظروف الغفلة والاستخفاف بتأمين مستلزمات حماية الديمقراطية والسلام، التى كانت سائدة وسط القيادات السياسية والقيادة العامة للقوات المسلحة، لتنفيذ مشروعها. وفى صباح الجمعة ٦/٣٠ أعلنت إذاعة امدرمان استيلاء الجيش على السلطة وطلبت من جماهير الشعب (انتظار بيان هام من القيادة العامة). وفى العاشرة صباحاً جاء البيان الأول باسم (ثورة الانقاذ الوطنى) بقيادة العميد عمر حسن احمد البشير، معلناً إجهاض الديمقراطية وقطع الطريق على عمليةالسلام. وبذلك عاد السودان إلى حكم العسكر والديكتاتورية والاستبداد، تحت شعارات الانقاذ والاكتفاء الذاتى والتوجه الحضارى والشريعة السمحاء..بدلاً من...شعارات الاستقرار والتنمية وشعارات الاشتراكية والديمقراطية الجديدة والوحدة العربية التى رفعتها الانظمة العسكرية السابقة. ومع اختلاف الشعارات (فإن ما يجمع انقلاب ١٩٨٩ بالانقلاب العسكرى الأول يتمثل فى ان قسماً من البرجوازية السودانية قد وجد استحالة فى تنفيذ مشروعه فى مناخ ديمقراطى ليبرالى، بسبب المعارضة الواسعة التى وجدها من القوى الشعبية والفئات الأخرى . . . وفى كلتا الحالتين قامت الشريحة البرجوازية التابعة بتنظيم وتنفيذ الانقلاب"[١٥٠]. .) ويجمعها أيضاً، ان انقلاب ١٩٥٨ كان افضل الانقلابات التى شهدها السودان وانقلاب ١٩٨٩ كان أسوأها [١٥١]. وعلى أى حال ذلك موضوع آخر يتطلب متابعة أخرى ودراسة خاصة للإنقلاب ونظامه فى اطار حركة الصراع السياسى والاجتماعى فى البلاد والمتغيرات الاقليمية والدولية.

هوامش الفصل السادس:

(١) الايام ١٩٨٩/١/٢٤.
(٢) نفسه.
(٣) الايام ١٩٨٩/٢/١.
(٤) (الايام) ١٩٨٩/١/٢٥، اصوات واصداء، محجوب محمد صالح
(٥) نفسه. الاخوان، العسكر.
(٦) حيدر طه، مصدر سابق، ص٢٤٨.
(٧) الايام ١٩٨٩/٢/١.
(٨) الهدف ١٩٨٩/١/٤.
(٩) السياسية، صحيفة يومية، الخرطوم، ١٩٨٩/١/١٣.
(١٠) الميدان، ١٩٨٩/٢/١٠.
(١١) الهدف ١٩٨٩/١/١٥.
(١٢) الاضواء، صحيفة اسبوعية، الخرطوم، ١٩٨٩/٢/١٦.
(١٣) الميدان ١٩٨٩/٢/٢١.
(١٤) الصادق المهدى: الديمقراطية عائدة وراجحة،م.س.، ص ١٢٨.
(١٥) الهدف ١٩٨٩/١/٢٩.
(١٦) الايام ١٩٨٩/٢/١.
(١٧) نفسه.
(١٨) حيدر طه، مصدر سابق، ص ٢٤٨.
(١٩) الايام ١٩٨٩/٢/٢٠.
(٢٠) الايام ١٩٨٩/٢/٢٢، اصوات واصداء، محجوب محمد صالح.
(٢١) نفسه.
(٢٢) حيدر طه، مصدر سابق، ص ٢٥٢.
(٢٣) نفسه.
(٢٤) الايام ١٩٨٩/٢/٢٦.
(٢٥) حيدر طه، مصدر سابق، ٢٥٦-٢٥٧.
(٢٦) الايام ١٩٨٩/٢/٢٦.
(٢٧) الهدف
(٢٨) الدستور ١٩٨٩/٣/٦.
(٢٩) الايام ١٩٨٩/٢/٢٨.

(٣٠) الايام ١٩٨٩/٢/٢٧.
(٣١) الهدف ١٩٨٩/٣/١.
(٣٢) الايام ١٩٨٩/٢/٢٨.
(٣٣) نفسه.
(٣٤) الايام ١٩٨٩/٣/١.
(٣٥) نفسه.
(٣٦) الايام ١٩٨٩/٣/١، اصوات واصداء، محجوب محمد صالح.
(٣٧) نفسه.
(٣٨) الايام ١٩٨٩/٣/٥.
(٣٩) الايام ١٩٨٩/٣/٦.
(٤٠) السياسة ١٩٨٩/٣/٦.
(٤١) الهدف ١٩٨٩/٣/٧.
(٤٢) الايام ١٩٨٩/٣/٨.
(٤٣) الدستور ١٩٨٩/٣/١٣.
(٤٤) الهدف ١٩٨٩/٣/١٠.
(٤٥) الايام ١٩٨٩/٣/١٢.
(٤٦) الاهرام، صحيفة يومية، القاهرة ١٩٨٩/٣/٤.
(٤٧) الهدف والميدان، ١٩٨٩/٣/١٣.
(٤٨) الهدف ١٩٨٩/٣/٨.
(٤٩) الميدان ١٩٨٩/٣/١٢.
(٥٠) الايام ١٩٨٩/٣/١٣.
(٥١) الايام ١٩٨٩/٣/٦.
(٥٢) الهدف ١٩٨٩/٣/١٤.
(٥٣) الايام ١٩٨٩/٣/١٥.
(٥٤) الهدف ١٩٨٩/٣/١٥.
(٥٥) فضل الله على فضل الله، مصدر سابق.
(٥٦) الايام ١٩٨٩/٣/١٥.
(٥٧) نفسه.
(٥٨) الايام ١٩٨٩/٣/١٧.
(٥٩) الميدان ١٩٨٩/٣/١٦.
(٦٠) حيدر طه، الاخوان والعسكر، م.س.، ص ٢٦١.
(٦١) الهدف ١٩٨٩/٣/١٥.
(٦٢) الهدف ١٩٨٩/٣/١٩.

(٦٣) الايام ١٩/٣/١٩٨٩.
(٦٤) الايام ٢١/٣/١٩٨٩.
(٦٥) الايام ٢٣/٣/١٩٨٩.
(٦٦) الدستور ٣/٤/١٩٨٩، مذكرة حزب البعث حول التشكيل الوزارى.
(٦٧) الايام ٢٧/٣/١٩٨٩.
(٦٨) الهدف ٢٧/٣/١٩٨٩.
(٦٩) الدستور ٣/٤/١٩٨٩.
(٧٠) الايام ٢٧/٣/١٩٨٩.
(٧١) الهدف ٢٦/٣/١٩٨٩.
(٧٣) الدستور ٣/٤/١٩٨٩.
(٧٤) الدستور ١٠/٣/١٩٨٩.
(٧٥) الدستور ١٥/٥/١٩٨٩.
(٧٦) الايام ٢٧/٣/١٩٨٩.
(٧٧) الدستور ٣/٤/١٩٨٩.
(٧٨) الدستور ٨/٥/١٩٨٩.
(٧٩) الايام ٣١/٣/١٩٨٩.
(٨٠) الدستور ٣/٤/١٩٨٩.
(٨١) الايام ٣/٤/١٩٨٩.
(٨٢) نفسه.
(٨٣) الميدان ١١/٤/١٩٨٩.
(٨٤) الايام ٣/٤/١٩٨٩.
(٨٥) الهدف ١٤/٤/١٩٨٩.
(٨٦) الدستور ١/٥/١٩٨٩.
(٨٧) الهدف ٩/٦/١٩٨٨.
(٨٨) الميدان ١٧/٥/١٩٨٩.
(٨٩) الايام ٢١/٥/١٩٨٩.
(٩٠) الميدان ١٧/٥/١٩٨٩.
(٩١) الدستور ٨/٥/١٩٨٩.
(٩٢) الميدان ٣١/٥/١٩٨٩.
(٩٣) نفسه.
(٩٤) الدستور ٨/٥/١٩٨٩.
(٩٥) نفسه.
(٩٦) الميدان ٢٦/٥/١٩٨٩.

(١٣٠) الراية ١٧/٥/١٩٨٩.
(١٣١) حيدر طه: الاخوان والعسكر، م.س.،ص ٢٦٣.
(١٣٢) الراية ٢/٦/١٩٨٩.
(١٣٣) حيدر طه: م.س.، ص ٢٦٧-٢٦٩.
(١٣٤) السياسة ٢/٣/١٩٨٩.
(١٣٥) الراية ٨/٦/١٩٨٩.
(١٣٦) الايام ١٩/٦/١٩٨٩.
(١٣٧) حيدر طه: مصدر سابق، ص ٢٨١.
(١٣٨) الراية ٢٢/٦/١٩٨٩.
(١٣٩) حيدر طه: مصدر سابق، ص ٢٨٢.
(١٤٠) الراية ٢٥/٦/١٩٨٩.
(١٤١) الراية ٢٦/٦/١٩٨٩.
(١٤٢) حيدر طه: الاخوان والعسكر، م.س، ص ٢٨١.
(١٤٣) نفسه. ص ٢٨٤.
(١٤٤) الراية ٢٩/٦/١٩٨٩.
(١٤٥) عنوان إفتتاحية الراية ٢٧/٦/١٩٨٩.
(١٤٦) حيدر طه، س.س.، ص ٢٨٤.
(١٤٧) الايام ٢٩/٦/١٩٨٩.
(١٤٨) حيدر طه، م.س.، ص ٢٧٣.
(١٤٩) نفسه.
(١٥٠) د. عبدالجليل مكى، التبعية والسلطوية (مقال) كتابات سودانية، العدد الثانى، ١٩٩٢، ص ٦٠.
(١٥١) الصادق المهدى: الديمقراطية عائدة..، ص ٣.

الفصل السابع

خاتمة واستنتاجات

بأنقـــــلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩ دخل السودان من جديد فى نفق الديكتاتورية وحكم البطش والقمع والارهاب باسم القوات المسلحة والشعارات العزيزة على شعبه. وفى ذلك يقول الصادق المهدى: (لقد عملت على عقد تحالف أساسى بين كيان الانصار وحركة الاخوان المسلمين لتحقيق توجه اسلامى سودانى عريض، بوسائل شعبية وديمقراطية. وقام التحالف وحقق بعض أهدافه. ولكنه انتكس بسبب اختلافنا حول مشروع نميرى الاسلامى. فنحن رفضناه وهم قبلوه وتحمسوا له. ورغم هذا الانتكاس استأنفنا التحالف فى فترة الديمقراطية الثالثة. ولكنهم أطاحوا به عندما شهروا السلاح علينا وإستولوا على السلطة وأنفردوا بها عازلين كل القوى الوطنية والاسلامية الأخرى وأقاموا نظاماً حزبياً فوقياً وقهرياً..)، [1] فهل يعنى ذلك فشل التجربة الديمقراطية فى السودان..أم..أن ما حدث هو تآمر فئات سياسية وإجتماعية محددة استهدف اجهاض التجربة وقطع الطريق على عملية السلام؟

الواقع ان متابعتنا فى الصفحات السابقة تؤكد ان الديمقراطية الثالثة لم تجد الفرصة الكافية لانضاج جوانبها الايجابية وتأكيد جدارتها واستفادتها من دروس وخبرات التجارب الديمقراطية السابقة. فتطور الاحداث، بعد إنتفاضة ديسمبر ١٩٨٨ ومذكرة القوات المسلحة فى فبراير ١٩٨٩ واتفاق القوى السياسية والنقابية على البرنامج المرحلى وتكوين حكومة الجبهة الوطنية المتحدة، كان يسير فى اتجاه ايقاف الحرب الاهلية وتحقيق السلام من خلال المؤتمر الدستورى الوطنى وتعديل قانون الانتخابات ليتضمن تمثيل القوى الحديثة. وذلك يمثل تطوراً إيجابياً هاماً لم تشهده التجارب الديمقراطية السابقة، ونقطة تحول فى تفكير الأحزاب التقليدية ونظرتها لقضية تطوير النظام الديمقراطى ولأزمة الحكم فى السودان. وكانت الاحداث تسير، أيضاً، فى اتجاه توسيع وتعميق اسلوب الحوار السلمى الديمقراطى والتفاعل الايجابى بين مختلف القوى السياسية والنقابية، كما أكدت ذلك تجربة المؤتمر التداولى حول بدائل زيادات الأجور والمناقشات والمشاورات التى

أعقبت مذكرة القوات المسلحة وأوصلت إلى اتفاق هذه القوى حول البرنامج المرحلى وتكوين الحكومة الموسعة. صحيح ان هذه التطورات لم تلغ الخلافات الفكرية والسياسية الكبيرة وسط أطراف الحركة السياسية والنقابية، ولكنها وضعتها على عتبة طريق جديد، اساسه البرنامج المرحلى واحترام التعددية السياسية وإصلاح النظام الديمقراطى وايقاف الحرب الاهلية وتحقيق السلام عن طريق عقد المؤتمر الدستورى الوطنى لمناقشة كل القضايا الأساسية وبناء سودان ديمقراطى موحد ومستقل ومتفاعل مع محيطه الجغرافى والتاريخى والحضارى. والخطوة الحاسمة فى هذا الاتجاه تمثلت فى المؤتمر الدستورى، وذلك لأن هذا المؤتمر، بجدول اعماله والقوى التى ستشارك فيه، يعبر عن حاجة عميقة إلى عقد سياسى واجتماعى جديد يولد عبر المعاناة التى ظل يعيشها أهل السودان طوال سنوات ما بعد الاستقلال، ويؤدى إلى تغييرات أساسية فى مراكز السلطة السياسية وتوزيع الثروة وتوسيع المشاركة فى الحكم. وبهذا المعنى فإن المطلوب لم يكن تكراراً لمؤتمر المائدة المستديرة أواتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢ أو لنظام الحكم الاقليمى المشوه الذى فرضه النظام الديكتاتورى المايوى، بل هو مؤتمر دستورى لمواجهة كافة قضايا مرحلة ما بعد الاستقلال. صحيح ان هناك خلافات فكرية وسياسية واسعة حول هذه القضايا، لكن ذلك لا يعنى استحالة الوصول إلى تسوية وطنية تاريخية تضع البلاد على عتبة طريق جديد، تحت ضغط الأزمة الوطنية الشاملة التى تعيشها البلاد، وضغط التطورات الإيجابية التى أعقبت انتفاضة ديسمبر ١٩٨٨ والعلاقات المتطورة بين مختلف القوى السياسية والنقابية، وضغط الظروف الاقليمية والدولية المتجهة نحو الانفراج ونهاية مرحلة الاستقطاب. ولكن بجانب كل ذلك يمكن القول ان التجربة الديمقراطية الثالثة كانت قاصرة ولم تتمكن من الاستفادة من دروس وخبرات التجارب السابقة. ويتمثل ذلك فى الملاحظات التالية:

١- انها لم تتمكن من الاستفادة من دروس التجارب السابقة فى اتجاه استيعاب التنظيمات السياسية والاجتماعية المختلفة فى المؤسسة النيابية بشكل متوازن يعكس حقيقة دور هذه التنظيمات فى الحياة العامة وتوازن القوى فى المجتمع وضرورات حركة التطور الوطنى لبناء سودان ديمقراطى موحد ومستقل وفاعل فى محيطه العربى والافريقى. ويرجع ذلك، بشكل رئيسى، إلى عجز مؤسسات الفترة الإنتقالية عن تحقيق مهامها المحددة فى ميثاق الانتفاضة. لذلك كانت النتيجة عودة أحزاب القوى المهيمنة التقليدية إلى كراسي الحكم من جديد، بسبب قانون إنتخابات رجعى وتقليدى ومتخلف، يقوم على أساس الصوت الواحد للشخص الواحد. أما قوى الانتفاضة السياسية والنقابية، القوى الحديثة التى تحملت أعباء النضال ضد

الحكم الديكتاتورى واسقاطه وإستعادة الديمقراطية، فقد وجدت نفسها بعيدة عن مراكز السلطة تواصل نضالها فى مواجهة الفئات الحاكمة من أجل الحياة الحرة الكريمة واستكمال انجاز أهداف الانتفاضة. وهكذا تحولت الديمقراطية إلى مجرد غطاء لسيطرة القوى المهيمنة التقليدية، المتمثلة فى الفئات الرأسمالية والقيادات الطائفية والقبلية وبيروقراطية الدولة البرجوازية، على جهاز الدولة. وهى نفس القوى التى ظلت تستند عليها الأنظمة السياسية، المدنية والعسكرية، المتعاقبة طوال فترة ما بعد الاستقلال. وبذلك تحولت الديمقراطية والحقوق الأساسية للمواطنين إلى مجرد ممارسات شكلية وموسمية لا معنى لها فى الواقع العملى (لأنه يستحيل تحقيق كامل الحقوق المدنية والسياسية من غير التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)(٢) وبذلك أيضاً فقدت التجربة الديمقراطية أهم شروطها المتمثلة فى ارتباطها بالقوى الحية فى المجتمع، صاحبة المصلحة الحقيقية فى الديمقراطية وإشاعة الحريات العامة، وهى غالبية جماهير شعب السودان. ونتيجة لهذا الفصل التعسفى بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية وسيطرة الأنظمة الديكتاتورية على السلطة طوال معظم سنوات ما بعد الاستقلال، وسيادة نمط التنمية الرأسمالى التبعى، ظل السودان، طوال فترة ما بعد الاستقلال، يعيش أزمة حكم حقيقية ومتفاقمة، وظل تاريخه طوال هذه الفترة، يتميز بصراعات الفئات المختلفة للقوى المهيمنة من أجل السيطرة على السلطة، وصراعات هذه الفئات، فى مجموعها، مع الحركة الجماهيرية الديمقراطية. وفى هذا الاطار عاش السودان فى دوامة الانقلابات العسكرية والتجارب الديمقراطية القاصرة والبعيدة عن قاعدتها الاجتماعية الحقيقية.

٢- ان ممارسات أحزاب القوى المهيمنة، خلال التجارب الديمقراطية السابقة عموماً، كانت مليئة بالممارسات الانتهازية وغير المبدئية. فهى دوماً تتردد وتتلكأ وتعجز عن تنفيذ برامجها التى تطرحها أثناء معركة الانتخابات أو عند وصولها إلى كراسى الحكم. وخلال التجربة الديمقراطية الثالثة، بالتحديد، طرحت برامج إصلاحية فى إطار البنيان الرأسمالى التبعى المتخلف، ولكنها ترددت فى تنفيذها وتجاهلت حاجات جماهير الشعب وضرورات مواجهة الأزمة الوطنية الشاملة التى تعيشها البلاد. فبرامج الحكومة الائتلافية الأولى والثانية لم يكن ينقصها وضوح الرؤية بقدر ما كانت تنقصها المصداقية وربط القول بالعمل. ولذلك كانت دوامة التحالفات السياسية وسط احزاب القوى المهيمنة فى الحكومات الائتلافية المختلفة تعبر فقط عن صراعات شخصية وحزبية وطبقية لا علاقة لها بمصالح الوطن والشعب. وهذا الخلل الفكرى والسياسى هو الذى دفع هذه الاحزاب إلى التركيز

على صراعاتها حول المناصب والمصالح الضيقة. وانعكس ذلك فى تبادل المواقف بين حزبى الأمة والاتحادى الديمقراطى فى العلاقة مع الجبهة الإسلامية القومية، وفى الموقف من مساعى السلام وايقاف الحرب الاهلية طوال سنوات التجربة الديمقراطية الثالثة، وذلك بدون أى سبب موضوعى سوى المناورات السياسية وعقدة التنافس بين الختمية والأنصار. وانعكس، أيضاً، فى موقف الجبهة ومناوراتها حول قوانين سبتمبر وخلطها بقضية الشريعة واستلهام التراث العربى الإسلامى فى الإصلاح التشريعى، وفى تجاهلها للقضايا الوطنية الأخرى. وهذا ما دفع احد قيادات حركة النهضة التونسية إلى أن يقول: (.. نشعر ان الجبهة قد غمرتها معارك القانونى الجنائى والتشريع حتى اصبحت صورة الإسلام المعروفة عندها ذات منحى قانون جنائى. وهذا لا استطيع ان أوافق عليه، لأن صورة الإسلام أرحب وأوسع مع ذلك..)[٣] ولذلك ظلت التجربة الديمقراطية الثالثة، والتجارب السابقة، عاجزة عن تحقيق الأهداف التى تطلعت إليها جماهير الشعب السودانى.

٣- ظلت بعض قيادات احزاب القوى المهيمنة التقليدية تتمشدق بشعارات الديمقراطية الليبرالية المستمدة من النموذج البريطانى والموروثة من دستور الحكم الذاتى ١٩٥٦/٥٤ فى مواجهة قوى الحركة الجماهيرية الديمقراطية وقوى المعارضة السياسية، كما حدث، مثلاً، اثناء انتفاضة ديسمبر ١٩٨٨ وغيرها. وهو تمشدق مردود لأن الديمقراطية الليبرالية فى السودان تفتقد أساسها الاقتصادى الاجتماعى المرتبط بالثورة البرجوازية والنظام الرأسمالى الناجز. ولذلك ظلت هذه الاحزاب تضيق بالحريات العامة وتعمل على تقييدها خوفاً من قوى المعارضة الشعبية ودفاعاً عن مصالحها الضيقة. فالتجارب التى شهدتها بلادنا هى استنساخ لديمقراطية وستمنستر البريطانية دون مراعاة لخصوصية الواقع السودانى المتخلف، شبه الاقطاعى شبه الرأسمالى التابع. ومع ان الديمقراطية كمنهج وآليات وأساليب وقواعد تحكم النظام السياسى، لها تطبيقاتها المتعددة المرتبطة بظروف وشروط البيئة المطبقة فيها، فإن الاحزاب التقليدية لم تكتف فقط بالعجز عن توطين الديمقراطية وربطها بخصوصية واقع السودان وضرورات تطوره وتقدمه، بل عجزت حتى عن المحافظة على نسختها البريطانية وصياغة دستور ديمقراطى دائم للبلاد، الذى يمثل أهم واجبات أى جمعية تأسيسية. لذلك ظلت القوى الشعبية تتحمل العبء الأساسى فى النضال من أجل الديمقراطية وتوسيع الحريات العامة ومسئولية حماية النظام الديمقراطى وتطويره لتلبية احتياجات التطور الوطنى.

٤- إن الممارسة السياسية فى التجارب السابقة، بشكل عام، وفى التجربة

الديمقراطية الثالثة، بشكل خاص، تعكس نزوعاً قوياً وسط احزاب القوى المهيمنة لتقييد النشاط الحزبى والنقابى والصحفى، وذلك بسبب ضيق هذه الاحزاب بالديمقراطية وتبرمها من المعارضة والرأى الآخر. ولذلك ظلت بإستمرار تتردد فى تصفية قوانين الأنظمة العسكرية المقيدة للحريات العامة والمعادية للديمقراطية نفسها، بل عملت على تعديل الدستور المؤقت نفسه بهدف تقييد الحريات العامة ووضع إجراءات الدولة فوق القانون، وبالتالى إقامة ديكتاتورية مدنية. . .ومع هذا التوجه العام تعكس الممارسة العملية وجود ثلاثة تيارات وسط هذه الاحزاب:-

(أ) تيار مستنير يتمسك بالديمقراطية والحريات العامة ويعمل على التفاعل مع الحركة الجماهيرية الديمقراطية والأحزاب اليسارية والتقدمية فى اطار المصالح الوطنية العليا والبنيان الاقتصادى الاجتماعى القائم. وتمثل هذا التيار خلال الفترة الديمقراطية الثالثة فى قوى الانتفاضة داخل حزبى الأمة والاتحادى الديمقراطى، التى لعبت دوراً هاماً كانت له تأثيراته فى المجرى العام لحركة الصراع السياسى والاجتماعى فى البلاد، كما سبق ان شرحنا.

(ب) تيار يتجه إلى تقييد الحريات العامة والنشاط الحزبى والنقابى والصحفى مع المحافظة على الاطار الشكلى للنظام الديمقراطى، وتمثل هذا التيار فى محاولات تعديل الدستور وتنظيم النشاط الحزبى والنقابى والصحفى تحت تبريرات مختلفة، وبرز، بشكل واضح، فى أوساط قيادات حزب الأمة.

(ج) تيار يتجه لإقامة ديكتاتورية مدنية مكشوفة، وتمثله، بشكل واضح، فئات الرأسمالية الطفيلية التجارية والمصرفية التى نمت وتطورت فى ظل النظم الديكتاتورية. وهذا التيار ظل يمثل المصدر الرئيسى للإنقلابات العسكرية فى السودان وخاصة إنقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩، وبرز، بشكل واضح، فى ممارسات الجبهة الإسلامية وحكومة الوفاق الخاصة بتصفية قيادات الخدمة المدنية وإنتهاك استقلال القضاء وتقييد الحريات العامة كما وضح أيضاً فى مشروعها لقانون الصحافة والمطبوعات والقانون الجنائى الذى مثل نقطة انطلاقها لإقامة نظام ديكتاتورى تحت غطاء الإسلام وشريعته السمحاء.

ولكن..هل يعنى ذلك ان نكفر بالديمقراطية والحريات العامة والحقوق الأساسية للمواطن؟؟ الواقع ان حيثيات التجربة الديمقراطية الثالثة، والتجارب السابقة عموماً، تؤكد أهمية الديمقراطية لمواجهة قضايا البناء الوطنى فى السودان. وإذا كان عصرنا الرهن يفرض التوجه لبناء النظم السياسية على ركائز ديمقراطية تقوم على اختيار الشعب ومشاركته الفعالة فى تقرير مصيره فى إطار الفصل بين السلطات وسيادة حكم القانون وإحترام التعددية السياسية والثقافة والتداول السلمى للسلطة

وضمان الحريات العامة والحقوق الأساسية لكافة المواطنين دون تمييز، فإن الحاجة إلى ذلك فى السودان ترتبط، بالإضافة إلى ذلك، بضرورات يفرضها واقعه وتركيبته الوطنية وضرورات تطوره الاقتصادى والاجتماعى، وتتمثل أهم هذه الضرورات فى الآتى:

١- واقع التمايز الثقافى والاثنى والتاريخى بين الشمال بهويته العربية الإسلامية والجنوب بهويته وثقافاته الافريقية ودياناته المسيحية والتقليدية. وهو واقع موضوعى افرزته عوامل تاريخية عديدة، والاعتراف به كحقيقة وواقع يفرض الديمقراطية كإطار وحيد للمحافظة على الوحدة الوطنية وتعزيزها وتأكيد حق المجموعات الوطنية فى المحافظة على ثقافاتها وتطويرها وفى التفاعل الطوعى والإيجابى فيما بينها فى إطار سودان موحد وعلى هدى تجاربها فى التعايش والتفاعل فيما بينها طوال تاريخها فى هذه الارض. فكما يقول الشاعر المرحوم صلاح أحمد ابراهيم: (نحن فى السودان عرب ومستعربون وأفارقة اصلاء، موروثنا الأساسى مورث عربى اسلامى ومن حوله أقوام أفارقة اقحاح لهم لغاتهم وثقافاتهم الخاصة. ومن خلال تفاعل وتلاقح هذه المجموعات تنهض خصوصية سودانية هى العطاء الخاص للسودان. وفى المجرى العربى الكبير والمجرى الافريقى الكبير يقدم السودان عطاءه الخاص، قل أوكثر، بإعتزاز ومحبة، وعلى ابنائه ان يعرفوا ان وطنهم بهذا التنوع أجمل. ولهذا شرط ومناخ، لكى يعطى أفضل مالديه، اسمه الاحترام المتبادل، اسمه الديمقراطية، يبدأ بالإعتراف بواقع التنوع وحق الآخر فى الإختلاف..)(٤).

٢- إن الحركة السياسية السودانية الحديثة ظلت، منذ نشأتها وحتى الآن، تتميز بالحيوية والنشاط رغم ما ظلت تواجهه من حملات القمع والاضطهاد ومحاولات الحكومات المتعاقبة لتقييدها وإعادة صياغتها فى اطر بيروقراطية تابعة لأجهزة الدولة والفئات الحاكمة. وتميزت، أيضاً، بتعدد وتنوع احزابها وحركاتها وبنضالها المتواصل من أجل الديمقراطية وتوسيع الحريات العامة. ولذلك ظلت قضية الديمقراطية تحتل مكاناً هاماً وسط قضايا التطور الوطنى، وضاعف من اهميتها ضرورة إستكمال انجاز اهداف فترة ما بعد الاستقلال، التى لا سبيل لتحقيقها إلا عن طريق اشاعة الديمقراطية وتوسيع الحريات العامة لتمكين جماهير الشعب من تعبئة امكانياتها والمشاركة الحقيقية فى تقرير مصيرها. وهذا ما اكدته تجربة فترة ما بعد الاستقلال، حيث سيطرت النظم الديكتاتورية العسكرية على البلاد لأكثر من ٢٦ عاماً لم تخلف وراءها سوى الخراب الاقتصادى والاجتماعى وتهديد الوحدة الوطنية وضياع سيادة البلاد واستقلالها. وطوال فترة الديمقراطية الثالثة ظلت هذه

القضية تحتل مكاناً هاماً فى نشاط وإهتمامات القوى السياسية والنقابية فى مواجهة إحتمالات الردة ومحاولات الفئات الحاكمة لتقييد الحريات العامة والنشاط الحزبى والنقابى والصحفى.

٣- إن تجربة السودان، طوال فترة ما بعد الاستقلال، تؤكد ارتباط الديمقراطية وإشاعة الحريات العامة بقضايا التغيير الاقتصادى والاجتماعى لمصلحة غالبية جماهير الشعب. وانعكس ذلك فى ان النضال من أجل الديمقراطية وتوسيع الحريات العامة ظل يمثل هدفاً أساسياً للقوى السياسية والنقابية طوال هذه الفترة، سواء كان ذلك خلال عهود الحكومات العسكرية أو المدنية، وعكسته، أيضاً، الإرادة الشعبية العليا التى فجرت ثورة أكتوبر ١٩٦٤ وانتفاضة مارس/أبريل ١٩٨٥ واسقطت الديكتاتورية الأولى والثانية واعادت الديمقراطية الثانية والثالثة. وانعكس، أيضاً، فى ان القوى المهيمنة لم تستطع ان تفرض خططها الاقتصادية الاجتماعية (الخطة العشرية ٦١/١٩٧١ والخمسية المعدلة ٧٠/١٩٧٧ والستية ٧٧/١٩٨٣ والاستراتيجية القومية الشاملة ٩٢-٢٠٠٢ والبرامج اللاحقة) إلا فى ظرف مصادرة الديمقراطية والديكتاتورية، بينما فشلت فى فرضها خلال الفترات الديمقراطية الثلاث. وذلك لان ظروف الديمقراطية تمكن القوى الشعبية من تنظيم نفسها وتعبئة امكانياتها وتوسيع تحالفاتها من أجل تحقيق اهدافها والتأثير فى دوائر واسعة وسط اقسام القوى المهيمنة نفسها. وبرز كل ذلك بوضوح خلال فترة الديمقراطية الثالثة، حيث تداخلت وتشابكت قضية الديمقراطية وتوسيع الحريات العامة مع مختلف القضايا الوطنية، واصبحت تمثل المدخل الرئيسى لدفع حركة التطور الوطنى فى اتجاه استكمال انجاز اهدافها.

لكل هذه الظروف ظلت قضية الديمقراطية وتوسيع الحريات العامة تمثل جوهر أهداف مرحلة مابعد الاستقلال والمدخل الأساسى لبناء سودان موحد ومستقل. وظهرت هذه الحقيقة، جلية، خلال فترة الديمقراطية الثالثة، فقد ادى فشل وعجز الحكومات الائتلافية المتعاقبة فى تنفيذ برنامجها المعلن، وتراجع الصادق المهدى من موقع الوسط إلى موقع اليمين والتحالف مع الجبهة الإسلامية القومية، إلى حالة من الاحباط واليأس وسط قطاعات واسعة من جماهير الشعب. وظلت قوى الردة والديكتاتورية تعمل على تغذية هذه الحالة تمهيداً لمخططها الهادف إلى إجهاض الديمقراطية وفرض ديكتاتورية فاشية على انقاضها. ومع ذلك ظلت قوى الانتفاضة، السياسية والنقابية، ترفع راية الدفاع عن الديمقراطية وفضح مخططات قوى الردة ومواجهة ازمة الحكم فى اطار النظام الديمقراطى واستناداً إلى مواثيق وشعارات الانتفاضة. وذلك انطلاقاً من ان النظام الديمقراطى نفسه هو نتاج انتفاضة مارس/ابريل ١٩٨٥ والتضحيات الكبيرة التى قدمتها جماهير الشعب فى مقاومة

النظام الديكتاتورى المايوى واسقاطة واستعادة الديمقراطية. ولذلك فهو يمثل مكسباً هاماً من مكاسب الانتفاضة، والدفاع عنه يمثل خط الدفاع الأول عن مواثيقها وشعارتها. وإذا كانت احزاب القوى المهيمنة قد عادت إلى الحكم بعد انتخابات ١٩٨٦، فقد جاء ذلك نتيجة لظروف وعوامل محددة وليس قدراً محتوماً.. ولذلك فإن عودتها لم تطلق يدها لتفعل ما تشاء ولم تمنع قوى الانتفاضة من القيام بدورها والتأثير فى توازن القوى وفى السياسات الحكومية، بل مكنتها من تفجير أول إنتفاضة حقيقية، فى ظل نظام ديمقراطى تعددى، فرضت على الحكومة التراجع عن اجراءاتها. صحيح ان الديمقراطية الليبرالية لها عيوبها ونواقصها الواضحة والبارزة فى بلد متخلف مثل السودان، وعموم بلدان العالم الثالث، ولكن ذلك لا يعنى الاستخفاف بالحريات العامة والتعددية السياسية والحقوق الأساسية للمواطنين أوالتفريط فيها لأى سبب كان هروباً من تحمل أعباء الاصلاح الديمقراطى وتطوير التجربة الديمقراطية وربطها بالانجاز والقوى الاجتماعية الحية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية. صحيح، أيضاً، ان القوى المهيمنة، فى عمومها، هى التى ظلت تستند عليها الانظمة السياسية المدنية والعسكرية المتعاقبة، طوال فترة ما بعد الاستقلال، ولكن ذلك لا يلغى دور الاحزاب التقليدية فى مقاومة الانظمة العسكرية. وإذا كان الفارق بين الديمقراطية والديكتاتورية يتعدى الشكل إلى المضمون الاقتصادى الاجتماعى، فإن الشكل نفسه (برلمان، احزاب، صحافة الخ) له قيمة دستورية ووظيفية بغض النظر عن فشل الفئات الحاكمة، ومن الصعوبة القول بتقارب الديكتاتورية مع الديمقراطية فى هذا الجانب[٥] كما تحاول اقناعنا بعض الكتابات[٦].وكما وضح فى فشل التجارب الاشتراكية فى الاتحاد السودفيتى والمعسكر الاشتراكى السابق وتجارب الحكم الشمولى فى العالم الثالث. ولذلك كان تمسك القوى السياسية والنقابية بالنظام الديمقراطى ومحاولة تطويره بما يتماشى مع خصوصية الواقع السودانى وضرورات تطوره وتقدمه. وفى هذا الجانب تضمن البرنامج المرحلى بنداً خاصاً بتعديل قانون الانتخابات لضمان تمثيل القوى الحديث..وبدأت حكوة الجبهة الوطنية المتحدة فى إستطلاع آراء القوى السياسية والنقابية حول هذه القضية. وفى مايو ١٩٨٩ عقدت نقابة المحامين ندوة حول الموضوع، شاركت فيها كل القوى السياسية وعدد من النقابات والاتحادات. واتفق المشاركون على ضرورة عقد مؤتمر وطنى لمناقشة القضية والتوصل إلى مقترحات محددة حول قانون الانتخابات وتطوير التجربة الديمقراطية[٧]. وفى وقت لاحق تضمن ميثاق التجمع الوطنى الديمقراطى، الذى وقعته الاحزاب والنقابات فى اكتوبر ١٩٨٩، بنداً خاصاً بالاصلاح الديمقراطية. وكل ذلك يؤكد توجه الحركة السياسية السودانية، بمختلف تياراتها، إلى تأكيد التزامها بالديمقراطية والتعددية السياسية وتوسيع الحريات العامة. وبالتالى لا يمكن عزل كل ذلك عن دروس

الديمقراطية الثالثة وخبراتها.

هوامش الفصل السابع

(١) الصادق المهدى، محنة الإسلام فى السودان، الشرق الاوسط ١٥/٢/١٩٩٣.
(٢) الإعلان الصادر عن المؤتمر الدولى لحقوق الانسان المنعقد فى ١٣/٥/١٩٦٨.
(٣) الهاشمى الحامدى، دعوة لإنفتاح الاتجاه الإسلامى، الايام ١٨/٢/١٩٨٩.
(٤) حوار مع الشاعر صلاح احمد ابراهيم، الدستور ٢٩/٨/١٩٨٨.
(٥) الدستور ١٩/١٢/١٩٨٨، د. محجوب التيجانى، حوار ساخن حول الديمقراطية والقوى الحديثة ود ولة الجلابة.
(٦) انظر ورقة د. طه البطحانى فى مؤتمر اركويت الحادى عشر، نوفمبر ١٩٨٨، معهد الدراسات الإضافية، جامعة الخرطوم، ود. عبد الغفار محمد احمد، السودان، الوحدة فى التنوع ود. تيسير محمد احمد، زراعة الجوع فى السودان.
(٧) الدستور ٥/٦/١٩٨٩، شارك فى الندوة ممثلون للاحزاب الآتية: الاتحادى، الأمة، الشيوعى، البعث، المؤتمر الوطنى وكتلة الاحزاب الجنوبية، ونقابات المحامين والصحفيين وأساتذة جامعة الخرطوم.

الفهـــــرس